



# كتاب الطهارة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن عمر ابن سُرَيْج  
رحمة الله عليه:

الحمد لله خالق الخليفة وباريها، ورَازِق البرية وذاريها<sup>(١)</sup>، وفاطر  
السموات وبانيها، ورَافِعها ومُسَوِّيها، وناصب الجبال ومُرْسِيها،  
وباسط الأرض وداحيها، ومُنْبِتها ومُرْعِيها<sup>(٢)</sup>، ومُسَيِّر السحاب  
ومُنْشِيها<sup>(٣)</sup>، ومُسَخِّر البحار ومُجْرِيها، وقاسم الأرزاق ومُعْطِيها،  
وقابض الأرواح ومُفْنِيها، ومُمِيتها ومُحْيِيها، ومُعِيدها ومُبْدِيها.

أحمدُه على تَظَاهُر النِّعم والآثما، وأستَعِينُه على حوادث الخُطوب  
وبَلَاثما، وأستغفره مِن سالف الذنوب عَمْدَها وخطئها.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له خالق الأُمم، وباسط النِّعم،  
ودافع النِّقم، وكاشف الأَلَم، وقاسم القِسم، وخالق اللُّوح والقَلَم.

وأشهد أن محمداً عبده المَكْرَم، ورسوله المُقَدَّم، وأمينه المُكَلَّم،  
صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطَّيِّبين أهل الوفاء والكَرَم، وعلى

(١) ذَارِيها: بتخفيف الهمز - رعاية للسَّجْع - والأصل: ذَارِئها. مِن ذَرَأَ يَذْرَأُ، ذَرَاءٌ، فهو ذَارِي،  
والمفعول مَذْرُوء. بمعنى: خَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا فهو خالِق. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور  
[١ / ٧٩ / مادة: ذرأ].

(٢) مُرْعِيها: اسم فاعل مِن أَرعى يُرْعِي، فهو مُرْعٍ، والمفعول مُرْعَى. يقال: أَرعى الله الماشية، أي:  
أنبت لها ما تَرْعاه. ينظر: «تاج العروس» للزَّيْدِي [١٩ / ٤٦٧ / مادة: أَرعى]. و«معجم اللغة  
العربية المعاصرة» [٢ / ٩٠٩ / مادة: أَرعى].

(٣) مُنْشِيها: بتخفيف الهمز - رعاية للسَّجْع - والأصل: مُنْشِئها.

أَصْحَابَهُ الْمُتَخَيِّينَ<sup>(١)</sup> أَهْلَ الْفَضَائِلِ وَالشَّيْمِ، صَلَاةً تُبَلِّغُهُ بِهَا أَفْضَلَ  
الْمَرَاتِبِ وَأَرْفَعَ الْقِمَمِ، وَسَلَامَ وَشَرَفَ وَكَرَمَ.

**أَمَّا بَعْدُ:**

فإني لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى مَا كَثُرَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ طُرُقِ الْأَخْبَارِ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْأَثَارِ، وَإِلَى مَا طَوَّلَهُ أَهْلُ الْإِعْتِبَارِ مَعَ قِلَّةِ الشُّنَنِ الصَّحَاحِ فِي الْأَحْكَامِ، وَتَصَفَّحْتُ ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ عَنْ إِعْرَاضِهِمْ عَنْ إِبَانَةِ [ق ٢ / ب] الْأَصُولِ، وَالْإِشَارَةِ إِلَى مَا غُفِلَ عَنْهَا، وَقَصَدُوا ذِكْرَ كُلِّ حَادِثَةٍ، وَالتَّطْوِيلَ بِذِكْرِ كُلِّ نَازِلَةٍ، فَحَرِّمُوا تَوْفِيقَ الْإِرْشَادِ، فَرَأَيْتُ أَنْ أَجْمَعَ كِتَابًا جَامِعًا فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ؛ لَيْسَهُلَ عَلَى النَّازِرِ فِيهِ، وَيَقْرُبَ حِفْظُهُ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ لِمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَى.

وقد كنت سألتني - عَمَرَ اللهُ قَلْبَكَ بِالْهُدَى، وَأَسْكَنَ فِيهِ الْغِنَى،  
وَاسْتَعْمَلَكَ بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَجَنَّكَ الْآثَامَ وَالرَّدَى<sup>(٢)</sup>، وَبَلَغَكَ الدَّرَجَاتِ  
الْعُلَى بِمَنْنِهِ وَفَضْلِهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ الْحُسْنَى - عن معرفة السُّنَنِ وَالْأَحْكَامِ  
مِمَّا جَاءَ بِمَذْكُورِهِ الْقُرْآنَ، وَمَا رُوِيَ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأنا ذاكِرُكَ بأحسن بيان، بعبارةٍ تَقْرُبُ مِنَ الأفهام، وَيَنْبُتُ معلومُها عند كل إنسانٍ مِنَ الخاصِّ والعامِّ.



(١) هكذا قرأناها، وحرفُ الخاء في الأصل غير مُعْجَم، فيصح أن تُقرأ أيضًا: «المُتَجَبِّين». بالجم بعد المُوَحَّدَة. على صيغة المفعول، من النَّجَاة.

(٢) الرَّدَى: هو الهلاك. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٤/٣١٦/ مادة: ردى].



## باب في طهارة الماء

إذا قيل لك: ما الأصل في طهارة الماء؟

فقل: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وما اتفقت عليه الأمة، وشهدت لصحته العقول.

فإذا قيل لك: ما الحجة من الكتاب؟

فقل: ما قاله الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

فالطهور في لغة العرب: هو الفعول، فخصه بفعل التطهير دون سائر المائعات، وفي البيان عن الفعل دلالة على طهارة العين.

فإذا قيل لك: ما الحجة من السنة؟

فقل: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال في البحر: «هُوَ الطَّهُورُ [ق ٣ / أ] مَأْوُهُ، الْحِلُّ مَيْتُهُ»<sup>(١)</sup>. فكان هذا مضارعاً لما ذكر في ظاهر التنزيل، وكان الظاهر لصحته شاهداً.

وما روي عنه ﷺ أنه قال: «الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [١ / ٢٢]، ومن طريقه أبو داود في كتاب الطهارة / باب الوضوء بماء البحر [رقم / ٨٣]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور [رقم / ٦٩]، والنسائي في كتاب الطهارة / باب ماء البحر [رقم / ٥٩]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها / باب الوضوء بماء البحر [رقم / ٣٨٦]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه البخاري وابن المنذر والبيهقي والبخاري وجماعة. ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [١ / ٣٤٩].

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة / باب ما جاء في بئر بضاعة [رقم / ٦٦]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء الماء لا ينجسه شيء [رقم / ٦٦]، والنسائي في كتاب المياه / باب ذكر بئر بضاعة [رقم / ٣٢٦]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن». وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم وغيرهم. ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر [١ / ١٦ - ١٩].



فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ مِنَ الإِجْمَاعِ؟

فقل: هو أنهم أجمعوا جميعاً أنَّ الماء إذا كان كثيراً لا يُضْبَطُ بصفةٍ تدلُّ على حدوثها به إذا حَلَّتْ فيه نَجَاسَةٌ، فَكَسَتْهُ مِنْ أَعْرَاضِهَا شَيْئاً؛ أَنَّ ذَلِكَ نَجَسٌ.

واختلفوا في قليل الماء، فنحن معهم فيما اتفقوا عليه، حتى يتَّفَقُوا فيما اختلفوا فيه؛ لِأَنَّ الاختلاف رأْيٌ، والاتِّفَاقُ حُجَّةٌ، وَالْحُجَّةُ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنَ الاختلاف الذي ليس بحُجَّةٍ.

وقد دخل في معنى ما اتفقت عليه الأُمَّة: [ق ٣ / ب] ما رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي الْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَحِقُّ الْكَثْرَةَ، وَمَا قَصَرَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى الْقَلَّةِ، فَقَدْ حَصَلَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِدَلَالَةِ الْإِتِّفَاقِ صَحَّةٌ مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنَ التَّقْدِيرِ فِي الْمَاءِ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ مِنَ الْعَقْلِ؟

فقل: هو أَنَّ كُلَّ مَا يُوصَفُ بِقِلَّةٍ إِذَا حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَأَوْجَبَتْ نَجَاسَتَهُ، ثُمَّ جُمِعَ بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى بَلَغَ الْمَقْدَارَ الَّذِي اسْتَفَدَّنَاهُ بِالْأَثَرِ، وَهِيَ الْحَالُ الَّتِي تُسْتَهْلِكُ عِنْدَهَا النَّجَاسَاتُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ مَعَ الْعُدْمِ لِأَوْصَافِ النَّجَاسَةِ؛ أَنَّ ذَلِكَ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، وَهَذَا مُسْتَنْبَطٌ مِنْ مَعْنَى الْأَثَرِ.

وَالْأَصْلُ فِي الْمِيَاهِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ:

أ- ماء طاهر مُطَهَّرٌ: وهو ماء السماء، وماء البرد<sup>(١)</sup>، وماء العيون، وماء البحر.

(١) البرد: هو ماء جامد ينزل من السحاب قطعاً صغيرة شبه شفاقة، ويُسمى: حَبَّ الْعَمَامِ وَحَبَّ الْمُزْنِ. ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» [١ / ١٨٥ / مادة: برد].



فأراد بالنَّص: تَقْبِيحُ الفعل، ولم يُرد به نَجَاسَةُ العين، فقد عَلِمَ أن الأعيان ليست بنجسة.

وآسارُ السَّبَاعِ والدَّوَابِّ مَقِيسَةٌ على آسارِ الناس؛ لأنها بمعنى ذلك.

وأما الماءُ المُسْتَعْمَلُ: فلا يجوز التَّطَهُّرُ به لعلل كثيرة؛ منها: أن النَّصَّ وَرَدَ باستعماله، وهو غير مُسْتَعْمَلٍ، فالمتَوَضَّعُ بالماء المُسْتَعْمَلِ مُتَوَضَّعٌ بغير<sup>(١)</sup> المنصوص على عَيْنِهِ.

وعِلَّةٌ أخرى: وهي<sup>(٢)</sup> أَنَّ المُسْتَعْمَلِ مُتَّصِفٌ باستعماله للمعنى الذي كان مِنْ أَجْلِهِ الماءُ منسوبًا إلى فَعُولٍ، فقد صار في ثاني<sup>(٣)</sup> مفعولًا به لا فَعُولٍ.

وعِلَّةٌ أخرى: وهي أنهم أجمعوا جميعًا على أَنَّ مَنْ معه ماء في السَّفَرِ لا يَعُمُّ به الأعضاء على اختلافهم، لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ مَا فَضَلَ عن الأعضاء يَعُمُّ به ما بَقِيَ منها، فقد دَلَّ الإِجْمَاعُ على تَرْكِ استعمال الماء المُسْتَعْمَلِ.

(١) وقع في الأصل: «لغير». والمثبت من «ط».

(٢) وقع في الأصل: «وهو». والمثبت من «ط».

(٣) كذا وقع بالأصل: «ثاني». بإثبات الياء، وهو خلاف الجاذة، لكن إثبات هذه الياء - في الاسم

المنقوص - لغة صحيحة، حكاها جماعة من النحويين عن الموثوق بعربيتهم؛ حيث ينطقون بالياء وقفًا، ويحذفونها وضلاً، وتُرْسَمُ الكلمة في الحالين بالياء؛ لأن مدار الكتابة على الوقف، فيقولون في الوقف: هذا رَامِي، ومرزْتُ بغازي. وفي الوصل: هذا رامي حاذق، ومرزْتُ بغازي شجاع، غير أنه يجب أن يُقرأ في حال الوصل: بتنوين ما قبل الياء، مع حذف الياء نطقًا وإن كانت مكتوبةً، وعلى هذه اللغة جاءت قراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [سورة الرعد آية: ٧]. ونحو ذلك. ينظر: «شرح التصريح على التوضيح» لخالد الأزهرى [٢ / ٦٢٠ - ٦٢٠]، و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» [٧ / ٤].



وَالْمَيْتَةُ إِذَا سَقَطَتْ فِيهِ أَفْسَدَتْ وَنَجَسَتْ، وَكَذَلِكَ الْفَأْرَةُ إِذَا مَاتَتْ فِيهِ، وَالْحَيَّةُ وَالْوَزَغُ<sup>(١)</sup>، وَكُلُّ مَا لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ<sup>(٢)</sup> إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ، فَكَانَ الْمَاءُ أَقْلَ مِنْ قُلَّتَيْنِ؛ أَفْسَدَ وَأَنْجَسَ.

فَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ: مِثْلُ الذُّبَابِ، وَالْبَقِّ<sup>(٣)</sup>، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ؛ لَمْ يُفْسِدْهُ وَلَمْ يُنَجِّسْ، وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ الْمَتَّوْفُ.

فَأَمَّا مَا يَعِيشُ فِي الْمَاءِ: مِثْلُ الضَّفَادِعِ، وَالسَّرَطَانَاتِ<sup>(٤)</sup>، وَالذُّودِ، وَالسَّمَكِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا كُلُّهُ إِذَا مَاتَ فِي الْمَاءِ لَمْ يُفْسِدْهُ، وَلَمْ يُنَجِّسْهُ، فَإِذَا مَاتَ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي الْمَاءِ؛ لَمْ يُفْسِدْهُ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ الْمَاءُ بِمَوْتِهِ فِيهِ، أَوْ بِإِلْقَائِهِ فِيهِ مَيْتًا؛ فَيُفْسَدُ، لَا إِفْسَادَ [ق ٥ / أ] نَجَاسَةٍ، لَكِنْ إِفْسَادٌ إِضَافِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِالْغَلْبَةِ عَلَيْهِ مُضَافًا إِلَى مَا خَالَطَهُ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ، كَمَا يُضَافُ الْمَاءُ إِلَى الْبَاقِلَى<sup>(٥)</sup>، وَالْمَرَقُّ إِلَى الطَّبَخِ، وَالزَّرْدَجُ<sup>(٦)</sup> إِلَى الْعُصْفَرِ.

وَالْتَّطَهَّرُ بِالْمَاءِ الْمُسَخَّنِ وَالْمُشَمَّسِ جَائِزٌ.



(١) الْوَزَغُ: سَامٌّ أَبْرَصٌ، أَوْ دَوْبِيَّةٌ مِنْ فَصِيلَةِ الزَّحَافَاتِ، وَجَمْعُهُ: أَوْزَاعٌ، وَوَزْعَانٌ، وَوَزَاعٌ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٩٨٢ / ٢].

(٢) نَفْسٌ سَائِلَةٌ: مَعْنَاهُ الدَّمُ السَّائِلُ. وَالنَّفْسُ هَا هُنَا: الدَّمُ، يُقَالُ: سَالَتْ نَفْسُهُ، أَيِ: دَمُهُ. يَنْظُرُ: «النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ أَلْفَاظِ الْمَهْذَبِ» لِلرُّكْبِيِّ [١٣ / ١]. وَ«التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِابْرَكْتِي [ص / ٢٣٠].

(٣) الْبَقُّ: هُوَ الْبَعُوضُ، وَاحِدَتُهُ: بَقَّةٌ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١٠ / ٢٣ / مَادَّةُ: بَقَقُ].

(٤) السَّرَطَانَاتُ: جَمْعُ: سَرَطَانٍ، وَهُوَ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ مِنَ الْقَشْرِيَّاتِ، عُشَارِيٌّ الْأَرْجُلِ، وَلَهُ قُرُونٌ اسْتِشْعَارٌ طَوِيلَةٌ، أَرْجُلُهُ الْأَمَامِيَّةُ كَبِيرَةٌ وَشَبِيهَةٌ بِالْكَمَاشَةِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [١٠٥٧ / ٢].

(٥) الْبَاقِلَى - أَوْ الْبَاقِلَاءُ أَوْ الْبَاقِلَاءُ -: لَفْظٌ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ، وَهُوَ نَبَاتٌ عُشْبِيٌّ مَعْرُوفٌ، تُؤْكَلُ قُرُونُهُ مَطْبُوخَةً وَكَذَلِكَ بِذَوْرِهِ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١١ / ٦٢ / مَادَّةُ: بَقَلُ].

و«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٦٦ / ١].

(٦) الزَّرْدَجُ: هُوَ مَاءٌ يَخْرُجُ مِنَ الْعُصْفَرِ الْمَنْقُوعِ، فَيُطْرَحُ وَلَا يُضْبَعُ بِهِ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٣٦٢ / ١].

## باب الأواني

إذا قيل لك: ما فرض الأواني؟

فقل: فرض واحد.

وإذا قيل لك: ما هو؟

فقل: طهارته.

والطهارة على ضربين:

طهارة العين.

وطهارة عَرَضِيَّة ترفع عِلَّة في المُطَهَّر بها، كان من أجلها منسوباً إلى النجاسة.

فأما ما عيَّنه طاهرة: فهي الأرض، وما أنبتته الأرض، ومُسْتَوْدَع في الأرض، مثل الذهب، والفضة، والنحاس، والرصاص، والحديد، والصُّفْر<sup>(١)</sup>، وما أشبه ذلك، فكل ما اتَّخَذَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ إِنْاء؛ فَالطَّهْرُ بِهِ جَائِزٌ، إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ؛ فَإِنَّهُمَا يُكْرَهُانِ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْكَرَاهِيَةِ لِهَمَا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ؛ إِنَّمَا يُجْرَجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»<sup>(٢)</sup>.  
فَالْفَائِدَةُ فِي خَبَرِهِ ﷺ: التَّمَثِيلُ بِالْجَبَابِرَةِ وَالطَّنْغَةِ، فَإِنْ تَطَهَّرَ مُتَطَهِّرٌ مِنْ ذَلِكَ؛ فَالطَّهَارَةُ جَائِزَةٌ.

(١) الصُّفْرُ: -بضم الصاد. وقيل: بالكسر-: نَحَاسٌ يُعْمَلُ مِنْهُ الْأَوَانِي. ينظر: «مختار الصحاح» لأبي بكر الرازي [ص/ ١٧٦ / مادة: صُفْر].

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الأشربة / باب آتية الفضة [رقم / ٥٣١١]، ومسلم في كتاب اللباس والزينة / باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء [رقم / ٢٠٦٥]، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.



وَأَمَّا الْمُطَهَّرُ بِالْعَرَضِ: فَهُوَ الْإِهَابُ<sup>(١)</sup> وَمَا شَاكَلَهُ - مِمَّا ذَكَرْنَاهُ -  
مِمَّا عَيْنُهُ طَاهِرَةٌ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فَهَلَّا انْتَفَعْتُمْ  
بِإِهَابِهَا»<sup>(٢)</sup>.

فَاحْتَمَلَ الْحَدِيثُ الْانْتِفَاعَ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَلَمَّا بَيَّنَّ ﷺ عَنْ  
سَبِيلِ الْانْتِفَاعِ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ أَيْضًا ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ  
طُهِرَ»<sup>(٣)</sup>. فَخِطَابُهُ عَلَى [ق ٥ / ب] ضَرْبَيْنِ، يَدُلُّ فِي الطَّهَّارَةِ عَلَى مَعْنَيْنِ:  
وَهُوَ الْانْتِفَاعُ وَالطَّهَّارَةُ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا مِثْلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ  
كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]. أَيْ: خَلَقًا مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَأُنْثَى.  
ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [الحجرات: ١٣].  
فَلَمَّا أَظْهَرَ الْمَعْنَى فِي الْخِطَابِ الْأَوَّلِ؛ اسْتَغْنَى عَنْ إِظْهَارِهِ فِي هَذَا  
الْمَوْضِعِ، وَكَانَ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

فَأَفَادَنَا بِذِكْرِ الدُّبَاغِ: أَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَا تَحِلُّ بِالْإِهَابِ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ هَذِهِ  
الصِّفَةِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ مِنَ الْمَيْتَةِ عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛

(١) الْإِهَابُ - بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ -: الْجِلْدُ. وَقِيلَ: إِنَّمَا يُقَالُ لِلْجِلْدِ إِهَابٌ: قَبْلَ الدُّبْغِ، فَأَمَّا بَعْدَهُ فَلَا.  
وَالْجَمْعُ: أَهْبٌ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١ / ٨٣ / مادة: أَهْب].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدُّبَاغِ [رقم / ٣٦٥]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي  
كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ [رقم / ٤١٢١] وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ / جُلُودِ  
الْمَيْتَةِ [رقم / ٤٢٣٩]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / بَابِ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدُّبَاغِ [رقم / ٣٦٦]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي  
كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ فِي أَهْبِ الْمَيْتَةِ [رقم / ٤١٢٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي  
جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رقم / ١٧٢٨]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ / جُلُودِ الْمَيْتَةِ [رقم /  
٤٢٤١]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ / بَابِ لِبَسِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَتْ [رقم / ٣٦٠٩]، مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.



## باب في النية

إذا قيل لك: ما الأصل في النية؟

فقل: كتاب الله، وسنة نبيه، وما اتفقت عليه الأمة.

فإذا قيل لك: ما الحجة من كتاب الله؟

فقل: ما قاله الله تعالى: ﴿وَأِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ

يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

فالحفي في التفسير: هو ما حصل في العقد، وما قاله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

والعقود: هي أفعال القلوب، وإن كان قد روي عن بعض أهل التفسير أنه قال في تأويل الآية: إنها العهود<sup>(١)</sup>، فليس يخرج هذا التأويل عن حكم<sup>(٢)</sup> ما نذهب إليه.

وقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. وفي موضع آخر: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

فالتعقيد والكسب: هما النية، وذلك أن النية عقد بالقلب، وعزيمة على الجوارح.

وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. فتعمد القلب: هو النية.

والشواهد على ذلك: فأكثر من أن تخصي، والاختصار: فأبلغ وأشفى.

(١) ينظر: «تفسير الطبري» [٩ / ٤٤٧ - ٤٥٢]، و«تفسير الماوردي» [٢ / ٥].

(٢) وقع بالأصل: «مين حكم»، والمثبت من «ط»:

فإذا قيل لك: ما الحُجَّة من السُّنَّة؟

فقل: ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>. فهذا الحديث مَخْرُجُهُ [ق ٦ / ب] مَخْرَجُ الْعُمُومِ، وإيجابُهُ بِحُكْمِ ظَاهِرِهِ، إِلَّا أَنْ تَقُومَ الدَّلَالَةُ عَلَى تَخْصِيصِهِ.

وما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»<sup>(٢)</sup>. فمعنى ذلك: أَنَّ النِّيَّةَ فِي الْعَمَلِ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ الَّذِي لَا نِيَّةَ فِيهِ، فَقَدْ حَصَلَ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: الْفَرَضُ وَالْفَضْلُ. وَالشَّاهِدُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣].

فمعنى ذلك: خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ لَا لَيْلَةَ قَدْرٍ فِيهَا، فَصَارَ الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى الْبَدَلِ.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يُخْشَرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ / بَابِ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [رقم / ١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ / بَابِ قَوْلِهِ ﷺ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْغَزْوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ [رقم / ١٩٠٧]. مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

(٢) أَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٦ / ١٨٥]، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» [٣ / ٢٥٥]، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: «أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَمِنْ حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» لِلْعِرَاقِيِّ [ص / ١٧٣٥].

(٣) أَخْرَجَهُ: ابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الزُّهْدِ / بَابِ النِّيَّةِ [رقم / ٤٢٢٩]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢ / ٣٩٢]، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «فَوَائِدِهِ» [١ / ١٠٣]، وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» [١ / ٣٣٧]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «يُخْشَرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ». لَفْظُ أَحْمَدَ.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ». وَقَالَ الزُّيْنِيُّ الْعِرَاقِيُّ: «إِسْنَادُ أَحَدِ رَوَاتِي ابْنِ مَاجَةَ حَسَنٌ». يَنْظُرُ: «فَيْضُ الْقَدِيرِ» لِلْمَنَاوِيِّ [٣ / ٧].

وَأَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ مَا ذَكَرَ فِي الْأَسْوَاقِ [رقم / ٢٠١٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ / بَابِ الْخُسْفِ بِالْجَيْشِ الَّذِي يَوْمَ الْبَيْتِ [رقم / ٢٨٨٤]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي سِيَاقِ قِصَّةٍ، وَفِيهِ: «يُتَعَثَّرُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

فهذا يدلُّ على حُكْم إيجاب النِّية، وهو بمعنى ما وَجَبَ بِالنَّصِّ عن الله ﷻ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّة من الإجماع؟

فقل: هو أنَّهم أجمعوا جميعًا على أعمالٍ بأعيانها أنها لا تُجزئ  
الفاعلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ، واختلفوا فيما سواها.

فدلالة إجماعهم قاضيةٌ على حُكْم ما اختلفوا فيه، وقد قامتِ  
الدلالةُ على حُكْم فَضْلِ الاتِّفَاقِ، وذلك أنهم قالوا أجمعين: العباداتُ  
قبل العمل لها فَرَضٌ، ففَرَضُها قبل العمل الاعتقادُ لها، فقد صارتِ  
النِّيةُ مِنْ فَرَضِ كُلِّ عَمَلٍ، فالمُخَالَفُ في بعض الأعمال يُناقِضُ مِنْ  
حيث لا يَعْلَمُ.



## باب فرض الطهارة

إذا قيل لك: ما الأصل في فرض الطهارة؟

فقل: كتاب الله، وسنة نبيه، وما اتفقت عليه الأمة.

فإذا قيل لك: ما الحجة [ق ٧ / أ] من الكتاب؟

تقول: ما قاله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]. الآية.

فأفادنا فرض الطهارة، وهي ست خصال: الماء الطاهر، والنية، وغسل الوجه باستكمال حدوده، وغسل اليدين مع المرفقين، والمسح بالرأس، وغسل الرجلين إلى الكعبين.

فإذا قيل لك: ما الحجة من السنة؟

تقول: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ»<sup>(١)</sup>. فكان هذا بما ورد مذكور في النص.

فإذا قيل لك: ما الحجة من الإجماع؟

تقول: هو أنهم أجمعوا جميعاً على أن من توضأ للصلاة بهذه الأوصاف؛ فقد أدى الفرض الذي عليه، واختلفوا فيمن قصر عن

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب فرض الوضوء [رقم / ٦١]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور [رقم / ٣]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب مفتاح الصلاة الطهور [رقم / ٢٧٥]، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه به.

قال أبو عيسى: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن». وقال البغوي: «هذا حديث حسن». وقال الرافعي: «الحديث ثابت». ينظر: «شرح السنة» للبغوي [٣ / ١٧]، و«شرح مسند الشافعي» للرافعي [١ / ٣٠٥].

ذلك، فحَالُ الأداءِ بَيِّقِينَ أَوْلَى مِنْ حَالِ الأداءِ بَغِيرَ يَقِينٍ، فَهَذِهِ الطَّهَارَةُ لِلْفَرَضِ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَالتَّطَوُّعِ، وَلِلصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَلِسَجُودِ الْقُرْآنِ، وَلِسَجُودِ الشُّكْرِ سِوَاهُ إِذَا نَوَى الْمُتَطَهِّرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْخِصَالِ الطَّهَارَةَ، فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ التَّبَرُّدَ أَوِ التَّنْظِفَ؛ لَمْ يُجْزِهِ.

وَالْفَرَضُ فِي غَسْلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ: مَرَّةً مَرَّةً، وَالْفَضْلُ: مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثَةً.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ثُمَّ قَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ». ثُمَّ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ؛ آتَاهُ اللَّهُ أَجْرَهُ مَرَّتَيْنِ». ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا فَقَالَ: «هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي»<sup>(١)</sup>.

فَدَلَّتْ سُنَّتُهُ ﷺ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْفَرَضِ وَالْفَضْلِ [ق ٧ / ب].



(١) أخرجه: ابن ماجه في كتاب الطهارة وسنها / باب ما جاء في الوضوء مرة ومرتين وثلاثا [رقم / ٤١٩]، وأبو يعلى في «مسنده» [٩ / ٤٤٨]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [١ / ٨٠]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه به نحوه.

قال ابن عبد البر: «هذا منكر المتن والإسناد»، وقال مغلطاي: «هذا حديث جَمَعَ ضَعْفًا وَانْقِطَاعًا». ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر [٢٠ / ٢٦٠]، و«شرح ابن ماجه» لمغلطاي [١ / ٢٩١].

## بَابُ سُنَّةِ الطَّهَّارَةِ

إذا قيل لك: ما سُنَّةُ الطَّهَّارَةِ؟

فقل: سِتُّ خِصَالٍ.

فإذا قيل: ما هُنَّ؟

تقول: التَّسْمِيَةُ، وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ، وَالِاسْتِنْجَاءُ - مِمَّا لَمْ يَغْدُ الْمَخْرَجَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْفَرْضِ فِي إِزَالَةِ النَّجَسِ بِالْأَحْجَارِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ، إِلَّا الرُّوثَ<sup>(١)</sup>، وَالرَّمَّةَ<sup>(٢)</sup> - وَالْمَضْمَضَةَ، وَالِاسْتِنْشَاقَ، وَالْمَسْحَ بِالْأُذُنَيْنِ.

فإذا قيل لك: ما الْحُجَّةُ فِي التَّسْمِيَةِ؟

تقول: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا طَهُّورَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الرُّوثُ - بفتح الراء المهملة، وسكون الواو-: رَجِيعُ ذَاتِ الْحَافِرِ، وَالرَّوْتَةُ: وَاحِدَةُ الرُّوثِ وَالْأَزْوَاثِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/ ٢٧١ / مادة: روث].

(٢) الرَّمَّةُ - بكسر الراء-: هِيَ الْعِظَامُ الْبَالِيَةُ. وَجَمْعُهَا: رِمَمٌ وَرِمَامٌ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١/ ٢٣٩ / مادة: رمم].

(٣) هَذَا وَارِدٌ بِلَفْظِ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ»، وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُقَيْلٍ، وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

أ- أما حديث أنس: فقال الحافظ في «التلخيص الحبير» [١/ ١٩٤]، فقال: «رواه عبد الملك بن حبيب الأندلسي، عن أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس بلفظ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِبِي، وَلَا صَلَاةٍ إِلَّا بِوُضُوءٍ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ». وعبد الملك شديد الضعف».

ب- وأما حديث سعيد بن زيد: فأخرجه الضياء المقدسي في «المُتَقَى مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ بِمَرَوْ» [ق ٦٩ - ب / مخطوط ظاهري دمشق - مجاميع المدرسة العُمرية / (المجموع رقم: ٣٤٤)]، من طريق رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب، أنه سمع جَدَّته تُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهَا سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُقَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ». قلنا: وهو مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَجَمَاعَةٍ وَلَكِنْ بِلَفْظِ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٢/ ٦٩ - ٩٢]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/ ١٤ - ١٦].



فَأَفَادَنَا بِخَبْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِعْتَصَامَ بِذِكْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ التَّصَرُّفِ فِي الطَّاعَاتِ؛  
لَأَنَّ ذَلِكَ يَنْفِي وَسَاوِسَ الْعَدُوِّ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ؟  
تَقُولُ: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ  
نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ  
بَآثَتِ يَدُهُ» <sup>(١)</sup>.

فَالْوَجْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ كَانَ عَلَى الْإِيجَابِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَجْمِرُونَ فَيُزِيلُونَ بِالْأَحْجَارِ خَبَثَ  
النَّجَسِ، وَيَبْقَى مِنَ النَّجَاسَةِ شَيْءٌ لَا صِقُّ بِالْمَسْرُوبَةِ <sup>(٢)</sup>، فَإِذَا نَامُوا  
عَرِقَتْ مِنْهُمْ أَبْدَانُهُمْ، فَجَازَ مِنْهُمْ إِصَابَةُ الْمَوْضِعِ بِالْيَدِ، فَنَجَسَتْ مِنْ  
حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ، فَقِيلَ لَهُمْ عِنْدَ هَذِهِ الْحَالِ: إِذَا اسْتَيْقَظَ [ق ٨ / أ]  
أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ.

وَالْأَمْرُ فِيمَا بَيْنَنَا عَلَى خِلَافِ الْمَعْهُودِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،  
فَصَارَتْ الْفَائِدَةُ فِيمَا بَيْنَنَا: التَّأْدِيبُ، وَكَانَتْ عَلَى عَهْدِهِ: الْإِيجَابُ.  
فَإِذَا قِيلَ لَكَ: فَمَا الْحُجَّةُ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ؟

نَقُولُ: مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى -إِخْبَارًا عَنْ أَهْلِ قُبَاءَ فَقَالَ-: ﴿فِيهِ رِجَالٌ  
يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].  
فَأَفَادَنَا بِالْآيَةِ: حُكْمَ طَهَارَتِهِمْ، وَالثَّنَاءَ عَلَيْهِمْ.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء / باب الاستجمار وتراً [رقم / ١٦٠]، ومسلم في كتاب  
الطهارة / باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها  
ثلاثاً [رقم / ٢٧٨]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

(٢) الْمَسْرُوبَةُ -بفتح الراء وضمتها-: مَجْرَى الْعَائِطِ وَمَخْرَجُهُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِسْرَابِ الْخَارِجِ مِنْهَا  
فَهِيَ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٢ / ٣٥٧ / مادة: سرب].  
و«المصباح المنير» للفيومي [١ / ٢٧٢ / مادة: سرب].

**فإذا قيل لك: فما الحُجَّةُ في المَضْمُضَةِ والإِسْتِشْاقِ؟**

تقول: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»<sup>(١)</sup>. فذكر المضمضة والاستنشاق فيما عُدَّ مِنَ الْخِصَالِ. وقد روي عنه ﷺ أنه قال: «إِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَبَالِغٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا»<sup>(٢)</sup>.

وَرُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَبْدَأُ بِذَلِكَ فِي أَوَّلِ وُضُوئِهِ <sup>(٣)</sup>، فَقَدْ ثَبَتَ بِفِعْلهِ وَأَمْرِهِ بِسُنَّةِ ذَلِكَ.

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الطهارة/ باب خصال الفطرة [رقم/ ٢٦١]، وأبو داود في كتاب الطهارة/ باب السواك من الفطرة [رقم/ ٥٣]، والترمذي في كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في تقليم الأظفار [رقم/ ٢٧٥٧]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب الفطرة [رقم/ ٢٩٣]، والنسائي في كتاب الزينة/ من السنن الفطرة [رقم/ ٥٠٤٠]، من حديث عائشة مرفوعاً: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبِطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ» قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُضْعَبٌ: «وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمَضْمُضَةُ». لفظ مسلم.

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب في الاستنثار [رقم/ ١٤٢]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم [رقم/ ٧٨٨]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب المبالغة في الاستنشاق [رقم/ ٨٧]، وفي باب الأمر بتخليل الأصابع [رقم/ ١١٤]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ المبالغة في الاستنشاق والاستنثار [رقم/ ٤٠٧]، وفي باب تخليل الأصابع [رقم/ ٤٤٨]، من حديث لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال ابن الملقن: «صححه الأئمة» ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [١/ ١٦]، و«البدر المنير» لابن الملقن [٢/ ١٢٧].

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء/ باب المضمضة في الوضوء [رقم / ١٦٢]، ومسلم في كتاب الطهارة/ باب صفة الوضوء وكماله [رقم/ ٢٢٦]، من طريق حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ: «أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ تَمَضَّمَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَر، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا». لفظ البخاري.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في المَسْحِ بالأُذُنَيْنِ ظاهرهما وباطنهما بماء جديد؟

تقول: ما اتَّفَقَتْ عليه الأُمَّةُ، وذلك أنهم أجمعوا جميعًا على أن ليس على المُتِمِّم أن يُمرَّ التُّرابَ عليهما في الإمرار على وجهه، فقد خَرَجَتَا مِنْ حُكْمِ الوجه بهذا الدَّلِيلِ.

وأجمعوا جميعًا بعد إجماعهم على أنَّ الماسِحَ عليهما لا يُجْزِئُه ذلك من المسح برأسه في طهارته، والمُقَصِّر من شُغْرهما لا يُجْزِئُه ذلك من التَّقْصِير من رأسه في الحج<sup>(١)</sup>، فقد صارتَا سُنَّةً على حَيَالِهِمَا.

وأجمعوا جميعًا على أنَّ [ق ٨ / ب] مَنْ مَسَحَ عليهما فقد فَعَلَ معْنَى قد اختلفتِ الأُمَّةُ فيه.

فَقَالَتْ طائفة: إِنَّ ذلك فَرَضٌ.

فمنهم مَنْ قال: إِنَّ الفَرَضَ في باطنهما دون ظاهرهما.

وطائفةٌ قَالَتْ: إِنَّ الفَرَضَ في ظاهرهما دون باطنهما، فالمسحُ لهما على اختلاف الأُمَّةِ سُنَّةٌ؛ لأنَّ الفَرَضَ بيننا لا يَثْبُتُ إِلَّا بالأمر عن الله ﷻ، أو عن رسوله ﷺ، أو عن اتِّفاق الأُمَّةِ، فَلَمَّا عُدِمَ من الحُجَجِ شاهدٌ على إيجاب حُكْمِ الفَرَضِ؛ ثَبَتَ أَنَّ الفَعْلَ سُنَّةٌ، وبَطُلَ أن يكون فرضًا.



(١) جاء بالحاشية: «يُزِيل شَعْرَ الْأُذُنَيْنِ الَّذِي يَثْبُتُ عَلَى وَتِدِهِمَا».

## باب في حد الوجه

إذا قيل لك: ما حد الوجه المفترض عليك غسله؟

فقل: من أصول منابت الشعر إلى أصول الأذنين، ومنتهى اللحية، وما أقبل من الوجه إلى الذقن<sup>(١)</sup>، وذلك في الأمر<sup>(٢)</sup>.

فأما الملتحي: فقد سقط عنه الفرض في الباطن، وثبت عليه في الظاهر من اللحية، وذلك فيما هو خلف من البشرة، لا فيما سقط من اللحية.

فإذا قيل لك: ما الحجة في ذلك؟

تقول: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «النزعان<sup>(٣)</sup> من الرأس»<sup>(٤)</sup>.

فقد دل ذلك: [على]<sup>(٥)</sup> أن أصول منابت الشعر هي حد الوجه

(١) الذقن: مجتمع اللحيين من أسفلهما ومنبت اللحية. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٣/ ١٧٢ / مادة: ذقن]. و«النظم المستعذب» للركبي [١/ ٢٧].

(٢) الأمر: هو الشاب الذي بلغ خروج لحيته، وطر شاربه، ولم تبد لحيته. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٣/ ٤٠١ / مادة: مرد].

(٣) النزعان - بفتح النون والزاي، وقيل بإسكان الزاي - هما الموضعان اللذان يُحيطان بالناصية، وينحسر الشعر عنهما في بعض الناس. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [٢/ ١٦٤].

(٤) لم يُظفر به مسندًا. وهذا من كلام الشافعي المشهور عنه، وقد استدل على أن النزعين من

الرأس: بدخولهما في حد الرأس لغة، وليس ذهاب الشعر عنهما بمخرج لهما من حكم الرأس، وإذا كانا من الرأس: شملهما النص النبوي بمسح الرأس. ينظر: «مختصر المزني» / مطبوع

ملحقًا بالأم للشافعي [٨/ ٩٥]، و«الحاوي الكبير» للماوردي [١/ ١٣٥].

(٥) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

والرأس بما رُوِيَ عنه ﷺ مِنَ النَّهْيِ لِلْعَرَبِ أَنْ تُوسِمَ <sup>(١)</sup> الْوَجْهَ <sup>(٢)</sup>، فَكَانَتْ تُوسِمُ الْأَذَانَ، فَلَوْ كَانَتْ الْأُذُنَانِ مِنَ الْوَجْهِ؛ لَكَانَتَا قَدْ دَخَلَتَا فِي نَهْيِهِ ﷺ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَجْهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهَا حَدُّ الْوَجْهِ.

وَأَمَّا الْحُجَّةُ فِي الذَّقْنِ: فَمُتَّفَقٌ [ق ٩ / أ] عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَمْرِدِ حَدُّ الْوَجْهِ، فَقَدْ حَصَلَ بِهِذِهِ الدَّلَائِلُ حَدُّ الْوَجْهِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ النَّصِّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] الْآيَةُ.

فَالْوَجْهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: هُوَ مَا وَاجَهُ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَى مَا لَا يُوَاجِهُ اسْمُ مَا وَاجَهُ؛ لِلْقُرْبِ وَالِاشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ، فَقَدْ صَارَ ذَلِكَ بِالِاسْمِ وَالْمَعْنَى وَجْهًا.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوُجُوهٌُ يُؤْمِذُ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠]. فَقَدْ دَلَّ بِذَلِكَ عَلَى حُكْمِ مَا وَجَبَ بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ، فَالْغَسْلُ لِهَذَا هُوَ مُسْتَوْعِبٌ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَوْلَى مِمَّا قَصَرَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِمَا يُجَاوِزُ هَذَا الْحَدَّ قَدْ خَرَقَ بِقَوْلِهِ الْإِجْمَاعَ، وَهُوَ مَعَ مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَعْنًا، فَقَدْ صَارَ مَا حَصَلَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ دَلِيلًا عَلَى بَطْلَانِ مَا انْفَرَدَ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ.



(١) الْوَسْمُ: أَثَرُ الْكَيِّ يَكُونُ فِي الْأَعْضَاءِ. يُقَالُ: وَسَمَهُ يَسْمُهُ سِمَةً وَوَسَمَ؛ إِذَا كَوَاهُ فَأَثَرَ فِيهِ بَعْلَامَةٌ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١٢ / ٦٣٥ / مادة: وَسَمَ]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢ / ١٠٣٢].

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ / بَابِ النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْحَيَوَانِ فِي وَجْهِهِ وَوَسَمِهِ فِيهِ [رَقْمُ / ٢١١٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَالضَّرْبِ وَالْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ [رَقْمُ / ١٧١٠]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣ / ٣١٨]، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ الضَّرْبِ فِي الْوَجْهِ، وَعَنِ الْوَسْمِ فِي الْوَجْهِ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

## بَابُ غَسْلِ الْمِرْفَقَيْنِ

إذا قيل لك: لِمَ قُلْتَ: إِنَّ الْمِرْفَقَيْنِ دَاخِلَانِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ؟

تقول: بدلالة القرآن، وهو ما قاله الرحمنُ تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦].

فكان ما خاطبنا به يدل على معنيين:

أحدهما: أن يكون داخلاً في الغسل.

والآخر: ألا يكون داخلاً في الغسل؛ فَلَمَّا عَقَلْنَا عَنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الْمَحْدُودَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مَحْدُودٌ إِلَى جَنْسِهِ، وَمَحْدُودٌ إِلَى غَيْرِ جَنْسِهِ.

فأما المحدود إلى جنسه: فَحَدُّهُ دَاخِلٌ فِيهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: مَا قَالَهُ تَعَالَى [ق ٩ / ب]: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]. فمعناه: مع أموالكم.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]. فمعناه: مع الله.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [١٢٤] وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥]. فمعناه: مع رِجْسِهِمْ.

وأما المحدود إلى غير جنسه: فحدّه لا يدخل فيه.

والدليل على صحّة ذلك: ما قاله عنه: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فذلك حدّ وانتهاء؛ لأنّ اللّيل ليس من جنس النّهار.

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]. فمعناه: بانتهاء في محشرهم. ومعنى: ﴿وَفْدًا﴾: رُكبانًا، فهذا فرق بين ما يدخل في محدوده، وبين ما لا يدخل في محدوده، بأشدّ ما يُمكن من النصّ الذي لا يُنازع في الاستشهاد به في موضعه.

على أنّا لا نخالف على أنّ من زعم أنّ «إلى» غاية وانتهاء، والمرفقان خارجان من حكم ما سقط عنا فرضه، وهو داخل فيما وجب علينا غسله، وذلك أنّ ابتداء النصّ هو موجب للعموم، ومُضامّة<sup>(١)</sup> الحدّ له يدلّ على أنّ ذلك حدّ لما سقط فرضه - إذا كان النصّ يُوجب تسميته أن تكون اليد من أطراف الأصابع إلى المناكب - فقد حصل المرفقان في عموم النصّ، وصار معنى الوجه لما سقط عنا فرضه من المناكب إلى المرفقين، فثبت أنّ المرفقين بهذا [ق ١٠ / أ] النصّ فرض.



(١) يقال: ضامّه إليه مُضامّة وضمّامًا؛ أي: ضمّه إليه في أمرٍ واحدٍ. ينظر: «المعجم الوسيط» [٥٤٤ / ١].

## بَابُ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ

إذا قيل لك: لِمَ قُلْتَ: إِنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ أَوْلَى مِنَ الْمَسْحِ بِجَمِيعِهِ، وَالنَّصُّ يُوجِبُ الْإِحَاطَةَ؟

تقول: بِحُكْمِ اللِّسَانِ الَّذِي خُوِّطِنَا بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاءَ فِيهِ مُحْتَمَلَةٌ لِلْإِحَاطَةِ، وَمُحْتَمَلَةٌ لِلتَّبْعِيضِ، وَإِذَا كَانَتْ بِهِذِهِ الصِّفَةُ: فَالْبَيَانُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ تَأَخُّرَهُ مُسْقِطٌ لِحُكْمِ إِجَابَتِهَا، وَالْبَيَانُ هُوَ مُضَامَّةُ الدَّلِيلِ لِلنَّصِّ بِهَا، فَلَمَّا ضَامَّ النَّصُّ الْفِعْلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>؛ عُلِمَ بِمُضَامَّةِ الدَّلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّصِّ مَا ظَهَرَ مِنَ الْبَيَانِ بِفِعْلِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ<sup>(٢)</sup>.

فَعُلِمَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]. الْإِحَاطَةُ، وَمَسْحَ بِنَاصِيَتِهِ، فَعُلِمَ: أَنَّ الْمُرَادَ ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾: التَّبْعِيضُ.

(١) يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ الْمَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ [رقم / ٢٧٤]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ مَعَ النَّاصِيَةِ [رقم / ١٠٨]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٥ / ٢٤٤]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١ / ١٩٢]، وَابِيهَقِي فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [١ / ٥٨]، مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: «أَمْعَكَ مَاءٌ؟» فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَخْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ...». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(٢) ثَبَّتَ هَذَا فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مُتَضَافَةٍ. مِنْهَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ». أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِلَامِ الرُّكْنِ بِالْمِخْجَنِ [رقم / ١٥٣٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى بَعِيرٍ وَغَيْرِهِ وَاسْتِلَامِ الْحَجَرِ بِمِخْجَنِ وَنَحْوِهِ لِلرَّاكِبِ [رقم / ١٢٧٢]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.



وهذا ما لا تأباه العرب، ألا تراها تقول: كنت بأرض فلان، وليس<sup>(١)</sup> تريد بقولها الإحاطة بجميع الأرض، وكذلك إذا قالت: مسكت برأس فلان، فهي لا تريد الإحاطة، بخلاف ما إذا قالوا: طفت بدار فلان، فقد علم منها أنها تريد بهذه الكلمة الإحاطة، فهذا بنفس الخطاب قد علم معناه، وذاك بنفس الخطاب قد عرف معناه، وقد زادنا الله تعالى تبياناً بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، فازدنا بذلك معرفة إلى معرفتنا؛ لأنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته<sup>(٢)</sup>.

فإن عارض معارض بمسح النبي صلى الله عليه وسلم من مقدم الرأس إلى مؤخره [ق ١٠ / ب]، ومن مؤخره إلى مقدمه<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا وقع بالأصل: «وليس». بتذكير الفعل الناقص، مع أن الاسم مؤنث، وهو «العرب». والجمادة أن يكون الفعل: «ليست». مؤنثاً. وما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من النسخ -: صحيح في العربية؛ لأن تأنيث الاسم هنا ليس حقيقياً، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، مع ترجيح التأنيث. قال ابن جني: «فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في إلحاق التاء وتركها مخيراً، تقول: حسنت دارك، واضطربت نارك، وإن شئت: حسن واضطرم، إلا أن إلحاقها أحسن من حذفها». ينظر: «اللمع في العربية» لابن جني [ص / ٣٢]. و«توجيه اللمع» لابن الخباز [ص / ١٢٤]. و«تعليل الفرائد على تسهيل الفوائد» للدماميني [٤ / ٢٣٠].

(٢) مضى تخريجه.

(٣) يشير إلى ما أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء / باب مسح الرأس كله [رقم / ١٨٣]، ومسلم في كتاب الطهارة / باب في وضوء النبي صلى الله عليه وسلم [رقم / ٢٣٥]، من حديث عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه: «أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى -: أتستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ فقال عبد الله بن زيد: نعم، فدعا بماء، فأفرغ على يديه فغسل مرتين، ثم مضى واستنثر ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه...». لفظ البخاري.

يقال له: هذا المسح يحتمل ضربين: واجب، واستحباب، فلو كان واجباً؛ لكان فيه ما يمنع من اعتقاد الواجب فيه؛ لأن ذلك لا يأتي على جميع الرأس، والقائل بذلك يقول: إن المسح لجميع الرأس واجب، فإذا كان فيما ادّعاه ما يدل على أنه ليس بواجب؛ سقط حكم ما ادّعاه.

ولو جاز أن يدعى هذا؛ لجاز أن يدعى في غسل أصحاب النبي ﷺ أيديهم إلى المناكب<sup>(١)</sup>؛ أن غسل ذلك فرض، فلمّا لم يَجْزِ ادّعاء ذلك مع وجود البيان في النص، علّم أن الغسل فرض وفضل، وكذلك في المسح بالرأس.



(١) صح هذا عن أبي هريرة فيما أخرجه: مسلم في كتاب الطهارة / باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء [رقم / ٢٤٦]، وأبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» [١ / ٣٠٨]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ١٠٤٩]، من حديث نعيم بن عبد الله: «أنه رأى أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين...». لفظ مسلم.

## بَابُ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: لِمَ قُلْتَ: إِنَّ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ أَوْلَى مِنَ الْمَسْحِ بِهِمَا وَهُمَا فِي التَّلَاوَةِ سَوَاءٌ؟

تَقُولُ: لِأَنَّ النَّصْرَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ لَا يُوجِبُ اخْتِلَافًا فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ أَنْ تَتَّبَعَ الْخَفْضَ بِالْخَفْضِ لِلْمُجَاوَرَةِ وَالِاسْتِعَارَةِ<sup>(١)</sup>، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَعْمَلَهُ؛ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مَجَازٌ<sup>(٢)</sup> لَا حَقِيقَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ أَجْمَعْتُ أَنَا وَمُخَالِفِيَّ عَلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الذَّاتِ<sup>(٤)</sup> عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَسْمَاءُ اللَّغَةِ عَلَى الْمَجَازِ، وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ مَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ فِي لُغَتِهَا، أَلَّا تَرَاهَا تَقُولُ: «جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ». وَالْخَرِبُ: نَعْتُ الْجُحْرِ، وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ بِذِكْرِ

(١) الاستعارة: ادِّعَاءُ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ فِي الشَّيْءِ لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّشْبِيهِ مَعَ طَرَحِ ذِكْرِ الْمُشَبَّهِ، نَحْوُ لَقِيتُ أَسَدًا، يَعْنِي: رَجُلًا شَجَاعًا، ثُمَّ إِنَّ ذِكْرَ الْمُشَبَّهِ بِهِ مَعَ قَرِينِهِ سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَصْرِيحِيَّةً وَتَحْقِيقِيَّةً، كَلَقِيتُ أَسَدًا فِي الْحَمَّامِ. وَ«التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِعَبْدِ الرَّءُوفِ الْمَنَاوِيِّ [ص / ٤٨].

(٢) المَجَازُ: اسْمٌ لِمَا أُريدَ بِهِ غَيْرُ مَا وُضِعَ لَهُ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، كَتَسْمِيَةِ الشَّجَاعِ أَسَدًا، مِنْ جَازٍ إِذَا تَعَدَّى كَالْمَوْلَى بِمَعْنَى الْوَالِي، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ مِنْ مَحَلِّ الْحَقِيقَةِ إِلَى مَحَلِّ الْمَجَازِ. فَهُوَ نَقِیْضُ الْحَقِيقَةِ. يَنْظُرُ: «أَنِيسُ الْفُقَهَاءِ» لِقَاسِمِ الْقُونَوِيِّ [ص / ٥٥]، وَ«التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِعَبْدِ الرَّءُوفِ الْمَنَاوِيِّ [ص / ٢٩٧]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص / ٤٠٥].

(٣) الْحَقِيقَةُ: اسْمٌ لِمَا أُريدَ بِهِ مَا وُضِعَ لَهُ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: هِيَ كَلِمَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ، وَالتَّاءُ فِيهِ لِلنَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْإِسْمِيَّةِ كَالْعَلَامَةِ لَا لِلتَّأْنِيثِ. يَنْظُرُ: «المَطْلَعُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمُقْنَعِ» لِلْبَعْلي [ص / ٤٧٢]، وَ«أَنِيسُ الْفُقَهَاءِ» لِقَاسِمِ الْقُونَوِيِّ [ص / ٥٥]، وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص / ١٨٣].

(٤) الذَّاتُ: نَفْسُ الشَّيْءِ وَعَيْنُهُ، وَالذَّاتِيُّ لِكُلِّ شَيْءٍ: مَا يَخْصُهُ وَيُمَيِّزُهُ عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفُقَهِيَّةُ» لِلبَرَكْتِيِّ [ص / ٩٩]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص / ٤٨٤].



وقد شهدت بصحة ما أوجبه الدلالة: ما اتفقت عليه الأمة، وذلك أنهم أجمعوا جميعاً على أن مَنْ غَسَلَ قَدَمَيْهِ؛ فقد أدى الفرض الذي عليه، واختلفوا في مَنْ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، فحال الاجتماع يُؤدِّي إلى أداء الفرض بيقين، وحال الخلاف مشكوك في الأداء معها، فحال اليقين أَوْلَى بنا مِنْ حال الشك.

على أَنَّ السُّنَّةَ المأثورة مِنْ فِعْلِ رسول الله ﷺ قد أغنت عن الاستدلال على صحة ذلك، وقد رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ<sup>(١)</sup>، فَأَغْنَى بِفِعْلِهِ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ [ق ١١ / ب]؛ إِذْ كَانَ فِعْلُهُ أَوْضَحَ بَيَانًا فِي تَعْرِيفِ الْمَرَادِ، وَإِجَابِ الْأَحْكَامِ.



(١) ثَبَتَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٍ.

**بَابُ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ عَلَى النَّسَقِ<sup>(١)</sup>**

إذا قيل لك: لم قلت: تُغسل الأعضاء على النَّسَق؟

**تقول: بدلالة الكتاب، والأثر، والاتفاق.**

**فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ من الكتاب؟**

فقل: ما قاله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الآية. وفيها واو النَّسَقِ، وواو النَّسَقِ يَدُلُّ على فعل ذلك مُتَوَالِيًا، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل اللُّغَةِ؛ لَأَنَّ اللهَ ﷻ قَالَ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. على أَنَّ في الأمر لنا بيانًا بفعل ما فرض علينا على هذه الهيئة، ودليلاً مُسْتَعْنَى عن الاستدلال على صحته.

وقد أَبَانَتِ السُّنَّةُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِعْلِهِ عَلَى الْمُرَادِ فِي آيَةِ الطَّهَارَةِ، أَلَا تَرَاهُ ﷺ لَمَّا أَرَادَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ: «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>. فَدَلَّ بِسُنَّتِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا عَلَى إِجْبَابِ حُكْمِ النَّصِّ.

وقد اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَعْنَى مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَلَا تَرَاهَا تَقُولُ: إِنَّ مَنْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ عَلَى النَّسَقِ فَقَدْ حَصَلَ لَهُ الْفَرْضُ، وَمَنْ خَالَفَ عَلَى النَّسَقِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَالِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ شَهِدَتْ لَهُ الْأُمَّةُ بِالْأَدَاءِ، كَمَنْ لَمْ تَشْهَدْ لَهُ بِالْأَدَاءِ؟

(١) النَّسَقُ: ما كان على نظامٍ واحد من كل شيء. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢ / ٩١٩].

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب المناسك / باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم / ١٩٠٥]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة [رقم / ٨٦٢]، والنسائي في كتاب مناسك الحج / القول بعد ركعتي الطواف [رقم / ٢٩٦١]، وابن ماجه في كتاب المناسك / باب حجة رسول الله ﷺ [رقم / ٣٠٧٤]، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه هذا اللفظ.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال المناوي: «إسناده صحيح». ينظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي [١٥٠/٢].

وقد بيّن الله ﷻ عنها بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾. يعني: عدلاً، ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. بقول الحق، فأبان عن حكم شهادتهم.

وقد بيّن الله تعالى مثل [ق ١٢ / أ] ذلك على لسان نبيه ﷺ بقوله: «أُمْنِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ»<sup>(١)</sup>. فقد حصل الهدى بما اتفقت عليه. فإن عارض معارض بمعنى ما قاله تعالى إخباراً عن مريم بأن قال: ﴿يَمْرِيءُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]. يقال له: الانفصال من معارضتك لضروب شتى:

منها: أن هذه عبادة فرضها الله تعالى على مريم، وعلى أهل ذلك العصر، والفرض علينا بخلافهما، ألا تراه تعالى يقول: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]. فهذا ضَرْبٌ مِنَ الْإِنْفِصَالِ.

والضَّرْبُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ تُسَمِّي الرُّكُوعَ سَجُودًا، وَالسُّجُودَ رُكُوعًا، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ النَّصِّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي لُغَتِهَا، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَقَنَّ دَاوُدَ أَنَّمَا فَتَنَّهٗ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٦]. ومعنى ذلك خرَّ ساجدًا، فَقَدْ سَمَّتِ الْعَرَبُ السُّجُودَ: الرُّكُوعَ.

(١) أخرجه: الترمذي في كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في لزوم الجماعة [رقم / ٢١٦٧]، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» [١ / ١٩٩]، والطبرانی في «المعجم الكبير» [١٢ / ٤٤٧]، من حديث ابن عمر ؓ مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمْنِي، أَوْ قَالَ: أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ ﷺ، عَلَى ضَلَالَةٍ». لفظ الترمذي.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه». وقال ابن حجر: «هذا حديث غريب، ورجالہ رجال الصحیح». ينظر: «موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر» لابن حجر [١ / ١٠٩].

فَإِنْ عَارَضَ مُعَارِضٌ بِمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلَيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

يقال له: الانفصال من مُعَارَضَتِكَ أَنَّ المذكورَ في هذه الآية فَرَضٌ وغيرُ فَرَضٍ، فلا بأس بتقدُّمة الفرضِ على ما ليس بفَرَضٍ، والفرضُ فيها هو الطَّوَّافُ بالبيت، وما ليس بفرضٍ هو التَّفَثُ<sup>(١)</sup>، فلا بأس أن يطوفَ قبل أن يَقْضِيَ التَّفَثَ، والتَّفَثُ: هو حَلْقُ الشَّعْرِ وإِمَاطَةُ الْأَذَى، والمذكور في آية الطَّهَّارَةِ: فهو<sup>(٢)</sup> فَرَضٌ كُلُّهُ، فلا يجوز تقدُّمُ بعض ذلك على بعضٍ [ق ١٢ / ب].



(١) التَّفَثُ: هو ما يفعله الْمُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِذَا حَلَّ، كَقَصِّ الشَّارِبِ وَالْأَظْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبِطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ. وقيل: هو إذهاب الشَّعَثِ والدَّرَنِ والوسَخِ مُطْلَقًا. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١ / ١٩١ / مادة: تَفَثَ].

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «فَهُوَ»، وَالْجَادَةُ: هُوَ حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ النِّحَاةِ، لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا- إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ-: جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، حَيْثُ كَانَ يَرَى جَوَازَ إِدْخَالِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ مُطْلَقًا. وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ زِيَادَتَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مُشَبَّهًا لِاسْمِ الشَّرْطِ، وَفِي كُلِّ خَبَرٍ هُوَ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ، نَحْوُ: زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ، وَزَيْدٌ فَلَا تَضْرِبْهُ، وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «هَذَا فَلْيَذُقُوهُ». ينظر: «التذليل والتكميل» لأبي حيان [٤ / ١٠٥ - ١٠٦]. و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش [٢ / ١٠٤٨ - ١٠٤٩]. و«الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين الحلبي [٥ / ٥٨١].



## بَابُ فَرَضِ الْغُسْلِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا فَرَضُ الْغُسْلِ؟

تَقُولُ: ثَلَاثُ خِصَالٍ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: وَمَا هِيَ؟

تَقُولُ: الْمَاءُ الطَّاهِرُ، وَالنِّيَّةُ، وَإِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى سَائِرِ الْجَسَدِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى أَصُولِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ، فَإِذَا حَصَلَ مَعَ وَصُولِهِ إِلَى أَصُولِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ إِنْقَاءُ دَرَنِ<sup>(١)</sup>؛ فَهُوَ زِيَادَةٌ فِي التَّنْظُفِ.

وَالْغُسْلُ غُسْلَانِ: غُسْلُ فَرَضٍ، وَغُسْلُ فَضْلٍ.

فَغُسْلُ الْفَرَضِ: الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالْغُسْلُ مِنَ الْحَيْضِ، وَالنِّفَاسِ، وَغُسْلُ الْمَيِّتِ.

وَأَمَّا غُسْلُ الْفَضْلِ: الْغُسْلُ<sup>(٢)</sup> لِلْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِحْرَامِ، [وَالْغُسْلُ مِنَ غَسْلِ الْمَيِّتِ]<sup>(٣)</sup>.

(١) الدَّرَنُ - بالتحريك -: الوَسَخُ. ينظر: «مجمع البحرين» للطريحي [٢٤٧/٦].

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ بَحْذَفِ الْفَاءِ مِنْ «الْغُسْلِ» مَعَ كَوْنِهَا جَوَابَ: «أَمَّا!» وَهِيَ لَازِمَةٌ؛ لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِهَا عِنْدَ جَمَاهِيرِ النُّحَاةِ، وَإِنَّمَا جَوَّزُوا حَذْفَ الْفَاءِ لِحُضُورِ الشَّعْرِ، أَوْ نَادِرًا مِمَّا لَيْسَ يَكُونُ هُنَا مَوْضِعَهُ، لَكِنْ ذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَابْنُ مَالِكٍ وَالدَّمَامِينِيُّ وَغَيْرُهُمْ: إِلَى أَنَّ حَذْفَهَا جَائِزٌ فِي الْإِخْتِيَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ، وَأَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي اللُّغَةِ مَعَهُودٌ فِي كَلَامِ أَفْصَحِ الْعَرَبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا»، وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ». ينظر: «شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ» لابْنِ مَالِكٍ [ص/١٩٤ - ١٩٦]. وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ لِلْمُرَادِيِّ [٣/١٢٨٣ - ١٢٨٤]. وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ لِنَاضِرِ الْجَيْشِ [٩/٤٣٤٩].

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

فَالْحُجَّةُ فِي غُسْلِ الْفَرْضِ: مَا قَالَه تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] الآية. فَأَفَادَنَا بِهَا الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَمَا قَالَه تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]. فَالْفَائِدَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَالْفَائِدَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجُنُبِ وَالْمَيْتِ فِي إِجْبَابِ الْغُسْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي وَجَبَ بِهِ الْغُسْلُ فِي الْحَيِّ هُوَ فِي الْمَيْتِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَيْتَ يَكُونُ مِنْهُ الْإِنْزَالُ كَمَا يَكُونُ مِنَ الْحَيِّ عِنْدَ الْجِمَاعِ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَجَبَ الْغُسْلُ. وَأَمَّا الْحُجَّةُ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْحَيْضِ: فَهُوَ مَا قَالَه تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾. يَعْنِي: مِنَ الدَّمِ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. يَعْنِي: بِالْمَاءِ. فَأَفَادَنَا بِهِذِهِ الْآيَةِ: الْغُسْلُ مِنَ الْحَيْضِ، وَالنُّفْسَاءُ بِمَعْنَى الْحَائِضِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ هُوَ مَجُّ الرَّحِمِ لِلدَّمِ [ق ١٣ / أ]، فَقَدْ صَارَتِ النُّفْسَاءُ بِمَعْنَى الْحَائِضِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْحُجَّةُ فِي غُسْلِ الْفَضْلِ: فَالْسُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ لِحَتْمَالِ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاجِبَ وَغَيْرَ الْوَاجِبِ، وَكَانَ بَيَانُهُ أَيْضًا بِمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»<sup>(٢)</sup>. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْغُسْلَ فَضْلٌ لَيْسَ بِفَرْضٍ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ / بَابِ فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شَهَادَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ النَّسَاءِ [رَقْمُ / ٨٣٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ [رَقْمُ / ٨٤٤]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.  
(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ فِي الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رَقْمُ / ٣٥٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رَقْمُ / ٤٩٧]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ / بَابِ الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رَقْمُ / ١٣٨٠]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٨ / ٥]، مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ». وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْخَبَرِ وَتَضْعِيفِهِ بَيْنَ النَّقَادِ يَنْظُرُ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ [٣ / ١٠٢٨].

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يدل على صحة ذلك، وذلك أنه قال لعثمان رضي الله عنه يوم الجمعة - وقد أتى وهو على المنبر: «إلى الساعة؟ فقال له عثمان: ما زدت على أن توضأت. فقال له عمر: والوضوء أيضًا؟»<sup>(١)</sup>. فدل هذا من فعلهما على الفضل لا على الفرض، وكانت الأعياد مقيسة على ذلك.

وأما الغسل عند الإحرام: فبفعله صلى الله عليه وسلم، وذلك أنه اغتسل عند إحرامه، وقد أجمعوا جميعًا على أنه من ترك الغسل عند هذه الحال؛ فلا شيء عليه، فدل الإجماع على أن هذا الغسل فضل ليس بفرض. والسنة في الطهارة خمس خصال: التسمية، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، والاستنجاء ما لم يتعد المخرج، والمضمضة، والاستنشاق، والحجة في ذلك ما تقدم ذكره وشرحناه.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجمعة / باب فضل الجمعة [رقم / ٨٤٢]، ومسلم في كتاب الجمعة [رقم / ٨٤٥]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به نحوه.

## بَابُ مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ

[ق ١٣ / ب] إذا قيل لك: ما الذي ينقض الطَّهَارَةَ؟

تقول: اثنا عشر خُصْلَةً<sup>(١)</sup>.

فإذا قيل لك: ما هُنَّ؟

فقل: الصَّوْتُ، والرَّيْحُ، والبَوْلُ، والغَائِطُ، والمَنِيُّ، والوَدْيُ<sup>(٢)</sup>، والمَذْيُ<sup>(٣)</sup>، وزوالُ العقل ما لم يتَحَقَّقْ معه الإنزالُ، والتِّقَاءُ الْخِتَانَيْنِ، وَمَسُّ الذَّكَرِ حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا، ومُلاَمَسَةُ النِّسَاءِ - بخلاف ذوات المَحَارِمِ والصَّغَارِ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا قَوْلَانِ<sup>(٤)</sup> - والنَّوْمُ مُضْطَجِعًا وَقَائِمًا وَرَاكِعًا

(١) كذا وقع في الأصل، والجاذَّةُ في هذا: مُطَابَقَةُ الْعَدَدِ لِلْمَعْدُودِ تَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، فيقال: «اثنتا عشرة خُصْلَةً»، لكن ما وقع هنا - إذا لم يكن سهوًا من النَّاسِخِ - : صحيح في العربية، ويكون من باب الحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، حيث حُمِلَتِ «الخصلة» هنا على معنى «الأمر، أو الشيء»؛ كَأَنَّهُ قَالَ: «اثنا عشر أَمْرًا». أو: «اثنا عشر شَيْئًا».

وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بَابٌ وَاسِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ جَنِّي رَحِمَهُ اللَّهُ: «غَوْرٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ بَعِيدٌ، وَمَذْهَبٌ نَازِحٌ فَسِيحٌ، قَدْ وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَفَصِيحُ الْكَلَامِ مَثُورًا وَمَنْظُومًا، كَتَأْنِيثِ الْمَذْكَرِ، وَتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَتَصَوُّرِ مَعْنَى الْوَاحِدِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَالْجَمَاعَةِ فِي الْوَاحِدِ، وَفِي حَمْلِ الثَّانِي عَلَى لَفْظٍ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ، أَصْلًا كَانَ ذَلِكَ اللَّفْظُ أَوْ فَرْعًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ...». إِلَى أَنْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَتَذْكِيرُ الْمُؤَنَّثِ وَاسِعٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ رَدُّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلٍ». يَنْظُرُ: «الْخَصَائِصُ» لابن جَنِّي [٤ / ٤١٣ - ٤١٧].

(٢) الْوَدْيُ - بَدَالٌ سَاكِنَةٌ - : مَاءٌ أَبْيَضٌ يَخْرُجُ عَقِيبَ الْبَوْلِ، وَيُقَالُ فِيهِ بِذَالٍ مَعْجَمَةٌ أَيْضًا. يَنْظُرُ: «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ» قُرْقُول [٦ / ١٨٩]. وَ«التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص / ٢٣٦].

(٣) الْمَذْيُ - بِسُكُونِ الذَّالِ - : مَاءٌ لَزِجٌ يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ عِنْدَ مُلَاعَبَةِ النِّسَاءِ، وَلَا يَجِبُ فِيهِ الْغُسْلُ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنِ الْأَثِيرِ [٤ / ٣١٢ / مَادَّةُ: مَذَا].

(٤) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «قَوْلَانِ» بِالرَّفْعِ، وَحَقُّهُ النَّصْبُ لِكَوْنِهِ اسْمٌ «إِنَّ» مُؤَخَّرًا، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ وَجْهَانِ:

أ- الْأَوَّلُ: نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ «إِنَّ»، وَلَكِنَّهُ نُصِبَ بِحَرَكَةِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ، عَلَى لُغَةِ بَلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ يُلْزِمُونَ الْمُثَنَّى وَالْمُلْحَقَ بِهِ الْأَلْفَ فِي حَالَاتِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ.

وساجداً على أحد الوجوه؛ لأنَّ تلك الحال هي أحوال الصَّلَاة،  
وجالساً زائلاً عن مُستوى الجلوس.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّة فيما خرج من السَّيْلَيْنِ؟

تقول: ما قاله الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [المائدة: ٦].

فأفادنا بها حُكْمَ ما خرج من السَّيْلَيْنِ، ووصفه بنَقْضِ الطَّهَارَةِ،  
وقد شهد بذلك ما روي عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِمَّا  
خَرَجَ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ»<sup>(١)</sup>.

فكان هذا بمعنى ما وجب بالنَّص عن الله تعالى، ومعناه خاصٌّ بالدَّلالة  
عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بما روي عنه أنه قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٢)</sup>.

ب- والثاني: رَفَعُهُ على أنه مبتدأ مؤخر، وخبره: «فيهما»، والجملة من المبتدأ والخبر في محل  
رَفَع خبر «إِنَّ»، ويكون اسمُ «إِنَّ» في هذه الحالة: ضمير الشأن المحذوف، والتقدير حيثنذ: «إنه  
قولان فيهما». ونحو هذا ما ذكره في تخريج قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
الْمُصَوِّرُونَ». ينظر: «شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ» لابن مالك [ص/ ٢٠٥]، و «تمهيد القواعد بشرح  
تسهيل الفوائد» لناظر الجيش [٣/ ١٣٠٧]. و «مغني اللبيب» لابن هشام [ص/ ٥٦].

(١) أخرجه: الدارقطني في «غرائب مالك» كما في: «نصب الراية» للزيلعي [١/ ٦٥]، من حديث  
ابن عُمر مرفوعاً: «لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ».

قال ابن حجر: «إسناده ضعيف». ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر [١/ ٣١٣].

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب الوضوء من مس الذكر [رقم/ ١٨١]، والترمذي في  
أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ/ الوضوء من مس الذكر [رقم/ ٨٢]، والنسائي في كتاب الغسل  
والتييمم/ باب الوضوء من مس الذكر [رقم/ ٤٤٧]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب  
الوضوء من مس الذكر [رقم/ ٤٧٩]، من حديث بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وقال ابنُ الملقن: «هذا حديث صحيح». أخرجه الأئمة الأغلام أهل الحَلِّ والعقد والنَقْل  
والنَقْد. ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٢/ ٤٥٢].



فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَصَلَ بَيْنَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، وَبَيْنَ تَسْمِيَةِ الْجِمَاعِ، فَبَيَّنَ عَنْ أَسْمَائِهِ، وَأَفْرَدَهَا بِاسْمِهَا، فَاسْمُ الْجِمَاعِ: الرَّفَثُ.

وَالشَّاهِدُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: مَا قَالَهُ ﷺ: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]. يَعْنِي: لَا جِمَاعَ. وَمَا قَالَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. يَعْنِي: الْجِمَاعَ.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ: الْمُبَاشَرَةُ أَيْضًا، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَالَّذِينَ بَشَّرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فَمَعْنَى ذَلِكَ: جَامِعُوهُنَّ.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ: الْمَسِيسُ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الْآيَةَ، وَمَا قَالَهُ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ مَرْيَمَ: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧].

فَهَذِهِ أَسْمَاءُ الْجِمَاعِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُلَامَسَةَ مُفَارَقَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، أَلَا تَرَاهُ [ق ١٤ / ب] يَقُولُ إِخْبَارًا عَنْ مَرَدَةِ الْجَنِّ: ﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَهَا﴾ [الجن: ٨]. فَاللَّمَسُ هَاهُنَا الْاسْتِعْلَامُ، وَمَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرطاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧]. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّمَسَ بِالْجَارِحَةِ وَالْجِمَاعَ مَا كَانَ بِالذَّكْرِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمَا قَالَا: «إِنَّ الْقُبْلَةَ وَالْإِصَابَةَ بِالْيَدِ مِنَ اللَّمَسِ»<sup>(١)</sup>. فَهَذَا مِنْهُمَا بِمَعْنَى مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ.

(١) أما أثر ابن عمر: فأخرجه: مالك في «الموطأ» [١ / ٤٣]، ومن طريقه الدارقطني في «سننه» [١ / ١٤٤]، وكذا البيهقي في «السنن الكبرى» [١ / ١٢٤]، من طريق عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: «قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَجَسَّهَا بِيَدِهِ: مِنَ الْمُلَامَسَةِ، فَمَنْ قَبَّلَ امْرَأَتَهُ، أَوْ جَسَّهَا بِيَدِهِ؛ فَعَلَّيْهِ الْوُضُوءُ».

وأما أثر ابن مسعود: فأخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٤٩٩]، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» [٩ / ٢٤٩]، من طريق أبي عبيدة، أن ابن مسعود قال: «يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ، وَمِنْ اللَّمَسِ بِيَدِهِ، وَمِنْ الْقُبْلَةِ إِذَا قَبَّلَ امْرَأَتَهُ».





## بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَنْشُورَةٌ فِي الطَّهَارَةِ اِق ١٥ / ١

إذا قيل لك: ما تقول فيمن توضأ للصلاة فعزبت<sup>(١)</sup> عنه النيّة في بعض طهارته حتى فرغ منها؟

تقول: طهارته مُجْزِئَةٌ؛ لأنّه ليس عليه أن يستصحّب النيّة إلى آخر الطّهارة، فإن تيقّن الطّهارة، وشكّ في الحدث؛ لم يستقبل الطّهارة، وإن شكّ في الطّهارة، وتيقّن الحدث؛ استقبل الطّهارة.

ونيّة التبريد لا يكون بها طهارة، والطّهارة الواحدة يُصَلِّي بها صلوات كثيرة، فإن أحدث نيّة في بعض طهارته لتبرّد، فصلّ بين ما<sup>(٢)</sup> غسّله بها، وبين ما غسّله قبل نيّته، فإن أراد البناء على ما تقدّم استأنف النيّة.

وإن توضأ لصلاة الصّبح، ثم ذكر بعد الفراغ من طهارته أنه تارك لفرض لا يدري ما هو؟

الجواب في ذلك: أن يستقبل الطّهارة؛ لأنّ أسوأ أحواله أن يكون تاركًا للنيّة التي بها تمّ الطّهارة<sup>(٣)</sup>.

فإن كان ذاكرًا للنيّة، تاركًا لفرض لا يدري ما هو؟

فالجواب في ذلك: أن يستقبل الطّهارة؛ لأنّ أسوأ أحواله أن يكون تاركًا لغسل وجهه، فلا يصحّ منه البناء بعد ذلك.

(١) يقال: عزّب الشيء عزوبًا؛ أي: بعُد. فقولهم: «عزبت النيّة». أي: غاب عنه ذكرها. ينظر:

«المصباح المنير» للفيومي [٢/٤٠٦/ مادة: عزب].

(٢) وقع في الأصل: «فصل ما بين». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) كذا وقع بالأصل: «تمّ». بتذكير الفعل، مع أن الفاعل مؤنث، وهو «الطّهارة». والجادة أن يكون الفعل:

«تمّت». مؤنثًا. وما وقع هنا -إذالم يكن سهواً من النّاسخ-: صحيح في العربية؛ لأنّ تأنيث الاسم هنا

ليس حقيقيًا، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، مع ترجّح التأنيث. وقد تقدّم بيان ما أخذ ذلك..

فَإِنْ كَانَ ذَاكَرًا الْغُسْلَ وَجْهَهُ، تَارِكًا لِفَرْضِ لَا يَدْرِي مَا هُوَ؟

فالجواب: أَنْ يَغْسَلَ يَدَيْهِ، وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ.

فإن كان تاركًا لفرضي لا يدري ما هو، ذاكرًا الغسل يديه.

فالجوابُ في ذلك: أَنْ يَمْسَحَ بِرَأْسِهِ.

فَإِنْ كَانَ ذَاكِرًا لِلْمَسْحِ بِرَأْسِهِ تَارِكًا لِفَرَضٍ لَا يَدْرِي مَا هُوَ؟

فالجوابُ في ذلك: أن يَغْسَلَ قدمَيْه، فَإِنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ، فلا شيء عليه.

وكذلك إن نسي غسل يديه، وكذلك إن [ق ١٥ / ب] نسي الاستنجاء مما لم يعد المخرج بعد إقامة الفرض في إزالة النجس بالأحجار، أو بما شاكلها؛ فلا إعادة عليه في ذلك كله، فإن نسي المضمضة والاستنشاق نُظِرَ: فإن كان ذلك قبل الصلاة أعادهما، وإن كان ذلك في الصلاة أو بعد الصلاة مضى في صلاته، ولا إعادة عليه، وكذلك إن نسي المسح بالأذنين؛ فلا شيء عليه.

فإن تَوَضَّأَ لصلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ حَدَثٍ، وَجَدَّ لِلظُّهْرِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ،  
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ نَسِيَ الْمَسْحَ بِرَأْسِهِ، لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّ طَهَارَةٍ؟ أَعَادَ الصُّبْحَ  
وَلَا يُعِيدُ الظُّهْرَ؛ لِأَنَّ الظُّهْرَ قَدْ صَلَاهَا بِطَهَارَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ تَارِكًا لِلْمَسْحِ  
مِنْ طَهَارَةٍ فَقَدْ حَصَلَتْ لَهُ طَهَارَةٌ كَامِلَةٌ.

فَإِنْ تَوَضَّأَ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ حَدَثٍ، فَصَلَّى بِهَا صَلَاتَيْنِ، وَتَوَضَّأَ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ حَدَثٍ، فَصَلَّى بِهَا ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ تَارَكَُ لِلْمَسْحِ بِرَأْسِهِ، لَا يَدْرِي مِنْ أَيِّ طَهَارَةٍ تَرَكَ ذَلِكَ؛ أَعَادَ الصَّلَوَاتِ

الخمسة؛ لأن طهارته في جميع الصلوات مشكوك فيها.

فإن توضأ لصلاة الصبح من حدث، وللظهر من غير حدث، وللعصر من حدث، وللمغرب من غير حدث، ولعشاء الآخرة من حدث، ثم ذكر أنه تارك للمسح برأسه، لا يدري من أي طهارة؟ أعاد الصبح، والعصر، وعشاء الآخرة؛ لأنها هي الطهارة المشكوك فيها، وذلك أن الفرائض لا تؤدى إلا بيقين.

فإن توضأ لصلاة الصبح من حدث [ق ١٦ / أ]، وللظهر من غير حدث، وللعصر من حدث، وللمغرب من غير حدث، ولعشاء الآخرة من غير حدث، ثم ذكر أنه تارك لمسحين من طهارتين.

الجواب في ذلك: أن يُعيد أربع صلوات: الصبح، والظهر، والعصر، والمغرب، ولا يُعيد عشاء الآخرة؛ لأنها صليت بثلاث طهارات، فإن كان تاركاً لمسحين من طهارتين؛ فقد حصلت له طهارة كاملة، والشك في فرائض الطهارة سواء في قليلها وكثيرها، ليس إلا الإتيان به متيقناً، والشك في سننها واليقين سواء؛ لأن السنن فضل، فإذا تيقن الفرائض، وشك في السنن صلى، وإذا تيقن السنن، وشك في الفرائض أعاد.



## بَابُ فِي التَّحَرِّيِ

والتَّحَرِّيُّ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُشْكِلَةِ بِالذَّلَائِلِ الَّتِي تُوجِبُ اسْتِعْمَالَ  
الْبَعْضِ مِنْهَا، وَذَلِكَ فِي الْأَوَانِي وَالثِّيَابِ، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى فِي الْإِنَاءَيْنِ  
وَالثَّوْبَيْنِ إِذَا كَانَ بِأَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ نَجَاسَةٌ، أَوْ بِأَحَدِ الثَّوْبَيْنِ نَجَاسَةٌ؛ تَحَرَّى  
أَحَدَ الْإِنَاءَيْنِ عَلَى الْأَغْلَبِ فِي نَفْسِهِ وَاسْتِعْمَالِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى  
فِيهِمَا إِلَّا تَحَرَّى<sup>(١)</sup> وَاحِدًا.

وَإِنْ تَوَضَّأَ بَعْدَ التَّحَرِّيِّ وَصَلَّى، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّهُ نَجَسٌ؛  
غَسَلَ مَا أَصَابَهُ بِذَلِكَ الْمَاءِ، وَأَعَادَ الصَّلَاةَ بِمَا فِي الْإِنَاءِ الطَّاهِرِ.

وَكَذَلِكَ فِي الثَّوْبَيْنِ إِذَا تَحَرَّى فَصَلَّى فِي أَحَدِهِمَا، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي  
صَلَّى فِيهِ هُوَ الَّذِي فِيهِ النَّجَاسَةُ [ق ١٦ / ب]؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ، فَإِذَا جازَ  
التَّحَرِّيُّ فِي الثَّوْبَيْنِ جازَ التَّحَرِّيُّ فِي الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا.

وَكَذَلِكَ فِي الْأَوَانِي، فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَوَانِي يَكُونُ  
قُلَّتَيْنِ؛ جَمَعَهُ وَتَوَضَّأَ مِنْ جَمِيعِهِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ لِلنَّجَاسَةِ أَثَرٌ، فَإِنْ كَانَ  
مَعَهُ إِنَاءٌ فِيهِ مَاءٌ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، وَإِنَاءٌ فِيهِ مَاءٌ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ، ثُمَّ اشْتَبَهَ  
عَلَيْهِ؛ لَمْ يَتَحَرَّ فِي ذَلِكَ، وَتَوَضَّأَ بِهِمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَصَلَّى، فَإِنْ كَانَ  
مَعَهُ مَاءٌ لَا يَتَيَقَّنُ طَهَارَتَهُ، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ؛ أَرَاقَهُ وَتَيَمَّمَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
مَاءٌ مُخْتَلَفًا فِي طَهَارَتِهِ، فَيَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «تَحَرَّى». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَّةِ، لَكِنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْيَاءِ - فِي الْاسْمِ  
الْمَنْقُوصِ - لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، حَكَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَنِ الْمُؤْتَوِّقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ  
يُقْرَأَ فِي حَالِ الْوَصْلِ: بِتَنْوِينٍ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، مَعَ حَذْفِ الْيَاءِ نُطْقًا وَإِنْ كَانَتْ مَكْتُوبَةً.

وكذلك إذا غَلَبَ على الماء ما عَيْنُهُ طاهرة؛ يتوضأ ويتيمَّم، فإن تحرَّى في إناءَيْنِ، فأداه التَّحَرِّي إلى استعمال أحدهما، ثم اشتَبها عليه بعد ذلك؛ فله أن يتحرَّى في ثاني<sup>(١)</sup> كما تحرَّى في أوَّل، وكلُّ ما تَوَصَّل به إلى أداءِ الفرائضِ بيقينٍ؛ فعليه أن يفعلَه.



(١) كذا وقع بالأصل: «ثاني». بإثبات الياء، وهو خلاف الجاذَّة، لكنَّها لغة صحيحة كما مضى الإشارة إليه.

## بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

إذا قيل لك: ما الأصلُ في المسحِ على الخُفَيْنِ؟

تقول: كتابُ الله ﷻ وسُنَّةُ نبيِّه ﷺ وما اتَّفَقَتْ عليه الأُمَّةُ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ من الكتابِ؟

تقول: ما قال الله ﷻ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: ٧]. ففَرَضَ علينا القبولَ من نبيِّه ﷺ بعد دليلِ النَّصِّ على صفته

بما قاله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤].

فأبانِ بِالنَّصِّ عن حُكْمِ أمرِهِ وفِعْلِهِ.

فَعَلِمَ بِذلك: أَنَّ الأَمْرَ والفِعْلَ من الله ﷻ، وقد بَيَّنَّ اللهُ ﷻ عن

حُكْمِ [ق ١٧ / أ] الاقتداءِ بنبيِّه ﷺ بقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ

حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

فالتَّأْسِي هو الاقتداءُ به ﷺ في فِعْلِهِ ممَّا لم تُقَمْ الدَّلَالَةُ على حَظَرِهِ،

وأوامِرُهُ فلم يختلفِ النَّاسُ فيها أَنَّها على الإيجابِ؛ لأنَّ اللهَ جَلَّ وعَزَّ

قد آيَدَ حُكْمَ ما اتَّفَقَتْ عليه الأُمَّةُ بقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ

أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]. فتَوَعَّدَنَا<sup>(١)</sup> في الخلافِ عليه.

وأوامِرُهُ على ضَرَبَيْنِ: فَرَضَ وَنَذَبَ، واختلفِ النَّاسُ في فِعْلِهِ،

وأجمعوا على بعضها أَنَّها على الإيجابِ، وقد قَامَتِ الدَّلَالَةُ على

حُكْمِ ما سَنَّهُ ﷺ بما قاله جَلَّ وعَزَّ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

[الحج: ٧٨] الآية. وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾

[البقرة: ١٨٥]. فَبَيَّنَ عن حُكْمِ الرَّفَاهِيَةِ والإِشْفَاقِ.

(١) وقع في الأصل: «فتواعدنا». ولعل الصواب ما أثبتناه. والتوعد: هو التهديد، أمَّا التواعد: فهو من الوعد.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّة من السُّنَّة؟

تقول: ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَمْرًا وَفِعْلًا.

فأما ما فِعْلُهُ: فهو المَسْحُ<sup>(١)</sup>.

وأما أَمْرُهُ: فهو بالمسح والتَّوْقِيت، وذلك أنه وَقَّتَ للمُقيم أن يَمْسَحَ على خُفِّيه يومًا وليلة، وَوَقَّتَ للمُسافر أن يَمْسَحَ ثلاثًا بلياليهن<sup>(٢)</sup>.

ولا يجب المَسْحُ إِلَّا بثلاث خِصَال: باستكمال الطَّهَّارَةِ قبل اللِّبَاس، واللِّبَاسُ والحَدَثُ بَعْدَهُ، والمسحُ مِنْ وَقْتِ الحَدَثِ إلى وَقْتِ الحَدَثِ مقيمًا كان أو مسافرًا.

ولا يَمْسَحُ إِلَّا على خُفٍّ صحيح لا خَرَقَ فيه، يَبِينُ منه أَقْلُ القليل من القدم، وَيَمْسَحُ على الجُرْمُوقَيْنِ<sup>(٣)</sup>، وَيَمْسَحُ على الجَوْرَيْنِ<sup>(٤)</sup> إذا كانا صَفِيقَيْنِ لا يَشْفَان.

(١) جزم غير واحد من الحُفَّاظ بكون المسح على الخُفَّين ثابت عنه ﷺ ثبوتًا متواترًا. ينظر: «فتح الباري» لابن حجر [١/ ٣٠٦]. و«نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لجعفر بن إدريس الكتاني [ص/ ١٩].

(٢) هذا ثابت من حديث جماعة من الصحابة، منهم: حديث عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم في كتاب الطهارة/ باب التوقيت في المسح على الخفين [رقم/ ٢٧٦]، والنسائي في كتاب في المسح على الخفين للمقيم [رقم/ ١٢٩]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر [رقم/ ٥٥٢]، وأحمد في «المسند» [١/ ١٣٤]. عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَسَلْهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ». لفظ مسلم.

(٣) الجُرْمُوق - بضم الجيم وسكون الراء وضم الميم -: هو ما يُلبَس فوق الخُفِّ. وقيل: هو الخُفُّ الصَّغِير. ينظر: «شرح غريب ألفاظ المدونة» للجبلي [ص/ ١٨]. و«الكليات» للكفوي [ص/ ٣٥٤].

(٤) الجَوْرَب - بفتح الجيم، وسكون الواو، وفتح الراء -: لِفَافَةُ الرَّجُلِ، على هيئة الخُفِّ من غير الجِلْد، يُلبَسُ لِمَا فوق الكعْبَيْنِ بقليل، والجمعُ: جَوَارِبَةٌ وَجَوَارِب. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١/ ٢٦٣ / مادة: جرب]. و«تاج العروس» للزبيدي [٢/ ١٥٦ / مادة: جرب].

وَيَمْسَحُ عَلَى مَا يُشَاكِلُ ذَلِكَ مِنْ مِثْلِ الْجَوَارِبِ الَّتِي عَلَيْهَا الْجُلُودُ، وَيَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ الْخُفِّ وَبَاطِنِهِ، فَإِنْ مَسَحَ عَلَى [ق ١٧ / ب] بَاطِنِ الْخُفِّ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ مَسَحَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ مَسَحَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ثُمَّ انْخَرَقَا بَعْدَ ذَلِكَ؛ غَسَلَ قَدَمَيْهِ.

وَإِنْ تَوَضَّأَ فَلَبَسَ أَحَدَ خُفَيْهِ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الطَّهَّارَةِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِذَا أَحْدَثَ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ لَبَسَ الْخُفَّ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الطَّهَّارَةِ، ثُمَّ نَزَعَ الْأَوَّلَ وَلَبَسَهُ بَعْدَ نَزْعِهِ؛ مَسَحَ عَلَيْهِمَا إِذَا أَحْدَثَ، وَلَا يُجْزِئُهُ الْمَسْحُ عَلَى عَقَبَيِ الْخُفِّ.

وَوَجْهُ الْمَسْحِ عَلَى ظَهْرِ الْخُفِّ: أَنْ يَجْعَلَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى مُشْطِ الْقَدَمِ<sup>(١)</sup>، وَيَمْسَحَ إِلَى الْعَقَبَيْنِ، وَعَلَى بَاطِنِهِمَا مِنَ الْعَقَبِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ مِنْ رِجْلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَسَحَ فِي السَّفَرِ، ثُمَّ أَرَادَ الْمُقَامَ؛ أَتَمَّ ذَلِكَ مَسْحَ مُقِيمٍ.

فَإِنْ مَسَحَ فِي الْحَضَرِ وَسَافَرَ؛ أَتَمَّ مَسْحَ مَسَافِرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ، وَالْأَقْطَعُ إِذَا لَبَسَ خُفًّا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الْخُفِّ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمْسَحَ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي عَلَيْهِ فِيهِ الْفَرَضُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الْفَرَضُ لِعَدَمِهِ.

فَإِنْ مَسَحَ عَلَى الْجُرْمُوقَيْنِ، ثُمَّ نَزَعَهُمَا؛ أَعَادَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَإِنْ شَكَّ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَتَيَقَّنَ الطَّهَّارَةَ؛ بَنَى عَلَى الْمَسْحِ، وَإِنْ تَيَقَّنَ الْمَسْحَ، وَشَكَّ فِي الطَّهَّارَةِ؛ اسْتَقْبَلَ الطَّهَّارَةَ.



(١) مُشْطُ الْقَدَمِ: هُوَ جُزْءُ الْقَدَمِ الَّذِي يَقَعُ بَيْنَ رُسْغِهَا وَأَصَابِعِهَا، وَقِيلَ: الْجُزْءُ الْأَوْسَطُ الْمُقَوَّسُ مِنْ قَدَمِ الْإِنْسَانِ بَيْنَ الْأَصَابِعِ وَالْكَاحِلِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [٣ / ٢١٠١].



## باب في الصَّعيد

إذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في التَّطَهُّرِ بالصَّعيد؟

فقل: كتابُ الله، وسُنَّةُ نبيِّه، وما اتَّفَقَتْ عليه الأُمَّةُ، وشهدتْ بصحَّته اللُّغة.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ من الكتاب؟

تقول: ما قاله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].

والصَّعيدُ هو: اسمٌ للتراب وإن كان [ق ١٨ / أ] قد غلبَ عليه اسمُ الصِّفة؛ لأنَّ ذا مأخوذٌ من تصاعده على وجه الأرض، والتَّسميةُ للعين، والذِّكْرُ للصِّفة.

والطَّيِّبُ: هو الطَّاهرُ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ من السُّنَّة؟

تقول: ما رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال لأبي ذرٍّ: «التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ، فَإِذَا وَجَدْتَهُ؛ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ»<sup>(١)</sup>. فكان أمرُهُ ﷺ مُضَارِعًا لِفِعْلِهِ، وكان هذا بمعنى المذكور في النَّصِّ، [وكان النَّصُّ]<sup>(٢)</sup> شاهدًا.

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب الجنب في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء [رقم/ ١٢٤]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء [رقم/ ١٢٤]، والنسائي في كتاب الطهارة/ باب الصلوات بتيمم واحد [رقم/ ٣٢٢]، من حديث أبي ذرٍّ مرفوعًا: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيُمْسَهُ بَشَرَتَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ». ولفظ أبي داود: «يَا أَبَا ذَرٍّ: إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ، فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ». ولفظ النسائي: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال ابنُ الملقن: «هو حديث جيد». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٢/ ٦٥٠]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/ ٦٧].

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ من الإجماع؟

تقول: هو أنهم أجمعوا جميعًا على أن مَنْ تَيَمَّم بالتُّراب فقد أدَّى الفرض الذي عليه، واختلفوا فيما سوى ذلك، فنحن معهم على ما اتَّفَقوا عليه حتى يَتَّفَقُوا فيما اختلفوا فيه؛ لأنَّ الاتِّفَاقَ حُجَّةٌ، والاختلاف رأيٌّ، والحُجَّةُ أُولَى بالاتباع من الاختلاف الذي ليس بحُجَّةٍ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ من اللُّغة؟

تقول: هو أنَّهم أجمعوا جميعًا على تسمية التُّراب صعيدًا، ولم يُسمُّوا ما سوى ذلك بهذه التَّسمية، فصار المعنى الموجود في لغة العرب هو بمعنى ما ثَبَتَ بالحُجَج، فقد صار الفرض في التَّيَمُّم بالتُّراب دون غيره، وما عدا ذلك مِنَ النُّورَةِ<sup>(١)</sup>، والجِصِّ<sup>(٢)</sup>، والزَّرْنِيخِ<sup>(٣)</sup>، والحِجَارَةِ، والرَّمْلِ، والكُحْلِ، وما شاكل ذلك؛ فلا يجوزُ التَّيَمُّمُ به.



(١) النُّورَةُ - بضم النون وفتح الراء -: حَجَرٌ كَلَسِيٌّ، يُطَحَنُ وَيُخَلَطُ بالماء، وَيُطَلَّى به الشَّعْرُ فَيَسْقُطُ.

ينظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي [ص/ ٢٣٣]، و«معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٤٩٠].

(٢) الجِصُّ - بكسر الجيم، وقيل بالفتح، والكسر أَفْصَحُ -: هو الذي يُبْنَى به. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٧/ ٥٠٥/ مادة: جصص].

(٣) الزَّرْنِيخُ - بكسر الزاي -: حَجَرٌ معروف له أنواع كثيرة، منه أبيض وأصفر وأحمر، وقيل: هو عنصر شبيه بالفِلِزَّات - عنصر يَتَمَيَّزُ بالبَرِيقِ المعدني -، له بَرِيقٌ الصُّلْبُ، ولَوْنُهُ وَمُرَكَّبَاتُهُ سَامَةٌ، يُسْتَخْدَمُ في الطب، وفي قَتْلِ الحَشَرَات. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٧/ ٢٦٣/ مادة: زرنخ]. و«معجم اللغة العربية المعاصرة» [٣/ ١٧٣٩].

## باب فيما يجب به التيمم

إذا قيل لك: بما يجب التيمم؟

تقول: بثلاث خصال: بالسفر مع عدم الماء، والوقت، والمرض، وهو بمعنى السفر.

فإن قيل لك: ما الحجة في ذلك؟

تقول: ما قاله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦] الآية [ق ١٨ / ب].

فأفادنا بها أن التيمم لا يجب إلا بالسفر، والعُدم، والوقت، ولم يكن الوقت مذكورًا كالمرض والسفر والعُدم؛ لأنه قد عُلِمَ أن العلة التي من أجلها فُرِضَ علينا التيمم هو<sup>(١)</sup> الأداء للفرض، والفرض لا يجب إلا بالوقت أو ما يقوم مقامه.

والتيمم لا يجب في حَضَرٍ لفرضٍ ولا نافلة، إلا لمرضٍ يخاف منه على نفسه، فله عند الخوف على النفس أن يتيمم، ولا إعادة عليه؛ لأن الله ﷻ جعل له ذلك كما جعل للمسافر، والعلة في إباحة ذلك الرفاهية والتوسعة.



(١) كذا وقع بالأصل: «وهو». بالتذكير، مع أن الاسم مؤنث، وهو «العلة». والجادة أن يكون: «وهي». مؤنثًا. وما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من النسخ-: صحيح في العربية؛ لأن تانيث الاسم هنا ليس حقيقياً، فيجوز معه تذكير الفعل وتانيثه، مع ترجيح التانيث.

## باب فرض التيمم

إذا قيل لك: ما فرض التيمم؟

فقل: أربع خصال.

فإذا قيل لك: ما هنَّ؟

تقول: الصَّعِيدُ، وهو التُّراب الطَّاهِرُ، والنِّيَّةُ، وضربةٌ للوجه باستكمال حدوده، وضربةٌ لليدين مع المِرْفَقَيْنِ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في ذلك؟

تقول: ما قاله الله ﷻ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦] الآية.

فأفادنا بالنَّصِّ هذه الفرائض المذكورة؛ لأنَّ التَّيَمُّمَ في لغة العرب هو الطَّلَبُ، وإنَّ كان حقيقةً هذه التَّسْمِيَةُ هو القصد؛ فقد عَلِمَ المرادُ بها، وإنَّ كان أريدَ بذكر القصد معنى؛ فهو إثبات النِّية في التَّيَمُّم؛ لأنَّ القصد لا يكونُ إِلَّا بِنِيَّةٍ، واستشهدوا على أنَّ معنى التَّيَمُّم: القصد [ق ١٩ / أ] بقول الله ﷻ: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢].

فمعناه: قاصِدِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ.

وقد وردَ مذكورُ الضَّرْبَتَيْنِ مُجْمَلًا، ففسَّرَ لنا بفعل رسول الله ﷺ وأمره.

فأما الفعل: فهو ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ تَيَمَّمَ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَضَرَبَ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه: الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» [٢٨٧ / ١]، والدارقطني في «سننه» [١٨١ / ١]، من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِضَرْبَتَيْنِ: ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، وَضَرْبَةً لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». واللفظ للدارقطني. قال الدارقطني: «سليمان بن أرقم وسليمان بن أبي داود ضعيفان». وقال البيهقي: «وسليمان بن أبي داود وسليمان بن أرقم ضعيفان لا يُحتج بروايتهما، والصحيح رواية معمر وغيره عن الزهري عن سالم عن ابن عمر من فعله». وينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٦٤٥ / ٢].

وقد رُوِيَ عنه عليه السلام قولاً يدلُّ على صحَّة ما رُوِيَ عنه فعلاً، وذلك أنه قال لَمَنْ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَمَعَّكَ <sup>(١)</sup> فِي التُّرَابِ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّمَا» <sup>(٢)</sup> كَانَ يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ» <sup>(٣)</sup>. فكانت السُّنَّةُ مُبَيَّنَةً عَنْ حُكْمٍ مُجْمَلٍ الْقُرْآنِ.

وقد رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَمَّارٍ وَابْنِ عُمَرَ قَالُوا: «تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَضَرْبْنَا ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» <sup>(٤)</sup>.

فَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ وَفَعَلُ الصَّحَابَةِ عَنْ فَرَضِ الضَّرْبَتَيْنِ، عَلَى أَنَّ النَّصَّ فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ لَمَنْ أَعْمَلَ الْفِكَرَ فِي اسْتِنْبَاطِ مَعَانِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّيَمُّمَ بَدَلٌ، فَحُكْمُهُ أَنْ يُفْعَلَ عَلَى هَيْئَةِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْفَرَضَ إِذَا ثَبَتَ فِي الْوَجْهِ فَهُوَ عَامٌّ لَجَمِيعِهِ، كَمَا إِذَا ثَبَتَ فِي الْيَدَيْنِ فَهُوَ عَامٌّ لَجَمِيعِ مَوَاضِعِ الْفَرَضِ، فَقَدْ ثَبَتَ حُكْمُ الْفَرَضِ ضَرْبَتَيْنِ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ.

(١) أي: تَمَرَّغَ فِي التُّرَابِ. وَالْمَعْكُ: الدَّلْكُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٤ / ٣٤٣ / مادة: معك].

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

(٣) أخرجه: الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» [١ / ٢٨٨]، والدارقطني في «سننه» [١ / ١٨٢]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١ / ١١٤]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [١ / ٢٠٧]، من حديث جابر رضي الله عنه به نحوه.

قال البيهقي: «إسناده صحيح». وقال البدر العيني: «إسناده صحيح». ينظر: «نخب الأفكار شرح المعاني والآثار» للعيني [٢ / ٤٤١].

(٤) أما حديث ابن عمر: فقد مضى تخريجه آنفاً.

أ- وأما حديث عمار: فقد أخرجه: أبو يعلى في «مسنده» [٣ / ١٩٩]، والبزار في «مسنده» [٤ / ٢٢١]، من حديث عَمَّارٍ، قَالَ: «كُنْتُ فِي الْقَوْمِ حَتَّى نَزَلَتِ الرَّخْصَةُ فِي الْمَسْحِ بِالتُّرَابِ إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، فَأَمَرْنَا فَضَرْبْنَا وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ، ثُمَّ ضَرْبْنَا أُخْرَى لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

قال ابن حجر: «أخرجه البزار بإسناد حسن». ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر» [١ / ٦٨].

ب- وأما حديث عَلِيٍّ: فلم نظفر به مرفوعاً، وقد ورد موقوفاً عند الدارقطني في «سننه» [١ / ١٨٢]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [١ / ٢١٢]، من طريق بغضٍ أَصْحَابِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، رضي الله عنه قَالَ: «ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ».



فالجواب للمعارض أن يقال له: نحن نبين لك تساوي المسألتين: أن للشهور أولاً ووسطاً وآخرًا، فلا يصح للمرأة الاعتداد بالأيام إلا باستقراء طرفي المفترض عليها، وكذلك المقيم لا يصح له التشاغل إلا باستقراء طرفي المفترض، فحكمهما في التساوي على ما ذكرنا [ق ٢٠ / أ] واحد.

والفرق بينهما: أنهم أجمعوا جميعًا على أن الأيام سبب إلى وجود الدّم، وزعموا أن الصلاة ليست بسبب إلى وجود الماء، فهذا الانفصال، وما تقدم ذكره فهو التساوي.

مسألة أخرى:

إذا قيل لك: ما تقول في التيمم، أيجوز له أن يصلّي فريضتين بتيمم واحد؟

فالجواب في ذلك: أنه لا يجوز، فإن عارض معارض بصلاة التطوع يقال له: الفرق بينهما: أن ليس للتيمم أن يتيمم غير وقت الفرض، وفي ذلك فرق بين.

وفرق من الإجماع أثبت من هذا: وهو أنهم أجمعوا جميعًا على أن أحكام الصلاة يشبه بعضها بعضًا.

فمن ذلك: ما أجمعوا عليه من تكبيرة الإحرام أنه لا يجوز له أن يصلّي بها فريضتين، ويجوز له أن يصلّي بها ما يشاء من التطوع، وهما صلاتان، والابتداء بهما واحد، [و] <sup>(١)</sup> قد اختلف حكمهما.

فكذلك الفرق بين الفرض والتطوع: أن له أن يصلّي بتيمم واحد ما شاء من التطوع، ولا يجوز أن يصلّي بذلك فرضين.

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «ط».

مسألة أخرى:

إذا قيل لك: أيجوز أن يتيمم بغير الصَّعيد؟

فالجواب في ذلك: أنه لا يجوز، ذلك لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]. فكان التَّيَمُّمُ بالصَّعيد بدلًا من معدوم. فإنَّ عارض معارض بما روي عن النَّبِيِّ ﷺ في الاستجمار: أنه نصَّ على الأحجار<sup>(١)</sup>، وكان البدل منها إذا عُدِمَتْ يقوم مقامها. والفرق بينهما: أنَّ الاستجمار أصل، فيجوز فيه البدل، والتَّيَمُّم بدل، فلا يجوز أن يكون للبدل بدل، فيكون ذلك إلى ما لا [ق ٢٠ / ب] نهاية له، وهذا فرقٌ بين، وهو الأغلب من قول أهل العلم، واتباع الأغلب في ذلك أولى.

مسألة:

إذا قيل لك: ما تقول في التَّيَمُّم رأى الماء وهو في الصَّلاة، فلمَّا صلى عَدِمَ الماء، أيجوز له أن يتطوَّع بذلك التَّيَمُّم الذي صلى به الفرض أم لا؟

فالجواب: أنه لا يجوز أن يُصَلِّيَ بذلك تطوُّعًا.

والحُجَّةُ في ذلك: أن رؤية الماء في الصَّلاة قد أوجب<sup>(٢)</sup> صفةً بعد استكمال، وهو أنَّ الرَّائي للماء في الصَّلاة إذا خرج عن الصَّلاة؛

(١) يشير: إلى ما أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء / باب الاستنجاء بالحجارة في كتاب الطهارة / باب الرخصة في الاستطابة بحجرين [رقم / ٤٢]، وأحمد في «المسند» [١ / ٤١٨]، والبخاري في «مسنده» [٥ / رقم / ١٦١١]، من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: «أتى النَّبِيُّ ﷺ الغائط فأمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْثَةَ» وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ».

(٢) كذا وقع بالأصل: «أوجب». بالتذكير، مع أنَّ الاسم مؤنَّث، وهو «رؤية». والجمادَةُ أن يكون الفعل: «أوجبَتْ». مؤنَّثًا. وما وقع هنا - إذا لم يكن سهوًا من النَّاسخ -: صحيح في العربية؛ لأنَّ تأنيث الاسم هنا ليس حقيقيًّا، فيجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه، مع ترجُّح التأنيث.



فقد صار مخاطباً بما كان به مخاطباً قبل التحريم بالصلاة، فلهذه العلة لم يَجُزْ أَنْ يُصَلِّيَ بِذَلِكَ التَّيْمُمِ تَطَوُّعًا، فهذا هو الفرق بين ما يجوز من ذلك، وبين ما لا يجوز.

### مسألة أخرى:

إذا قيل لك: ما تقول في مسافرَيْنِ تيمَّما لصلاة الظهر، ثم مات أحدهما بعد أن صَلَّى، أيجوز للباقي منهما أَنْ يُصَلِّيَ عليه بذلك التَّيْمُمُ أم لا؟

فالجواب: أنه يصلي عليه بذلك التَّيْمُمِ.

فإن عارضَ مُعارضُ فقال: أليس من أصلكم أنه لا يجوز أن يجمع بين فريضتين بتيمم واحد، فلمَ أجزئتم لهذا أن يجمع بين فريضتين؟ يقال له: إن الصلاة في هذه الحال فرض، والانفصال من ذلك أن يقال له: لاختلاف حكمهما، وذلك أن هذه الصلاة تجب في حال دون حال، وصلاة الفرض تجب في كل الأحوال.

وفرق آخر: أن التَّيْمُمَ للفرض لا يلزمنا إلا بعد أن يجب علينا الفرض، والتَّيْمُمُ للصلاة على الجنائز في أي وقت أردناه جاز.

### مسألة:

إذا قيل لك: ما تقول في رجلٍ تيمَّم لجنابة [ق ٢١ / أ]، أيجزئه من الجنابة والطهارة؟

أو إذا أجنبَ فنسي الجنابة، ثم حضرت الصلاة فتيمم وصلى، ثم ذكر الجنابة، أن ذلك يجزئه؛ لأنه لو ذكرها قبل أن يفعل ذلك؛ ما كان عليه أكثر ممَّا فعل، والتَّيْمُمُ لجميع الأحداث سواء، كما أن التَّطَهُّرَ لجميع الأحداث سواء.

فإذا تيمَّم ثمَّ دخل إلى حَضَرٍ فوجد الماء، أو لم يجده؛ ارتفع حُكْمُ التَّيْمُمِ، فإنَّ تيمَّمَ لِلْجَنَابَةِ، ثمَّ مَرَّ بِمَاءٍ، فلم يغتسل منه، ثمَّ أراد أن يتطوَّعَ بذلك التَّيْمُمِ؛ لم يكن له ذلك؛ لأنَّ رؤيته للماء قد رفعت حُكْمَ التَّيْمُمِ عن أعضائه فيتيمَّم.

وكذلك إن كان ببدنه جرحٌ يخاف إن أصابه الماءُ غَسَلَ ما يصل إلى غَسَلِهِ وتيمَّم، والمَيِّتُ إذا لم يُجَدَّ له ما يُغَسَّلُ به؛ فحُكْمُهُ حُكْمُ الْحَيِّ فِي التَّيْمُمِ، فإذا وُورِيَ في قَبْرِهِ ثمَّ وُجِدَ الماءُ؛ فلا شيءَ عليه، وإذا كان الماءُ بِالْقُرْبِ منه - وهو لا يعلم به، فتيمَّم وصَلَّى، ثمَّ عَلِمَ بذلك؛ كانت صلاته مُجْزِئَةً.

وإذا عَدِمَ الماءَ، فوَهَبَ له، فلم يَقْبَلْهُ، وتيمَّم فصلَّى؛ لم تُجْزِهِ صلاته، وكان عليه الإعادة، وإن تيمَّم ووجد من الماء ما لا يَرْضِيهِ؛ انتَقَضَ بذلك الذي وَجَدَهُ تيمَّمَهُ، وإن كان معه ماءٌ طاهرٌ، فوَهَبَهُ بعد دخول وقت الصَّلَاةِ، ثمَّ تيمَّم وصَلَّى؛ لَمْ يُجْزِهِ ذلك الذي صَلَّى، وكان عليه الإعادة، وإذا لم يجد الصَّعِيدَ صَلَّى وأعاد، وإذا كانت الأرضُ نَدِيَّةً<sup>(١)</sup> نَفَضَ مِنْ ثوبه، وتيمَّم وصَلَّى، فإنَّ خاف ألا يجد الصَّعِيدَ في طريقه حَمَلَهُ معه.

وإن كان في بَحْرٍ لا يَقْدِرُ على التَّطَهُّرِ بالماءِ، ومعه صعيدٌ تيمَّم به وأعاد، فإنَّ عَدِمَ الماءَ بعد الخُروج من الصَّلَاةِ؛ لم يكن له أن يتطوَّعَ بذلك التَّيْمُمِ.

فإن قيل: رَجُلٌ [ق ٢١ / ب] نَسِيَ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ، وهو في سفرٍ، أيجوزُ له أن يُصَلِّيَهَا بتيمُّمٍ واحدٍ؟

(١) يقال: أرض نَدِيَّةٌ، إذا كان فيها نَدَاوَةٌ ورُطوبَةٌ. ينظر: «مجمع البحرين» للطريحي [٣ / ١٥٠].

فالجواب: أنه لا يجوز له ذلك، من أجل أنه إذا فرغ من كل واحدة منهن دخل وقت الأخرى، فيلزمه الطلب، وبدخول الوقت وبنفس الطلب ينتقض التيمم، ولا أجل هذه العلة لم يجر له أن يصلي صلاتين منهن بتيمم واحد.

والميت تيمم<sup>(١)</sup> كما يتيمم الحي، وعلى من عدم الماء إذا وجد به ثمن يسير وهو مؤسر؛ لزمه الشراء، إلا أن يشتط<sup>(٢)</sup> عليه في ذلك؛ فيتيمم ولا يشتريه، والحائض والنفساء فهما في التيمم سواء، يتيمموا<sup>(٣)</sup> كما يتيمم الجنب، فإذا وجدوا الماء اغتسلوا<sup>(٤)</sup>، وإذا تيمم لتطوع، ثم رأى الماء ولم يتوضأ؛ فليس له أن يصلي بذلك التيمم حتى يستأنف، وإذا عدم الصعيد، وأراد الصلاة عند عدم الماء؛ نفى رخله، وتيمم بذلك الغبار.



(١) وقع بالأصل: «يأمم». ولعل الصواب ما أثبتناه.  
(٢) يقال: شط في سلعة وأشط؛ أي: جاوز القدر وتباعد عن الحق. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٧/ ٣٣٤ / مادة: شطط].

(٣) كذا وقع في الأصل: بضمير الجمع، والجادة أن يقال: «يتيمما». لكونه عائداً على مثني، وما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من الناسخ -: صحيح في العربية، وله تخريجات شتى، منها:

١ - أن الضمير في «يتيمموا» ضمير جمع لفظاً ومعنى؛ لكنه جاء هنا في موضع المثني؛ لوجهين:  
أ - الأول: ما ذهب إليه جماعة من العلماء؛ أن أقل ما يدل عليه الجمع اثنان.

ب - والثاني: أن المؤلف نزل المثني هنا منزلة الجمع، فعبر عنه بضميره «هم»؛ وذلك لأن الثنية جمع بين اثنين؛ كما في الحديث المشهور: «الاثنان فما فوقهما جماعة»، وإنما عبر عن المثني هنا بالجمع؛ لعدم اللبس ووضوح المعنى.

٢ - والتخريج الثاني: أن الضمير في «يتيمموا» ضمير مثني لفظاً ومعنى، وأصله: «يتيمما»، ثم حذفت ألف الثنية واجتزأت بالفتحة التي على الميم قبلها دليلاً عليها، فأصبحت: «يتيمموا»؛ والاجتزاء بالحركات القصيرة عن حروف المد: لغة هوازن وبعض العرب. ينظر: «معاني القرآن» للفراء [١/ ٩١]. و«الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري [٢/ ٤٤٤]. و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان [٢/ ٩١٤].

و«الكناش في فني النحو والصرف» لصاحب حماة [١/ ٣١٤].

(٤) يقال في «وجدوا». و«اغتسلوا»: ما قلناه في تخريج: «يتيمموا». سواء بسواء.

## بَابُ فِيهِ ذَكَرَ مَا تَطْهَرُ بِهِ الْبَقَاعُ

إذا قيل لك: ما يُطَهِّرُ الْبَقَاعَ إِذَا حَلَّتْ فِيهَا النَّجَاسَاتُ؟

تقول: الماءُ الطَّاهِرُ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ: «صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا، أَوْ ذُنُوبَيْنِ مِنْ مَاءٍ»<sup>(١)</sup>.

وَالذُّنُوبُ: هُوَ الدَّلُّوُ الْكَبِيرُ<sup>(٢)</sup>.

فَالْبَقَاعُ لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِالْمَاءِ، وَلَا تَطْهَرُ بِالْجَفَافِ دُونَ إِصَابَةِ الْمَاءِ لَهَا، وَالْفَائِدَةُ فِي خَبَرِهِ بَيْنَ الْفَرْقِ فِي النَّجَاسَةِ إِذَا طَرَأَتْ عَلَى الْمَاءِ، وَبَيْنَ الْمَاءِ إِذَا طَرَأَ عَلَى النَّجَاسَةِ: فَالْقَلِيلُ مِنَ الْمَاءِ إِذَا [ق ٢٢ / أ] طَرَأَ عَلَى الْكَثِيرِ مِنَ النَّجَاسَةِ طَهَّرَهَا، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ.

وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا فِيمَا تَعَدَّى الْمَخْرَجُ مِنَ النَّجَاسَاتِ، وَمَا أَصَابَ الْجَسَدَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ طَهَارَتَهُ بِمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَمْ يُقَدَّرُوا فِي الْمَاءِ قَدْرًا، فَدَلَّ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى صَحَّةِ مَا ادَّعَيْنَاهُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء / باب صب الماء على البول في المسجد [رقم / ٢١٧]، وأحمد في «المسند» [٢ / ٢٨٢]، من حديث أبي هريرة، قال: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَهُ النَّاسُ، فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ وَهَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ». واللفظ للبخاري.

(٢) وقيل: لَا تُسَمَّى ذُنُوبًا إِلَّا إِذَا كَانَ فِيهَا مَاءٌ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢ / ١٧١ / مادة: ذنب].

وَالثَّيَابُ تَطْهَرُ بِغَسْلِ مَرَّةٍ إِذَا حَصَلَ مَعَ ذَلِكَ إِزَالَةُ الْعَيْنِ، أَوْ  
الاسْتِهْلَاكُ لِمَا فِي الْعَيْنِ الطَّارِئَةُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ بِثَوْبٍ بَعْضُهُ نَجَاسَةٌ وَإِنْ كَانَ الَّذِي يَسْتَتِرُ بِهِ  
مِنْهُ لَا نَجَاسَةَ بِهِ، وَالَّذِي بِهِ نَجَاسَةٌ لَيْسَ هُوَ عَلَى الْجَسَدِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ  
مَا لَيْسَ مَحْمُولًا مِنَ الثَّوْبِ حُكْمُ مَا حَمَلَ مِنْهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى بَعْضِ الْأَرْضِ إِذَا أَصَابَ بَعْضُهَا نَجَاسَةٌ،  
وَكَذَلِكَ إِذَا صَلَّى عَلَى حَصِيرٍ، أَوْ بَسَاطٍ عَلَى بَعْضِهِ نَجَاسَةٌ، وَمَوْضِعُ  
مَقَامِهِ وَمَسْجِدِهِ مُتَعَرِّيٌّ<sup>(١)</sup> عَنْ مَلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ.



(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مُتَعَرِّيٌّ». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَّةِ، لَكِنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْيَاءِ - فِي الْاسْمِ  
الْمَنْقُوصِ - لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ.

## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا فِي الْبَدَنِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ

إذا قيل لك: كم في البدن من فرضٍ؟

تقول: أربعة عشر.

فإذا قيل لك: ما هنَّ؟

تقول: الإقرارُ بالله ﷻ، وغُضُّ البصرِ عن محارِمِهِ، وغَسْلُ جميعِ الوجهِ في الطَّهَّارَةِ، والبدلُ منه في التَّيَمُّمِ، والمسحُ بالرَّأْسِ في الطَّهَّارَةِ، والسُّجُودُ على الجبهة، وتلاوةُ القرآنِ في الصَّلَاةِ، وغَسْلُ جميعِ الرَّأْسِ في الغُسلِ مِنَ الْجَنَابَةِ [ق ٢٢ / ب]، وغَسْلُ اليدينِ في الطَّهَّارَةِ، وغَسْلُ القدمينِ في الطَّهَّارَةِ أيضًا، وحِفْظُ الْفَرْجِ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ ﷻ، وغَسْلُهُ جميعه في الْجَنَابَةِ، والسُّجُودُ على اليدينِ والركبتين.

فإذا قيل لك: ما الْحُجَّةُ في ذلك؟

تقول: ما قاله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].  
فَفَرَضَ عَلَيْنَا الْإِقْرَارَ بِهِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلُوكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] الْآيَةَ. وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

وقد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ، أَلَّا تَرَاهُ يَقُولُ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(١)</sup>. فَهَذَا مَعْنَى مَا وَجَبَ بِالْقُرْآنِ.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الإيمان/ باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم» [رقم/ ٢٥]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة [رقم/ ٢٢]، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما به.

وقد اتفقت الأمة على أن الإقرار فرض من فرائض الله جل وعز؛ لأنهم قالوا: الإيمان معرفة بالقلب، وإقراراً باللسان، فقد ثبت فرض الإقرار.

والْحُجَّةُ فِي غَضِّ الْبَصَرِ: ما قاله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠].

والْحُجَّةُ فيما ذكرناه من غَسْلِ الْأَعْضَاءِ: ما قاله الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. الآية.

والْحُجَّةُ فِي أَنَّ الْبَدَلَ هُوَ مَقَامُ غَسْلِ الْوَجْهِ: ما قاله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦].

والْحُجَّةُ فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَعْضَاءِ: ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَانَ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْجُدُوا عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا يَكْفُوا لَهُمْ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا»<sup>(١)</sup>. فأفادنا بأمره [ق ٢٣/ أ] فرض السُّجُودِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ.

والْحُجَّةُ فِي غَسْلِ جَمِيعِهِ فِي الْجَنَابَةِ: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]. فأوجب غَسْلَ جَمِيعِ الْجَسَدِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

فإذا قيل لك: كم السُّنَنُ فِي الْجَسَدِ وَالرَّأْسِ؟

تقول: أربع عشرة.

فإذا قيل: ما هنَّ؟

تقول: السَّوَاكُ، وَالْمَضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَفَرْقُ الشَّعْرِ، وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ، وَالْحَلْقُ، وَالتَّقْصِيرُ فِي الْحَجِّ، وَنَتْفُ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب لا يكف ثوبه في الصلاة [رقم / ٧٨٣]، ومسلم في

كتاب الصلاة/ باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة

[رقم / ٤٩٠]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا أَكْفُ

ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا». لفظ مسلم.





وَالسَّوَالُ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ كُلِّ حَالٍ تَغَيَّرَ فِيهَا الْفَمُ، إِلَّا الصَّائِمُ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ»<sup>(١)</sup>.

وَالْحُجَّةُ فِي هَذِهِ الْخِصَالِ الْعَشْرِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ...»<sup>(٢)</sup>. فَعَدَّدَ هَذِهِ الْخِصَالَ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْبَرَاكِيمِ: السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَمَرَنَا بِتَفَقُّدِهَا عِنْدَ طَهَارَتِنَا.

وَالْحُجَّةُ فِي الْحَلَقِ: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]. فَقَدْ شَهِدَ النَّصُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ [ق ٢٣/ب].



(١) أخرجه: البخاري في كتاب اللباس / باب ما يذكر في المسك [رقم / ٥٥٨٣]، ومسلم في كتاب الصيام / باب فضل الصيام [رقم / ١١٥١]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) هذا جزء من حديث مضى تخريجه.

## باب الحيض

إذا قيل لك: ما الأصل في الحيض؟

فقل: كتابُ الله جلَّ وعزَّ، وسُنَّةُ نبيِّه ﷺ.

فإذا قيل: ما الحُجَّةُ من كتاب الله ﷻ؟

تقول: ما قاله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾ [البقرة: ٢٢٢] الآية. فأفادنا حُكمَ الحيض.

والحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «مُرُوهَا فَلْتَجْلِسْ عَدَدَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي»<sup>(١)</sup>.

فإذا قيل لك: بما يجب فَرَضُ الحيض؟

تقول: بخصلتين.

فإذا قيل لك: ما هما؟

تقول: رؤية الدَّم، وتَمَامُ الحَدِّ والمقدار.

والحدُّ حدَّان:

فأولُ ذلك: استكمالُ يومٍ وليلة.

والحدُّ الثاني: استكمال خمسة عشر يومًا، لا تكون المرأةُ بدون الحدِّ الأول مع رؤية الدَّم حائضًا، ولا تكون بتجاوز الخمسة عشر يومًا مع رؤية الدَّم حائضًا، بل تكون في الحالتين مُسْتَحَاضَةً، وتكون بما بين الحدَّين مع رؤية الدَّم حائضًا.

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [١ / ١٣٦]، ومن طريقه أبو داود في كتاب الطهارة / باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض [رقم / ٢٧٤] والنسائي في كتاب الطهارة / باب ذكر الاغتسال من الحيض [رقم / ٢٠٨]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها / باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام إقرائها قبل أن يستمر بها الدم [رقم / ٦٢٣]، وأحمد في «المسند» [٦ / ٢٩٣]، من حديث أم سلمة رضي الله عنها به.

قال ابنُ الملقن: «هذا الحديث على شَرَطِ الصحيح». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [١٢٢ / ٣].

وَالْحَيْضُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فزِيَادَتُهُ إِلَى اسْتِكْمَالِ خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا، وَنُقْصَانُهُ إِلَى حَالِ الْمُؤَيَّسَاتِ<sup>(١)</sup>، وَأَقْلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا، وَأَقْلُّ الطَّهْرِ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا، وَهُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ دَمِ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ.

وَالْحُجَّةُ فِي أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ: مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، وَاتَّفَاقُهُمْ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اتِّفَاقٌ بِالْمَعْنَى، وَاتِّفَاقٌ بِالْإِسْمِ.

فَالِاتِّفَاقُ بِالْمَعْنَى: هُوَ مَا حَصَلَ فِيهِ أَقَاوِيلُ مِنْ قَصْرِ عَنِ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا أَنَّ الْمُبْتَدَأَةَ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ حَائِضٌ [ق ٢٤ / أ]، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَقْدَارِ، وَاخْتَلَفُوهُمْ فِي الْمَقْدَارِ لَا يُخْرِجُهُمْ عَنِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ حَائِضٌ، فَقَدْ اتَّفَقَ ذَلِكَ بِالْإِسْمِ وَالْمَعْنَى.

وَالْحُجَّةُ فِي الْخَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا: أَنَّا وَجَدْنَا الْخَمْسَةَ عَشَرَ مَعَهُودًا مِنْ حَيْضِ النِّسَاءِ، وَهُوَ مُسْتَوْعِبٌ لِأَقَاوِيلِ الْمُخْتَلِفِينَ، فَقَدْ حَصَلَ بِدَلَالَةِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، وَبِمَا حَصَلَ فِيهِ اسْتِيعَابُ أَقَاوِيلِ الْمُخْتَلِفِينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا.

وَلِلْحَائِضِ حُكْمَانِ: وَهَمَا تَرْكُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَعَلَيْهَا قِضَاءُ الصَّوْمِ.

وَالْحُجَّةُ فِي قِضَاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا نَقْضِي الصَّلَاةَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أَيِ: الْمُؤَيَّسَاتِ مِنَ الْمَحِيضِ.

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ / بَابِ وَجوب قِضَاءِ الصَّوْمِ عَلَى الْحَائِضِ دُونَ الصَّلَاةِ [رَقْم / ٣٣٥]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ / بَابِ فِي الْحَائِضِ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ [رَقْم / ٢٦٣]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / وَضَعَ الصِّيَامَ عَنِ الْحَائِضِ [رَقْم / ٢٣١٨]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٦ / ٢٣١]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَمِنَ الْقِيَاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا، وَذَلِكَ أَنَّ التَّكْلِيفَ عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ، فَالصَّوْمُ قَلِيلٌ فِي كَثِيرٍ، وَالصَّلَاةُ كَثِيرٌ فِي قَلِيلٍ، فَإِذَا أَمَرْنَا بِقَضَاءِ الصَّوْمِ لَمْ تُكَلَّفْ مَا لَيْسَ فِي الطَّاقَةِ، وَإِذَا أَمَرْنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ؛ كَانَ تَكْلِيفُ مَا لَيْسَ فِي الطَّاقَةِ.

وَلَزَوْجُهَا حُكْمٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَلَّا يَطَّأَهَا حَتَّى تَغْتَسَلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ قَالَ: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾. يَعْنِي: مِنَ الدَّمِّ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾. يَعْنِي: بِالْمَاءِ ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فَإِنْ وَطَّئَهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَسَاءَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ انْقَطَعَ عَنْهَا؛ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَتْ تَرَكَّتْ صَلَاةً؛ قَضَتْ، وَالْمُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، ثُمَّ اسْتَمَرَّ [ق ٢٤ / ب] بِهَا الدَّمُّ حَتَّى تَجَاوِزَ الْخَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا؛ رُدَّتْ إِلَى أَقَلِّ الْحَيْضِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَقَضَتْ صَلَاةً أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

وَإِنْ كَانَتْ أَفْطَرَتْ فَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ، وَلَا كَفَّارَةٌ، وَإِنْ لَمْ تُفْطِرْ أَجْزَأَهَا ذَلِكَ الصَّوْمُ عَنِ الْفَرْضِ، وَعَلَيْهَا قَضَاءُ يَوْمٍ، وَهُوَ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ حَائِضٌ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُّ عَنْهَا فِي يَوْمٍ الْخَمْسَةَ عَشَرَ؛ فَالْأَيَّامُ كُلُّهَا حَيْضٌ.

فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالنَّقَاءَ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ انْقَطَعَ عَنْهَا؛ يَكُونُ حَيْضُهَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ يَوْمَيْنِ، وَالنَّقَاءَ يَوْمَيْنِ؛ يَكُونُ حَيْضُهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ ثَلَاثًا،

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «حَائِضٌ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «حَائِضًا». لَكُونُهَا خَبَرٌ «كَانَ» مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرَجُ عَلَى أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً «حَائِضٌ» خَبَرًا لـ «كَانَ»، لَكِنْ حُذِفَتْ أَلْفُ تَنْوِينِ النَّصْبِ عَلَى لُغَةِ رَبِيعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَا يُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ أَلْفًا - كَمَا يَفْعَلُ جُمْهُورُ الْعَرَبِ - بَلْ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَيَقْفُونَ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، وَيَجِبُ قِرَاءَتُهُ مُنَوَّنًا فِي حَالِ الْوَصْلِ؛ غَيْرَ أَنَّ الْأَلْفَ لَا تُكْتَبُ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ مَدَارٌ عَلَى الْوَقْفِ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ وَالْمُحَدِّثِينَ. يَنْظُرُ: «الْخَصَائِصُ» لَابْنِ جَنِي [٢ / ٩٩]. وَ«شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ» لَابْنِ مَالِكٍ [٤ / ١٩٨٠]. وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ [٢ / ٢٢٧]..

وَالنَّقَاءَ ثَلَاثًا؛ فحِيضُهَا خَمْسَةُ عَشْرَ يَوْمًا، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ أَرْبَعًا، وَالنَّقَاءَ أَرْبَعًا، يَكُونُ حِيضُهَا اثْنِي عَشْرَ يَوْمًا.

فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ خَمْسًا، وَالنَّقَاءَ خَمْسًا؛ فحِيضُهَا خَمْسَةُ عَشْرَ يَوْمًا، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ سِتًّا، وَالنَّقَاءَ سِتًّا، ثُمَّ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ؛ يَكُونُ حِيضُهَا سِتَّةَ أَيَّامٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ رَأَتْ الدَّمَ سَبْعًا؛ فحِيضُهَا سَبْعَةُ أَيَّامٍ، وَهَكَذَا الْبَابُ إِلَى الْخَمْسَةِ عَشْرَ.

فَإِنْ قَالَتْ: حَيْضِي يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ هَذَا<sup>(١)</sup> الْعَشْرِ، لَا أَدْرِي أَيْنَ مَوْقِعُهَا مِنَ الْعَشْرِ؛ تَوَضَّأْتُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَصَلَّيْتُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَتَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الثَّلَاثَةِ إِلَى انْقِضَاءِ الْعَشْرِ.

فَإِنْ قَالَتْ: حَيْضِي يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> مِنْ هَذَا الْعَشْرِ، لَا أَدْرِي أَيْنَ

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «هَذَا». بِتَذْكِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، مَعَ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى مُؤَنَّثٍ، وَهُوَ «الْعَشْرُ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْإِشَارَةِ: «هَذِهِ». بِالتَّأْنِيثِ. وَمَا وَقَعَ هُنَا -إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ-: يُخْرِجُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ. أَي: بِحَمْلِ «الْعَشْرِ» عَلَى مَعْنَى «الْعَدَدِ الْعَشْرِ». وَقَدْ مَضَى بَيَانُ مَا أَخَذَ ذَلِكَ سَابِقًا. وَسَتَكْرَّرُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ «هَذَا الْعَشْرُ». فِي مَوَاضِعَ آتِيَةٍ، فَاكْتَفَيْنَا بِالتَّنْبِيهِ عَلَيْهَا هُنَا.

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَيْنِ». بِالنَّضْبِ أَوْ الْجَرِّ، وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «يَوْمَانِ وَلَيْلَتَانِ». بِالرَّفْعِ. وَمَا وَقَعَ هُنَا -إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ-: يُخْرِجُ عَلَى وَجْهَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ:

أ- الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ مَعَ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالتَّقْدِيرُ: «حَيْضِي مِقْدَارُ يَوْمَيْنِ وَلَيْلَتَيْنِ»، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَجْرُورًا؛ كَقِرَاءَةِ سَلِيمَانَ بْنِ جَمَّازِ الْمَدَنِيِّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ بِجَرِّ «الْآخِرَةِ»، أَي: عَمَلِ الْآخِرَةِ، أَوْ بَاقِيِ الْآخِرَةِ.

ب- أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالْفِثْثَةِ عَلَى الْجَادَةِ، لَكِنَّهَا كُتِبَتْ يَاءً لِإِمَالَتِهَا، وَسَبَبُ الْإِمَالَةِ هُنَا: كَسْرَةُ النُّونِ بَعْدَ الْآلِفِ، وَتَنْطَلِقُ الْكَلِمَةُ بِالْآلِفِ الْمُعَالَةِ لَا بِالْيَاءِ الْخَالِصَةِ. وَالْإِمَالَةُ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ وَمَنْ جَاوَزَهُمْ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ نَجْدٍ؛ كَأَسَدٍ، وَقَيْسٍ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَلَا يُمِيلُونَ إِلَّا قَلِيلًا. يَنْظُرُ: «شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِلرُّضِيِّ [٣/ ٤]. وَ«الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢/ ٣٣٤]. وَ«تَوْجِيهِ اللَّمَعِ» لِابْنِ الْخَبَّازِ [ص/ ٦٠٠]. وَ«الدَّرُ الْمَصُونُونَ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْنُونِ» لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ [٥/ ٦٣٨]. وَ«شَرْحُ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ مَالِكٍ [٣/ ٢٧١].

موقعها من العَشر؛ تتوضأ عند كلِّ صلاةٍ، وتغتسل عند طلوع الفجر من اليوم الثالث عند انقضائه إلى آخر العَشر [ق ٢٥ / أ].

وكذلك إن قالت: حَيَضِي ثلاثة من العَشر، لا أدري أين موقعها من العَشر؛ تتوضأ عند كلِّ صلاةٍ، ثم تغتسل عند انقضاء اليوم الثالث، وتتوضأ عند كلِّ صلاةٍ من كلِّ يومٍ، وتغتسل عند انقضائه إلى آخر العَشر.

فإذا قالت: حَيَضِي أربعة أيام من هذا العَشر، لا أدري أين موقعها من العَشر؛ تُؤمَر أن تتوضأ عند كلِّ صلاةٍ من أول يوم من العَشر إلى اليوم الرابع عند غروب الشمس، ثم تغتسل وتُصَلِّي، وتفعل كذلك في كلِّ يومٍ من العَشر، وتغتسل عند انقضائه إلى آخر العَشر.

فإن قالت: حَيَضِي خمسة أيام من العَشر، لا أدري أين موقعها من العَشر.

قيل لها: تَوْضَّئِي عند كلِّ صلاةٍ من أول يوم من العَشر إلى اليوم الخامس عند غروب الشمس، ثم تغتسل وتُصَلِّي، وكذلك تفعل في كلِّ يوم من أيام العَشر، وتغتسل عند انقضائه إلى آخر العَشر، وعليها قضاء صوم ما اعترفت به من الحَيْض، ولا تضرُّها الصَّلاة في ذلك.

فإن قالت: حَيَضِي ستة أيام؛ أُمِرَتْ أن تتوضأ عند كلِّ صلاةٍ من أول يوم من العَشر إلى اليوم الرابع عند انقضائه، ثم تترك الصَّلاة في اليوم الخامس والسادس، وتغتسل عند انقضائه، وتغتسل عند كلِّ صلاةٍ من الأيام الباقية، وتغتسل عند انقضائها إلى آخر العَشر.

فإن قالت: حَيَضِي سبعة أيام؛ أُمِرَتْ أن تتوضأ لكلِّ صلاةٍ من أول العَشر إلى آخر اليوم الثالث وتُصَلِّي، ثم تترك الصَّلاة في اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع، [ق ٢٥ / ب] وتغتسل عند انقضائه،

ثم تتوضأ عند كل صلاة من الأيام الباقية من العَشر، وتغتسل عند انقضائها إلى آخر العَشر.

فإن قالت: حَيِضِي ثمانية أيام من هذا العَشر، لا أدري أين يقع أولها؛ أمِرت أن تتوضأ لكل صلاة وتُصَلِّي في اليومين الأولين من العَشر، ثم تترك الصَّلَاة في اليوم الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن، وتغتسل عند انقضائه، وتتوضأ عند كل صلاة من اليومين الأخيرين، وتغتسل عند انقضاء كل يوم منهما.

فإن قالت: حَيِضِي تسعة من العَشر؛ فإنه<sup>(١)</sup> تتوضأ عند كل صلاة من أول يوم من العَشر إلى آخره، ثم تترك في اليوم الثاني الصَّلَاة إلى اليوم التاسع عند انقضائه، وتغتسل عند انقضائه، وكذلك تتوضأ في اليوم العاشر عند كل صلاة، وتُصَلِّي وتغتسل عند انقضائه، وهي في هذه المسائل كلُّها في اليوم العاشر طاهرة بيقين.

ولا يطأها الزَّوْج في هذا العَشر إلَّا عند انقضائه، وتقضي صوم ما اعترفت به من الحَيْض، ولا تُؤمر بترك الصَّلَاة إلَّا بيقين، وكل حال من أحوالها لا يضرُّها فيه الأمر بالصلاة، ولا تُؤمر بترك صلاة

(١) كذا وقع بالأصل: «فإنه». بتذكير الضمير، مع كونه عائداً إلى مؤنث، وهو «قالت». والجادة أن يكون الضمير مؤنثاً: «فإنها». وما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من النسخ-: يُخْرَج على لغة طمٍّ ولُحْمٍ فإنهم يحذفون ألف ضمير المؤنث «ها» مع تسكين الهاء ونقل فتحها إلى الحرف الذي قبلها، بعد تقدير سلب حركته إن كان متحرِّكاً، فيقولون في «بها»: «بَهْ»، وفي «فإنها»: «فِينَه»، وفي «منها»: «مِينَه».

وذكر ابن مالك أن هذا الحذف والنقل يُفَعَّل اختياراً. قال ابن دُرَيْد: «وهكذا لغة طمٍّ، يقولون: كِدْتُ أَضْرِبُه: إذا عَنَوُا المؤنث إذا أرادوا أن يقولوا: كِدْتُ أَضْرِبُهَا». وعليه فينبغي ضَبْطُ: «فإنه» هنا هكذا: «فإنَّه». ينظر: «جمهرة اللغة» لابن دُرَيْد [١/ ١٢٢]. «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي [١/ ١٣٩]. و«الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري [٢/ ٤٦٢].





وفي المسألة الأولى: يطأها في كل يوم من أول الشهر إلى آخر  
الخمسة عشر.

فإن قالت: حيضي يومين<sup>(١)</sup> من عشرين مُختلطين؛ أمرت بترك  
الصَّلاة في اليوم العاشر من العَشر الأول، وترك الصَّلاة في أول يوم من  
العَشر الثاني، وتغتسل عند انقضائه.

وإذا قالت: حيضي ثلاثاً<sup>(٢)</sup> من عشرين، لا أدري أين موقعها من  
العشرين؛ هكذا تعمل، تترك الصَّلاة في اليوم العاشر من العَشر الأول،  
واليوم الأول من العَشر الثاني، وتغتسل عند انقضاء اليوم، وتتوضأ عند  
كل صلاة من اليوم الذي بعده، وتغتسل عند انقضائه، وهذه المسألة  
إلى عشرة أيام على هذا التنزيل.

فإن قالت: حيضتي يومٌ وليلةٌ وبعضُ يومٍ من يومين مُختلطين، لا  
أدري البعض متقدِّم اليوم واللييلة، أو اليوم واللييلة متقدِّم البعض.  
الجوابُ في ذلك: أنها إن وقَّتْ فقالت: البعض وقت صلاة؛ أمرت  
بترك العصر من اليوم الأول إلى بعد صلاة الصبح من اليوم الثاني،

(١) كذا وقع بالأصل: «يومين»! وهو صحيح، وقد تقدم توجيهه آنفاً.

(٢) كذا بالأصل: «ثلاثاً» بالنصب، وكان الجادة أن يقال: «ثلاث». بالرفع على كونه خبراً. لكن ما

وقع هنا -إذا لم يكن وهماً من الناسخ- صحيح في العربية، ويُخَرَّج على وجهين:

أ- أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره: «كان ثلاثاً».

ب- أن الكلمة كانت حقاً الرفع، لكنها جاءت منصوبةً لظهور المعنى وعدم اللبس، فقد جاء

عن العرب الاكتفاء بالقرينة المعنوية، عن القرينة اللفظية، فدعاهم ذلك إلى نصب ما حقه

الرفع، ورفَّع ما حقه النصب؛ نحو قولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وقولهم: كَسَرَ الزجاجُ

الحَجَرَ، وربما اكتفوا بالمعنى عن الرتبة واللفظ جميعاً؛ فيقولون: «أَكَلَتِ الكُمَثْرَى ليلَى».

ينظر: «مغني اللبيب» لابن هشام [ص/ ٩١٧]. و«شرح التصريح على التوضيح» لخالد

الازهري [١/ ٣٩٥]. و«معجم الهوامع» للسيوطي [٢/ ٦].

واغتسلت وصَلَّتِ الظُّهْرَ، وتوضأت وصَلَّتِ العَصْرَ، واغتسلت عند غروب الشمس، فصلَّتِ المغربَ؛ لأنها لا تخلو في اليوم الأول من أن تكون في كَلِّه حائِضًا، أو في بعضه حائِضًا، فقد صار الأمر لها [ق ٢٦ / ب] بترك الصَّلَاةِ بيقينٍ، وكذلك صلاة الصُّبح من اليوم الثاني. وهذا الباب يُنَزَّل على هذا التَّنْزيل في أول أيامها وآخر أيامها، وتُؤمَر فيها بما أُمِرَتْ في هذا اليوم والبعض، فإن لم تقل: وَقْتُ صَلَاةٍ؛ أُمِرَتْ بترك الصَّلَاةِ مِنْ بعد صلاة العصر إلى بعد طلوع الفجر من اليوم الثاني، واغتسلت عند انقضائه.

وهذا الباب إلى الخمسة عشر يُنَزَّل على هذا التَّنْزيل؛ تُؤمَر في اليوم الأول بهذا، وفي اليوم الأخير بهذا، وهي فيما بين الطرفين حائِضٌ بيقين، تترك الصَّلَاةَ والصوم.

فإن قالت: حَيِضِي من هذا الشَّهر سبْعًا<sup>(١)</sup>، وَمِنَ الشَّهر الثاني ثمانية أيام؛ فحِيْضُهَا ثمانية أيام.

وإن قالت: حَيِضِي في الشَّهر الثالث تسع؛ فحِيْضُهَا سبْعٌ.

والحرائرُ والإماءُ في الحِيْضِ سواء، وأقلُّ الطُّهر خمسة عشر يومًا، ولم يُحدِّدْ كثيرُهُ، فإذا طهرت قبل غروب الشَّمْسِ صَلَّتِ الظُّهْرَ، وصَلَّتِ العَصْرَ، وكذلك إن طهرت قبل طلوع الفجر؛ قَضَتْ المغربَ وعشاءَ الآخرة، فإن كان ذلك بعد طلوع الفجر فلا إعادة عليها، وكذلك إن كان بعد غروب الشمس فلا إعادة عليها.



(١) كذا بالأصل: «سبْعًا» بالنصب، وكان الجادة أن يقال: «سبْعٌ». بالرفع على كونه خبرًا، لكنه صحيح في العربية، ويتخرَّج على نحو الوجهين الماضيين في الحاشية السابقة.

## بَابُ فِي النَّفَاسِ

إذا قيل لك: بما يجب فرض النَّفَاسُ؟

تقول: بمعنيين، بالولادة، وَثَجَّ<sup>(١)</sup> الرَّحِمِ الدَّمُ، وَالنَّفَاسُ من الولد والولدين والثلاثة والأربعة نفاسٌ واحدٌ، وأقلُّ النَّفَاسِ ساعة، وأكثره ستون يومًا، والطَّهْرُ الفاصلُ بين دم النَّفَاسِ والحَيْضِ: انقطاع الدَّمِ خمسة عشر يومًا.

فإن رأتِ الدَّمِ [ق ٢٧ / أ] ساعة، ثم انقطع عنها؛ كانت بذلك طاهرة إن دام لها انقطاع الدَّمِ خمسة عشر يومًا، فإن رأتِ الدَّمِ في بعض ذلك كان كلُّه نفاسًا، والأحرارُ والإماءُ في النَّفَاسِ سواء، وهي نُفَسَاءُ بالسَّقَطِ<sup>(٢)</sup>، وما يقع عليه اسمُ الولادة بأقلِّ ما يكون خَلْقًا.

## آخِرُ كِتَابِ الطَّهَارَةِ




(١) يقال: ثَجَجْتُ الماءَ والدَّمُ أَثَجُّ ثَجًّا، إذا سَيَّلْتَهُ. ينظر: «صحاح اللغة» للجوهري [١ / ٣٠٢ /

مادة: ثَجَجَ].

(٢) السَّقَطُ - بالحركات الثلاث في السين - : هو الولد يُسْقَطُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَيِّتًا. ينظر: «المغرب في

ترتيب المعرب» للمُعْطَرِّزِي [١ / ٤٠٢].





# كِتَابُ الصَّلَاةِ



## بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

أَوَّلُ مَوَاقِيتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ:

وَقْتُ الظُّهْرِ: حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ.

وَالزَّوَالُ: طُولُ الظِّلِّ بَعْدَ غَايَةِ الْقَصْرِ عِنْدَ انْتِصَافِ النَّهَارِ، ثُمَّ لَا يَزَالُ وَقْتُ الظُّهْرِ قَائِمًا إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ [كُلِّ] <sup>(١)</sup> شَيْءٍ مِثْلَهُ.

فَإِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ أَقْلُ الْقَلِيلِ؛ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ، ثُمَّ لَا يَزَالُ وَقْتُ الْعَصْرِ قَائِمًا إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيَّهِ، وَإِنَّمَا الْمِثْلَانِ فِي الزَّائِدِ عَلَى طُولِ الزَّوَالِ، ثُمَّ فَاتَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ مِنْ وَقْتُ الْعَصْرِ، فَإِنْ صَلَّى قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ بَرَكَةٌ؛ فَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ عَاصٍ، غَيْرَ أَنَّهُ تَارِكٌ لِلْوَقْتِ الْمَخْتَارِ لَهُ.

وَأَمَّا الْمَغْرِبُ: فَلَا وَقْتُ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ، وَهُوَ سَقُوطُ الْقُرْصِ، وَدُخُولُ اللَّيْلِ.

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ: عِنْدَ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ <sup>(٢)</sup>، وَاسْوِدَادِ الْأَفْقِ، وَهِيَ الْحُمْرَةُ، ثُمَّ لَا يَزَالُ وَقْتُهَا قَائِمًا إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَقَدْ حَانَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ.

وَأَمَّا صَلَاةُ الْفَجْرِ: فَالْفَجْرُ فَجْرَانِ:

الْأَوَّلُ: كَذَنْبِ السَّرْحَانِ <sup>(٣)</sup> مُنْتَصِبٍ، تَأْتِي بَعْدَهُ ظُلْمَةٌ، فَهَذَا لَا يُحَرِّمُ طَعَامًا عَلَى مَنْ أَرَادَ الصِّيَامَ، وَلَا يُوجِبُ الصَّلَاةَ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ «ر».

(٢) الشَّفَقُ: مِنَ الْأَضْدَادِ، يَقَعُ عَلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ الَّذِي فِي الْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَحْدِيدِهِ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٤٤٩/١]. وَ«الْمَصْبَاحُ الْمَنِيرُ» لِلْفِيومِيِّ [٣١٧/١] مَادَّةُ: شَفَقٌ.

(٣) ذَنْبُ السَّرْحَانِ: هُوَ الْفَجْرُ الْكَاذِبُ، عَلَى التَّشْبِيهِ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٣٥٨/٢] مَادَّةُ: سَرَحٌ.

والفجر الثاني: يَبْدُو مُعْتَرِضًا، ويمتدُّ [ق ٢٧ / ب] في الأفق، وذلك يُحَرِّم الطَّعَامَ عَلَى مَنْ أَرَادَ الصَّيَامَ، وَيُوجِب الصَّلَاةَ، ثُمَّ لَا يَزَالُ وَقْتُ الْفَجْرِ قَائِمًا إِلَى أَنْ يُسْفِرَ الصُّبْحُ، فَإِذَا أَسْفَرَ فَقَدْ فَاتَهُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ، وَلَا يَعْصِي بِأَدَائِهَا وَقْتُ الْجَوَازِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَبْلَ إِمْكَانِ رَكْعَةٍ، وَهَذَا وَقْتُ مَنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الْوَقْتِ. فَأَمَّا مَنْ كَانَ مُضْطَرًّا، أَوْ مَعْذُورًا، مِثْلَ صَبِيٍّ، أَوْ حَائِضٍ طَهَرَتْ، أَوْ كَافِرٍ أَسْلَمَ، أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ أَفَاقٌ قَبْلَ الْمَغْرَبِ بِرَكْعَةٍ: يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِرَكْعَةٍ؛ فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.





## أَوَّلُ كِتَابِ الصَّلَاةِ بَابُ فَرَضِ الصَّلَاةِ

إذا قيل لك: ما فَرَضَ الصَّلَاةُ؟

تقول: ثمانية عشر خَصْلَةً<sup>(١)</sup>.

فإذا قيل لك: ما هي؟

فقل: النِّيَّةُ لِلطَّهَّارَةِ، والطَّهَّارَةُ بِالماءِ الطَّاهِرِ، وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ بِثَوْبٍ طَاهِرٍ، وَطَهَارَتُهَا، وَطَهَارَةُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، وَالْعِلْمُ بِالْوَقْتِ، وَالْقِيَامُ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَالتَّوَجُّهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَالنِّيَّةُ لِلصَّلَاةِ مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالْقِرَاءَةُ بِسُورَةِ الْحَمْدِ، وَالرُّكُوعُ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِيهِ، وَالْإِعْتِدَالُ مِنْ الرُّكُوعِ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِيهِ، وَالسُّجُودُ وَالطُّمَأْنِينَةُ فِيهِ، وَالْجُلُوسَةُ بَيْنَهُمَا وَالطُّمَأْنِينَةُ فِيهَا، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى.

فإذا قيل [لك]<sup>(٢)</sup>: ما الْحُجَّةُ فِي النِّيَّةِ؟

تقول: ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَشَرَحْنَاهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وَمَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ [ق ٢٨ / أ]: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ،

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ثمانية عشر خصلة». والجادة: «ثمان عشرة خصلة»؛ لأنَّ المَعْدُودَ مُؤَنَّثٌ وَهُوَ «الخصلة»، فعلى هذا يكون العدد مُذَكَّرًا. وما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من النَّاسِخِ-: يُخْرِجُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَأْنِيثِ الْمُذَكَّرِ؛ فيقال: حَمَلَ «الخصلة» عَلَى مَعْنَى: «الفرض»، فَأَنَّثَ الْعَدَدَ، كَأَنَّهُ قَالَ: «ثمانية عشر فرضاً». وقد مضى بيان مأخذ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».



فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى فَرَضِ سَتْرِهَا، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى عُريَانًا - وهو يجد ثوبًا - أَنَّ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ فِي طَهَارَتِهَا؟

تَقُولُ: ظَاهِرُ التَّنْزِيلِ، وَهُوَ مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]. وَإِنْ كَانَ قَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ نَجَسٍ؛ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا نَحْوَ الدَّرْهِمِ فِي الثَّوْبِ مِنَ النَّجَسِ، وَمَنْعَ مِنْهُ قَوْمٌ، وَهُوَ أَفْضَلُ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ فِي طَهَارَةِ الْمَوْضِعِ؟

تَقُولُ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَجُعِلَ ثَرَابُهَا لِي طَهُورًا»<sup>(٢)</sup>.

فَالْمَسْجِدُ: مَا اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ مَسَاجِدُ الْمُصَلِّي.

وَالطُّهُورُ: مَا اسْتُعْمِلَ مِنْهَا فِي التَّيَمُّمِ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَالْمَزْبَلَةِ، وَالطَّرِيقَاتِ، وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «تفسير الطبري» [٢٣ / ٩ - ١٢]. و«الدر المنثور» للسيوطي [٨ / ٣٢٦].

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة [رقم / ٥٢٢]، من حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ ثَرَابُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ».

وقد أخرجه: البخاري في / باب قول النبي ﷺ جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا [رقم / ٤٢٧]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة [رقم / ٥٢١]، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعًا: «وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَيْبَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ». هذا لفظ مسلم.

(٣) أخرجه: الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه [رقم / ٣٤٦]، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» [١ / ٤٠١]، وابن ماجه في كتاب المساجد والجماعات / باب المواضع التي تكره فيها الصلاة [رقم / ٧٤٦]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [١ / ٣٨٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٣٢٩]، من حديث ابن عمر رضي الله عنه به. قال الترمذي: «حديث ابن عمر إسناد له ليس بذاك القوي». وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح».



فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في التوجُّه إلى الكعبة؟

تقول: ما قاله تعالى لَنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قَدْ زَرَى ثَقَلُْبُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاوَاتِ فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]. [ق ٢٩/أ] يقول: نحوه.

وأجمعت الأمة على إيجاب فرض التوجُّه، وهذا مع العلم بما يوصل إلى جهتها من الدلائل، فإذا خفيت الدلائل تحرَّى وصلى.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في تكبيرة الإحرام؟

تقول: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ»<sup>(١)</sup>. وما أجمعت عليه الأمة من إيجاب فرضها.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في القراءة؟

تقول: ما قاله الله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَسْرَمْنَهُ﴾ [المزمل: ٢٠]. وما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»<sup>(٢)</sup>. فبينت السنة عن حكم ما وجب به النص من فرض التلاوة، وقد أجمعت الأمة على معنى ذلك.

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة/ باب فرض الوضوء [رقم/ ٦١]، والترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور [رقم/ ٣]، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها/ باب مفتاح الصلاة الطهور [رقم/ ٢٧٥]، من حديث علي بن ربيعة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ». لفظ أبي داود.

قال أبو عيسى الترمذي: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن». وقال البغوي: «هذا حديث حسن». وقال النووي: «حديث حسن». ينظر: «شرح السنة» للبغوي [٣/ ١٧]، و«خلاصة الأحكام» للنووي [١/ ٣٤٨].

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت [رقم/ ٧٢٣]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها [رقم/ ٣٩٤]، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. واللفظ لمسلم.



وَالسُّورَةُ فَلَا تَخْلُو مِنْ ضَرِيَيْنِ: مِنْ أَنْ تَكُونَ هِيَ فَرَضُ التَّلَاوَةِ، أَوْ فِيهَا فَرَضُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، فَهِيَ ثَابِتَةُ الْفَرَضِ فِي الْوَجْهَيْنِ، فَالتَّشْبِيهِ بِهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهَا لَهُ حُكْمُهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ فِيهَا.

فَأَمَّا هَيْئَةُ التَّشْهَدِ: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهَدِ بَسَطَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُشِيرُ بِهَا مُتَشَهِّدًا، وَبَسَطَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى<sup>(١)</sup>. وَلَا يَغْقِدُ مِنْ أَصَابِعِهَا شَيْئًا إِلَّا أَنَّهَا يُضْمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ<sup>(٢)</sup>، وَيَنْتَصِبُ وَيَجْلِسُ<sup>(٣)</sup>،

(١) أخرجه: مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين [رقم / ٥٨٠]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الإشارة في التشهد [رقم / ٢٩٤]، والنسائي في كتاب الافتتاح / باب بسط اليسرى على الركبة [رقم / ١٢٦٩]، وأحمد في «المسند» [٢ / ١٣١]، ومن طريقه الحاكم في «المستدرک على الصحيحين» [١ / ٣٥٣]، من حديث بن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشْهَدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ». لفظ مسلم، وفي رواية أخرى له: عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، فَدَعَا بِهَا وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِاسْطِهَا عَلَيْهَا».

(٢) يشير إلى ما أخرجه: ابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ٦٤٢]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ١٩٢٠]، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» [١ / ٣٥٠]، والدارقطني في «سننه» [١ / ٣٣٩]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ١١٢]، من حديث وائل بن حجر رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه». وقال ابنُ الملقن: «هذا الحديث صحيح». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٣ / ٦٦٨].

(٣) يشير إلى ما أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة / باب سنة الجلوس في التشهد [رقم / ٧٩٤]، وأبو داود في كتاب الصلاة / باب افتتاح الصلاة [رقم / ٧٣٣]، من حديث أبي حميد السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه في جملة حديثه الطويل في صفة صلاته ﷺ، وفيه: «وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكَعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتَيْهِ».





وفي التَّشَهُّدِ الثَّانِي: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ [ق ٣٠ / أ] وَآلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ يُسَلِّمُ.

والْحُجَّةُ فِي التَّسْلِيمِ: قوله ﷺ: «وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ»<sup>(٢)</sup>.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الاستئذان/ باب الصلاة على النبي ﷺ [رقم/ ٥٩٩٦]، ومسلم في كتاب الصلاة/ باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد [رقم/ ٤٠٦]، من حديث كعب بن عُجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

(٢) هذا جزء من حديث مضى تخريجه.

## باب سنة الصلاة

إذا قيل لك: ما سنة الصلاة؟

تقول: عشر خصال.

فإذا قيل لك: ما هي؟

تقول: الدعوة إليها بذكر الله ﷻ، وذلك مثل الأذان والإقامة، والأذان مثنى مثنى يرجع فيه مثل أذان أبي مخذورة<sup>(١)</sup>، والإقامة فرادى، ورفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الاعتدال من الركوع، والافتتاح قبل القراءة، تقول: «وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي، وَنُسُكِي، وَمَحْيَايَ، وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة / باب بدء الأذان [رقم / ٣٧٩]، وأبو داود في كتاب الصلاة / باب كيف الأذان [رقم / ٥٠٠]، والنسائي كتاب الأذان / خفض الصوت في الترجيع في الأذان [رقم / ٦٢٩]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الترجيع في الأذان [رقم / ١٩١]، وابن ماجه في كتاب الأذان والسنة فيها / باب الترجيع في الأذان [رقم / ٧٠٨]، من حديث أبي مخذورة رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، ثم يعود فيقول: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله». لفظ مسلم.

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه [رقم / ٧٧١]، وأبو داود في كتاب الصلاة / باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء [رقم / ٧٦٠]، والترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل [رقم / ٣٤٢١]، والنسائي في كتاب الافتتاح / نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة [رقم / ٨٩٧]، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه به.

والاستعاذة بعد الافتتاح، وقول «آمين» بعد الفراغ من قراءة «الحمد»، والتكبير في كل خفض ورفع، وقول «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» عند الاعتدال من الركوع، والتسبيح في الركوع والسجود، والتشهد الأول، والجلسة الأولى، والذكر فيها، والقنوت بعد الركعة الثانية من صلاة الصبح، والتسليمة الأخيرة.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في الأذان؟

تقول: السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ بِنَضْبِهِ لِبِلَالٍ، وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَأَبِي مَخْذُومَةَ، فَدَلَّ بِسُنَّتِهِ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ.

وَالْأَذَانُ لصلَاةِ الصُّبْحِ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لغيرها من الصَّلَوَاتِ.

فإذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي [ق ٣٠ / ب] الصَّلَاةِ؟

تقول: السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وَالْحُجَّةُ فِي الْإِفْتِتَاحِ: مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وَالْحُجَّةُ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ: مَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. فَهَذَا عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ.

(١) جَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقُوفِ بِكَوْنِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ثَابِتًا عَنْهُ ﷺ ثَبُوتًا مُتَوَاتِرًا. يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ [٢٠٣ / ١]. وَتَنْظُمُ الْمُتَنَائِرِ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ لَجَعْفَرِ بْنِ إِدْرِيسَ الْكُتَانِيِّ [ص / ١٧].

(٢) يَشْهَدُ لِهَذَا: مَا أَخْرَجَهُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَقْم / ٢٥٥٨]، وَمِنْ طَرِيقِهِ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٢٦٢ / ٩]، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي مَنْ أَصَدَّقُ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ عُمَرَ، وَعَنْ عُثْمَانَ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا اسْتَفْتَحُوا قَالُوا: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ».



حَمْدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ<sup>(١)</sup>. ولم يَنْهَمهم عن قول: «سَمِعَ اللهُ لمن حَمِدَهُ».

فأفادنا بذلك ما لم نَسْمعه جهراً، وتواترت الأخبارُ بذلك أنه كان يُعَلِّمه أصحابه<sup>(٢)</sup>، واستفاض الخبرُ بفعل ذلك<sup>(٣)</sup>.

والْحُجَّةُ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ وَالْجَلْسَةِ: ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ [ق ٣١/أ] قَامَ مِنْ اثْنَيْنِ حَتَّى اسْتَوَى قَائِماً، فَسَبَّحَ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَلَمْ يَعُدْ إِلَى مَجْلِسِهِ، وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ»<sup>(٤)</sup>.  
فدَلَّ سَجُودُهُ عَلَى تَأْكِيدِ حُرْمَةِ التَّشْهَدِ وَالْجَلْسَةِ.

(١) أخرجه: أبو داود في أبواب الإمامة/ باب الإمام يصلي من قعود [رقم/ ٦٠٤]، والنسائي في كتاب الافتتاح/ تأويل قوله عز وجل ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [رقم/ ٩٢١]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا [رقم/ ٨٤٦]، والدارقطني في «سننه» [١/ ٣٢٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٢٧١٣]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ به نحوه.

قال ابنُ عبد الهادي: «صَحَّحَهُ مُسْلِمٌ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ». ينظر: «المحرر في الحديث» لابن عبد الهادي [ص/ ١٨٩]، و«البدر المنير» لابن الملقن [٤/ ٤٨١].

(٢) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١/ ٣٣٩]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [١/ ٣٨٤-٣٨٥]، والبخاري في «مسنده/ البحر الزخار» [١٠/ ٣٣٢]، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بُرَيْدَةُ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَقُلْ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاءِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ بَعْدُ».

قال ابنُ الملقن: «إسناده ليس بذاك». وقال السيوطي: «أخرجه الدارقطني بسند ضعيف عن بريدة». ينظر: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن [٧/ ١٧٥]. و«الحاوي للفتاوي» للسيوطي [١/ ٤٢].

(٣) وقع في الأصل و«ط»: «الخبرُ فِعْلٌ ذَلِكَ». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب صفة الصلاة/ باب مَنْ لَمْ يَرِ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ وَاجِباً لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ وَلَمْ يَرْجِعْ [رقم/ ٧٩٥]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب السهو في الصلاة والسجود له [رقم/ ٥٧٠]، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ به نحوه.

والْحُجَّةُ فِي الْجُلُوسَةِ الَّتِي هِيَ فَضْلٌ بَيْنَ الْأَوَّلَيْنِ وَالْآخَرَيْنِ أَنَّهَا سُنَّةٌ  
بِالدَّلَالَةِ، وَالِدَّلِيلُ هُوَ: أَنَّهَا<sup>(١)</sup> فِي حَالٍ فَرَضٍ، وَفِي حَالٍ غَيْرِ فَرَضٍ.  
فَدَلَالَةُ الْإِيجَابِ: مَا اسْتَدَلَّ النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ: مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

فمعناه: راغبين، وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَنَتَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ»<sup>(٢)</sup>. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى تَأْكِيدِ سُنَّةِ الْقُنُوتِ.

وَالْحُجَّةُ فِي التَّسْلِيمَةِ الْآخِرَةِ: أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَأَنَّ الْأُولَى فَرَضٌ؛ لِأَنَّ الْأُولَى بغير ألفٍ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهَا بِالْألفِ وَاللامِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْآخِرَةَ تَسْلِيمٌ وَدَاعٍ، وَالْأُولَى تَسْلِيمٌ ابْتِدَاءً.

(١) وقع في الأصل: «أننا». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب المغازي / باب غزوة الرجيع ورعل وذكوان وبثر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه [رقم / ٣٨٦٣]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة [رقم / ٦٧٧]، عن أنس رضي الله عنه أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ: «قَتَّ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَدْعُو عَلَى أَخِيَاءٍ مِنَ أَخِيَاءِ الْعَرَبِ، عَلَى رِغْلٍ، وَذُكْوَانَ، وَعُصَيَّةٍ، وَيَبْنِي لِحْيَانًا». لفظ البخاري.

(٣) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [٢/ ٤٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢/ ٢٠٢]، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كُنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ - وَأَخَسْبُهُ وَرَابِعٌ - حَتَّى فَارَقْتُهُمْ».

وأخرجه: الدارقطني في «سننه» [٢ / ٣٢]، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، يَقُولُونَ: «قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ الْوَتْرِ. وَكَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ».

وَتُسَلِّمُ بِهَا إِنْ شِئْتَ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِكَ، وَإِنْ أَحْبَبْتَ تَلْقَاءَ وَجْهِكَ،  
وَإِنْ أَحْبَبْتَ عَنْ يَسَارِكَ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يَحْيَى: ﴿وَسَلِّمْ  
عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾ مريم: ١١٥. وَأَخْبَرَ عَنْ عِيسَى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ  
أَمُوتُ﴾ مريم: ١٣٣.



## بَابُ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ

إذا قيل لك: ما هيئة الصلاة؟

تقول: عَشْرُ خِصَالٍ.

فإذا قيل لك: ما هُنَّ؟

تقول: الإخلاص، والخُشوع، وَوَضْعُ اليَدِ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى، وَالتَّجَافِي<sup>(١)</sup> فِي السُّجُودِ، وَتَرْكُ الإِلْحَافِ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّوَرُّكُ [ق ٣١ / ب]، وَبَسْطُ الذَّرَاعِ عَلَى الْفَخِذِ، وَقَبْضُ الْأَصَابِعِ، وَالْإِشَارَةُ بِالسَّبَابَةِ فِي التَّشَهُّدِ.

فإذا قيل لك: ما الْحُجَّةُ فِي الْإِخْلَاصِ؟

تقول: مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]. وَمَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٣].

وَالْحُجَّةُ فِي الْخُشُوعِ: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وَمَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩]. وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ مَرَّ بِرَجُلٍ وَهُوَ يَغْبَثُ بِأَطْرَافِ أُنَامِلِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا؛ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَالْحُجَّةُ فِي وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(١) يقال: تَجَافَى فِي سَجُودِهِ. أَي: بَاعَدَ بَيْنَ عَضُدَيْهِ وَجَنْبَيْهِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١ / ١٢٨].

(٢) سَيُشْرَحُ الْمُؤَلَّفُ مَعْنَى الْإِلْحَافِ قَرِيبًا.

(٣) أَخْرَجَهُ: الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ الْأَصُولِ فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ / النُّسخةُ الْمُسْنَدَةُ» [٥ / ٥٠٤].

مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: «أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ الْحَكِيمُ فِي النُّوَادِرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ». يَنْظُرُ:

«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» لِلْعِرَاقِيِّ [ص / ١٧٨].



«ثَلَاثٌ مِنْ خِلَالِ<sup>(١)</sup> النَّبُوءَةِ: وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.  
وَعَدَّدَ الْخِصَالَ.

وَالْحُجَّةُ فِي التَّجَافِي: مَا رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا:  
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى، حَتَّى يَرَى مَنْ خَلْفَهُ وَضَحَ<sup>(٣)</sup> إِبْطِيهِ»<sup>(٤)</sup>.  
وَالْحُجَّةُ فِي الْإِلْحَافِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْإِلْحَافِ  
فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) جَمْع: خَلَّةٌ - بَفَتْحِ الْخَاءِ - وَهِيَ الْخَصْلَةُ. يَنْظُرُ: «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِي [ص / ٩٦ /  
مَادَّة: خَلَل].

(٢) أَخْرَجَهُ: الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم / ٢٦٥٤]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبِيهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى»  
[١١١ / ٨]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٧ / ١١]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١ / ٢٨٤]، مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْنَا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ نَعْبَلَ إِفْطَارَنَا، وَنُؤَخَّرَ  
سُحُورَنَا، وَنَضْرِبَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ». لَفْظُ الدَّارَقُطْنِيِّ.

قَالَ الْمَنَاوِيُّ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «التَّيْسِيرُ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْمَنَاوِيِّ [١ / ٣٥٥].  
وَقَدْ وَرَدَ بِنَحْوِ لَفْظِ الْمُؤَلَّفِ مَوْقُوفًا عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «ثَلَاثَةٌ مِنَ النَّبُوءَةِ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ، وَتَأْخِيرُ  
السُّحُورِ، وَوَضْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». أَخْرَجَهُ: الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [١ / ٢٨٤]،  
(٣) أَي: الْبَيَاضُ الَّذِي تَحْتُهُمَا، وَذَلِكَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي رَفْعِهِمَا وَتَجَافِيهِمَا عَنِ الْجَنَبَيْنِ: وَالْوَضَحُ:

الْبَيَاضُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٥ / ١٩٥ / مَادَّة: وَضَحَ].  
(٤) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابُ مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ وَمَا يَفْتَحُ بِهِ وَيَخْتَمُ بِهِ، وَصِفَةُ  
الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنْهُ وَالسُّجُودِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنْهُ، وَالتَّشَهُدُ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ، وَصِفَةُ  
الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ [رَقْم / ٤٩٧]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْإِفْتِتَاحِ / بَابُ  
كَيْفِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ [رَقْم / ١١٤٧]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٦ / ٣٣٣]، مِنْ حَدِيثِ  
مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى حَتَّى يَرَى مَنْ خَلْفَهُ وَضَحَ  
إِبْطِيهِ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(٥) لَمْ نَظْفَرْ بِهِ هَذَا اللَّفْظَ، وَقَدْ وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ مَا أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابُ افْتِتَاحِ  
الصَّلَاةِ [رَقْم / ٧٣٥]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبِيهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٢ / ١١٥]، وَالطُّحَاوِيُّ فِي  
«شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» [١ / ٢٦٠]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي صِفَةِ صَلَاةِ الرَّسُولِ ﷺ،  
وَفِيهِ: «وَإِذَا سَجَدَ فَرَجَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَخْذَيْهِ».



## بَابُ مَا لَا تَصُحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِفَعْلِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالتَّطَهِيرِ

فأول ذلك: سَتْرُ الْعَوْرَةِ [ق ٣٢ / أ]، والقيامُ مع التَّوَجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ،  
ثُمَّ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ مع النِّيَّةِ، والقراءةُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، ويبدأ بها بِبِسْمِ  
اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ يَرْكَعُ حَتَّى يَطْمِئَنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى  
يَطْمِئَنَّ قَائِمًا، ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى يَطْمِئَنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ يَرْفَعُ حَتَّى يَطْمِئَنَّ  
قَاعِدًا، ثُمَّ يَسْجُدُ ثَانِيًا حَتَّى يَطْمِئَنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ يَجْلِسُ لِلتَّشْهِيدِ، ثُمَّ  
يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَقَدْ أَدَّى فَرَضَهُ.



## بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ

وَيُفْسِدُ الصَّلَاةَ: الْحَدَّثُ الْخَارِجُ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ، وَإِصَابَةُ النَّجَاسَةِ لشيءٍ مِنْهُ، أَوْ مِنْ ثِيَابِهِ، أَوْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، وَكَشْفُ الْعَوْرَةِ، وَتَرْكُ النِّيَّةِ بِالْإِحْرَامِ، وَمُخَالَفَةُ الْقِبْلَةِ عَنْ شَطْرِهَا، وَالزِّيَادَةُ فِيهَا بِكَلَامِ النَّاسِ، وَالْعَمَلُ الَّذِي لَيْسَ مِنْهَا، فَإِذَا جَاوَزَ مَرَّتَيْنِ مُتَوَالِيَاتٍ<sup>(١)</sup>، وَالْأَكْلُ وَإِنْ قَلَّ، وَالزِّيَادَةُ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، أَوْ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ، وَكَذَلِكَ النِّقْصُ مِنْهَا كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، وَيُعْذَرُ فِيمَا نَسِيَ مِنَ الْكَلَامِ، أَوْ عَمِلَ مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنْ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ، ثُمَّ حَسِبَ أَنَّ مَا وَقَعَ عَلَى التَّوَالِي. وَإِنْ نَسِيَ شَيْئًا مِنْهُ<sup>(٢)</sup> حَتَّى سَلَّمَ وَلَمْ يَطُلْ ذَلِكَ؛ بَنَى حَتَّى يَقَعَ عَلَى التَّوَالِي، وَإِنْ طَالَ ذَلِكَ اسْتَأْنَفَ، هَذَا إِذَا كَانَ نَاسِيًا، فَإِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ، وَمَا سَهَا عَنْهُ ثُمَّ ذَكَرَهُ أَتَى بِهِ، وَمَا شَكَّ فِيهِ أَعَادَهُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَدَاءَهُ، وَمَا نَقَصَ عَنْ صَلَاتِهِ وَزَادَ فِيهَا سَاهِيًا؛ سَجَدَ بَعْدَ التَّشَهُّدِ، كَذَلِكَ سَجَدَتِي السَّهْوُ، وَيُقَدَّمُهَا<sup>(٣)</sup> [ق ٣٢ / ب] قَبْلَ التَّسْلِيمِ.

(١) حَذَفَ جَوَابَ الشَّرْطِ لِلْعِلْمِ بِهِ. يَعْنِي: فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ. وَيَبْقَى هُنَا أَنَّ الْمُؤَلِّفَ عَبَّرَ عَنِ الْمُثْنَى بِالْجَمْعِ فَقَالَ:

«مُتَوَالِيَاتٍ»، وَالْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «مُتَوَالِيَتَيْنِ». لِكَوْنِهِ عَائِدًا عَلَى «مَرَّتَيْنِ»، وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرِّجُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ «مُتَوَالِيَاتٍ» جَاءَ هُنَا فِي مَوْضِعِ الْمُثْنَى لَوَجْهَيْنِ:

أ - الْأَوَّلُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ أَنَّ أَقَلَّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ اثْنَانِ.

ب - وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُؤَلِّفَ نَزَّلَ الْمُثْنَى هُنَا مُنْزَلَةَ الْجَمْعِ؛ وَكَذَلِكَ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ جَمْعٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: «الْإِثْنَانُ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ الْمُثْنَى هُنَا بِالْجَمْعِ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ وَوُضُوحِ الْمَعْنَى.

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مِنْهُ». وَالْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «مِنْهَا». بِضَمِيرِ التَّأْنِيثِ الْعَائِدِ عَلَى الصَّلَاةِ؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ هُنَا: يَعْنِي مِنْ قَرَضِ الصَّلَاةِ وَوَاجِبِهَا.

(٣) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «وَيُقَدَّمُهَا». وَالْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «وَيُقَدَّمُهَا». بِضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ الْعَائِدِ عَلَى سَجَدَتِي السَّهْوِ؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِإِفْرَادِ الْمُثْنَى، وَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا: «كَذَلِكَ سَجْدَةُ السَّهْوِ، وَيُقَدَّمُهَا».

## مَسْأَلَةٌ فِي السَّهْوِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا فَرَضَ السَّهْوُ؟

تقول: خصلَةٌ واحدةٌ، وهي الأداء لِمَا تَرَكَهُ التَّارِكُ مِنْ فَرَضِ الصَّلَاةِ، وَمِمَّا يَكُونُ بِمَعْنَى الْفَرَضِ، وَمَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَالْحُكْمُ لَهُ وَلِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَاحِدٌ، وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الشُّجُودُ، وَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فِي الزِّيَادَةِ<sup>(١)</sup> وَالنَّقْصَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سَجَدَ لِسَهْوِهِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَشَهِدَ بِذَلِكَ الْعَقُولُ، وَذَلِكَ أَنَّ الشُّجُودَ لَا يَخْلُو

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْقِبْلَةِ/ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ [رَقْم/ ٣٩٦]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ/ بَابُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ [رَقْم/ ٥٧٢]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ/ بَابُ تَشْيِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ [رَقْم/ ٤٦٨]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ/ بَابُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ [رَقْم/ ٥٧٣]، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَكِنْ نَسِيتُ أَنَا - قَالَ: فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ إِلَى خَشَبَةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَانْكَأَ عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضْبَانٌ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتْ السَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ.

فَقَالُوا: قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسِيتَ أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرَ» فَقَالَ: «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

من ضَرَبَيْنِ: إمَّا أن يكون جُبْرَانًا لِمَا كَانَ مِنَ الْخَلَلِ فِي الصَّلَاةِ، أو ترغيمًا لِلشَّيْطَانِ، فَإِنْ كَانَ ترغيمًا ففَعَلُهَا فِي الصَّلَاةِ لِلْإِعْتَصَامِ بِهَا مِنْ وَسْوَسةِ الْعَدُوِّ أَوَّلَى مِنْ فَعْلِهَا خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ جُبْرًا لَهَا فَهُوَ مِنْهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ خَارِجًا عَنْهَا.

بيانُ ذلك: لو أَنَّ رَجُلًا صَلَّى، فَلَمَّا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ قَالَ: إِنِّي تَارِكٌ لِفَرَضِ مِنَ الصَّلَاةِ، لَا أَدْرِي مَا هُوَ؟

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ أَسْوَأَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ تَارِكًا لِلنِّيَّةِ الَّتِي بِهَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَمَرْنَاهُ بِاسْتِقْبَالِ الصَّلَاةِ.



## بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ

إذا قيل لك: ما الأصل في استقبال القبلة؟

تقول: ما قاله الله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾

[البقرة: ١٤٤].

فَفَرَضَ عَلَيْنَا الصَّلَاةَ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مَعَ الْعِلْمِ  
بِمَا [ق ٣٣ / أ] يُوصَلُ إِلَى ذَلِكَ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ عِنْدَ  
مُشَاهَدَتِهَا، وَالصَّلَاةَ إِلَى عَيْنِهَا، وَالصَّلَاةَ فِيهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ  
الْإِنْسَانَ بِاسْتِقْبَالِهِ لَجِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا غَيْرُ مُصَلٍّ إِلَى جَمِيعِ جِهَاتِهَا،  
فكَذَلِكَ الصَّلَاةُ فِيهَا.

وَالصَّلَاةُ فَوْقَهَا جَائِزَةٌ، إِذَا كَانَ مِنْهَا بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَا يَكُونُ  
قِبْلَةً، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ عَنِ الْمُشَاهَدَةِ؛ ثَبَتَ فَرَضُ الصَّلَاةِ بِالتَّحَرِّيِّ، فَإِنْ  
كَانَتِ الصَّلَاةُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ تَحَرِّيٍّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ مُصِيبٌ لَجِهَتِهَا؛ أَعَادَ إِلَى  
جِهَتِهَا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى اسْتِعْلَامِ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَدْلِيلِ وَالْعَلَامَاتِ، وَهِيَ  
الرِّيَاحُ وَالْجِبَالُ وَالْكُوَاكِبُ.

فَإِذَا خَفِيَ الدَّلَائِلُ تَحَرَّى الْمُتَحَرِّيُّ عَلَى مَقْدَارِ عِلْمِهِ بِمَا يُوصَلُ  
إِلَى جِهَتِهَا، فَإِنْ تَحَرَّى الْمُتَحَرِّيُّ فَصَلَّى، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ صَلَّى إِلَى غَيْرِ  
جِهَتِهَا؛ أَعَادَ، فَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ تَحَرِّيٍّ وَهُوَ مُصِيبٌ  
لَجِهَتِهَا؛ أَعَادَ، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَتَّبَعَ فِي ذَلِكَ لغيره إِلَّا أَنْ يَكُونَ

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «تَحَرَّى». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَّةِ، لَكِنَّ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْيَاءِ - فِي الْأَسْمِ  
الْمَنْقُوصِ - لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خُذَ ذَلِكَ. وَسَيَتَكَرَّرُ هَذَا اللَّفْظُ «تَحَرَّى» مَرَاتٍ آتِيَةً،  
فَنَكْتَفِي بِالتَّنْبِيهِ هُنَا.

جاهلاً بجهات الاستدلال، فيكون في الجهل بمعنى الأعمى الذي قد فقد البصر الذي به يُستَعْلَم ما تَبَيَّنُ عنه الدلائل من العلم بجهة القبلة؛ لأنَّ الضَّريْرَ يَتَّبِعُ.

فإنَّ تَحَرَّى الرَّجُلُ فاستقبلَ جهةً من الجهات، ثم عَلِمَ بعد ذلك أنَّ القبلةَ عن يمينه، أو عن يساره، وهو في الصَّلَاة؛ انحرفَ إليها، فإن كانت القبلةُ وراءه استقبلَ الصَّلَاةَ، فإن صَلَّى بتَحَرَّى نفسه، ثمَّ أخبره مُخْبِرٌ أَنَّكَ على غير الجهةِ فصدَّقه، ثمَّ مضى في صلاته؛ استقبلَ الصَّلَاةَ، وعليه عند كلِّ وَقْتِ صَلَاةٍ أَنْ يَتَحَرَّى، وكلَّ صَلَاةٍ تكون منه إلى غير جهة الكعبةِ وهو لا يَعْلَمُ [ق ٣٣ / ب]؛ فلا إعادة عليه إلاَّ أن يَعْلَمَ، فيكون عليه الإعادة، فإن اتَّبَعَهُ جاهلٌ، أو ضريْرٌ، وصَلَّى بصلاته؛ لزمه الحُكْمُ الذي لزمه.





## بَابُ فِي اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ

إذا قيل لك: ما تقول في اللباس في الصلاة؟

تقول: فرض.

والْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: ما قاله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. وقال: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَكِّدُ سَوَاءَ تَكُمُ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فأقل ما يُجْزَى أَنْ يُصَلَّى فِيهِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ.

والْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»<sup>(١)</sup>. والزينة عند الصلاة لبس الأزدية<sup>(٢)</sup> والأخذية؛ لأن الله ﷻ حَضَّ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَفْضَلِ عِنْدَ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ ثِيَابٌ مُسْتَعِدَّةٌ يَلْبَسُهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَفِي الْأَعْيَادِ، وَعِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ فَاتَهُ الْأَفْضَلُ وَحَصَلَ لَهُ الْفَرَضُ.

ولا بأس بالصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَسِخِ وَالْخَلْقِ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ زَرَّهَ عَلَيْهِ، أَوْ خَلَّلَهُ<sup>(٤)</sup>، وَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ بِالسَّذْلِ<sup>(٥)</sup>، وَكَذَلِكَ اسْتِمَالُ الصَّمَاءِ.

(١) أخرجه: البخاري في أبواب الصلاة في الثياب / باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به [رقم/ ٣٤٧]، ومسلم في كتاب الصلاة / باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه [رقم/ ٥١٧]، من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه به.

(٢) الأزدية: جمع: رداء. ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» [٢/ ٨٨٢ / مادة: ردي].

(٣) يقال: خلَّقَ الثَّوْبُ، خُلُوقًا، وَخُلُوقَةً، إِذَا بَلِيَ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢٥ / ٢٥٥ / مادة: خلق].

(٤) خَلَّلَهُ: يعني ربطه بالخِلاَلِ، وهو العود الذي يُخَلُّ بِهِ الثَّوْبُ. ينظر: «صاحح اللغة» للجوهري [٤ / ١٦٨٧ / مادة: خلل].

(٥) وقع في الأصل: «بالسُّدْلَةِ»! ولعل الصواب ما أثبتناه. والسُّدْلُ فِي الصَّلَاةِ: هُوَ أَنْ يَلْتَحِفَ بِثَوْبِهِ وَيُدْخِلَ يَدَيْهِ مِنْ دَاخِلِ، فَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ وَهُوَ كَذَلِكَ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢ / ٣٥٥ / مادة: سدل].

اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ: أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقِيهِ، فَيَبْدُو أَحَدُ شِقِّيهِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ صَلَّى الرَّجُلُ فِيهِمَا أَسَاءَ وَيُجْزِئُهُ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ اتَّزَرَ بِهِ مِنْ فَوْقِ سُرَّتِهِ إِلَى أَسْفَلِ رُكْبَتِهِ وَصَلَّى، وَإِنْ كَانَ بِالثَّوْبِ أَذَى مِمَّا يَتَعَاَفَاهُ النَّاسُ، مِثْلُ: دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَالصَّلَاةُ فِيهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَوْلٌ، أَوْ دَمٌ، أَوْ خَمْرٌ؛ فَالصَّلَاةُ فِيهِ بَاطِلٌ.

وكَذَلِكَ إِنْ صَلَّى فِي نَعْلٍ، أَوْ خُفٍّ فِيهِ قَذَرٌ، أَوْ نَجَاسَةٌ؛ فَصَلَاتُهُ [ق ٣٤/أ] بَاطِلٌ، وَكُلُّ مَنْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ فِي ثَوْبِهِ، أَوْ أَصَابَهُ ذَلِكَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؛ فَصَلَاتُهُ بَاطِلٌ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ رَأَى بِثَوْبِهِ نَجَاسَةً بَعْدَ أَنْ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَعَلِمَ الْوَقْتَ الَّذِي لَبَسَ فِيهِ الثَّوْبَ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَعَادَ الصَّلَاةَ بِالتَّحَرِّيِ عَلَى الْأَغْلَبِ عِنْدَهُ، وَبَنَى عَلَى الْيَقِينِ.



(١) وَإِنَّمَا قِيلَ لَهَا: صَمَاءٌ؛ لِأَنَّهُ يَسُدُّ عَلَى يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ الْمَنَافَذَ كُلَّهَا، كَالصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا خَرَقٌ وَلَا صَدْعٌ. وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: هُوَ أَنْ يَتَغَطَّى بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ، فَيَضَعُهُ عَلَى مَنْكِبِهِ، فَتُكْشِفُ عَوْرَتُهُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابْنِ الْأَثِيرِ [٣/٥٤/مادة: صمم].

(٢) كَذَا تَكَرَّرَ بِالْأَصْلِ لَفْظُ: «بَاطِلٌ»! وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «بَاطِلَةٌ». بَاءُ التَّأْنِيثِ الْعَائِدَةُ عَلَى الصَّلَاةِ؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا: «فَقَرَضُهُ بَاطِلٌ». وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا اخَذَ الْحَمَلُ عَلَى الْمَعْنَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الْقِرَاءَةِ بِسُورَةِ الْحَمْدِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ؟

تَقُولُ: هِيَ الْقِرَاءَةُ الْمُفْتَرَضَةُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ»<sup>(١)</sup>. وَهِيَ سَبْعُ آيَاتٍ أَوَّلُهَا: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]. وَآخِرُهَا: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا وَهُوَ يُحْسِنُهَا؛ عَادَ إِلَى مَا تَرَكَ مِنْهَا، وَبَنَى عَلَى مَا بَقِيَ.

وَاللَّحْنُ فِيهَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، فَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ آيَةً وَاحِدَةً مِنْهَا؛ قَرَأَهَا سَبْعَ مَرَاتٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَإِنْ كَانَ لَا يُحْسِنُهَا قَرَأَ مَا يُحْسِنُ بِقَدْرِهَا سَبْعَ آيَاتٍ، وَالْقِرَاءَةُ بِسُورَةِ الْحَمْدِ هُوَ الْأَفْضَلُ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ، وَالْقِرَاءَةُ فِي صَلَاتِهِ مُنْفَرِدًا، أَوْ فِي جَمَاعَةٍ فَرَضَ لَا يَسَعُهُ تَرْكُ ذَلِكَ، فَإِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فَالصَّلَاةُ بَاطِلَةٌ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.



(١) لَمْ نَظْفَرْ بِهِ هَذَا اللَّفْظَ إِلَّا مَوْقُوفًا عَنْ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ فِيمَا أَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٢/ ٢٧٦٢]. وَأَصْلُ الْمَرْفُوعِ ثَابِتٌ بِنَحْوِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ. وَقَدْ مَضَى تَخْرِيجُهُ بِلَفْظٍ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

## بَابُ صِفَةِ الْإِمَامِ

إذا قيل لك: ما صفة الإمام؟

تقول: يكون قارئاً لكتاب الله، عالماً بسنة رسول الله ﷺ، أميناً في نفسه، عدلاً في دينه.

والحجة في ذلك: ما روي عن رسول الله ﷺ [ق ٣٤ / ب] أنه قال: «يَوْمُكُمْ أَقْرَأُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كُنْتُمْ فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُكُمْ بِسُنَّتِي، فَإِنْ كُنْتُمْ فِي الْعِلْمِ سَوَاءً فَأَقْدَمُكُمْ هِجْرَةً»<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا: أي: أرضاكم في الدين، وألفكم للخير، فالصلاة خلف هذا أولى من الصلاة خلف مَنْ يَقْصُرُ عَنْ وَصْفِهِ.

وإن صلى خلف أعمى أجزاءه، والحجة في ذلك: استخلاف النبي ﷺ لابن أم مكتوم على الصلاة بالمدينة<sup>(٢)</sup>. فدل بذلك على جواز الصلاة خلف الأعمى.

(١) أخرجه: مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب من أحق بالإمامة [رقم/ ٦٧٣]، وأبو داود في أبواب الإمامة/ باب من أحق بالإمامة [رقم/ ٥٨٢]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء من أحق بالإمامة [رقم/ ٢٣٥]، والنسائي في كتاب الإمامة/ من أحق بالإمامة [رقم/ ٧٨٠]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها/ باب من أحق بالإمامة [رقم/ ٩٨٠]، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْعًا، وَلَا يَوْمَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ». هذا لفظ مسلم، وليس عند ابن ماجه: الفقرة المتعلقة بالسنة.

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة / باب إمامة الأعمى [رقم/ ٥٩٥]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [٣ / ٨٨]، وأحمد في «المسند» [٣ / ١٩٢]، من حديث أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ أَعْمَى».

قال النووي: «رواه أبو داود، ولم يُضَعِّفه». ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي [٢ / ٦٩٤].

وَالصَّلَاةُ خَلْفَ الْعَبِيدِ جَائِزَةٌ، وَخَلْفَ أَوْلَادِ الزَّانَا، وَمِنْ عُلَمٍ مِنْهُ  
بِدْعَةٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُمْ احْتِيَاطًا كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُصَلِّيٍّ<sup>(١)</sup>  
لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا أَجَزْنَا الصَّلَاةَ خَلْفَ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ.



(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مُصَلِّيًّا». وَالْجَادَّةُ أَنْ يُقَالَ: «مُصَلٍّ». لَكُونَهُ خَيْرٌ: «إِنَّ»، لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا

لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرَّجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أ- الْأَوَّلُ: عَلَى الْحَالِ، وَخَيْرٌ «إِنَّ» هُوَ قَوْلُهُ: «لِنَفْسِهِ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْأَصْلُ: «إِنَّ كُلَّ  
لِنَفْسِهِ مُصَلِّيًّا»، أَيْ: حَالَهُ كَوْنَهُ مُصَلِّيًّا.

ب- وَالثَّانِي: النَّصْبُ خَيْرًا لـ: «إِنَّ»، عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْصِبُ بـ: «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا، الْأَسْمَ وَالْخَبَرَ  
جَمِيعًا. وَمِنْهُ: قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ  
لَسَبْعِينَ خَرِيفًا». وَمِنْهُ: مَا سَمِعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَعَلَّ زَيْدًا أَخَانَا»، وَحُكِّيَ: «لَعَلَّ أَبَاكَ  
مَنْطَلَقًا». يَنْظُرُ: «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَمِيدِيِّ [٣ / ١٦٧]، وَ«التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ  
فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ» لِأَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ [٥ / ٢٦ - ٣٠]. وَ«شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى  
أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ» [١ / ٢٩٤].

## بَابُ صَلَاةِ الْمُومِي

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ إِيْمَاءً<sup>(١)</sup>؟

تقول: المريضُ المُضطجعُ، والغريقُ في البحرِ إذا أدركه وَقْتُ فَرَضِ الصَّلَاةِ وهو حَيٌّ، والمصلوبُ والمحبوسُ في الحَشِّ<sup>(٢)</sup>، والرجُلُ يكون في الطَّيْنِ بأَرْضٍ لَا يَسْتَطِيعُ الخُرُوجَ منه، وكلُّ مَنْ كَانَ فِي معَنَاهُمْ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا غَيْرَ طَاهِرِينَ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِتِّفَاقُ.

وَالْحُجَّةُ فِي صَلَاةِ الْجَالِسِ بِالْقَائِمِ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى بِأَبِي بَكْرٍ وَبِالنَّاسِ وَهُمْ قِيَامٌ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا الْآخِرُ مِنْ فِعْلِهِ، وَهُوَ نَاسَخٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَلَّى الْجَالِسُ خَلْفَ الْقَائِمِ جَازَ.



(١) الْإِيْمَاءُ: الْإِشَارَةُ بِالْأَعْضَاءِ، كَالرَّأْسِ وَالْيَدِ وَالْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ. يُقَالُ: أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ أَوْمِئُ إِيْمَاءً. وَالْمُرَادُ بِهِ هَاهُنَا: الرَّأْسُ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١/ ٨١/ مَادَّة: أَوْمَأَ].  
(٢) الْحَشُّ -بِفَتْحِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا-: الْبُسْتَانُ، وَالنَّخْلُ الْمُجْتَمِعُ، وَالْكَنْيْفُ، وَالْمُتَوَضَّأُ. وَالْجَمْعُ: حُشُوشٌ، وَحِشَانٌ -بِكَسْرِ الْحَاءِ وَضَمِّهَا-. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/ ١٧٦].

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ/بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ [رَقْم/ ٦٣٣]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ/بَابِ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسَفَرٍ وَغَيْرِهِمَا مَنْ يَصَلِّي بِالنَّاسِ [رَقْم/ ٤١٨]، مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي جُمْلَةٍ حَدِيثٍ طَوِيلٍ، وَفِيهِ: «فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا يَفْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَفْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

## بَابُ صَلَاةِ الْجَنْبِ اق ٣٥ / ١ بِالْمُتَطَهِّرِينَ

إذا قيل لك: ما تقول في جنبٍ صلى بمتطهر؟  
تقول: يُعيد ولا يُعيدون.

والْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَحْرَمَ بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنْبٌ، ثُمَّ ذَكَرَ فَأَوْمَأَ إِلَى النَّاسِ، ثُمَّ مَضَى فَاغْتَسَلَ وَأَتَى إِلَى مِحْرَابِهِ فَكَبَّرَ، وَبَنَى النَّاسُ عَلَى إِحْرَامِهِمْ»<sup>(١)</sup>. وكذا صلى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنْبٌ؛ فَأَعَادَ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ صَلَّى بِهِمْ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ مَجُوسِيٌّ، ثُمَّ عَلِمُوا بَعْدَ ذَلِكَ؛ أَعَادُوا الصَّلَاةَ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَلَّى قَارِئٌ خَلْفَ أُمِّيٍّ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ، فَإِنْ صَلَّوْا خَلْفَ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ؛ فَالصَّلَاةُ مُجْزِئَةٌ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ صَلَّوْا خَلْفَ خُثَيٍّ<sup>(٣)</sup> أَوْ امْرَأَةٍ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ عَلِمُوا؛ أَعَادُوا.



(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الطهارة / باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس [رقم / ٢٣٣]، ومن طريقه والبيهقي في «السنن الكبرى» [٣٩٧ / ٢]، وأحمد في «المسند» [٢٤٤ / ٥]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ١٦٢٩]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ٢٢٣٥]، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ فَكَبَّرَ، ثُمَّ أَوْمَأَ إِلَيْهِمْ أَنْ مَكَانَكُمْ، ثُمَّ دَخَلَ فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنِّي كُنْتُ جُنْبًا». لفظ أحمد.

قال النووي: «رواه أبو داود بهذا اللفظ بإسناد صحيح». ينظر: «خلاصة الأحكام» [٢ / ٦٩٦].  
(٢) أخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٣٦٤٨]، وابن أبي شيبه [رقم / ٤٥٧٠]، والدارقطني في «سننه» [١ / ٣٦٤]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٣٩٩]، عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) الخُثَيُّ: مَنْ لَهُ آلَةُ الرَّجُلِ وَآلَةُ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ تَظْهَرْ عَلَامَةٌ يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، وَإِنَّمَا يَأْتِي الْإِشْكَالُ مَا دَامَ صَغِيرًا، فَإِذَا بَلَغَ يَزُولُ الْإِشْكَالُ بِعَلَامَةٍ أُخْرَى، وَتِلْكَ الْعَلَامَةُ إِذَا خَرَجَ اللَّحْيَةُ؛ فَيُحْكَمُ بِكَوْنِهِ غَلَامًا عِنْدَ ذَلِكَ، أَوْ عِظَمُ تَذَيُّنِهَا؛ فَيُحْكَمُ بِكَوْنِهَا أُنْثَى عِنْدَ ذَلِكَ.

وقيل: الخُثَيُّ ضَرْبَانِ: أَشْهَرُهُمَا: مَنْ لَهُ فَرْجُ النِّسَاءِ وَذَكَرُ الرِّجَالِ. وَالثَّانِي: مَنْ لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا لَهُ خَرْقٌ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ وَغَيْرُهُ، لَا يُشَبِّهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [٣ / ١٠٠]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٢ / ٦٠].

## باب إمامة النساء

إذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في صلاة المرأة بالنِّساءِ؟

تقول: ما رُوي عن عائشة وأُمِّ سَلَمَةَ: «أَنَّهُمَا صَلَّيَا بِنِسْوَةٍ، فَقَامَتَا وَسَطَهُنَّ»<sup>(١)</sup>. وكذلك الغَرْقَى إذا كانوا عُرَاةً؛ صَلَّوْا قِيَامًا، وَوَقَفَ إِمَامُهُمْ فِي وَسْطِ الصَّفِّ.



(١) أما أثر عائشة: فأخرجه: الحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» [١ / ٣٢٠]، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [١ / ٤٠٨]. عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا: «كَانَتْ تُؤَدِّنُ وَتُقِيمُ وَتُؤَمُّ النِّسَاءَ، وَتَقُومُ وَسَطَهُنَّ».

وأما أثر أم سلمة: فأخرجه: الشافعي في «مسنده/ ترتيب السندي» [رقم / ٣١٥]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [٣ / ١٣١]، وابن أبي شيبة [رقم / ٤٩٥٢]، عن عَمَّارِ الدُّهْنِيِّ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ قَوْمِهِ اسْمُهَا حُجَيْرَةُ قَالَتْ: «أَمَتْنَا أُمُّ سَلَمَةَ قَائِمَةً وَسَطَ النِّسَاءِ».



## بَابُ قِيَامِ الرَّجُلِ مَعَ إِمَامِهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: أَيْنَ يَقُومُ الرَّجُلُ الْوَاحِدُ إِذَا صَلَّى مَعَ إِمَامِهِ؟

تقول: عن يمينه.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قِيَامُ أَنَسٍ عَنِ يَمَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>، فَإِنْ قَامَ وَرَاءَهُ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ؛ فَصَلَاتُهُ مُجْزِئَةٌ.

وَلَا تَقُومُ الْمَرْأَةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ، وَلَكِنْ تَقُومُ وَرَاءَهُ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قِيَامُ الْمَرْأَةِ مُنْفَرِدَةً خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَسٍ<sup>(٢)</sup>، وَقَوْلُهُ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، [ق ٣٥/ب] وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا»<sup>(٣)</sup>.



(١) أخرجه: مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات [رقم / ٦٦٠]، وأبو داود في كتاب الصلاة / باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان [رقم / ٦٠٩]، والنسائي في كتاب الإمامة / إذا كانوا رجلين وامرأتين [رقم / ٨٠٣]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب الاثنان جماعة [رقم / ٩٧٥]، من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَبِأُمَّهُ، أَوْ خَالَتِهِ»، قَالَ: «فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةُ خَلْفَنَا». لفظ مسلم.

(٢) وقع بالأصل: «قِيَامُ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الْمَرْأَةِ مُنْفَرِدَةً خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَسٍ». ولعل الصواب ما أثبتناه، والمؤلف يشير بذلك إلى حديث أَنَسٍ الماضي.

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الصلاة / باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها [رقم / ٤٤٠]، وأبو داود في تفريع أبواب الصفوف / باب صف النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول [رقم / ٦٧٨]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في فضل الصف الأول [رقم / ٢٢٤]، والنسائي في كتاب الإمامة / ذكر خير صفوف النساء وشر صفوف الرجال [رقم / / ٨٢٠]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب صفوف النساء [رقم / ١٠٠٠]، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

## بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالسُّنَنِ وَالْوَقْتُ الَّذِي لَا يُصَلِّي فِيهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ؟

تَقُولُ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرًا وَفِعْلًا.

فَأَمَّا أَمْرُهُ: فَقَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ، فَمَنْ شَاءَ أَقَلَّ، وَمَنْ شَاءَ أَكْثَرَ»<sup>(١)</sup>.

وَمَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ: أَنَّهُ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَكَانَ يَرْكَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا، وَقَبْلَ الْعَصْرِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَقَبْلَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَبَعْدَهَا<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه: الطبراني في «المعجم الأوسط» [١ / ٨٤]، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف». وفي الباب عن أبي ذر الغفاري أيضًا. ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر [٢ / ٨٨٨]. و«مجمع الزوائد» للهيثمي [٢ / ٢٤٩].

(٢) هذا مُلَفَّقٌ من عدة روايات.

١- أما الركعتان قبل الصبح وبعد المغرب وبعد العشاء: فأخرجه: البخاري في أبواب التطوع / باب الركعتان قبل الظهر [رقم / ١١٢٦]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٤٨١١]، ومن طريقه الترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ماجاء أنه يصليهما في البيت [رقم / ٤٣٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٤٧١]، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ».

٢- أما الركعتان قبل العصر: فأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة / باب الصلاة قبل العصر [رقم / ١٢٧٢]، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى» [٢ / ٢٥٠]، من طريق عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ».

قال النووي: «رواه أبو داود بإسناد صحيح». ينظر: «خلاصة الأحكام» للنووي [١ / ٥٣٩].

٣- أما الركعتان قبل العشاء: فأخرجه: ابن أخي ميمى في «فوائده» [ص / ١١٩]. من حديث ابنِ عُمَرَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ».

فَحَضَّ بِهَذِهِ السُّنَّةِ عَلَى الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى حُكْمَ مَا خَصَّ بِهِ مِنَ الْفَضْلِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. فَكَانَ ﷺ يُصَلِّي حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ أَقْوَامًا بِمَا وَجَدَهُ مِنْهُمْ مِنَ الْفَضْلِ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ [الفرقان: ٦٤]. وَقَالَ: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣].

وَكَذَلِكَ الصَّلَوَاتُ مِنَ التَّطَوُّعِ، فَالْإِنْسَانُ فِيهَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَيَبْنِ أَلَّا يَفْعَلَهُ، وَالْفِعْلُ كَذَلِكَ أَفْضَلُ.

وَأَوْكَدُ السُّنَنِ: رَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَالْوُتْرِ.

وَتَجُوزُ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ رَاكِبًا إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْتَرَ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ رَاكِبًا إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ حَالُ الْمُطَارَدَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) أَي: انْتَفَخَتْ مِنْ طُولِ قِيَامِهِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ. يَنْظُرُ: «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٥/ ١٧٧ / مَادَّة: وَرَم].

وَيُشِيرُ الْمُؤَلَّفُ بِذَلِكَ: إِلَى مَا أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ / بَابِ قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ [رَقْم / ١٠٧٨]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤ / ٢٥٥]، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم / ٦٩٣]، مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «إِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَيَقُومُ لِيُصَلِّيَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ - أَوْ سَاقَاهُ - فَيَقَالَ لَهُ فَيَقُولُ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْوُتْرِ / بَابِ الْوُتْرِ فِي السَّفَرِ [رَقْم / ٩٥٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرِهَا / بَابِ جَوَازِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ [رَقْم / ٧٠٠]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

(٣) الْمُطَارَدَةُ فِي الْقِتَالِ: أَنْ يَطْرُدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٣ / ٢٦٨ / مَادَّة: طَرَد].

وليس للرجل [ق ٣٦ / أ] أن يتطوَّعَ بعد صلاة الصُّبح، إلا أن تكون عليه صلاة، وكذلك عند قيام الشمس، وكذلك بعد العصر حتى تغرب الشمس.

والْحُجَّةُ في ذلك: ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»<sup>(١)</sup>. ونهى عن الصلاة عند قيام الشمس إلا في يوم الجمعة<sup>(٢)</sup>.

وهذا كان على العموم حتى خصَّته الدلالة، وهي ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ رَأَى قَيْسًا<sup>(٣)</sup> يُصَلِّي بَعْدَ الصُّبْحِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟» فَقَالَ: مَا كُنْتُ رَكَعْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup>. فلم ينهه. وَأَنَّهُ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة / باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس [رقم / ٥٦٣]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها [رقم / ٨٢٥]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة / باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال [رقم / ١٠٨٣]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٣٥٨ / ٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٤٦٤ / ٢]، من طريق عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ نِصْفَ النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: «إِنْ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

قال أبو داود: «هو مرسل، مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة».

(٣) قال النووي: «قيس بن قَهْد - بفتح القاف وإسكان الهاء، الصحابي المذكور في «المهذب» و«الوسيط» في الساعات المنهي عن الصلاة فيها، هكذا رواه صاحب «المهذب» و«الوسيط» وغيرهما من الفقهاء وبعض المحدثين: «قيس بن قَهْد»، ورواه أكثر المحدثين: «قيس بن عمرو»، ولم يذكر أبو داود وآخرون من أهل السنن فيه إلا «قيس بن عمرو». وذكر الترمذي الروائين: «ابن قَهْد»، و«ابن عمرو»، وقال: «الصحيح ابن عمرو»، وهذا هو الصحيح عند جميع حفاظ الحديث، وذكروا حديثه في الركعتين بعد الصبح، وهو حديث ضعيف، ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [٦٣ / ٢].

(٤) أخرجه: أبو داود في كتاب الصلاة / باب من فاتته متى يقضيها؟ [رقم / ١٢٦٧]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الفجر [رقم / ٤٢٢]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب ما جاء فيمن =

صَلَّى ﷺ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَسَأَلَتْهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «شَغَلَنِي عَنْهَا»<sup>(١)</sup> الْوَفْدُ<sup>(٢)</sup>.

وما قال ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ هَذَا الْأَمْرَ؛ فَلَا يَمْنَعَنَّ طَائِفًا بِهَذَا الْبَيْتِ، مَنْ أَنْ يُصَلِّيَ آيَةً سَاعَةٍ كَانَتْ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»<sup>(٣)</sup>. وما نهى عن الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وبعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا بِمَكَّةَ، فَدَلَّ

= فاتته الركعتان قبل الفجر متى يقضيهما [رقم / ١١٥٤]، والشافعي في «مسنده/ ترتيب السندي» [رقم / ٨٠٨]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٤٥٦]، من حديث قَيْسٍ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الصُّبْحِ فَقَالَ: «مَا هَاتَانِ يَا قَيْسُ؟» فَقُلْتُ: إِنِّي لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». لفظ الشافعي.

قال النووي: «متن الحديث ضعيف عند أهل الحديث». وقال ابنُ عبد الهادي: «إسناد الحديث ليس بمتصل». قاله الإمام أحمد والترمذي. ينظر: «شرح المذهب» للنووي [٤ / ١٦٩]. و«تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٢ / ٣٧٢].

(١) كذا وقع بالأصل: «منها». بالتذكير، مع كونه عائداً إلى مُثْنَى، وهو «رَكَعَتَيْنِ». والجاذة أن يقال: «منهما». بالتأنيث. وما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من النَّاسِخ-: يُخْرِجُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِإِفْرَادِ الْمُثْنَى. أي: بِحَمَلِ «الرَّكَعَتَيْنِ» عَلَى مَعْنَى «الصَّلَاةِ».

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب المغازي / باب وفد عبد القيس [رقم / ٤١١٢]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب معرفة الركعتين اللتين كان يصليهما النبي ﷺ بعد العصر [رقم / ٨٣٤]، من حديث أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي سِيَاقِ قِصَّةٍ، وَفِيهِ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، فَشَغَلُونِي عَنِ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ». لفظ البخاري.

(٣) أخرجه: أبو داود في كتاب المناسك / باب الطواف بعد العصر [رقم / ١٨٩٤]، والترمذي في أبواب الحج عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف [رقم / ٨٦٨]، والنسائي في كتاب المواقيت / باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة [رقم / ٥٨٥]، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها / باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت [رقم / ١٢٥٤]، من حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قال الترمذي: «حديث جبير حديث حسن صحيح». وقال ابنُ الملقن: «هذا الحديث صحيح». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٤ / ٢٧٩].

ذلك على تخصيص الخبر، فإن ترك ذلك فلا إعادة عليه إلا أن يكون الوقت قريباً، فإذا فات الوقت لم يُعَد.

وأما قيام رمضان: فمأثور عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وعن عمر رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، ولمُصلي الفرض أن يُصلي خلف مُطَوِّعٍ، وللمُطَوِّع أن يُصلي خلف المُصلي فريضة.

والحُجَّةُ في ذلك: ما روي عن مُعَاذٍ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْفَرَضَ، ثُمَّ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

وأحبُّ أن يُصلي التَّراويع جماعةً، وإن صلى فرادى أجزأ، وكلُّ ما يُفسد الفرض فهو يُفسد التَّطَوُّعَ [ق ٣٦ / ب].



(١) أخرجه: البخاري في أبواب التهجد / باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره [رقم / ١٠٩٦]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل وأن الوتر ركعة وأن الركعة صلاة صحيحة [رقم / ٧٣٨]، من حديث عائشة رضي الله عنها «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا».

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب صلاة التراويع / باب فضل من قام رمضان [رقم / ١٩٠٦]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٤٩٣]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: «إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِيٍّ وَاحِدٍ، لَكَانَ أَمَثَلَ» ثُمَّ عَزَمَ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِيهِمْ، قَالَ عُمَرُ: «نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ» يُرِيدُ: آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ.

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب الجماعة والإمامة / باب إذا صلى ثم أمَّ قومًا [رقم / ٦٧٩]، ومسلم في كتاب الصلاة / باب القراءة في العشاء [رقم / ٤٦٥]، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ».

## بَابُ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ عَامِدًا

إذا قيل: ما يجبُ على تاركِ الصَّلَاةِ؟

تقول: ما قاله رسولُ الله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>. فكلُّ تاركٍ لصلاةٍ، أو صومٍ، أو حجٍّ، أو زكاةٍ عامدًا؛ فهو بتركه مُبَدِّلٌ لدينه؛ يُسْتَتَابُ، فإن تابَ وإلاَّ ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

وكذلك رُوِيَ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه في قتال أهل الردَّة أنه قال: «لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا<sup>(٢)</sup>؛ لَجَالَذْتُهُمْ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ»<sup>(٣)</sup>. فاستحلَّ قتلهم وسبيهم.

وكانوا على ضريئين: منهم مَنْ ارتدَّ عن الإسلام كُلِّه، ومنهم مَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ على الاستحلالِ لها، فجعلَ المُسْتَحَلَّ بمعنى المُرْتَدِّ.

فكلُّ تاركٍ لصلاةٍ أو صومٍ أو غيرهما مِنَ الفرائض؛ فعليه القضاءُ لذلك، والتَّوبَةُ بعد ذلك، كَثُرَ ذلك أَوْ قَلَّ، وإذا طرأ عليه وَقْتُ أدَاءِ فَصَلَ بين القضاءِ والأداءِ، وَرَجَعَ إلى حُكْمِ القضاءِ، ولا يُعِيدُ التَّطَوُّعَ

(١) أخرجه: البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ باب حُكْمِ المرتد والمرتدة واستتابتهم [رقم/ ٦٥٢٤]، وأبو داود في كتاب الحدود/ باب الحكم فيمن ارتد [رقم/ ٤٣٥١]، والترمذي في كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في المرتد [رقم/ ١٤٥٨]، والنسائي في كتاب تحريم الدم/ الحكم في المرتد [رقم/ ٤٠٥٩]، وابن ماجه في / [رقم/ ٢٥٣٥]، من حديث ابن عباس رضي الله به..

(٢) أرادَ بالعِقال: الحَبْلُ الَّذِي يَغْلُ بِه البَعِيرُ الَّذِي كَانَ يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ، لَأَنَّ عَلَى صَاحِبِهَا التَّسْلِيمَ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير [٣/ ٢٨٠ / مادة: عقل].

(٣) أخرجه: البخاري أيضًا في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة/ باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ [رقم/ ٦٨٥٥]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة [رقم/ ٢٠]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن أبي بكر رضي الله عنه قال: «وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ».

مع إعادته الفرض، وكل صلاة، أو صوم، أو زكاة يُؤخذ<sup>(١)</sup> بأن يأتي به، فإن فعل وإلا انتظر به وقتين، وقد قيل: انتظار ثلاثة أيام، فإن الله تعالى أمهل عند مخالفته فقال: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [مرد: ٦٥]. فإن أدى ما ترك وتاب وإلا ضربت عنقه.



(١) يُؤخذ: يعني يؤمر ويكلف.



## بَابُ تَارِكِ صَلَاتِهِ سَاهِيًا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ سَاهِيًا؟

تَقُولُ: عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤] [ق ٣٧/أ].

وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ، أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»<sup>(١)</sup>. قَلْتُ أَوْ كَثُرَتْ، وَوَقْتُهَا: وَقْتُ الذِّكْرِ لَهَا.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة/ باب من نسي الصلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة [رقم/ ٥٧٢]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها [رقم/ ٦٨٤]، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه به.

## باب سُجُودِ السَّهْوِ وَسُجُودِ الْقُرْآنِ وَالشُّكْرِ

إذا قيل لك: بما يجبُ سُجُودُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ؟

فقل: بتركِ فَرْضٍ مِنْهَا، أو تقديم، أو تأخير، وما كان من عَمَلِ الْإِبْدَانِ.  
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: السُّنَّةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ، وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ»<sup>(١)</sup>.  
وَأَنَّهُ ﷺ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَسُبِّحَ بِهِ فَلَمْ يَعُدْ إِلَى مَجْلِسِهِ، وَأَتَمَّ  
وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَنَّهُ ﷺ قَامَ إِلَى خَامِسَةٍ، فَسُبِّحَ بِهِ، فَعَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ وَسَجَدَ  
لِسَهْوِهِ»<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ بَيَّنَّ ﷺ عَنْ حُكْمِ سَهْوِهِ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنْسَى لِأُسْنٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) مضى تخريجه في قصة ذي اليدين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٢) أخرجه: أبو داود في جماع أبواب التشهد في الصلاة/ باب من نسي أن يتشهد وهو جالس [رقم/ ١٠٣٧]، والترمذي في أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا [رقم/ ٣٦٤]، وأحمد في «المسند» [٤/ ٢٤٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ٣٦٦٥]، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بْنُ شُعْبَةَ فَتَنَهَضَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قُلْنَا: سُبْحَانَ اللَّهِ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَضَى، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ وَسَلَّمْ، سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، فَلَمَّا انصَرَفَ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَضْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ». لفظ أبي داود.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه ابن الملقن في: «البدر المنير» لابن الملقن [٤/ ٢٢٣].

(٣) الثابت المشهور: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: صَلَّيْتُ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ». هكذا أخرجه: البخاري في أبواب السهو / باب إذا صلى خمسا [رقم/ ١١٦٨]، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب السهو في الصلاة والسجود له [رقم/ ٥٧٢]، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٤) أخرجه: الْمُفَضَّلُ بْنُ غَسَّانٍ الْغَلَابِيُّ فِي «تاريخه». كما في «فتح الباري» لابن رجب [٥/ ١٠٦]، حدثنا سعيد بن هامر، قال: سمعتُ عبد الله بن المبارك قال: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا أَنْسَى - أَوْ أَسْهَوُ - لِأُسْنٍ».

فَكَانَ مِنْ سُنتِهِ سَجُودُهُ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، وَكَذَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ<sup>(١)</sup>.

وَالدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ: أَنَّ السُّجُودَ لَا يَخْلُو مِنْ ضَرِيئَيْنِ: مِنْ أَنْ يَكُونَ جُبْرَانًا لِلصَّلَاةِ، أَوْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ:

فَإِنْ كَانَ جُبْرَانًا لِلصَّلَاةِ: فَفِعْلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا.

وَإِنْ كَانَ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ: فزِيَادَةُ الذِّكْرِ فِي الصَّلَاةِ أَوْلَى مِنَ النَّقْصَانِ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي تَرْغِيمِ الشَّيْطَانِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا؟!!

وَمَنْ سَهَا [ق ٣٧ / ب] فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى، فَإِنْ كَانَ مَعَ سَهْوِهِ مُتَيَقِّنًا لِبَعْضِ الصَّلَاةِ؛ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: لَا أَدْرِي صَلَّيْتُ ثَلَاثًا، أَوْ أَرْبَعًا؛ بَنَى عَلَى الثَّلَاثِ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ، وَلَوْ سَهَا عَنْ فَرَائِضَ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ؛ أَتَى بِهِ<sup>(٢)</sup>، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ سَجُودًا وَاحِدًا وَأَجْزَأَهُ، فَإِنْ سَهَا عَنْ سَجُودِ السَّهْوِ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَجْلِسِهِ أَعَادَ، وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعَادَ.

= وَأَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [١ / ١٠٠]، بِلَاغًا بِهِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ فَلَا أَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ مُسْنَدًا وَلَا مُقْطُوعًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَوْطَأِ الَّتِي لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ مُسْنَدَةً وَلَا مُرْسَلَةً». يَنْظُرُ: «الْتِمَهِيدُ لِمَا فِي الْمَوْطَأِ مِنَ الْمَعْنَى وَالْأَسَانِيدِ» لابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [٢٤ / ٣٧٥].

- (١) مَضَى تَخْرِيجَهُ.
- (٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «أَتَى بِهِ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يُقَالَ: «أَتَى بِهَا». بِضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ الْعَائِدِ عَلَى «فَرَائِضَ كَثِيرَةٍ»؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: صَحِيحٌ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا: «لَوْ سَهَا عَنْ فَرْضٍ مِنَ الصَّلَاةِ؛ أَتَى بِهِ».



ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ؛ أَتَى بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ تَارِكٌ لِأَرْبَعِ فَرَائِضَ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ؛ بَنَى عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّ أَسْوَأَ حَالِهِ أَنْ يَكُونَ تَارِكًا لِلْقِرَاءَةِ فِيهَا، فَبَطَلَتِ الصَّلَاةُ.

فَإِنْ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ مِنْ رَكَعَتَيْنِ؛ قَضَى رَكَعَةً؛ لِأَنَّ أَسْوَأَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ تَارِكًا مِنْ هَذِهِ الرَّكَعَةِ سَجْدَةً، وَمِنْ هَذِهِ سَجْدَةً، فَتَصَحَّ لَهُ رَكَعَةٌ، وَيَأْتِي بِبَاقِي صَلَاتِهِ، فَإِنْ كَانَ تَارِكًا لِسَجْدَتَيْنِ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ؛ قَضَى رَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ أَسْوَأَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ تَارِكًا مِنَ الْأُولَى سَجْدَةً، فَتَمَّتْ بِالثَّانِيَةِ، وَمِنْ الثَّلَاثَةِ سَجْدَةً، فَتَمَّتْ بِالرَّابِعَةِ.

فَإِنْ كَانَ تَرَكَ ثَلَاثَ سَجَدَاتٍ؛ أَتَى بِرَكَعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَرَكَ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ؛ قَضَى رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ تَرَكَ خَمْسَ سَجَدَاتٍ؛ خَرَّ سَاجِدًا، ثُمَّ قَضَى رَكَعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ أَسْوَأَ حَالِهِ أَنْ يَكُونَ تَارِكًا لِسَجْدَةٍ مِنْ هَذِهِ الرَّكَعَةِ، فَيَقَالُ لَهُ: اسْجُدْ حَتَّى تَتِمَّ لَكَ رَكَعَةٌ، وَاقْضِ رَكَعَتَيْنِ.

فَإِنْ تَرَكَ سِتَّ سَجَدَاتٍ؛ خَرَّ سَاجِدًا، فَأَتَى بِسَجْدَتَيْنِ، وَقَضَى رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ تَرَكَ سَبْعَ سَجَدَاتٍ؛ خَرَّ سَاجِدًا، فَسَجَدَ سَجْدَةً، وَقَضَى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، فَإِنْ تَرَكَ ثَمَانَ سَجَدَاتٍ؛ خَرَّ سَاجِدًا، فَسَجَدَ اثْنَتَيْنِ حَتَّى تَصَحَّ لَهُ رَكَعَةٌ، وَقَضَى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ.

فَإِنْ سَهَا فَقَامَ عِنْدَ الْجُلُوسِ، أَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْقِيَامِ؛ سَجَدَ لِسَهْوِهِ، فَإِنْ أَسْرَّ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ، أَوْ جَهَرَ فِيمَا يُسْرَرُ بِهِ؛ فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ جَمِيعِ [ق ٣٨/ب] السُّنَنِ فِي الصَّلَاةِ سَهْوٌ إِلَّا فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ.

وَإِنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَامِدًا أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَإِنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا لَمْ يُعَدَّ، وَكَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ كَانَ جَائِزًا، فَلَمَّا قَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، سَلَّمَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَرُدُّوا



وفي حالِ سُنَّةٍ، فحالُ الفرضِ: في صلاةِ الجمعةِ، وصلاةِ الصُّبحِ،  
وصلاةِ المُسافرِ، وحالُ السُّنَّةِ: في بقيَّةِ صلاةِ الفرضِ.

وسجودُ القرآنِ أربعةُ عشرَ سجدةً<sup>(١)</sup>، والشُّجُودُ فيها سُنَّةٌ عن رَسولِ  
الله ﷺ؛ لأنَّه تلا على المنبرِ سجدةً، فنزل فسجد<sup>(٢)</sup>، وسجد في صلاةِ  
الصُّبحِ يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>، فهذا يدلُّ على تأكيدِ الشُّجُودِ.

(١) كذا وقع بالأصل: «أربعة عشر سجدة». والجادة: «أربع عشرة سجدة»؛ لأن المعدود مؤنثٌ وهو «السجدة»، فعلى هذا يكون العدد مُذكَّراً. وما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من الناسخ-: يُخَرِّجُ على أنه من باب الحمل على المعنى بتأنيث المُذَكَّر؛ فيقال: حَمَلَ «السجدة» على معنى: «السجود»، فأثَّث العدد، كأنه قال: «أربعة عشر سجوداً». وقد مضى بيان مأخذ الحمل على المعنى في لسان العرب.

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب سجود القرآن/ باب السجود في ﴿ص﴾ [رقم / ١٤١٠]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم / ١٤٥٥]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ٢٧٦٥]، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» [١ / ٤٢١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٣١٨]، من حديث أبي سعيد الخدري، أَنَّهُ قَالَ: «قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ﴿ص﴾، فَلَمَّا بَلَغَ السَّجْدَةَ نَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وقال البيهقي: «هذا حديث حسن الإسناد صحيح».

(٣) قال ابنُ حجر: «لَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ التَّصْرِيحَ بِأَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لَمَّا قَرَأَ سُورَةَ «تَزِيلُ السَّجْدَةِ» فِي هَذَا الْمَحَلِّ إِلَّا فِي كِتَابِ «الشَّرِيعَةِ» لِابْنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «عَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَرَأَ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ فَسَجَدَ...». الحديث. وفي إسناده مَنْ يُنْظَرُ فِي حَالِهِ، وللطبراني في «الصغير» من حديث علي: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ ﷻ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي تَزِيلِ السَّجْدَةِ». لكن في إسناده ضَعْفٌ. ينظر: «فتح الباري» لابن حجر [٢ / ٣٧٩].

وسجود الشكر مستحب حسن؛ لأن النبي ﷺ رأى نغاشاً فسجد<sup>(١)</sup>.

والنغاش: الرجل القصير<sup>(٢)</sup>.

ويحب السجود [ق ٣٩ / أ] في كل النعم، والسجود عند كل حال  
يحدث الله فيها النعم.



(١) أخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٥٩٦٠]، وابن أبي شيبة [رقم / ٣٢٨٤٧]، والدارقطني في «سننه» [١ / ٤١٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٢ / ٣٧١]، من حديث من جابر الجعفي، عن أبي جعفر الباقر رحمه الله به مرسلًا.

قال ابن عبد الهادي: «هذا إسناد منقطع، وجابر الجعفي ضعيف». ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٢ / ٣٤١]. و«البدر المنير» لابن الملقن [٤ / ٢٧٢].

(٢) وقيل: هو الضعيف الحركة، الناقص الخلق. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٧ / ٤٢١ / مادة: نغش].



## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا يُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ

إذا قيل لك: في كم تُقْصِرُ الصَّلَاةُ؟

فقل: في ثمانية وأربعين ميلاً بالهاشمي<sup>(١)</sup>، وهي أربعة بُرْدٍ<sup>(٢)</sup>.

والْحُجَّةُ في ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] الآية. فأفادنا بها التقصير، وكان ذلك مَحْمُولًا للخصوص.

فَلَمَّا سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من المدينة إلى مكة لا يخاف شيئاً، وهو يَقْصِرُ الصَّلَاةَ<sup>(٣)</sup>؛ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ على العموم؛ بدلالة فعله ﷺ، فكان ذلك في كل سفر يكون المُسَافِرُ فيه طائعاً؛ لأنَّ الله تعالى جعل ذلك رَفَاهَةً لِلطَّائِعِينَ وتخفيفاً عنهم، وكلُّ مَنْ كان سَفَرُهُ معصية؛ فلا يحلُّ له القصر، ولا الإفطار.

(١) نسبة إلى بني هاشم؛ لأن بني هاشم حَدَّوهُ وَأَعْلَمُوهُ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي (٢/ ٥٨٨ / مادة: ميل).

(٢) البُرد - بضم الموحدة، وضم الراء المهملة، وآخره دال مهملة - : جَمْع: بَرِيد، وهو في الأصل اسم للْبَغْلَةِ الْمُرتَبَةِ في الرِّبَاط، وهي كلمة فارسية مُعَرَّبَةٌ، أصلها: «بُرَيْدَةُ دُم». أي: مَحْدُوف الذَّنْب؛ لأن بَغَالَ الْبَرِيدِ كَانَتْ مَحْدُوفَةً الْأَذْنَابَ، كَالْعَلَامَةِ لَهَا، فَأُعْرِبَتْ وَخُفِّفَتْ، ثم سُمِّيَ الرَّسُولُ الَّذِي يَرْكَبُهُ بَرِيدًا، وَسُمِّيَتِ الْمَسَافَةُ الَّتِي بَيْنَ السَّكَنَيْنِ بَرِيدًا، وهي فَرْسَخَان، كل فرسخ ثلاثة أميال، والمِيلُ الهاشمي: أربعة آلاف ذِرَاعٍ، وهو بُرِّيٌّ وَبَحْرِيٌّ، فَالْبُرِّيُّ يُقَدَّرُ الْآنَ بِمَا يُسَاوِي: (١٦٠٩) مِنَ الْأَمْتَارِ. وَالْبَحْرِيُّ بِمَا يُسَاوِي: (١٨٥٢) مِنَ الْأَمْتَارِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١ / ١١٥ / مادة: برد]. و«تاج العروس» للزبيدي [٧ / ٤١٧ / مادة: برد]. و«المعجم الوسيط» [٢ / ٨٩٤].

(٣) أخرجه: البخاري في أبواب تقصير الصلاة / باب ما جاء في التقصير وكم حتى يقصر [رقم / ١٠٣١]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب صلاة المسافرين وقصرها [رقم / ٦٩١]، من حديث أنس بن مالك قال: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ». لفظ البخاري.



وَالْمُسَافِرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْصُرَ وَبَيْنَ أَنْ يُتِمَّ.

وَالسَّفَرُ: [ق / ٣٩ / ب] اسْمٌ لِلإِسْفَارِ عَنِ الْمَنَازِلِ، وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ: أَسْفَرَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا نَحَّتِ الْخِمَارَ عَنْ وَجْهِهَا.

فَإِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ عَنِ الْمِصْرِ وَهُوَ مُزْمِعٌ عَلَى هَذَا السَّفَرِ؛ قَصَرَ إِذَا تَرَكَ الْجَذْرَانَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَإِنْ نَسِيَ صَلَاةَ حَضَرٍ فَذَكَرَهَا فِي السَّفَرِ؛ صَلَّاهَا صَلَاةَ حَضَرٍ، وَلَوْ نَسِيَ صَلَاةَ سَفَرٍ، فَذَكَرَهَا فِي حَضَرٍ؛ صَلَّاهَا صَلَاةَ حَضَرٍ فِي الْحَالَيْنِ جَمِيعًا.

فَإِذَا نَوَى الْمُسَافِرُ الْقَصْرَ فِي حَالِ التَّحْرِيمِ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ الْإِتِمَامَ؛ أَتَمَّ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْقَصْرُ، وَإِذَا نَوَى الْإِتِمَامَ عِنْدَ التَّحْرِيمِ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَوَى التَّقْصِيرَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ الْقَصْرُ، وَكَذَلِكَ إِذَا نَوَى الْمَقَامَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ؛ صَلَّى صَلَاةَ مُقِيمٍ، وَإِذَا كَانَ مُقِيمًا فَنَوَى السَّفَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِالنِّيَّةِ أَنْ يَقْصُرَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّهُ يَكُونُ بِالنِّيَّةِ مُقِيمًا؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ النِّيَّةِ، وَالسَّفَرُ يَحْتَاجُ إِلَى ثِقَلَةٍ مَعَ النِّيَّةِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنِ الثَّقَلَةُ بَطُلَ حُكْمُ النِّيَّةِ.

وَإِذَا دَخَلَ مُسَافِرٌ فِي صَلَاةٍ مُقِيمٍ؛ صَلَّى صَلَاةَ مُقِيمٍ، وَإِذَا صَلَّى مُقِيمٌ بِصَلَاةٍ مُسَافِرٍ ثُمَّ سَلَّمَ الْمُسَافِرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ؛ أَتَمَّ الْمُقِيمُ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ صَلَّى مُسَافِرٌ بِمُسَافِرَيْنِ وَمُقِيمَيْنِ، ثُمَّ أَحْدَثَ فَاسْتَخْلَفَ مُقِيمًا؛ صَلَّى مَعَهُ الْمُسَافِرُونَ صَلَاةَ مُقِيمٍ.



**بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ**

إذا قيل لك: ما الحُجَّةُ في الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ؟

تقول: رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ<sup>(١)</sup>، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ<sup>(٢)</sup>، وَكَانَ ﷺ [ق / ٤٠ / أ] إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ<sup>(٣)</sup>، فَدَلَّ بِفَعْلِهِ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ.

وللمُسافرِ الجَمْعُ في أوَّلِ الوقتِ، وَوَسْطِهِ، وَآخِرِهِ، وَلَا يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِذَا أَرَادَ الْجَمْعَ إِلَّا بِنِيَّةِ الْجَمْعِ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَعِشَاءِ الْآخِرَةِ مِنْ غَيْرِ سَفَرٍ، وَلَا عِلَّةٍ، وَذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ<sup>(٤)</sup>، فَدَلَّ بِفَعْلِهِ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ.



(١) أخرجه: مسلم في كتاب الحج/ باب حجة النبي ﷺ [رقم/ ١٢١٨]، وأبو داود في كتاب المناسك/ باب صفة حجة النبي ﷺ [رقم/ ١٩٠٥]، والنسائي في كتاب المواقيت/ باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة [رقم/ ٦٠٤]، وابن ماجه في كتاب المناسك/ باب حجة رسول الله ﷺ [رقم/ ٣٠٧٤]، من حديث جابر رضي الله عنه الطويل في صفة الحج، وفيه: «ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا».

(٢) أخرجه: البخاري في أبواب تقصير الصلاة/ باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر [رقم/ ١٠٤١]، ومسلم في كتاب الحج/ باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة [رقم/ ١٢٨٨]، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. قَالَ: «جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ». لفظ مسلم.

(٣) أخرجه: البخاري في أبواب تقصير الصلاة / باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء [رقم/ ١٠٥٥]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر [رقم/ ٧٠٣]، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما به نحوه.

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة / باب تأخير الظهر إلى العصر [رقم / ٥١٨]، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها / باب الجمع بين الصلاتين في الحضر [رقم / ٧٠٥]، من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا بِالْمَدِينَةِ، فِي غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا سَفَرٍ». لفظ مسلم.

## كِتَابُ الْجُمُعَةِ وَعَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: عَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ؟

فَقُلْ: عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ الْأَصِحَّاءِ الْمُقِيمِينَ إِذَا كُمُلَتْ فِيهِمُ الْعِدَّةُ، وَالْعِدَّةُ: أَرْبَعُونَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ سِوَى الْإِمَامِ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ؟

فَقُلْ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْمَوْصُوفَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَدَلَالَةُ الْإِتِّفَاقِ مُوجِبَةٌ لِحُكْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ وَصَفْنَا.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْعِدَّةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُنَّةٌ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَمَعَ بِأَصْحَابِهِ لَمَّا رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَقُدِّرَ ذَلِكَ الْعَدَدُ، فَكَانَ يَحْتَوِي عَلَى هَذَا الْعَدَدِ<sup>(١)</sup>، فَثَبَتَ بِسُنَّتِهِ ﷺ بِأَنَّ الْعَدَدَ فَرَضٌ.



(١) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [١ / ٤]، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» [٣ / ١٨٢]، من طريق علي بن عاصم، عن حصين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر بن عبد الله ﷺ قَالَ: «يَنْمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَقْبَلْتُ عِزَّ تَحْمِيلِ الطَّعَامِ حَتَّى نَزَلُوا بِالْبَيْعِ، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا وَانْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعُونَ رَجُلًا أَنَا مِنْهُمْ».

قال الدارقطني: «لم يقل في هذا الإسناد: «إِلَّا أَرْبَعُونَ رَجُلًا» غير علي بن عاصم، عن حصين، وخالفه أصحاب حصين، فقالوا: لَمْ يَتَّقِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا».

## بَابُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا فَرَضَ الْجُمُعَةُ؟

فَقُلْ: خَمْسُ خِصَالٍ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا هُنَّ؟

فَقُلْ: الْخُطْبَتَانِ، وَالْقِرَاءَةُ فِيهِمَا، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ [ق/ ٤٠ / ب]،  
وَالجُلُوسَةُ بَيْنَهُمَا، وَالْوَقْتُ.

وَالْحُجَّةُ فِي إِجْبَابِ فَرَضِهَا: مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا  
تُودِيَكَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]. فَأَفَادَنَا بِهَا  
إِجْبَابَ فَرَضِ الْجُمُعَةِ.

وَالسَّعْيُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: هُوَ الْقَصْدُ، وَقَدْ فَصَّلَ فِي هَذَا الْخِطَابِ بَيْنَ  
الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ؛ لِأَنَّ الْعَبِيدَ قَدْ لَاقُوا<sup>(١)</sup> الْبَيْعَ فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ،  
فَخَرَجُوا بِدَلَالَةِ النَّصِّ عَنْ أَنْ يَكُونُوا مُخَاطَبِينَ بِمَا خُوِطِبَ بِهِ الْأَحْرَارُ  
الْبَالِغِينَ<sup>(٢)</sup>.

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «قَدْ لَامُوا»! وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ.

(٢) كَذَا بِالْأَصْلِ: «الْبَالِغِينَ». وَكَانَ الْجَادَةُ أَنْ يُقَالَ: «الْبَالِغُونَ». لَكُونُهُ صِفَةً لـ: «الْأَحْرَارُ». لَكِنْ مَا  
وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ هُمَا مِنَ النَّاسِخِ - صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرَّجُ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ مَعْرُوفَةٍ:  
أ- الْأَوَّلُ: النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَعْنِي: الْبَالِغِينَ». حُذِفَ الْفِعْلُ  
وَفَاعِلُهُ وَبَقِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبًا.

ب- وَالْوَجْهَ الثَّانِي: الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ مَعَ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَسَائِرُ الْبَالِغِينَ»، فَحُذِفَ  
الْمُضَافُ، وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَجْرُورًا، كَقِرَاءَةِ سَلِيمَانَ بْنِ جَمَّازٍ الْمَدَنِيِّ  
قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْأَخْرَجَةَ﴾ بِجَرِّ «الْأَخْرَجَةَ»، أَيْ: عَمَلِ الْأَخْرَجَةِ، أَوْ بَاقِيِ الْأَخْرَجَةِ. وَقَدْ  
تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَلَدَ هَذِهِنِ الْوُجْهَيْنِ جَمِيعًا.

وَالْحُجَّةُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَالَه عَلَى الْإِيجَابِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةُ الْإِسْقَاطِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا لَمْ يَخْطُبْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ صَلَّى ظَهْرًا أَرْبَعًا، فَدَلَالَةُ إِجْمَاعِهِمْ بِمَعْنَى مَا ثَبَتَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخُطْبَتَانِ إِذَا ثَبَتَا بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِاجْمَاعِ الْأُمَّةِ؛ فَكُلُّ مَا فِيهِمَا وَلَهُمَا فَفَرَضَ مَثَلَهُمَا.

وَالْحُجَّةُ فِي الْوَقْتِ: مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْجُمُعَةَ ظَهْرٌ مَقْصُورَةٌ، فَوَقْتُهَا الزَّوَالُ، فَإِذَا تَبَاطَأَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ؛ صَلَّى بِهِمْ ظَهْرًا أَرْبَعًا.

وَإِنْ صَلَّى الْعَبْدُ الْجُمُعَةَ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ صَلَّى الْمَسَافِرُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ صَلَّتِهَا الْمَرْأَةُ أَجْزَأُهَا، وَكَذَلِكَ أَهْلُ السَّوَادِ<sup>(٢)</sup>، وَأَهْلُ الْجِبَالِ.

وَأَقْلَ مَا يُجْزِئُ مِنْ عَمَلِ الْخُطْبَةِ: أَنْ يَصْعَدَ الْإِمَامُ الْمَنْبَرَ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، يُوصِي بِتَقْوَى اللَّهِ، وَيَقْرَأُ آيَةً، ثُمَّ يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَحْمَدُ اللَّهَ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْرَأُ آيَةً وَيَنْزِلُ، فَإِنْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ ذَكَرَهَا بَعْدَ أَنْ نَزَلَ مِنَ الْمَنْبَرِ نَظَرَ: فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَقْتُ؛ عَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ، وَتَلَا الْآيَةَ، وَبَنَى عَلَى [ق / ٤١ / أ] تِلَاوَتِهِ، وَصَلَّى الْجُمُعَةَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَقْتُ؛ صَلَّى بِهِمْ أَرْبَعًا ظَهْرًا.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ / بَابُ الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ [رَقْمُ / ٨٨٦]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ / بَابُ ذِكْرِ الْخُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَمَا فِيهِمَا مِنَ الْجُلُوسِ [رَقْمُ / ٨٦١]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ، يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٢) أَهْلُ السَّوَادِ: هُمْ أَهْلُ الْقُرَى وَالْمَزَارِعِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ الْكُبْرَى. يَنْظُرُ: «النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَبُ» لِابْنِ بَطَالٍ [١ / ١٠٩].

وكذلك إن نسي الجلسة نُظِرَ: فإن كان عليه وقت؛ عادَ إلى مجلسه فجلس، ثم بنى وصلى بهم الجمعة، وإلا صلى بهم ظهراً أربعاً، وكذلك إن نسي الصلاة على النبي ﷺ، فإن خطب بهم وهو جنب، أو على غير طهارة؛ تَوَضَّأَ إن كان مُحْدِثًا، واغتسل إن كان جُنُبًا، فإن خطب بهم طاهرًا، ثم أحدث؛ يتوضأ في ذلك كله ويبنى.

وكذلك إن خطب بهم وهم على غير طهارة؛ تَوَضَّأُوا وَبَنَوْا، فإن خطب بهم، ثم وافاه كتابُ الصَّرف<sup>(١)</sup>؛ بنى الصَّارِفُ على خطبته، فإن صُرفَ قبل الخطبة خطب بهم المُستَخلف، فإن أحرَمَ بالصلاة، فنَفَرَ النَّاسُ عنه جميعًا؛ صلى ظهراً أربعاً، وكذلك يُصَلِّي إن بقي معه العيْدُ، وكذلك يُصَلِّي إن بقي معه الصَّبيانُ، وكذلك يصلي إذا بقي معه النساءُ.

فإن صلى ركعةً ثم أدركته طائفةٌ في الرَّكعةِ الثانية؛ صَلَّتْ معه ركعة بسجديَّتها، وقضت ركعةً، وكانت لهم جمعة.

فإن نسي الإمام من صلاته سجدةً، لا يدري من أيِّ الركعتين هي؛ صارتِ الثانيةُ أولى، وكان عليه أن يقضي ركعةً بسجديَّتها، وكان للطائفة التي أدركته في هذه الحال أن تُصلي جمعةً، وكذلك إذا أدركته طائفةٌ ثانية في ركعة القضاء؛ صَلَّتِ الجمعة ركعتين.

فإن كانت الطائفة التي أدركته نسيَتْ - بعد أن قضت التي عليها من الصلاة - سجدةً، وذكَّرت بعد الخروج [ق/٤١/ب] من الركعتين؛ صَلَّتْ ظهراً أربعاً، ولم يُجزَّها ذلك عن جُمُعَتِها، وله أن يستخلف العبدَ والمُساوِرَ ومن لم يحضر الخطبة، ويُجزئهم ذلك لجُمُعَتِهِمْ.

(١) كتاب الصَّرف: يعني به كتاب العزل عن الإمامة والخطابة.



فَإِنْ صَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً، ثُمَّ نَفَرَ النَّاسُ عَنْهُ جَمِيعًا؛ صَلَّى ظَهْرًا أَرْبَعًا، فَإِنْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ أَرْبَعُونَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَأَرَادُوا الصَّلَاةَ، فَخَطَبَ بِهِمْ، ثُمَّ أَظْلَمَ الْعَدُوُّ فَقَسَمَهُمْ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، وَكَذَا يَعْمَلُ بِالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ وَتُجْزِئُهُمْ.

وَالسُّنَّةُ فِي الْجُمُعَةِ سِتُّ خِصَالٍ: الْغُسْلُ، وَمَسُّ الطِّيبِ، وَالْبُكُورُ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَذَانُ، وَاسْتِمَاعُ الْخُطْبَةِ، وَالرُّكُوعُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا.



(١) كَذَا بِالْأَصْلِ: «أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ». وَكَانَ الْجَادَةُ أَنْ يُقَالَ: «أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ». لَكُونُهُمَا صِفَةٌ لـ: «أَرْبَعُونَ». لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهْمًا مِنَ النَّاسِخِ - صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرِجُ عَلَى النِّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَعْنِي: أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ». حُذِفَ الْفَعْلُ وَفَاعِلُهُ وَبَقِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ هَذَا الْوَجْهَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

(٢) الْبُكُورُ وَالتَّبَكُّيرُ: الْخُرُوجُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [١٠/٢٣٦/مادة: بكرة].

## بَابُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢]. الْآيَةُ فَأَفَادَنَا بِهَا حُكْمَ صَلَاةِ الْخَوْفِ، وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ بِذَاتِ الرَّقَاعِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ الصَّلَاةِ بِبَطْنِ النَّخْلِ<sup>(٢)</sup>،

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي/ بَابِ غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ [رقم/ ٣٩٠٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا/ بَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ [رقم/ ٨٤٢]، وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقٍ: صَالِحُ بْنُ خَوَاتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ: «أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ، وَجَاءَ الْعَدُوُّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا، وَجَاءَ الْعَدُوُّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَذَاتُ الرَّقَاعِ -بِكسْرِ أَوَّلِهِ، وَآخِرُهُ عَيْنٌ مَهْمَلَةٌ-: جَمْعُ رُقْعَةٍ، قِيلَ: هِيَ اسْمُ شَجَرَةٍ فِي مَوْضِعِ الْغَزْوَةِ سُمِّيَتْ بِهَا. وَقِيلَ: لِأَنَّ أَقْدَامَهُمْ تُقْبَتُ مِنَ الْمَشْيِ، فَلَقُّوا عَلَيْهَا الْخَرَقَ. وَقِيلَ: بَلْ سُمِّيَتْ بِرِقَاعٍ كَانَتْ فِي أَلْوِيَتِهِمْ. وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْضِعٌ.

أَمَّا مَكَانُهَا: فَهُوَ مُحْصُورٌ بَيْنَ نَخْلٍ وَوَادِي الْحَنَّاكِيةِ وَبَيْنَ الشَّقْرَةِ، فِي مَسَافَةِ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ كَيْلًا طَوَّلًا، فَالْأَوَّلُ يَبْعُدُ عَنِ الْمَدِينَةِ مِثْلَ كَيْلٍ، وَالثَّانِي يَبْعُدُ عَنْهَا خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ كَيْلًا، وَالنَّخِيلُ يَكُونُ مَعَ الْمَوْضِعَيْنِ رَأْسَ مِثْلٍ إِلَى الشَّمَالِ، فَفِي هَذِهِ الرُّقْعَةِ الصَّغِيرَةِ حَدَثَتِ الْمَعْرَكَةُ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٣/ ٥٦]. وَ«الْمَعَالِمُ الْأَثِيرَةُ فِي السَّنَةِ وَالسَّيْرَةِ» لِمُحَمَّدِ شُرَّابٍ [ص/ ١٢٨].

(٢) عَلَّقَهُ: الْبُخَارِيُّ مُخْتَصِرًا فِي كِتَابِ الْمَغَازِي/ بَابِ غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ [٤/ ١٥١٥]، وَوَصَلَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا/ بَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ [رقم/ ٨٤٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ/ كِتَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ [رقم/ ١٥٤٨]، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِنَخْلِ وَالْعَدُوُّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرُوا جَمِيعًا...». وَسَاقَ الْحَدِيثَ. هَذَا لَفْظُ النَّسَائِيِّ.

وَبَطْنُ النَّخْلِ: جَمْعُ نَخْلَةٍ، وَهِيَ قَرْيَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى طَرِيقِ الْبَصْرَةِ، وَتُسَمَّى الْآنَ: «الْحَنَّاكِيةُ». تَقَعُ عَلَى الطَّرِيقِ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالْقَصِيمِ عَلَى مَسَافَةِ مِثْلَ كَيْلٍ عَنِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَيْسَتْ هِيَ الْجُمُومُ الْمَعْرُوفَةُ بِالْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ، عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ مِنْ مَكَّةَ، عَلَى مَسَافَةِ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ كَيْلًا. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [١/ ٤٤٩]. وَ«الْمَعَالِمُ الْأَثِيرَةُ فِي السَّنَةِ وَالسَّيْرَةِ» لِمُحَمَّدِ شُرَّابٍ [ص/ ٩٢].

وَبُعْثَانٌ<sup>(١)</sup> دلالة على حُكْمِهَا.

ولها أوصافٌ، فَمِنْ أوصافِهَا:

أَنْ يُصَلِّيَ بِطَائِفَةٍ رُكْعَةً أَوْ رُكْعَتَيْنِ، وَتَقِفَ طَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ، فَإِذَا صَلَّى بِهَا أَتَمَّتْ لَأَنْفُسِهَا، وَانْتَظَرَهَا جَالِسًا إِنْ شَاءَ، أَوْ قَائِمًا إِنْ شَاءَ، حَتَّى تَأْتِيَ الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ وَتُتِمَّ بِهَا الصَّلَاةُ، ثُمَّ تُتِمَّ لَأَنْفُسِهَا، وَيُسَلِّمَ بِهَا.

فَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ مِنْ قِبَلِ الْقِبْلَةِ [ق/٤٢/أ] صَلَّى بِهِمْ جَمِيعًا، فَإِذَا رُكِعَ رُكْعُوا جَمِيعًا، وَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، وَحَرَسَهُ الثَّانِي، فَإِذَا رَفَعُوا رُءُوسَهُمْ مِنَ السُّجُودِ؛ سَجَدَ الصَّفُّ الثَّانِي، وَهَكَذَا يَصْنَعُونَ حَتَّى يَفْرَغُوا مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا بَأْسَ بِالضَّرْبَةِ وَالضَّرْبَتَيْنِ، وَالطَّعْنَةِ وَالطَّعْنَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ.

وَالْحَالُ الثَّلَاثَةُ: هِيَ حَالُ الْمُطَارِدَةِ، فَالصَّلَاةُ فِيهَا تَكُونُ إِلَى حَيْثُ تَوَجَّهُوا وَتَوَجَّهَتْ بِهِمُ الْخَيْلُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ٢٣٩]. فَمَعْنَاهُ: مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِينَ.



(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / بَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ [رقم / ١٢٣٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْخَوْفِ [رقم / ١٥٤٩]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤ / ٥٩]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [١ / ٤٨٧]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٣ / ٢٥٤]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعُصْفَانَ، وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَصَلَّيْنَا الظُّهْرَ...». وَسَاقَ الْحَدِيثَ. هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجْ». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ». وَعُصْفَانُ -بِضْمِ الْعَيْنِ، وَسَكُونِ السِّينِ، وَفَاءُ وَأَلْفٍ، وَآخِرُهُ نُونٌ-: بَلَدَةٌ تَقَعُ شَمَالَ مَكَّةَ، عَلَى ثَمَانِينَ كِيلًا، عَلَى الْمَحْجَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، يَلْتَقِي فِيهَا وَادِيَانِ: وَادِي فَيْدَةَ، وَوَادِي الصَّفْوِ، فِيهَا آبَارٌ عَذْبَةٌ قَدِيمَةٌ مَجْصَصَةٌ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبِلَادَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٤ / ١٢١]. وَ«مَعَالِمُ مَكَّةَ التَّأْرِيخِيَّةِ وَالْأَثَرِيَّةِ» لِعَاتِقِ بْنِ غَيْثٍ [ص / ١٨٨].

## باب صلاة العيدين

إذا قيل لك: ما الأصل في صلاة العيدين؟

فقل: السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وذلك أنه صَلَّى بِهِمُ الْعِيدَيْنِ<sup>(١)</sup>، وهي كسائر الصَّلَوَاتِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا زِيَادَةً صَفِيَّةً، وَالصَّفَةُ هِيَ التَّكْبِيرُ. فَيُكَبَّرُ فِي الْأُولَى سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، سِوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ التَّكْبِيرِ، ثُمَّ يُكَبَّرُ لِلرُّكُوعِ.

وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، سِوَى تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ، وَتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ، وَالْقِرَاءَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ التَّكْبِيرِ فِي الثَّانِيَةِ، فَإِنْ فَاتَتِ الْجَمَاعَةُ؛ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَهِيَ بِلَا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ، وَلَيْسَ قَبْلَهَا رُكُوعٌ وَلَا بَعْدَهَا إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِذَلِكَ.



(١) هذا ثابت في جملة من الأخبار، منها: حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعْطُهُمْ، وَيُؤْصِيهِمْ، وَإِذَا أَمَرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطَعَهُ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ». أخرجه: البخاري في كتاب العيدين / باب الخروج إلى المصلى بغير منبر [رقم / ٩١٣]، ومسلم في كتاب صلاة العيدين [رقم / ٨٨٩].

## بَابُ الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعْدُودَاتِ وَالتَّكْبِيرِ فِيهَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ؟

فَقُلْ: عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، وَالتَّكْبِيرُ فِيهَا بِأَمْرِ اللَّهِ [ق/ ٤٢ / ب] ﷻ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، فَيُكَبَّرُ عَلَى كُلِّ مَا يُضْحَى بِهِ، وَيُكَثِّرُ مِنَ الذِّكْرِ لِلَّهِ فِيهَا.

وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَالتَّكْبِيرُ فِيهَا دُبُرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَالتَّكْبِيرُ فِيهَا دُبُرَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>؛ لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

وَالتَّكْبِيرُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٌ، فَإِنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَالتَّكْبِيرُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ.



(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢ / ٧٥]، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١١ / ٨٢]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ فِيهِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ [ص: ٣٢٤]، فَأَكْثِرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهْلِيلِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ». لَفْظُ أَحْمَدُ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَرَجَالَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ». يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ [٤ / ١٧].

(٢) الْوَاردُ إِنَّمَا هُوَ مَشْرُوعِي الذِّكْرِ دُونَ تَقْيِيدِهِ بِدُبُرِ الصَّلَاةِ. وَهَذَا ثَابِتٌ فِيمَا أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابِ تَحْرِيمِ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ [رَقْم / ١١٤١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الضَّحَايَا / بَابِ فِي حَبْسِ لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ [رَقْم / ٢٨١٣]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ / بَابِ تَفْسِيرِ الْعَتِيرَةِ [رَقْم / ٤٢٣٠]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٥ / ٧٥]، مِنْ حَدِيثِ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ لِلَّهِ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

## بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ؟

تَقُولُ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرًا وَفِعْلًا.

فَأَمَّا أَمْرُهُ: فَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا فِعْلُهُ ﷺ: فَصَلَاتُهُ فِي الْكُسُوفِ، وَهِيَ مُفَارِقَةُ لِلصَّلَاةِ بِزِيَادَةٍ.

وَرُوِيَ: أَنَّهُ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِيهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ أَنْ يُكَبِّرَ الرَّجُلُ، فَيَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَرْكَعُ، ثُمَّ يَعْتَدِلُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَعُودُ فَيَقْرَأُ، فَتَكُونُ قِرَاءَتُهُ فِي ثَانِي<sup>(٣)</sup> عَلَى النِّصْفِ مِنْ قِرَاءَتِهِ فِي الْأُولَى، وَكَذَلِكَ يَكُونُ رُكُوعُهُ أَخْفَ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ يَصْنَعُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.

وَوَقْتُهَا: زَمَانُ الْكُسُوفِ، وَلَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، فَمَنْ [ق/٤٣/أ] شَاءَ فَعَلَهَا، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، وَإِذَا فَاتَ وَقْتُهَا فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ.



(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ / بَابُ صِفَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ بِحَسْبَانِ [رَقْمُ / ٣٠٢٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْكُسُوفِ / بَابُ ذِكْرِ النِّدَاءِ بِصَلَاةِ الْكُسُوفِ الصَّلَاةِ جَامِعَةٍ [رَقْمُ / ٩١٤]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْكُسُوفِ / بَابُ خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ [رَقْمُ / ٩٩٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْكُسُوفِ / بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ [رَقْمُ / ٩٠١]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

(٣) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ثَانِي». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَاذَةِ، لَكِنْ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْيَاءِ - فِي الْأِسْمِ الْمَنْقُوصِ - لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، حَكَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَنِ الْمُوثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقْرَأَ فِي حَالِ الْوَصْلِ: بِتَنْوِينٍ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، مَعَ حَذْفِ الْيَاءِ نُطْقًا وَإِنْ كَانَتْ مَكْتُوبَةً.

## بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(١)</sup>، وَعَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّهُ اسْتَسْقَى.

وَرُويَ عَنْهُ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ فِي الاسْتِسْقَاءِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ خَاشِعًا لِلَّهِ ﷻ، فَأَظْهَرَ بِفَعْلِهِ مِنْ أَحْوَالِ الْخُشُوعِ مَا يَبَيِّنُ بِهِ عَنْ أَوْصَافِ التَّائِبِينَ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ عَلَا الْمَنْبَرَ فَخَطَبَ<sup>(٣)</sup>،

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الاستسقاء / باب تحويل الرداء في الاستسقاء [رقم / ٩٦٦]، ومسلم في كتاب صلاة الاستسقاء [رقم / ٨٩٤]، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى، وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ حِينَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ». لفظ مسلم.

(٢) ومن هذا: ما أخرجه: البخاري في كتاب الاستسقاء / باب الدعاء في الاستسقاء قائماً [رقم / ٩٧٦]، ومسلم في كتاب الجهاد والسير / باب عدد غزوات النبي ﷺ [رقم / ١٢٥٤]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٣ / ٣٤٩]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ وَخَرَجَ مَعَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ بِهِمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَنْبَرٍ، فَاسْتَغْفَرَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤَذِّنْ وَلَمْ يَقُمْ». لفظ البخاري.

(٣) هذا الْقَدْرُ مِنْ وَصْفِ خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ: أخرجه: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ / جَمَاعَ أَبْوَابِ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ وَتَفْرِيعِهَا [رقم / ١١٦٥]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ السَّفَرِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ [رقم / ٥٥٨]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الاسْتِسْقَاءِ / بَابِ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ لِلْإِسْتِسْقَاءِ [رقم / ١٥٠٨]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا / بَابِ مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ [رقم / ١٢٦٦]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١ / ٢٣٠]، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا، مُتَضَرِّعًا، حَتَّى أَتَى الْمُصَلَّى، فَرَفَى عَلَى الْمَنْبَرِ، وَلَمْ يَخْطُبْ خُطْبَكُمْ هَذِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ، وَالتَّضَرُّعِ، وَالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ». لفظ أبي داود.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».





فَعَلَى كُلِّ خَارِجٍ إِلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُخْدِثَ تَوْبَةً، وَأَنْ يُجَدِّدَ رَغْبَةً، وَيَسْأَلَ بِالْأَطْفَالِ الرُّضْعَ<sup>(١)</sup>، وَالْبَهَائِمِ الرَّتْعَ<sup>(٢)</sup>، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ فَإِنْ سَقُوا وَإِلَّا أَعَادُوا الْفِعْلَ حَتَّى يُذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْبُؤْسَ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُخْرِجُوا أَهْلَ الْكِتَابِ مَعَهُمْ مُتَمَيِّزِينَ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَخْضُرَ أَهْلُ النَّاحِيَةِ الْخَضْبَةَ مَعَ أَهْلِ النَّاحِيَةِ الْجَذْبَةَ، وَكُلُّ صَلَاةٍ مَعَهَا خُطْبَةٌ فَخُطْبَتُهَا بَعْدَهَا إِلَّا صَلَاةَ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنْ خُطِبَتْ قَبْلَهَا.



(١) يعني: يتقدّم المصلّي بالأطفال والبهائم بين يَدَي سؤاله رَبَّهُ لِيَكْشِفَ عَنْهُمْ الْبَلَاءَ، وَيَعْتَمَهُمُ بِالْغَيْثِ النَّافِعِ، فَإِنْ هُوَ لَا أَطْفَالَ وَتِلْكَ الْبَهَائِمِ لَا ذَنْبَ لَهُمْ؛ وَإِنَّمَا يَنْزِلُ الْبَلَاءُ بِذُنُوبِ الْعُقَلَاءِ الْبَالِغِينَ.

(٢) يقال: رَتَعَ رَتْعًا وَرُتَوْعًا وَرِتَاعًا؛ إِذَا أَكَلَ وَشَرِبَ، وَذَهَبَ وَجَاءَ مَا شَاءَ، وَأَصْلُ الرَّتْعِ لِلْبَهَائِمِ، وَيُسْتَعَارُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْأَكْلُ الْكَثِيرُ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٢١ / ٥٩ / مادة: رتع].

## بَابُ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَكَفْنِهِ اق/٤٣/ب وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا يُصْنَعُ بِالْمَيِّتِ؟

تقول: يُشَدُّ لَحْيَيْهِ، وَتُغْمَضُ عَيْنَيْهِ<sup>(١)</sup>، وَيُغَطَّى بِثَوْبٍ، ثُمَّ يُحْمَلُ إِلَى مُغْتَسِلِهِ، وَيُوجَّهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ يُخْلَعُ الثَّوْبُ الَّذِي عَلَيْهِ عَنْ بَدَنِهِ، وَتُسْتَرَّ عَوْرَتُهُ، وَيُبْدَأُ بِتَلْسِينِ مَفَاصِلِهِ، وَبَسْطِ يَدَيْهِ، وَيُجْلِسُهُ إِنْ جَلَسَ رَفِيقًا، وَيُمَرُّ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِغًا، وَالْمَاءُ يُصَبُّ عَلَيْهِ لِيُخْفَى شَيْءٌ إِنْ خَرَجَ مِنْهُ، وَيُبَاعَدُ الْمَاءُ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي عِنْدَهُ؛ لئَلَّا يَتَطَايَرَ عَلَيْهِ فَيُنَجِّسَهُ.

وَيُعَدُّ خِرْقَتَيْنِ، فَيُنَجِّيه بِأَحَدَاهُمَا<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ يُوضَّئُهُ وَضُوءٌ لِلصَّلَاةِ، وَيَصُبُّ عَلَى مِيَامِنِهِ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى مِيَا سِرِهِ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، فَإِنْ كَانَ

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «يُشَدُّ لَحْيَيْهِ، وَتُغْمَضُ عَيْنَيْهِ»، وَكَانَ الْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «يُشَدُّ لَحْيَاهُ، وَتُغْمَضُ عَيْنَاهُ». بِالرَّفْعِ، لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهْمًا مِنَ النَّاسِخِ - صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرَجُ عَلَى الْكَلِمَتَيْنِ: «لَحْيَيْهِ، عَيْنَيْهِ». كَانَ حَقُّهُمَا الرَّفْعُ، لَكِنَّهُمَا جَاءَا تَا مَنْصُوبَتَيْنِ أَوْ مَجْرُورَتَيْنِ لظُهُورِ الْمَعْنَى وَعَدَمِ اللَّبْسِ، فَقَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ الْاِكْتِفَاءُ بِالْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، عَنِ الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ، فَدَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى نَضْبِ مَا حَقُّهُ الرَّفْعُ، وَرَفْعِ مَا حَقُّهُ النَضْبُ؛ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: خَرَقَ الثَّوْبُ الْمَسْمَارَ، وَقَوْلِهِمْ: كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَجَرَ، وَرَبَّمَا اِكْتَفَوْا بِالْمَعْنَى عَنِ الرُّتْبَةِ وَاللَّفْظِ جَمِيعًا؛ فَيَقُولُونَ: «أَكَلَتِ الْكُمُثْرَى لَيْلِي». وَقَدْ مَضَى بَيَانُ مَا خَذَ هَذَا الْوَجْهَ سَابِقًا.

(٢) أَي: يَمْسَحُ قَرْجَهُ بِهَا.

(٣) الْمِيَامِينُ: جَمْعُ: مَيْمَنَةٍ، وَتَرْدُ الْمَيْمَنَةِ بِمَعْنَى: الْيَمِينِ. وَالْمَرَادُ: الْإِبْتِدَاءُ فِي الْأَفْعَالِ بِالْيَمِينِ، أَوِ الْجِهَةِ الْيُمْنَى. يَنْظُرُ: «تَقْرِيبُ الْغَرِيبِ» لَا بِنَ قُطْلُوْبُعَا [ق/٢/أ] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ لَا لَهْ لِي - بَدْرِيَا [رَقْمُ الْحِفْظِ: ٨٣٩]. وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٢٦ / ٣٠٢ / مَادَّةُ: يَمْنُ].

(٤) جَمْعُ: مَيْسَرَةٍ، وَهِيَ الْجِهَةُ الْيُسْرَى، بِخِلَافِ الْمَيْمَنَةِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢ / ١٠٦٤].

به دَرَنٌ<sup>(١)</sup> اسْتَعْمَلَ له الْأُشْنَانُ<sup>(٢)</sup> حَتَّى يُنْقِيَهُ، وَالسُّدْرُ<sup>(٣)</sup> لِلْحَيْتِهِ وَرَأْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذَلِكَ صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ أَرْبَعَ مَرَاتٍ، وَالْخَامِسَةَ بِمَاءٍ فِيهِ كَافُورٌ<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ لَمْ يُنْقِهِ ذَلِكَ صَبَّ عَلَيْهِ سِتَّ مَرَاتٍ، وَجَعَلَ السَّابِعَةَ بِمَاءِ الْكَافُورِ، وَإِنْ أَنْقَاهُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْزَأُهُ.

وَإِنْ اسْتَعْمَلَ الْخِلَالَ<sup>(٥)</sup> فِي تَنْقِيَةِ أُذُنَيْهِ وَأُظْفَارِهِ فَحَسَنٌ، وَيَكُونُ بِالْقُرْبِ مِنْهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ لِيُخْفَى إِنْ كَانَ ثَمَّ رَائِحَةٌ.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي صَيْفٍ: فَالْمَاءُ الْبَارِدُ، وَإِنْ كَانَ فِي شِتَاءٍ: فَالْمَاءُ الْمُسَخَّنُ، وَيُنَشَّفُ فِي ثَوْبٍ، وَلَا يُصَلَّى فِي الثَّوْبِ حَتَّى يُغْسَلَ.



(١) الدَّرَنُ: الْوَسَخُ. يَنْظُرُ: «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِي [ص / ١٠٤ / مادة: درن].

(٢) الْأُشْنَانُ: شَجَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الرَّمْرَامِيَّةِ، يَنْبُتُ فِي الْأَرْضِ الرَّمْلِيَّةِ، يُسْتَعْمَلُ هُوَ أَوْ رَمَادُهُ فِي غَسْلِ الثِّيَابِ وَالْأَيْدِي. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١ / ١٩].

(٣) السُّدْرُ: شَجَرٌ ثَمَرُهُ النَّبَقُ، وَالْمَرَادُ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي بَابِ الْجَنَازَةِ: وَرَقُهُ. وَهُوَ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: يَنْبُتُ فِي الْأَرْيَافِ، فَيُتَنَفَّعُ بِوَرَقِهِ فِي الْغَسْلِ، وَثَمَرُهُ طَيِّبٌ. وَالْآخَرُ: يَنْبُتُ فِي الْبَرِّ، وَلَا يُتَنَفَّعُ بِوَرَقِهِ فِي الْغَسْلِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِابْرَكِيِّ [ص / ١١٢]. وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةُ» لِمَحْمُودِ عَبْدِ الْمَنَعَمِ [٢ / ٢٥٦].

(٤) الْكَافُورُ: مِنْ أَخْلَاطِ الطَّيِّبِ، وَهُوَ شَجَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْغَارِيَّةِ يُتَّخَذُ مِنْهُ مَادَّةٌ شَفَافَةٌ بَلُّورِيَّةُ الشَّكْلِ، يَمِيلُ لَوْنُهَا إِلَى الْبَيَاضِ، رَائِحَتُهَا عِطْرِيَّةٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِالْكَافُورِ، وَهُوَ أَصْنَافُ كَثِيرَةٌ. وَجَمْعُهُ: كَوَافِيرُ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٥ / ١٥٠ / مادة: كفر]. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢ / ٧٩٢].

(٥) الْخِلَالُ: هُوَ الْعُودُ الَّذِي يُتَخَلَّلُ بِهِ، وَمَا يُخَلُّ بِهِ الثَّوْبُ أَيْضًا، وَالْجَمْعُ: الْأَخِلَّةُ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١١ / ٢١٤ / مادة: خلل].

## بَابُ كَفْنِ الْمَيِّتِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا أَقَلُّ مَا يُكَفَّنُ بِهِ الْمَيِّتُ؟

فَقُلْ: فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كُفِّنَ فِي [ق/٤٤/أ] ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولِيَّةٍ»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>». وَتُكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ أَثْوَابٍ.

وَيَتَوَقَّى الْغَائِسلُ انْتِقَاصَ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ، فَإِنْ انْتَقَصَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَعَادَ الْغُسْلَ، وَيُسَدُّ الْمَوْضِعَ<sup>(٣)</sup> بِقُطْنٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ لَمْ يَضْبُطْهُ الْقُطْنُ؛ اسْتَعْمَلَ مَعَهُ الطِّينَ الْحُرَّ<sup>(٤)</sup>.

وَلَا بِأَسْ أَنْ تُغْسَلَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا؛ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ نِسَائِهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) سَحُولِيَّةٌ: قِيلَ بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّهَا، فَالْفَتْحُ مَنْسُوبٌ إِلَى: «السَّحُولِ» بِتَشْدِيدِ السِّينِ، وَهُوَ الْقَصَارُ؛ لِأَنَّهُ يَسْحَلُهَا. أَيْ: يَغْسِلُهَا. أَوْ إِلَى: «سَحُولٍ» بِالتَّخْفِيفِ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ مِنْ أَعْمَالِ إِبْ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِلَيْهَا تُنْسَبُ الثِّيَابُ السَّحُولِيَّةُ. وَقَدْ ضَبَطَهَا يَاقُوتٌ: بِضَمِّ السِّينِ. وَكَذَلِكَ ضَبَطَهَا: صَفِيُّ الدِّينِ الْقَطِيعِيُّ، وَضَبَطَهَا غَيْرُهُمَا: بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَسَكُونِ الْوَائِ. يَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ [٤/١٧٨/مادة: سحل]. و«معجم البلدان» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٣/١٩٥]، وَ«مُرَاصِدُ الْإِطْلَاعِ» لِلْقَطِيعِيِّ [٢/٦٩٦]، وَ«مَجْمُوعُ بُلْدَانِ الْيَمَنِ وَقَبَائِلِهَا» لِلْحَجَرِيِّ [٢/٤١٧].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/بَابِ الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفْنِ [رقم/١٢٠٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/بَابِ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ [رقم/٩٤١]، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) يَعْنِي: مَوْضِعَ خُرُوجِ النِّجَاسَةِ.

(٤) الطِّينُ الْحُرُّ: أَيْ الْخَالِصُ. يَنْظُرُ: «المطلع على ألفاظ المقنع» لِلْبَعْلي [ص/١٤٨].

(٥) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/بَابِ فِي سِتْرِ الْمَيِّتِ عِنْدَ غَسْلِهِ [رقم/٣١٤١]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الرَّجُلِ أَمْرَاتِهِ وَغَسْلِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا [رقم/١٤٦٤]، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/٦٦٢٧]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السِّنَنِ الْكَبْرِيِّ» [٣/٣٩٨]، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عِبَادَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ». يَنْظُرُ: «مَصْبَاحُ الزَّجَاجَةِ فِي زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَةٍ» لِلْبُوصَيْرِيِّ [٢/٢٥].

وقد روي: «أَنَّ أَسْمَاءَ غَسَّلَتْ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» <sup>(١)</sup>.

ولا بأس أن يُغَسَّلَ الرَّجُلُ امرأته.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: «أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَسَلَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» <sup>(٢)</sup>.

وَيُغَسَّلُ الْمُسْلِمُ قَرَابَتَهُ مِنَ الْكُفَّارِ، وَيَتَّبِعُ جَنَازَتَهُ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: «أَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيِّ أَنْ يُغَسَّلَ أَبَاهُ» <sup>(٣)</sup>.

وتكون جميع مؤنة الميِّت من صُلب المال، وإذا جُعِلَ الميِّت على سريره؛ حَمَلَهُ النَّاسُ.

وَوَجْهَ حَمْلِهِ: أَنْ يُبْدَأَ بِمَيَّامِنِ السَّرِيرِ، وَإِنْ حُمِلَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَجْزَأَهُ، وَكَيْفَ حُمِلَ أَجْزَأَ.



(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [١ / ٢٢٣]، وعنه عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٦١٢٣]، وكذا من طريقه ابن حزم في «المحلى» [١ / ٢٧١]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ غَسَّلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ حِينَ تُوُفِّيَ».

قال ابن كثير: «هذا مُنْقَطِعٌ جَيِّدٌ». ينظر: «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التبيين» لابن كثير [١ / ٦٩].  
(٢) أخرجه: الشافعي في «مسنده» / ترتيب السندي [رقم / ١٦٥٧]، وعبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٦١٢٢]، والدارقطني في «سننه» [٢ / ٧٩]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٣ / ٣٩٦]، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ: «أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْصَتْ أَنْ تُغَسَّلَهَا إِذَا مَاتَتْ هِيَ وَعَلِيٌّ، فَغَسَّلْتُهَا هِيَ وَعَلِيٌّ». لفظ الشافعي.

قال ابن حجر: «رواه البيهقي من وجه آخر، عن أسماء بنت عميس. وإسناده حسن». ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر [٣ / ١٢٦٨].

(٣) أخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ٩٩٣٥]، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» [١ / ١٠١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ١٤٥٦]، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا مَاتَ أَبُو طَالِبٍ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاتَ الشَّيْخُ الضَّالُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبْ فَاغْسِلْهُ وَكَفَّنْهُ». لفظ البيهقي. ولفظ عبد الرزاق: «قَالَ: فَاغْسِلْهُ، ثُمَّ اغْتَسِلْ كَمَا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ أَجْنِهُ».

## بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ

إذا قيل لك: ما الأصل في الصلاة على الجنائز؟

فقل: السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أنه كان يُصَلِّي على الجنائز بالأمرِ عن الله ﷻ<sup>(١)</sup>، حتى نَهَاه عن ذلك في الْمُتَنَافِقِينَ بقوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]<sup>(٢)</sup>. فدلَّ النَّهْيُ على أَنَّ الفِعْلَ كان على الإيجابِ.

وإذا [ق/ ٤٤/ ب] فَاتَتِ الصَّلَاةُ على الجَنَازَةِ؛ صَلَّى على القَبْرِ.  
والْحُجَّةُ في ذلك: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى على قَبْرِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) وَرَدَ ذَلِكَ في أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ثَابِتَةٍ.

(٢) أَخْرَجَهُ: البخاري في / [رقم / ١٣٠٠]، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة / باب من فضائل عمر ﷺ [رقم / ٢٤٠٠]، من حديث عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سَلُولٍ، دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَبْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟ أَعَدَّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخَّرَ عَنِّي يَا عُمَرُ» فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: «إِنِّي خَيْرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا» قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَمُكُثْ إِلَّا يَسِيرًا، حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَتَانِ مِنْ بَرَاءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] إِلَى قَوْلِهِ «وَهُمْ فَاسِقُونَ» [التوبة: ٨٤]. قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدَ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ». لفظ البخاري.

(٣) أَخْرَجَهُ: البخاري في أبواب المساجد / باب الخدم في المسجد [رقم / ٤٤٨]، ومسلم في كتاب الجنائز / باب الصلاة على القبر [رقم / ٩٥٦]، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَةً - أَوْ رَجُلًا - كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ - وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً - فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهَا». لفظ البخاري.

وقد رُوي: «أَنَّهُ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ، وَالنَّجَاشِيُّ بَيْلِدُ الْحَبَشَةِ»<sup>(١)</sup>.

وَالصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَائِزِ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِذَا قَامَ الْبَعْضُ بِهِ سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ كَبَّرَ الْأُولَى، ثُمَّ قَرَأَ بِـ «الْحَمْدَ»، ثُمَّ كَبَّرَ الثَّانِيَةَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ كَبَّرَ الثَّالِثَةَ وَدَعَا لِلْمَيِّتِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ، ابْنُ أُمَّتِكَ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup> وَسَعَتَهَا، وَمَحْبُوبَهَا، وَأَحِبَّائِهِ فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ، وَمَا هُوَ لَاقِيهِ، كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحَدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، اللَّهُمَّ نَزَلْ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفَعَاءَ.

اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، وَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَهُ، وَأَفْسِحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَجَافِي الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِهِ، وَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنَ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ بِرَحْمَتِكَ إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، وَكُنْ بِنَا وَبِهِ غَفُورًا رَحِيمًا.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الجنائز / باب في التكبير على الجنازة [رقم / ٩٥١]، ومسلم في كتاب الجنائز / باب في التكبير على الجنازة [رقم / ٩٥١]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا». لفظ البخاري.

(٢) رَوْحُ الدُّنْيَا: يَعْنِي سَعَتُهَا وَنَسِيمُهَا. وَأَصْلُ الرُّوحِ -بِفَتْحِ الرَّاءِ-: نَسِيمُ الرِّيحِ. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ [ص / ٩٦]. وَ«النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ» لِلرُّكْبِيِّ [١ / ١٣٠].

ثُمَّ يُكَبِّرُ الرَّابِعَةَ وَيَقُولُ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، وَيُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ تَسْلِيمَتَيْنِ، وَيُخْفِي الْقِرَاءَةَ وَالدُّعَاءَ، وَيَجْهَرُ بِالتَّسْلِيمِ [ق / ٤٥ / أ].

وَإِنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ: افْتَتَحَ وَلَمْ يَنْتَظِرْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ قَضَى مَكَانَهُ، وَيُدْخِلُ الرَّجُلَ قَبْرَهُ الرَّجَالُ مَا كَانُوا مَوْجُودِينَ، وَيُدْخِلُهُ مِنْهُمْ أَفْقَهُهُمْ وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ رَحِمًا، وَيُلْقِنُهُ الشَّهَادَةَ، وَيُسَلُّ مِنْ نَعْشِهِ سَلًّا<sup>(١)</sup> إِلَى اللَّحْدِ، وَيُحَلُّ الشَّدُّ عَنْ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ، فَإِذَا أُشْرِجَ<sup>(٢)</sup> اللَّبْنُ عَلَيْهِ، وَأُهِيلَ التُّرَابُ عَلَيْهِ؛ وَقَفَ النَّاسُ عِنْدَهُ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَانصَرَفُوا.

وَيُدْخِلُ الْامْرَأَةَ<sup>(٣)</sup> زَوْجَهَا وَوَلَدُهَا، وَأَقْرَبُهُمْ بِهَا رَحِمًا، وَيُسْتَرُّ عَلَيْهَا بِشَوْبٍ إِذَا دَخَلَتِ الْقَبْرَ، وَأَحَبُّ أَنْ يَكُونُوا وَتَرًا ثَلَاثًا.



(١) أَي: يُدْخِلُ إِدْخَالًا رَفِيقًا سَهْلًا، بَغَيْرِ عُنْفٍ وَلَا شِدَّةٍ جَذْبٍ. يَقَالُ: سَلَّ الشَّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ؛ إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْهُ بِرَفَقٍ؛ لَثَلًا تَنْقَطِعُ. يَنْظُرُ: «النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ» لِابْنِ بَطَالٍ [١ / ١٣٤].

(٢) يَقَالُ: شَرَّجْتُ اللَّبْنَ - بِالتَّشْدِيدِ - إِذَا نَضَّدْتُهُ، وَهُوَ ضَمُّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ. يَنْظُرُ: «الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيُومِيِّ [١ / ٣٠٨ / مَادَّة: شَرَجَ].

(٣) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «الْامْرَأَةُ». وَهِيَ لُغَةٌ وَارِدَةٌ فِي «الْمَرْأَةِ». قَالَ فِي «التَّاجِ»: «حَكَى أَبُو عَلِيٍّ «الْامْرَأَةُ» أَيْضًا بِدُخُولِ «ال» عَلَى «امْرَأَةٍ» الْمُقْرُونِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَأَنْكَرَهَا أَكْثَرُ شُرَاحِ «الْفَصِيحِ» وَمَنْ أَثْبَتَهَا حَكَمَ بِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [١ / ٢٤٩ / مَادَّة: مَرَّؤًا].



## بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ

فَإِذَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ لُقِّنَ الشَّهَادَةَ، وَذَكَرَ جَمِيعُ مَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ حَتَّى يَتَلَقَّنَهُ عِنْدَ الْمُسَائِلَةِ<sup>(١)</sup>.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ إِقْبَارِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>، اللَّهُمَّ أَسْلِمَهُ إِلَيْكَ الْأَشْحَاءُ<sup>(٣)</sup> مِنْ وَلَدِهِ، وَأَهْلِهِ، وَأَقْرَبَائِهِ، وَإِخْوَانِهِ، وَفَارَقَ مَنْ كَانَ يُحِبُّ قُرْبَهُ، وَخَرَجَ مِنْ سَعَةِ الدُّنْيَا وَالْحَيَاةِ إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَضِيقَتِهِ، وَنَزَلَ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، إِنْ عَاقَبْتَهُ


(١) قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَلَمْ يَكُنْ ﷺ يَجْلِسُ يَقْرَأُ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَلَا يُلَقِّنُ الْمَيِّتَ كَمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ إِخْوَانِكُمْ فَسَوِّئْتُمْ التُّرَابَ عَلَى قَبْرِهِ، فَلْيَقُمْ أَحَدُكُمْ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ثُمَّ لِيَقُلْ: يَا فُلَانُ.. إِنْخَ». فَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَلَكِنْ قَالَ الْأَثَرِمُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: فَهَذَا الَّذِي يَصْنَعُونَهُ إِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ يَقِفُ الرَّجُلُ، وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةَ، أَذْكَرُ مَا فَارَقْتَ عَلَيْهِ الدُّنْيَا: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا فَعَلَ هَذَا إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ». يَنْظُرُ: «زَادَ الْمَعَادُ» [١/ ٥٠٣ - ٥٠٣].

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/ بَابُ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ إِذَا وَضَعَ فِي قَبْرِهِ [رقم/ ٣٢١٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ [رقم/ ١٠٤٦]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ/ بَابُ مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الْمَيِّتِ الْقَبْرَ [رقم/ ١٥٥٠]، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/ ٣١٠٩]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُدْخِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرَ قَالَ مَرَّةً: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ». بَدَّلَ قَوْلَهُ: «وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِأَسَانِيدٍ حَسَنَةٍ، أَوْ صَحِيحَةٍ». يَنْظُرُ: «خُلَاصَةُ الْأَحْكَامِ» لِلنَّوَوِيِّ [٢/ ١٠١٨].

(٣) الْأَشْحَاءُ: جَمْعُ شَحِيحٍ، مِنَ الشَّحِّ، وَهُوَ الْبُخْلُ مَعَ جِرْصٍ، فَهُوَ أَشَدُّ مِنْ مُطْلَقِ الْبُخْلِ، تَقُولُ: شَحٌّ يَشْحُ فَهُوَ شَحِيحٌ، وَقَوْمٌ أَشْحَاءُ وَأَشْحَةٌ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٢/ ٤٩٦ / مادة: شَحَحَ]. وَ«الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفِيوْمِيِّ [١/ ٣٠٦ / مادة: شَحَحَ].





# كِتَابُ الزَّكَاةِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أول كتاب الزكاة

إذا قيل لك: بم تجب الزكاة؟

تقول: بأربع خصال: الحرّية، واستقرار الملك، أو بما يقوم مقامه، واستكمال النصاب، ومُرور الحول.

والحُجَّةُ في الحرّية: ما اجتمعت عليه الأمة من أن العبيد لا زكاة عليهم.

والحُجَّةُ في استقرار الملك: ما قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾

[التوبة: ١٠٣] الآية. فالفائدة فيها استقرار الملك.

والحُجَّةُ في استكمال النصاب: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لَيْسَ

فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

والأَوْقِيَّةُ<sup>(٢)</sup>: أربعون درهماً، وليس فيما دون عشرين ديناراً صدقة،

وليس فيما دون خمسٍ من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة

أَوْسُقٍ صدقة.

وَالْوَسْقُ<sup>(٣)</sup>: سِتُّونَ صَاعًا.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الزكاة/ باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة [رقم/ ١٣٩٠]،

ومسلم في كتاب الزكاة [رقم/ ٩٧٩]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

(٢) الأَوْقِيَّةُ - بضم الهمزة وتشديد الياء - : هِيَ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، زَنْتُهَا أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، كَمَا تَكُونُ جُزْءًا

مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا مِنَ الرَّطْلِ الْمِصْرِيِّ. ينظر: «المعجم الوسيط» [١/ ٢٤٥].

(٣) الْوَسْقُ - بفتح الواو وكسرهما - : سِتُّونَ صَاعًا، وَهُوَ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَعِشْرُونَ رِطْلًا عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ،

وَأَرْبَعُ مِئَةٍ وَثَمَانُونَ رِطْلًا عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي مِقْدَارِ الصَّاعِ وَالْمُدِّ.

والأصل في الْوَسْقِ: الْجَمْلُ، وَكُلُّ شَيْءٍ وَسَقْتُهُ؛ فَقَدْ حَمَلْتُهُ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث»

لابن الأثير [٥/ ١٨٥ / مادة: وسق]. و«تاج العروس» للزبيدي [٢٦ / ٤٧١ / مادة: وسق].

وَالصَّاعُ<sup>(١)</sup>: أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْمُدُّ<sup>(٢)</sup>: رِطْلٌ وَثَلْتٌ بِالْبَغْدَادِيِّ، وَعَدَدُ النَّصَابِ، فَثَبَتَ فَرَضُ النَّصَابِ.

والْحُجَّةُ فِي مُرُورِ الْحَوْلِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاذٍ: «انتَظِرْ بِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ حَوْلًا كَامِلًا، ثُمَّ خُذْ مِنْهُمْ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.

فَدَلَّ ذَلِكَ: عَلَى أَنَّ الْحَوْلَ شَرْطٌ فِي وَجوبِ الزَّكَاةِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى مَالِكٍ لِنَصَابِ مَالٍ قَبْلَ الْحَوْلِ زَكَاةٌ، فَدَلَّ الْإِتِّفَاقُ عَلَى صِحَّةِ مَا رُوِيَ عَنْ مُعَاذٍ [ق / ٤٦ / أ].

والأصل في إيجابها: ما قال الله تبارك وتعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] الآية، وما قاله عزَّ وعلا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾

(١) الصَّاعُ: مِكْيَالٌ يَسَعُ أَرْبَعَةَ أَمْدَادٍ، وَالْمُدُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. فَقِيلَ: هُوَ رِطْلٌ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَفُقُهَاءُ الْحِجَازِ. وَقِيلَ: هُوَ رِطْلَانٌ، وَبِهِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ وَفُقُهَاءُ الْعِرَاقِ، فَيَكُونُ الصَّاعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا، أَوْ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٦٠/٣] / مادة: صوع].

(٢) المُدُّ - بضم الميم، ودال مهملة مشددة - : رِطْلَان عند أهل العراق، ورِطْل وثُلث عند أهل الحِجَاز. وقيل: إن أصل المُدُّ مُقَدَّرُ بَأَنْ يَمُدَّ الرَّجُلُ يَدَيْهِ فَيَمْلَأُ كَفَّيْهِ طَعَامًا. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤/٣٠٨/ مادة: مدد].

(٣) لم نظفر به بهذا اللفظ والسياق. وأصل حديث معاذ في أخذ الزكاة ثابت من وجوه، منها: ما أخرجه: البخاري في كتاب الزكاة/ باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة [رقم/ ١٣٨٩]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام [رقم/ ١٩]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه عَلَى الْيَمَنِ، قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرْدٌ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ». لفظ البخاري.

[البقرة: ١١٠]. فَوَجَبَ بِالْأَمْرِ الْفَرْضُ، وَجُهِلَ الْمَقْدَارُ، فَلَمَّا بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، أَفَادَنَا بَيِّنَاتُهُ الْحَقَّ الْوَاجِبَ فِي الْأَمْوَالِ، وَالْأَمْوَالِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الْحَقُّ.

وقد قيل في تأويل آخر ما يُقَارِبُ هذا المعنى من إيجاب الفرض، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ١٥٥] الْآيَةِ. فَأَفَادَنَا بِذِكْرِ الْأَمْوَالِ وَالثَّمَرَاتِ عَلَى إِجْبَابِ الْفَرْضِ.

ثُمَّ فَصَّلَ بَيْنَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْحَقُّ بِمُرُورِ الْحَوْلِ، وَبَيْنَ مَا لَا يَجِبُ فِيهِ الْحَقُّ بِمُرُورِ الْحَوْلِ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]. فَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِهَذَا النَّصِّ.



## بَابُ ذِكْرِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِتَمَامِ شُرُوطِهَا

وَالزَّكَاةُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: حَيَوَانٍ، وَنَبَاتٍ، وَحَجَرٍ، وَعُرُوضٍ تِجَارَاتٍ.

فَأَمَّا الْحَيَوَانُ: فَثَلَاثَةٌ: إِبِلٌ، وَبَقَرٌ، وَغَنَمٌ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْخَيْلِ، وَالْبِغَالِ، وَالْحَمِيرِ وَالرَّقِيقِ، وَالطَّيْرِ، إِلَّا أَنْ تَتَّخِذَ لِلتَّجَارَةِ، وَتَبْلُغَ قِيمَتَهَا نَصَابًا.

وَأَمَّا النَّبَاتُ: فَكُلُّ مَا أَنْبَتِ الْأَرْضُ مِمَّا يُدْخَرُ وَيُقْتَاتُ، كَالْبُرِّ<sup>(١)</sup>، وَالشَّعِيرِ، وَالذُّرَّةِ، وَالذُّخْنِ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَرْزِ، وَالْعَدَسِ، وَالْحِمَّصِ<sup>(٣)</sup>، وَالْبَاقِلَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَاشِ<sup>(٥)</sup>، وَاللُّوْيَا<sup>(٦)</sup>، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْبِ، وَمَا جُفِّفَ مِنَ الْفَوَاكِهِ فَلَبَّغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، كَالْتِّينِ، وَالْإِجَاصِ<sup>(٧)</sup>.

(١) البُرُّ - بضم الباء الموحدة، وبعدها راء مهملة مشددة - : الْقَمْحُ، وَالْوَحِيدَةُ: بُرَّةٌ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١/ ٤٣ / مادة: برر].

(٢) الذُّخْنُ - بضم الدال - : هُوَ الْجَاوِزُسُ، وَهُوَ حَبٌّ يُشَبِّهُ الذُّرَّةَ، وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهَا، وَأَضْلَهُ كَالْقَصَبِ أَقْصَرُ سَاقًا مِنَ الذُّرَّةِ. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [٣/ ٥٠]، و«المصباح المنير» للفيومي [١/ ١٩١ / مادة: دخن].

(٣) الْحِمَّصُ: حَبٌّ مَعْرُوفٌ، بِكسْرِ الحاء وتشديد الميم، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَفْتُوحَةٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١/ ١٥٠ / مادة: حمر].

(٤) الْبَاقِلَاءُ - أَوْ الْبَاقِلَاءُ -: لَفْظٌ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ، وَهُوَ نَبَاتٌ عُشْبِيٌّ مَعْرُوفٌ يَصِيرُ حَبًّا. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١١/ ٦٢ / مادة: بقل].

(٥) الْمَاشُ: هُوَ حَبٌّ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ أَوْ مُوَلَّدٌ. وَقِيلَ: هُوَ جِنْسُ نَبَاتَاتٍ مِنَ الْقَرْنِيَّاتِ الْفَرَاشِيَّةِ، لَهُ حَبٌّ أَخْيَضَرُ مُدَوَّرٌ أَصْغَرُ مِنَ الْحِمَّصِ، يَكُونُ بِالشَّامِ وَبِالْهِنْدِ. ينظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي [ص/ ١٠٩]. و«المعجم الوسيط» [٢/ ٨٩١].

(٦) اللَّوْيَا - أَوْ اللَّوْيَاءُ -: بِقُلْ مَعْرُوفٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْقَرْنِيَّةِ، أَصْنَافُهَا الزَّرَاعِيَّةُ كَثِيرَةٌ. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/ ٨١١]. و«معجم متن اللغة» [٥/ ١٣٧].

(٧) الْإِجَاصُ - بِكسْرِ الهمز وتشديد الجيم -: شَجَرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْوَزْدِيَّةِ، ثَمَرُهُ حُلُوٌّ لَذِيذٌ، يُطْلَقُ فِي سُورِيَّةٍ وَفِلَسْطِينَ وَسِينَاءَ عَلَى الْكُمَثْرَى وَشَجَرِهَا، وَكَانَ يُطْلَقُ فِي مِصْرَ عَلَى الْبَرْقُوقِ وَشَجَرِهِ. وَبَعْضُ أَهْلِ الشَّامِ يُسَمِّي الْإِجَاصَ: مِشْمِشًا. وَبَعْضُ يُسَمِّيهِ: خَوْخًا. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٦/ ٣٤٦ / مادة: مشش]. و«المعجم الوسيط» [١/ ٧].



وسائر نباتِ صَلَحَ أَنْ يُدَّخَرَ، وَعَدُّوهُ قُوتًا، كَالْعُنَابِ<sup>(١)</sup> وَشَبَّهَهُ، فِيهِ  
الزَّكَاةُ، وَلَا زَكَاةَ فِي الزَّيْتُونِ [ق/٤٦/ب]، وَالسُّمْسِمِ، وَالْجَوْزِ، وَاللَّوْزِ،  
وَالْفُسْتِقِ، وَالْبُنْدُقِ، وَجَمِيعِ الْفَوَاكِهِ إِذَا أَكَلْتَ رَطْبَةً، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ  
الْخَضِرَاوَاتِ مِمَّا يُؤَدَّمُ بِهِ الْخُبْزُ؛ لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ.

وَأَمَّا الْحَجَرُ: فَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِيهِمَا رُبْعُ الْعُشْرِ، وَلَا زَكَاةَ فِي  
الْحُلِيِّ، وَالْجَوَاهِرِ، وَاللَّالِيِّ، وَالنُّحَاسِ، وَالرَّصَاصِ، وَالْحَدِيدِ، إِلَّا أَنْ  
يُتَّخَذَ لِلتَّجَارَةِ.

وَأَمَّا عُرُوضُ التَّجَارَاتِ: فَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ يَدْخُلُ فِيهَا، وَرَبَّمَا لَمْ  
يَبْلُغِ الْجِنْسُ الْوَاحِدُ مِنْهَا نَصَابًا، فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ سَائِرِ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ  
- مِمَّا لَمْ يَبْلُغِ النَّصَابَ، وَانْضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي الْقِيَمَةِ - كَانَ فِيهَا  
زَكَاةُ الْقِيَمَةِ، وَهُوَ رُبْعُ الْعُشْرِ.



(١) الْعُنَابُ: شَجَرُ شَائِكٍ مِنَ الْفَصِيلَةِ السَّدْرِيَّةِ، يَبْلُغُ ارْتِفَاعَهُ سِتَّةَ أَمْتَارٍ، وَيُطْلَقُ الْعُنَابُ عَلَى ثَمَرِهِ  
أَيْضًا، وَهُوَ أَحْمَرُ حَلَوٍّ لَذِيذٍ الطَّعْمِ عَلَى شَكْلِ ثَمَرَةِ النَّبَقِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/ ٦٣٠].

## بَابُ صَدَقَةِ الْإِبِلِ

إذا قيل لك: في كم تجب صدقة الإبل؟

تقول: في خمسٍ إذا كانت سَائِمَةً<sup>(١)</sup>، وحال عليها الحَوْل، وكذلك إذا كانت فُضْلَانًا<sup>(٢)</sup>، وكذلك إذا قيمتها شاة، فإذا كانت يُتَجَرُّ فيها؛ فلا زكاة فيها، وفي المالِ الزَّكَاةُ، وكذلك إذا كانت عَوَامِلَ<sup>(٣)</sup>؛ فلا زكاة فيها، وإذا لم تُسَام، فلا زكاة فيها.

فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا: ففِيهَا شَاةٌ، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرًا.  
فَإِذَا بَلَغَتْهَا: ففِيهَا شَاتَانِ، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسَةَ عَشْرَ.  
فَإِذَا بَلَغَتْهَا: ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرِينَ.  
فَإِذَا بَلَغَتْهَا: ففِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ  
خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: ففِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ؛ فَابْنُ لَبُونٍ<sup>(٥)</sup> ذَكَرَ.

(١) السَّائِمَةُ مِنَ الْمَاشِيَةِ: الرَّاعِيَةُ. يُقَالُ سَامَتْ تَسُومُ سَوْماً. وَأَسَمْتُهَا: أَخْرَجْتُهَا لِلرَّغْيِ. وَجُفْعُ السَّائِمَةِ: سَوَائِمُ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/٤٢٦/مادة: سَوْمٌ]. و«تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي [ص/١٠٢].

(٢) جَمَعَ: فَصِّلَ، وهو ولد النَّاقَةِ أو البَقَرَةِ بعد فِطامه. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/ ٦٩١].  
 (٣) العَوَامِلُ مِنَ البَقَرِ: جَمَعَ: عَامِلَةً، وهي التي يُسْتَقَى عليها وَيُخْرَث، وتُسْتَعْمَلُ في الأشغال، وهذا الحُكْمُ مُطَّرَدٌ في الإِبِلِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣/ ٣٠١ / مادة: عمل].  
 (٤) بَنَتْ مَخَاضَ - بفتح الميم وكسرها -: الْمَخَاضُ: اسم النُّوقِ الحَوَامِلِ، وَاِجْدَتْهَا: خَلِفَتْ. وَبَنَتْ الْمَخَاضَ: مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا لَحِقَتْ بِالْمَخَاضِ. أَي: الحَوَامِلِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤/ ٣٠٦ / مادة: مخض].

(٥) ابْنُ اللَّبُونِ مِنَ الْإِبِلِ: مَا أَتَى عَلَيْهِ سَتَتَانِ، وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ، فَصَارَتْ أُمُّهُ لَبُونًا. أَي: ذَاتُ لَبْنٍ؛ لِأَنَّهُا تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ حَمَلًا آخَرَ وَوَضَعَتْهُ. يَنْظُرُ: «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/ ٢٢٨ مادة: لَبَن].

وابنةٌ مَخَاضٍ: هي التي مَخَضَ <sup>(١)</sup> أمُّها عنها الولد، وليس في زيادتها شيءٌ حتى [ق/ ٤٧ / أ] تبلغَ خمسًا وثلاثين.

فإذا زادتْ واحدةً على خمسٍ وثلاثين: ففيها ابنةٌ لَبُونٍ.

وابنةٌ لَبُونٍ: هي التي أختها تَشْرَبُ مِنْ لبنِ أمِّها، وليس في زيادتها شيءٌ حتى تبلغَ خمسًا وأربعين.

فإذا زادتْ واحدةً على ذلك: ففيها حِقَّةٌ <sup>(٢)</sup> إلى أن تبلغَ ستين.

والحِقَّةُ: هي طَرُوقَةُ الفَحْل <sup>(٣)</sup> التي قد استَحَقَّتِ الحَمْلَ والعملَ.

فإذا زادتْ واحدًا على الستين: ففيها جَذَعَةٌ <sup>(٤)</sup> إلى أن تبلغَ خمسًا وسبعين.

والجَذَعَةُ: هي التي قد جَذَعَتْ بِنَاتِ الْأَنْيَابِ <sup>(٥)</sup>.

(١) كذا وقع بالأصل: «مَخَضَ». بتذكير الفعل، مع أنَّ الفاعل مُؤنث، وهو «أمُّها». والجاذة أن يكون الفعل: «مَخَضَتْ». بتأنيث الفعل. وما وقع هنا -إذا لم يكن سهوًا من النَّاسخ-: يُخْرِجُ على أنه مِنْ بابِ الحَمْلِ على المعنى بتأنيث المُذَكَّر. أي: بِحَمْلِ «المَخَضِ» على معنى «الولادة». فتكون العبارة: «هي التي ولدتْ أمُّها». والحملُ على المعنى باب واسع في العربية، وقد تقدم بيان ماخذ ذلك.

(٢) الْحَقُّ وَالْحِقَّةُ: هو مِنَ الْإِبِلِ: ما دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ إِلَى آخِرِهَا. وَسُمِّيَ بذلك؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الرُّكُوبَ وَالتَّحْمِيلَ، وَيُجْمَعُ على: حِقَاقٍ وَحَقَائِقٍ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير [١ / ٤١٥ / مادة: حقق].

(٣) طَرُوقَةُ الْفَحْلِ: هي أَنثَاهُ، والمعنى أنها ناقةٌ حِقَّةٌ يَطْرُقُ الْفَحْلُ مثلها. أي: يَضْرِبُهَا وَيَغْلُو مثلها فِي سِنِّهَا. ينظر: «تاج العروس» للزَّيْدِي [٢٦ / ٦٧ / مادة: طرق].

(٤) الْجَذَعَةُ -بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَالدَّالِ، وَالْعَيْنِ، وَآخِرُهُ هاءُ التَّأْنِيثِ-: أَصْلُ الْجَذَعِ مِنْ أَسْنَانِ الدَّوَابِّ: هو ما كان منها شَابًّا فَتِيًّا، فهو مِنَ الْإِبِلِ: ما دَخَلَ فِي السَّنَةِ الْخَامِسَةِ، وَمِنْ الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ: ما دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ. وَقِيلَ: الْبَقَرُ فِي الثَّالِثَةِ، وَمِنْ الضَّأْنِ: ما تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ. وَقِيلَ: أَقَلُّ مِنْهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَالِفُ بعضَ هَذَا فِي التَّقْدِيرِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١ / ٢٥٠ / مادة: جذع].

(٥) أي: جَذَعَتْ مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا. أي: أَسْقَطَتْهُ. وَقِيلَ: لِتَكَاْمُلَ أَسْنَانِهَا بِالْكَمَالِ. أي: مع كَمَالِ السِّنِّينِ فِي الْجَمِيعِ، مع الطَّعْنِ فيما بَعْدُ. ينظر: «أسنى المطالب» لَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ [١ / ٣٤٠].

فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدًا عَلَى الْخَمْسَةِ وَالسَّبْعِينَ: فَفِيهَا ابْتِئَا لُبُونٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ تِسْعِينَ.

فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدًا عَلَى التَّسْعِينَ: فَفِيهَا حِقَّتَانِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ عَشْرِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْعِشْرِينَ وَالْمِئَةِ وَاحِدًا: فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا ابْتِئَا لُبُونٌ وَحِقَّةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا حِقَّتَانِ وَابْنَةُ لُبُونٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ سِتِّينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا أَرْبَعُ بَنَاتٍ لُبُونٍ إِلَى سَبْعِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونٍ وَحِقَّةٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَمَانِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا حِقَّتَانِ وَابْتِئَا لُبُونٌ إِلَى تِسْعِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: فَفِيهَا ثَلَاثُ حِقَاقٍ وَابْنَةُ لُبُونٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِئَتَيْنِ.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا: كَانَ الْمُصَدَّقُ<sup>(١)</sup> بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَنْظُرَ، فَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ لِأَهْلِ السُّهُمَانِ<sup>(٢)</sup> خَمْسُ بَنَاتٍ لُبُونٌ أَخَذَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ [ق/٤٧/ب] أَرْبَعُ حِقَاقٍ أَخَذَهَا.

وَفِي كُلِّ زِيَادَةٍ بَعْدَ الْمِئَتَيْنِ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ عِنْدَهُ الْفَرِيضَةُ، وَوَجَدَ عِنْدَهُ مَا هُوَ أَعْلَى سِنًا مِنْهَا، فَإِنْ تَطَوَّعَ بِهَا أَخَذَهَا، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَإِلَّا رَدَّ عَلَيْهِ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ، إِنْ شَاءَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دَرَاهِمًا.

(١) الْمُصَدَّقُ: هُوَ أَخِذُ الصَّدَقَةِ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ لِيُضْرَفَهَا فِي وَجْهِهَا. يَنْظُرُ: «مَطَالَعُ الْأَنْوَارِ» لِابْنِ قُرْقُول [٤/ ٢٦٨].

(٢) السُّهُمَانُ: جَمْعُ: سَهْمٍ، وَالسَّهْمُ: وَاحِدُ السَّهَامِ. وَالسَّهْمُ: النَصِيبُ، وَالْجَمْعُ: السُّهُمَانُ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٥/ ١٩٥٦/ مادة: سَهْم].

ولا يجوز إعطاء قيمة الفريضة من العين، ولا من الورق، فإن فعل ذلك لم يَجُزْ، وكانت الفريضة عليه بحالها؛ لأنَّ الزَّكَاةَ إذا وجبت في جنسٍ لم تُؤخذ إلاَّ منه، إلَّا أن يكون المذكور من الحق من غير الجنس، فيؤخذ منهم.

فإن ضلَّت إبله أعوامًا، ثمَّ وجدَها؛ زكَّاهَا عن جميع الأعوام، فإنَّ أبدلَهَا قبلَ الحَوْلِ ببقرٍ أو غنمٍ؛ فلا زكاةَ عليه، ويستأنف في البدلِ حَوْلًا كاملاً، وسواء كانت الإبلُ لواحدٍ أو لجماعةٍ، إذا كانوا بها خلطاء.



## بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: فِي كَمْ مِنَ الْبَقَرِ تَجِبُ الصَّدَقَةُ؟

تقول: في ثلاثين بقرة تبيع<sup>(١)</sup>، إذا كانت سائمةً وحال عليها الحَوْلُ.  
فإن كانت عجاجيل<sup>(٢)</sup>: ففيها أحدها، فإن كانت ممّا يُتَجَرُّ فيها؛  
ففي صُلْبِ الْمَالِ الزَّكَاةُ، ولا شيء في زيادتها حتى تصير أربعين.  
فإذا صارت أربعين: ففيها مُسِنَّةٌ، ولا شيء في زيادتها حتى تصير ستين.  
فإذا بلغتْها: ففيها تبيعان، وليس فيما بين ذلك صدقةٌ حتى تبلغ سبعين.  
فإذا بلغتْها: ففيها تبيعٌ ومُسِنَّةٌ [ق/٤٨ / أ]، ولا شيء في زيادتها حتى  
تبلغ ثمانين.

فإذا بلغتْها: ففيها مُسِنَّتان، ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ تسعين.  
فإذا بلغتْها: ففيها ثلاث تبيعات، ولا شيء في زيادتها حتى تبلغ مئة.  
فإذا بلغتْها: ففيها مُسِنَّةٌ وتبيعان، وما زاد على المئة ففي كل ثلاثين  
تبيعٌ، وفي كل أربعين مُسِنَّةٌ، وسواء كانت الثلاثون لواحد، أو لجماعةٍ  
إذا خلطوا.



(١) التَّبِيعُ: وَلَدُ الْبَقَرَةِ فِي أَوَّلِ سَنَةٍ، وَالْأُنْثَى تَبِيعَةٌ، وَالْجَمْعُ: تَبَاعٌ. ينظر: «مختار الصحاح» للرازي [ص/٤٤ / مادة: تبع].

(٢) الْعَجَاجِيلُ: جَمْعُ: عِجْلٍ وَعِجْوَلٍ. وَالْعِجْلُ: وَلَدُ الْبَقَرَةِ، وَالْأُنْثَى عِجْلَةٌ. ينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري [٢٣٩/١].

## بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: فِي كَمْ تَجِبُ الزَّكَاةُ مِنَ الْغَنَمِ؟

تَقُولُ: فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، وَإِنْ كَانَتْ خِرَافًا وَحُمَلَانًا؛ ففِيهَا أَحَدُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عِجَافًا<sup>(١)</sup>؛ ففِيهَا أَحَدُهَا، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرِينَ وَمِئَةً.

فَإِذَا بَلَغَتْهَا وَزَادَتْ وَاحِدَةً: ففِيهَا شَاتَانِ، وَلَا شَيْءَ فِي زِيَادَتِهَا حَتَّى تَبْلُغَ مِئَتَيْنِ.

فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِئَتَيْنِ وَاحِدَةً: ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَلَاثَ مِئَةٍ، وَفِي زِيَادَتِهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ مِئَةٌ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةً شَاةً، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مَعَزَا أَوْ ضَآنًا.

وَلَا يَأْخُذُ الرُّبَى<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ الَّتِي تُرَبَّى وَلَدَهَا، وَلَا الْمَاخِضُ<sup>(٣)</sup>، وَلَا ذَاتُ الدَّرِّ<sup>(٤)</sup>، وَلَا فَحْلُ الْغَنَمِ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يُؤْخَذُ الرُّذَالُ<sup>(٦)</sup> مِنَ الْمَالِ، وَالْفَرِيضَةُ: الْعَدْلُ، وَهُوَ بَيْنَ رُذَالِ الْمَالِ وَبَيْنَ كَرَائِمِهِ.

(١) جَمْعُ: عَجَفَاءَ، وَهِيَ الْمَهْزُولَةُ مِنَ الْغَنَمِ وَغَيْرَهَا. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١٨٦/٣ / مادة: عَجَفَ].

(٢) الرُّبَى: الَّتِي تُرَبَّى فِي الْبَيْتِ مِنَ الْغَنَمِ؛ لِأَجْلِ اللَّبَنِ. وَقِيلَ: هِيَ الشَاةُ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ، وَجَمْعُهَا: رُبَابٌ بِالضَّمِّ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١٨٠/٢ / مادة: رَبَبَ].

(٣) الْمَاخِضُ: الَّتِي فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ. وَقِيلَ: الْمَاخِضُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْإِبِلِ وَالشَّاءِ: الْمُقَرَّبُ، وَهِيَ الَّتِي دَنَا وَلَادُهَا وَقَدْ أَخَذَهَا الطَّلَقُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٣٠٦/٤ / مادة: مَخَضَ].

مَخَضَ]. وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٤٧/١٩ / مادة: مَخَضَ].

(٤) أَي: ذَاتُ اللَّبَنِ.

(٥) فَحْلُ الْغَنَمِ: هُوَ الْكَبْشُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالتَّيْسُ مِنَ الْمَعَزِ، الْمُعَدَّيْنِ لِلضَّرَابِ. يَنْظُرُ: «الشَّافِي فِي

شرح مسند الشافعي» لابن الأثير [٤٧/٣]. وَ«تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/ ١٠٧].

(٦) الرُّذَالُ - بِضَمِّ الرَّاءِ -: هُوَ الْخَسِيسُ، أَوْ الرَّدِيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ

[٢٩/٦٦ / مادة: رَذَلَ].

فإن كانت ممَّا يُتَجَرُّ فيها؛ فلا شيء عليه فيها، والزَّكَاةُ في صُلْبِ المالِ، فإنَّ حالَ عليها الحَوُلُ إلَّا يومًا، ثمَّ باعها بإبلٍ، أو بقرٍ؛ استأنَفَ الحَوُلَ في البدلِ، فإنَّ حالَ عليها الحَوُلُ إلَّا يومًا وهي حوامِلُ فتوالدَتْ [ق/٤٨/ب]، ثم ماتت الأمهاتُ؛ كان في أولادها الزَّكَاةُ؛ لأنَّ لها حُكْمُ الأمهاتِ.

فإن ضربت فيها فحولُ الظِّباء<sup>(١)</sup>؛ لم يكن في أولادها الزَّكَاةُ، وكذلك لو باعها قبل الحَوُلِ، فحالَ عليها الحَوُلُ في يد المشتري، ثمَّ ظهَر بها عَيْبٌ، فردَّها المشتري؛ فلا زكاةَ عليهما، ولا يُضَمُّ إبلٌ إلى بقرٍ، ولا بقرٌ إلى غنمٍ، ويُضَمُّ العِرابُ<sup>(٢)</sup> إلى البُختِ<sup>(٣)</sup>.



(١) جَمْع: ظَبْيٍ والأنثى ظَبِيَّةٌ، وهو جنسٌ حيواناتٍ من ذوات الأظلاف والمُجَوِّفات القُرُون، أشهرها الظَّبْيُ العربي، ويقال له: الغزال الأعفر. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢/ ٥٧٥].

(٢) العِرابُ من الإبل: خلاف البُخاتيِّ، تكون لها أَسِنَّةٌ صِغار، والعِرابُ من البقر: نَوْعٌ حَسَنٌ كَرَائِمٌ جُرَدٌ مُلَسٌ، وَخَيْلٌ عِرابٌ: خلاف البراذين. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [٢/ ٤٠٠ / مادة: عرب]. و«تاج العروس» للزبيدي [٢/ ٤٠٤ / مادة: درب].

(٣) البُخْتُ: جمع بُخْتِيٍّ، وهو الذي تولد من العربي والعجمي، منسوب إلى بُخْتِ نَصْرَ. وقد قيل: البُخْتُ دَخِيلٌ في العربية، وهو أعجميٌّ مُعَرَّبٌ، وهي جَمَالٌ طَوَالُ الأعناق، الواحد: بُخْتِيٌّ، يقال: جَمَلٌ بُخْتِيٌّ وناقةٌ بُخْتِيَّةٌ. وتُجَمَّعُ على: بُخْتٍ وَبُخَاتٍ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٢/ ٩ / مادة: بخت].



بَابُ صَدَقَةِ الْخُلَطَاءِ<sup>(١)</sup>

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ بَيْنَ خَمْسِ أَنْاسٍ، أَوْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ بَيْنَ جَمَاعَةٍ، أَوْ أَرْبَعِينَ شَاةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ أَيْضًا؟

تَقُولُ: إِذَا كَانُوا بِهَا خُلَطَاءَ - وَالْخُلَطَةُ: بَأْنُ يَكُونُ مَسْرُحُهَا<sup>(٢)</sup>، وَمُرَاحُهَا<sup>(٣)</sup>، وَحِلَابُهَا<sup>(٤)</sup>، وَوَرْدُهَا<sup>(٥)</sup>، وَفُحُولُهَا<sup>(٦)</sup> وَاحِدًا -: ففِيهَا الزَّكَاةُ عَلَى حَسَبِ أَمْلَاكِهِمْ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانُوا خَلِيطَيْنِ بِنَصَابَيْنِ مَالٍ مِنَ الْغَنَمِ؛ ففِيهَا شَاةٌ.

## (١) الْخُلَطَاءُ فِي صَدَقَةِ الْمَاشِيَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أ- أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ شَرِيكَيْنِ لَا يَتَمَيَّزُ مَالُ أَحَدِهِمَا مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي أَعْيَانِهِمَا.  
ب- وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِبِلٌ عَلَى حِدَةٍ، فَيَخْلُطَانِهَا وَيَجْمَعَانِهَا عَلَى رَاحٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ لِمَا يَلْزَمُهُمَا مِنْ مَثُونَةِ الرِّغْيِ وَالسَّقْيِ وَغَيْرِهِ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّيهِمُ: الْخُلَطَاءَ وَالْخُلَيْطَيْنِ. يَنْظُرُ: «تَهْدِيبُ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ [١٠٧/٧]. وَ«الزَّاهِرُ فِي غَرِيبِ الْأَفَافِ الشَّافِعِيِّ» لَهُ [ص/١٤٦-١٤٧].

(٢) الْمَسْرَحُ - بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالرَّاءِ: هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تَرَعَى فِيهِ الْمَاشِيَةُ. يَنْظُرُ: «الْمَطْلَعُ عَلَى الْأَفَافِ الْمَقْنَعِ» لِلْبَعْلي [ص/١٦١].

(٣) الْمُرَاحُ - بِضَمِّ الْمِيمِ -: هُوَ مَوْضِعُ إِرَاحَةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَفَتْحُ الْمِيمِ فِيهِ خَطَأٌ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [١/٣٥٢].

(٤) الْحِلَابُ: اللَّبَنُ الَّذِي يُخْلَبُ. وَالْمِخْلَبُ: الْإِنَاءُ الَّذِي يُخْلَبُ فِيهِ اللَّبَنُ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١/٤٢١/مادة: حَلَب].

(٥) الْوَرْدُ - بِكسْرِ الْوَاوِ -: الْمَاءُ الَّذِي يُورَدُ، يُقَالُ فِي نَوْبَةِ شُرْبِ الْإِبِلِ: هَذَا يَوْمُ وَرْدِهَا. أَيِ: نَوْبَةِ شُرْبِهَا. يَنْظُرُ: «الْعَرَّازُ الْأَوَّلُ» لِابْنِ مَعْصُومٍ [٦/٣١٥].

(٦) جَمْعُ: فَخْلٍ، وَهُوَ الْكَبْشُ مِنَ الصَّانِ، وَالتَّيْسُ مِنَ الْمَغَزِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

والْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، أَوْ يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ»<sup>(١)</sup>.

وقد أجمعوا جميعًا على أنَّهما إذا كانا خَلِيطَيْنِ في ثمانين شاة؛ ففيها شاة، فقد أوجبتِ الْخُلْطَةُ إسقاطَ حَقِّ وَجَبَ في الأموال؛ لأنَّهما لو انفردا بأَمْلاكهما؛ لَوْجَبَ على كُلِّ واحدٍ منهما شاة.

فَدَلَّ خَبَرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ». وفي ذلك دلالة على ما نذهب إليه، وذلك أَنَّ التَّفَرُّقَ [ق/٤٩/أ] تُسْقِطُ الْحَقَّ.

وكذلك الْجَمْعُ يُوجِبُ حَقَّ نِصَابٍ واحدٍ، وكان قَبْلَ الْجَمْعِ لغيرِ النَّصَابِ، فَجُمِعَ حَتَّى يَصِيرَ نِصَابًا؛ لِيُوجِبَ حَقًّا لم يكن في الْمَالِ قَبْلَ جَمْعِهِ، وهذا إِيْجَابٌ لم يُوجِبْهُ اللهُ تَعَالَى، وتَفَرُّقُ الْمَالِ حَتَّى يَكْثُرَ فِيهِ الْحَقُّ هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَا لم يَفْرُضْهُ اللهُ ﷻ.

فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ بِنِصَابٍ مَالٍ خَلِيطًا، وَلَهُ أَقْلٌ مِنْ نِصَابٍ مَالٍ مُنْفَرَّدًا، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ نِصَابٍ مَالٍ؛ زَكَّى عَمَّا هُوَ فِيهِ خَلِيطٌ، عَلَى حَسَبِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَيُضَيَّفُ مَا انفردَ بِهِ إِذَا اجتمعَ فيما وَجَبَ مِنَ الْحَقِّ عَلَيْهِ وَيُزَكِّيهِ.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الحيل / باب في الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة [رقم/ ٦٥٥٥]، وأبو داود في كتاب الزكاة / باب في زكاة السائمة [رقم/ ٤٨٩]، والنسائي في كتاب الزكاة / باب زكاة الإبل [رقم/ ٢٤٤٧]، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

## بَابُ زَكَاةِ مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: فِي كَمْ تَجِبُ الزَّكَاةُ مِمَّا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ؟

فَقُلْ: فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، وَسِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ بُرًّا<sup>(١)</sup> أَوْ شَعِيرًا، أَوْ ذُرَّةً، أَوْ عَدَسًا، أَوْ حِمَصًا، أَوْ مَا كَانَ بِمَعْنَى ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْحُبُوبِ، وَلَا يُضَافُ الشَّعِيرُ إِلَى الذَّرَّةِ، وَلَا الذَّرَّةُ إِلَى الشَّعِيرِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْحُبُوبِ لَا يُضَافُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَإِذَا بَلَغَ كُلُّ صِنْفٍ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ زَكَّاهَا.

وَالْوَسْقُ: سِتُّونَ صَاعًا.

وَالصَّاعُ: أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْمُدُّ: رِطْلٌ وَثُلُثٌ بِالْبَغْدَادِيِّ، وَالْحَقُّ يَجِبُ فِي وَقْتِ الْحَصَادِ وَجَمْعِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

[الأنعام: ١٤١]. وَلَيْسَ فِي كُلِّ الْخَضِرِ، وَلَا فِي جَمِيعِ الْفَوَاكِهِ - إِذَا أَكَلْتَ رَطْبَةً - زَكَاةٌ حَتَّى تُجَفَّفَ، وَتَبْلُغَ بَعْدَ التَّجْفِيفِ [ق/٤٩/ب] خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَالزَّكَاةُ فِيهَا عَلَى حَسَبِ أَرْضِهَا إِذَا كَانَتْ صُلْحًا، وَمَاؤُهَا سَيْحًا<sup>(٢)</sup>؛ فَفِيهَا الْعُشْرُ، وَإِنْ كَانَتْ تُسْقَى بِالذَّوَالِي<sup>(٣)</sup>

(١) البُرُّ - بضم الباء وتشديد الراء -: الْقَمْحُ، الْوَاحِدَةُ بُرَّةٌ. يَنْظُرُ: «المصباح المنير» للفيومي [١/٤٣/مادة: برر].

(٢) يُقَالُ: سَاحَ فِي الْأَرْضِ يَسِيحُ سِيَاحَةً؛ إِذَا ذَهَبَ فِيهَا، وَأَضْلَهُ مِنَ السَّيْحِ، وَهُوَ الْمَاءُ الْجَارِي، الْمُنْبَسِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. يَنْظُرُ: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/٤٣٢/مادة: سيح].

(٣) الذَّوَالِي: وَاحِدُهَا: ذَالِيَّةٌ، وَهِيَ الذَّوْلَابُ تُدِيرُ الْبَقَرَةَ. وَقِيلَ: الذَّالِيَّةُ: جَذَعٌ طَوِيلٌ، يُرَكَّبُ تَرْكِيبَ مَدَاقِ الْأَزْرِ، وَفِي رَأْسِهِ مِغْرَفَةٌ كَبِيرَةٌ يُسْتَقَى بِهَا. يَنْظُرُ: «المغرب في ترتيب المعرب» للمُعْطَرِّزِيِّ [١/٢٩٣]. وَ«المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلبي [ص/١٦٧].

وَالنَّوَاضِغُ<sup>(١)</sup>؛ ففِيهَا نَصْفُ الْعُشْرِ، وَإِنْ كَانَتْ تُسْقَى مَرَّةً سَنِحًا، وَمَرَّةً بِالذَّوَالِي؛ ففِيهَا الزَّكَاةُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ.

وَالزَّعْفَرَانُ<sup>(٢)</sup> وَالْعُصْفُرُ<sup>(٣)</sup> وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، إِذَا كَانَ وَقْتُ الْحَصْدِ وَحُصِدَ؛ قَوْمٌ، فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ تَفِي بِنَصَابِ مَالٍ؛ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفِي بِنَصَابِ مَالٍ؛ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، وَمَا زَادَ عَلَى الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ فَبِحِسَابِهِ.



(١) النَّوَاضِغُ: الْإِبِلُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا، وَاحِدُهَا: نَاضِغٌ. وَقِيلَ: النَّاضِغُ: الْبَعِيرُ أَوِ الثَّوْرُ أَوِ الْجِمَارُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَالْأُنْثَى: نَاضِغَةٌ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [٢/٦١٩/مَادَّةُ: نَضَحَ].

(٢) الزَّعْفَرَانُ: نَبَاتٌ قَرْمِيٌّ مُعَمَّرٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ السُّوسَنِيَّةِ، مِنْهُ أَنْوَاعٌ بَرِّيَّةٌ، وَنَوْعٌ صَبْغِيٌّ طِبِّيٌّ مَشْهُورٌ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/٣٩٤].

(٣) الْعُصْفُرُ -بِضْمِ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ-: نَبَاتٌ صَبْغِيٌّ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْمَرْكَبَةِ، أَنْبُوبِيَّةُ الزَّهْرِ، يُسْتَعْمَلُ زَهْرُهُ تَابِلًا، وَيُسْتَخْرَجُ مِنْهُ صَبْغٌ أَحْمَرٌ يُضْبَغُ بِهِ الْحَرِيرُ وَنَحْوُهُ. يَنْظُرُ: «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِي [ص/٢١٠/مَادَّةُ: عَصْفَرُ]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/٦٠٥].

## باب زكاة العين والورق

إِذَا قِيلَ لَكَ: فِي كَمْ تَجِبُ الزَّكَاةُ مِنَ الْعَيْنِ<sup>(١)</sup> وَالْوَرِقِ<sup>(٢)</sup>؟

فَقُلْ: فِي عَشْرِينَ دِينَارَ رُبْعِ الْعُشْرِ، وَفِي مِائَةِ دِرْهَمِ رُبْعِ الْعُشْرِ، وَلَا يُضَمُّ عَيْنٌ إِلَى وَرِقٍ، وَلَا وَرِقٌ إِلَى عَيْنٍ حَتَّى يَمْلِكَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصَابًا، وَفِي زِيَادَتِهِمَا - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - الزَّكَاةُ.

وَلَيْسَ فِي الْحُلِيِّ الزَّكَاةُ، إِلَّا أَنْ يُتَّخَذَ لغيرِ الزَّيْنَةِ، فَإِذَا اتُّخِذَ لِلْكَرَاءِ<sup>(٣)</sup>؛ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِذَا أَبْدَلَ الْعَيْنَ بِالْوَرِقِ، وَالْوَرِقَ بِالْعَيْنِ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ، وَاسْتَأْنَفَ بِهِ حَوْلًا مَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَامِدًا.



(١) الْعَيْنُ: هُوَ الْمَضْرُوبُ مِنَ الذَّهَبِ، خِلَافَ الْوَرِقِ، وَالْعَيْنُ أَيْضًا: النِّقْدُ مِنَ الدِّرَاهِمِ وَالْدِنَانِيرِ لَيْسَ بَعَرَضٍ. وَقَدْ يُقَالُ لغيرِ الْمَضْرُوبِ عَيْنٌ أَيْضًا. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» لِلْمُطَرِّزِ

[٢ / ٩٤]. وَ«الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفِيَوْمِيِّ [٢ / ٤٤٠ / مَادَّةُ: عَيْنَ].

(٢) الْوَرِقُ: هِيَ الدِّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَفِي الْوَرِقِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: فَتَحَ الْوَاوَ وَكَسَرَ الرَّاءَ، وَفَتَحَ الْوَاوَ وَتَسَكَّنَ الرَّاءَ، وَكَسَرَ الْوَاوَ وَتَسَكَّنَ الرَّاءَ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ

[٢ / ٢٥٤ / مَادَّةُ: رَقَّة].

(٣) بِمَعْنَى: لِلتَّجَارَةِ وَالِاسْتِجَارَةِ.

## بَابُ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الْخَيْلِ، وَالْحَمِيرِ، وَالرَّقِيقِ، وَالْجَوَاهِرِ؟  
فَقُلْ: لَا زَكَاةَ فِيهَا، إِلَّا أَنْ تُتَّخَذَ لِلتَّجَارَةِ؛ فَالزَّكَاةُ فِي صُلْبِ الْمَالِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [ق / ٥٠ / أ] أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ، وَالْكُسْعَةِ، وَالنُّخَّةِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

فَالْجَبْهَةُ: الْخَيْلُ.

وَالْكُسْعَةُ: الْحَمِيرُ<sup>(٢)</sup>.

وَالنُّخَّةُ: الرَّقِيقُ<sup>(٣)</sup>.

وَالْحُجَّةُ أَنْ لَيْسَ فِي الْجَوَاهِرِ زَكَاةٌ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ أَنْ لَا زَكَاةَ فِيهَا.



(١) أخرجه: ابن عدي في «الكامل» [٣ / ٢٥٤]، والطبراني في «المعجم الكبير» كما في «جامع المسانيد» [٥ / ٥٠٧]، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» [٤ / ١٨١٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ٧٢٠٢]، من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه به.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه سليمان بن أرقم، وهو متروك». ينظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي [٣ / ٦٩].

(٢) وقيل: الكُسْعَةُ: الرَّقِيقُ، مِنَ الْكُسْعِ، وَهُوَ ضَرْبُ الدُّبُرِ. وقيل: الكُسْعَةُ: النُّكْتَةُ الْبَيْضَاءُ الَّتِي تَكُونُ فِي جَنْبِهِ كُلِّ شَيْءٍ، الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ: تَكُونُ فِي جَنْبِهَا. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤ / ١٧٣ / مادة: كسع]. و«تاج العروس» للزبيدي [٢٢ / ١٢٣ / مادة: كسع].

(٣) وقيل: النَحْمِيرُ. وقيل: الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ، وَتُفْتَحُ نَوْنُهَا وَتُضَمُّ. وقيل: هِيَ كُلُّ دَابَّةٍ اسْتُعْمِلَتْ. وقيل: هِيَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ: بِالضَّمِّ، وَفِي غَيْرِهَا: بِالْفَتْحِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٥ / ٣١ / مادة: بنخغ].

## بَابُ ذِكْرِ مَا يُخْرَجُ مِنَ الْمَعَادِنِ

إذا قيل لك: ما تقول فيما يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْمَعَادِنِ؟

فقل: لا زكاة فيه، وَيَسْتَأْنِفُ بِهِ حَوْلًا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي كَانَتْ بِهَا الزَّكَاةُ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ  
عِنْدَ مِلْكٍ مَا اسْتُخْرِجَ مِنَ الْمَعَادِنِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ بِأَوْصَافٍ،  
فَمِنْهَا الْحَوْلُ، فَإِذَا عُدِمَتْ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ مَا تَجِبُ بِهِ الزَّكَاةُ؛  
بَطَلَتِ الزَّكَاةُ.



## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ وَرِثَ عَرْضًا مِنَ الْعُرُوضِ<sup>(١)</sup>، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ وَقْتِ إِرْثِهِ؟  
تقول: لا زكاة عليه.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَبِيعَهُ بَعِينٍ، أَوْ وَرِقٍ، وَيُسْتَأْنَفُ الْحَوْلُ فِي الْعَيْنِ وَالْوَرِقِ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ. وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى عَرْضًا مِنَ الْعُرُوضِ، فَإِنْ نَوَى فِي حَالِ الشَّرَاءِ التَّجَارَةَ؛ زَكَّاهُ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ عِنْدَ الشَّرَاءِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ؛ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، وَإِنْ نَوَى عِنْدَ الشَّرَاءِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ، ثُمَّ نَوَى بَعْدَ [ق/ ٥٠/ ب] ذَلِكَ الْقِنْيَةَ<sup>(٢)</sup> لَهَا؛ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَوَى عِنْدَ الشَّرَاءِ لَهُ الْقِنْيَةَ، ثُمَّ نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا لِلتَّجَارَةِ؛ فَفِيهَا الزَّكَاةُ. وَإِذَا اشْتَرَى السَّلْعَةَ بِأَقْلٍ مِنْ نِصَابِ مَالٍ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ، ثُمَّ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَقِيمَتُهَا أَكْثَرُ مِنْ نِصَابِ مَالٍ؛ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، بَلْ يَسْتَأْنَفُ مِنْ وَقْتِ كَمُلٍ فِيهِ النَّصَابُ حَوْلًا وَيُزَكِّيهِ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِنِصَابِ مَالٍ، ثُمَّ انْخَفَضَتْ قِيمَتُهَا فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، ثُمَّ ارْتَفَعَتْ فِي آخِرِ الْحَوْلِ حَتَّى كَمُلَ فِيهَا النَّصَابُ؛ زَكَّاهَا.

(١) العُرُوضُ: الْأَمْنِيعَةُ الَّتِي لَا يَدْخُلُهَا كَيْلٌ، وَلَا وَزْنٌ، وَلَا يَكُونُ حَيَوَانًا، وَلَا عَقَارًا، تقول: اشْتَرَيْتُ الْمَتَاعَ بِعَرْضٍ. أَي: بِمَتَاعٍ مِثْلِهِ، وَعَارَضْتُهُ بِمَتَاعٍ، أَوْ دَابَّةٍ أَوْ شَيْءٍ مُعَارَضَةً؛ إِذَا بَادَلْتَهُ بِهِ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٧/ ١٧٠ / مادة: عرض].

(٢) الْقِنْيَةُ - بضم القاف وكسرها - : الْمِلْكُ. وقيل: هِيَ كُلُّ مَا اكْتَسِبَ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٣٩/ ٣٥٦ / مادة: قني].



فإن باعها في بعض الحول، فصار ربحها مثل النصاب، ثم تم الحول؛ زكى عن الجميع، وكذلك إذا كان مالكا لنصاب مال في أول الحول وتجر<sup>(١)</sup> به، فأفاد بين أوله وآخره مالا؛ زكى عن جميع ذلك، وكذلك إذا كانت له دار، فأجرها حولا بنصاب مال، ثم حال عليه الحول؛ زكى عن ذلك.



(١) تجر: لغة فصيحة في اتجر. يقال: تجر يتجر تجرا وتجارة. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٦ / ١٢٧ / مادة: تجر].

## بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ؟

تقول: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وذلك ما رُوِيَ عنه عليه السلام، أنه أَوْجَبَ الزَّكَاةَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ بَالِغٍ وَغَيْرِ بَالِغٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى<sup>(١)</sup>، فعلى كل مالك لهذا المقدار أن يتصدق به، وهو صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ أَقِطٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ.

وَالصَّاعُ: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ.

وَالْمُدُّ: رِطْلٌ وَثُلُثٌ، فَيَزَكِّي الرَّجُلُ عَنْ [ق/ ٥١/ أ] نَفْسِهِ، وَعَنْ وَلَدِهِ، وَعَنْ زَوْجَتِهِ، وَعَنْ عَبِيدِهِ، وَعَنْ إِمَائِهِ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانُوا مُشْرِكِينَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِمْ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ طَهَارَةٌ، وَالْكَفَارُ لَا طَهَارَةَ لَهُمْ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ عَبِيدِهِ إِذَا كَانُوا آبِقِينَ<sup>(٣)</sup>، أَوْ غُيَّبًا.

فَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ؛ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا، وَإِنْ مَلَكَ صَدَقَةً وَاحِدَةً؛ فَرَقَّهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ حَتَّى يَغْنَمَهُمْ، فَإِذَا انْتَهَتْ إِلَى آخِرِهِمْ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَيْهَا؛ أَكَلُوهَا، وَإِلَّا أَعْطَوْهَا لِلْأَجْنَبِيِّ. وَإِذَا اشْتَرَى عَبْدًا قَبْلَ أَنْ يَرَى هَلَالَ شَوَالٍ بِسَاعَةٍ ثُمَّ هَلَّ؛ زَكَّى عَنْهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا وُلِدَ لَهُ مَوْلودٌ قَبْلَ أَنْ يَرَى هَلَالَ شَوَالٍ بِسَاعَةٍ ثُمَّ هَلَّ؛ زَكَّى عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ / بَابِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ [رقم/ ١٤٤٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ / بَابِ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ [رقم/ ٩٨٤]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٢) الْأَقِطُ: هُوَ لَبَنٌ مُجَفَّفٌ يَابِسٌ مُسْتَحْجَرٌ، يُطْبَخُ بِهِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١/ ٥٧/ مادة: أَقِطُ].

(٣) جَمَعَ: آبِقٌ، مِنَ الْإِبَاقِ، وَهُوَ هُرُوبُ الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [١٠/ ٣/ مادة: آبِقُ].

## بَابُ ذِكْرِ الْفَرَضِ فِي الزَّكَاةِ وَقِسْمِ الصَّدَقَاتِ

إِذَا قِيلَ: مَا الْفَرَضُ فِي الزَّكَاةِ؟

تَقُولُ: النِّيَّةُ وَتَفَرُّقُهَا فِي أَهْلِ السُّهُمَانِ.

فَالْحُجَّةُ فِي النِّيَّةِ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَشَرَحْنَاهُ.

وَالْحُجَّةُ فِي تَفَرُّقِ ذَلِكَ فِي أَهْلِ السُّهُمَانِ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] الْآيَةُ.

فَالْفُقَرَاءُ: هُمُ الْمُحْتَاجُونَ.

وَالْمَسَاكِينُ: هُمُ الَّذِينَ لَا حَاجَةَ لَهُمْ، وَلَيْسُوا بِأَغْنِيَاءَ.

وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا: هُمُ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ أَخْذَهَا مِنَ النَّاسِ.

وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ: هُمُ مُشْرِكُوا قَرِيشٍ، وَهَذَا سَهْمٌ قَدْ سَقَطَ.

وَفِي الرِّقَابِ: وَهُمْ الْمُكَاتِبُونَ.

وَالْغَارِمِينَ: الَّذِينَ عَلَيْهِمُ الدَّيْنُ، وَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ: فِي الْكُرَاعِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّلَاحِ، وَالْجِهَازِ لِلْمُجَاهِدِينَ<sup>(٢)</sup>.

وَابْنُ السَّبِيلِ: وَهُمْ الْمُنْقَطِعُ [ق/٥١/ب] بِهِمْ فِي الْأَمْصَارِ، وَلَهُمْ فِي أَمْصَارِهِمْ مَا يَكُونُوا بِهِ أَغْنِيَاءَ.

وَلَا يَجُوزُ تَفَرُّقُهَا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ حَتَّى تُفَرَّقَ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ، وَأَقْلَ مَا يُعْطَى مِنْ كُلِّ صِنْفٍ: ثَلَاثَةُ أَنْاسٍ، وَهَذَا إِذَا تَوَلَّاهُمْ الرَّجُلُ

(١) الْكُرَاعُ - بضم الكاف، وَفَتْحُ الرَّاءِ -: اسْمٌ لِجَمِيعِ الْخَيْلِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/١٦٥/مادة: كَرَعَ].

(٢) تَجْهِيْزُ الْغَارِي: هُوَ تَخْوِيلُهُ وَإِعْدَادُ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ فِي غَزْوِهِ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٨/٤١/مادة: كَمَل].

بنفسه، فأما إذا دفعه إلى الإمام؛ فإنه يُخصي الأصناف في البلدان،  
ويُسايوي به السَّهْمَانِ الثَّمانِيَّة، ثُمَّ يُفَرِّقُ فِيهِمْ عَلَى حَسَبِ الْحَاجَةِ فِي  
كُلِّ صِنْفٍ.

وَلَا يُنْقَلُ الصَّدَقَةُ عَنْ صِنْفٍ فِيهِمْ مُحْتَاجٌ، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا؛ نُقِلَ إِلَى  
الْآخَرِ، وَإِنْ اسْتَغْنَى الْكُلُّ؛ نُقِلَ إِلَى بَابٍ آخَرَ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمِضْرِ  
الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَخُذَهَا مِنْ  
أَغْنِيائِكُمْ فَأَجْعَلَهَا فِي فُقَرَائِكُمْ»<sup>(١)</sup>. فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لِأَهْلِ الْمِضْرِ  
دُونَ غَيْرِهِمْ، إِلَّا أَلَّا يُوْجَدَ بِالْمِضْرِ مِنَ الْأَصْنَافِ، فَتَكُونُ لِلْأَقْرَبِ مِنْ  
ذَلِكَ الْمِضْرِ، تُفَرَّقُ فِي أَهْلِ الْأَصْنَافِ مِنَ الْمُقِيمِينَ بِهِ.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الزكاة/ باب وجوب الزكاة [رقم/ ١٣٣١]، ومسلم في كتاب  
الإيمان/ باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام [رقم/ ١٩]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما:  
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ  
اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ،  
فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ  
عَلَى فُقَرَائِهِمْ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

## بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ فِي الزَّكَاةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الشَّجَرِ الَّذِي يَحْمِلُ الثُّفَّاحَ، وَاللُّوزَ، وَالْفُسْتُقَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

تَقُولُ: لَا زَكَاةَ فِيهِ، قَلَّ حَمْلُهُ أَوْ كَثُرَ، وَكَذَلِكَ النَّخْلُ الَّذِي يَحْمِلُ الطَّلْعَ<sup>(١)</sup>، وَالْمَبَاطِخَ<sup>(٢)</sup>، وَالْمَبَاقِلَ<sup>(٣)</sup>، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، قَلَّ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ. فَأَمَّا ثَمَرُ النَّخْلِ وَالكَرْمِ<sup>(٤)</sup> إِذَا أُكِلَ رُطْبًا، أَوْ بَاعَ رُطْبًا؛ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ، فَإِذَا جُفِّفَ فَبَلَغَ مَا فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةَ؛ زَكَّيَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَا يُزَكِّيهِ وَإِنْ [ق/٥٢/أ] بَقِيَ فِي يَدَيْهِ أَعْوَامًا، وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الثَّمَرِ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضِهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ الْمَقْدَارَ زَكِّيَتْ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْمَقْدَارَ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، وَجَمِيعُ الْحَبُوبِ إِذَا أَقَامَتْ فِي يَدِ الْمُزَكِّيِّ عَنْهَا مِنْ وَقْتِ إِحَازَتِهَا أَعْوَامًا؛ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا.

وَإِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ صَدَقَتَهُ لَغْنِيٍّ لَمْ يُجْزِهِ، أَوْ لِكَافِرٍ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ أُعْطِيَ لغيرِ الْبَالِغِ أَجْزَاءَهُ، وَأَقْلُ مَا يُعْطَى الرَّجُلُ مِنْهَا: نِصْفُ دِرْهَمٍ، وَأَكْثَرُ مَا يُعْطَى الرَّجُلُ مِنْهَا: مَا يُخْرِجُهُ مِنْ حَالِ الْفَقْرِ إِلَى حَالِ

(١) الطَّلْعُ: هُوَ غِلَافٌ يُشَبِّهُ الْكُوزَ، يَنْفَتَحُ عَنْ حَبٍّ مَنْصُودٍ فِيهِ مَادَّةُ إِخْصَابِ النَّخْلَةِ، وَيُطْلَقُ الْآنَ عَلَى مَجْمُوعَةِ أَعْضَاءِ التَّذْكِيرِ فِي الزَّهْرَةِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/٥٦٢].

(٢) الْمَبَاطِخُ: جَمْعُ: مَبْطَخَةٍ بَفَتْحِ الطَّاءِ، وَتُضَمُّ، وَهِيَ مَكَانٌ يَنْبُتُ فِيهِ الْبَطِيخُ بكَثْرَةٍ. يَنْظُرُ: «النَّظْمُ الْمُسْتَعَذَّبُ» لَابِنْ بَطَالٍ [٢/٣٤].

(٣) الْمَبَاقِلُ: جَمْعُ: مَبْقَلَةٍ، وَهِيَ مَوْضِعُ الْبَقْلِ. يَقَالُ: كُلُّ نَبَاتٍ اخْضَرَّتْ لَهُ الْأَرْضُ فَهُوَ بَقْلٌ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٤/١٦٣٦/مَادَّةُ: بَقْلٌ]. وَ«مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [١/٤٠٤].

(٤) الْكَرْمُ: شَجِيرَةٌ مِنْ فَصِيلَةِ الْكَرْمِيَّاتِ، تُزْرَعُ مِنْذُ الْقِدَمِ، تُعْطَى عَنَاقِيدَ الْعِنَبِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/٧٨٤].





# كِتَابُ الصَّيَامِ





## كِتَابُ الصِّيَامِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا فَرَضَ الصَّوْمُ؟

تقول: خمسُ خِصَالٍ، وهي: العِلْمُ بالشَّهرِ، أو ما يقومُ مقامه، والنيةُ، والإمساكُ عن الطَّعامِ والشَّرَابِ، والإمساكُ عن الجِمَاعِ، واستغراقُ طرفي المُفترضِ.

فالحُجَّةُ في العِلْمِ بالشَّهرِ: ما قاله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

[البقرة: ١٨٥].

فمعنى ذلك: العِلْمُ مع المقامِ بالمِضَرِّ، وذلك أنَّ المُشاهدةَ على ضربَيْنِ: مُشاهدةٌ هي الرُّؤْيَا، ومُشاهدةٌ هي العِلْمُ، وتلك مُشاهدةُ الأعمى؛ لأنَّه ممَّن قد لزمه الصَّوْمُ.

والحُجَّةُ في النِّيَّةِ: ما تقدَّم ذِكرُه، وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ ما يُؤكِّد ما بيَّناه؛ لأنَّه يقولُ: «وَلَا صَوْمَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ»<sup>(١)</sup>. فهذا عامٌّ على جميع الأَيَّامِ كُلِّها.

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصيام/ باب النية في الصيام [رقم/ ٢٤٥٤]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل [رقم/ ٧٣٠]، والنسائي في كتاب الصيام/ ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك [رقم/ ٢٣٣١، ٢٣٣٣]، وابن ماجه في [رقم/ ١٧٠٠]، وأحمد في «المسند» [٦/ ٢٨٧]، من حديث حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ». وفي رواية للنسائي: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ». ولفظ ابن ماجه: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضْهُ مِنَ اللَّيْلِ».

قال ابنُ الملقن: «صَحَّحَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَقَالَ فِي «خُلَافَاتِهِ»: رَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفَّقَهُ أَصَحُّ». وقال ابنُ حجر: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَصَوَّبَ النَّسَائِيُّ وَفَّقَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَفْصَةَ». ينظر: «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن [٢/ ٨٠]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/ ٢٧٥].



عن الله تعالى من حَظَرَ ذلك بالنَّهارِ.

والْحُجَّةُ في استغراقِ طرفي المُفْتَرَضِ: ما قاله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فدلَّ ذلك على استغراقِ طرفي المُفْتَرَضِ، وذلك من وَقْتِ طُلُوعِ الفجرِ الأوَّلِ إلى وَقْتِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وقد أَجمَعَتِ الأُمَّةُ على ذلك، فَحَصَلَ في اتِّفَاقِها ما وَجَبَ بِالنَّصِّ عن الله تعالى.



هشام بن سعيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً أتى إلى النبي ﷺ فحدثه أنه وقع بأهله في رمضان، فقال له: «أعتيق رقبة»، قال: لا أجدها يا رسول الله، قال: «فصم شهرين متتابعين»، قال: ما أستطيع، قال: «فأطعم ستين مسكيناً»، قال: ما أجده ذلك، قال: فأتي النبي ﷺ بمكتل فيه تمرٌ قدر خمسة عشر صاعاً، فقال: «خذ هذا فتصدق به»، قال: على أخوج مني وأهل بيتي فما أجده أخوج مني وأهل بيتي، قال: «كله أنت وأهل بيتك، وصم يوماً، واستغفر الله».

قال ابن عبد البر: «وهشام بن سعيد لا يُحتج به في حديث ابن شهاب». وقال ابن القطان: «علَّةُ هذا الحديث ضَعْفُ هشام بن سعيد». وفي الباب - فيما يتعلق بالقضاء والكفارة معاً - شواهد كلها معلولة. ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر [١٦٨ / ٧]، و«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان [٤٣٥ / ٣]. و«إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبية» لابن كثير [٢٨٥ / ٢].

## بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَنْثُورَةٌ فِي الصَّوْمِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فَيَمَنْ أَكَلَ عَامِدًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

تَقُولُ: الْقَضَاءُ وَالْعُقُوبَةُ، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي تَرْكِ الْكَفَّارَةِ: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَبَاحَ ذَلِكَ لِلْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، وَأَوْجَبَ فِيهِ الْقَضَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ مَعَ الْإِبَاحَةِ بِلَا كَفَّارَةٍ، فَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ فِي الْعَمْدِ مَعَ الْعُقُوبَةِ بِلَا كَفَّارَةٍ.

فَإِنْ وَطِئَ عَامِدًا: فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: [ق/٥٣/ب] أَنَّهُ أَلْزَمَ الْوَاطِئَ الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ وَطِئَ نَاسِيًا: فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ، قِيَاسًا عَلَى الْأَكْلِ نَاسِيًا؛ لِأَنَّ عِلَّتَهُمَا وَاحِدَةٌ.

فَإِنْ ذَرَعَهُ الْقَيِّءُ<sup>(٢)</sup>: فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

وَإِنْ اسْتَقَاءَ: فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ.

وَالْحُجَّةُ: الْإِتِّفَاقُ.

وَإِذَا احْتَقَنَ أَوْ تَدَاوَى بِمَا يَصِلُ إِلَى بَاطِنِ جَسَدِهِ: فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةٌ.

(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ أَنْفًا.

(٢) ذَرَعَةُ الْقَيِّءِ: أَيُ سَبَقَهُ وَغَلَبَهُ فِي الْخُرُوجِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الْأَثِيرِ [٢/١٥٨/مادة: ذَرَعَ].

وَالْحُجَّةُ فِي إِيْجَابِ الْقَضَاءِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْنَا فِي الصَّوْمِ أَنْ نُوصَلَ إِلَى بَاطِنِ الْجَسَدِ شَيْئًا مِنَ الْغِذَاءِ وَغَيْرِهِ، فَكَيْفَ وَصَلَ ذَلِكَ إِلَى بَاطِنِ الْجَسَدِ فَقَدْ أَفْطَرَ بِهِ الصَّائِمُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ خَالَفَ عَلَى سَبِيلِ جَهَةِ التَّعَدِّي، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ مَا سَقَطَتِ الْكَفَّارَةُ، وَوَجَبَ الْقَضَاءُ.

وَإِنْ بَلَغَ الْحَصَا وَالذَّرَاهِمَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ بِلا كَفَّارَةٍ، وَقَدْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا عَلَى حُكْمِ ذَلِكَ.

وَإِذَا وَطِئَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَيْلٌ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ نَهَارٌ: فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَإِنْ أَكَلَ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَيْلٌ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ نَهَارٌ: فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ: فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ، فَإِنْ نَظَرَ فَأَدَامَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ؛ فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَبَّلَ فَأَنْزَلَ؛ فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ.

وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي بَلْعِ الرِّيْقِ قَضَاءٌ وَلَا كَفَّارَةٌ، وَإِذَا تَمَضَّمَضَ فَغَلَبَهُ الْمَاءُ؛ فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ، وَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ بِالْمِضْرِ فَسَافَرَ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُفْطَرَ حَتَّى [ق / ٥٤ / أ] يَكُونَ سَفَرُهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَيَكُونُ لَهُ فِطْرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

وَالْمَجْنُونُ إِذَا أَفَاقَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ صَامَ مَا بَقِيَ، وَقَضَى مَا مَضَى، وَالطِّفْلُ إِذَا بَلَغَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ صَامَ مَا بَقِيَ، وَلَمْ يَقْضِ مَا مَضَى، وَكَذَلِكَ النَّصْرَانِيُّ إِذَا أَسْلَمَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ صَامَ مَا بَقِيَ، وَلَمْ يَقْضِ مَا مَضَى.

وَمَنْ كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ صَامَ مَا بَقِيَ، وَقَضَى مَا مَضَى، وَمَنْ رَأَى الْهَلَالَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ أَفْطَرَ مِنْ حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، وَمَنْ لَمْ

يعلم بأنَّ الشَّهْرَ قَدْ هَلَ وَنَوَى الصَّوْمَ لِرَمَضَانَ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْزِئٌ، فَإِنْ قَالَ مَعَ نِيَّتِهِ: إِنْ كَانَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَهُوَ عَنْ فَرَضِي وَإِلَّا فَهُوَ تَطَوُّعٌ؛ لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَيُصَامُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَبْلَ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ<sup>(١)</sup>.

فَثَبَّتَ بِسُنَّتِهِ: أَنَّ الصَّوْمَ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ وَاجِبٌ، وَلَا يَجِبُ الْإِفْطَارُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ.

وَالْأَصْلُ فِي الصَّوْمِ: أَنَّهُ يَجِبُ بِالمُشَاهَدَةِ، فَإِذَا عُدِمَتِ المُشَاهَدَةُ؛ فَالْخَلْفُ مِنْ ذَلِكَ يَقُومُ مَقَامَ المُشَاهَدَةِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ، أَلَا تَرَاهُ ﷺ يَقُولُ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>؛

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصيام/باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان [رقم/ ٢٣٤٠]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ /باب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم/ ٦٩١]، والنسائي في كتاب الصيام/باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان [رقم/ ٢١١٢]، وابن ماجه في كتاب الصيام/باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال [رقم/ ١٦٥٢]، والحاكم في «المستدرک» [١ / ٥٨٦]، من طريق عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ-يَعْنِي رَمَضَانَ- فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَا بِلَالُ، أَدْنُ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا». لفظ أبي داود.

قال الحاكم: «هذا الحديث صحيح، ولم يُخرجاه». وقال ابنُ الملقن: «هذا الحديث صحيح». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٥ / ٦٤٦]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١ / ٢٧٥].

(٢) أي: فَإِنْ سَئِرَتْ رُؤْيَتُهُ بَغَيْمٍ أَوْ ضَبَابٍ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ؛ لِيَكُونَ الدَّخُولُ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ بَيِّنًا. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [٢ / ٤٥٤ / مادة: غمم].

فَأَقْدُرُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

فكان ذلك مُعَرِّفًا لَنَا حُكْمَ مَا يَجِبُ بِهِ الصَّوْمُ عَلَيْنَا، وَالشَّهَادَةُ فَبِمَعْنَى مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مُوجِبَةٌ لِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ ﷻ، فَإِنْ صَحَّتِ الْمَشَاهِدَةُ؛ وَجَبَ بِهَا الصَّوْمُ، أَوِ الْعِدَّةُ، أَوِ الشَّهَادَةُ، وَإِنْ عُدِمَتْ هَذِهِ [ق/ ٥٤/ ب] الْجِهَاتُ؛ فَالْتَوَخَى<sup>(٣)</sup> وَالتَّحَرَّى لِلْجَاهِلِ بِحُكْمِ الشُّهُورِ، وَالْمَحْبُوسِ وَالْأَسِيرِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ، فَإِنْ أَذَاهُمْ ذَلِكَ التَّحَرَّى إِلَى إِصَابَةِ الشَّهْرِ؛ أَجْزَأَهُمْ، فَإِنْ أَذَاهُمْ إِلَى صَوْمِ شَهْرٍ قَبْلَ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ كَانَ تَطَوُّعًا، وَإِنْ أَذَاهُمْ إِلَى شَهْرٍ بَعْدَ شَهْرِ الصَّوْمِ؛ كَانَ قِضَاءً.

وَالشَّيْخُ الْهِمُّ<sup>(٤)</sup> وَالْعَجُوزُ الْهِمَّةُ: فَعَلِيهِمَا الْفِدْيَةُ بِلا صَوْمٍ.

وَالْمُرْضِعُ وَالْحَامِلُ: فَعَلِيهِمَا الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ بَعْذَرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ، ثُمَّ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْقِضَاءُ حَتَّى مَاتَ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أُمَكِّنْهُ الْقِضَاءَ، وَفَرَّطَ حَتَّى مَاتَ؛ افْتَدِيَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ فَرَّطَ فِي الْقِضَاءِ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَوْمٍ ثَانِي<sup>(٥)</sup>؛ فَعَلِيهِ الْقِضَاءُ وَالْفِدْيَةُ.

(١) أَي: قَدَّرُوا لَهُ عِدَّةَ الشَّهْرِ حَتَّى تُكْمِلُوهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/ ٢٣ / مادة: قدر].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ/ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ (إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا) [رَقْم/ ١٨١٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ/ بَابُ وَجوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَا الْهَلَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا غَمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أَكْمَلْتَ عِدَّةَ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا [رَقْم/ ١٠٨١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) يُقَالُ: تَوَخَّى الشَّيْءَ إِذَا قَصَّدَهُ. يَنْظُرُ: «شَمْسُ الْعُلُومِ» لِلْحَمِيرِيِّ [١١/ ٧١٠٣].

(٤) الشَّيْخُ الْهِمُّ -بِكسر الهماء-: هُوَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْفَانِي، وَالْأُنْثَى: هِمَّةٌ، وَجَمْعُهُ: أَهْمَامٌ. يَنْظُرُ: «الْمُصْبِحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْوُمِيِّ [٢/ ٦٤١ / مادة: همم].

(٥) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ثَانِي». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَّةِ، لَكِنْ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْيَاءِ -فِي الْأَسْمِ الْمَنْقُوصِ- لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، حَكَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ عَنِ الْمُوثُوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَاخُذِ ذَلِكَ.

وَالْفِذْيَةُ: إِطْعَامُ مُدٍّ لِكُلِّ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.  
وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ الشَّهْرَ كُلَّهُ: فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْكَفَّارَةُ الْوَاحِدَةُ تُجْزَى عَنْ الزَّوْجَيْنِ.

وَإِذَا أَفْطَرَتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ حَاضَتْ يَوْمَهَا: فَعَلِيهَا الْقَضَاءُ بِلَا كَفَّارَةٍ، وَإِذَا طَهَرَتْ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ؛ أَمْسَكَتْ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي بَاقِي يَوْمَهَا، وَكَذَلِكَ الْمَرِيضُ إِذَا وَجَدَ خِفَّةً وَقُوَّةً؛ أَمْسَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي بَقِيَّةِ يَوْمِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَسَافِرُ إِذَا دَخَلَ الْمِصْرَ فَنَوَى الْمَقَامَ؛ أَمْسَكَ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بَاقِي يَوْمِهِ.

وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ: فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْضِيَ مُتَابِعًا، وَبَيْنَ أَنْ يَقْضِيَهُ مَتَفَرِّقًا.

وُسُنَّةُ الصَّوْمِ ثَلَاثُ [ق/ ٥٥ / أ] خِصَالٍ: سُرْعَةُ الْإِفْطَارِ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ، وَالْكَفُّ عَنِ الْمَأْتَمِ.


وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «ثَتَانِ مِنَ خِلَالِ النُّبُوَّةِ: سُرْعَةُ الْإِفْطَارِ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ»<sup>(١)</sup>. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ فَلَا يَرْفُثُ»<sup>(٢)</sup>.



(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ / بَابِ فَضْلِ الصَّوْمِ [رَقْمُ / ١٧٩٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ / بَابِ حِفْظِ اللِّسَانِ لِلصَّائِمِ [رَقْمُ / ١١٥١]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَصْنَعُ».





# كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ



## كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

إذا قيل لك: ما الأصل في الإعتكاف؟

تقول: كتاب الله ﷻ وسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ، وما اتفقت عليه الأمة.

فالحُجَّةُ من كتاب الله تعالى: ما قاله الله ﷻ في خطابه لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَطَهْرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦].

ومعنى ذلك في لغة العرب: اللَّبَثُ على الشيء.

والحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ على صحَّة ذلك: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعتكفَ في شهر رمضان<sup>(١)</sup>، فثبت بسُنَّتِهِ معنى ما وجب بالنَّصِّ، وقد ورد النَّصُّ يشهد بصحة السُّنَّةِ بقوله ﷺ: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فحظَر الجَمَاعُ في الإعتكاف.

وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال لعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد قال له: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فقال له: «فَفِي<sup>(٢)</sup> بِهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الاعتكاف/ باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها [رقم/ ١٩٢٢]، ومسلم في كتاب الاعتكاف/ باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان [رقم/ ١١٧٢]، وأبو داود في كتاب الصيام/ باب الاعتكاف [رقم/ ٢٤٦٢]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ». لفظ البخاري.

(٢) كذا وقع بالأصل: «فَفِي». بإثبات حرف العلة، والجادة في ذلك: «فَفِي» بحذف حَرْفِ العلة؛ لأنه فِعْلٌ أَمْرٌ، وهو مُعْتَلٌّ الْآخِرُ؛ فَحَقَّقَهُ الْبِنَاءُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ العلة.

لكن ما وقع في الأصل - إذا لم يكن سهواً من النَّاسِخ - صحيحٌ في العربية، ويُخَرَّجُ على وجهين:

أ- الأول: أنه جارٍ على لغة بعض العرب، الذين يُجَرُّونَ الْمُضَارِعَ وَالْأَمْرَ مِنَ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ مَجْرَى الصَّحِيحِ.

ب- والثاني: أنه جارٍ على لغة الإشباع، أي: أُشْبِعَتْ كسرةُ الفاء فتولدت منها الياء، والإشباع لغة مشهورة لبعض العرب. ويُنْظَرُ في ذلك: «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري [١١٠-١٠٨/٢]، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري [٢٦-٢٧]. و«سير صناعة الإعراب» لابن جني [٦٣٠/٢]. و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» [٨٢-٨٤].

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب الاعتكاف/ باب الاعتكاف ليلاً [رقم/ ١٩٢٧]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم [رقم/ ١٦٥٦]، من طريق: نافع عن ابن عمر عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.





# كِتَابُ الْحَجِّ



## كِتَابُ الْحَجِّ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي إِيْجَابِ الْحَجِّ؟

تَقُولُ: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. ففَرَضَ بِهِذِهِ الْآيَةِ الْحَجَّ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ»<sup>(١)</sup>. فَثَبَّتَ بِالسُّنَّةِ مَعْنَى مَا وَجَبَ بِالنَّصِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْحُجَّةُ مِنَ الْإِجْمَاعِ: أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ الْحَجَّ فَرَضٌ عَلَى مَنْ كَانَتْ فِيهِ الْأَوْصَافُ، فَقَدْ ثَبَّتَ بِهِذِهِ الْحُجُجُ حُكْمَ إِيْجَابِهِ.



(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ/ بَابِ الْإِيمَانِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ) [رَقْمُ/ ٨]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ/ بَابِ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ [رَقْمُ/ ١٦]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ

إِذَا قِيلَ لَكَ: عَلَى مَنْ يَجِبُ الْحَجُّ؟

فَقُلْ: عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقُلَاءِ، مَعَ الْقُوَّةِ وَالْوُجُودِ وَالْإِمْكَانِ، وَلَا وَقْتَ فِي ذَلِكَ مُعَيَّنٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ؟  
تَقُولُ: مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

فَأَفَادَنَا بِهَا أَوْصَافًا فِي الْمُخَاطَبِينَ: مِنَ الْبُلُوغِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَسَلَامَةِ الْعُقُولِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْإِمْكَانِ، وَالْوُجُودِ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِامْرَأَةٍ رَفَعَتْ إِلَيْهِ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ»<sup>(١)</sup>.  
فَالْفَائِدَةُ فِي خَبَرِهِ: أَنَّهُ لَا يَنْهَى عَنْ [ق/٥٦/ب] فِعْلٍ خَيْرٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ لِلْبَالِغِينَ.

وَقَالَ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الطِّفْلِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»<sup>(٢)</sup>. فَصَارَ الْمَجْنُونُ فِي كَوْنِهِ لَيْسَ بِمُخَاطَبٍ كَالطِّفْلِ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ صَحَةِ حَجِّ الصَّبِيِّ وَأَجْرٍ مِنْ حَجِّ بِهِ [رَقْمُ / ١٣٣٦]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ / بَابِ فِي الصَّبِيِّ يَحُجُّ [رَقْمُ / ١٧٣٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ / الْحَجِّ بِالصَّغِيرِ [رَقْمُ / ٢٦٤٥]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١ / ٢١٩]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ نَحْوَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ فِي الْمَجْنُونِ يَسْرِقُ أَوْ يَصِيبُ حَدًّا [رَقْمُ / ٤٣٩٩]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ [رَقْمُ / ١٤٢٣]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ / بَابِ طَلَاقِ الْمَعْتَوَةِ وَالصَّغِيرِ وَالنَّائِمِ [رَقْمُ / ٢٠٤٢]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الرِّجْمِ / الْمَجْنُونَةُ تَصِيبُ الْحَدِّ [رَقْمُ / ٧٣٤٣]، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ نَحْوَهُ.  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ عَلِيٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ». يَنْظُرُ: «خُلَاصَةُ الْأَحْكَامِ» لِلنَّوَوِيِّ [١ / ٢٥٠]، وَ«نَصَبُ الرِّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٤ / ١٦١].



وَالْحُجَّةُ مِنَ الْإِجْمَاعِ: أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ مَنْ لَا يَجِدُ وَلَا يَسْتَطِيعُ؛ لَيْسَ بِمُخَاطَبٍ، فَدَلَّ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى حُكْمِ الْقُوَّةِ وَالْوُجُودِ وَالْإِمْكَانِ.

وَالِاسْتِطَاعَةُ اسْتَطَاعَتَانِ: اسْتَطَاعَةُ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ، وَاسْتَطَاعَةُ بِالْمَالِ دُونَ النَّفْسِ.

فَاسْتَطَاعَةُ الْأَبْدَانِ: الْقُوَّةُ وَسَلَامَةُ الْجَوَارِحِ.

وَاسْتَطَاعَةُ الْأَمْوَالِ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، أَوْ مَا يُبَلِّغُ، وَالْإِمْكَانُ بِالسَّبِيلِ، وَالسَّبِيلُ: هُوَ الطَّرِيقُ وَالْوَقْتُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا بَبَدْنِهِ، وَكَانَ مُسْتَطِيعًا بِمَالِهِ؛ أَحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ رَجُلًا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ سُؤَالِ الْخَثْعَمِيَّةِ، لَمَّا قَالَتْ لَهُ: إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحَجُّ عَنْهُ؟ فَأَمَرَهَا ﷺ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ بِمَا قَالَه: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»<sup>(١)</sup>.

فَأَفَادَنَا بِخَبَرِهِ الْقُدْرَةَ بِالْأَمْوَالِ، وَالْحَجَّ عَنِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا جَازَ فِعْلُهُ عَنِ الْحَيِّ؛ فَهُوَ عَنِ الْمَيِّتِ أَجْوَزُ، وَالنِّسَاءُ وَالرِّجَالُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَعْتَمِرُ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَعْتَمِرْ عَنْ [ق/ ٥٧/ أ] نَفْسِهِ، وَالرَّجُلُ يَحُجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ تَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ، فَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ فَهُوَ عَنْ نَفْسِهِ.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الحج / باب وجوب الحج وفضله [رقم / ١٤٤٢]، ومسلم في كتاب الحج / باب الحج عن العاجز لزمالة وهرم ونحوهما أو للموت [رقم / ١٣٣٤]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما به نحوه.

## بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ فَرَضُ الْحَجِّ؟

فَقُلْ: أَرْبَعُ خِصَالٍ، أَوَّلُهَا: الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالسُّنَّةُ، وَاتِّفَاقُ الْأُمَّةِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧] الْآيَةُ.

فَأَفَادَنَا بِهَا أَحْكَامًا كَثِيرَةً، مِنْهَا: الْوَقْتُ، وَهِيَ <sup>(١)</sup> الشُّهُورُ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْرِمَ قَبْلَهَا بِالْحَجِّ، فَإِنْ أَحْرَمَ لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ، وَخَرَجَ مِنْهُ بِعَمَلِ عُمْرَةٍ، وَلَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ عَنِ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَضَ فِيهِنَّ﴾. أَحْرَمَ فِيهِنَّ.

وَالرَّفَثُ: الْجَمَاعُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الْخُرُوجُ عَنِ الْحَقِّ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠].

وَالْحِدَالُ: الْمِرَاءُ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج: ٨]. الْآيَةُ.

فَمَعْنَى ذَلِكَ: الْمِرَاءُ فِيمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ مِنْ فِعْلٍ

(١) يعني: بعض تلك الأحكام الكثيرة.



وَالْحُجَّةُ فِي الطَّوَافِ وَالسَّغْيِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] الْآيَةُ. فَأَفَادَنَا بِهَا الطَّوَافُ وَالسَّغْيُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ فَائِدَتُهُ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

فَثَبَّتَ فَرَضُ الطَّوَافِ، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى ثُبُوتِ فَرَضِ السَّغْيِ بِمَا وَرَدَ فِي النَّصِّ فِي الْآيَةِ، وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «اسْعَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّغْيَ»<sup>(١)</sup>. فَثَبَّتَ فَرَضُ السَّغْيِ بِذَلِكَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. يَعْنِي: مِنْ عَلَامَاتِ اللَّهِ، فَجَعَلَهَا عَلَامَاتٍ لِلْقُرْبِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الطَّاعَاتِ تَقْرُبُ، وَالْمَعَاصِي تُبْعَدُ. وَمَعْنَى «لَا جُنَاحَ»: لَا ضَيْقَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَسَحَ لَنَا أَنْ نَطُوفَ عِنْدَ [ق/ ٥٨ / أ] الْوُرُودِ، وَعِنْدَ الْإِفَاضَةِ.

وَالْخِطَابُ بِالْحَجِّ: خِطَابٌ عَلَى التَّرَاخِي لَيْسَ عَلَى الْفُورِ. وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَّ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْفَرَضُ بِسَتَيْنِ. فَعَلِمَ بِفَعْلِهِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كُمِلَتْ فِيهِ الْأَوْصَافُ مِنَ الْبُلُوغِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْوُجُودِ، وَالْإِمْكَانِ؛ كَانَ مُخَاطَبًا، وَهُوَ فِي فُسْحَةٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَقْتِ وَفَاتِهِ، فَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ وَفَاتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ،

(١) أَخْرَجَهُ: الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ/ تَرْتِيبِ السَّنَدِيِّ» [رَقْم/ ١٧٢٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبِيهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْم/ ٩١٤٩]، وَأَحْمَدُ فِي «السَّنَدِ» [٦/ ٤٢١]، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْم/ ٢٧٦٤]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢/ ٢٥٥]. مِنْ حَدِيثِ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ النَّوَوِيُّ: «لَيْسَ بِقَوِيٍّ، فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «فِيهِ اضْطِرَابٌ». يَنْظُرُ: «الِاسْتِعَابُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ [٣/ ١٨٠٧]. وَ«الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ» لِلنَّوَوِيِّ [٨/ ٦٥].

وإن لم يُغسِر كانت الحَجَّةُ من صُلْبِ المالِ إذا لم يكن له مالٌ غيره، وعلى حسب ما يُخَلَّف من ذلك، إن كان يَقْدِرُ أن يُحَجَّ عنه من مِضره الذي هو فيه بما خَلَف؛ حُجَّ عنه، وإلا فَمِنَ المواضع التي يَقْدِرُ على أن يُحَجَّ عنه بِتَرِكَتِهِ، وإن كانت الحَجَّةُ تَخْرُجُ من الثَلَاثِ يُحَجَّ عنه.

وإذا أَحْرَمَ الصَّبِيُّ وهو غيرُ بالغٍ، ثُمَّ بَلَغَ قَبْلَ الوُقُوفِ بعِرفاتٍ أو بعِرفاتٍ؛ مَضَى في حَجَّتِهِ، وَأَجْزَأَتْهُ عَنِ حَجَّةِ الإِسْلَامِ، وكذلك العَبْدُ إذا أَحْرَمَ ثُمَّ عَتَقَ قَبْلَ الوُقُوفِ بعِرفاتٍ أو بعِرفاتٍ؛ مَضَى في حَجَّتِهِ، وَأَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنِ حَجَّةِ الإِسْلَامِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ، وَالنَّضْرَانِيُّ إِذَا أَسْلَمَ بعِرفاتٍ، أو أَحْرَمَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ اسْتَأْنَفَ الإِحْرَامَ، وَأَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنِ حَجَّةِ الإِسْلَامِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وإذا حَجَّ الرَّجُلُ حَجَّةَ الإِسْلَامِ، ثُمَّ ارْتَدَّ وَتَابَ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُحَجَّ؛ لِأَنَّ الحَجَّةَ الْأُولَى قَدْ أَدَّى بِهَا الْفَرَضَ عَنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ بَارْتِدَادُهُ لَمْ يَدْفَعْ حُكْمَ الْخِطَابِ عَنْ نَفْسِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّا نُوَجِّبُ عَلَيْهِ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ الَّتِي تَرَكَهَا فِي رِدَّتِهِ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَنَا غَيْرَ مُخَاطَبٍ لَكَانَ [ق/٥٨/ب] عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَ الْحَجَّ، وَلَمْ نُوَجِّبْ عَلَيْهِ إِعَادَةَ صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ.

وإذا حَجَّ الرَّجُلُ -وهو لَا يَجِدُ- فَاتَى بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الْحَجِّ؛ يَسْتَعِينُ فِي ذَلِكَ بِالْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ<sup>(١)</sup>، أَوْ يَكْسِبُ مِنْهُ مَا يَقْوُتُهُ؛ أَنَّ حَجَّتَهُ مُجْزِئَةٌ عَنِ حَجَّةِ الإِسْلَامِ، وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا الإِجْمَاعُ مَا قَلْنَا بِذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا أَنَّ حَجَّتَهُ تُجْزِئُهُ عَنِ حَجَّةِ الإِسْلَامِ.



(١) أي: سُؤَالُ النَّاسِ أُمُورَهُمْ.

## بَابُ مَا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ الْفَرَضُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ؟

تقول: سَبْعُ خِصَالٍ، وَهِيَ: تَرْكُ اللَّبَاسِ، وَالامْتِنَاعُ عَنِ الْجِمَاعِ، وَالْكَفُّ عَنِ قَتْلِ الصَّيْدِ، وَتَرْكُ الطَّيِّبِ، وَتَرْكُ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَتَرْكُ قَطْعِ الشَّعْرِ مَعَ إِمَاطَةِ الْأَذَى، وَتَرْكُ عَقْدِ النِّكَاحِ وَالنِّكَاحِ.

فَالْحُجَّةُ فِي تَرْكِ اللَّبَاسِ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَرَكَ اللَّبَاسَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ<sup>(١)</sup>، فَثَبَّتَ بِتَرْكِهِ فَرَضُ ذَلِكَ عَلَى الْمُحْرِمِ، وَنَقَلَ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْنَا فِعْلُهُ، وَوَجَبَ عَلَيْنَا حُكْمُهُ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْامْتِنَاعِ مِنَ الْجِمَاعِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧]. فَحَظَرَ الْجِمَاعَ عَلَيْنَا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ، وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى حَظَرِ ذَلِكَ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْكَفِّ عَنِ قَتْلِ الصَّيْدِ: مَا قَالَه تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]. وَمَا قَالَه تَعَالَى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦].

وَالْحُجَّةُ فِي اجْتِنَابِ الطَّيِّبِ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى حَظَرِ ذَلِكَ بَعْدَ [ق/٥٩/أ] الْإِحْرَامِ، وَلَمَّا تَطَيَّبَ بَعْدَ رَمْيِهِ لَجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ<sup>(٢)</sup>؛ عَلِمَ أَنَّ الطَّيِّبَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ مُحْظُورٌ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ/بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ [رَقْم/ ١٤٧٠]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٥/ ٣٣]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ، وَادَّهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ...».

(٢) يَشِيرُ: إِلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

وَالْحُجَّةُ فِي تَرْكِ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَقَطْعِ الشَّعْرِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ، فِذْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] الآية.

وَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «أَيُّ ذِيكَ هَوَامٌّ<sup>(١)</sup> رَأْسِكَ؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلِقْهُ وَافِدٍ»<sup>(٢)</sup>.

فَعُلِمَ بِالنَّصِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِالسُّنَّةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ ذَلِكَ مُحْظُورٌ عَلَيْنَا، إِلَّا عِنْدَ حَالِ الضَّرُورَةِ، فَتَفَعَّلَهُ وَتَجِبَ عَلَيْنَا الْفِذْيَةُ.

وَدَلٌّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وَالْتَفَتٌ: هُوَ حَلْقُ الشَّعْرِ، وَإِمَاطَةُ الْأَذَى<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

فَعُلِمَ بِهَذَا الدَّلِيلِ: أَنَّ ذَلِكَ مُحْظُورٌ عَلَيْنَا قَبْلَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ.

وَالْحُجَّةُ فِي تَرْكِ النِّكَاحِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ

(١) الْهَوَامُّ: بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ جَمْعُ هَامَّةٍ، وَهِيَ مَا يَدْبُ مِنَ الْأَخْشَاشِ. وَالْمُرَادُ بِهَا: مَا يَلْزَمُ جَسَدَ الْإِنْسَانِ غَالِبًا؛ إِذَا طَالَ عَهْدُهُ بِالتَّنْظِيفِ. وَقَدْ عُيِّنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّهَا الْقَمَلُ. يَنْظُرُ: «فَتَحَ الْبَارِي» لَابْنِ حَجَرٍ [٤ / ١٤].

(٢) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رقم/٩٣٨]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَارِ وَجِزَاءِ الصَّيْدِ/ بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ، فِذْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [رقم/١٧١٩]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ/ بَابِ جَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذًى، وَوَجُوبُ الْفِذْيَةِ لِحَلْقِهِ، وَبَيَانُ قَدْرِهَا [رقم/١٢٠١]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُّكَ»، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٣) وَقِيلَ: هُوَ قَشْفُ الْإِخْرَامِ، وَقَضَاؤُهُ بِحَلْقِ الرَّأْسِ وَالِاغْتِسَالِ. يَنْظُرُ: «الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ مَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [ق ٩٠ / ١] مَخْطُوطُ مَكْتَبَةِ الْإِسْكُورِيَالِ-أَسْبَانِيَا/ (رقم الحفظ: ٥١٠)، أَوْ [ق ٨٧ / ١] مَخْطُوطُ كُتُبْخَانَةِ مَجْلِسِ شُورَى-إِيرَانَ/ (رقم الحفظ: ٨٣١).

الْمُخْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ»<sup>(١)</sup>.

فَبَيَّنَ عَنْ حَظَرِ ذَلِكَ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ، فَكُلُّ مَا فَعَلَهُ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ عَلَى أَحَدِ شَيْئَيْنِ:

مِنْهُ مَا لَهُ بَدَلٌ، وَلَيْسَ بِمُفْسِدٍ لِلْحَجِّ.

وَمِنْهُ مَا لَهُ كَفَّارَةٌ، وَهُوَ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ.

فَأَمَّا مَا مِنْهُ بَدَلٌ: فَاللَّبَّاسُ، وَقَتْلُ الصَّيْدِ، وَمَسُّ الطَّيِّبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَإِمَاطَةُ الْأَذَى، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى فَاعِلِهِ دَمٌّ فِي كُلِّ خَصْلَةٍ مِنْهَا إِذَا فَعَلَهُ عَلَى انْفِرَادِهَا، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِهِ دَمٌّ وَاحِدٌ.

وَأَمَّا مَا لَهُ كَفَّارَةٌ - وَهُوَ مُفْسِدٌ لِلْحَجِّ: فَالْجِمَاعُ إِذَا كَانَ مِنْهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ إِلَى أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ؛ فَعَلَيْهِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَدَنَةً [ق/٥٩/ب]، وَيَمْضِي فِيمَا بَقِيَ مِنْ حَجَّهِ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُبْقًى.

فَأَمَّا إِذَا وَقَفَ، ثُمَّ وَطِئَ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ، وَيَمْضِي فِيمَا بَقِيَ مِنْ حَجَّهِ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَالنِّكَاحُ إِذَا كَانَ مِنْهُ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّبَّاسُ مِنْهُ، أَوْ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ نَاسِيًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عَامِدًا فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [رقم/٧٧٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ/ بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ وَكَرَاهَةِ خُطْبِهِ [رقم/١٤٠٩]، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ/ بَابِ الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ [رقم/١٨٤١]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ مَنَاسِكِ الْحَجِّ/ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ [رقم/٢٨٤٢]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ/ بَابِ الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ [رقم/١٩٦٦]، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه بِهِ.



وما سوى ذلك: فالنسيان والعمد فيه سواء، مثل قتل الصيد، وتقليم الأظفار، ومس الطيب، والنكاح، كل ذلك عمدته وخطؤه سواء، حكمه لازم، وكذلك الجماع في النسيان، والعمد.

وفي الشجرة مudd، وفي الشغرتين مddان، وفي ثلاث شعرات فصاعدا دم، وكذلك في الأظافر، وكذلك في حصي الجمار، وكذلك في ليالي منى. وللمحرم أن يقعد تحت ظل، ويغتسل ويحك بدنه، ويلبس ما شاء غير المخيط.

والحجة في إيجاب الهدي: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من ترك نسكا من مناسكه؛ فعليه دم»<sup>(١)</sup>. فأوجب بانتهاك حرمة المناسك كفارة، وجعل له ذلك طهارة.



(١) قال ابن الملقن: «هذا الحديث لا أعلم من رواه مرفوعا بعد البحث عنه، ووقفه عليه هو الذي نعرفه عن ابن عباس». وقال ابن حجر: «رواه ابن حزم من طريق علي بن الجعد، عن ابن عيينة، عن أيوب [يعني: عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا] به، وأعله بالراوي عن علي بن الجعد: أحمد بن علي بن سهل المروزي، فقال: إنه مجهول. وكذا الراوي عنه: علي بن أحمد المقدسي، قال: هما مجهولان». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٦ / ٩١]، و«التلخيص الحبير» لابن حجر [٤ / ١٥٣١].

بَابُ ذِكْرِ خِصَالِ الْفَضْلِ فِي الْحَجِّ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ خِصَالُ الْفَضْلِ فِي الْحَجِّ؟

فَقُلْ: ثَمَانِي خِصَالٍ، فَأُولُهَا: التَّلْيِيَةُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَطَوَافُ الْقُدُومِ، وَالْإِضْطِبَاجُ<sup>(١)</sup>، وَالرَّمْلُ<sup>(٢)</sup>، وَالْهَزْلَةُ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْمَبِيتُ [ق/ ٦٠ / أ] بِمُزْدَلِفَةَ، وَالْحَلَقُ وَالتَّقْصِيرُ، وَطَوَافُ الْوَدَاعِ، فَهَذِهِ جَمَلَةُ خِصَالِ الْفَضْلِ.

وَالْحُجَّةُ فِيهَا: الْكِتَابُ وَالْأَثَرُ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] الآية.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْحَجُّ: الْعَجُّ وَالشَّجُّ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الاضطِباع: هو أن يُدخِل ثوبه تحت يده اليمنى ويُلقِيه على عاتقه الأيسر. وقيل: الاضطِباع في الارتداء في الطواف: هو إخراج الرداء من تحت إبطه الأيمن، وإلقاؤه على المنكب الأيسر، وإبداء المنكب الأيمن، وتغطية الأيسر. ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمُطَرِّزي [٤/٢]. و«التعريفات الفقهية» للبركتي [ص/ ٣٠].

(٢) الرَّمْلُ - بفتح الراء والميم -: الهَزْولَة، وهو في الطواف أن يمشي في الطواف سريعاً، ويهز في مشيته الكتفين، كالمُبارزين بين الصقَّين. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/ ٢٦٥/ مادة: رمل]. و«التعريفات الفقهية» للبركي [ص/ ١٠٦].

(٣) أخرجه: الترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ / ومن سورة آل عمران [رقم/٢٩٩٨]، وابن ماجه في كتاب المناسك/ باب ما يوجب الحج [رقم/٢٨٩٦]، وابن أبي شيبة [رقم/١٥٧٠٣]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٢١٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/٨٨٩٢]، من طريق إبراهيم بن يزيد المكي، عن محمد بن عباد بن جعفر المخزومي، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما به.

قال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عُمر إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخواري المكي، وقد تكلم بعض أهل العلم في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه».

فَأَمَّا الْعَجُّ <sup>(١)</sup>: فَالتَّلْبِيَةُ.

وَأَمَّا الثَّجُّ <sup>(٢)</sup>: فَالذَّبَائِحُ.

وَالْحُجَّةُ فِي طَوَافِ الْوُرُودِ وَالْإِضْطِبَاعِ وَجَمِيعِ خِصَالِ الْفَضْلِ: مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» <sup>(٣)</sup>. فَكَانَتْ هَذِهِ الْخِصَالُ مِمَّا أَخَذَتْ عَنْهُ فِعْلًا.

وَخِصَالُ الْفَضْلِ هِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: فَمِنْهَا مَا لَهُ جُبْرَانٌ، وَمِنْهَا مَا لَا جُبْرَانَ لَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهَا، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ بَتْرَكِهَا رَاغِبًا عَنْ مَنَازِلِ أَهْلِ الْفَضْلِ.

فَأَمَّا مَا لَا جُبْرَانَ لَهُ: فَالتَّلْبِيَةُ، وَتَرْكُ طَوَافِ الْوُرُودِ، وَالْإِضْطِبَاعُ، وَالْهَرُولَةُ، وَالرَّمْلُ، فَهَذِهِ لَيْسَ عَلَى تَارِكِهَا شَيْءٌ، وَقَدْ أَسَاءَ فِي تَرْكِهَا. وَأَمَّا مَا عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ جُبْرَانٌ: فَهُوَ الْإِفَاضَةُ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ الْغُرُوبِ، فَعَلَى تَارِكِ ذَلِكَ دَمٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ الْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ طَوَافَ الْوُدَاعِ فَعَلَيْهِ دَمٌ وَقَدْ أَسَاءَ فِي تَرْكِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا؛ فَلَا يَكُونُ بَتْرَكِهِ مُسِيئًا، وَالْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ فِي إِيْجَابِ الْجُبْرَانِ سَوَاءٌ.



(١) الْعَجُّ: رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، يُقَالُ: عَجَّ يَعِجُّ عَجًّا، فَهُوَ عَاجٌ وَعَجَّاجٌ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٣/ ١٨٤ / مادة: عَجَجَ].

(٢) الثَّجُّ: سَيْلَانُ دِمَاءِ الْهَذْيِ وَالْأَضَاحِي. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١/ ٢٠٧ / مادة: ثَجَجَ].

(٣) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ اسْتِحْبَابِ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ رَاكِبًا، وَبَيَّانُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ» [رقم/ ١٢٩٧]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ / بَابِ فِي رَمِي الْجَمَارِ [رقم/ ١٩٧٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي بَابِ وَجُوبِ الْحَجِّ / بَابِ الرُّكُوبِ إِلَى الْجَمَارِ وَاسْتِظْلَالِ الْمُحَرَّمِ [رقم/ ٣٠٦٢]، وَابْنُ بَرَكِيَّةٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم/ ٩٣٠٧]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ. وَاللَّفْظُ لِلْبِيهَقِيِّ.

## بَابُ ذِكْرِ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ أَوْ الْقِرَانَ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا صِفَةُ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ، أَوِ الْعُمْرَةَ، أَوْ الْقِرَانَ<sup>(١)</sup>؟

تقول [ق/ ٦٠ / ب]: تجديدُ النِّيَّةِ، واستعدادُ النَّفَقَةِ الطَّيِّبَةِ الْحَلَالِ؛  
لأنَّ اللهَ تعالى قد أخبرَ عَمَّنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى طَاعَتِهِ بِالْإِسْتِعْدَادِ، أَلَّا تَرَاهُ  
تعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦].

فَأَفَادَنَا بِالْآيَةِ: فَضَّلَ الْإِسْتِعْدَادَ، فَإِذَا عَزَمَ الرَّجُلُ عَلَى الْإِحْرَامِ؛ صَلَّى  
رَكَعَتَيْنِ، وَدَعَا بِمَا سَنَحَ<sup>(٢)</sup> لَهُ مِنَ الدُّعَاءِ، وَسَأَلَ فِي دُعَائِهِ التَّوْفِيقَ وَالْبَلَغَ.  
فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، أَوْ أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، أَوْ أُرِيدُ  
الْقِرَانَ، فَسَهِّلْ لِي ذَلِكَ، وَأَعِنِّي عَلَيْهِ، وَيَشْتَرِطْ إِنْ أَرَادَ الْإِسْتِثْنَاءَ.  
وَإِنْ لَمْ يُرِدْ: تَرَكَ الْإِسْتِثْنَاءَ وَيَقُولُ: أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي، وَبَشْرِي،  
وَجَمِيعَ جَوَارِحِ جَسَدِي.

وَإِنْ اشْتَرَطَ قَالَ: فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي؛ فَجَائِزٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لُصْبَاعَةَ<sup>(٣)</sup>

(١) الْقِرَان - بكسر القاف -: هو الجمع بين العُمْرَةِ والحج بإحرام واحد في سفر واحد. ينظر:  
«التعريفات» للجُرْجَانِي [ص/ ١٧٤].

(٢) يُقَالُ: سَنَحَ لِي رَأْيِي فِي كَذَا. أَي: ظَهَرَ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١/ ٢٩١ / مادة: سنح].

(٣) لُصْبَاعَةُ - كَثْمَامَةٌ -: بضم الضاد المعجمة، وتخفيف الباء الموحدة، وبالعين المهملة، وهي ضُبَاعَةُ

بِنْتُ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيَّةِ بِنْتُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ زَوْجُ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،  
وَلَهَا مِنْهُ عَبْدُ اللَّهِ وَكَرِيمَةُ، وَكَانَتْ ضُبَاعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ، وَلَهَا أَحَادِيثُ يَسِيرَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ينظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر [٤/ ١٨٧٤]. و«جامع الأصول» لابن  
الأثير [١٢/ ١٠٥]. و«تاج العروس» للزَّيْدِي [٢١/ ٣٨٨ / مادة: ضبع].

وَلَيْسَتْ هِيَ ضُبَاعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ كَمَا وَقَعَ هُنَا فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَإِنَّمَا هِيَ ضُبَاعَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ،  
فَهِيَ صَاحِبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي مَعْنَاهُ هُنَا.

أَمَّا ضُبَاعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ: فَهِيَ الْأَنْصَارِيَّةُ، أُخْتُ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَدْ رَوَتْ عَنْهَا أُمُّ  
عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ. يُنْظَرُ تَرْجُمَتُهَا فِي: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»

لابن عبد البر [٤/ ١٨٧٤]. و«أُسْدُ الْغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» لابن الأثير [٧/ ١٧٥].

ابْنَةُ الْحَارِثِ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي»<sup>(١)</sup>، وَقُولِي: إِنَّ مَحِلِّي<sup>(٢)</sup> حَيْثُ حَبَسْتَنِي<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

فَإِذَا أَحْرَمَ قَامَ إِلَى رَاحِلَتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ رَاحِلَةٌ فَرَكِبَهَا، فَإِذَا رَكِبَهَا قَرَأَ عَلَى ظَهَرِهَا: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٣].  
فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ لَبَّى.

والتَّليَّةُ أَنْ يَقُولَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

ثُمَّ لَا يَزَالُ يُلَبِّي حَتَّى يَرْمِيَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَالتَّليَّةُ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ مِنَ الْأَرْضِ.

فَإِذَا أَتَى الْبَيْتَ قَالَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ: اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَبِرًّا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ وَكَرَّمَهُ مِمَّنْ حَجَّهَ أَوْ اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا [ق/٦١/أ] وَتَكْرِيمًا وَبِرًّا وَمَهَابَةً، ثُمَّ يَضْطَبِعُ.

وَالِإِضْطِبَاعُ: أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيَطْرَحَهُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ إِنْ قَدِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ

(١) أي: أخرمي بالحج، واجعلي شرطًا في حجك عند الإحرام، وهو اشتراط التحلل متى احتجبت إليه. ينظر: «الكوكب الوهاج / شرح صحيح مسلم» للأزمي [١٣ / ٣٩٠].

(٢) مَحِلِّي - بفتح الميم وكسر الحاء -: أي موضع تحللي من الإحرام، ومَحِلِّي خروجي من الحج. تعني: مكانه أو زمانه. ينظر: «الكوكب الوهاج» للأزمي [١٣ / ٣٩١].

(٣) أي: موضع إحلالي من الأرض حيث حبستني. أي هو المكان الذي عجزت عن الإتيان بالمناسك، وانحبست عنها بسبب قوة المرض. ينظر: «الكوكب الوهاج» للأزمي [١٣ / ٣٩١].

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب النكاح / باب الأكفاء في الدين [رقم / ٤٨٠١]، ومسلم في كتاب الحج / باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه [رقم / ١٢٠٧]، من حديث عائشة رضي الله عنها به نحوه.

لم يقدِرَ أشارَ بيده وقال مع الإشارة: اللَّهُمَّ إيمانًا بك، وتصديقًا بكتابك، ووفاء بعهدك، واتباعًا لسنة نبيك ﷺ.

ثُمَّ يَرْمُلُ - وهو المَشْيُ السَّرِيعُ - حَتَّى يَقِفَ بِإِزاءِ البابِ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّ الْحَرَمَ حَرَمُكَ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ، فَإِذَا صَارَ عِنْدَ الرُّكْنِ الْعِرَاقِيِّ <sup>(١)</sup> قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ، وَالشُّرْكِ، وَالشَّقَاقِ، وَالنِّفَاقِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا، وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، وَفِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ.

فإِذَا حَادَى الْمِيزَابَ <sup>(٢)</sup> قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: اللَّهُمَّ أَظِلَّنِي تَحْتَ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ.

فإِذَا انْتَهَى إِلَى الرُّكْنِ الشَّامِيِّ <sup>(٣)</sup> قَالَ عِنْدَهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَقْبُولًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا، وَعَمَلًا مَبْرُورًا، وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ.

---

(١) الرُّكْنُ الْعِرَاقِيُّ: هو الذي مِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بِالرُّكْنِ الشَّمَالِيِّ الشَّرْقِيِّ، وَهُوَ مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ. يَنْظُرُ: «الْمَعَالِمُ الْأَثِيرَةُ فِي السُّنَّةِ وَالسِّيَرَةِ» لِمُحَمَّدٍ شُرَّابٍ [ص / ١٢٩].

(٢) الْمِيزَابُ - وَيُقَالُ فِيهِ: الْمِثْرَابُ، وَالْمِرْزَابُ - هُوَ أَتْبُوبٌ أَوْ قَنَاةٌ مِنْ مَعْدِنٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَسِيلُ بِهِ الْمَاءُ مِنَ السَّطْحِ وَنَحْوِهِ إِلَى الْأَرْضِ. وَمِيزَابُ الْكَعْبَةِ: هُوَ الْمَاسُورَةُ الْمَوْضُوعَةُ فَوْقَ مُتَصِفِ سَطْحِ الْكَعْبَةِ مِنَ الْجِهَةِ الشَّمَالِيَّةِ، وَذَلِكَ لِتَصْرِيفِ الْمَطَرِ مِنْ فَوْقِ سَطْحِ الْكَعْبَةِ، وَيَصُبُّ فِي حِجْرِ إِسْمَاعِيلَ ﷺ، وَقَدْ صُنِعَ هَذَا الْمِيزَابُ فِي بَادِيءِ الْأَمْرِ مِنَ الْخَشَبِ الْمُبَطَّنِ بِالرَّصَاصِ، ثُمَّ صُنِعَ مِنَ النِّحَاسِ، ثُمَّ مِنَ الْفِضَّةِ، وَهُوَ الْآنَ مَصْنُوعٌ مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص / ٣٠٠ - ٣٠١]. وَ«إِفَادَةُ الْأَنَامِ بِذِكْرِ أَخْبَارِ بِلَدِ اللَّهِ الْحَرَامِ» لِلْغَازِيِّ الْمَكِّيِّ [١ / ٤٣٢]. وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٢ / ٢٤ / مَادَّةُ: أَزْب]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص / ٤٧٠].

(٣) الرُّكْنُ الشَّامِيُّ: هُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الشَّامِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بِالرُّكْنِ الشَّمَالِيِّ الْغَرْبِيِّ، وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدِ. يَنْظُرُ: «آكَامُ الْمَرْجَانِ فِي ذِكْرِ الْمَدَائِنِ الْمَشْهُورَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ» لِإِسْحَاقِ الْمَنْجَمِ [ص / ٢٨]. وَ«الْدِّينُ الْخَالِصُ» لِلْسَّبْكِيِّ [٩ / ٢٣٥].

فإذا انتهى إلى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ<sup>(١)</sup> قال عنده: اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.

وَيَرْمُلُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَيَطُوفُ سَاكِنًا أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ، وَيَذْكُرُ اللَّهَ بِمَا شَاءَ مِنَ الذِّكْرِ، وَإِلَّا تَلَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا اسْتَتَمَّ طَوَافَهُ خَرَجَ مِنْهُ فَوْقَ وَرَاءَ الْمَقَامِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَابِ الصَّافَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الصَّافَا، فَيَقِفُ عَلَيْهِ بِحَيْثُ يَرَى الْكَعْبَةَ وَيَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ [ق/ ٦١/ ب] لَا شَرِيكَ لَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَمْشِي سَاكِنًا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْعَمُودِ الْأَخْضَرِ.

ثُمَّ يُهْزِلُ وَيَقُولُ فِي هَرَوَلْتِهِ: رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَتَجَاوَزَ عَمَّا تَعْلَمُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ، حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْعَمُودِ الْآخِرِ، ثُمَّ يَمْشِي سَاكِنًا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمَرْوَةِ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَقُولُ مِثْلَ قَوْلِهِ عَلَى الصَّافَا، ثُمَّ لَا يَزَالُ يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، يَبْدَأُ بِالصَّافَا وَيَخْتُمُ بِالْمَرْوَةِ.

وَيَقِفُ عَلَى الصَّافَا أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ، وَعَلَى الْمَرْوَةِ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا عَادَ حَلَالًا، وَإِنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى وَقْتِ خُرُوجِ إِمَامِهِ.



(١) الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ: هُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْيَمَنِ، وَهُوَ مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْغَرْبِ فِي نَهَايَةِ جِدَارِهِ الْجَنُوبِيِّ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جِهَةُ الْيَمَنِ، وَقِيلَ فِي سَبَبِ تَسْمِيَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُدْعَى أَبِي بَنَاسَلَمَ بَنَاهُ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٣/ ٦٤]. وَ«مَعَالِمُ مَكَّةِ التَّارِيخِيَّةِ وَالْأَثَرِيَّةِ» لِعَاتِقِ بْنِ غَيْثٍ [ص/ ١١٧].

## بَابُ ذِكْرِ الْمَوَاقِيتِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْمَوَاقِيتِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَقَّتَ ذِي <sup>(١)</sup> الْحُلَيْفَةِ <sup>(٢)</sup> لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَلِلْمَارِّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَالْجُحْفَةَ <sup>(٣)</sup> لِأَهْلِ الشَّامِ وَلِلْمَارِّ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَيَلْمَلَمَ <sup>(٤)</sup> لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَلِلْمَارِّ بِهَا مِنْ

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ذِي». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «ذَا». لَكُونَهَا مَفْعُولٌ «وَقَّتَ» مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ، لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرَّجُ عَلَى وَجْهَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ: أ- الْأَوَّلُ: الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ مَعَ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَقَّتَ مَوْضِعَ ذِي الْحُلَيْفَةِ»، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَجْرُورًا.

ب- وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ عَلَى الْجَادَةِ، لَكِنَّهَا رُسِمَتْ يَاءً جَرْيًا عَلَى الْإِمَالَةِ، وَهِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، وَتُنْطَقُ الْكَلِمَةُ بِالْأَلْفِ الْمُمَالَةِ لَا بِالْيَاءِ الْخَالِصَةِ، وَالْإِمَالَةُ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ وَمَنْ جَاوَزَهُمْ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ نَجْدٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا.

(٢) الْحُلَيْفَةُ - بَضْمُ الْحَاءِ -: تَصْغِيرُ حَلِيفَةٍ، وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ. وَقِيلَ: سَبْعَةٌ. وَقِيلَ: بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ كِيلُو مَتْرَاتٍ، وَتَقَعُ بَوَادِي الْعَقِيقِ عِنْدَ سَفْحِ الْجَبَلِ، وَتُعْرَفُ الْيَوْمَ بِ: «أَبْيَارِ عَلِيٍّ»، وَهِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٢/ ٢٩٥ - ٢٩٦]، وَ«الْمَعَالِمُ الْأَثِيرَةُ فِي السُّنَّةِ وَالسَّيَرَةِ» لِمُحَمَّدِ شُرَّابٍ [ص/ ١٠٣].

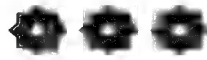
(٣) الْجُحْفَةُ - بَضْمُ الْجِيمِ، وَسُكُونُ الْحَاءِ -: قَرْيَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ. وَيُقَالُ لَهَا: مَهْبِغَةٌ، وَسُمِّيَتْ جُحْفَةً؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ اجْتَحَفَ أَهْلَهَا وَحَمَلَهُمْ، وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْبَحْرِ، وَعَلَى ثَمَانِيَةِ مَرَاحِلٍ مِنَ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَتُوجَدُ الْيَوْمَ آثَارُهَا شَرْقَ مَدِينَةِ «رَابِغٍ» بِحَوَالِي (٢٢) كِيلُو مَتْر. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٢/ ١١١]، وَ«مَعْجَمُ الْمَعَالِمِ الْجُغْرَافِيَّةِ فِي السَّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِعَاتِقِ بْنِ غَيْثٍ [ص/ ٧٩].

(٤) يَلْمَلَمَ - بَفَتْحِ الْمِثْنَةِ تَحْتَ وَتَكَرَّرِ اللَّامِ وَالْمِيمِ - وَادٍ مَشْهُورٌ يَمُرُّ جَنُوبَ مَكَّةَ عَلَى مَسَافَةِ مِثْنَةِ كِيلٍ. وَفِيهِ مِيقَاتُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِمَّنْ يَأْتِي عَلَى الطَّرِيقِ التَّهَامِيِّ، وَكَانَ يُعْرَفُ هَذَا الْمِيقَاتُ إِلَى سَنَةِ ١٣٩٩ هـ ب: السَّعْدِيَّةِ، ثُمَّ زُفَّتْ طَرِيقُ السَّيَارَاتِ، فَأَخَذَ السَّاحِلُ، فَهَجَرَ هَذَا الْمِيقَاتُ لِبُعْدِهِ عَنِ الطَّرِيقِ الْحَدِيثَةِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٥/ ٤٤١]. وَ«مَعَالِمُ مَكَّةَ التَّارِيخِيَّةِ وَالْأَثَرِيَّةِ» لِعَاتِقِ بْنِ غَيْثٍ [ص/ ٣٢٨].



غير أهلها، وَقَرْنَ<sup>(١)</sup> لأهل الطائف وللمار بها من غير أهلها،  
وَوَقَّتْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاتَ عِرْقٍ<sup>(٢)</sup> لأهل العراق وللمار بها من غير  
أهلها، ومكة ميقات لأهلها وللمقيم بها من غير أهلها.

وكل من كان بينه وبينها ما لا يقصر فيه الصلاة: فميقاته من منزله،  
فليس لأحد أن يتجاوزها وهو مُريد للحج، أو القرآن [ق/٦٢/أ]، أو العُمرة  
إلا مُحَرَّمًا، وله أن يُحَرِّمَ من دون ذلك، فإن تجاوزها وهو غير مُريد للحج،  
ثم بداله الحج؛ فميقاته الموضع الذي بداله منه الحج، فإن مرَّ بها وهو  
مُريد لذلك لم يُحَرِّمَ حتى تجاوزها؛ لزمه الإحرام، وعليه دم.



(١) قَرْنَ: -بفتح الأول وسكون الثاني- هو قَرْنَ المنازل، وهو موضع على طريق الطائف من مكة،  
يَبْعَدُ عن مكة ثمانين كيلًا وعن الطائف ثلاثة وخمسين كيلًا، وهو ميقات أهل اليمن والطائف.  
ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٤/ ٣٣٢]. و«معالم مكة التاريخية والأثرية» لعاتق  
بن غيث [ص/ ٢٢٦].

وقد وقع بالأصل: «قَرْنَ». والجادة أن يقال: «قَرْنَا». لكونها مفعول «وَقَّتْ» منصوبًا بالألف؛ لكن  
ما وقع هنا -إذ لم يكن سهوًا من النَّاسِخ-: صحيح في العربية، ويُخَرَّجُ على وجهين معروفين:  
أ- أن يكون منصوبًا «قَرْنَ» لكن حُذِفَتْ أَلْفُ تنوين النصب على لغة ربيعة، فإنهم لا يُبْدِلُونَ  
مِنَ التنوين في حال النصب أَلْفًا - كما يفعل جمهور العرب - بل يحذفون التنوين ويَقْفُونَ  
بسكون الحرف الذي قبله؛ كالمرفوع والمَجْرُور، لكن يجب قراءته مُنَوَّنًا في حال الوصل؛  
غير أن الألف لا تُكْتَبُ؛ لأنَّ الخط مداره على الوقف.

ب- والثاني: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، والواو قبله للاستئناف لا العطف. وقد سبق بيان مأخذ  
الوجهين جميعًا.

(٢) ذَاتُ عِرْقٍ -بكسر العين، وسكون الراء-: هو موضع يَبْعَدُ عن مكة نحو مرحلتين، وهو منزل  
معروف، يُحَرِّمُ أهلُ العِرَاقِ بالحج منه، سُمِّيَ به؛ لأن فيه عِرْقًا، وهو الجبل الصغير. ينظر:  
«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣/ ٢١٩/ مادة: عرق]. و«معالم مكة التاريخية  
والأثرية» لعاتق بن غيث [ص/ ١٨٣].

بَابُ مَا يَجِبُ مِنَ الدَّمَاءِ عَلَى مَنْ حَجَّ قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي إِيْجَابِ الْهَدْيِ عَلَى الْقَارِنِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أُوجِبَ عَلَى الْقَارِنِ دَمًا، وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِيْجَابِ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا وَجِبَ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمَعْنَى إِيْجَابِ الْهَدْيِ عَلَى الْقَارِنِ: سَقُوطُ إِحْدَى <sup>(١)</sup> السَّفَرَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ يَحْتَاجُ إِلَى سَفَرٍ، وَالْعُمْرَةَ إِلَى سَفَرٍ، فَإِذَا قَرَنَهُمَا؛ كَانَ تَارِكًا لِسَفَرٍ أَحَدَهُمَا، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ أُوجِبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، أَلَّا تَرَانَا نَقُولُ فِي الْمَكِّيِّ إِذَا قَرَنَ: لَا هَدْيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَارِكٍ لِسَفَرٍ.

وَأَمَّا دَمُ الْمُتَمَتِّعِ: فَالْحُجَّةُ فِيهِ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَمَا اسْتَيْسَرَ: الشَّاةُ دُونَ الْبَدَنَةِ.

وَهَذِي الْمُتَمَتِّعَةُ إِنَّمَا وَجِبَ بِشَيْئَيْنِ: التَّمَتُّعُ وَتَرْكُ الْمِيقَاتِ، أَلَّا تَرَى أَنَّا نَقُولُ لِلْمَكِّيِّ لَا هَدْيَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا.

وَكَذَلِكَ الْأَجْنَبِيُّ إِذَا أَحْرَمَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ طَافَ لَهَا وَعَادَ حَلَالًا، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ، فَأَنْشَأَ الْحَجَّ؛ فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَحْرَمَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ؛ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

وَأَمَّا دَمُ الْفِذْيَةِ: فَالْحُجَّةُ فِيهِ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِذْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. [ق/٦٢/ب]

فَإِذَا حَلَقَ الرَّجُلُ رَأْسَهُ: كَانَ مُخِيرًا بَيْنَ الصِّيَامِ، أَوْ الْإِطْعَامِ، أَوْ الْهَدْيِ.

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «إِحْدَى». وَالْجَاذَةُ أَنْ يَقَالَ: «أَحَدٌ» بِالتَّذْكِيرِ؛ لِكَوْنِهِ عَائِدًا عَلَى «السَّفَرَيْنِ» وَهُمَا مُثَنًى: «السَّفَرُ». وَهُوَ مُذَكَّرٌ، لَكِنْ يُحْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَأْنِيثِ الْمُذَكَّرِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا: «إِحْدَى السَّفَرَتَيْنِ».

وَأَمَّا دَمُ الْإِحْصَارِ: فَمِنْ الْغَنَمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ  
الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَأَمَّا الدَّمُ الَّذِي عَلَى مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ، فَخَرَجَ مِنْ إِحْرَامِهِ بِعَمَلِ  
عُمْرَةٍ: فَمِنْ الْغَنَمِ.

وَأَمَّا الدَّمُ الْوَاجِبُ عَلَى مَنْ وَطِئَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ: فَبَدَنَةٌ.

وَأَمَّا الْجَزَاءُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ: فَعَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الصَّيْدِ، إِنْ كَانَ نَعَامَةً:  
فَبَدَنَةٌ، وَإِنْ كَانَ غَزَالًا<sup>(١)</sup>: فَشَاةٌ.

وَالْحُجَّةُ فِيهِ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وَالْمِثْلُ مِثْلَانِ: فَمِثْلٌ فِي الْخَلْقِ، وَمِثْلٌ فِي الْقِيَمَةِ، فَإِذَا عُدِمَ الْمِثْلُ فَالْقِيَمَةُ.

وَكُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، أَوْ صَدَقَةٌ، فَتَصَدَّقَ، أَوْ ذَبَحَ بِغَيْرِ مَكَّةَ:  
لَمْ يُجْزِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِأَهْلِ مَكَّةَ، وَكُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ؛  
فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ بِمَكَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ بِبَلَدِهِ وَحَيْثُ شَاءَ؛  
لَأَنَّ الصَّوْمَ لَا مَنْفَعَةَ لِأَهْلِ الْحَرَمِ فِيهِ.

فَكُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِي جَنَایَةٍ كَانَتْ مِنْهُ دَمٌ، فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ؛ قَوَّامُهُ  
دَرَاهِمَ، وَقَوَّامُ الدَّرَاهِمِ طَعَامًا، وَصَامٌ مَوْضِعَ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا إِلَّا فِدْيَةَ  
الْحَلْقِ؛ فَإِنَّهُ يُطْعِمُ سِتًّا<sup>(٢)</sup> مَسَاكِينَ، كُلَّ مَسْكِينٍ مُدَّيْنِ؛ لِلْحَدِيثِ عَنْ

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «غَزَالٌ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «غَزَالًا». لَكُونَهَا خَبَرٌ «كَانَ» مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ؛ لَكِنْ مَا  
وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ وَجْهُ شَتَّى، أَشْهَرُهَا: أَنْ يَكُونَ  
مَنْصُوبًا «غَزَالًا» عَلَى الْجَادَّةِ، لَكِنْ حُذِفَتْ أَلْفُ تَنْوِينِ النَّصْبِ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ.

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «سِتٌّ مَسَاكِينَ». وَالْجَادَّةُ: «سِتَّةُ مَسَاكِينَ»؛ لِأَنَّ الْمَعْدُودَ مُذَكَّرٌ، وَهُوَ «الْمَسَاكِينُ»،  
فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ مُؤَنَّثًا. وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : يُخْرَجُ عَلَى أَنَّهُ  
مِنْ بَابِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَأْنِيثِ الْمُذَكَّرِ؛ فَيَقَالُ: حَمَلَ «الْمَسَاكِينَ» عَلَى مَعْنَى: «الْمَسْكِينَاتِ»،  
فَذَكَرَ الْعَدَدَ، كَأَنَّهُ قَالَ: «يُطْعِمُ سِتًّا مَسْكِينَاتٍ». وَيَصَحُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَمَلٍ  
عَلَى الْمَعْنَى؛ لَكُونَ الْمَسَاكِينَ جَمْعُ: «مَسْكِينٍ». وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءً. وَيَنْظُرُ: «تَاجُ  
الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [١٣ / ٢٨٦ / مَادَّةُ: سَكَنَ].

النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ<sup>(١)</sup>، وَفِي سَائِرِ الْكُفَّارَاتِ لَا يُعْطَى مَسْكِينٌ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرَ مِنْ مُدٍّ، فَلَوْلَا الْأَثَرُ فِي ذَلِكَ مَا جَازَ.

وَمَنْ قَتَلَ قَمْلَةً أَوْ نَحَّاهَا عَنْ بَدَنِهِ تَصَدَّقَ، فَإِنْ قَتَلَ بَرَاغِيثَ فَلَا [ق/٦٣/أ] شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَ الْحَيَّةَ، وَالْعُقْرَبَ، وَالْغُرَابَ، وَالْحِدَأَ<sup>(٣)</sup>، وَالسَّبْعَ<sup>(٤)</sup>، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ<sup>(٥)</sup>، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِي فِي الْحَرَمِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فَإِذَا قَتَلَ فِي الْحَرَمِ وَهُوَ مُخْرِمٌ صَيْدًا؛ كَانَ عَلَيْهِ

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْإِحْصَارِ وَجِزَاءِ الصَّيْدِ/بَابِ الْإِطْعَامِ فِي الْفَدْيَةِ نِصْفُ صَاعٍ [رَقْم/١٧٢١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ/بَابِ جَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذَى، وَوَجُوبِ الْفَدْيَةِ لِحَلْقِهِ، وَبَيَّانَ قَدْرِهَا [رَقْم/١٢٠١]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ، حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - تَجِدُ شَاءَةً؟» فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مَسْكِينٌ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «مَسْكِينًا». لِكُونِهَا مَفْعُولٌ «يُعْطَى» مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ وَجْهٌ شَتَّى، أَشْهَرُهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا «مَسْكِينٌ» عَلَى الْجَادَةِ، لَكِنْ حُذِفَتْ أَلْفُ تَنْوِينِ النَّصْبِ عَلَى لُغَةٍ رَبِيعَةٍ، وَلَوْ حَمَلْنَا قَوْلَهُ: «يُعْطَى» عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ «يُعْطَى»؛ لَصَحَّ الْكَلَامُ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ.

(٣) الْحِدَأُ - بِكسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ - جَمْعُ: الْحِدَاةِ، وَهُوَ طَائِرٌ مِنَ الْجَوَارِحِ مِنْ فَصِيلَةِ الصُّقُورِ، جِسْمُهُ مَتَوَسِّطٌ رَشِيقٌ، وَأَجْنَحَتُهُ طَوِيلَةٌ، لَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ مَشْقُوقٌ، يَنْقُضُ عَلَى الدَّوَاغِجِ وَالْجُرْذَانِ وَالْأَطْعَمَةِ وَنَحْوِهَا. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/١٧٠]، وَ«مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [٤٥١/١].

(٤) السَّبْعُ - بَفَتْحِ السَّيْنِ، وَضَمِّ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ - : مَا يَفْتَرِسُ الْحَيَوَانَ وَيَأْكُلُهُ قَهْرًا أَوْ قَسْرًا. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢/ ٣٣٧ / مَادَّةُ: سَبْعَ].

(٥) الْكَلْبُ الْعَقُورُ: هُوَ كُلُّ سَبْعٍ يَغْقِرُ. أَيُ: يَجْرَحُ وَيَقْتُلُ وَيَفْتَرِسُ، كَالْأَسَدِ، وَالنَّمْرِ، وَالذَّبِّبِ. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِشْتِرَاكِهَا فِي السَّبْعِيَّةِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٣/ ٢٧٥ / مَادَّةُ: عَقْرَ].

جزاء واحدٌ، وكذلك إن عاد فقتل كل ما فعل ذلك؛ فعليه جزاؤه أبدًا ما كان الفعل منه.

وَإِذَا ذَبَحَ الصَّيْدَ وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ فَلَا يُؤْكَلُ، وَهُوَ بِمَعْنَى: الْمَيْتَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ: قَتْلًا بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥].

وليس له أن يأكل من هذِي واجبٍ عليه، فإن أكلَ غَرِمَ قيمةَ ما أكلَ للمساكين، وله أن يأكلَ من لحمِ الصَّيْدِ إن أصادَه غيره، فإن دُلَّ على صيدٍ فقتل؛ فقد أساء، ولا شيءَ عليه، وإن شارك غيره في قتله؛ كان عليهما الجزاء، وكذلك إن كان عنده صيدٌ فحبسه حتى مات؛ فعليه الجزاء.

وليس له أن يَشْتَرِيَّ في حالِ إحرامِهِ صَيْدًا، فَإِنْ اشْتَرَى فالشراءُ غيرُ جائزٍ، وعليه إرساؤه، فَإِنْ لم يَفْعَلْ حتَّى أحلَّ؛ فعليه الجزاءُ، فَإِنْ رمى الصَّيْدَ وهو مُحْرِمٌ فلم يَمُتْ حتَّى أحلَّ؛ فعليه الجزاءُ، وإن رمى الصَّيْدَ وهو حلالٌ فلم يُصِبْهُ شيءٌ حتَّى أحرم؛ فلا شيءَ عليه.



## بَابُ فِي إِحْرَامِ الرَّجُلِ عَلَى إِحْرَامِ غَيْرِهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي إِحْرَامِ الرَّجُلِ عَلَى إِحْرَامِ غَيْرِهِ؟

تقول: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَمَّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ: «بِمَاذَا أَهْلَلْتَ» [ق/ ٦٣ / ب] فَقَالَ لَهُ: «بِأَهْلَالِكَ»<sup>(١)</sup>. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِهِ.

فَإِذَا أَحْرَمَ الرَّجُلُ بِلَا تَعْيِينٍ؛ فَالْإِحْرَامُ لَازِمٌ، وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ ذَلِكَ الْإِحْرَامَ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ، أَوْ قِرَانٍ، أَوْ عُمْرَةٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَحْرَمَ عَلَى إِحْرَامِ غَيْرِهِ، ثُمَّ دَخَلَ فَأَصَابَ ذَلِكَ الْغَيْرَ مَيْتًا؛ فَالْإِحْرَامُ لَازِمٌ لَهُ، وَيَكُونُ قَارِنًا؛ لِأَنَّ أَسْوَأَ حَالِ الْمُحْرِمِ بِإِحْرَامِ الْمَيِّتِ أَنْ يَكُونَ قَارِنًا، وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ أَفْضَلُ، وَالتَّمَتُّعُ مِنْ بَعْدِ الْإِفْرَادِ.

وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ، وَالْحُجَّةُ فِي إِيجَابِهَا: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فَالْإِتِمَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْفَرْضِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فَذَكَرَهُ الْإِتِمَامَ لِلْفَرْضِ يَدُلُّ عَلَى حُكْمِ إِيجَابِهَا، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي / بَابِ مَنْ أَهْلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم / ١٤٨٣]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ إِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذِهِ [رقم / ١٢٥٠]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِهِ نَحْوَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم / ١٢١٨]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ / بَابِ صِفَةِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ [رقم / ١٩٠٥]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ / بَابِ حُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [رقم / ٣٠٧٤]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣ / ٣٢٠]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بِهِ. وَاللَّفْظُ هُنَا لِأَحْمَدَ.

فَالْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ بِهَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ، وَالْإِفْسَادُ لِلْعُمْرَةِ كَالْإِفْسَادِ لِلْحَجِّ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْعُمْرَةِ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ أَوْ حَلْقٍ.

وَفَرَضُ الْعُمْرَةِ ثَلَاثُ خِصَالٍ: الْإِحْرَامُ، وَالطَّوَافُ، وَالسَّعْيُ.  
وَالنُّسْكُ لَهَا: التَّقْصِيرُ.

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِأَهْلِ الْحَرَمِ، وَلِغَيْرِ أَهْلِ الْحَرَمِ: الْحِلُّ، وَعَلَى الْمُفْرِدِ طَوَافٌ وَسَّعْيٌ، وَعَلَى الْقَارِنِ طَوَافٌ وَسَّعْيٌ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ: «يُجْزِيكَ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَّعْيٌ وَاحِدٌ مِنْ حَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَهُ إِحْرَامٌ، وَالْعُمْرَةُ لَهَا إِحْرَامٌ، فَإِذَا قَرَنَ بَيْنَهُمَا، وَأَتَى بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ؛ أَجْزَأَهُ عَنْهُمَا، فَكَذَلِكَ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَّعْيٌ وَاحِدٌ يُجْزِي عَنْهُمَا [ق/ ٦٤ / أ].

فَإِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ قَالَ: لَا أَدْرِي كَانَ هَذَا الْإِحْرَامُ مِنِّي فِي أَشْهِرِ الْحَجِّ، أَوْ فِي غَيْرِ أَشْهِرِ الْحَجِّ؟

يُقَالُ لَهُ: تَعْمَلُ مَا يَعْمَلُهُ الْمُعْتَمِرُ، وَلَا تَكُونُ بِهِ حَلَالًا، ثُمَّ تُنْشِئُ

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابُ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِأَفْرَادِ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقَرَانِ وَجَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَمَتَى يَحِلُّ الْقَارِنُ مِنْ نَسَكِهِ [رَقْمُ / ١٢١١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ / بَابُ طَوَافِ الْقَارِنِ [رَقْمُ / ١٨٩٧]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٢/ ٢٦٢]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٥ / ١٠٦]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرِفٍ فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

الحَجَّ مِنْ ذَا<sup>(١)</sup> قَبْلَ<sup>(٢)</sup>، وَعَلَيْهِ هَٰذَا.

والإحصارُ لا يكونُ إلَّا بعدوً، والحُجَّةُ في ذلك: السُّنَّةُ عن النَّبِيِّ ﷺ، وذلك أنه أُحْصِرَ بِالْحُدَيْيَةِ<sup>(٣)</sup>، وكان إحصارُه بعدوً<sup>(٤)</sup>، فكلُّ إحصارٍ يجبُ فيه الهُدْيُ إذا كان بصفةٍ إحصارِه، وللمُحْصَرِ أنْ يذبحَ هَديَه في

(١) كذا في الأصل «ذا». والجادة: «ذي». لكونها اسمًا مجرورًا، لكن ما وقع هنا - إذا لم يكن سهوًا من الناسخ -: يُخَرَّج على أن «ذا» هنا اسمٌ موصولٌ مُلْحَقٌ بالأسماء الستة، فيكون مجرورًا بكسرة مُقَدَّرَةٍ على الألف للتعذر، على لغة بني الحارث بن كعب، وخثعم، وزُبَيْد؛ فإنهم يُجَرُّون الأسماء الستة مَجْرَى الاسم المقصور مطلقًا - رفعًا ونصبًا وجَرًّا - فيقولون مثلاً: هذا أبا هريرة، ورأيتُ أبا هريرة، ومررتُ بأبا هريرة، ومن شواهد هذه اللغة: قولُ ابن مسعودٍ لأبي جهل في «صحيح البخاري»: «أنتَ أبا جهل»! وهناك شواهد أخرى ذكرها العلماءُ في ثبوت تلك اللغة. ينظر: «شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ» لابن مالك [ص / ١٥٧]. و«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» لابن هشام [ص / ٥٣، ٥٧]. و«شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك» [ص / ٦٠]. و«المعجم المفصل في النحو العربي» لعزيزة فوال [١ / ٥٢٥].

(٢) ذِي قَبَلٍ وَقَبَلٍ - كَجَبَلٍ وَعِنَبٍ -: أي فيما أَسْتَأْنِفُ وَأَسْتَقْبِلُ. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [١٥ / ٦٠٢ / مادة: قَبَل].

(٣) الْحُدَيْبِيَّةُ - بضم الحاء، وفتح الدال، وياء ساكنة، وباء مكسورة، واختلفوا في يائها الثانية، فمنهم من شددوها، ومنهم من خففها -: مكان مشهور يقع الآن على مسافة (٢٢) كيلو متر غربي مكة، على طريق جُدَّة القديم، ولا تزال تُعرف بهذا الاسم. ينظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي [٢/ ٢٢٩]، و«المعالم الأثيرة في السُّنة والسَّيرة» لمحمد شُرَّاب [ص/ ٩٧].

(٤) أخرجه: البخاري في كتاب المغازي / باب غزوة الحديبية [رقم / ٣٩٤٩]، ومسلم في كتاب الحج / باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران [رقم / ١٢٣٠]، من طريق نافع: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَلِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كُلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَا: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ، فَإِنَّا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، قَالَ: فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، حِينَ حَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، فَاَنْطَلَقْتُ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَبَّيْ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ خُلِّيَ سَبِيلِي قَضَيْتُ عُمْرَتِي، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ...».

لفظ مسلم.



الموضع الذي هو فيه اقتداءً بالنبي ﷺ، فإذا ذبحه كان له أن يخلق رأسه، ويلبس، ويتطيب، ويعمل كل ما يعملهُ الْمُحِلُّ.

وللحاجي<sup>(١)</sup> أن يخلق قبل أن يرمي، ويرمي قبل أن يخلق.

والْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَا سُئِلَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ»<sup>(٢)</sup>.

وَعَرَفَاتُ كُلِّهَا مَوْقِفٌ، وَمِنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ، وَإِذَا مَرَّ بِعَرَفَاتٍ مَرًّا؛ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ مِنَ الْوُقُوفِ بِهَا، وَأَيْنَ نَحَرَ مِنْ مَنَى أَجْزَأَهُ، وَلَهُ الْحَلْقُ بِكُلِّ الْحَرَمِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ إِلَّا حَالِقًا أَوْ مُقَصِّرًا.

وَالْحَائِضُ تَعْمَلُ كُلَّ مَا يَعْمَلُهُ الْحَاجُّ إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَكَذَلِكَ الْجُنُبُ لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَإِنْ طَافَ نَاسِيًا أَعَادَ الطَّوَافَ، وَإِنْ سَعَى لَمْ يُعِدِ السَّعْيَ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَعَى عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ.

وَلَهُ التَّعْجِيلُ مِنْ مَنَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

وَالْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَا تَطُوفُ الْحَائِضُ، وَلَا الْجُنُبُ بِالْبَيْتِ: أَنَّ الطَّوَافَ صَلَاةٌ، وَالصَّلَاةُ [ق/ ٦٤ / ب] لَا يَجُوزُ أَنْ تُؤَدَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، فَإِنْ طَافَ بِالْبَيْتِ رَاكِبًا جَازًا، وَإِنْ سَعَى جَازًا، وَكَذَلِكَ إِنْ حَضَرَ الْمَشَاهِدَ كُلِّهَا رَاكِبًا جَازًا.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ: «وَلِلْحَاجِّي». وَالْجَادَّةُ: «وَلِلْحَاجِّ». وَهُوَ وَاحِدُ الْحُجَّاجِ، وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : يُخْرَجُ عَلَى أَنَّهُ جَارٍ عَلَى لُغَةِ الْإِشْبَاعِ، أَي: أَشْبَعَتْ كَسْرَةُ الْجِيمِ فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا الْيَاءُ، وَإِشْبَاعُ الْحَرَكَاتِ حَتَّى تَتَوَلَّدَ مِنْهَا حُرُوفٌ: لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ / بَابِ الْفَتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا [رَقْمُ / ٨٣]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ مَنْ حَلَقَ قَبْلَ النُّحْرِ أَوْ نَحَرَ قَبْلَ الرَّمْيِ [رَقْمُ / ١٣٠٦]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ.

وَالْأَيَّامُ الَّتِي تُصَامُ فِي الْحَجِّ بَدَلٌ مِنْ دَمِ الْمُتَعَةِ، وَهِيَ يَوْمٌ قَبْلَ التَّرْوِيَةِ<sup>(١)</sup>، وَيَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ، وَهِيَ الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ<sup>(٢)</sup>، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ<sup>(٣)</sup>: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَإِنْ صَامَ فِي الْعَشْرِ قَبْلَ هَذِهِ الْأَيَّامِ جَازَ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَامَ بَعْدَهَا جَازَ، وَإِنْ صَامَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ صَامَ بَعْدَهَا جَازَ، وَالسَّبْعَةُ الْأَيَّامُ يَصُومُهَا حَيْثُ شَاءَ.



(١) يَوْمُ التَّرْوِيَةِ - بتخفيف الياء - : هو الثامن من ذي الحِجَّةِ، سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَزَوَّدُونَ فِيهِ الرِّئْيَ مِنَ الْمَاءِ بِمَكَّةَ. ينظر: «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لابن قُرْقُول [٣ / ١٩٨ - ١٩٩].

(٢) الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ: هِيَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ، آخِرُهَا يَوْمُ النَّحْرِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣ / ٢٩٢ / مادة: علم].

(٣) الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: هِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣ / ١٩٠ / مادة: عدد].

## باب ذكر المستأجر في الحج

إذا قيل لك: ما الأصل في جواز حج الرجل عن الرجل؟

تقول: السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو ما رُوِيَ عنه في خبر الخثعمية<sup>(١)</sup>، وما رُوِيَ عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلْمُلَبِّي عَنْ شُبْرُمَةَ: «أَحْبَبْتُ؟». فَقَالَ: لَا. فَقَالَ لَهُ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُمَةَ»<sup>(٢)</sup>.

فَدَلَّ بِهَذَا الْقَوْلُ: عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَجَوَّزَ بِذَلِكَ الْحَجَّ عَنِ الْغَيْرِ.

فَإِذَا اسْتَوْجَرَ الرَّجُلُ لِلْحَجِّ: فَهُوَ مَالِكٌ لِلْإِجَارَةِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ الَّذِي اسْتَوْجَرَ لَهُ، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ بِعُمْرَةٍ، وَعَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ بِحَجَّةٍ؛ لَمْ يُجْزِهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفْسَدَ بِعَمَلِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْعَمَلَ الَّذِي اسْتَوْجَرَ لَهُ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِمَا [ق/٦٥/أ] عَنْ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ زَادَهُ خَيْرًا إِلَى الْخَيْرِ الَّذِي اسْتَوْجَرَ لَهُ، وَعَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ فِي مَالِهِ، وَإِنْ ضَاعَ الْمَالُ مِنْهُ؛ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ، وَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ.

(١) مضمي تخريجه.


(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب المناسك / باب الرجل يحج عن غيره [رقم/ ١٨١١]، وابن ماجه في كتاب المناسك / باب الحج عن الميت [رقم/ ٢٩٠٣]، وابن خزيمة في «صحيحه» [رقم/ ٣٠٣٩]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ٣٩٨٨]، والدارقطني في «سننه» [٢/ ٢٦٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٤/ ٣٣٦]، من حديث ابن عباس ؓ به نحوه.

قال البيهقي: «هذا إسناد صحيح ليس في هذا الباب أصح». وقال ابن الملقن: «إسناده صحيح على شرط مسلم». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٦/ ٤٦].

فإن عَمِلَ مِنَ الْعَمَلِ بَعْضَهُ، ثُمَّ مَاتَ؛ اسْتَحَقَّ مِنَ الْأَجْرِ بِمَقْدَارِ الْعَمَلِ، وَرَدَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْأُجْرَةِ، فَإِنْ كَانَ الْحَاجُّ وَارِثًا لِلْمَخْجُوجِ عَنْهُ، فَأَوْصَى بِأَنْ يَحْجَّ عَنْهُ بِدَنَائِيرَ مَعْلُومَةٍ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَتْ كِفَايَتُهُ بِأَقْلٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ؛ كَانَ الْفَضْلُ رَاجِعًا إِلَى الْوَرِثَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى إِلَيْهِ غَيْرُ وَارِثٍ، فَيَكُونُ مَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ وَصِيَّةً مِنَ الْمَيِّتِ لَهُ.

وَإِذَا أَدِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ فِي الْعُمْرَةِ، فاعْتَمَرَ عُمْرَةً تَمْتَعُ؛ فَعَلِيهِ الصَّوْمُ؛  
لأنَّ العبدَ لا يَمْلِكُهُ، وَإِنْ مَلَكَه السَّيِّدُ؛ لِأَنَّ قَرَضَهُ الصَّوْمَ دُونَ غَيْرِهِ.





# كِتَابُ الْيُيُوعِ



## بَابُ فِي تَحْلِيلِ الْبَيْعِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي تَحْلِيلِ الْبَيْعِ؟

تَقُولُ: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: قَوْلُهُ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٩]. وقوله: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. فَالْفَضْلُ مَا أَمَرْنَا بِتَرْكِهِ عِنْدَ النَّدَاءِ.

وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

فَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: إِنَّهَا التَّجَارَاتُ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا سَبَبٌ لِلرِّزْقِ مِنْ [ق/٦٥/ب] اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ اشْتَرَى بَكْرًا<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: «تفسير الطبري» [٤/ ١٦٥]، و«الدر المنثور» للسيوطي [١/ ٥٣٥].

(٢) يشير إلى ما أخرجه: البخاري في كتاب البيوع / باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري أو اشترى عبدا فأعتقه [رقم/ ٢٠٠٩]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ٧٠٧٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٥/ ٣١٦]، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَغِيرٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيُرْدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيُرْدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِغْيِيهِ»، قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «بِغْيِيهِ» فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَالْبَكْرُ -بِفَتْحِ الْكَافِ-: الْفَتِيُّ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأُنْثَى بَكْرَةٌ، وَالْجَمْعُ: أَبْكَرٌ وَبِكَارٌ. يَنْظُرُ: «المصباح المنير» للفيومي [١/ ٥٨ / مادة: برك].

وغيره<sup>(١)</sup>، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْبَائِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»<sup>(٢)</sup>.  
 فَدَلَّ بِسُنَّتِهِ عَلَى تَحْلِيلِ مَا وَجَبَ تَحْلِيلُهُ بِالنَّصِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.  
 وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْلِيلِ الْبَيْعِ، فَكُلُّ بَيْعٍ فُعِلَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى،  
 وَأَمْرٍ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَهُوَ حَلَالٌ، رَافِعٌ لِمِلْكِ  
 الْبَائِعِ، وَمُقَرَّرٌ لِمِلْكِ الْمُشْتَرِي.



(١) يشير إلى ما أخرجه: البخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس / باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضرته [رقم / ٢٢٥٥]، ومسلم في كتاب المساقاة / باب بيع البعير واستثناء ركوبه [رقم / ٧١٥]، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ أَتَبِيعُهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ. لفظ البخاري.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب البيوع / باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف [رقم / ١٩٧٣]، ومسلم في كتاب البيوع / باب الصدق في البيع والبيان [رقم / ١٥٣٢]، وغيرهما من حديث: حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.



## بَابُ بِمَاذَا يَجِبُ الْبَيْعُ؟

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا فَرَضَ الْبَيْعُ؟

تَقُولُ: شَيْئَانِ لَا ثَالِثَ لِهَمَا، وَهُمَا صِحَّةُ الْمِلْكِ، وَالثَّمَنُ الْمَعْلُومُ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: بِمَ يَصَحُّ الْبَيْعُ؟

فَقُلْ: بِالرِّضَا، وَارْتِفَاعِ الْمِلْكِ، وَالثَّمَنِ الْمَعْلُومِ، وَالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ.

فَالْحُجَّةُ فِي الرِّضَا: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَرُّرًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٩]. فَأَفَادَنَا بِالْآيَةِ حُكْمَ التَّرَاضِيِّ وَالْمِلْكِ.

وَالْحُجَّةُ فِي الثَّمَنِ الْمَعْلُومِ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ أَنَّ الْأَثْمَانَ لَا تَكُونُ مَجْهُولَةً.

وَالْحُجَّةُ فِي التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ: الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»<sup>(١)</sup>.

وَالْبَيْعُ بَيْنَعَانٍ: بَيْعٌ عَيْنِ مَرْتَبَةٍ، أَوْ صِفَةٍ مَّضْمُونَةٍ.

فَأَمَّا بَيُوعُ الْأَعْيَانِ: فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الْمُشَاهَدَةِ لَهَا، وَإِحَاطَةِ الْعِلْمِ بِهَيْئَةِ الْمَبِيعِ مِنَ الصَّحَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا بَيْعُ الصِّفَاتِ: فَهُوَ السَّلَمُ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ فِيهِ إِلَّا بِأَوْصَافٍ أَرْبَعَةٍ.

(١) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٢) يُقَالُ: أَسْلَمَ وَسَلَّمَ؛ إِذَا أَسْلَفَ. وَالْأَسْمُ: السَّلَمُ، وَهُوَ أَنْ تُغَطِّيَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فِي سِلْعَةٍ مَعْلُومَةٍ إِلَى أَمَدٍ مَعْلُومٍ، فَكَأَنَّكَ قَدْ أَسْلَمْتَ الثَّمَنَ إِلَى صَاحِبِ السِّلْعَةِ وَسَلَّمْتَهُ إِلَيْهِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، لَابِنِ الْأَثِيرِ [٢/ ٣٩٦ / مادة: سلم].

منها: الثمنُ المعلوم، والكيلُ المعلوم، والوزنُ المعلوم من الجنسِ المعلوم إلى أجل معلوم، فكلُّ مَنْ باعَ بيعًا خارجًا من هذين الضربين؛ فبيعه باطلٌ، فإنَّ أراد المتبايعان تجويزَ ذلك؛ استأنفاً [ق/٦٦/أ] فيه البيع، ولم يَجْزِ إمضاؤه على حكم الفسادِ الأوَّل، فإنَّ كان قد استهلك في يد المشتري؛ كان عليه قيمته وقت قبضه، ويرجع بالثمن على البائع.



## بَابُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَيْعُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِيمَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَيْعُ؟

فَقُلْ: مَا حَصَلَ بِهِ الْخِلَافُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، مِثْلُ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا فِي الْمَقْدَارِ الَّذِي أَجَازَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيْعِ الْعَرَايَا<sup>(٢)</sup>، وَمَقْدَارُ ذَلِكَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، فَإِنْ جَاوَزَ ذَلِكَ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَيَسْتَقْصِي فِي حَزْرِهِ<sup>(٣)</sup> حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْجَفَافِ لَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ التَّمْرِ؛ لَيْسَلَمَ فِيهِ مِنَ الرَّبَا.

(١) الْمُزَابَنَةُ: هِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ، وَأَصْلُهُ: مِنَ الزَّيْنِ، وَهُوَ الدَّفْعُ، كَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ يَزِينُ صَاحِبَهُ عَنْ حَقِّهِ بِمَا يَزْدَادُ مِنْهُ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٢/ ٢٩٤ / مادة: زين].

(٢) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [٢/ ٦٢٠]، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ بَيْعِ الشَّمْرِ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ [رقم/ ٢٠٧٨]، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا [رقم/ ١٥٤١]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ طَرِيقِ: دَاوُدُ بْنُ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُوَيْبَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ». شَكَ دَاوُدُ فِي ذَلِكَ. لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَالْعَرَايَا: جَمْعُ: عَرِيَّةٍ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ: عَطِيَّةُ تَمَرِ النَّخْلِ دُونَ الرَّقَبَةِ، كَانَتْ الْعَرَبُ فِي الْجَذْبِ تَتَطَوَّعُ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا تَمَرَّ لَهُ، كَمَا يَتَطَوَّعُ صَاحِبُ الشَّاةِ أَوْ الْإِبِلِ بِالْمَنِيحَةِ، وَهِيَ عَطِيَّةُ اللَّبَنِ دُونَ الرَّقَبَةِ، يُقَالُ: عَرِيَّتِ -بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ- النَّخْلَةُ تَغْرَى؛ إِذَا أُفْرِدَتْ عَنْ حُكْمِ أَخَوَاتِهَا، بَأَنْ أُعْطِيَهَا الْمَالِكُ فَقِيرًا. يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لابن حجر [٤/ ٣٩٠]. وَ«عَوْنُ الْمَعْبُودِ» شَرَحَ سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ «لِلْعَظِيمِ آبَادِي» [٩/ ١٥٧].

(٣) الْحَزْرُ: التَّقْدِيرُ وَالْخَرْصُ، وَالْحَازِرُ: الْخَارِصُ، يُقَالُ: حَزَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَدَّرْتَهُ. وَمِنْ «حَزَرْتُ النَّخْلَ» إِذَا خَرَصْتَهُ. يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» لِلطَّرِيحِيِّ [٣/ ٢٦٦].

وَبَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ<sup>(١)</sup>: وَهُوَ بَيْعُ الطَّعَامِ فِي سُنْبُلِهِ، وَمِثْلُ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

وهو أن يقول الرَّجُلُ: أبيعُكَ هذه السِّلعةَ على أنِّي قد اشتريتُ منك  
السِّلعةَ التي لك، وهذا يدخل في الشُّغار<sup>(٢)</sup> الذي نهى عنه رسولُ الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وفيه وجهٌ آخرُ: وهو أن يكونَ البيعُ نقدًا بثمنٍ، ونسيئةً بزيادةٍ عن ثمنِ النقدِ، فهذا أيضًا بيعٌ في بيعٍ.

وَبِيعٌ وَسَلْفٌ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أبيعُكَ هَذِهِ الدَّارَ بِمِئَةِ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُسَلِّفَنِي مِئَةَ دِينَارٍ أُخْرَى، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ بَيْعًا وَشَرْطًا، وَقَدْ دَخَلَ فِي الْجَهْلِ بِالْأَثْمَانِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ مِنْ جِهَتَيْنِ.

وَبَيْعٌ وَشَرْطٌ: وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ وَيَشْتَرِطَ مَا لَا يَحِلُّ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ بِذِكْرِ الشَّرْطِ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَعَ الْبَيْعِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَبِيعُكَ هَذِهِ [ق/٦٦/ب] الْأَمَةَ عَلَى إِلَّا تَبِيعَهَا. فَهَذَا مُحْظُورٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَظَرَ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِهِ، وَمِثْلُ أَنْ يَبِيعَ فَيَشْتَرِطَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا عَلَيْهِ.

(١) الْمُحَاقَلَةُ: مُخْتَلَفٌ فِيهَا. قِيلَ: هِيَ اكْتِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ. وَقِيلَ: هِيَ الْمُزَارَعَةُ عَلَى نَصِيبٍ مَعْلُومٍ كَالثُلُثِ وَالرُّبْعِ وَنَحْوَهُمَا. وَقِيلَ: هِيَ بَيْعُ الطَّعَامِ فِي سُنْبُلِهِ بِالْبُرِّ. وَقِيلَ: هِيَ بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ. يَنْظُرُ: «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١ / ٤١٦ / مادة: حَقْل].

(٢) الشَّغَارُ - بكسر الشين، وفتح الغين - : أن يُزَوَّجَ الرَّجُلُ حَرِيمَتَهُ مِنْ رَجُلٍ، وَيُزَوَّجَهُ الْآخَرُ حَرِيمَتَهُ، وَلَا مَهْرَ إِلَّا هَذَا. قيل: مِنْ شَغَرَ الْكَلْبُ؛ إِذَا رَفَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ لِيَبُولَ، سُمِّيَ بِهِ لارتفاع المهر بينهما. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢ / ٤٨٢ / مادة: شغرا].

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب النكاح/ باب الشُّغَار [رقم/ ٤٨٢٢]، ومسلم في كتاب النكاح/ باب تحريم نكاح الشُّغَار ويطْلَانِه [رقم/ ١٤١٥]، وغيرهما من حديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَار».

وَبَيْعُ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ: وَهُوَ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ<sup>(١)</sup>.

وَبَيْعُ الْحَصَاةِ: وَهُوَ بَيْعُ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا دَخَلَ سُوقًا مِنَ الْأَسْوَاقِ وَأَرَادَ سِلْعَةً، فَإِذَا قَبِلَهَا بِثَمَنِ رَمَى بِالْحَصَاةِ عَلَيْهَا الْبَائِعَ، فَلَمْ يَكُنْ لَصَاحِبِهَا خِيَارٌ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُ بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ: وَهُوَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَنْبِذُ الثَّوبَ إِلَى الرَّجُلِ، فَلَا يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي خِيَارٌ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُقْلَبَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَبَيْعُ حَبْلِ الْحَبْلَةِ<sup>(٣)</sup>: وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ حَمْلَ مَا فِي بَطْنِ نَاقَتِهِ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي الْغَرَرِ<sup>(٤)</sup>.

(١) وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ - لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ - فَيَقُولُ: بِغْنِيهِ إِلَى أَجَلٍ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ، فَيَبِيعُهُ مِنْهُ، وَلَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا تَقَابُضٌ. يُقَالُ: كَلَّا الدَّيْنُ كُلُّوْءًا فَهُوَ كَالِيٌّ؛ إِذَا تَأَخَّرَ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٤ / ١٩٤ / مادة: كَلَأَ].

(٢) وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا نَبَذْتُ إِلَيْكَ الْحَصَاةَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، فَيَكُونُ الْبَيْعُ مُعَاطَاةً مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ، وَلَا يَصِحُّ. يُقَالُ: نَبَذْتُ الشَّيْءَ أَنْبَذُهُ نَبَذًا فَهُوَ مَنبُذٌ؛ إِذَا رَمَيْتَهُ وَأَبْعَدْتَهُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٥ / ٦ / مادة: نَبَذَ].

(٣) بَيْعُ حَبْلِ الْحَبْلَةِ: -بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالْحَاءِ-: مُصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ الْمَحْمُولُ، كَمَا سُمِّيَ بِالْحَمْلِ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ التَّاءُ لِلإِشْعَارِ بِمَعْنَى الْأَثْوَةِ فِيهِ، فَالْحَبْلُ الْأَوَّلُ يُرَادُ بِهِ: مَا فِي بَطْنِ النَّوْقِ مِنَ الْحَمْلِ. وَالثَّانِي: حَبْلُ الَّذِي فِي بَطْنِ النَّوْقِ. وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنْهُ لِمَعْنَيْنِ: أ- أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَرَرٌ.

ب- وَبَيْعُ شَيْءٍ لَمْ يُخْلَقْ بَعْدُ، وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَا سَوْفَ يَحْمِلُهُ الْجَيْنُ الَّذِي فِي بَطْنِ النَّاقَةِ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ أَثْنَى، فَهُوَ بَيْعُ نِتَاجِ النَّتَاجِ. وَقِيلَ: حَبْلُ الْحَبْلَةِ: أَنْ يَبِيعَهُ إِلَى أَجَلٍ يُتَّجَحُّ فِيهِ الْحَمْلُ الَّذِي فِي بَطْنِ النَّاقَةِ، فَهُوَ أَجَلٌ مَجْهُولٌ، وَلَا يَصِحُّ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١ / ٣٣٤ / مادة: حَبَلَ].

(٤) الْغَرَرُ: هُوَ بَيْعُ مَا يَجْهَلُهُ الْمُتَبَايِعَانِ، أَوْ مَا لَا يُوثَقُ بِتَسْلُغِهِ، كَبَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ، أَوْ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْمَجْدِدِيِّ الْبَرْكَتِيِّ [ص / ٤٨]، وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢ / ٦٤٨].

وَبَيْعُ النَّجْشِ: وَهُوَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلَ بِالسَّلْعَةِ مَا لَا تَسْوَى؛ لِيَسْمَعَهُ أَهْلُ الْجَهْلِ، فَيَشْتَرُونَهَا بِذَلِكَ الْعَطَاءِ<sup>(١)</sup>.

وَبَيْعُ الْمُلَامَسَةِ: وَهُوَ أَنْ يَلْمَسَ الرَّجُلُ الثَّوبَ؛ فَيُلْزِمُهُ الْبَيْعُ وَلَا خِيَارَ لَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِثْلُ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا؛ فَهُوَ يَدْخُلُ فِي الْغَرَرِ.

وَكُلُّ بَيْعٍ كَانَ مِنْ مَتَابَعَيْنِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنْ اسْتَهْلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْبَائِعِ؛ لَمْ يَسْتَحَقَّ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا، وَإِذَا اسْتَهْلَكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي؛ كَانَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ فِي الْبَيْعِ.



(١) وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَمْدَحَ السَّلْعَةَ لِيُنْفِقَهَا وَيُرَوِّجَهَا، أَوْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِهَا وَهُوَ لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا؛ لِيَقَعَ غَيْرُهُ فِيهَا، وَأَضْلَهُ: تَنْفِيرُ الْوَحْشِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، فَشُبِّهَ فِعْلُهُ بِالسَّلْعَةِ لِذَلِكَ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٥/٢١ / مادة: نجش].

(٢) وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَمَسَّ الْمَتَاعَ مِنْ وَرَاءِ ثَوْبٍ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ يُوقِعُ الْبَيْعَ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: أَنْ يَجْعَلَ اللَّمَسَ بِاللَّيْلِ قَاطِعًا لِلْخِيَارِ. يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٤/٢٦٩ / مادة: لمس].

## بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَنْشُورَةٌ فِي الْبَيْعِ

إِذَا قِيلَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ ابْتِاعَ بَيْعًا عَلَى الصَّحَّةِ، فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا؟

تَقُولُ: هُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَرُدَّهُ بَعِيْبِهِ، فَإِنْ أَحْدَثَ [ق/٦٧/أ] فِيهِ حَدَثًا؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ، وَلَهُ أَرْضُ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ الْعَيْبِ، إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْبَائِعُ قَبُولَهُ بِالْحَادِثِ.

وَكُلُّ مَا يَبِيعُ مِنَ الْعَقَارِ وَالضِّيَاعِ<sup>(٢)</sup> بِصِفَةٍ؛ فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ مَعَ الرُّوْيَةِ، إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.

وَكَذَلِكَ الثَّيَابُ إِذَا ذَكَرَ ذَرْعَهَا وَعَرَضَهَا؛ فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهَا، إِنْ كَانَتْ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَإِذَا أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ مُضْبُوطٍ بِصِفَةٍ، فَجِيءَ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَهُ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُفْسِدًا لِلْبَيْعِ، فَإِنْ جِيءَ بِهِ بِخِلَافِ الصِّفَةِ؛ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَهُ، وَبَيْنَ أَنْ يَرُدَّهُ، وَلَا يَجُوزُ السَّلْفُ إِلَّا فِيمَا يُضْبَطُ بِصِفَةٍ.

فَأَمَّا مَا لَا يُضْبَطُ بِصِفَةٍ: فَالسَّلْمُ فِيهِ بَاطِلٌ، مِثْلُ الْجَوْزِ، وَالرُّمَّانِ، وَالْأُتْرُجِّ<sup>(٣)</sup>، وَالْبِطِّيخِ، وَالْبَيْضِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) الْأَرْضُ: الْمَالُ الْوَاجِبُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ، وَأَرْضُ الْجِرَاحَةِ دِيْنُهَا. وَالْأَرْضُ أَعْمٌ مِنْ حُكُومَةِ الْعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْوَاجِبَ فِي جَنَائِيَةٍ جَاءَ فِيهَا نَصٌّ بِسَهْمٍ مُعَيَّنٍّ، وَالْوَاجِبُ فِي جَنَائِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ مُقَدَّرٌ مِنَ الشَّارِعِ، فَحُكُومَةُ الْعَدْلِ هِيَ نَوْعٌ مِنَ الْأَرْضِ. يَنْظُرُ: التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ لِلْمَنَاوِي [ص/ ٤٥].

(٢) الضِّيَاعُ - بِكسْرِ الضاد -: جَمْعُ: ضَيْعَةٍ، وَهِيَ بِمَعْنَى الْعَقَارِ. وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ: ضَيْعَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ تَعَهُدُهَا ضَاعَتْ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٢١/ ٤٣٣ / مَادَّةُ: ضَيْعَ].

(٣) الْأُتْرُجُّ - بِضَمِّ الهمزة وتشديد الجيم -: قِيلَ: هُوَ التَّقَّاحُ. وَقِيلَ: هُوَ شَجَرٌ نَاعِمٌ الْأَغْصَانُ وَالْوَرَقُ وَالشَّمَرُ، وَثَمَرُهُ كَاللِّيمُونِ، وَهُوَ ذَهَبِي اللَّوْنُ، ذِكِّي الرَّائِحَةِ، حَامِضُ الْمَاءِ. يَنْظُرُ: «النَّهَآيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [١/ ٤٤٦ / مَادَّةُ: حَمَمَ]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/ ٤].

وَأَمَّا الْخَشَبُ: فَالسَّلَمُ فِيهِ جَائِزٌ، إِذَا ذَكَرَ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالْجَنْسَ،  
وكَذَلِكَ اللَّحْمَانِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَلْبَانُ، وَالْأَجُرُّ<sup>(٢)</sup>؛ فَالْمُسَلَّمُ فِيهِ جَائِزٌ،  
وَالْمُغَابَنَاتُ إِلَى مَا تَغَابَنَ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ جَائِزٌ.

فإن اشترى الرَّجُلُ أَمَةً فَوَطَّئَهَا، ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا عَلَى عَيْبٍ نُظِرَ: فإن كانت ثَيِّبًا؛ رَدَّهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وإن كانت بِكَرًا فَلَا سَبِيلَ [لَه] <sup>(٣)</sup> إِلَى الرَّدِّ، وَكُلُّ عَيْبٍ وُجِدَ فِي جِنْسٍ نُظِرَ: فإن كان مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ الْجِنْسُ مِنْهُ؛ فَلَيْسَ بِعَيْبٍ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الصَّفَقَةِ.

وإن كان ممّا يتغيّر الجنس منه فله الرّدُّ، قلّ ذلك أو كثر، فإن باعه سلعةً وقيمتها دينار، ثمّ ظهر على عيبٍ، وقيمتها في وقت ظهوره على العيب عشرة، وقد جنى عليه<sup>(٤)</sup> جناية؛ كان البائع بالخيار بين أخذها، ولا أرش له [ق/٦٧/ب]، أو يتركها وعليه الأرش.

فإذا باعَ في وَقْتِ النَّدَاءِ - يعني: يومَ الجُمُعَةِ؛ فالبيعُ جائزٌ، وقد رَغِبَ عن الفضلِ، فإنْ باعَ ما يجوزُ وما لا يجوزُ في صفقةٍ واحدةٍ؛ فالبيعُ باطلٌ.

(١) اللُّحْمَانُ - بضم اللام - : جَمْعُ : لَحْمٍ، وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى : لُحُومٍ. ينظر: «تحرير ألفاظ التنبيه»  
للنووي [ص/ ١٧٩].

(٢) **الاجْرُ**: اللَّيْنُ الْمُخْرَقُ، الْمُعَدُّ لِلْبِنَاءِ. أي: هو طِينٌ مِنَ التُّرَابِ الْأَخْمَرِ، يُعْجَنُ وَيُوضَعُ فِي قَوَالِبِ مُسْتَطِيلَةٍ وَيُسَوَّى. ينظر: «المعجم الوسيط» [١ / ١].

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من «ط».

(٤) كذا وقع بالأصل: «عليه». والجاذة أن يقال: «عليها». بهاء التانيث العائدة على السلعة؛ لكن ما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من النسخ - صحيح، ويكون من باب الحَمَل على المعنى بتذكير المؤنث، فيقال: حَمَل «السلعة» على معنى: «المبيع».



وَإِذَا اشْتَرَى الرَّجُلُ ثَوْبَيْنِ بَثْمَنِ [مَا] <sup>(١)</sup>، وَلَمْ يُبَيِّنْ ثَمَنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَوَجَدَ بِأَحَدِ الثَّوْبَيْنِ عَيْبًا؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَهُمَا، أَوْ يَرُدَّهُمَا، فَإِنْ بَيَّنَّ عِنْدَ صَفْقَةِ الْبَيْعِ ثَمَنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَ الْمَعِيبَ أَوْ يَرُدَّهُ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا فِيهِ التَّفَاوُتُ إِلَّا بَعْدَ إِفْرَادِهِ، ثُمَّ يُوقَعُ الْبَيْعُ عَلَى مَا أَنْفَرَدَ مِنَ الْجَنَسِ؛ لِيَصَحَّ فِيهِ الْبَيْعُ، مِثْلَ الْجَوْزِ، وَالْبَيْضِ، وَالرُّمَّانِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنْ كَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ يَصْلُحُ لشيءٍ مَا؛ كَانَ لَهُ الْأَرْشُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَى شَيْءٍ؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ.

وَإِنْ اشْتَرَى سَلْعَةً ثُمَّ بَاعَهَا، فَظَهَرَ الْمُشْتَرِي مِنْهَا عَلَى عَيْبٍ بِهَا؛ فَلِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ أَنْ يَرُدَّهَا بِذَلِكَ الْعَيْبِ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْعَيْبِ حَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى الْبَرَاءِ، وَكَانَتْ لِلْمُشْتَرِي.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعَانِ فِي الثَّمَنِ؛ تَحَالَفَا وَتَفَاسَخَا وَتَرَادَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ السَّلْعَةُ مُسْتَهْلَكَةً، فَيَكُونُ عَلَى الْمُشْتَرِي قِيمَتُهَا لَا الثَّمَنُ الْمَذْكُورُ.

وَإِذَا اشْتَرَيْتِ السَّلْعَةَ فَلَمْ يُسَلِّمْهَا الْبَائِعُ حَتَّى اسْتُحِقَّتْ؛ بَطَلَ الْبَيْعُ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَاتَتْ فِي يَدِ الْبَائِعِ؛ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ، وَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ بِالثَّمَنِ.

وَإِذَا أَعْتَقَهَا، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ؛ فَالْعَتَقُ جَائِزٌ، وَيَرْجِعُ بِأَرْشِ الْعَيْبِ [ق/٦٨/أ]، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَتْ وَظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ؛ كَانَ لَهُ أَرْشُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ عَيْبٌ يَحْدُثُ مِثْلَهُ فِي مِقْدَارِ مَدَّةِ الْمِلْكِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي؛ اسْتُحْلِفَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ مَا حَدَثَ فِي مِلْكِهِ، وَيَكُونُ لَهُ الرَّدُّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ عَيْبٍ فِي السَّلْعِ إِذَا تَبَرَّأَ الْبَائِعُ مِنْهُ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَيْهِ؛ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ.



(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «ط».

## باب في الصّرف

إذا قيل لك: ما الأصل في الصّرف؟

تقول: السّنة عن رسول الله ﷺ على جواز فعل ذلك، وهو داخل في البُيوع إلا أنّ بينه وبين البُيوع فرقاً؛ لأنّه من أثمان الأشياء، فهو مُفارق لها في هذه الحال، وكلُّ شيءٍ منها عند التّقويم يُردُّ إليه، وهو لا يُردُّ إليها، وهو مُساوي<sup>(١)</sup> للبُيوع في حال ملك أحد الجنسين بالجنس بالآخر، فهذه حال يُساوي فيها حال البُيوع، فإذا باع الرَّجُل دنانير بدراهم، ودراهم بدنانير، فوجد بأحد الجنسين عيباً؛ فالبيع باطل.

ولا يجوزُ بيعُ الدّراهم بالدّراهم إلاّ مثلاً بمثل، ولا بيعُ الذهب بالذهب إلاّ مثلاً بمثل، ولا يجوزُ بيعُ الدّراهم بالدّنانير، ولا الدّنانير بالدّراهم إلاّ يدّاً بيد، هاء وهاء<sup>(٢)</sup>.



(١) كذا وقع بالأصل: «مُساوي». بإثبات الياء، وهو خلاف الجادة، لكن إثبات هذه الياء - في الاسم المنقوص - لغة صحيحة، حكاه جماعة من النحويين عن الموثوق بعربيّتهم، غير أنه يجب أن يُقرأ في حال الوصل: بتنوين ما قبل الياء، مع حذف الياء نطقاً وإن كانت مكتوبة.

(٢) هاء وهاء: هو أن يقول كل واحدٍ من البيّعين: هاء، فيُعطيهِ ما في يده. وقيل: معناه: هَاكَ وَهَاتِ. أي: خُذْ وَأَعْطِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٥ / ٢٣٧ / مادة: ها].

## بَابُ فِي ذِكْرِ الرِّبَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا؟

تَقُولُ: كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ أَلْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]

الآية.

فَدَلَّ هَذَا النَّصُّ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا، وَمَا قَالَهُ ﷻ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. [ق/٦٨/ب] فَأَبَاحَ دِمَاءَهُمْ عِنْدَ اسْتِحْلَالِ ذَلِكَ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ»<sup>(١)</sup>. ثُمَّ عَدَّدَ الْأَجْنَاسَ السَّتَّ، فَكَانَتْ الْفَائِدَةُ فِي خَبَرِهِ مَا اسْتَفَدْنَاهُ بِالنَّصِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالرِّبَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: الْفَضْلُ، فَكُلُّ التَّفَاضُلِ فِي الْمَكِيلِ الْجِنْسِيِّ، وَالْمَوْزُونِ الْجِنْسِيِّ الْمُقْتَاتِ بَاطِلٌ، فَإِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ فَالتَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ، وَكُلُّ مَكِيلٍ جِنْسِيٍّ مُقْتَاتٍ؛ فَهُوَ مَقِيسٌ عَلَى الْبُرِّ، وَعَلَى الْأَجْنَاسِ الَّتِي عَدَّدَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَبَرِ.

وَلَيْسَ كُلُّ مَوْزُونٍ مَقِيسٌ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، مِثْلُ النُّحَاسِ، وَالرَّصَاصِ وَالْحَدِيدِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكُلُّ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِحْصَاءِ وَالْعَدِّ، مِثْلُ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْجَوْزِ، وَالرُّمَّانِ، وَالْبَيْضِ، فَالتَّفَاضُلُ فِيهِ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ التَّفَاضُلُ فِي الْأَلْبَانِ وَالْأَذْهَانِ جَائِزٌ، كُلُّ ذَلِكَ يَدَا بِيْدٍ، وَلَا يَجُوزُ إِسْلَافُ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ مُتَفَاضِلًا وَغَيْرَ مُتَفَاضِلٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُسْلَفَ مَا يُكَالُ فِيمَا يُوزَنُ، وَمَا يُوزَنُ فِيمَا يُكَالُ.

(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ/بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ [رَقْمُ / ٢٠٦٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ/بَابُ الرِّبَا [رَقْمُ / ١٥٨٤]، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا يَحِلُّ مِنَ الْمَكْسَبِ وَمَا يُكْرَهُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي تَحْلِيلِ الْمَكْسَبِ؟

تقول: كتابُ الله ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ .

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنِفِقُوا مِنْ طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧] [ق/٦٩/أ] الآية .

فَأَفَادَنَا حِلَّ الْمَكْسَبِ، وَالتَّيِّبُ: هُوَ الْحَلَالُ، وَهُوَ مَا أُخِذَ بِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ .

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]: لَمْ يُرِدْ بِهِ الْحَرَامَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الرَّدِيءَ مِنَ الثَّمَارِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَغْمُدُ إِلَى شَرِّ ثَمَرِهِ فَيُخْرِجُهُ عَنِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ، فَهَيَّاهُ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنَّمَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨] . الآية .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] . وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى .

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْوُجُوهُ إِلَى الْحَلَالِ خَمْسَةٌ: تَاجِرٌ صَادِقٌ، وَصَانِعٌ نَاصِحٌ، وَصَيْدُ الْبَحْرِ، وَالْبَرُّ، وَالْفَيءُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup> .

وَهَاهُنَا جِهَاتٌ كَثِيرَةٌ لِكَسْبِ الْحَلَالِ، مِثْلُ الْمِيرَاثِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَالْفَائِدَةُ فِي النَّصِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَنْ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَعْرِيفُ الْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ تَحِلُّ الْأَشْيَاءُ، وَمِنْهُ تَحْرُمُ، فَكُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَظَرَهُ عَلَيْنَا فَهُوَ حَرَامٌ .

(١) لَمْ نَظْفَرْ بِهِ مُسْنَدًا بَعْدَ التَّبَعِ .

فَأَمَّا كَسْبُ الْحَجَّامِ، وَأُجْرَةُ تَنْقِيَةِ الْحَشِّ<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك: فهو مكروه، لا كراهية حَظَرٍ، ولكن كراهية تنزيه، على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد اخْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ دِينَارًا<sup>(٢)</sup>، ولو كان حرامًا ما أعطاه.

فَأَمَّا الشُّبْهَةُ: فهي الشَّيْءُ الْمَجْهُولُ تَحْلِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَتَحْرِيمُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فيجب للنَّاسِ عند هذه الْحَالِ التَّوَقُّفُ عَنِ التَّنَاوُلِ لَهَا، فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا عَنْهَا غِنًى تَنَاوَلُوا مِنْهَا عَلَى حَسَبِ الْكِفَايَةِ، لَا عَلَى حَسَبِ الْإِسْتِكْثَارِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قد أَبَاحَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَكْلَ الْمَيْتَةِ [ق/٦٩/ب] وهي مُحَرَّمَةٌ، فَالشُّبْهَةُ دُونَ الْمُحَرَّمِ بَيَقِينٍ.



(١) الْحَشُّ -بفتح الحاء وضمها-: هو البُسْتَانُ. وقد كان العربُ كثيرًا ما يتَغَوَّطُونَ فِي الْبَسَاتِينِ. ومنه حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ دُفِنَ فِي حَشٍّ كَوَكَبٍ» وهو بُسْتَانٌ بظاهر المدينة خارجَ الْبَيْعِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣/ ٣٩٠ / مادة: حشش].

(٢) أخرجه: ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» [ص/٤٠٢]، والطبراني في «المعجم الكبير» [١١/ ٣٣٧]، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» [١١/ ٣١٤]، من حديث ابن عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ دِينَارًا».

قال الهيثمي: «هو في «الصحيح» وغيره خلا ذكر الدينار، رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه القاسم بن سعيد بن المسيب بن شريك، ولم أجد مَنْ تَرْجَمَهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ». ينظر: «مجمع الزوائد» للهيتمي [٤/ ١٦٩].

## بَابُ ذِكْرِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْمَكَاسِبِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي مَهْرِ الْبَغِيِّ، وَعَسْبِ الْفَحْلِ، وَثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْكَلْبِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ؟

فَقُلْ: حَرَامٌ لَا يَسَعُ تَمَوُّهُ، وَلَا تَمَلُّكَه.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّهْيِ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ.

وَعَسْبُ الْفَحْلِ<sup>(١)</sup>: هُوَ مَا يَأْخُذُهُ الرَّجُلُ مِنْ أُجْرَةِ الْفَحْلِ مِنَ الْخَيْلِ، وَالْحَمِيرِ، وَالْإِبِلِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ لَهُ بِأُجْرَةِ لِيُوثِيُوهُ<sup>(٢)</sup>.

وَمَهْرُ الْبَغِيِّ: مَا تَأْخُذُهُ الْمَرْأَةُ مِنَ الزَّنا، وَكَذَلِكَ ثَمَنُ الْخَمْرِ، وَكَسْبُ الْعَشَّارِ<sup>(٣)</sup>، وَالْوَالِي الْغَاصِبِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ، فَكُلُّ مَا أُخِذَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ حَرَامٌ قَدْ تَعَيَّنَ اجْتِنَابُهُ، وَوَجَبَ تَرْكُهُ.



(١) عَسْبُ الْفَحْلِ - بفتح العين المهملة، وسكون السين -: هُوَ مَاؤُهُ، فَرَسًا كَانَ أَوْ بَعِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا، وَالْمَنْهِي عَنْهُ هُوَ ثَمَنُهُ، وَالْأَجْرُ الَّذِي يُؤْخَذُ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فإِعَارَتُهُ حَلَالٌ، وَالْعَسْبُ أَيْضًا: الْكَرَاءُ الَّذِي يُؤْخَذُ عَلَى نَزْوِ الْفَحْلِ، تَقُولُ: عَسَبَ فَحْلَهُ يَعْصِبُهُ عَسْبًا. أَي أَكْرَاهُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٣/ ٢٣٤ / مادة: عَسَب]. وَ«جَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ» لَهُ [١٠ / ٥٩٢].

(٢) لِيُوثِيُوهُ: مِنَ الْوَثْبِ. وَهُوَ الْقَفْزُ وَالنَّزْوُ، يُقَالُ: أَوْثَبَ يُوَثِّبُ، إِثْبَابًا، فَهُوَ مُوَثَّبٌ، وَالْمَفْعُولُ مُوَثَّبٌ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [٣ / ٢٣٩٧ / مادة: وَثَب].

(٣) الْعَشَّارُ: مَنْ يَأْخُذُ الْعُشْرَ عَلَى مَا كَانَ يَأْخُذُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ. فَأَمَّا مَنْ يَعْشُرُهُمْ عَلَى مَا فَرَضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَحَسَنٌ جَمِيلٌ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٣ / ٢٣٨ - ٢٣٩ / مادة: عَشَرَ].

## بَابُ حُكْمِ مَا أُبِيحَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي إِبَاحَةِ الْمُحَرَّمِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. وَالْبَاغِي: هُوَ الطَّالِبُ، وَالْعَادِي: هُوَ الَّذِي يَعْتَدِي عَلَى النَّاسِ بِسَيْفِهِ.

وَقَدْ قِيلَ: الْبَاغِي الظَّالِمُ، وَقَدْ قِيلَ: ﴿وَلَا عَادٍ﴾. وَلَا عَائِدٍ فِي أَكْلِهَا.

وَالْمَيْتَةُ لَا تَحِلُّ لِلظَّالِمِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهَا، وَتَحِلُّ لِلطَّائِعِ، وَكَذَلِكَ شُرْبُ الْخَمْرِ إِنْ عَطِشَ الطَّائِعُ، أَوْ غَصَّ شَرِبَ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ، وَاضْطُرَّ إِلَيْهِ، وَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ مَعَ الصَّبْرِ عَنْهُ؛ أَكَلَ مِنْهُ وَشَرِبَ، فَإِنْ كَانَ لَهُ صَاحِبٌ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا أَكَلَ [ق / ٧٠ / أ].



## بَابُ ذِكْرِ الْإِجَارَاتِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْإِجَارَةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنْ شُعَيْبًا عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَأْجَرَهُ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبِجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. وقوله: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَا لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

فَالْإِجَارَاتُ هِيَ مُشَبَّهَةٌ لِلْيُيُوعِ فِي حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يَتَصَرَّفُ فِي مَنَافِعِ الْمُسْتَأْجَرِ، كَتَصَرُّفِ الْمَالِكِينَ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُ الْإِجَارَةِ دُونَ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ حَدَثًا يُوجِبُ فَسْخَ الْإِجَارَةِ، مِثْلَ اسْتِهْدَامِ الدَّارِ، وَعَطَبِ الدَّابَّةِ؛ فَيَصَحَّ مِنَ الْأُجْرَةِ بِمَقْدَارِ مَا مَضَى مِنَ الْعَمَلِ، أَوِ الشُّكْنَى، وَتَبْطُلُ فِيمَا بَقِيَ مِنْهَا، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا فَوَرَثَتُهُ يَقُومُونَ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ.

وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُؤَاجِرَ أَرْضَهُ بِبَعْضِ مَا تُنْبِتُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمُخَابَرَةِ<sup>(١)</sup> الَّتِي نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يُكْرِيَهَا بِدِرَاهِمَ بَعَيْنِهَا أَوْ بِدَنَانِيرَ [بَعَيْنِهَا]<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمُخَابَرَةُ: هِيَ الْمُزَارَعَةُ عَلَى بَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١ / ١٦٢ / مادة: خبر].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ / بَابِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمَرٌ أَوْ شَرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ [رَقْمُ / ٢٢٥٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ / بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَعَنِ الْمُخَابَرَةِ وَبَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا وَعَنِ بَيْعِ الْمَعَاوِمَةِ وَهُوَ بَيْعُ السَّنِينِ [رَقْمُ / ١٥٣٦]، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَابَرَةِ...».

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».



والإجارة في الإبل والدَّوَابِّ وفي العبيد سواء، فإن استأجر العبيد في عمل بعينه، فاستعملهم في غيره جاز، وكذلك إن استأجر الدَّوَابَّ لحمل شيء بعينه، كيلاً معلوماً أو وزناً معلوماً، فحمل عليها من غير ذلك بمقدار الوزن جاز، فإن حمل عليها أكثر من ذلك فعطبت؛ كان ضامناً للكل.

وكذلك إن استأجرها للركوب إلى موضع بعينه، فتجاوز [ق / ٧٠ / ب] ذلك الموضع فعطبت؛ كان ضامناً لقيمتها، وله أن يؤاجر ما استأجره من غيره، وإذا عطب الشيء في يده بغير تعدد منه؛ فلا ضمان عليه. وإذا استأجره على حمله إلى مكة، وأراه ما يحمل معه؛ فقد لزمته الإجارة، وعليه حمله إلى مكة بما عزر وما هان.

وإذا استأجر دابة بعينها من بين سائر الحيوان للركوب فعطبت؛ انفسخت الإجارة، وإذا استأجر منه داراً سنة فغصبها؛ لم يكن عليه من الإجارة شيء؛ لأنه لم يسلم له ما استأجره.



## كتاب الشفعة

إذا قيل لك: ما الأصل في الشفعة؟

فقل: السُّنَّةُ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وذلك ما رُوِيَ عنه أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ؛ فَلَا شُفْعَةَ»<sup>(١)</sup>. وما رُوِيَ عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالشُّفْعَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ مَعَانِي<sup>(٣)</sup>: الشَّرِكَةُ، وارتفاعُ الْمِلْكِ، والمُطَالَبَةُ. والْبَجَارُ: الشَّرِيكُ.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب البيوع / باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم [رقم / ٢١٠٠]، وأبو داود في أول كتاب الإجارة / باب في الشفعة [رقم / ٣٥١٤]، والترمذي في كتاب الأحكام / باب ما جاء إذا حدت الحدود ووقعت السهام فلا شفعة [رقم / ١٣٧٠]، وابن ماجه في كتاب الشفعة / باب إذا وقعت الحدود فلا شفعة [رقم / ٢٤٩٩]، من حديث: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ». لفظ البخاري.

(٢) أخرجه: أبو داود في أول كتاب الإجارة / باب في الشفعة [رقم / ٣٥١٨]، والترمذي في كتاب الأحكام / باب ما جاء في الشفعة للغائب [رقم / ١٣٦٩]، ومسلم في كتاب الشفعة / باب الشفعة بالجوار [رقم / ٢٤٩٤]، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب البيوع / ذكر الشفع وأحكامها [رقم / ٦٢٦٤ / طبعة مؤسسة الرسالة]، وأحمد في «المسند» [٣ / ٣٠٣]، من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ يُسْتَضَرُّ بِهَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». لفظ أبي داود.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب». وقال ابن حجر: «قال الشافعي: نخاف أن لا يكون محفوظًا، وقال أحمد: هو منكر، وقال يحيى بن سعيد: أنكره الناس عليه». ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٢ / ٢٠٢].

(٣) كذا وقع بالأصل: «معاني». بإثبات الياء، وهو خلاف الجادة، لكن إثبات هذه الياء - في الاسم المنقوص - لغة صحيحة، وقد تقدم بيان مأخذ ذلك.

وقد أجمعت الأمة على أن الشريك له الشفعة، واختلف فيما سوى ذلك، فقد وجب باتفاقها ما وجب بدلالة الخبر، وذلك أن العرب لا تعرف الجار إلا الشريك، ألا تراها تقول<sup>(١)</sup>:

أَجَارَتْنَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

فقد حصل باللسان العربي معنى ما ثبت بسنة رسول الله ﷺ، واتفقت عليه الأمة، فإذا علم فطالب من ساعته؛ فالشفعة له، وإن ترك المطالبة بعد العلم؛ بطلت [ق/ ٧١ / أ] الشفعة.

والشفعة لا تنقسم، والشفعة في الهبة والصدقة باطل<sup>(٢)</sup>، فإن تزوج على سهم له في دار؛ أخذ بقيمة البضع<sup>(٣)</sup>، وإذا جهل الثمن بطلت

(١) البيت في جملة أبيات للأغشى في «ديوانه» [ص ٢٦٣].

وقد أراد بالجار: الزوجة. وقوله: «بيني» معناه: الفراق والطلاق. ينظر: «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» لمحمد شراب [٢/ ١٦٣].

ومراد المؤلف من الشاهد: أن الشريك يأتي في لسان العرب بمعنى: الجار. وقد رد ذلك ابن دُرستويه حيث قال: «زعم الشافعي: أن الجار هو الشريك، واحتج بهذا البيت، وهو غلط منه، والعرب لا تسمي الشريك ولا الصديق جاراً، إلا إذا جاورها في المنزل، أو استجار بها. وزوجة الرجل لا تكون جارة إلا إذا ساكنته ببلدته، أو محلته أو داره». ينظر: «تصحيح الفصيح وشرحه» لابن دُرستويه [ص/ ٢٩٠].

(٢) كذا وقع بالأصل: «باطل». والجادة أن يقال: «باطلة». بناء التانيث العائدة على الشفعة؛ لكن ما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من النسخ - صحيح، ويكون من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، ويكون المعنى هنا: «والشفع في الهبة والصدقة باطل». فالشفعة: مأخوذة من الشفع، وهو: الزوج من العدد، تقول: كان وتراً فشفعته بآخر، كأنه إذا شفع يجعل الفرد زوجاً، ومعناه: الاشتراك في الملك. وسيتكرر هذا اللفظ بعد قليل، فنكتفي بالإشارة إليه هنا. وينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري [١/ ٢٧٨]. و«النظم المستعذب» لابن بطال [٢/ ٢٧].

(٣) البضع - بضم الباء - هو الفرج. وقيل هو الجماع نفسه. وقيل: البضع ملك الولي للمرأة. والبضع مهر المرأة أو يستأمر النساء في أبضاعهن. أي: فروعهن. ينظر: «مشارك الأنوار» للقاضي عياض [١/ ٩٦]. و«تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي [ص/ ٢٥٤].

الشُّفْعَةُ، وإن كان البيعُ إلى أَجَلٍ؛ فالشَّفِيعُ بالخيارِ بين أن يأخذَ السَّاعَةَ، وبين أن يَنْتَظِرَ الأَجَلَ.

وإذا زِيدَ في الثَّمَنِ على عِلْمٍ مِنَ المتبايعَيْنِ؛ فالشَّفِيعُ بالخيارِ بين أن يَقْبَلَ ذلك، وبين أن يَتْرَكَ، وليس له أن يأخذَ البعضَ ويَتْرَكَ البعضَ؛ لأنَّ الشُّفْعَةَ لا تنقسمُ، وإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ فلا شُفْعَةَ، وهذا في العقارِ، والضِّياعِ، والدُّورِ، وكلِّ ما كان بين نفْسَيْنِ.

وكذلك إن اسْتَحَقَّ الطِّفْلُ الشُّفْعَةَ، وكان له مَنْ يَلِي عليه، نُظِرَ؛ فإن كان ذلك صلاحًا للطِّفْلِ أَخَذَهُ، وكذلك المَعْتُوهُ<sup>(١)</sup>، ولا شُفْعَةَ لِنَصْرَانِيٍّ، ولا لِيَهُودِيٍّ، ولا لِمَجُوسِيٍّ.

وإذا أراد أن يُطالَبَ بِالشُّفْعَةِ؛ حَمَلَ مَالَهُ ودارَ على الشُّهُودِ، فأشهدَهُم على نفسه، ثُمَّ أَحْضَرَ المُشْتَرِيَ إلى الحاكمِ، وأحْضَرَ الشُّهُودَ، فشهدوا له أَنَّهُ طالَبٌ بِالشُّفْعَةِ وَقَتَ عِلْمِهِ بارتفاعِ المِلْكِ من البائعِ، فَحَكَمَ له بها.

فإنْ ظَهَرَ بالمَبِيعِ عَيْبٌ؛ كان للمُشْتَرِيَ الرَّدُّ، وبطلتِ الشُّفْعَةُ، والشَّفِيعُ إذا وَهَبَ شُفْعَتَهُ لَمْ يَجُزْ، وإذا ارتدَّ الرَّجُلُ في حالِ البيعِ؛ كانت شُفْعَتُهُ موقوفةً، فإن تابَ كانت له الشُّفْعَةُ، وإن قُتِلَ على الرَّدِّ فالشُّفْعَةُ باطلٌ.



(١) المَعْتُوهُ: الناقصُ العقل، وقيل: المذهوش من غير جُنُونٍ. ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب»

## بَابُ الشَّرِكَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الشَّرِكَةِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ [ق/ ٧١ / ب]، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢]. فَالْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ تَسَاوِي الْأَنْصِيبَةِ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَدُ اللَّهِ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَتَخَاوَنَا»<sup>(٢)</sup>.

وَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِ الشَّرِكَةِ.

(١) الشَّرِكَةُ - بفتح الشين وكسر الراء، وقيل: بكسر الشين وإسكان الراء -: هي الاختلاط، أو خلط النصيبين، وقيل: خلط مالين لا يتميز أحدهما عن الآخر بشرط. ينظر: «معجم مقاليد العلوم» للسيوطي [ص/ ٥٤]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٢/ ٣٢٩].

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب البيوع / باب في الشركة [رقم/ ٣٣٨٣]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٣٥]، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» [٢/ ٦٠]، وعنه البيهقي في «السنن الكبرى» [٨/ ٧٨]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: -يَعْنِي يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ-: «أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا». لَفْظُ الدَّارَقُطْنِيِّ. وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال ابن الملقن: «هذا الحديث جيد الإسناد». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٦/ ٧٢١].

وَالشَّرِكَةُ مِنْهَا شَرِكَةٌ عِنَانٌ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ التَّكَافُؤُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَبْدَانِ،  
وَلَيْسَ لَهَا أَنْ يُفْرَدَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا مَعًا، فَإِذَا أَفْرَدَا مِنْ  
الْمَالِ شَيْئًا أَفْرَدَاهُ مُتَكَافِفًا فَجَازَ، وَإِذَا تَوَيَّ الْمَالُ<sup>(٢)</sup> مِنْ يَدِ الشَّرِيكَيْنِ  
بِالْأَمْوَالِ وَالْأَبْدَانِ؛ فَلَا ضَمَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ.

وليس لهما أَنْ يُخَاطِرَا بِالْمَالِ، فَإِثْمُهُمَا خَاطِرُ بَمَالِهِ وَمَالِ شَرِيكِهِ؛  
لِزْمِهِ الْغُرْمُ لِشَرِيكِهِ.

ولا تجوزُ شِرْكَةُ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ، وَلَا تَجُوزُ شِرْكَةُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، وَلَا شِرْكَةُ الصَّبِيِّ، فَمَتَى شَارَكَ الرَّجُلُ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ؛ فَالشَّرِكَةُ بَاطِلٌ<sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ يُشَارِكَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، وَالْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِذَا كَانَتْ بَارِزًا<sup>(٤)</sup>، أَوْ تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ فِي الشَّرِكَةِ.



(١) شَرِكَةُ الْعِثَانِ - بكسر العين وفتحها -: مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِكَ: عَنْ لَكَ الشَّيْءُ يَعْنِي؛ إِذَا عَرَضَ لَكَ. يقال: شَارَكَ فَلَانٌ شَرِكَةَ عِثَانٍ، وهو أَنْ يَشْتَرِكَا فِي شَيْءٍ خَاصٍّ، كَأَنَّهُ عَنْ لَهُمَا. أَي: عَرَضَ فَاشْتَرَكَا فِيهِ. وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الشَّرِكَةُ: شَرِكَةُ عِثَانٍ؛ لِمُعَارَضَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بِمَالٍ مِثْلَ مَالِ صَاحِبِهِ، وَعَمَلِهِ فِيهِ مِثْلَ عَمَلِهِ بَيْعًا وَشِرَاءً. ينظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة [١/ ٢٠٠]. و«تاج العروس» للزبيدي [٣٥ / ٤١٦ / مادة: عنن].

(٢) تَوَيَّ الْمَالُ: إِذَا هَلَكَ وَذَهَبَ تَوَيَّ، فَهُوَ تَوَّ وَتَاوَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٣) كذا وقع بالأصل: «باطل». والجادة أن يقال: «باطلة». بقاء التانيث العائدة على الشَّرِكَةِ، ويُحْمَل ما وقع هنا على الحَمَل على المعنى بتذكير المؤنَّث، ويكون المعنى هنا: «فالشَّرِكُ باطل». فالشَّرِكُ والشَّرِكَةُ والاشترَاكُ واحد. ينظر: «مشارك الأنوار» للقاضي عياض [٢/ ٢٤٨].

(٤) كذا وقع في الأصل، ولعل الصواب: «بَرْزَة». والبَرْزَة مِنَ النساء: البارِزَةُ المَحَاسِنِ الجليلة. يقال: امرأة بَرْزَة عَفِيفَةٌ، تَبَرُّزُ لِلرِّجَالِ وتَحَدَّثُ معهم، وهي موثوقة بعفافها وعقلها. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١ / ٤٤ / مادة: برز]. و«معجم متن اللغة» لأحمد رضا [١ / ٢٧١].

## بَابُ الرَّهْنِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الرَّهْنِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَاتِّفَاقُ الْأُمَّةِ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وَمِنَ السُّنَّةِ: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ [ق/٧٢/أ]، لَهُ غُنْمُهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ»<sup>(١)</sup>. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الرَّهْنُ مَخْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنَ الْإِتِّفَاقِ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَالرَّهْنُ إِنَّمَا هُوَ وَدِيعَةٌ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ، فَهُوَ فِيهِ أَمِينٌ، وَلَا يَصَحُّ الرَّهْنُ فِي شَيْءٍ حَتَّى يَكُونَ مُسَلَّمًا إِلَى الْمُرْتَهِنِ.

(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الرُّهُونِ / بَابُ لَا يَغْلُقُ الرُّهْنُ [رقم/ ٢٤٤١]، وَالشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ/ تَرْتِيبُ السَّنَدِيِّ» [ص/ ٢٥١]، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/ ٥٩٣٤]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٢/ ٥٨]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣/ ٣٢]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٦/ ٣٩]، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ بِالْفَقْرَةِ الْأُولَى مِنْهُ فَقَطْ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ». وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرَجْ». وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَصَحَّحَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ الْقَطَّانِ إِسْرَافَهُ. وَلَهُ طَرُقٌ فِي الدَّارِقُطْنِيِّ وَابْنِ بَيْهَقٍ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ». يَنْظُرُ: «التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ» لِابْنِ حَجَرٍ [٤/ ١٨٣٣].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٢/ ٦٧]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣/ ٣٤]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٦/ ٣٨]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرَجْ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «هَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَخْرُجٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السُّنَنِ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا». يَنْظُرُ: «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [٤/ ١٢٢].

فَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا دَبَّرَ عَبْدَهُ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ رَهْنُهُ، وَإِذَا آجَرَ دَارَهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ رَهْنُهَا، وَإِذَا وَقَفَ وَقَفًا لَمْ يَجْزُ لَهُ رَهْنُهُ؛ لِأَنَّ شَرِيطَةَ الرَّهْنِ أَنْ يُسَلَّمَ إِلَى الْمُرْتَهَنِ، وَإِذَا سَلَّمَهُ كَانَ أَمِينًا، فَإِنْ هَلَكَ الرَّهْنُ فَمِنْ مَالِ الرَّاهِنِ، وَيَرْجِعُ الْمُرْتَهَنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِالذَّيْنِ.

فَإِذَا أَحْدَثَ الْمُرْتَهَنُ فِي الرَّهْنِ حَدَثًا؛ كَانَ عَلَيْهِ غَرْمٌ مَا نَقَصَ مِنَ الرَّهْنِ لِرَبِّ الرَّهْنِ، وَإِذَا كَانَ الرَّهْنُ غَنَمًا، أَوْ بَقَرًا، أَوْ خَيْلًا، أَوْ إِبِلًا؛ لَمْ يَمْنَعُ صَاحِبُهَا مِنْ حِلَابِهَا، وَلَا مِنْ رَكُوبِهَا، وَكَانَ عَلَى الرَّاهِنِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا، فَإِنْ أَمَرَهُ بِالنَّفَقَةِ احْتَسَبَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الذَّيْنِ، وَكُلُّ رَهْنٍ رُهْنٌ فَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِ الْمُرْتَهَنِ؛ رَجَعٌ بِالمَالِ عَلَى الرَّاهِنِ.

فَإِنْ رَهَنَ عِنْدَهُ أُمٌّ وَلَدٍ؛ فَالرَّهْنُ بَاطِلٌ، وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالذَّيْنِ، فَإِنْ رَهَنَ عِنْدَهُ أَمَةٌ، فَوَطِئَهَا فِي غَفْلَةٍ مِنَ الْمُرْتَهَنِ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ؛ خَرَجَتْ مِنَ الرَّهْنِ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِالذَّيْنِ، فَإِنْ وَطِئَهَا الْمُرْتَهَنُ نَظَرَ: فَإِنْ كَانَ أَكْرَهَهَا فَعَلِيهِ الْحَدُّ وَالْمَهْرُ، فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ يَفِي بِالذَّيْنِ؛ فَقَدْ خَرَجَتْ مِنَ الرَّهْنِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفِي كَانَتْ رَهْنًا عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الذَّيْنِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْرَهَهَا؛ فَعَلِيهِمَا الْحَدُّ، وَهِيَ جُنَايَةٌ فِيهَا، يَكُونُ عَلَيْهِ أَرْشُ مَا نَقَصَهَا، فَإِنْ كَانَ اسْتِدَانٌ مِنْهُ دَيْنًا عَلَى غَيْرِ رَهْنٍ [ق/ ٧٢/ ب]، ثُمَّ اسْتِدَانَ مِنْهُ دَيْنًا عَلَى رَهْنٍ؛ كَانَ الرَّهْنُ عَلَى الذَّيْنِ الْأَخِيرِ مِنْهُمَا دُونَ الْأَوَّلِ، وَلَهُ اخْتِذُ الرَّهْنِ بِالذَّيْنِ الْأَخِيرِ.





## بَابُ الضَّمانِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الضَّمانِ؟

فَقُلْ: مَا قَالَ اللَّهُ: ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ ضُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿ سَلَّمَهُ أَبْنَاهُ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم: ٤٠].

وَالزَّعِيمُ: الضَّامِنُ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَلَمَّا وُضِعَتْ، قَالَ: «هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ مِنْ دَيْنٍ؟» قَالُوا: دِرْهَمَانِ. قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَقَالَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَنَا لَهُمَا ضَامِنٌ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ فَقَالَ: «جَزَاكَ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا، وَفَكَ رِهَانَكَ، كَمَا فَكَّكَتَ رِهَانَ أَخِيكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الزَّعِيمُ غَارِمٌ: أي: لَا زِمَ لِمَا زَعَمَ. أي: إِذَا كَفَلَ فَهُوَ كَفِيلٌ؛ إِذَا الْغَرِيمُ إِنَّمَا سُمِّيَ غَرِيمًا؛ لِأَنَّهُ يُلْحَقُ فِي الطَّلَبِ. ينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري [١٢٩ / ٨].

(٢) أخرجه: أبو داود في أول كتاب الإجارة/ باب في تضمين العارية [رقم / ٣٥٦٥]، والترمذي في كتاب البيوع/ باب ما جاء في أن العارية مؤداة [رقم / ١٢٦٥]، وابن ماجه في كتاب الصدقات/ باب الكفالة [رقم / ٢٤٠٥]، وأحمد في «المسند» [٥ / ٢٦٧]، والدارقطني في «سننه» [٣ / ٤٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم / ١١١٧٤]، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قال الترمذي: «حديث أبي أمامة حديث حسن غريب». وقال ابن الملقن: «هذا الحديث حسن». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٦ / ٧٠٧].

(٣) أخرجه: عبد بن حميد في «مسنده/ المنتخب» [رقم / ٨٩٣]، والدارقطني في «سننه» [٣ / ٧٨]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٦ / ٧٣]، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ.

قال ابن عبد الهادي: «هذا حديث ضعيف». ينظر: «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي [٤ / ١٤٣].

فَكُلُّ ضَامِنٍ إِذَا رَضِيَ بِضْمَانِهِ، وَكَانَ حُرًّا بِالْغَا، غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ؛  
فَضْمَانُهُ لَازِمٌ لَهُ، وَقَدْ اسْتَدَارَ الْحَقُّ إِلَى ذِمَّتِهِ، وَبَطَلَ مِنْ ذِمَّةِ صَاحِبِهِ،  
وَسَوَاءٌ كَانَ مُعْسِرًا، أَوْ مُوسِرًا فِي وَقْتِ الضَّمَانِ، لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ  
الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيلَهُ فَيُقِيلَهُ.

وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يُخَلِّفْ شَيْئًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِشَيْءٍ مِنْ  
ذَلِكَ قَلًّا أَوْ كَثُرًا، وَلَا يَجُوزُ الضَّمَانُ بِمَجْهُولٍ حَتَّى يَتَوَافَقَا جَمِيعًا عَلَى  
مَبْلَغِ الْحَقِّ، فَإِذَا تَوَافَقَا عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفَا [ق / ٧٣ / أ]؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ  
الضَّامِنِ مَعَ يَمِينِهِ، فَإِنْ أَنْكَرَ أَنَّهُ كَانَ ضَامِنًا، نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ لِلْمُضَمَّنِ  
بَيِّنَةٌ؛ لَزِمَهُ الضَّمَانُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ؛ اسْتُخْلِفَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى  
صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ انْتَقَلَ، فَبَطَلَتِ الْمُطَالِبَةُ، وَلِلضَّامِنِ أَنْ يَرْجِعَ  
عَلَى صَاحِبِهِ بِمَا دَفَعَهُ إِلَى صَاحِبِ الْحَقِّ، فَإِنْ ظَلَمَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ  
بَشَيْءٍ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ.



## بَابُ مَا لَا ضَمَانَ فِيهِ

إذا قيل لك: ما تقول في جناية الدَّابَّةِ إذا لم يُفَرِّطْ في حفظها، وفي المُسْتَأْجِرِينَ للمَعَادِنِ، ولحَفْرِ الآبَارِ، ولنَقْضِ البِنَاءِ، ولكُلِّ عَمَلٍ تجوزُ الإِجَارَةُ فيه، إذا أتى ذلك العملُ على نَفْسِ العاملِ؟

فَقُلْ: لا قَوْدٌ<sup>(١)</sup> فيه، ولا دِيَّةٌ في جميع ذلك.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ»<sup>(٢)</sup>، [وَالْبَشَرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ]<sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>».

ومعنى «جُبَارٌ»: لا حُكْمَ فيه، فدلَّ ذلك على أنَّ ما كان بصفته فله حُكْمُه.

وكذلك الإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، إذا أَفْسَدَتْ فِي زَرْعِ رَجُلٍ، نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالنَّهَارِ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَى أَرْبَابِهَا<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ كَانَ بِاللَّيْلِ فَعَلَيْهِمُ الضَّمَانُ.

(١) الْقَوْدُ -بِفَتْحِ الْقَافِ وَالْوَاوِ-: قَتْلُ الْقَاتِلِ. أَي: الْقِصَاصُ. يَنْظُرُ: «النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ»

لَابْنِ الْأَثِيرِ [٤ / ١١٩ / مَادَّة: قَوْدٌ].

(٢) الْعَجَمَاءُ: هِيَ الْبَهِيمَةُ، سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ. وَكُلُّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ فَهُوَ: أَعْجَمٌ

وَمُسْتَعْجَمٌ. وَقَوْلُهُ: «جُبَارٌ». أَي: هَدَرٌ. يَنْظُرُ: «النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنِ الْأَثِيرِ [٣ / ١٨٧ /

مَادَّة: عَجَمٌ]. وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لَابْنِ حَجَرٍ [٣ / ٣٦٥].

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ/بَابِ فِي الرِّكَازِ الْخَمْسِ [رَقْم/١٤٢٨]، وَمُسْلِمٌ فِي

كِتَابِ الْحُدُودِ/بَابِ جَرْحِ الْعَجَمَاءِ وَالْمَعْدِنِ وَالْبَشَرِ جُبَارٍ [رَقْم/١٧١٠]، مِنْ حَدِيثِ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٥) أَي: أَصْحَابُهَا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِاللَّيْلِ، وَعَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ»<sup>(١)</sup>. فَسَقَطَ عَنْ رَبِّهَا حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ بِتَوْقِيفِ السُّنَّةِ، وَلَزِمَهُ الْغُرْمُ فِي جَنَائِثِهَا بِاللَّيْلِ، لِتَفْرِيطِهِ فِي الْحِفْظِ لَهَا.



(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ / بَابِ الْمَوَاشِيِّ تَفْسُدُ زَرْعُ قَوْمٍ [رَقْمُ / ٣٥٧٠]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ / بَابِ الْحَكْمِ فِيمَا أَفْسَدَتِ الْمَوَاشِيُّ [رَقْمُ / ٢٣٣٢]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْعَارِيَةِ / تَضْمِينِ أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَفْسَدَتِ مَوَاشِيَهُمْ بِاللَّيْلِ [رَقْمُ / ٥٧٨٥]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤ / ٢٩٥]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٢ / ٥٥]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣ / ١٥٥]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٨ / ٣٤١]، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لَهُ نَاقَةٌ ضَارِيَةٌ فَدَخَلَتْ حَائِطًا فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا: «فَقَضَى أَنْ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ حِفْظَ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ الطَّحَاوِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مَشْهُورٌ حَدَّثَ بِهِ الْأَئِمَّةُ الثَّقَاتُ». يَنْظُرُ: «الْمَحْرَرُ فِي الْحَدِيثِ» لابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [ص / ١٨٩].

## بَابُ جَنَائِاتِ الْأَطْبَاءِ وَالْحَجَّامِينَ

[ق/ ٧٣/ ب] إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الطَّبِيبِ إِذَا فَصَدَ<sup>(١)</sup> أَوْ عَالَجَ، فَقَتَلَ، أَوْ حَدَثَ مِنْ فِعْلِهِ زَمَانَةً<sup>(٢)</sup>؟

فَقُلْ: يُنْظَرُ: فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْحِذْقِ<sup>(٣)</sup> بِالصَّنْعَةِ، لَا يُؤْتَى عَلَيْهِ مِنْ جَهَالَةٍ بِشَيْءٍ مِنْهَا؛ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِ وَلَا دِيَّةَ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا؛ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ فِي النَّفْسِ، وَالْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ.

وكَذَلِكَ الْحَجَّامُ إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ؛ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ وَالْدِّيَّةُ، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ.

وَالْحُجَّةُ فِي إيجابِ الْقَوْدِ: أَنَّهُمْ غَرُّوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ مَعَ الْجَهَالَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْإِذْنُ فِي الْعِلَاجِ، فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُمْ الْحُكْمُ لِعَلَّةِ الْغَرَرِ.



(١) الْفَصْدُ: قَطْعُ الْعِرْقِ. يَنْظَرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢/ ٥١٩/ مادة: فصد].

(٢) الزَّمَانَةُ: الْعَاةُ، وَعُذْمُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٣) الْحِذْقُ وَالْحَذَاقَةُ: الْمَهَارَةُ فِي كُلِّ الْعَمَلِ، تَقُولُ: حَذَقَ وَحَذِقَ فِي عَمَلِهِ، يَحْذِقُ وَيَحْذَقُ؛ فَهُوَ حَازِقٌ. يَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ [٤/ ٢٣].

بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الرَّاضَةِ<sup>(١)</sup>

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الرَّائِضِ إِذَا عَمِلَ فِي الرِّيَاضَةِ مَا لَا يَعْمَلُ  
مِثْلَهُ، فَأَتَى بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِ الدَّابَّةِ، أَوِ الْبَغْلِ أَوِ الْحِمَارِ؟  
فَقُلْ: عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَتَعَدَّى، وَيَفْعَلُهُ  
لِلتَّعَدِّي لَزَمَهُ الضَّمَانُ، فَإِنْ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ، فَأَتَى بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِ  
الْبَهِيمَةِ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.



(١) الرَّاضَةُ: كَالسَّادَةِ، جَمْعُ: رَائِضٍ، وَهُوَ مَنْ يُرَوِّضُ الْخَيْلَ عَلَى الْجَرِيِّ. يُقَالُ: وَرَاضَ الْمُهْرَ  
يُرَوِّضُهُ رِيَاضًا وَرِيَاضَةً. أَي: ذَلَّلَهُ وَوَطَّأَهُ. وَقِيلَ: عَلَّمَهُ السَّيْرَ، فَهُوَ رَائِضٌ، مِنْ رَاضٍ وَرَوَّاضٍ.  
يَنْظُرُ: «حَاشِيَةُ الشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضاوِيِّ» [٦ / ٣٤٤]. وَ«تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ  
[١٨ / ٣٧٠ / مَادَّةُ: رَوْضَ].

## بَابُ الْحَوَالَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْحَوَالَةِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»<sup>(٢)</sup>.

ففيه دليلٌ على جوازِ الحَوَالَةِ، إِذَا كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ حُرًّا بِالْغَا صَحِيحَ الْعَقْلِ غَيْرَ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ، فَإِذَا أُحِيلَ عَلَيْهِ فَقَدْ انْتَقَلَ الْحَقُّ عَنِ الْمُحِيلِ إِلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى مُطَالَبَةِ الْمُحِيلِ [ق/ ٧٤ / أ]، وَسِوَاءُ غَرِّهِ بِذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَغُرَّهُ، أَوْ كَانَ مُفْلِسًا.

فَإِنْ أَحَالَ شَيْءٌ ثُمَّ بَرِثَتْ ذِمَّةُ الْمُحِيلِ مِنْ ذَلِكَ بِضَرْبٍ مِنَ الضَّرُوبِ؛ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ، مِثْلُ أَنْ يُحِيلَهُ بِثَمَنِ عَبْدٍ أَوْ سَلْعَةٍ، فَيُوجَدُ بِهَا عَيْبٌ، فَيَرُدُّهَا الْمُحِيلُ عَلَى صَاحِبِهَا، فَتَبْرَأُ ذِمَّةُ الْمُتَّبِعِ بِبَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ، فَإِنْ دَفَعَ الْمُتَّبِعُ الثَّمَنَ رَجَعَ بِهِ الْمُحِيلُ عَلَى الْقَابِضِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَّبِعِ أَنْ يَرْجِعَ بِهَا عَلَى أَحَدِهِمَا.

وَلَوْ أَحَالَ رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ بِمِئَةِ دَرَاهِمٍ، وَضَمِنَهَا لَهُ، ثُمَّ اخْتَلَفَا، فَقَالَ الْمُحِيلُ: أَنْتَ وَكِلِي فِيهَا. وَقَالَ الْمُخْتَلَفُ: بَلْ أَحْلَتَنِي بِمَالِي عَلَيْكَ، وَتَصَادَقَا عَلَى الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُحِيلِ، وَالْمُحَالُ مُدَّعِي<sup>(٣)</sup>.

(١) الْحَوَالَةُ -بفتح الحاء، وقد تُكسَرُ، والفتح أفصح-: هِيَ الْإِنْتِقَالُ وَالتَّحَوُّلُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَالَ عَنِ الْعَهْدِ؛ إِذَا انْتَقَلَ عَنْهُ وَتَغَيَّرَ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّخْوِيلِ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُلُ الدَّيْنَ وَتُحَوِّلُهُ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ. ينظر: «التعريفات» للجزجاني [ص/ ١٢٦]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [١/ ٦٠٠].

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الحوالات/ باب في الحوالة وهل يرجع في الحوالة [رقم/ ٢١٦٦]، ومسلم في كتاب البيوع/ باب تحريم مطلق الغني وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ [رقم/ ١٥٦٤]، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) مضى إن إثبات الباء في الاسم المنقوص -عند الرفع والخفض- لغة صحيحة، حكاهما جماعة من النحويين عن الموثوق بعريتهم؛ حيث ينطقون بالياء وفقًا ويخذفونها وضلاً، وتُرْسَمُ الْكَلِمَةُ فِي الْحَالَتَيْنِ بِالْيَاءِ.

## بَابُ الصُّلْحِ

إذا قيل لك: ما الأصلُ في الصُّلْحِ<sup>(١)</sup>؟

فقل: كتابُ الله ﷻ، وسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فالحُجَّةُ من كتابِ الله: قوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]. وقال: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ [الحجرات: ٩]. وقال: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا﴾<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا صَلَاحًا وَاصْلَاحًا خَيْرٌ» [النساء: ١٢٨].

والحُجَّةُ من السُّنَّة: ما رُوِيَ عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَائِزٌ إِلَّا صَلَاحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا»<sup>(٣)</sup>.

والصُّلْحُ صِنْفٌ من البيوع، فما جازَ فيها جازَ في الصُّلْحِ، وما بطلَ فيها بطلَ في الصُّلْحِ، ولا يجوزُ الصُّلْحُ إِلَّا بعد إقرارِ المصالحين كالبيع، ولا يجوزُ في الصُّلْحِ إِلَّا ما جازَ في البيع، والصُّلْحُ لا يكونُ إِلَّا مع الإقرار.

(١) الصُّلْحُ لغة: اسمٌ بمعنى المصالحة التي هي المُسَالمة، وهي خلاف المُخاصمة. وشرعًا: عبارة عن عقدٍ وُضِعَ لرفعِ المنازعة بالتراضي. ينظر: «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لأبي حفص النسفي [ص / ١٤٤]. و«أنيس الفقهاء» لقاسم القونوي [ص / ٩١].

(٢) هكذا بالأصل: «يَصَالِحَا». بتشديد الصاد، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي عليّ الفارسي [٣ / ١٨٣]. و«البحر المحيط» لأبي حيان [٤ / ٨٦]. و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري [٢ / ٢٥٢].

(٣) أخرجه: الدارقطني في «سننه» [٤ / ٢٠٦]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [١٠ / ١٥٠]، موقوفًا على عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.



وَالصُّلْحُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى الدَّرَاهِمِ بَاطِلٌ، وَمِنَ الدَّنَائِيرِ عَلَى الدَّنَائِيرِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ [ق / ٧٤ / ب] ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الرَّبَا، وَمِنَ الدَّنَائِيرِ عَلَى الدَّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الصَّرْفِ بِنَسِيبَةٍ.

فَإِنْ صَالَحَهُ عَلَى سُكْنَى دَارٍ، أَوْ عَلَى خِدْمَةِ عَبْدٍ؛ فَالصُّلْحُ جَائِزٌ، فَإِنْ اسْتُهُدِمَتِ الدَّارُ، أَوْ عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْخِدْمَةِ؛ صَحَّ مِنَ الصُّلْحِ بِمَقْدَارِ مَا سَلِمَ، وَبَطَلَ فِيمَا لَمْ يَسْلَمْ، وَلَهُ الرُّجُوعُ، وَإِذَا صَالَحَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجُلِ بَغَيْرِ أَمْرِهِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ [بِذَلِكَ]<sup>(١)</sup>، وَإِنْ صَالَحَهُ بِأَمْرِهِ؛ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ.



(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

## بَابُ ذِكْرِ الْإِفْلَاسِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي حُكْمِ الْإِفْلَاسِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، وَعِنْدَهُ سِلْعَةٌ لِرَجُلٍ؛ فَرَبُّ السِّلْعَةِ أَحَقُّ بِهَا إِذَا وَجِدَتْ بِعَيْنِهَا»<sup>(١)</sup>.

وَيَتَّبِعُ الْغُرْمَاءُ الذِّمَّةَ، وَلَا يَكُونُوا بِالْإِفْلَاسِ شُرَكَاءُ فِي السِّلْعَةِ، وَحَالُ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ سَوَاءٌ، وَإِذَا كَانَ فِي الْغُرْمَاءِ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ، أَوْ طِفْلٌ، أَوْ عَبْدٌ، وَكَانَ لَهُمْ مَنْ يَلِي عَلَيْهِمْ؛ فَلَهُ الْمَطَالِبَةُ بِحَقِّهِمْ، كَمَطَالِبَةِ الْبَالِغِينَ الْعُقَلَاءِ.

وَإِذَا أَفْلَسَ وَكَانَ لَهُ عَقَارٌ ظَاهِرٌ؛ أَمَرَهُ الْحَاكِمُ بِبَيْعِ ذَلِكَ، وَدَفَعَ الثَّمَنَ إِلَى الْغُرْمَاءِ، فَإِنْ امْتَنَعَ؛ بَاعَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَقَارٌ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى إِفْلَاسِهِ؛ أَلْزَمَ الْغُرْمَاءَ إِنْظَارَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. وَاسْتُحْلِفَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِفْلَاسِ، وَكُلُّ مَا اسْتَفَادَ مِنْ مَالٍ فَلَهُ أَنْ يَصْنَعَ بِهِ مَا شَاءَ.



(١) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [٢/ ٦٧٨]، وَالبخاري في كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس/ باب إذا وجد ماله عند مُفْلِسٍ في البيع والقَرْض والوديعة فهو أحق به [رقم/ ٢٢٧٢]، ومسلم في كتاب المساقاة/ باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه [رقم/ ١٥٥٩]، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ هِنْدَ رَجُلٍ - أَوْ إِنْسَانٍ - قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ». لَفْظُ الْبَخَارِيِّ.

## بَابُ الْحَجْرِ

[ق/ ٧٥ / ١] إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْحَجْرِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: مَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَابْتُلُوا آلَ نَبِيِّكُمْ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾

[النساء: ٦].

وَالْبُلُوغُ خَمْسَةُ عَشْرَ سَنَةً<sup>(٢)</sup>، إِلَّا أَنْ يَحْتَلِمَ الْغُلَامُ أَوْ تَحِيضَ الْجَارِيَةُ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْخَمْسَةِ عَشْرَ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ بَابِنِ عُمَرَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فَأُثِّبَتْ حُكْمَ الْوَلَايَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) الْحَجْرُ -بَفَتْحِ الْحَاءِ- فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ وَالتَّضْيِيقُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَرَامُ: حِجْرًا -بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا وَضَمِّهَا-، وَسُمِّيَ الْعَقْلُ: حِجْرًا؛ لِكَوْنِهِ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ ارْتِكَابِ مَا يَقْبَحُ وَتَضَرُّ عَاقِبَتُهُ. وَهُوَ فِي الشَّرِيعَةِ: مَنْعُ الْإِنْسَانِ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَهُوَ عَلَى أَنْوَاعٍ. يَنْظُرُ: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص/ ٣٠٤].

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «خَمْسَةُ عَشْرَ سَنَةً». وَالْجَادَّةُ: «خَمْسُ عَشْرَةَ سَنَةً»؛ لِأَنَّ الْمَعْدُودَ مُؤَنَّثٌ وَهُوَ «السَّنَةُ»، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَدَدُ مُذَكَّرًا. وَمَا وَقَعَ هُنَا -إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ-: يُخْرَجُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَأْنِيثِ الْمُذَكَّرِ؛ فَيُقَالُ: حَمَلَ «السَّنَةُ» عَلَى مَعْنَى: «الْعَامِ»، فَأُثِّبَ الْعَدَدُ، كَأَنَّهُ قَالَ: «خَمْسَةُ عَشْرَ عَامًا».

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ/ بَابِ بُلُوغِ الصِّبْيَانِ وَشَهَادَتِهِمْ [رَقْم/ ٢٥٢١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ/ بَابِ بَيَانِ سِنِ الْبُلُوغِ [رَقْم/ ١٨٦٨]، مِنْ طَرِيقٍ: نَافِعِ بْنِ عَبْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي ثُمَّ عَرَّضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وذلك أنَّهم أجمعوا جميعاً على الولاية على الطفل قبل البلوغ، وإجماعهم يدل على معنى في المجمع عليه، وإذا وجد ذلك المعنى في بالغ فله حكمه.

والسَّفَهُ على ضروب: سَفَهُ جنون، وسَفَهُ إضاعة وتبذير، وسَفَهُ هو النقص، وذلك حال النساء، وسَفَهُ ضَعْفٍ ومرَضٍ، فكلُّ ما كان بهذه الصِّفَةِ فواجبٌ على الإمام الحَجَرُ عليه، ويأمرُ بذلك قضاةُ أن يأخذوا على أيديهم، ويحفظوا أموالهم.

وإِنَاسُ الرُّشْدِ: بأن ترى الغلام أو الجارية مُحَافِظِينَ على دينهم، ومُصْلِحِينَ في تدبيرهم لأنفسهم، وإذا كانا بهذه الصِّفَةِ؛ امْتَحِنَا ببعض المالِ حتى يُعْلَمَ إِصْلَاحُهُمَا فِيهِ، ثُمَّ يُسَلَّمْ ذَلِكَ إِلَيْهِمَا، وَإِنْ عُلِمَ مِنْهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ حَالٌ تُشَبِّهُ الْحَالَ الْأُولَى؛ فَلِلْقَاضِي الْحَجَرُ عَلَيْهِمَا.



## بَابُ الْوَدِيعَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْوَدِيعَةِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ [ق/ ٧٥/ ب] نَبِيِّهِ، وَاتِّفَاقُ الْأُمَّةِ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].  
وَقَالَ: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَدِيعَةَ أَمَانَةٌ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ حِفْظُ الْأَمَانَةِ حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَى رَبِّهَا.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ: إِذَا قَالَ صَدَقَ، وَإِذَا وَعَدَ وَفَّى، وَإِذَا اتُّمِّنَ لَمْ يَخُنْ»<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ تَوَتَّ<sup>(٣)</sup> الْوَدِيعَةُ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنْهُ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَتَاهُمْ اسْتُخْلِفَ، وَإِنْ طُولِبَ بِالْوَدِيعَةِ فَأَنْكَرَ، ثُمَّ أَقَرَّ وَادَّعَى أَنَّهَا هَلَكَتْ لَمْ يُصَدَّقْ، وَكَانَ عَلَيْهِ غُرْمُهَا؛ لِأَنَّهُ بِالْإِنْكَارِ قَدْ أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنْ حَدِّ الْأَمَانَةِ.

(١) الْوَدِيعَةُ: هِيَ الْمَالُ الْمَتْرُوكُ عِنْدَ إِنْسَانٍ يَحْفَظُهُ، وَهِيَ شَرْعًا: عَقْدُ أَمَانَةٍ تُرَكِّبُ عِنْدَ الْغَيْرِ لِحِفْظِهِ قَصْدًا، وَاحْتِرَازًا بِالْقَيْدِ الْآخِرِ مِنَ الْأَمَانَةِ، وَهِيَ: مَا وَقَعَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَالِقَاءِ الرِّيحِ ثَوْبًا فِي حِجْرٍ غَيْرِهِ، وَبَيْنَهُمَا عَمُومٌ وَخُصُوصٌ؛ فَالْوَدِيعَةُ خَاصَّةٌ، وَالْأَمَانَةُ عَامَّةٌ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ٢٣٦]. وَ«التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِلْمَنَاوِيِّ [ص/ ٣٣٦].

(٢) أَخْرَجَهُ الْمَوْفُقُ الْمَكِّي فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ» [١/ ٣٤-٣٥]، مِنْ طَرِيقِ هَلَالِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامَاتُ الْمُؤْمِنِ ثَلَاثَةٌ: إِذَا قَالَ صَدَقَ، وَإِذَا وَعَدَ وَفَّى، وَإِذَا اتُّمِّنَ أَدَّى، وَعَلَامَاتُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا قَالَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتُّمِّنَ خَانَ».

وَفِي سَنَدِهِ انْقِطَاعٌ أَجَابَ عَنْهُ الْكَرْدَرِيُّ فِي «مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ/ بِحَاشِيَةِ مَنَاقِبِ الْمَوْفُقِ الْمَكِّي» [ص/ ١٥].

(٣) يُقَالُ: تَوَتَّ الْمَالُ؛ إِذَا هَلَكَ وَذَهَبَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.



## بَابُ الْعَارِيَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْعَارِيَةِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاتَّفَاقُ الْأُمَّةِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَصَفْوَانَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَسْتَعِيرَ مِنْهُ الدَّرُوعَ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: «بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ مُؤَدَّاةٌ»<sup>(٣)</sup>.

فَأَفَادَنَا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُكْمَ الْعَارِيَةِ، فَحُكْمُهَا: الْحِفْظُ وَالرَّدُّ.

فَإِنْ حَدَّثَ عَلَيْهَا عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ حَادِثَةٌ، مِثْلُ نَقْصٍ فِيهَا؛ كَانَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غُرْمٌ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِذَا هَلَكَتْ فَعَلَيْهِ غُرْمُهَا، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ بِتَفْرِيطٍ مِنْهُ، أَوْ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَعَارُ مِنَ الْحَيَوَانِ فَمَاتَ بِغَيْرِ جَنَایَةٍ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُرْمُ مِثْلَ غَيْرِهِ سِوَاءَ.

(١) الْعَارِيَةُ: هِيَ تَمْلِكُ لِلْمَنَافِعِ بِغَيْرِ عَوَضٍ، وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُؤَقَّتَةً بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، وَتُسَمَّى حِينَئِذٍ: الْعَارِيَةُ الْمُقَيَّدَةُ. وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُؤَقَّتَةٍ، وَتُسَمَّى: الْعَارِيَةُ الْمُطْلَقَةُ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ١٤١].

(٢) الدَّرُوعُ: جَمْعُ: دِرْعٍ، وَهِيَ الَّتِي تُنْبَسُ لِلْحَرْبِ، وَالذَّرْعُ مُؤَنَّثَةٌ، وَالْجَمْعُ الْقَلِيلُ: أَذْرُعٌ، وَأَذْرَاعٌ، فَإِذَا كَثُرَتْ؛ فَهِيَ الدَّرُوعُ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٣/ ١٢٠٦ / مادة: درع]. وَ«الْمَنْجِدُ فِي اللُّغَةِ» لِكُرَاعِ النَّمْلِ [ص/ ٩٨].

(٣) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣/ ٤٠٠]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِجَارَةِ/ بَابِ فِي تَضْمِينِ الْعَارِيَةِ [رَقْم/ ٣٥٦٢]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْعَارِيَةِ/ بَابِ تَضْمِينِ الْعَارِيَةِ [رَقْم/ ٥٧٧٩]، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٢/ ٥٤]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣/ ٣٩]، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أُمِّیَّةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ أُمِّیَّةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ أَذْرَاعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَقَالَ: أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ: لَا، بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَلَهُ طَرُقٌ مِنْ وَجْهِهِ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَاتِ الْحَسَنَةِ». يَنْظُرُ: «إِرْشَادُ الْفَقِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَدْلَةِ التَّنْبِيهِ» لِابْنِ كَثِيرٍ [٢/ ٦٧]. وَ«نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٣/ ٣٧٧].

فَإِنْ شَرَطَ الْمُعِيرُ أَنْ لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ، ثُمَّ اسْتَهْلَكَ الْمُسْتَعَارَ مِنْ يَدَيْهِ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ مَا اسْتَعَارَهُ، فَإِنْ أَرَادَ رَدَّ الْعَارِيَّةَ، فَأُصِيبَتْ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا إِلَى صَاحِبِهَا؛ فَعَلَيْهِ الْغُرْمُ، فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ بَغَيْرِ طَلَبِهِ؛ كَانَتْ مِنْهُ لَهَا، ثُمَّ أُصِيبَتْ فِي يَدِهِ؛ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ.





## بَابُ اللَّقْطَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي اللَّقْطَةِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: قَوْلُهُ [ق/٧٦/ب]: ﴿فَاللَّقْطَةُ عَالٌ فَرَعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصاص: ٨].

فَأَفَادَنَا بِالْآيَةِ: أَنَّ كُلَّ مُلْتَقِطٍ مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ مُسْتَحَقٌّ لِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ، إِلَّا مَا قَامَتْ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَهُ الْمُلتَقِطُ يَذْكُرُ لَهُ شَأْنَ مَا التَّقَطَّ، قَالَ لَهُ: «اعْرِفِ الْعِفَاصَ وَالْوِكَاءَ، وَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا»<sup>(٢)</sup>. وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

فَالْفَائِدَةُ فِي خَبَرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْإِخْبَارُ عَنْ حُكْمِ مَا وَجَبَ عَلَى الْمُلتَقِطِ وَالتَّعْرِيفُ لَنَا أَنَّ التَّقَاطَ مَا لَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ، وَلَا يَحْفَظُهَا وَاجِبٌ عَلَيْنَا.

(١) اللَّقْطَةُ - بضم اللام وفتح القاف: اسمُ المالِ المَلْقُوطِ. أي المَوْجُودِ. وَالْإِلْتِقَاطُ: أَنْ يَغْثُرَ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَطَلَبٍ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «وَلَمْ أَسْمَعْ اللَّقْطَةَ - بِسُكُونِ الْقَافِ - لِغَيْرِ اللَّيْثِ». يَنْظُرُ: «تَهْدِيبُ اللُّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ [١٦/٩]. وَ«النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/٢٦٤/مادة: لقط].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ/ بَابُ إِذَا لَمْ يَجِدْ صَاحِبَ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا [رقم/ ٢٢٩٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ [رقم/ ١٧٢٢]، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ: زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوُهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [٢/٧٥٧]، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ/ تَرْتِيبُ السَّنَدِيِّ» [رقم/ ١٠٨٤]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٦/١٩٣]، مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَذْرِ الْجُهَنِيِّ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَ قَوْمٍ بِطَرِيقِ الشَّامِ فَوَجَدَ صُرَّةً فِيهَا ثَمَانُونَ دِينَارًا، فَذَكَرَهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «عَرِّفْهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَادْكُرْهَا لِكُلِّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَإِذَا مَضَتِ السَّنَةُ فَشَأْنُكَ بِهَا».

وَأَمَّا الْعِفَاصُ<sup>(١)</sup>: فَهُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُشَدُّ فِيهِ.

وَالْوِكَاءُ<sup>(٢)</sup>: الْخَيْطُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ.

فَعَلَى الْمُتَلَقِّطِ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ بِفَعْلِهِ، وَيُعَرِّفَهَا فِي أَشْهَرِ الْمَوَاضِعِ وَأَهْدَاهَا بِالتَّعْرِيفِ إِلَى صَاحِبِهَا، فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَغَيْرِهَا، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ، وَأَرَادَ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا؛ انْتَفَعَ بِهَا، وَكَانَتْ كَمَالٍ مِنْ مَالِهِ، وَثَبَتَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ، فَإِنْ اسْتُهْلِكَتْ فِي السَّنَةِ؛ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ اسْتُهْلِكَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ضَمِنْ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي التَّقَاطِطِ الْغَنَمِ.

فَأَمَّا الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ: فَلَا تُلْتَقِطُ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ عَنْ أَنْفُسِهَا، وَتَرِدُّ الْمِيَاهَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا»<sup>(٣)</sup>، وَسِقَاؤُهَا<sup>(٤)</sup>، تَرِدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ»<sup>(٥)</sup>. فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى حُكْمِ ضَالَّةِ الْإِبِلِ وَمَا شَاكَلَهَا.

وُسُئِلَ ﷺ [ق/ ٧٧/ أ] عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «هِيَ لَكَ وَلِأَخِيكَ

(١) الْعِفَاصُ - بَكَسْرُ الْعَيْنِ - : الْوِعَاءُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ النَّفَقَةُ مِنْ جِلْدٍ، أَوْ خِرْقَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنُ الْأَثِيرِ [٣/ ٢٦٣/ مَادَّة: عَفَصَ].

(٢) الْوِكَاءُ - بَكَسْرُ الْوَاوِ - : الْخَيْطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الصُّرَّةُ، وَالْكِيسُ، وَغَيْرُهُمَا. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنُ الْأَثِيرِ [٥/ ٢٢٢/ مَادَّة: وَكَأَ].

(٣) الْحِذَاءُ - بَكَسْرُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحُ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ - : النَّعْلُ، أَرَادَ أَنَّهَا تَقْوَى عَلَى الْمَشْيِ وَقَطَعَ الْأَرْضَ، وَعَلَى قَصْدِ الْمِيَاهِ وَوُرُودِهَا، وَرَغِي الشَّجَرَ، وَالْإِمْتِنَاعَ عَنِ السَّبَاعِ الْمُفْتَرِسَةِ، شَبَّهَهَا بِمَنْ كَانَ مَعَهُ حِذَاءٌ وَسِقَاءٌ فِي سَفَرِهِ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنُ الْأَثِيرِ [١/ ٣٥٧/ مَادَّة: حَذَا].

(٤) السِّقَاءُ - بَكَسْرُ السَّيْنِ - : ظَرْفُ الْمَاءِ مِنَ الْجِلْدِ، يُجْمَعُ عَلَى: أَسْقِيَةٍ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنُ الْأَثِيرِ [٢/ ٣٨١/ مَادَّة: سَقَى].

(٥) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ/ بَابُ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ [رَقْم/ ٢٣٠٤]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّقْطَةِ [رَقْم/ ١٧٢٢]، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ: زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجَهَنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.



بَابُ اللَّقِيطِ<sup>(١)</sup>

فَإِنْ التَّقَطَ طِفْلًا، أَوْ مَمْلُوكًا، فَأَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَبَلَغَ الطُّفْلُ، أَوْ جَاءَ سَيِّدُ الْمَمْلُوكِ يَتَعَرَّفُ بِهِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَى سَيِّدِهِ بِالنَّفَقَةِ، وَلَا عَلَى الْحُرِّ، إِلَّا أَنْ يَرْفَعَهُ عِنْدَ الْإِلْتِقَاطِ إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ بِالنَّفَقَةِ، فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَى سَيِّدِ الْمَمْلُوكِ، وَعَلَى الْحُرِّ بِمَا أَنْفَقَ.

وَإِذَا وَجَدَ مَنبُودًا<sup>(٢)</sup> وَمَعَهُ مَالٌ؛ رَفَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ حَتَّى يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ قَضَاءً.

وَإِذَا وَجَدَهُ الْجَمَاعَةَ، فَتَشَاحُوا<sup>(٣)</sup> فِيهِ؛ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ دُفِعَ إِلَيْهِ.

وَإِذَا أَنْفَقَ عَلَيْهِ غَيْرَ مُقْتَصِدٍ؛ غَرِمَ، فَإِنْ التَّقَطَهُ حُرٌّ وَعَبْدٌ؛ دُفِعَ إِلَى الْحُرِّ، وَكَذَلِكَ إِنْ التَّقَطَهُ بَدَوِيٌّ<sup>(٤)</sup> وَقَرْوِيٌّ<sup>(٥)</sup>؛ دُفِعَ إِلَى الْقَرْوِيِّ، فَإِنْ

(١) اللَّقِيطُ: مَا يُلْقَطُ، أَيِ: يُزْفَعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَقَدْ غَلَبَ عَلَى الصَّبِيِّ الْمَنبُودُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى عَرَضٍ أَنْ يُلْقَطَ. وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ صَبِيٍّ ضَائِعٍ لَا كَافِلَ لَهُ، وَيُسَمَّى مَلْقُوطًا، وَلَقِيطًا، وَمَنبُودًا، أَوْ دَعِيًّا. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٢/ ٢٤٧]. وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ» [٣/ ١٨٢].

(٢) الْمَنبُودُ هُنَا: هُوَ الصَّبِيُّ تُلْقِيهِ أُمُّهُ فِي الطَّرِيقِ، وَهُوَ بِمَعْنَى اللَّقِيطِ. يَنْظُرُ: «الْصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢/ ٥٧١ / مَادَّة: نَبَذَ].

(٣) يُقَالُ: تَشَاحَّ الْقَوْمُ فِي الْأَمْرِ وَعَلَيْهِ. أَيِ: شَحَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَتَبَادَرُوا إِلَيْهِ حَذَرَ قُوَّتِهِ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٦/ ٥٠١ / مَادَّة: شَحَحَ].

(٤) الْبَدَوِيُّ -بِفَتْحِ الْبَاءِ-: نَسَبَةٌ إِلَى الْبَادِيَّةِ، وَهِيَ الْأَرْضُ الْوَاسِعَةُ لَا حَضَرَ بِهَا، وَإِذَا خَرَجَ النَّاسُ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْمَرَاغِيِّ فِي الصَّحَارِيِّ؛ قِيلَ لَهُمْ: قَدْ بَدَوْا. يَنْظُرُ: «شَمْسُ الْعُلُومِ» لِلْحَمِيرِيِّ [١/ ٤٥٤]. وَ«الْمَعْجَمُ الْإِشْتِقَاقِيُّ» لِمُحَمَّدِ حَسَنِ جَبَل [١/ ٨٣].

(٥) الْقَرْوِيُّ -بِفَتْحِ الرَّاءِ-: هُوَ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْقَرْيَةِ. فَالْبَدَوِيُّ: سَاكِنُ الْبَادِيَّةِ. وَالْقَرْوِيُّ: سَاكِنُ الْقَرْيَةِ. يَنْظُرُ: «الْمَطْلَعُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمَقْنَعِ» لِلْبَعْلي [ص/ ٥٠١]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢/ ٧٣٢].

التَّقَطُّهُ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ؛ دُفِعَ إِلَى الْمُسْلِمِ، وَإِذَا التَّقَطُّ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ فَلَهُ حُكْمُ أَرْضِهِ، إِلَّا أَنْ يُغَرِّبَ<sup>(١)</sup> عَنْ نَفْسِهِ، فَإِنْ اخْتَارَ الْإِسْلَامَ كَانَ مُسْلِمًا، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يُجْبَرْ عَلَيْهِ.



(١) يُغَرِّبُ: أَي: يُبَيِّنُ، يُقَالُ: أَغْرَبَ عَنْ ضَمِيرِهِ. أَي: بَيَّنَّ وَأَفْصَحَ. وَيُقَالُ: أَغْرَبْتُ عَنِ الرَّجُلِ؛ إِذَا أَبْنَتْ عَنْهُ. يَنْظُرُ: «الطَّرَازُ الْأَوَّلُ» لابن معصوم [٢/ ٢٩٧].

## بَابُ الْقِرَاضِ

[ق/ ٧٧/ ب] إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْقِرَاضِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَجَازَ لَوْلَدِهِ اسْتِسْلَافَ مَالٍ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَمَا كَسَبَ فَلَهُ وَلِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ دَفَعَ مَالًا قِرَاضًا عَلَى النِّصْفِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الْقِرَاضُ بِكَسْرِ الْقَافِ: مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرْضِ، وَهُوَ الْقَطْعُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ قَطَعَ لِلْعَامِلِ قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهَا، وَقِطْعَةً مِنَ الرَّبْحِ، وَقَدْ سُمِّيَ الْقِرَاضُ: مُضَارَبَةً؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَضْرِبُ فِي الْأَرْضِ لِلاتِّجَارِ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَهُ: قِرَاضًا. وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يُسَمُّونَهُ: مُضَارَبَةً. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ الْأَفَافِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/ ٢١٥]. وَ«التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِلْمَنَاوِيِّ [ص/ ٢٦٩].

(٢) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» [٢/ ٦٨٧]، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ/ تَرْتِيبُ السَّنَدِ» [رَقْم/ ١٢٣٥]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٦/ ١١٠]، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَقْدَرُ لَكُمَا عَلَى أَمْرِ أَنْفَعَكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى هَاهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ، أُرِيدُ أَنْ أُنْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَسْلَفْتُكُمَا فَنَبَتَا عَانَ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبِعَانِي بِالْمَدِينَةِ، فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ لَكُمَا.

فَقَالَا: وَدِدْنَا ذَلِكَ، فَفَعَلْ، وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا بَاعَا فَأَرْبَحَا، فَلَمَّا دَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ قَالَ: «أَكُلُ الْجَيْشِ أَسْلَفَهُ، مِثْلَ مَا أَسْلَفْتُكُمَا؟» قَالَا: لَا، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «ابْنَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَسْلَفْتُكُمَا، أَذْيَا الْمَالَ وَرَبِحَهُ»، فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَسَكَتَ، وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ فَقَالَ: مَا يَنْبَغِي لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هَذَا لَوْ نَقَصَ هَذَا الْمَالَ أَوْ هَلَكَ لَضَمِنَاهُ؟ فَقَالَ عُمَرُ: أَذْيَاهُ، فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ، وَرَاجَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا؟ فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ.

(٣) وَرَدَ هَذَا فِي الْأَثَرِ الَّذِي قَبْلَهُ.

ولا يجوز القراض إلا في الدنانير والدراهم؛ لأنهما أثمان الأشياء، ولا يجوز أن يشترط المقرض على المقرض: أن يتجر في شيء من دون شيء، أو ببلد واحد، أو إلى أجل وشهر، ومتى فعل ذلك كان مبطلاً لقراضه، وكان ما كسبه المقرض لرب المال، ويكون له أجره مثله. فإن أعطاه مالا قراضاً على أن يكون معه عبده؛ جاز، وكان الكسب بينهم أثلاثاً.

وإن قال رجل لرجل: خذ هذا المال قراضاً على ما شرط فلان على فلان من الربح؛ فإن علماً ذلك جاز، وإن جهلاً لم يجر، فإن حال الحول على مال فيه زكاة وفيه فضل؛ زكي عن المال وعن الفضل.



## بَابُ الْوَكَاةِ

وَالْوَكِيلُ مِنْ كُلِّ مُوَكَّلٍ جَائِزُ الْأَمْرِ لِكُلِّ مَنْ جَازَ أَمْرُهُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِهِ جَائِزٌ.

وَوُضِفَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: قَدْ وَكَّلْتُكَ بِأَنْ تَشْتَرِيَ لِي كَذَا، فَيُسَمِّيَهُ بَكْذَا، وَيَصِفُهُ بِكَذَا، وَأَنْ يَشْتَرِطَ لَهُ جَنْسَ كَذَا.

وَيُؤَكِّلُهُ بِإِنْكَاحٍ، أَوْ طَلَاقٍ، أَوْ عَتَاقٍ، أَوْ دَفْعِ دَعْوَى عَنْهُ، أَوْ يُخَاصِمُ رَجُلًا عَنْهُ، وَيَصَحُّ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْوَكِيلِ، وَمَتَى شَاءَ الْمُوَكَّلُ وَالْوَكِيلُ الْعَزَلَ؛ كَانَ ذَلِكَ لِمَنْ شَاءَ ذَلِكَ مِنْهُمَا، وَالْوَكِيلُ مُصَدِّقٌ [ق/٧٨/أ] فِي كُلِّ مَا يَدَّعِيهِ مِنْ تَلَفٍ فِي يَدَيْهِ، أَوْ رَدٍّ عَلَى رَبِّهِ، وَلَا يُصَدِّقُ فِيمَا ادَّعَى أَنَّهُ وَكِيلٌ بِبَيْعٍ، أَوْ شِرَاءٍ، أَوْ قَبْضِ ثَمَنِ، وَلَا فِيمَا دُفِعَ إِلَى غَيْرِ الْمُوَكَّلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ.





## بَابُ الْمَزَارَعَةِ

ولا تجوزُ المزارعةُ<sup>(١)</sup> بحالٍ، وتجاوزُ المساقاةِ، كما يجوزُ القراضُ، وتجاوزُ المساقاةِ بأن يُساقِيَ على النصفِ، ويُساقِيَ أحدَ الشريكينِ، ولا يُساقِيَ الآخرَ، وتكونُ مدةُ معلومةً، ونصيبٌ معلومٌ<sup>(٢)</sup>، وسنينَ معروفةً، ولا يجوزُ ذلك في القراضِ.

ويكونُ لهما الثمرُ على ما اشترطا، وإن هلك النخلُ، ومتى أذركت الثمرةُ فلا شيءَ على العاملِ، ويكونُ عليه السقيُّ، والتجريدُ، وقطعُ ما يضرُّ بالثمرِ من السَّعَفِ<sup>(٣)</sup> وغير ذلك، وكذلك من الكرمِ<sup>(٤)</sup>.

أمَّا المساقاةُ إذا كانت في قريةٍ لجماعةٍ على ما كانت كثيرة: فله أن يخرُصَ<sup>(٥)</sup>، ثم يُخبرَ العاملَ أو ربَّ الأرضِ، فمَن اختارَ أن يكونَ له الثمرةُ يخرُصُها، ثم إذا ييسَّتْ كانت له، وإن اختلفا وأبى أحدهما؛ اشتركا في الثمرِ.

(١) المزارعة: هي عَقْدٌ على الزرع ببعض الخارج. يعني: مُعاقدة دَفْعِ الأرض إلى مَنْ يَزْرَعُها على أن الغلة بينهما على ما شَرَطَا. ينظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي [ص / ٢٠٢].

(٢) وقع بالأصل: «ونصيب معلوم». والجادة أن يقال: «ونصيباً معلوماً» منصوباً بالالف؛ لكونها معطوفاً على خبر كان: «تكون مدة معلومة»؛ لكن ما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من الناسخ-: صحيح في العربية، ويُخرَجُ على لغة ربيعة الذين يحذفون ألفَ تنوين النصب ويَقْفون بسكون الحرف الذي قبله؛ كالمرفوع والمَجْرور، غير أنه يجب قراءته مُنَوِّناً في حال الوصل، إلا أن الألف لا تُكْتَبُ؛ لأنَّ الخط مداره على الوقف. وقد تقدم بيان مأخذ ذلك.

(٣) السَّعَفُ -بفتح السين والعين-: أغصان النخل ما دَامَتْ بالخوص، فإن زال الخوص عنها قيل: جريد، والواحدة سَعَفَةٌ. ينظر: «المصباح المنير» للفيومي [١ / ٢٧٧ / مادة: سعف].

(٤) الكرم: شَجيرة من فصيلة الكرُمِيَّاتِ، تُزْرَعُ مُنْذُ الْقِدَمِ، تُعْطَى عَنَاقِيدَ الْعِنَبِ. وقد تقدم التعريف بذلك.

(٥) مِنَ الْخَرْصِ -بفتح الخاء، وسكون الراء-: وهو الحَزْرُ. يقال: خَرَصَ النَّخْلَةَ وَالْكَرْمَةَ خَرْصاً؛ إِذَا حَزَرَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الرُّطْبِ تَمَرًا، وَمِنَ الْعِنَبِ زَبِيئًا، وَالْأَسْمُ: الْخَرْصُ بِالْكَسْرِ، وَفَاعِلُهُ: الْخَارِصُ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢ / ٢٢ / مادة: خرص]. و«الإبانة في اللغة العربية» للعوتبي [٣ / ٦٢-٦٣].

## بَابُ الْمَسَاقَاةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْمَسَاقَاةِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ سَأَى أَهْلَ خَيْبَرَ<sup>(٢)</sup>،  
وَالْمَسَاقَاةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْبَيَاضِ، وَتَكُونُ فِي النَّخْلِ وَمَا شَاكَهُ مِنَ  
الشَّجَرِ وَالكَرْمِ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْمَسَاقَاةِ فِي الْكَرْمِ: اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا  
عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، فَصَحَّتِ الْمَسَاقَاةُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ  
[ق/ ٧٨/ ب]، وَلَا تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُحَدَّدٍ، مِثْلَ نَخْلِ  
بِعَيْنِهِ، أَوْ كَرْمٍ بِعَيْنِهِ، وَكَيْلٍ مِنَ الثَّمَرِ بِعَيْنِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الثَّمَرُ  
بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ.

وَكُلُّ مَا كَانَ بَيْنَ النَّخْلِ وَمَا زَرَعَهُ الْمُسَاقِي فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَكُلُّ مَا كَانَ  
فِيهِ مُسْتَرَادٌّ لِلنَّخْلِ وَالثَّمَرِ مِنْ إِصْلَاحِ الْمَاءِ، وَطَرِيقِهِ، وَتَنْقِيَةِ أَرْضِهِ،

(١) الْمَسَاقَاةُ: هِيَ أَنْ يَدْفَعَ الرَّجُلُ شَجَرَهُ إِلَى آخِرِ لِيَقُومَ بِسَقْيِهِ، وَعَمَلٌ سَائِرٌ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، بِجُزْءٍ  
مَعْلُومٍ لَهُ مِنْ ثَمَرِهِ. وَقِيلَ: هِيَ مُعَاقِدَةُ دَفْعِ الشَّجَرِ إِلَى مَنْ يُضْلِحُهُ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ. يَنْظُرُ:  
«التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ٢٠٣]. وَ«المَطْلَعُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمُقْنَعِ» لِلْبَعْليِّ [ص/ ٣١٤].  
(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ/ بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا [رَقْم/ ٢١٦٥]،  
وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ/ بَابُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمُعَامَلَةُ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّرْعِ [رَقْم  
/ ١٥٥١]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ الْيَهُودَ: أَنْ يَغْمَلُوهَا  
وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَحَيْبَرُ: بَلَدٌ مَعْرُوفَةٌ، تَبْعُدُ عَنِ الْمَدِينَةِ ١٦٥ كِيلَا شَمَالًا عَلَى طَرِيقِ الشَّامِ، فَتَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ سَنَةَ  
سَبْعٍ لِلْهِجْرَةِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ [٢/ ٤٠٩]. وَ«المَعَالِمُ الْأَثِيرَةُ فِي السُّنَّةِ  
وَالسِّيَرَةِ» لِمُحَمَّدِ شُرَّابٍ [ص/ ١٠٩].

وَتَضْرِيفِ الْجَرِيدِ، وَإِبَار<sup>(١)</sup> النَّخْلِ، وَقَطْعِ الْحَشِيشِ الْمُضِرِّ بِالنَّخْلِ  
وَنَحْوِهِ؛ جَازَ اشْتِرَاؤُهُ عَلَى الْعَامِلِ.

فَأَمَّا سَدُّ الْحِيطَانِ: فَلَيْسَ فِيهِ مُسْتَزَادٌ لِإِصْلَاحِ الثَّمَرَةِ؛ فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ  
عَلَى الْعَامِلِ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسَاقِي أُجْرَةُ الْعَبِيدِ، وَلَا النَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ.



(١) الإِبَار - بكسر الهمزة -: هو التلقيح والتذكير. أي: جَعَلَ الذَّكَرَ فِي الْأُنْثَى؛ بَأْنٍ يُشَقُّ طَلْعُ النَّخْلَةِ  
الْأُنْثَى؛ لِيُذَرَ فِيهِ شَيْءٌ مِّنْ طَلْعِ ذَكَرِ النَّخْلَةِ. وَالطَّلْعُ: هُوَ غِلَافٌ يُشَبِّهُ الْكُوزَ، يَنْفَتَحُ عَنْ حَبِّ  
مَنْصُودٍ فِيهِ مَادَّةُ إِخْصَابِ النَّخْلَةِ، وَيُطْلَقُ الْآنَ عَلَى مَجْمُوعَةِ أَعْضَاءِ التَّذْكَيرِ فِي الرَّهْمَةِ. يَنْظُرُ:  
"تَقْرِيبُ الْغَرِيبِ" لابن قُطْلُوبُغَا [ق ٤٨/١ / مخطوط مكتبة لاله لي - تركيا/ (برقم: ٨٣٩)].  
و"المعجم الوسيط" [٥٦٢/٢].

## بَابُ ذِكْرِ الْغَضَبِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي إِيْجَابِ الْغُرْمِ عَلَى الْغَاصِبِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

فَالظَّالِمُ: الْغَاصِبُ، وَكُلُّ ظَالِمٍ فَهُوَ مُعْتَدِي، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَحْكَامَ أَهْلِ الْإِعْتِدَاءِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدْهُ وَأَعْلِيهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]. فَالْغَاصِبُ مُعْتَدِي<sup>(٣)</sup>، فَعَلِيهِ الْغُرْمُ بِإِعْتِدَائِهِ.

وَحَدُّ الْغَضَبِ: أَخَذُ الشَّيْءِ مِنَ الْمَغْضُوبِ قَسْرًا، فَإِذَا أَخَذَ ذَلِكَ  
فَعَلَى آخِذِهِ رَدُّهُ، وَمَا نَقَصَهُ، فَإِنْ اسْتَهْلِكَ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ أَوْ فَيَ مَا تَكُونُ  
قِيمَتُهُ، وَسِوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْحَيَوَانُ وَغَيْرُهُ، فَإِنْ غَضَبَهُ جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا،  
فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ؛ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَهِيَ وَوَلَدُهَا رَقِيقٌ إِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، وَإِنْ  
لَمْ تَكُنْ طَاوَعَتْهُ؛ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَالْمَهْرُ، وَهِيَ وَوَلَدُهَا رَقِيقٌ، وَعَلَيْهِ مَا  
نَقَّصَتْهَا الْوِلَادَةُ.

(١) هو أن يجيء الرجل إلى أرضٍ قد أحيّاها رجلٌ قبله فيَغْرِس فيها غَرْسًا غَضْبًا لِيَسْتَوْجِبَ به الأرض.  
والرواية «لِعِرْقٍ» بالتثنية، وهو على حَذْفِ المضاف: أي لذي عِرْقٍ ظالمٍ، فَجَعَلَ العِرْقُ نفسه ظالمًا والحق لصاحبه. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣/ ٢١٩ / مادة: عرق].  
(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الخراج/ باب في إحياء الموات [رقم/ ٣٠٧٣]، والترمذي في كتاب الأحكام/ باب ما ذكر في إحياء أرض الموات [رقم/ ١٣٧٨]، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب إحياء الموات/ من أحيّا أرضاً ميتة ليست لأحد [رقم/ ٥٧٦١]، وأبو يعلى في «مسنده» [٢/ ٢٥٢]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٦/ ٩٩]، من طريق هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب». وقال ابنُ الملقن: «رواه أبو داود في «سننه» بإسناد صحيح رجاله رجال الصحيح». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٦/ ٧٦٦].

(٣) كذا وقع بالأصل في الموضعين: «معتدي». بإثبات الياء، وهو خلاف الجادة، لكنَّ إثبات هذه الياء - في الاسم المنقوص - لغة صحيحة كما مضى الإشارة إليه.

فَإِنْ [ق/ ٧٩ / أ] وَهَبَهَا لِرَجُلٍ، فَوَطَّئَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ، فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَتْ الْهِبَةُ عَلَى غَيْرِ عَوْضٍ؛ كَانَ عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَمَا نَقَصَتْهَا الْوِلَادَةُ، وَقِيمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ سَقَطَ، وَالْأَمَةُ لِسَيِّدِهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْهِبَةُ عَلَى عَوْضٍ؛ رَجَعَ بِقِيمَةِ الْوَلَدِ عَلَى الْغَاصِبِ، وَلَا يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ أَتْلَفَهُ.

وَإِنْ غَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَّغَهُ، قِيلَ لَهُ: إِنْ كُنْتَ تَقْدِرُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الصَّبْغِ بِغَيْرِ نَقْصٍ مِنَ الثَّوْبِ؛ فَخُذْهُ وَإِلَّا كُنْتَ شَرِيكًا فِي الثَّوْبِ بِقِيمَةِ الصَّبْغِ.

وَإِنْ غَصَبَهُ عَلَى جَارِيَةٍ فَعَلَّمَهَا أَلْحَانَ<sup>(١)</sup> الْقُرْآنِ، وَالْقِصَائِدَ الْمُلَحَّنَةَ، وَالْغِنَاءَ، ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ؛ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ غَصَبَهَا وَقِيمَتُهَا مِئَةُ دِينَارٍ، ثُمَّ انْخَفَضَتْ قِيمَتُهَا حَتَّى صَارَتْ خَمْسِينَ نُظِرَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَسْعَارِ؛ رَدَّهَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بِمَا انْتَقَصَهَا؛ رَدَّهَا وَرَدَّ مَا نَقَصَهَا.

وَكَذَلِكَ إِذَا غَصَبَ دَارًا فَهَدَمَهَا، أَوْ كَانَتْ خَرَابًا فَبَنَاهَا، ثُمَّ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ؛ أُغْرِمَ مَا نَقَصَ بِالْهَدْمِ، وَقِيلَ لَهُ فِي الْبِنَاءِ: خُذْ بِنَاءَكَ وَانصَرِفْ.

وَكَذَلِكَ إِنْ غَصَبَهُ عَلَى أَرْضٍ، فَغَرَسَهَا شَجَرًا، ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ، قِيلَ لَهُ: أَقْلَعْ شَجَرَكَ، فَإِنْ قَلَعَ الشَّجَرَ، فَنَقَصَ ذَلِكَ مِنَ الْأَرْضِ؛ كَانَ عَلَيْهِ غُرْمُهُ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَغْصُوبِ عَلَيْهَا مِنَ الْهَدْمِ، وَالْبِنَاءِ، وَالْغَرْسِ، وَالتَّزْوِيقِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَهُوَ عَلَى هَيْئَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.



(١) الْأَلْحَانُ وَاللُّحُونُ: جَمْعُ: لَحْنٍ، وَهُوَ التَّطْرِيبُ، وَتَرْجِيعُ الصَّوْتِ، وَتَحْسِينُ الْقِرَاءَةِ، وَالشُّعْرُ وَالْغِنَاءُ. يُقَالُ: لَحَنَ فِي قِرَاءَتِهِ؛ إِذَا طَرَّبَ بِهَا وَغَرَّدَ. وَيُقَالُ: هُوَ أَلْحَنُ النَّاسِ؛ إِذَا كَانَ أَحْسَنَهُمْ قِرَاءَةً أَوْ غِنَاءً. يَنْظُرُ: «الْصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٦ / ٢١٩٣ / مادة: لحن]. وَ«الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤ / ٢٤٢ / مادة: لحن].

(٢) التَّزْوِيقُ: هُوَ التَّحْسِينُ وَالتَّزْيِينُ. وَالْجَمْعُ: تَزَاوِيقُ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١ / ٤٠٧].

## بَابُ الْإِقْرَارِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْإِقْرَارِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَشَهِدَتْ بِصَحَّتِهِ اللُّغَةُ [ق/٧٩/ب].

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

فَالْإِقْرَارُ: اعْتِرَافٌ، وَالشَّاهِدُ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١١].

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَنْبَسٍ: «اغْدُ يَا أَنْبَسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا»<sup>(٢)</sup>. فَجَعَلَ الْاعْتِرَافَ إِقْرَارًا.

وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ: أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ الْحَقُّ الثَّابِتُ فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ: الْبَيِّنَةُ أَوْ الْإِقْرَارُ، فَقَدْ حَصَلَ بِاتِّفَاقِهِمْ أَنَّ الْإِقْرَارَ لَازِمٌ، وَشَهِدَتِ اللُّغَةُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِقْرَارَ فِي اللُّغَةِ مَأْخُودٌ مِنْ اسْتِقْرَارِ الشَّيْءِ، فَكُلُّ مَنْ أَقْرَرَ بِشَيْءٍ؛ لَزِمَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ، فَإِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، نُظِرَ إِلَى مَا أَقْرَرَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لِلَّهِ ﷻ؛ لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَقِّ الْإِنْسَانِ؛ لَمْ تَبْرَأْ ذِمَّتُهُ إِلَّا بَيِّنَةً أَوْ خُرُوجًا مِنْهُ.



(١) الْإِقْرَارُ: هُوَ الْاعْتِرَافُ. يُقَالُ: أَقْرَرَ بِالشَّيْءِ يُقَرُّ إِقْرَارًا؛ إِذَا اعْتَرَفَ بِهِ، فَهُوَ مُقَرَّرٌ، وَالشَّيْءُ مُقَرَّرٌ بِهِ. يَنْظُرُ: «الْمُطَّلِعُ عَلَى الْفَاطِ الْمَقْنَعِ» لِلْبَعْثِيِّ [ص/٥٠٥]. وَ«التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/٣٣].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/بَابِ الْاعْتِرَافِ بِالزَّنا [رَقْم/٦٤٤٠]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/بَابِ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا [رَقْم/١٦٩٧]، مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

## بَابُ الْفُتُوحِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: الْفُتُوحُ عَلَى كَمْ ضَرْبٍ؟

فَقُلْ: عَلَى ضَرْبَيْنِ: فُتُوحُ عَنُودٍ<sup>(١)</sup>، وَفُتُوحُ صُلُحٍ.

فَأَمَّا فُتُوحُ الصُّلُحِ: فَهِيَ مَا فُتِحَتْ عَنْ رِضَا بِغَيْرِ حَرْبٍ وَلَا مَنَعَةٍ، مِثْلَ مَكَّةَ؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ قَدْ قَامَتْ عَلَى صُلُحِ مَكَّةَ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ: «مَا تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ [ق/ ٨٠ / أ] مِنْ رِبْعٍ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

فَفُتُوحُ الصُّلُحِ: هِيَ مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا، وَضِيَاعُهَا<sup>(٤)</sup> عَشْرِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> إِذَا كَانَ

(١) عَنُودٌ: يَعْنِي قَهْرًا وَغَلْبَةً. يُقَالُ: أَخَذَهُ عَنُودٌ. أَي: قَسْرًا، وَفُتِحَتْ هَذِهِ الْمَدِينَةُ عَنُودًا. أَي: بِالْقِتَالِ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٣٩ / ١١٦ / مَادَّةُ: عَنُودٌ].

(٢) الرِّبْعُ: الْمَنْزِلُ وَدَارُ الْإِقَامَةِ. وَرَبْعُ الْقَوْمِ: مَجْلَثُهُمْ، وَالرِّبَاعُ جَمْعُهُ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢ / ١٨٩ / مَادَّةُ: رِبْعٌ].

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ تَوْرِيثِ دُورِ مَكَّةَ وَبَيْعِهَا وَشُرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ سِوَاكُمْ خَاصَّةً [رَقْمُ / ١٥١١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ / بَابِ التَّزْوِلِ بِمَكَّةَ لِلْحَاجِّ وَتَوْرِيثِ دُورِهَا [رَقْمُ / ١٣٥١]، مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ، أَوْ دُورٍ». لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(٤) الضِّيَاعُ - بِكسْرِ الضَّادِ -: جَمْعُ الضَّيْعَةِ، وَهِيَ الْعَقَارُ. وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «الضَّيْعَةُ وَالضِّيَاعُ عِنْدَ الْحَاضِرَةِ: مَالُ الرَّجُلِ مِنَ النَّخْلِ وَالكَزْمِ وَالْأَرْضِ، وَالْعَرَبُ لَا تَعْرِفُ الضَّيْعَةَ إِلَّا الْجِرْفَةَ وَالصَّنَاعَةَ». يَنْظُرُ: «تَهْدِيبُ اللُّغَةِ» لِلأَزْهَرِيِّ [٣ / ٤٧]. وَ«الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفِيوْمِيِّ [٢ / ٣٦٦ / مَادَّةُ: ضِيْعٌ].

(٥) الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ: مَا فِيهَا عَشْرٌ أَوْ نِصْفُ عَشْرٍ، وَلَيْسَ فِيهَا الْخَرَاجُ، وَهِيَ مَا أَسْلَمَ أَهْلُهُ طَوْعًا أَوْ فُتِحَ عَنُودًا، وَقُسِمَتْ عَلَى جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ تُرِكَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنَ الْكُفَرَةِ؛ فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص / ٢٢].





## بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتًا فَهِيَ لَهُ»<sup>(١)</sup>.

وَمَعْنَى الْمَيْتِ: الَّتِي لَا مَالِكَ لَهَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ.

فَأَمَّا مَا لَهَا مَالِكُونَ: فَلَا تُمَلِّكُ عَلَى أَرْبَابِهَا إِلَّا بِالرِّضَا، وَالْعَوَاضِ، وَالْمَوَاتُ يُمَلِّكُ بِالْحَيَاةِ لَهُ، فَإِذَا خَطَّ الرَّجُلُ عَلَى مَوْضِعٍ؛ فَقَدْ أَحَازَهُ دُونَ غَيْرِهِ.

وَإِذَا أَنْقَى أَرْضًا، أَوْ شَقَّ لَهَا مَسِيلَ<sup>(٢)</sup> مَاءٍ، أَوْ عَمِلَ فِيهَا؛ فَهِيَ لَهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ وَالتَّمْلِيكَ قَدْ ثَبَتَ بِقَوْلٍ مَنْ ثَبُتَ بِقَوْلِهِ الْحَقُّ، وَهُوَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتًا فَهِيَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.



(١) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ.

(٢) الْمَسِيلُ: مَجْرَى الْمَاءِ وَغَيْرِهِ. وَالْجَمْعُ: مَسَائِلُ وَمُسُلٌ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١ / ٤٦٩].

(٣) مَضَى تَخْرِيجَهُ.



فَإِنْ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى فَلَانٍ، وَعَلَى وَلَدِهِ وَوَلَدُ وَلَدِهِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا،  
فَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَتْ لِلَّهِ مُسَبَّلَةٌ<sup>(١)</sup> عَلَى حَسَبِ مَا اشْتَرَطَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
اشْتَرَطَ؛ صَرَفَهَا الْحَاكِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.


فَإِذَا قَالَ: هِيَ عَلَى وَلَدِ فَلَانٍ؛ فَذُكُورِهِمْ وَإِنَاثُهُمْ سَوَاءٌ إِلَّا أَنْ يُبَيَّنَّ  
ذَلِكَ، فَيَكُونُ كَمَا بَيْنَهُ، لَا يَسَعُ أَحَدًا بَيْعُهُ، وَلَا إِزَالَتُهُ عَنْ سَبِيلِ مَا  
وَقَفَهُ الْوَاقِفُ.



---

(١) يُقَالُ: سَبَّلْتُ يَسْبِلُ تَسْبِيلًا، فَهُوَ مُسَبَّلٌ، وَالْمَفْعُولُ مُسَبَّلٌ. يُقَالُ: سَبَّلْتُ الشَّيْءَ أَي: أَبَاحَهُ وَجَعَلَهُ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [٢/ ١٠٣٠].





# كِتَابُ الْفَرَائِضِ



## كِتَابُ الْفَرَائِضِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْفَرَائِضِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِمَتْهُ حَظُّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] الْآيَةَ، فَأَبَانَ عَنْ نَصِيبِ الْأَوْلَادِ إِذَا كَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا، وَعَنْ فَرِيضَةِ الْأَبْوَيْنِ.

وَقَالَ ﷻ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ﴾ [النساء: ١٢] الْآيَةَ، فَأَبَانَ عَنْ فَرِيضَةِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ الْوَلَدِ، وَمَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ.

وَأَبَانَ فِي الْآيَةِ عَنْ حُكْمِ الْكَلَالَةِ<sup>(١)</sup>، وَهُمْ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ [ق/٨١/أ] مِنْ الْأُمِّ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢] الْآيَةَ، وَقَالَ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]. الْآيَةَ.



(١) الْكَلَالَةُ -بَفَتْحِ الْكَافِ، وَاللَّامَيْنِ-: قِيلَ: هِيَ أَنْ يَمُوتَ الرَّجُلُ وَلَا يَدَعُ وَالِدًا وَلَا وَلَدًا يَرِثَانَهُ، وَأَصْلُهَا: مِنْ تَكَلَّلَهُ النَّسَبُ؛ إِذَا أَحَاطَ بِهِ. وَأَصْلُ الْكَلَالَةِ: هُمْ مَنْ دُونَ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ مِنَ الْقَرَابَاتِ، يَدْخُلُ فِيهِمُ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ وَالْأَعْمَامُ وَبَنُو الْأَعْمَامِ، ثُمَّ مَنْ دُونِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْعَصَبَاتِ، وَتَقَعُ الْكَلَالَةُ عَلَى الْوَارِثِ وَالْمَوْرُوثِ. يَنْظُرُ: «الزَّاهِرُ فِي غَرِيبِ أَلْفَاظِ الشَّافِعِيِّ» لِلْأَزْهَرِيِّ [ص/ ١٧٩]، وَ«النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/ ١٩٧/ مادة: كَلَل].

و«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ الْمَالِيَةِ وَالْاِقْتِسَادِيَةِ فِي لُغَةِ الْفُقَهَاء» لِزَيْهِ حَمَادٍ [ص/ ٣٨٥].

## بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ؟

فَقُلْ: خَمْسَةُ عَشَرَ، وَهُمْ: الْأَبُ، وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَالْإِبْنُ، وَابْنُ  
الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمُّ، وَالْأَخُ مِنَ الْأَبِ مَعَ عَدَمِ الْأَخِ  
مِنَ الْأَبَوَيْنِ، وَالْأَخُ مِنَ الْأُمِّ، وَابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَابْنُ الْأَخِ لِلْأَبِ  
مَعَ عَدَمِ ابْنِ الْأَخِ لِلْأَبَوَيْنِ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْعَمُّ لِلْأَبِ كَذَلِكَ،  
وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ كَذَلِكَ، وَالزَّوْجُ وَالْمَوْلَى  
الْمُعْتَقُ، وَهُوَ مَوْلَى النَّعْمَةِ.

وَيَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ تِسْعٌ: الْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ  
الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهَا، وَالْأُخْتُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْأُخْتُ لِلْأَبِ،  
وَالْأُخْتُ مِنَ الْأُمِّ، وَالزَّوْجَةُ، وَالْمَوْلَاةُ الْمُعْتَقَةُ مَوْلَاةُ النَّعْمَةِ.





## بَابُ مَنْ لَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ

الخال، وابنُ الأختِ لأبٍ وأمٍّ، وابنُ الأختِ من الأب، وابنُ الأخِ للأمِّ، والعمُّ أخو الأب من الأمِّ، والجَدُّ أبو الأمِّ، وولدُ البنتِ، والكافرُ، والعبدُ، والقاتلُ، والعمَّةُ، والخالَةُ، والجَدَّةُ أمُّ أبي الأمِّ، وهي كلُّ جَدَّةٍ دَخَلَ فِي نَسَبِهَا أَبٌ بَيْنَ أُمِّينِ، وابنةُ الأخ، وابنةُ العمِّ.

والإخوةُ والأخواتُ [ق/ ٨١/ ب] لَا يَرِثُونَ مَعَ مَنْ بِهِ وَرَثَا، وَهُوَ الْأَبُ، وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَلَا مَعَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُمْ إِلَى الْمَيِّتِ، وَهُوَ الْإِبْنُ، وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ، وَكَذَلِكَ الْإِخْوَةُ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ هُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ أَبْعَدُ؛ لِأَنَّ مَنْ يُذَلِّي بِسَبَبَيْنِ بَتَعْصِيبٍ وَرَحِمٍ؛ لَيْسَ بِوَارِثٍ مَعَهُمَا، فَكَذَلِكَ مَنْ سَبَبُهُ أَوْعَفُ لَا يَرِثُ.

وَالزَّوْجَةُ وَالزَّوْجَتَانِ وَالثَّلَاثُ وَالْأَرْبَعُ فَرِيضَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، فَأَكْثَرُ فَرِيضَةِ الزَّوْجَاتِ: الرَّبْعُ، وَأَقْلَهُ الثُّمْنُ، وَأَكْثَرُ فَرِيضَةِ الزَّوْجِ النِّصْفُ، وَأَقْلُ نَصِيْبِهِ الرَّبْعُ، وَالْوَالِدَانِ يَخْجُبُهُمْ وَلَدُ الْإِبْنِ، أَنْثَى كَانَ أَوْ ذَكَرًا<sup>(١)</sup>، وَلَا يَخْجُبُهُمْ وَلَدُ الْبِنْتِ.

وَالْأُمُّ فَيَخْجُبُهَا الْأَخْوَانُ فَصَاعِدًا عَنْ أَخْذِ الثُّلُثِ، وَتَكُونُ فَرِيضَتُهَا السُّدُسُ، وَسَوَاءٌ كَانُوا ذَكَوْرًا أَوْ إِنَاثًا.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ: «ذَكَرَ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «ذَكَرًا» مَنْصُوبًا بِالْأَلْفِ؛ لَكُونِهَا خَبَرَ كَانَ؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرَجُ عَلَى لُغَةِ رِبَاعَةِ الَّذِينَ يَحْذِفُونَ أَلْفَ تَنْوِينِ النَّصَبِ وَيَقْفُونَ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ قِرَاءَتُهُ مُنَوَّنًا فِي حَالِ الْوَصْلِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ لَا تُكْتَبُ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ مَدَّارَهُ عَلَى الْوَقْفِ.



من الأب مع العم من الأب والأم، وترث الأخت من الأب مع الأخت للأبوين السدس تكملة الثلثين، وفرضها وفرض أخواتها إذا كثروا، إلا أن يكون معها أخ فيعصبها، فيكون ما بقي مقسوماً عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن ترك ثلاثة إخوة متفرقين: فللأخ من الأم السدس، وما بقي للأخ من الأب والأم، وسقط الأخ من الأب.

فإن كانوا<sup>(١)</sup> ثلاث أخوات متفرقات ورثن كلهن، وابن الابن إذا كان مع البنات؛ كان ما بقي له، وليس لابن الابن مع البنات فريضة.

وابنة الابن إذا كانت بمنزلة البنات؛ ففريضتها وفريضتهم<sup>(٢)</sup> واحدة، وإذا ماتت المرأة وخلفت زوجاً وأمّاً وإخوة للأم وإخوة لأب وأم؛ فللزوج النصف، وللأم السدس، وللإخوة من الأم الثلث، ويشركهم الإخوة من الأب والأم في ثلثهم، فيكون بينهم بالسوية، وللأب مع الولد وولد الابن السدس، وكذلك للأم معهم، وكذلك الجد بمنزلة الأب مع الولد، وولد الابن والجدّة والجدة فصاعداً في ذلك سواء.

ويحجب أدناهم أعلاهم، وهن [ق / ٨٢ / ب] اللواتي من قبل الأب، وتحجب اللاتي من قبل الأم بعداهن - يعني: اللاتي من قبل الأب، والجد مع الولد، وولد الابن بمنزلة الأب مع عدم الأب.

(١) كذا وقع بالأصل: « كانوا ». والجادة أن يقال: « كن ». بنون التانيث، ويحمل ما وقع هنا على

الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، فيكون المؤلف قد قصد بـ « كانوا »: جميع المذكورين.

(٢) كذا وقع بالأصل: « وفريضتهم ». والجادة أن يقال: « وفريضتهن ». بنون التانيث، ويحمل ما

وقع هنا على الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، فيكون المؤلف قد قصد بـ « وفريضتهم »:

جميع المذكورين. وسيتكرر هذا اللفظ قريباً، فنكتفي بالتنبيه إليه هنا.

وَإِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ أَخٌ وَأُخْتُ قَاسَمَهُمْ، فَإِنْ كَانَا أَخَوَيْنِ أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ؛ كَانَ لَهُ الثُّلُثُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ مَنْ لَهُ فَرِيضَةٌ مِثْلُ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ؛ بُدِئَ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ، ثُمَّ قَاسَمَهُمْ مَا بَقِيَ مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ خَيْرًا لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الْمُقَاسِمَةَ خَيْرًا لَهُ، فَيَكُونُ لَهُ السُّدُسُ.

وَإِذَا مَاتَ امْرَأَةٌ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَأُمًّا وَأُخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَجَدًّا؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأُخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ، وَيُضِيفُ الْجَدُّ سُدُسَهُ إِلَى نِصْفِ الْأُخْتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، فَيُقَاسِمُهَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ.



## بَابُ أَصُولِ الْفَرَائِضِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ أَصُولُ الْفَرَائِضِ؟

تَقُولُ: خَمْسَةُ عَشَرَ، فَمِنْ ذَلِكَ سَبْعَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، وَهِيَ مِيرَاثُ الْوَلَدِ، وَمِيرَاثُ الْأَبِ، وَمِيرَاثُ الْأُمِّ، وَمِيرَاثُ الزَّوْجِ، وَمِيرَاثُ الزَّوْجَةِ، وَمِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأُمِّ، وَمِيرَاثُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ.

وْخَمْسَةُ بَسْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَنَّهُ أُعْطِيَ الْجَدَّةَ السُّدُسَ<sup>(١)</sup>، وَأُعْطِيَ ابْنَةَ الْإِبْنِ مَعَ ابْنَةِ الصُّلْبِ السُّدُسَ، وَجَعَلَ الْأَخَوَاتِ مَعَ

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ / بَابُ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ [رقم / ٢٨٩٤]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ [رقم / ٢١٠٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ / ذِكْرُ الْجَدَّاتِ وَالْأَجْدَادِ وَمَقَادِيرُ نَصِيهِهِمْ [رقم / ٦٣٣٩]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ / بَابُ مِيرَاثِ الْجَدَّةِ [رقم / ٢٧٢٤]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤ / ٢٢٥]، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٤ / ٣٧٦]، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٦ / ٢٣٤]، مِنْ حَدِيثِ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا؟ فَقَالَ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، «حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجْ». وَقَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لابْنِ الْمَلْقَنِ [٧ / ٢٠٧].



والفروض ستة: النصف، والرُّبْع، والثُّمْنُ، والثُّلثَانِ، والثُّلُثُ، والسُّدُسُ.

فالنَّصْفُ فَرَضٌ خَمْسَةٌ: الْبَنْتُ، وَبَنْتُ الْإِبْنِ مَعَ عَدَمِ الْبَنَاتِ،  
وَالْأَخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، وَالْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ مَعَ عَدَمِ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ،  
وَالزَّوْجُ مَعَ عَدَمِ الْحُجُبِ.

وَالرُّبْعُ فَرَضٌ اثْنَيْنِ: الزَّوْجُ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدُ الْإِبْنِ، وَهُوَ لِلزَّوْجَاتِ مَعَ  
عَدَمِ الْحَجَبِ، وَالشُّمْنُ فَرَضُ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ.  
وَالثُّلَاثَانُ فَرَضٌ أَرْبَعَةٍ: وَهِنَّ الْبَنَاتُ، أَوِ الْبَنَاتُ وَإِنْ كَثُرُوا، وَبَنَاتُ  
الْإِبْنِ، أَوِ بَنَاتُ الْإِبْنِ كَذَلِكَ، وَالْأُخْتَانِ مِنَ الْآبِ وَالْأُمِّ فَصَاعِدًا وَإِنْ  
كَثُرُوا، وَالْأُخْتَانِ، أَوِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْآبِ مَعَ عَدَمِ الْأُخْتَيْنِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ.  
وَالثُّلَاثُ هُوَ فَرَضٌ اثْنَيْنِ: الْأُمُّ إِذَا لَمْ تُحَجَّبْ، وَهُوَ فَرَضُ الْإِثْنَيْنِ  
فَصَاعِدًا مِنَ وَلَدِ الْأُمِّ.

والسُّدُسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ: لِلْأُمِّ وَالْأَبِ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ، وَهُوَ لِلْأُمِّ  
أَيْضًا مَعَ الْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَفَرَضُ الْجَدَّةِ أَوْ  
الْجَدَّاتِ، وَهُوَ لِلْجَدِّ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ، وَهُوَ لِبْنَتِ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِ  
الْإِبْنِ مَعَ الْبْنَتِ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَهُوَ لِلْأُخْتِ أَوْ الْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ  
الْأُخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَلِلْوَاحِدِ مِنَ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ ذَكَرًا  
كَانَ أَوْ أُنْثَى.

فالنَّصْفُ [ق/ ٨٣/ ب] للْبِنْتِ أَكْثَرُ فَرَضُهَا إِذَا كَانَتْ وَخَدهَا، وَلِهَا الثُّلُثُ  
مَعَ أُخْتِهَا، وَيَقِلُّ فَرَضُهَا عَلَى حَسَبِ مَنْ يَكُونُ مَعَهَا مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ،  
وَكَذَلِكَ بِنْتُ الْإِبْنِ إِذَا جَرَتْ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ  
إِذَا كَانَتْ عَلَى قَضِيَّةِ الْبِنْتِ مُنْفَرَدَةً، وَمَعَ أَخَوَاتِهَا وَإِخْوَتِهَا.

وَالنِّصْفُ أَكْثَرُ فَرَضِ الزَّوْجِ، وَأَقْلُ نَصِيْبِهِ الرَّبْعُ، وَالرَّبْعُ أَكْثَرُ فَرِيضَةِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَتْ وَحْدَهَا مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ، وَلَهَا الثُّمْنُ مَعَ الْوَلَدِ، وَأَقْلُ فَرَضِهَا رُبْعُ الثُّمْنِ.

وَالثُّلُثُ أَكْثَرُ فَرِيضَةِ الْأُمِّ، وَأَقْلُهَا السُّدُسُ إِذَا حَجَبَهَا الْأَخْوَانُ فَصَاعِدًا، وَسَوَاءٌ كَانُوا ذَكَورًا أَوْ إِنَاثًا، وَالزَّوْجَةُ وَالزَّوْجَتَانِ وَالزَّوْجَاتُ إِذَا كَانَ الْأَبْوَانِ مَعَهُمَا؛ بُدِئَ بِالْفَرَضِ لِلزَّوْجَيْنِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلأُمِّ مِنْهُ الثُّلُثُ، وَمَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ فَلِلْأَبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلِلْعَصْبَةِ.

وَالثُّلَاثَانُ فَرِيضَةٌ لِلابْنَتَيْنِ وَإِنْ كَثُرُوا، فَلَا يَزِدْنَ عَلَى الثُّلَاثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْعَصْبَةِ، [وَكَذَلِكَ فَرِيضَةُ الْأَخْتَيْنِ: الثُّلَاثَانِ وَإِنْ كَثُرُوا، وَمَا بَقِيَ فَلِلْعَصْبَةِ<sup>(١)</sup>].

فَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ وَخَلَّفَ أَبًا فَلَهُ الْمَالُ كُلُّهُ، وَإِنْ خَلَّفَ ابْنًا فَلَهُ الْمَالُ كُلُّهُ، وَإِنْ خَلَّفَ أَخًا لِأَبٍ وَأُمٍّ؛ فَلَهُ الْمَالُ كُلُّهُ، وَابْنُ الْأَخِ لِلأَبَوَيْنِ كَذَلِكَ، وَابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ مَعَ عَدَمِ ابْنِ الْأَخِ لِلأَبَوَيْنِ كَذَلِكَ، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ غَيْرُهُمْ؛ فَهُمْ يَسْتَحِقُّونَ الْمَالَ كُلَّهُ.

وَالسُّدُسُ مِيرَاثُ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا أَخٌ؛ فَيَكُونُ مَا بَقِيَ مَقْسُومًا عَلَيْهِمَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ تَرَكَ ثَلَاثَةَ إِخْوَةٍ مُتَفَرِّقِينَ؛ فَلِلأَخِ لِلأُمِّ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلأَخِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، وَسَقَطَ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ [ق / ٨٤ / أ]، فَإِنْ كَانُوا أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ وَرِثْنَ جَمِيعًا.

وَابْنُ الْإِبْنِ إِذَا كَانَ مَعَ الْبَنَاتِ؛ كَانَ مَا بَقِيَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِابْنِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ وَلَا مَعَ الْأَخَوَاتِ فَرِيضَةٌ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ؛ فَفَرِيضَتُهَا وَفَرِيضَتُهُمْ وَاحِدَةٌ.



وَإِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَأُمًّا وَإِخْوَةً لِأَبٍ وَأُمٍّ؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَيَشْرَكُهُمُ الْإِخْوَةُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلِلْأَبِ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، وَكَذَلِكَ الْأُمُّ وَالْجَدُّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ مَعَ الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَالْجَدَّةُ وَالْجَدَّتَانِ فَسَوَاءٌ فِيهِ، وَيَحْجُبُ أَذْنَاهُنَّ أَغْلَاهُنَّ، وَهُنَّ [ق/ ٨٤/ ب] اللَّاتِي مَن قَبْلَ الْأَبِ، وَيَحْجُبُ اللَّاتِي مَن قَبْلَ الْأُمِّ بَعْدَاهُنَّ، وَإِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ أَخٌ وَأَخْتٌ قَاسَمَهُمْ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَخَوَانِ أَوْ أَخٌ وَأَخْتَانِ أَوْ أَكْثَرُ؛ كَانَ لَهُ الثُّلُثُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْإِخْوَةِ مَن لَهُ فَرِيضَةٌ مِثْلُ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ؛ بُدِيَ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ، ثُمَّ قَاسَمَهُمْ مَا بَقِيَ مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ خَيْرًا لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الْمُقَاسِمَةَ خَيْرًا لَهُ، فَيَكُونُ لَهُ السُّدُسُ.

وَإِذَا مَاتَتِ امْرَأَةٌ وَخَلَفَتْ زَوْجًا وَأُمًّا وَأَخْتًا لِأَبٍ وَأُمٍّ وَجَدًّا؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُسَمَّى: «الْأَكْدَرِيَّةُ»<sup>(١)</sup>، وَكَانَ أَصْلُهَا سِتَّةً، وَقَدْ عَالَتْ إِلَى تِسْعَةٍ، فَيَصِيرُ سُدُسُهَا تِسْعًا، فَيَكُونُ إِجْحَافًا<sup>(٢)</sup> بِالْجَدِّ، فَيُضَافُ سُدُسُهُ إِلَى نِصْفِ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ، فَيَقْتَسِمَانِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.



(١) الْأَكْدَرِيَّةُ: هِيَ إِحْدَى مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ، وَهِيَ: مَوْتُ الْمَرْأَةِ عَنْ زَوْجٍ وَأَخْتٍ وَأُمٍّ وَجَدٍّ. قِيلَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَجُلًا يَقَالُ لَهُ: أَكْدَرُ سَأَلَ عَنْهَا، فَأَقْتَوَهُ فِيهَا عَلَى مَذْهَبِ زَيْدٍ، فَأَخْطَأَ فِيهَا، فَتُسَبِّتُ إِلَيْهِ. وَقِيلَ: لِأَنَّهَا كَدَّرَتْ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَصْلَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَفْرِضُ لِلْأَخْتِ مَعَ الْجَدِّ، وَلَا يُعِيلُ مَسَائِلَ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/ ٢٤٨]. وَ«الْمَطْلَعُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمَقْنَعِ» لِلْبَعْلي [ص/ ٣٦٤]. وَ«طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِأَبِي حَفْصٍ النَّسْفِيِّ [ص/ ١٧١].

(٢) الْإِجْحَافُ: النِّقْصُ الْفَاحِشُ، مُسْتَعَارٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَجْحَفَ بَعْبُهُ. أَي: كَلَّفَهُ مَا لَا يُطِيقُهُ. يَنْظُرُ: «التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِلْمَنَاوِيِّ [ص/ ٣٩].

## باب ميراث ولد الملائنة

اعلم: أنَّ ولدَ المَلَّاعِنَةِ<sup>(١)</sup> قد صارَ نسبُهُ لأُمِّه دونَ أبيه، فهو يرثُها وتَرِثُه، [وكذلك ولدُ الزَّنا، انقطعتْ عصبَتُهُ، وثبتَ له نسبٌ مِن أُمِّه، فهو يرثُها وتَرِثُه]<sup>(٢)</sup> وإخوتُه وأخواتُه من قَبْلِ الأُمِّ يرثُهم ويرثونه.



(١) اللَّعَانُ وَالْمَلَّاعِنَةُ: مصدران لقولك: لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وِلَاعَنَتْ هِيَ زَوْجَهَا، وهو إذا رماها بالزَّنا، أي: قَذَفَهَا فَرَاغَتْهُ إِلَى الْقَاضِي فَكَلَّفَ الزَّوْجَ أَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لَصَادَقٌ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّنا أَرْبَعًا، ويقول في الخامسة: لعنةُ الله عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فِي هَذَا، وكَلَّفَ الْمَرْأَةَ أَنْ تَقُولَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنا أَرْبَعًا، وتقول في الخامسة: غَضِبُ الله عَلَيَّ إِنْ كَانَ صَادِقًا فِي هَذَا، وَيُسَمَّى هَذَا لِعَانًا لِمَا فِي آخِرِ كَلَامِ الرَّجُلِ مِنْ ذِكْرِ اللَّعْنَةِ. ينظر: «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لأبي حفص النسفي [ص/ ٦٢].

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

## بَابُ مِيرَاثِ الْمَجُوسِ

وَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ الْمَجُوسِيُّ وَخَلَفَ أُمُّهُ وَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَرِثَتُهُ  
بِالنَّسَبِ، وَلَمْ تَرِثْهُ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا خَلَفَ ابْنَتُهُ وَهِيَ زَوْجَتُهُ،  
وَرِثْنَاهَا بِالنَّسَبِ، وَلَمْ نُورِثْهَا بِالزَّوْجِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ ابْنَتِهِ وَلَدٌ  
ذَكَرٌ؛ حَجَبَ أُخْتَهُ عَنْ مِيرَاثِهَا مِنْهُ، فَكَانَ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُمْ: لِلذَّكَرِ مِثْلُ  
حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

فَإِنْ أَوْلَدَ ابْنَتُهُ [ق / ٨٥ / أ] ابْنَتَيْنِ، وَمَاتَ عَنْهُمَا؛ كَانَ لِهَمَا وَلَأُمُّهُمَا  
الثُّلَاثَانِ يَقْتَسِمُونَهُ بِالسَّوِيَّةِ، فَإِنْ مَاتَتْ إِحْدَى ابْنَتَيْنِ الَّتِي وَلَدَتْ أُخْتَهَا  
مِنْ أَبِيهَا؛ وَرِثَتْهَا الْأُخْتُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ بِالنِّصْفِ، وَوَرِثَتْهَا أُخْتُهَا مِنْ  
أَبِيهَا الَّتِي هِيَ أُمُّهَا بِالسُّدُسِ تَكْمِلَةَ الثُّلَاثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِعَصَبَتِهَا؛ لِأَنَّهَا  
حَجَبَتْ نَفْسَهَا.



## بَابُ مَا كَانَ النَّاسُ يَتَوَارَثُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ

اعلم: أَنَّ النَّاسَ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَبُرْهَةً<sup>(١)</sup> مِنَ الْإِسْلَامِ يَتَوَارَثُونَ بِالْحِلْفِ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلَ حَالَفَهُ، وَجَعَلَ لَهُ نَصِيبًا مِنْ مَالِهِ، وَكَانَ لَهُ نَسَبٌ بِمَعْنَى مَنْ لَا نَسَبَ لَهُ، فَنَسَخَ ذَلِكَ الْحِلْفَ الْوَصِيَّةُ بِالْفَرَائِضِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾. يَعْنِي: مَا لَا: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وهذا يدلُّ على حُكْمِ ذَوِي الْأَنْسَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ بِالنَّسَبِ أَدْنَى إِلَى الْمَيِّتِ، فَإِذَا مَاتَ وَخَلَفَ وَلَدًا وَوَالِدًا، وَرِثَهُ وَالِدُهُ دُونَ أَبِيهِ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ لِلْأَبَوَيْنِ فَرِيضَةً؛ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، وَلَمْ يَفْرِضِ اللَّهُ ﷻ لَذَوِي الْأَرْحَامِ كَمَا فَرَضَ لِلْأَبَوَيْنِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِبْطَالِ مِيرَاثِهِمْ بِالنَّسَبِ، وَثَبَّتَ بِالْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى بَيْنَ الْفَرَضِ لِلْأَبَوَيْنِ تَحْرِيمِ الْوَصِيَّةِ لَهُمَا.

(١) أي: مَدَّةٌ طَوِيلَةٌ مِنَ الزَّمَانِ. فَالْبُرْهَةُ وَالْبَرْهَةُ جَمِيعًا: الْحِينُ الطَّوِيلُ مِنَ الدَّهْرِ. وَقِيلَ: الزَّمَانُ. يَنْظُرُ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لابن منظور [١٣ / ٤٧٦ / مادة: بره].

(٢) أَضْلُ الْحِلْفِ: الْمُعَاقَدَةُ وَالْمُعَاهَدَةُ عَلَى التَّعَاوُدِ وَالتَّسَاعُدِ وَالِاتِّفَاقِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى الْفِتَنِ وَالْقِتَالِ بَيْنَ الْقَبَائِلِ وَالْغَارَاتِ؛ فَذَلِكَ الَّذِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ بِقَوْلِهِ ﷻ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ» وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى نَصْرِ الْمَظْلُومِ وَصِلَةِ الْأَرْحَامِ كَحِلْفِ الْمُطَيِّبِينَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١ / ٤٢٤ / مادة: حلف].

وَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ»<sup>(١)</sup>.  
فَصَارَ ذُوُّوا الْأَرْحَامِ يَرِثُونَ بِالْوَصِيَّةِ، وَكُلُّ الْأَجْنَبِيِّينَ، وَسَائِرُ مَنْ كَانَ  
الْمَيِّتُ يُحِبُّهُمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَبَبٌ مِنَ النَّسَبِ، صَارُوا يَرِثُونَ بِالْوَصِيَّةِ،  
فَلَوْ كَانَ لَهُمْ سَبَبٌ مِنْ [ق/ ٨٥ / ب] النَّسَبِ يَرِثُونَ بِهِ؛ لَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ  
لَهُمْ بَاطِلًا<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ أَجْمَعَ الْكُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَهُمْ، فَدَلَّ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى  
إِبْطَالِ مَا ادَّعَى فِيهِمْ.



(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الوصايا/ باب ما جاء في الوصية للوارث [رقم/ ٢٨٧٠]،  
والتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الْوَصَايَا/ باب ما جاء لا وصية لوارث [رقم/ ٢١٢٠]، وابن ماجه في  
كتاب الوصايا/ باب لا وصية لوارث [رقم/ ٢٧١٣]، وأحمد في «المسند» [٥ / ٢٦٧]،  
والدارقطني في «سننه» [٣ / ٤٠]، من حديث أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قال الترمذي: «هو حديث حسن». وقال ابنُ الملقن: «هذا الحديث حسن». ينظر: «البدر  
المنير» لابن الملقن [٦ / ٧٠٧].

(٢) كذا وقع بالأصل: «باطل». والجادة أن يقال: «باطلة». بناءً التأنيث العائدة على الوصية،  
وما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من النسخ - صحيح في العربية، ويكون من باب الحَمَلِ  
على المعنى بتذكير المؤنث، ويكون المعنى هنا: «لكان ما أوصى به باطلاً».

ويبقى أن الجادة كانت أن يقال: «باطلاً». لكونها خبر «كانت» منصوباً بالألف؛ لكن  
ما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من النسخ - صحيح في العربية، ويُخَرَّجُ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ  
الَّذِينَ يَحْذِفُونَ أَلْفَ تَنْوِينِ النَّصَبِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُبَدِّلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصَبِ أَلْفًا - كَمَا  
يَفْعَلُ جُمْهُورُ الْعَرَبِ - بَلْ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَيَقْفُونَ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ كَالْمَرْفُوعِ  
وَالْمَجْرُورِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ قِرَاءَتُهُ مُنَوَّنًا فِي حَالِ الْوَصْلِ. وَقَدْ مَضَى بَيَانُ مَا خُذَ ذَلِكَ.

## بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى وَالْمَوْتَى تَحْتَ الْهَدْمِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الْغَرَقَى وَالْمَوْتَى تَحْتَ الْهَدْمِ، وَالْقَتْلَى فِي الْغَزْوِ؟

فَقُلْ: أَوْرَثُهُمْ عَلَى حَسَبِ الْيَقِينِ فِيهِمْ، وَهُوَ مِيرَاثُ الْبَاقِي مِنْهُمْ لِلْهَالِكِ مِنْهُمْ، وَهُوَ الْيَقِينُ فِي حَالِهِمْ إِذَا كَانَ التَّنْزِيلُ فِي مَوَارِيثِهِمْ لَيْسَ بَيَقِينَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ يَقِينًا فِي حَالِ مِيرَاثِهِمْ؛ وَقَفْتُ الْمَالَ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ فِيهِمْ، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ.



## بَابُ الْوَصَايَا

إذا قيل لك: ما تقول في رجل أوصى في حياته - وله ولدٌ - بمثل نصيبه لرجل أجنبي، ثم مات؟

تقول: يُنظر: فإن أجاز الولد ذلك؛ كان المال بينهما نصفين، وإن كان له ابنان، فأوصى لرجل أجنبي بمثل نصيب أحدهما؛ كان المال بينهم أثلاثاً، وهذه المسألة على هذه الحال تُنزل على مقدار المُخلفين، وعلى مقدار الموصى له.

ويُكره للموصي الحيف<sup>(١)</sup>، ويُكره للموصى إليه الحلاف<sup>(٢)</sup>، فإن الله ﷻ قال: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢]. فيجب على كل من أراد وصية أن يتقي الله وحده لا شريك له، ويعمل لدار البقاء، ويُقدّم ما يكون له فيها ذخراً.

ويجب على الموصى إليه أن يستعمل ما أمره الله به من تنفيذ الوصية على حسب ما ذكر له، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ﴾ [البقرة: ١٨١] الآية [ق/٨٦/أ].

وليس للرجل أن يوصي بأكثر من ثلث ماله، فإن أوصى بأكثر من ثلثه، فأجازه الورثة جاز، وإن أوصى الرجل لولده النصّراني، أو لولده العبد، أو لولده القاتل؛ فالوصية جائزة؛ لأنهم لا يرثون، فإن أسلم النصّراني بطلت الوصية، فإن أوصى لامرأة أجنبية، ثم تزوّجها ومات عنها وهي زوجته؛ بطلت الوصية، ولكل موص أن يرجع في وصيته قبل موته.

(١) الحيف - بفتح الحاء المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، وآخره فاء - : الميل والظلم. يقال: حاف عليه: أي: مال وجار. ينظر: «شمس العلوم» للحميري [١٦٤٩/٣]. و«تقريب الغريب» لابن قطلوبغا [ق/٨٨/ب] مخطوط مكتبة لا له لي - تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٣٩).

(٢) كذا وقع بالأصل: «الحلاف». بالحاء المهملة! وهو مصدر من: حالفه يُحالفه مُحالفَةً وحلافًا. ولا يستقيم بها معنى هنا، ولعل صوابها: «الخيلاف». بالحاء المعجمة، ويكون مراد المؤلف: أنه يُكره للموصى إليه النزاع والخلاف والمُشاكسة.

## بَابُ الرُّقْبَى وَالْعُمَرَى

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الرُّقْبَى <sup>(١)</sup> وَالْعُمَرَى <sup>(٢)</sup>؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى أَوْ أَرْقَبَ رُقْبَى؛ فَقَدْ أُعْطِيَ عَطَاءٌ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ» <sup>(٣)</sup>.

فَالْعُمَرَى: هُوَ أَنْ يُسْكِنَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ دَارَهُ عُمَرَ الْمُسْكِنِ أَوْ عُمَرَ الْمُسْكِنِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِبَيْعٍ وَلَا هَبَةٍ، فَإِذَا مَاتَ كَانَتْ لَوَرِثَتِهِ. وَالرُّقْبَى: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَرْقُبْنِي إِلَى وَقْتٍ وَفَاتِي، فَإِذَا كَانَتْ وَفَاتِي؛ فَلَكَ كَذَا وَكَذَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُ، فَهَذِهِ الرُّقْبَى، وَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ الْعُمَرَى، وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُمَا.

(١) الرُّقْبَى بضم الراء وسكون القاف: هي أن يقول الرجل للرجل قد وهبت لك هذه الدار، فإن ميت قبلي رجعت إليّ، وإن ميت قبلك فهي لك. وهي فعلية من المراقبة؛ لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢ / ٢٤٩ / مادة: رقب].


(٢) العُمَرَى - بضم العين وسكون الميم -: ما تجعله للرجل طول عُمرك أو عُمره. يقال: أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ عُمَرَى. أي: جعلتها له يسكنها مدة عُمره، فإذا مات عادت إليّ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٣ / ٢٩٨ / مادة:].

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الهبات / باب العمرى [رقم / ١٦٢٥]، وأبو داود في أول كتاب الإجارة / باب في العمرى [رقم / ٣٥٥٣]، والترمذي في كتاب الأحكام / باب ما جاء في العمرى [رقم / ١٣٥٠]، والنسائي في كتاب العمرى [رقم / ٣٧٤٥]، وأحمد في «المسند» [٣ / ٣٩٩]، من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِيهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعْ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءٌ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ». لفظ مسلم.

قلنا: قد نبّه ابن عبد البر وغيره على أن قوله في آخره: «لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءٌ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ»، إنما هو من تفسير أبي سلمة بن عبد الرحمن، كما ورد في رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة. ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر [٧ / ١١٢]. و«فتح الباري» لابن حجر [٥ / ٢٣٩].

ولم يقع في الحديث هنا ذكر الرُقْبَى، وهي ثابتة في جملة من الأخبار لعل أقربها إلى سياق المؤلف هنا: ما أخرجه: الشافعي في «مسنده» / ترتيب السندي [رقم / ١٠٦٦]، والحميدي في «مسنده» [رقم / ١٢٩٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٦ / ١٧٥]، من حديث جابر رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُعْمَرُوا، وَلَا تُرْقَبُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَهُ فَهُوَ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ».





# كِتَابُ النُّكَاحِ



## كِتَابُ النِّكَاحِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي النِّكَاحِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢] الْآيَةُ.

فَكَانَ هَذَا عَلَى النَّدْبِ، لَا عَلَى الْفَرْضِ [ق/٨٦/ب].

وَقَالَ ﷺ: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣] الْآيَةُ.

فَيَبِّنُ عَنْ مَقْدَارِ مَا لَنَا أَنْ نَنْكِحَ، ثُمَّ يَبِّنُ عَنْ صِفَاتِنَا فِي الْمَحَبَّةِ، وَاسْتِعْمَالِ الْعَدْلِ فِي الزَّوْجَاتِ، فَقَالَ ﷺ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وَمَا مَلَكَتِ الْأَيْمَانُ: فَهُمُ الْإِمَاءُ. فَالْفُرُوجُ لَا تُوطَأُ إِلَّا بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ: إِمَّا بِعَقْدِ نِكَاحٍ، أَوْ بِمِلْكٍ يَمِينٍ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَمَمَ»<sup>(١)</sup>. وَقَالَ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ / بَابِ مَنْ تَزَوَّجَ الْوُلُودَ [رَقْمُ / ٢٠٥٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ / كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْعَقِيمِ [رَقْمُ / ٣٢٢٧]، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» [رَقْمُ / ٤٠٥٦]، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» [٢ / ١٧٦]، وَعَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٧ / ٨١]، مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ، وَلَمْ يُخْرَجْ بِهِ هَذِهِ السِّيَاقَةُ». وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» لِلْعِرَاقِيِّ [ص / ٤٧٨].

الله طَاهِرًا؛ فَلْيَلْقَاهُ<sup>(١)</sup> بِزَوْجَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَرُوِيَ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ: زَوْجُونِي حَتَّى لَا أَلْقَى اللَّهَ عَزَبًا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «شِرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا وقع في الأصل: «فَلْيَلْقَاهُ». بإثبات حَرْفِ العلة، وكانت الجادة أن يقال: «فَلْيَلْقَه». لكون الفعل معتل الآخر مجزوم بلام الأمر، لكن ما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من الناسخ -: صحيح في العربية، ويُخَرَّج على وجهين:

١- الأوَّل: أَنَّهُ جَارٍ عَلَى لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ؛ يُجْرُونَ الْفِعْلَ الْمُعْتَلَّ الْآخَرَ (الناقص) مُجْرَى الْفِعْلِ الصَّحِيحِ؛ فَيَجْزِمُونَ مُضَارِعَهُ وَيَبْنُونَ أَمْرَهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ، كَمَا يَجْزِمُ وَيَبْنِي جَمِيعُ الْعَرَبِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الظَّاهِرَةِ فِي الْفِعْلِ الصَّحِيحِ الْآخِرِ، فيقولون في المضارع: لَمْ يَسْعَى، وَلَمْ يَزِمِي، وَلَمْ يَذْنُو، ويقولون في الأمر: اسْعَى، وَاذْنُو، وحرفُ العلة على هذا: هُوَ لَامُ الْكَلِمَةِ. ينظر: «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري [١٠٨ - ١١٠]. و«همع الهوامع» للسيوطي [٢٠٣ - ٢٠٦].

٢- والثاني: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِشْبَاعِ؛ فَإِنَّهُ بَنَى الْفِعْلَ هُنَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ عَلَى لُغَةِ الْجُمْهُورِ؛ فَصَارَ «فَلْيَلْقَه»، ثُمَّ أَشْبَعَ الْفَتْحَةَ فَتَوَلَّدَتْ يَاءُ الْإِشْبَاعِ، فَصَارَتْ: «فَلْيَلْقَاهُ»، فَأُلْفُ الْعِلَّةُ عَلَى هَذَا زَائِدٌ، وَلَيْسَ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: الْأَفْعَالُ الْمُعْتَلَّةُ بِالْيَاءِ وَالْوَاوِ فِي الْجَزْمِ وَالْبِنَاءِ، وَإِشْبَاعُ الْحَرَكَاتِ حَتَّى تَتَوَلَّدَ مِنْهَا حُرُوفُ عِلَّةٍ: هِيَ لُغَةٌ شَهِيرَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ.

(٢) أخرجه: ابن ماجه في كتاب النكاح / باب تزويج الحائر والولود [رقم / ١٨٦٢]، وابن عدي في «الكامل» [٣ / ٣١١]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢ / ٢٦١]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» [١٣ / ٣٢١]، من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا مُطَهَّرًا، فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَائِرَ». لفظ ابن ماجه.

قال ابنُ الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ». وقال المناوي: «صَعَفَهُ الْمُنْذِرِي». ينظر: «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي [٢ / ١٥٠].

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة [رقم / ١٥٩٠٨]، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» [٥ / ٣٢٤]. عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، قَالَ: زَوْجُونِي، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَوْصَانِي أَنْ لَا أَلْقَى اللَّهَ أَغْرَبًا».

قال الذهبي: «هذا خبر منكر». ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي [٣ / ٣٣].

وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَنْكَحَ الْإِمَاءَ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتَعَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٣٣] الآية.

فمعنى ذلك: نكاح الإماء، وما بين تعالى من صفاتنا في حال نكاحهن، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيِّئَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥] الآية.

والطَّوْلُ: هو القدرة على ما يوصل به إلى نكاح الحرائر.

وقال تعالى في آخر الآية: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

فإذا خاف الرجل على نفسه من كون [ما يأتي] <sup>(١)</sup> خلاف الله تعالى؛ أبيع له عند هذه الحال نكاح الإماء، فإذا نكح الأمة ثم وجد طولا، فنكح [ق/ ٨٧ / أ] حرة، فسَدَ عَقْدُ نِكَاحِ الْأَمَةِ.

ونكاح اليهودية والنصرانية جائز، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. ونكاح المجوسيات غير جائز.

والحرائر فنوعان: مُسْلِمَاتٌ، وغير مُسْلِمَاتٍ.

<sup>=</sup> أما لفظ: «شَرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ». فقد أخرجه: أبو يعلى في «مسنده» [٤ / ٣٧]، وابن عدي في «الكامل» [٣ / ٤٣]، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» [٢ / ٢٥٧]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٤ / ٣٧٥ - ٣٧٦]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ لَمْ يَنْقُ مِنْ أَجْلِي إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ لَقِيْتُ اللَّهَ بِزَوْجَةٍ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «شَرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ».

قال ابن حجر: «حديث منكر». ينظر: «المطالب العالية» لابن حجر [٨ / ٢٨٤]. وللحديث شواهد لا يثبت منها شيء. ينظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي [ص / ٤٠٣].

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق ولا يستقيم بدونها أو نحوها.

وَالنِّكَاحُ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بَثَلَاثَةٍ أَوْصَافٍ: بِالْوَلِيِّ، وَالشَّاهِدَيْنِ، وَالْمَهْرِ الْمُسَمَّى، فَإِنْ عُدِمَ أَحَدُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ؛ فَالْمَعْدُومُ مِنْهُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ: مِنْهُ مَا لَهُ بَدَلٌ، وَمِنْهُ مَا لَا بَدَلَ لَهُ، وَيَبْطُلُ بَعْدِمِهِ النِّكَاحُ.

فَأَمَّا مَا مِنْهُ بَدَلٌ: فَهُوَ الْمَهْرُ إِذَا عُدِمَ ذِكْرُهُ مَعَ الْعَقْدِ؛ كَانَ الْخَلْفُ مِنْهُ الْمُتَعَةَ<sup>(١)</sup> قَبْلَ الدُّخُولِ، أَوْ مَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَ الدُّخُولِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ، وَعَلَى الْمَقْتِرِ قَدَرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِيْجَابِ مَهْرِ الْمِثْلِ بَعْدَ الدُّخُولِ.

والشَّاهِدَانِ: فبمعنى ما منه بَدَلٌ إِذَا عُدِمَا عند العقد؛ كَانَ البَدَلُ مِنْهُمَا الْقِيَامُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا وَجَبَ بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِنَّمَا يُصَحَّحَانِ الْعَقْدَ وَيُوجِبَانِ الْحَقَّ.

فإذا كان الرَّجُلُ من أهل التَّقَى؛ اعتقد التبسُّطَ بالحقِّ، والاعترافَ به، وأمضاه على نفسه.

وأما الوليُّ: فهو الذي لا بدَّلَ منه في البكرِ والثَّيبِ، فإذا لم يكن لها وَلِيٌّ من عَصَبَتِها؛ فالإمامُ وَلِيٌّ مَنْ لا وَلِيَّ له، وليس للوَلِيِّ من العَصْبَةِ أَنْ يَعْضَلَ<sup>(٢)</sup> المرأةَ إذا أَرَادَتِ النِّكَاحَ، وليس له أَنْ يَعْقِدَ عليها إِلَّا عَنْ أَمْرِهَا.

(١) الْمُتَنَعَةُ: مَا يُعْطِيهِ الزَّوْجُ وَلَوْ عَبْدًا لَمَنْ طَلَّقَهَا زِيَادَةً عَلَى الصَّدَاقِ لَجَبَرُ خَاطِرِهَا الْمُتَكْسِرُ بِالْمِ  
الْفِرَاقِ. أَوْ هِيَ الَّتِي تَجِبُ لِلْمَنْكُوحَةِ الَّتِي طُلِّقَتْ قَبْلَ الدِّخُولِ بِهَا وَلَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا زَوْجُهَا  
مَهْرًا. يَنْظُرُ: «طَلِبَةُ الطَّلَبَةِ» لِأَبِي حَفْصٍ النَّسْفِيِّ [ص/ ٤٥]. وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ  
الْفَقْهِيَّةِ» [٢٠٩/٣].

(٢) يَعْضُلُ - بضم الضاد وكسرها - إذا امتنع من تزويجها. فالعَضْلُ: المنع. يقال: عَضَلَ المرأة يَعْضُلُها ويَعْضِلُها عَضْلاً، إذا مَنَعَهَا. ينظر: «المحكم» لابن سيده [١ / ٤٠٧]. و«تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي [ص / ٢٥١]،

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

فهذا معناه: أَنْ يَمْنَعَ وَلِيِّتَهُ مِنَ النِّكَاحِ حَتَّى تَمُوتَ [ق/ ٨٧/ ب] فَيَرِثَهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»<sup>(١)</sup>.

ومعنى «أَحَقُّ بِنَفْسِهَا»: أَنْ تَتَخَيَّرَ، وَيَعْقِدَ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا؛ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(٢)</sup>. وَمَا رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ»<sup>(٣)</sup>. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِجَابِ فَرْضِهِمَا.

(١) أخرجه: مسلم في كتاب النكاح/ باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت [رقم/ ١٤٢١]، وأبو داود في كتاب النكاح/ باب في الثيب [رقم/ ٢٠٩٨]، والترمذي في كتاب النكاح/ باب ما جاء في استثمار البكر والثيب [رقم/ ١١٠٨]، والنسائي في كتاب النكاح/ استئذان البكر في نفسها [رقم/ ٣٢٦٠]، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب النكاح/ باب في الولي [رقم/ ٢٠٨٣]، والترمذي في كتاب النكاح/ باب ما جاء لانكاح إلا بولي [رقم/ ١١٠٢]، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» [٢/ ٢٥٥]، والدارمي في «سننه» [رقم/ ٢١٨٤]، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» [٣/ ٧]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ. قال الترمذي: «هذا حديث حسن». وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث صحيح، ورجاله رجال الصحيح». ينظر: «نصب الراية» للزيلعي [٣/ ١٨٤ - ١٨٥].

(٣) أخرجه: ابن حبان في «صحيحه» [رقم/ ٤٠٧٥]، والدارقطني في «سننه» [٣/ ٢٢٥]، وابن حزم في «المحلى» [٩/ ٤٦٥]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [رقم/ ١٣٤٩٥]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قال ابن حبان: «لَا يَصِحُّ فِي ذِكْرِ الشَّاهِدَيْنِ غَيْرَ هَذَا الْخَبَرِ»، وقال ابن حزم: «لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ غَيْرَ هَذَا السَّنَدِ - يَعْنِي: ذِكْرُ: «شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» - وَفِي هَذَا كِفَايَةُ لَصَحَّتِهِ». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٧/ ٤٧٥]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [٢/ ٥٥].

والعبدُ مُفَارِقُ حُكْمِ الْأَحْرَارِ بِزِيَادَةِ خَصْلَةٍ، وَهِيَ الْإِذْنُ مِنْ سَيِّدِهِ،  
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ.

وَالْعَيُوبُ الَّتِي تُرَدُّ بِهَا الْمَرْأَةُ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: الْجُنُونُ، وَالْجُدَامُ<sup>(١)</sup>،  
وَالْبَرَصُ<sup>(٢)</sup>، وَالرَّتْقُ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ قِيلَ: الْقَرْنُ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ قِيلَ: الْبُخَارُ فِي  
الْفَرْجِ<sup>(٥)</sup>، وَالزَّوْجُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ فَسَخَ، وَإِنْ شَاءَ أَمَسَكَ، فَإِنْ فَسَخَ  
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَأَقْلُ مَا يَنْعَقِدُ بِهِ مِنَ الْمَهْرِ: مَا تَرْضَايَانَهُ الزَّوْجَانِ، قَلٌّ ذَلِكَ أَوْ كَثُرُ.



(١) الْجُدَامُ - بضم الجيم -: داء يُصِيبُ الْجِلْدَ وَالْأَعْصَابَ الطَّرْفِيَّةَ، يُسَبِّبُ فَقْدًا بَقَعِيًّا، وَقَدْ تَسَاقَطَ مِنْهُ الْأَطْرَافُ. ينظر: «المعجم الوسيط» [١ / ١١٣].

(٢) الْبَرَصُ - بفتح الباء والراء -: بَيَاضٌ يَظْهَرُ فِي ظَاهِرِ الْجِلْدِ، وَيُسَبِّبُ لِلْمَرِيضِ حَكًّا مُؤَلِمًا. ينظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي [ص / ٤٤]. و«معجم لغة الفقهاء» [ص / ١٠٦].

(٣) الرَّتْقُ: انسداد الرَّحِمِ بِعَظْمٍ وَنَحْوِهِ. أَوْ هُوَ انْسِدَادُ مَدْخَلِ الذَّكَرِ مِنَ الْفَرْجِ، فَالْمَرْأَةُ الرَّتْقَاءُ: هِيَ الَّتِي لَا يَصِلُ إِلَيْهَا زَوْجُهَا، وَلَا يَسْتَطِيعُ جَمَاعُهَا. ينظر: «أنيس الفقهاء» للقونوي [ص / ٥٣]، و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٢ / ١٢٤].

(٤) الْقَرْنُ - بفتح القاف وسكون الراء -: هُوَ عَظْمٌ أَوْ غُدَّةٌ مَانِعَةٌ مِنَ وَلُوجِ الذَّكَرِ. وَهُوَ دَاءٌ مَشْهُورٌ يُصِيبُ الْمَرْأَةَ. ينظر: «أنيس الفقهاء» للقونوي [ص / ٥٣]، و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٣ / ٨٤].

(٥) الْبُخَارُ: الْمَرَادُ بِهِ هُنَا الرَّائِحَةُ الْمُتَنَتِنَةُ الْمُتَبَعِثَةُ مِنَ الْفَرْجِ. ينظر: «الكافي في فقه الإمام أحمد» لابن قدامة [٢ / ٤٣].



## بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ عَلَيْكَ بِالنِّكَاحِ وَبِالْمِلْكِ؟

فَقُلْ: مَنْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] الْآيَةِ. وَكَانَ تَحْرِيمُ الرِّضَاعِ بِمَعْنَى مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ ﷺ: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣].

فَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ ذَلِكَ بَعْقِدٍ وَاحِدٍ، وَلَا فِي مِلْكٍ [ق/٨٨/أ] وَاحِدٍ، وَلَكِنْ لَهُ نِكَاحُهُمَا وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ.

وكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ وَطْؤُهُمَا بِمِلْكٍ الْيَمِينِ، إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِ الَّتِي وَطِئَهَا عَنْ مِلْكِهِ.

وَقَالَ ﷺ: ﴿وَلَا تُنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢].

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الشهادات/ باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم [رقم/٢٥٠٢]، ومسلم في كتاب الرضاع/ باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة [رقم/١٤٤٧]، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب النكاح/ باب لا تنكح المرأة على عمتها [رقم/٥١٠٩]، ومسلم في كتاب النكاح/ باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح [رقم/١٤٠٨]، وغيرهما من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَالرَّبَائِبُ مُحَرَّمَاتٌ، وَهُنَّ أَوْلَادُ نِسَاءِ الرِّجَالِ مِنْ غَيْرِهِمْ إِذَا دَخَلَ بِأُمَّهَاتِهِنَّ، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهِنَّ فَلَهُ نِكَاحُهُنَّ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ الْأُمَّةَ وَالْحُرَّةَ بَعْقِدٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَنْكِحَ الْأُمَّةَ بَعْدَ نِكَاحِ الْحُرَّةِ، وَالْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ»<sup>(١)</sup>.



(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/ ٧٧٢]، ومن طريقه مسلم في كتاب النكاح/ باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته [رقم/ ١٤٠٩]، وكذا أبو داود في كتاب المناسك/ باب المحرم يتزوج [رقم/ ١٨٤١]، والنسائي في كتاب مناسك الحج/ النهي عن ذلك [رقم/ ٢٨٤٢]، وابن ماجه في كتاب النكاح/ باب المحرم يتزوج [رقم/ ١٩٦٦]، من حديث عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

## بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَنْشُورَةٌ فِي النِّكَاحِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ إِذَا نَكَحَ الْمَرْأَةَ عَلَى عَبْدٍ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا؟

تَقُولُ: يَكُونُ لَهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْعَبْدِ، فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ طَلَّقَهَا؛ رَجَعَتْ عَلَيْهِ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَعَهُ إِلَيْهَا فَمَاتَ فِي يَدِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ يَوْمَ سَلَّمَهُ إِلَيْهَا.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى شَيْءٍ، فَلَمْ يُسَلِّمْ لَهَا وَاسْتُحِقَّ؛ رَجَعَتْ عَلَيْهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى خَنْزِيرٍ أَوْ خَمْرٍ؛ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ.

وَإِذَا جَنَّتْ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ، فَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَرْضِ الْجَنَابَةِ، نُظِرَ: فَإِنْ كَانَا يَعْلَمَانِ مَقْدَارَ أَرْضِ الْجَنَابَةِ؛ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَقَدْ بَرَأَتْ ذِمَّتُهَا مِنْ أَرْضِ الْجَنَابَةِ، وَإِنْ كَانَا لَا يَعْلَمَانِ مَقْدَارَ أَرْضِ الْجَنَابَةِ؛ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ، وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا، وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِأَرْضِ الْجَنَابَةِ.

وَلَا يَجُوزُ الشَّرْطُ مَعَ النِّكَاحِ، فَإِنْ اشْتَرَطَ بَطْلَ الشَّرْطِ، وَصَحَّ [ق/ ٨٨/ ب] النِّكَاحُ، وَإِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى مِئَةِ دِينَارٍ، وَأَقْبَضَهَا إِيَّاهَا، ثُمَّ وَهَبَتْهَا لَهُ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِخَمْسِينَ دِينَارٍ، فَإِنْ لَمْ يُقْبِضْهَا إِيَّاهَا، وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ، فَإِنْ أَقْبَضَهَا خَمْسِينَ دِينَارًا، فَوَهَبَتْ لَهُ الْخَمْسِينَ الْبَاقِيَةَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ؛ رَجَعَ عَلَيْهَا بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ دِينَارًا.



## بَابُ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ

إذا قيل لك: ما تقول في نكاح المتعة؟

فقل: باطل.

والدليل على ذلك: أن النبي ﷺ حَرَّمَهَا بعدما أَحَلَّهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ<sup>(١)</sup>.

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُتْعَةُ مَنْسُوخَةٌ بِعِدَّةِ النِّسَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ عُمَرُ أَيْضًا: «مُتْعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَّا مُتْعَةُ النِّسَاءِ: فَحَرَامٌ نُهِيَ عَنْهَا، وَأُودِبَ عَلَيْهَا»<sup>(٣)</sup>. وَذَكَرَ مُتْعَةَ الْحَجِّ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا نَكَحَ الْمُتْعَةَ؛ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ.

وَقَدْ قِيلَ: يُذَرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ، وَيُلْزَمُهُ الْمَهْرُ بِالْإِصَابَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُتْعَةَ إِنَّمَا هِيَ بِصِفَةِ الزَّنَا، فَالَّذِي يَقُولُ بِهَا يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِ الزَّنَا، وَفِي هَذَا حُجَّةٌ لِتَحْلِيلِ الْمُحَرَّمِ.



(١) أخرجه: مسلم في كتاب النكاح / باب نكاح المتعة، وبيان أنه أُبِيحَ ثم نُسِخَ ثم أُبِيحَ ثم نُسِخَ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة [رقم / ١٤٠٧]، والنسائي في كتاب النكاح / تحريم المتعة [رقم / ٣٣٦٨]، وابن ماجه في كتاب النكاح / باب النهي عن نكاح المتعة [رقم / ١٩٦٢]، من طريق عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ عَامَ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَاَنَا عَنْهَا». لفظ مسلم.

(٢) لم نظفر به بهذا اللفظ عن عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. وَقَدْ وَرَدَ نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه: عبد الرزاق في «مصنفه» [رقم / ١٩٥٥]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٧ / ٢٠٧].

(٣) أخرجه: مسلم في كتاب الحج / باب في المتعة بالحج والعمرة [رقم / ١٢١٧]، وابن حبان في «صحيحه» [رقم / ٣٩٤٠]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٥ / ٢١]، من حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ ذَارَ الْحَدِيثُ، «تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُجِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ، فَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وَأَبْتُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ، فَلَنْ أُوْتَى بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ، إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ. لفظ مسلم.

## بَابُ نِكَاحِ الشُّغَارِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: بِمَ زَعَمْتَ أَنَّ نِكَاحَ الشُّغَارِ <sup>(١)</sup> بَاطِلٌ؟

فَقُلْ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ <sup>(٢)</sup>.

وَالشُّغَارُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَزَوِّجُكَ ابْنَتِي عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِي ابْنَتَكَ، [ق/ ٨٩ / أ] أَوْ أَخْتِكَ عَلَى أَنْ مَهَرَ ابْنَتِي نِكَاحُ ابْنَتِكَ، أَوْ أَخْتِكَ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ مَلَكَ بُضْعًا عَلَى غَيْرِ مَهْرٍ، وَهَذَا الْمُحَرَّمُ بِالسُّنَّةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَإِنْ زَوَّجَهُ ابْنَتَهُ وَذَكَرَ مَهْرًا، وَزَوَّجَهُ الْآخِرُ أُخْتَهُ وَذَكَرَ مَهْرًا؛ كَانَ النِّكَاحُ جَائِزًا <sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ إِنْ عَقَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ عَقْدًا، وَلَمْ يَجْعَلْ بُضْعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَهْرًا لِبُضْعِ الْآخَرَى جَازًا، فَإِنْ عَقَدَ النِّكَاحَ عَلَى غَيْرِ هَذَا؛ فَهُوَ بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَا بِهِمَا؛ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَهْرُ الْمِثْلِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ ثَابِتٌ.



(١) الشُّغَارُ - بكسر الشين، وفتح الغين -: أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ حَرِيمَتَهُ مِنْ رَجُلٍ، وَيُزَوِّجَهُ الْآخَرُ حَرِيمَتَهُ، وَلَا مَهْرَ إِلَّا هَذَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ / بَابِ الشُّغَارِ [رَقْمُ / ٤٨٢٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ / بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الشُّغَارِ وَيُطْلَانِهِ [رَقْمُ / ١٤١٥]، مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «جَائِزٌ». وَالْجَاذَةُ أَنْ يَقَالَ: «جَائِزٌ». بِأَلْفِ النَّصْبِ؛ لَكُونِهِ خَبَرًا كَانَ، وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرَّجُ عَلَى لُغَةِ رِبِيعَةَ الَّذِينَ يَحْذِفُونَ أَلْفَ تَنْوِينِ النَّصْبِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ أَلْفًا - كَمَا يَفْعَلُ جُمْهُورُ الْعَرَبِ - بَلْ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَيَقْفُونَ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ قِرَاءَتُهُ مُنَوَّنًا فِي حَالِ الْوَصْلِ.

## بَابُ ذِكْرِ النَّكَاحِ الْفَاسِدِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي امْرَأَةٍ نَكَحْتَ فِي عِدَّتِهَا، أَوْ أَنْكَحَهَا غَيْرُ وَلِيِّي، أَوْ تَمَّ حَالٌ يُحَرِّمُ، فَنَكَحْتَ، وَالنَّاكِحُ بِهَا لَا يَعْلَمُ؟  
 فَقُلْ: النَّكَاحُ فَاسِدٌ، وَيُذَرُّ عَنْهُ الْحَدُّ بِالشَّبْهِةِ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ  
 بِالْإِصَابَةِ، وَذَلِكَ مَهْرُ الْمِثْلِ، لَا مَهْرُ الْمُسَمَّى مَعَ الْعَقْدِ.  
 وَالْحُجَّةُ فِي فسادِ نكاحِها بِغَيْرِ وَلِيِّي: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:  
 «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا؛ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»<sup>(١)</sup>.  
 وَالْحُجَّةُ فِي إِطْالِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ: الْإِتِّفَاقُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا  
 جَمِيعًا عَلَى إِطْالِهِ.



## بَابُ ذِكْرِ الْعَفْوِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي عَفْوِ الْأَوْلِيَاءِ عَنِ الزَّوْجِ فِيمَا اسْتُحِقَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَهْرِ؟

فَقُلْ: جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: الزَّوْجُ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ عِنْدَ مَالِكٍ<sup>(٢)</sup> وَأَهْلِ الْعِرَاقِ<sup>(٣)</sup>: الْأَبُ أَوِ الْوَلِيُّ، وَالنِّكَاحُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: الْعَقْدُ، وَيَكُونُ النِّكَاحُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الْجَمَاعُ [ق/ ٨٩/ ب]، وَقَدْ قِيلَ: الْوَلِيُّ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ لَمْ يَقْبِضْ مِنَ الْمَهْرِ شَيْئًا، فَعَفْوُهُ يُبْرِئُ ذِمَّةَ الزَّوْجِ مِمَّا اسْتُحِقَّ عَلَيْهِ.



(١) هذا هو مذهب الشافعي في الجديد، وفي القديم: هو الولي. ينظر: «الأم» للشافعي [٤٣٢ / ٦].  
و«الحاوي الكبير» لأبي الحسن الماوردي [٥١٣ / ٩]، و«المهذب في فقه الإمام الشافعي»  
للشيرازي [٤٧٠ / ٢].

(٢) ينظر: «الذخيرة» للقرافي [٣٧١ / ٤]. و«التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب» لخليل بن  
إسحاق [٢٣٨ / ٤].

(٣) مذهب أبي حنيفة وأصحابه والثوري: أنه الزوج. ينظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي  
[٢٦٣ / ٢]. و«المبسوط» للسرخسي [٦٣ / ٦]. و«التجريد» للقدوري [٦٨٥ / ٩].

## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْوَاهِبَةِ لِنَفْسِهَا وَالْأَمَةِ تَعْتِقُ وَيُجْعَلُ عِتْقُهَا صَدَاقَهَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟

فَقُلْ: النِّكَاحُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿خَالِصَةٌ لِّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

وَأَمَّا عِتْقُ الْأَمَةِ إِذَا جُعِلَ عِتْقُهَا صَدَاقَهَا، فَلَيْسَ بِخَاصٍّ، وَذَلِكَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَهَ لَمْ تَقُمْ عَلَى حَظْرِهِ، وَأَفْعَالُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْعَمُومِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةُ الْخُصُوصِ<sup>(١)</sup>.



(١) يشير بأفعاله ﷺ: إلى ما أخرجه: البخاري في كتاب النكاح / باب من جعل عتق الأمة صداقها [رقم / ٤٧٩٨]، ومسلم في كتاب النكاح / باب فضيلة إعتاق أمة ثم يتزوجها [رقم / ١٣٦٥]، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».



## بَابُ ذِكْرِ أَنْكَحَةِ أَهْلِ الشَّرْكِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي النَّصْرَانِيِّ وَالْيَهُودِيِّ أَوِ الْمَجُوسِيِّ إِذَا أَسْلَمَ  
وَلَهُ نِسْوَةٌ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ؟

فَقُلْ: النَّكَاحُ ثَابِتٌ، فَإِنْ كُنَّ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ؛ خَيْرٌ فِي إِمْسَاكِ  
أَرْبَعٍ، وَتَسْرِيحِ مَا بَقِيَ مِنْهُنَّ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْنَ مَعَهُ؛ فَهِنَّ أَزْوَاجُهُ، يَخْتَارُ  
مِنْ جَمِيعِهِنَّ أَرْبَعًا، فَإِنْ أَسْلَمْنَ الزَّوْجَاتُ، وَلَمْ يُسْلِمِ الزَّوْجُ حَتَّى  
انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ؛ فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِنَّ، فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛  
كَانُوا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ.

وَالْمَجُوسِيُّ إِذَا أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ مَنْ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهُنَّ؛ كَانُوا عَلَى  
النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ مَمَّنْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا؛ بَطَلَ النِّكَاحُ [ق/ ٩٠ / أ].  
وَالْمُرْتَدُّ تَحْرُمُ عَلَيْهِ نِسَاؤُهُ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛ كَانُوا عَلَى  
النِّكَاحِ، وَإِنْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ؛ حَلُّوا<sup>(١)</sup> لِلْأَزْوَاجِ دُونَهُ.



(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «حَلُّوا». وَالْجَاذَةُ أَنْ يُقَالَ: «حَلَّلْنَ». بَنُونَ التَّأْنِيثِ، وَيُخْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا  
لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بِهِ  
«حَلُّوا»: جَمِيعَ الْمَذْكُورِينَ.

## بَابُ ذِكْرِ نِكَاحِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي نِكَاحِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ؟

فَقُلْ: جَائِزٌ إِذَا كَانَ الْإِذْنُ مِنَ السَّادَاتِ لَهُنَّ بِالنِّكَاحِ، فَإِنْ نِكَحْنَ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّادَاتِ؛ كَانَ لِلسَّيِّدِ فَسْخٌ ذَلِكَ، فَإِنْ عَتَقَ الْعَبْدُ وَمَعَهُ زَوْجَةٌ؛ فَاْلْمَهْرُ عَلَيْهِ تَتَبَعُهُ الزَّوْجَةُ بِهِ.

وَالْأَمَةُ إِذَا وَطَّئَهَا السَّيِّدُ صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ، إِذَا وَلَدَتْ مَا يَتَبَيَّنُ لَهُ خَلْقُ الْإِنْسَانِ، فَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ مَنْ يَجِدُ الطَّوْلَ<sup>(١)</sup>؛ فَسَدَ نِكَاحُهَا، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِلَّا اثْنَتَيْنِ.



## بَابُ التَّغْرِیْضِ بِالْخِطْبَةِ


إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي التَّغْرِیْضِ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ وَغَيْرِ الْعِدَّةِ؟  
تَقُولُ: جَائِزٌ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] الْآيَةُ.

فَالْتَّغْرِیْضُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: أَنَا مَائِلٌ إِلَيْكَ مُحِبٌّ لَكَ، فَمَا كَانَتْ مِنْ حَاجَةٍ أَوْ أَمْرٍ، فَكَلَّفَنِي إِيَّاهُ أَقْرَبُ لَكَ بِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى رَغْبَتِهِ فِيهَا، فَكُلُّ ذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ.



(١) الطَّوْلُ - بفتح الطاء - : الفضل والغنى واليسر. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢ / ٥٧٢].



# كِتَابُ الطَّلَاقِ



## كِتَابُ الطَّلَاقِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الطَّلَاقِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطَّلَاق: ١] وَمَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنْ [ق / ٩٠ / ب] النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: طَلَّقْتُ ثَلَاثًا. قَالَ: «طَلَّقْتَ وَلَا تَعُدُّ»<sup>(١)</sup>. فَكَانَ هَذَا مُعَرَّفًا<sup>(٢)</sup> لَنَا كَيْفَ ارْتِفَاعُ الْمَلِكِ عَنِ الْبُضْعِ، وَالْفَسْخُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ.



(١) لَمْ نَظْفَرْ بِهِ هَذَا اللفظ، وَفِي مَعْنَاهُ: مَا أَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِي فِي «سُنَنِهِ» [٤ / ١٢]، مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَعْنُ أَبِيهِ «أَنَّ حَفْصَ بْنَ الْمُغِيرَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَبَانَهَا مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِ».

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ: «سَلَمَةُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ضَعِيفٌ». يَنْظُرُ: «الْأَحْكَامُ الْوَسْطَى» لِعَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ [٣ / ١٩٤].

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مُعَرَّفٌ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يُقَالَ: «مُعَرَّفًا». بِالْفِ النَّصْبِ؛ لَكُونِهِ خَبَرًا كَانَ، وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرَّجُ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةِ الَّذِينَ يَحْذِفُونَ أَلْفَ تَنْوِينِ النَّصْبِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُبْدِلُونَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ النَّصْبِ أَلْفًا - كَمَا يَفْعَلُ جُمْهُورُ الْعَرَبِ - بَلْ يَحْذِفُونَ التَّنْوِينَ وَيَقْفُونَ بِسُكُونِ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ كَالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ قِرَاءَتُهُ مُنَوَّنًا فِي حَالِ الْوَصْلِ.

## بَابُ ذِكْرِ أَفْظَاظِ الطَّلَاقِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: عَلَى كَيْمِ الطَّلَاقِ؟

فَقُلْ: عَلَى ضَرْبَيْنِ: فَصْرِيحٌ وَمَكْنِيٌّ<sup>(١)</sup>.

فَأَلْفَاظُ الصَّرِيحِ: الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ وَرَدَ بِذَلِكَ النَّصُّ، أَلَّا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. فَالتَّسْرِيحُ: الثَّالِثَةُ.

وَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].  
وَالْفِرَاقُ: طَلَاقٌ، فَهَذِهِ أَفْظَاظُ التَّصْرِيحِ.

وَأَمَّا أَفْظَاظُ الْمَكْنِيِّ: فَهُوَ قَوْلُهُ: حَرَامٌ، وَبَتَّةٌ<sup>(٣)</sup>، وَخَلِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>،

(١) الْكِنَايَةُ فِي الطَّلَاقِ: أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِي التَّطْلِيقِ لَفْظًا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، كِبَائِنٍ، مِنْ الْبَيْنُونَةِ وَهِيَ الْفُرْقَةُ، وَبَتَّةٌ، مِنْ الْبَتِّ وَهُوَ الْقَطْعُ، وَخَلِيَّةٌ، مِنْ الْخُلُوءِ، وَبَرِيَّةٌ، مِنْ الْبَرَاءَةِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبُرْكَاتِيِّ [ص/ ١٨٥]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/ ٢٩٢].

(٢) السَّرَاحُ -بِفَتْحِ السِّينِ- هُوَ تَسْرِيحُ الْمَرْأَةِ. أَيُّ: طَلَاقُهَا، وَهُوَ مَا خُذَ مِنْ تَسْرِيحِ الْمَاثِيَةِ إِذَا تَرَكَهَا تَرْغَى، وَأَرْسَلَهَا وَلَمْ تَخْبَسْهَا وَتُمْسِكْهَا. يَنْظُرُ: «النَّظْمُ الْمُسْتَعْذِبُ» لِابْنِ بَطَالٍ [٢/ ١٦٢]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/ ٢٤٣].

(٣) الْبَتَّةُ: مِنَ الْبَتِّ، وَهُوَ الْقَطْعُ. يُقَالُ: بَتَّ الطَّلَاقُ. أَيُّ: طَلَّقَ طَلَاقًا بَائِنًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ. أَيُّ: طَلَاقًا بَائِنًا غَيْرَ رَجْعِيٍّ. وَذَهَبَ سَبِيحِيَّةً إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ «الْبَتَّةُ»: لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَأَجَازُ الْفَرَّاءُ تَنْكِيرُهَا، فَكِلَاهُمَا صَوَابٌ. وَهَمْزَةُ الْبَتَّةِ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ قَطْعًا أَوْ وَضْلًا، فَكِلَاهُمَا صَوَابٌ أَيْضًا. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَفْظَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/ ٢٦٣]، وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/ ١٠٣]. وَ«مَعْجَمُ الصَّوَابِ اللَّغَوِيِّ» لِأَحْمَدَ مَخْتَارَ عَمْرٍ [١/ ١٧٣].

(٤) الْخَلِيَّةُ: كَلِمَةٌ تُطْلَقُ بِهَا الْمَرْأَةُ، يُقَالُ لَهَا: أَنْتِ بَرِيَّةٌ وَخَلِيَّةٌ، كِنَايَةٌ عَنِ الطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا تُطْلَقُ بِهَا الْمَرْأَةُ إِذَا نَوَى طَلَاقًا، يُقَالُ: خَلَّتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا. وَيُقَالُ: امْرَأَةٌ خَلِيَّةٌ وَنِسَاءُ خَلِيَّاتٍ؛ لَا أَزْوَاجَ لَهُنَّ، وَلَا أَوْلَادَ. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَفْظَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص/ ٢٦٣]. وَ«لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١٤/ ٢٤١/ مادة: خلا].

وَبَرِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ<sup>(٢)</sup>، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ، وَغَطِّي رَأْسَكَ، وَاعْتَزِّلِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذَا يَنْوِي فِيهِ الرَّجُلُ؛ فَيَقَعُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ نِيَّتِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي «أَنْتِ حَرَامٌ»: قَوْلُهُ ﷺ: «يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» [التحریم: ١].

وَالْحُجَّةُ فِي الْبَتَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ: أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا بِهَا الطَّلَاقَ<sup>(٣)</sup>.  
فَقَدْ عَلِمَ: أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِهِذَيْنِ الضَّرِيئَيْنِ.

وَطَلَاقُ الْإِمَاءِ بِخِلَافِ طَلَاقِ الْأَحْرَارِ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَمَةُ طَلَاقُهَا طَلَقَتَانِ مِنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَكُلُّ تَصْرِيحٍ كَانَ مِنَ الزَّوْجِ: لَمْ يُدَيِّنْ<sup>(٥)</sup> فِي الْقَضَاءِ، وَدَيَّنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي الْمَكْنِيِّ يُدَيِّنُ فِي الْحَالِيِّنِ.

(١) الْبَرِيَّةُ: مِنَ الْبَرَاءِ، وَهِيَ الْخِلَاصُ مِنَ الشَّيْءِ. أَي: هِيَ الَّتِي بَرِئَتْ مِنَ الْأَزْوَاجِ. أَي: خَلَصَتْ. تَقُولُ: أَنَا بَرِيٌّ، وَهِيَ بَرِيَّةٌ. وَأَصْلُهُ: بَرِيَّةٌ بِالْهَمْزِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ بَرِيٍّ مِنَ الشَّيْءِ بَرَاءَةً؛ فَهُوَ بَرِيٌّ. وَالْأَنْثَى. بَرِيَّةٌ. يَنْظُرُ: «الشَّافِي فِي شَرْحِ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/ ٤٧٥]. وَ«جَامِعُ الْأَصُولِ» لَهُ [٧/ ٥٩١]. وَ«المَطْلَعُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمُقْنَعِ» لِلْبَعْلي [ص/ ٤٠٨].

(٢) أَي: أَذْهَبِي حَيْثُ شِئْتَ. أَي: أَنْتِ مُرْسَلَةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُشْدُودَةٍ، وَلَا مُمَسَّكَةٌ بِعَقْدِ النِّكَاحِ. وَهُوَ مِنْ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ. قِيلَ: كَانَتْ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُطَلِّقُونَ نِسَاءَهُمْ بِهَذَا الْكَلَامِ. وَمَعْنَاهُ: أَمْرُكِ فِي يَدِكَ، فَاسْتَعْمَلِي مِنَ الْأُمُورِ مَا تُحِبِّينَ، فَقَدْ انْقَطَعَ سَبِيلُكَ مِنْ سَبَبِي. وَالْغَارِبُ: مُقَدَّمُ السَّنَامِ، وَهُوَ الَّذِي يُلْقَى عَلَيْهِ خَطَامُ الْبَعِيرِ إِذَا أُزِيلَ لِيَرَعَ حَيْثُ شَاءَ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٣/ ٣٥٠ / مَادَّةُ: غَرَبَ]. وَ«الزَّاهِرُ فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ» لِلْأَنْبَارِيِّ [٢/ ٢٤٥]. وَ«الطَّرَازُ الْأَوَّلُ» لِابْنِ مَعْصُومٍ [٢/ ٣٥٠].

(٣) يَنْظُرُ: «سَنَنُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ» [١/ ٣٨٢ - ٣٨٤]، وَ«مَصْنَفُ عَبْدِ الرَّزَاقِ» [٦/ ٣٥٦ - ٣٥٩]، وَ«مَصْنَفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» [٤/ ٩١ - ٩٣]، وَ«السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ [٧/ ٣٤٣].

(٤) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «الْأَحْرَارُ». وَالْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «الْحَرَارُ». لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: يُخَرَّجُ عَلَى الْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «بِخِلَافِ طَلَاقِ الْأَحْرَارِ لِغَيْرِ الْإِمَاءِ». (٥) يُدَيِّنُ: أَي: يُصَدِّقُ، وَقَدْ دَيَّنَهُ تَذْيِينًا، وَكَلَّهُ إِلَى دِينِهِ. يَنْظُرُ: «طَلْبَةُ الطَّلَبَةِ» لِلنَّسْفِيِّ [ص/ ٥٨].

وَالطَّلَاقُ لِلْسُنَّةِ: أَنْ يُطْلَقَهَا [ق/ ٩١/ أ] طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا، فَإِنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقُضِ<sup>(١)</sup> الْعِدَّةَ، وَكَذَلِكَ الثَّانِيَّةُ، فَإِنْ طَلَّقَهَا الثَّالِثَةَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ غَيْرِهِ، وَبَعْدَ وَطْءِ الزَّوْجِ الثَّانِي، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ؛ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ تَمَامِ الثَّلَاثِ؛ كَانَتْ كَمَنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ.

وَطَّلَاقُ الْعَبْدِ تَطْلِيقَتَانِ، وَلَا سُنَّةَ فِيمَنْ لَا تَحِيضُ، فَإِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ لَغَيْرِ السُّنَّةِ؛ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِهَا، وَإِذَا حَلَفَ بِطُلَاقِهَا إِلَّا يَفْعَلُ فِعْلًا، وَفَعَلَ فَحِنْثٌ؛ طَلَّقَتْ عَلَيْهِ، فَإِنْ طَلَّقَهَا إِلَى أَجَلٍ؛ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ قَبْلَهُ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ حَتَّى مَاتَ وَرِثَتُهُ، إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ مِمَّا يُمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ، وَكَذَلِكَ يَرِثُهَا، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ طَلَاقًا لَا يُمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ؛ فَلَا يَتَوَارَثَانِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي الْمَرَضِ، وَطَّلَاقُ الصِّفَاتِ فَلَا يَقَعُ إِلَّا مَعَ وَجُودِ الصِّفَةِ، وَالطَّلَاقُ قَبْلَ النِّكَاحِ بَاطِلٌ.

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «لَمْ تَنْقُضِ». بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَالْجَادَةِ فِي ذَلِكَ: «لَمْ تَنْقُضِ». بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُعْتَلٌّ الْآخِرُ مُجْزُومٌ؛ وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ: حَذْفُ حَرْفِ الْعِلَّةِ. لَكِنْ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرَجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أ- الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ جَارٍ عَلَى لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ، الَّذِينَ يُجْزُونَ الْمُضَارِعَ وَالْأَمْرَ مِنَ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ مُجْزَى الْفِعْلِ الصَّحِيحِ.

ب- وَالثَّانِي: أَنْ يُخْرَجَ عَلَى لُغَةِ الْإِشْبَاعِ. أَي: أُشْبِعَتْ كَسْرَةُ الضَّادِ فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا الْيَاءُ، وَالْإِشْبَاعُ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ سَابِقًا. وَسَيَتَكَرَّرُ هَذَا اللَّفْظُ قَرِيبًا، فَتُكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ هُنَا.



وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا طَلَّاقَ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وَ«ثُمَّ»: إِنَّمَا هِيَ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ.

وَطَلَّاقُ السَّكَرَانِ وَالْمَجْنُونِ إِذَا كَانَا مَغْلُوبَيْنِ عَلَى عَقُولِهِمَا؛ فَلَيْسَ بِطَلَّاقٍ.



(١) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ١٧٨١٤]، وَالتَّيَالِيسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْمُ / ٢٣٧٩]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٧ / ٣١٨]، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» [٥ / ٢٣٢]، مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا طَلَّاقَ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا بَعْدَ مِلْكٍ».

قُلْنَا: وَهُوَ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ / بَابِ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ [رَقْمُ / ٢١٩٠]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ / بَابِ مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ [رَقْمُ / ١١٨١]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٢ / ١٩٠]، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٤ / ١٥]، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا طَلَّاقَ إِلَّا فِيْمَا تَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِيْمَا تَمْلِكُ». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ». وَقَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ». يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٣ / ٩٤]، وَ«تَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى أَدْلَةِ الْمُنْهَاجِ» لِابْنِ الْمَلَقَنِ [٢ / ٢٠٦].

## بَابُ مَسَائِلَ فِي الطَّلَاقِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً،  
وَنَوَى ثَلَاثًا؟

فَقُلْ: تُطَلِّقُ ثَلَاثًا، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَنَوَى وَاحِدَةً؛ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً؛ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً.

وَإِذَا قَالَ [ق/ ٩١/ ب] لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ لَا؟ لَمْ تُطَلِّقْ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَ  
هَذَا مَخْرَجُ الاستفهام<sup>(١)</sup>.

وَإِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَيْنِ؛ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: إِلَّا وَاحِدَةً؛ طَلَّقْتَ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى الثَّانِي مِنَ  
الْمُسْتَشْنَى الْأَوَّلِ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ؛ وَقَعَتْ تَطْلِيقَتَيْنِ.

وكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَالِقٌ.

وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ؛ طَلَّقْتَ وَاحِدَةً؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ  
لَا يَتَبَعَّضُ.

وكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكَ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَنْ  
طَلَاقِهَا بَعْدَ عَقْدِ الْيَمِينِ؛ فَقَدْ طَلَّقْتَ.

وَإِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ آخِرَ مَا لَمْ أُطَلِّقْكَ؛ فَهُوَ فِي فُسْحَةٍ مِنَ  
طَلَاقِهَا إِلَى الْمَمَاتِ.

(١) لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَوْ» بِلِتْخِيرٍ؛ فَذَلِكَ مِنْهُ اسْتِفْهَامٌ لَا طَّلَاقَ. وَيَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاوَرِدِيِّ

وَإِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً؛ بَانَتْ بِالثَّلَاثِ.

فَإِذَا قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ يَا مُطَلَّقَةً؛ طُلِّقَتْ طَلْقَةً وَنَوَى فِي قَوْلِهِ: يَا مُطَلَّقَةً.

وَإِنْ قَالَ لَهَا: إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكَ الْيَوْمَ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ، فَمَضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَمْ يُطَلِّقْهَا؛ لَمْ تُطَلَّقْ.

وَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ تَشَائِينَ<sup>(١)</sup> ثَلَاثًا، فَقَالَتْ: قَدْ شِئْتُ ثَلَاثًا؛ لَمْ تُطَلَّقْ.

وَإِنْ قَالَ لَهَا: مَتَى طَلَّقْتُكَ طَلَاقًا أَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَتَكَ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً؛ لَمْ تُطَلَّقْ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ هَاهُنَا يَتَنَافَى، فَلَا يَقَعُ إِلَّا مَعَ وَجُودِهِمَا.



(١) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «تَشَائِينَ»، بِثَبُوتِ النُّونِ، وَالْجَادَةِ أَنْ يَقَالَ: «تَشَائِي». لِكَوْنِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الَّتِي يَكُونُ نَضْبُهَا بِحَذْفِ حَرْفِ النُّونِ، وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرَجُ عَلَى أَنَّهُ جَاءَ هُنَا بِثَبُوتِ النُّونِ عَلَى لُغَةٍ مِّنْ يُهْمِلُ عَمَلَ «أَنْ» حَمَلًا عَلَى «مَا» أَخْتَهَا الْمَصْدَرِيَّةَ، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُسِمَّ الرَّصَاعَةَ» بَرَفْعِ الْمِيمِ بَعْدَ: «أَنْ» النَّاصِبَةِ، وَكَمَا فِي قَوْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» [٦ / ١٢٠ / الطَّبْعَةُ السُّلْطَانِيَّةُ]: «وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْذِينَ؟». يَنْظُرُ: «شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ» لِابْنِ مَالِكٍ [ص / ٢٣٥ - ٢٣٦]. وَ«إِرْشَادُ السَّارِيِّ» [٧ / ٣٠]. وَ«شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ» لِخَالِدِ الْأَزْهَرِيِّ [٢ / ٣٦٣]. وَ«مَغْنِي اللَّيْبِ» لِابْنِ هِشَامٍ [ص / ٤٦].

## بَابُ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، قَالَ لَوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ، وَقَالَ لِلثَّانِيَةِ: قَدْ أَشْرَكْتُكَ مَعَهَا. وَقَالَ لِلثَّالِثَةِ: قَدْ أَشْرَكْتُكَ مَعَهَا. وَقَالَ لِلرَّابِعَةِ: قَدْ أَشْرَكْتُكَ مَعَهَا؟

فالجوابُ [ق/ ٩٢/ أ] في ذلك: أنَّ الأولى تُطَلَّقُ واحدةً، والثَّانيةُ واحدةً، والثَّالثةُ اثنتين؛ لأنَّها تَشْرِكُ<sup>(١)</sup> كُلَّ واحدةٍ منهما في طَلْقَةٍ، فتُطَلَّقُ بها واحدةً، فَمِنْ أَجْلِ ذلك طُلِّقَتِ اثنتين، وتُطَلَّقُ الرَّابِعَةُ ثلاثًا؛ لأنَّها تَشْرِكُ كُلَّ واحدةٍ مِنْهُنَّ في طلاقها، فيَقَعُ بها مِنْ كُلِّ واحدةٍ مِنْهُنَّ طَلْقَةٌ.

فإن قالَ للأولى: أَنْتِ طَالِقٌ ثلاثًا، وأَشْرَكَ معها الثَّانية، والثَّالثة، والرَّابِعَةُ؛ طُلِّقْنَ جميعًا ثلاثًا ثلاثًا.

فَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَه: كَلَّمَا وَطِئْتُ وَاحِدَةً مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ؛ فَصَوَّاهُهَا طَوَّالِقًا، فَلَمْ يَطَّأْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ؛ سَقَطَتِ الْيَمِينُ، فَإِنْ وَطِئَ وَاحِدَةً؛ وَقَعَ بِالثَّلَاثِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ يَقَعْ بِالَّتِي وَطِئَهَا شَيْءٌ، فَإِنْ وَطِئَ اثْنَتَيْنِ؛ وَقَعَ بِالْاِثْنَتَيْنِ طَلْقَتَيْنِ طَلْقَتَيْنِ، وَهِيَ الَّتِي <sup>(٢)</sup> لَمْ يُطَّأْ،

(١) يقال: شَرِكَه فِي الْأَمْرِ يَشْرِكُهُ - مِثْل: عَلِمَهُ يَعْلَمُهُ - شِرْكًا وَشِرْكَةً وَشِرْكَةً، فَهُوَ شَرِيكٌ، وَالْمَفْعُولُ مَشْرُوكٌ. يَنْظُرُ: «مَخْتَارُ الصَّحَاحِ» لِلرَّازِي [ص/ ١٦٤ / مَادَّة: شَرِكٌ]. وَ«مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [٢ / ١١٩٣ / مَادَّة: شَرِكٌ].

(٢) كذا وقع بالأصل: « التي ». والجادة في ذلك: « اللتان »؛ لأنه مشى مرفوع بالالف. وما وقع هنا -إذا لم يكن سهواً من الناسخ-: يُخْرِج على أنه مرفوع بالالف، وإنما كُتِبَ ياءً لإمالته بسبب كسرة النون المحذوفة تخفيفاً -وإنما جاز حَذْفُ النون في « اللذَيْنِ واللَّتَيْنِ »؛ لعدم الإلباس-، وتُنطَق حينئذٍ بالالف المُمالة، لا بالياء الخالصة.

ويُنظر حول الإمامة: «التعليقة على كتاب سيويه» لأبي عليّ الفارسي [١٧٧ / ٤]. و«الدر الثير والعذب النмир في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير» لأبي عمرو الداني [١٥٤ / ٣]. =

ووقع بالثنتين وطئهما طَّلَقَ طَلْقَةً، فَإِنْ وَطِئَ ثَلَاثًا بَانَتْ الرَّابِعَةُ؛ لَأَنَّهَا تُطَلَّقُ بِوَطْئِهِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ طَلْقَةً، وَيُطَلَّقَنَّ الثَّلَاثُ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ.

فَإِنْ قَالَ لِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ لَه: أَيَّتُكُنَّ لَمْ أَطَاهَا اللَّيْلَةَ؛ فَصَوَّاحِبَاتُهَا طَوَالِقُ، فَالْتَّنْزِيلُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالْتَّنْزِيلِ لِلْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لَأَنَّهُ بِجَمَاعِهِ لِهُنَّ يَسْقُطُ الْيَمِينُ، وَبَتَرَكِهِ جَمَاعَ الْكُلِّ تَبَيَّنَ وَاحِدَةً، وَهِيَ الرَّابِعَةُ؛ لِأَنَّهُ بَتَرَكِهِ الْأُولَى طُلِّقَتْ صَوَّاحِبَاتُهَا [وَاحِدَةً] <sup>(١)</sup>، وَبَتَرَكِ الثَّانِيَةَ طُلِّقَتْ الْأُولَى وَاحِدَةً، وَالثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ: اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَبَتَرَكِ الثَّالِثَةَ بَانَتْ الرَّابِعَةُ، وَبَوَاطُئُهُ وَاحِدَةً لَا تَبَيَّنُ [بِهِ] <sup>(٢)</sup> وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، وَبَوَاطُئُهُ لاثْنَتَيْنِ مَا يُطَلَّقَانِ هُمَا طَلَقَتَيْنِ طَلَقَتَيْنِ، وَتُطَلَّقُ الْمُتْرُوكَتَانِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَبَوَاطُئُهُ الثَّلَاثَةُ يُطَلَّقَنَّ الثَّلَاثَةُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَالتِّي لَمْ تُوْطَأْ لَمْ تُطَلَّقْ. وَإِذَا لَمْ يَطَّاهُنَّ فَالرَّابِعَةُ مَعَ الثَّلَاثَةِ <sup>(٣)</sup> [ق / ٩٢ / ب] قَدْ بَانَتْ، فَيَمْتَنِعُ عَنْهَا، وَهِيَ غَيْرُ زَوْجَةٍ، فَلَمْ يُطَلَّقَنَّ الثَّلَاثُ.

وَأَمَّا الرَّابِعَةُ: فَلَا تَحِلُّ لَه حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَه، وَالثَّلَاثُ يَمْلِكُ رَجْعَتَهُنَّ.

= وَيَنْظُرُ حَوْلَ حَذْفِ النُّونِ فِي «الَّذَيْنِ وَالثَّنَيْنِ»: «أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ» لابن هشام [١ / ١٤٧-١٤٨].  
و«شرح التصريح» لخالِد الأزهري [١ / ١٥٢]. و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش [٢ / ٦٥٦].

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

(٣) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: «الثَّلَاثَةُ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يُقَالَ: «الثَّلَاثُ». لَكُنْ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا، لَكِنْ يُخْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بِهِ «الثَّلَاثَةُ»: يَعْنِي: الْمَذْكُورَيْنِ. وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بِأَبْ كَبِيرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا خُذَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ.



## بَابُ مَسَائِلِ فِي الطَّلَاقِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ مَتَى لَمْ أُطْلَقْكَ؟

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ إِنْ امْتَنَعَ مِنْ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ بَعْدَ عَقْدِ الْيَمِينِ؛  
أَنَّهُ لَا تُطَلَّقُ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطْلَقْكَ؛ فَهِيَ فِي فُسْحَةٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى  
وَقْتِ وَفَاتِهِ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا حَتَّى مَاتَ طُلِّقَتْ بِمَوْتِهِ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً؛  
بَانَتْ بِالثَّلَاثِ.

وَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ لَا.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا طُلِّقَتْ وَاحِدَةً، أَوْ مَا نَوَاهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ هَاهُنَا بَاطِلٌ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: إِنْ لَمْ أُطْلَقْ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ، فَمَضَى الْيَوْمُ  
الْمُعَيَّنَ، وَلَمْ يُطَلِّقْهَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ وَقْعَ الطَّلَاقِ بِصِفَةٍ، فَإِنْ  
عَدِمَتِ الصِّفَةُ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ.

رَجُلٌ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الشَّهْرِ، وَأَوَّلِ  
يَوْمٍ مِنْ [ق/ ٩٣/ أ] آخِرِ هَذَا الشَّهْرِ.

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهَا تُطَلَّقُ بِقَوْلِهِ: «آخِرُ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الشَّهْرِ»  
آخِرُ يَوْمِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ مِنْهُ، وَ«أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ آخِرِ هَذَا الشَّهْرِ» أَوَّلُ يَوْمِ  
السَّتَةِ عَشَرَ مِنْهُ.

فإن قال لها: أنت طالق متى شئت، فقال<sup>(١)</sup>: قد شئت إن شئت.  
فقال لها: قد شئت.

فالجواب: أنها تطلق على حسب ما نواه.

فإن قال لها: أنت طالق واحدة إلا أن تشائي ثلاثاً. فقالت: قد  
شئت ثلاثاً.

(١) كذا في الأصل: «فقال». وكان الجادة أن يقال: «فقالت». لكون الفعل مُسنداً إلى مؤنث. لكن

مجيء فعل القول هنا مذكراً مع كون فاعله ضمير المؤنث - جائر على جهين في العربية:

أ- الأول: أنه من باب تأثير المجاورة؛ فقد ذكر المؤنث لمجاورة المذكر قبله في قوله: «فإن قال

لها»، وقد وردت في لغة العرب تأثيرات كثيرة للمجاورة؛ حيث يخرج المجاور عن قاعدته

ليشاكل مجاوره؛ ومثل ذلك قول العرب: «هذا جحر ضب خرب»، بجّر «خرب» على الجوار

للضب، مع أنه نعت للجحر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ الْآلِيمِ﴾

[مُرد: ٢٦]، والآليم: هو العذاب. وقرأ الأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [الذاريات:

٥٨]، بجّر المتين مجاورة لـ «القوة» وهو صفة لـ «الرزاق». ينظر: «الكتاب» لسيبويه [١/ ٦٧].

و«الدر المصون» للسمين الحلبي [٤/ ٢١١]. و«شرح شذور الذهب» للجوجري [٢/ ٥٨٨].

و«مع الهوامع» للسيوطي [٢/ ٥٣٥]. و«خزانة الأدب» للبغدادى [٥/ ٩١].

ب- والثاني: أنه جار على ما ذهب إليه ابن كيسان: أن الفعل إذا كان مُسنداً إلى ضمير المؤنث لا

يجب إلحاقه علامة التانيث، فيجوز أن يقال: هند ذهب، والشمس طلعت، ووافقه الجوهري

إذا كان الضمير يعود إلى مؤنث غير حقيقي. واحتج ابن كيسان ببعض الشواهد من العربية،

وقال ابن الأثير: «وحكى سيبويه: «قال فلانة»، ورده المبرد، وجوزه الأخفش والرماني».

وقال ابن عقيل: «وقد تُحذف التاء من الفعل المُسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل

جداً، حكى سيبويه: «قال فلانة»، وقد تُحذف التاء من الفعل المُسند إلى ضمير المؤنث المجازي،

وهو مخصوص بالشعر». ينظر: «البدیع في علم العربية» لابن الأثير [١/ ١٠٤]. و«التذيل

والتكميل» لأبي حيان [٦/ ١٩٦]. و«شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» [٢/ ٩٢]. و«مع

الهوامع» للسيوطي [٣/ ٣٣٣].



فالجواب: أنها لا تُطَلَّقُ؛ لأنها لَمَّا شَاءَتْ لَمْ يَقْعِ [الطَّلَاقُ] <sup>(١)</sup> الثلاث؛ لأنَّ معنى ذلك: إن شئت أن تُطَلِّقني ثلاثاً؛ فليست بطالق.

فإن قال لها: أنتِ طالق متى قَدِمَ فلان. فجيء به ميتاً.

الجواب: أنها لا تُطَلَّقُ مِنْ قَبْلِ أَنْ فُلَانًا مَا قَدِمَ هو، وإنما قَدِمَ به.

فإن قال لها: أنتِ طالق إن ضربتُ فلاناً، فضرَّبه وهو ميتٌ.

فالجواب: أنها لا تُطَلَّقُ؛ لأنه قد زال حُكْمُ البَشَرِيَّةِ بالموتِ.

فإن قال لها: أنتِ طالق إن أَكَلْتُ.

فالجواب: أنها تُطَلَّقُ مِنْ سَاعَتِهَا عَلَى حَسَبِ نِيَّتِهِ؛ لأنَّ معنى قوله: إن أَكَلْتُ، يُريد: إِذْ أَكَلْتُ؛ لأنه فَعَلَ ماضٍ.

ولو قال لها: أنتِ طالق إن أَكَلْتُ.

فالجواب: أنها لا تُطَلَّقُ حَتَّى تَأْكُلَ؛ لأنَّ معناه: إِذَا أَكَلْتُ.

فإذا قال لها: أنتِ طالق إن كَلَّمْتُ فلاناً وفلاناً مع فلانٍ - إياكَ أعني: يا فلان - وأشار بيده إلى رَجُلٍ بَعَيْنِهِ.

فالجواب: أنَّه إن كَلَّمَ الاثنينِ اللَّذَيْنِ بدأ بهما في ابتداءِ عَقْدِ اليمينِ؛ طَلَّقَتْ امرأته، وإن كَلَّمَ [ق/ ٩٣/ ب] الثالثَ، أو واحداً منهم؛ لَمْ تُطَلَّقِ امرأته مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَهُمْ بِأَعْرَابٍ.



(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

## بَابُ آخِرُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: مَتَى طَلَّقْتُكَ طَلَاً أَمْلِكُ فِيهِ رَجْعَتَكَ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً؟

الْجَوَابُ: أَنَّهَا لَا تُطَلِّقُ شَيْئًا مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ شَرَطَ - مَعَ وَقُوعِ مَا يَمْلِكُ بِهِ الرَّجْعَةَ - وَقُوعَ مَا لَا يَمْلِكُ بِهِ الرَّجْعَةَ، فَكَانَ هَذَا طَلَاً سَاقِطاً، وَشَرْطاً مُتَنَاقِضاً.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ كُلِّ تَطْلِيقَةٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تُطَلِّقُ ثَلَاثًا مِنْ قَبْلِ أَنْ لِلطَّلَاقِ غَايَةً، وَهَذِهِ غَايَةُ الطَّلَاقِ، كَأَنَّهُ قَالَ لَهَا: كُلُّ تَطْلِيقَةٍ وَقَعَتْ غَايَةُ الطَّلَاقِ بِاسْتِكْمَالِ عَدَدِهِ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفٌ وَثُلُثٌ وَسُدُسٌ تَطْلِيقَةٍ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تُطَلِّقُ وَاحِدَةً؛ لِأَجْلِ أَنَّ الْأَبْعَاضَ الْمَذْكُورَةَ قَبْلَ الْعَدَدِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهَا يُحِيطُ بِجُمْلَتِهَا، فَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْإِضَافَةِ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفٌ تَطْلِيقَةٍ، وَثُلُثٌ تَطْلِيقَةٍ، وَسُدُسٌ تَطْلِيقَةٍ؛ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا مِنْ قَبْلِ أَنْ الطَّلَاقَ لَا يَتَبَعُّشْ، فِذِكْرُهُ الْبَعْضُ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى عَدَدٍ يُوجِبُ وَقُوعَ ذَلِكَ الْعَدَدِ، فِذِكْرُ الْأَبْعَاضِ حَشْوً، وَتَشَاغُلٌ يُلْغُو، فَيَقَعُ الْعَدَدُ الصَّحِيحُ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفِي تَطْلِيقَةٍ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تُطَلِّقُ وَاحِدَةً.

فَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً، لَا بِلِ اثْنَيْنِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تُطَلَّقُ ثَلَاثًا مِنْ قَبْلِ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا بِلِ» استثناء، وهو لَا يَرْفَعُ بِاسْتِثْنَائِهِ مَا وَقَعَ مِنَ الطَّلَاقِ، وَقَدْ ذَكَرَ بِذَلِكَ مَا [ق/ ٩٤ / أ] لَا يَقَعُ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، فَقَدْ حَصَلَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ لَفْظِهِ بِتَطْلِيقِهِ، وَوَقَعَ مَا ذَكَرَهُ فِي آخِرِ طَلَاقِهِ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ مَتَى حَلَفْتُ بِطَلَاقِكَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تُطَلَّقُ بِحَلْفِهِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ قَالَ لَهَا: مَتَى أَمَرْتُكَ بِأَمْرِ فَخَالَفْتَنِي؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، لَا تُكَلِّمِي أَبَاكَ، وَلَا أَخَاكَ، فَكَلَّمْتَهُمَا.

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ شَيْئًا مِنْ قَبْلِ أَنْ الَّذِي عَقَدَ عَلَيْهِ الْيَمِينَ هُوَ أَمْرٌ، وَالَّذِي كَانَ مِنْهُ هُوَ نَهْيٌ.

فَإِنْ قَالَ لَهَا - وَهِيَ تَأْكُلُ مَعَهُ مِمَّا يَقَعُ فِيهِ الْإِحْصَاءُ وَالْعَدْدُ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تُخْبِرْنِي بِمَا أَكَلْتِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا تَبْتَدِئُ بِأَوَّلِ الْعَدْدِ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أَكْثَرِ مَا يَحْتَوِي عَلَيْهِ الَّذِي كَانَا يَأْكُلَانِهِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُطَلَّقُ شَيْئًا.

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ بَعْدَهُ: « وَفِي بَعْضِ النُّسخ: بِحَلْفِهِ الثَّانِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يُبَيِّنُ، وَالثَّانِي هُوَ الْحَلْفُ الَّذِي شَرَطَهُ فِي يَمِينِهِ، وَشَرَطَ مَعَهُ وَقَوْعَ الطَّلَاقِ ». وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ النَّاسِخِ، وَقَدْ أَقْبَحَ فِي الْمَتْنِ سَهْوًا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ أَيْضًا إِلَى أَنَّ النَّاسِخَ قَدْ اسْتَعَانَ بِأَكْثَرِ مِنْ نَسْخَةٍ لِهَذَا الْكِتَابِ.



## بَابُ آخِرُ

فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، فَيَقُولُ لَهُنَّ: أَتَيْتُكُمْ لَمْ أَطَاهَا اللَّيْلَةَ؛ فَصَوَّاحِبَاتُهَا طَوَالِقٌ، فَلَمْ يَطَأْ مِنْهُنَّ [ق/ ٩٤/ ب] وَاحِدَةً.

الْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ عَنِ الْأُولَى؛ طُلِّقَتِ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، فَلَمَّا امْتَنَعَ عَنِ الثَّانِيَةِ؛ طُلِّقَتِ الْأُولَى وَاحِدَةً، وَالثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعَةُ اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ، فَلَمَّا امْتَنَعَ عَنِ الثَّلَاثَةِ؛ طُلِّقَتِ الْأُولَى اثْنَتَيْنِ، وَالثَّلَاثَةُ اثْنَتَيْنِ، وَبَانَتْ الرَّابِعَةُ، فَامْتَنَعَ مِنْهَا، وَهِيَ غَيْرُ زَوْجَةٍ، فَلَمْ يُطَلِّقَنَّ الثَّلَاثَ.

وَأَمَّا الرَّابِعَةُ: فَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَالثَّلَاثُ يَمْلِكُ رَجْعَتَهُنَّ، فَيَكُونُ مَعَهُ بَوَاحِدَةٍ، فَإِنْ وَطِئَ إِحْدَاهُنَّ؛ بَانَتْ الْبَاقِيَاتُ بِالَّتِي وَطِئَهَا بِامْتِنَاعِهِ عَنِ الثَّلَاثِ، وَطُلِّقَتِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ اثْنَتَيْنِ.

فَإِنْ وَطِئَ اثْنَتَيْنِ مِنْهُنَّ: طُلِّقَتَا الْاِثْنَتَانِ اللَّتَانِ وَطِئَهُمَا اثْنَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَطُلِّقَتِ الْاِثْنَتَانِ اللَّتَانِ لَمْ يَطَاهُمَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً.

فَإِنْ وَطِئَ الثَّلَاثَةَ: طُلِّقَتِ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ تُطَلَّقِ الَّتِي امْتَنَعَ مِنْهَا، فَإِنْ وَطِئَ الْجَمِيعَ؛ سَقَطَتِ الْيَمِينُ.

فَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُكُمْ بِتُّ عِنْدَهَا اللَّيْلَةَ؛ فَصَوَّاحِبَاتُهَا طَوَالِقٌ، فَقَسَمَ اللَّيْلَةَ بَيْنَهُنَّ أَرْبَعَتَهُنَّ.

الْجَوَابُ: أَنَّهُنَّ لَا يُطَلَّقَنَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَيْلَةً كَامِلَةً.

فَإِنْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُكُمْ أَمْرُتُهَا بِأَمْرٍ فَخَالَفْتَنِي؛ فَصَوَّاحِبَاتُهَا طَوَالِقٌ، يَا فَلَانَةُ لَا تُكَلِّمِي فَلَانَةً، وَيَا فَلَانَةُ لَا تُكَلِّمِي فَلَانَةً، حَتَّى قَالَ لَهُنَّ جَمِيعًا، فَكَلَّمَ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا.



## بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ إِذَا طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، هَلْ تَرِثُهُ أَمْ لَا؟

تَقُولُ: تَرِثُهُ، وَالطَّلَاقُ وَاقِعٌ مَا لَمْ تَنْقُضِي<sup>(١)</sup> الْعِدَّةَ، فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَانَتْ وَلَمْ تَرِثْ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ وَرَثَ الْمُطَلَّاقَةِ فِي الْمَرَضِ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا الْمَفْقُودُ: فَلَا تُنْكَحُ امْرَأَتُهُ، وَلَا يُقَسَّمُ مَالُهُ، وَيُتَرَبَّصُّ بِهِ أَبَدًا.



(١) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «تَنْقُضِي». بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَكَانَتْ الْجَادَةُ أَنْ يُقَالَ: «تَنْقُضِ». لَكُنِ الْفِعْلُ مَعْتَلٌّ الْآخَرُ مَجْزُومٌ، لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخْرَجُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

١- الْأَوَّلُ: أَنَّهُ جَارٍ عَلَى لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ؛ يُجْزَوْنَ الْفِعْلَ الْمَعْتَلَّ الْآخَرَ (النَّاقِصَ) مُجْزَى الْفِعْلِ الصَّحِيحِ؛ فَيَجْزِمُونَ مُضَارِعَهُ وَيَبْنُونَ أَمْرَهُ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَّرَةِ عَلَى حَرْفِ الْعِلَّةِ، فَيَقُولُونَ فِي الْمِضَارِعِ: لَمْ يَسْعَى، وَلَمْ يَزْمِ، وَلَمْ يَذْنُو، وَيَقُولُونَ فِي الْأَمْرِ: اسْعَى، وَازْمِ، وَادْزْنُو، وَحَرْفُ الْعِلَّةِ عَلَى هَذَا: هُوَ لَا مِ الْكَلِمَةِ.

٢- وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِشْبَاعِ؛ فَإِنَّهُ بَنَى الْفِعْلَ هُنَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ عَلَى لُغَةِ الْجُمْهُورِ؛ فَصَارَ «تَنْقُضِ»، ثُمَّ أَشْبَعَ الْكُسْرَةَ فَتَوَلَّدَتْ يَاءُ الْإِشْبَاعِ، فَصَارَتْ: «تَنْقُضِي»، فَيَاءُ الْعِلَّةِ عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ، وَلَيْسَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَإِشْبَاعُ الْحَرَكَاتِ حَتَّى تَتَوَلَّدَ مِنْهَا حُرُوفُ عِلَّةٍ: هِيَ لُغَةٌ شَهِيرَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا..

(٢) أَخْرَجَهُ: الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ/ تَرْتِيبِ السَّنَدِي» [رَقْمُ ١٩٩/١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رَقْمُ ١٤٩٠١/١]، وَالِدَارِقُطْنِيُّ فِي «سَنَنِهِ» [٤/ ٦٤]، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِيِّ» [٩/ ٤٩٣/ طَبْعَةٌ دَارُ الْفِكْرِ]، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ فَيَبُتُّهَا، ثُمَّ يَمُوتُ فِي عِدَّتِهَا؟ فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «طَلَّقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ امْرَأَتَهُ تَمَاضِيرَ بِنْتِ الْأَصْبَغِ الْكَلْبِيَّةِ، ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ». لَفْظُ الدَّارِقُطْنِيِّ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «هَذَا مَوْقُوفٌ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «مُوَافَقَةُ الْخُبَرِ الْخَبَرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمُخْتَصَرِ» لابْنِ حَجَرٍ [٢/ ٤١٩].

## بَابُ ذِكْرِ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ قَالَ: كَانَ مِنِّي طَلَقٌ، لَا أُدْرِي وَاحِدَةً،  
أَوْ اثْنَيْنِ<sup>(١)</sup>، أَوْ ثَلَاثًا؟

فَقُلْ: يَلِزُمُهُ وَاحِدَةٌ، وَلَا يَلِزُمُهُ اثْنَتَانِ وَلَا ثَلَاثٌ [ق/ ٩٥/ ب].

فَإِذَا قَالَ: قَدْ كَانَ مِنِّي حِنْثٌ يَمِينٌ، لَا أُدْرِي بِطُلَاقٍ أَمْ بِعِتْقٍ؛ أَقْرَعَ  
بَيْنَ نِسَائِهِ وَعَبِيدِهِ، فَإِنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ لِلنِّسَاءِ لَمْ يُطَلَّقَنَّ، وَإِنْ خَرَجَتْ  
لِلْعَبِيدِ عُتِقَنَّ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الرَّجُلُ.

فإذا كان له سبيلٌ إلى معرفة ما كان منه؛ قيل له: **يِّنْ**، كما يقال له: إذا طَلَّقَ وله نِسوةٌ: **يِّنْ مَنْ أَرَدْتَ بَطْلَاقِكَ**، فإذا كان له سبيلٌ إلى البيانِ حَصَلَ الطَّلَاقُ فَيَمَنْ أُرِيدَ منه، وإذا لم يَذَرْ؛ مُنِعَ من أزواجه، وأُمِرَ بالنَّفقةِ عليهنَّ حتى يُبَيَّنَ، فإن ماتَ قبلَ أن يُبَيَّنَ؛ وَقَفَ المَالُ حَتَّى يَصْطَلِحُنَّ، وإذا كانتِ الحُرِّيَّةُ في العَبِيدِ، ثُمَّ جُهِلَتْ؛ أَقْرَعَ بينهم.



(١) كذا وقع بالأصل: « لا أدري واحدة، أو اثنتين ». بصيغة المؤنث، مع أن « الطلاق » مذكّر، فالجاءة أن يقال في ذلك: « لا أدري واحدًا، أو اثنين ». لكن ما وقع في الأصل - إذا لم يكن سهوًا من النّاسخ - يُخَرِّج على أنه من باب الحَمْل على المعنى بتأنيث المُذَكَّر؛ فكأنه حَمَلَ كلمة: « طلاق » على معنى: « طلاقات »، أو « طلقة » أو نحو ذلك، ثم عاد وذَكَّر « ثلاثًا » في العطف بقوله: « أو ثلاثًا ». هكذا على الجاءة نظرًا إلى الطلاق، وهذا من باب مَنْ يَسْتَعْمَل أَكْثَرَ مِنْ لُغَةٍ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ؛ وهو سائغٌ على الجواز والسَّعة في فصيح اللسان العربي. وعلى ذلك أمثلة وشواهد ذَكَرَهَا ابْنُ جُنَيٍّ فِي كِتَابِهِ: « الخصائص »، تحت باب: « في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا ». ينظر: « الخصائص » لابن جني [١/ ٣٧٠ - ٣٧٤].

(٢) كذا وقع بالأصل: «عُتِقْنَ». والجادة: «عَتَقُوا». أي: العبيد، لكن يُحْمَل ما وقع هنا على أنه أنث الضمير في «عُتِقْنَ» بإرجاعه إلى معنى: «الإماء»، جمع: أمة، وهي مؤنثة، والتقدير: «وإن خرجت للإماء» أو نحوه، والعبيد: جمع: عبد، وهو يُطْلَق على الذكور والأنثى جميعاً. ينظر: «تاج العروس» للزبيدي [٥ / ٨٢ / مادة: عبد].



## بَابُ الطَّلَاقِ الَّذِي يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فَيَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقَةً أَوْ طَلَقْتَيْنِ، هَلْ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا؟

فَقُلْ: ذَلِكَ لَهُ قَبْلَ الْاِغْتِسَالِ مِنْ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ أَمْلَكَ بِهَا مِنْ نَفْسِهَا، فَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ مَلَكَتْ نَفْسُهَا.

وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ، إِلَّا فَيَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ نَفْسَهَا بِطَلْقَةٍ، وَلَا تَمْلِكُ الرَّجْعَةَ فِي طَلَاقِ الثَّلَاثِ، إِلَّا فِي طَلَاقٍ كَانَ عَلَى جُعْلٍ<sup>(١)</sup>، وَلَا فِي الْخُلْعِ، وَلَا عَلَى مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) الْجُعْلُ - بضم الجيم -: مَا جُعِلَ مِنْ شَيْءٍ لِلْإِنْسَانِ عَلَى شَيْءٍ يَفْعَلُهُ. ينظر: «ديوان الأدب» للفارابي [١/ ١٥٧].

بَابُ الْإِيْلَاءِ

وفرضُ الإيلاء<sup>(١)</sup> شيْتان: اليمينُ والمُدَّة، ولا يكونُ الإيلاءُ إلَّا بهما.

والْحُجَّةُ: الْآيَةُ<sup>(٢)</sup>، إِمَّا أَنْ يَفِيءَ، وَإِمَّا أَنْ يَعْرِمَ.

والعزيمةُ في ذلك: أن يمتنع الرجلُ من أن يفِيءَ بعد مُضيِّ مدَّةِ الإيلاءِ، فترافعهُ المرأةُ [ق/ ٩٦/ أ] إلى الحاكم، فإن فاء وإلا طلق عليه، وكلُّ يمينٍ منعت من الوطءِ فهي إيلاءٌ.

والأُمَّةُ مُفَارِقَةٌ لِلْحُرَّةِ، لَا يُلْزَمُ الْمَوْلَى فِيهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ زَوْجَةً؛  
فَلَهَا حُكْمُ الْحَرَائِرِ.

وَأَمَّا الْأَمَةُ: فَلَا يُلْزَمُ السَّيِّدُ الَّذِي يَمْلِكُهَا فِي الْإِيْلَاءِ أَنْ يَفِيءَ؛ فَرَقًا  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحُرَّةِ.

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْإِيْلَاءِ؟

فَقُلْ: كَتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الْآيَةُ.

فَأَفَادَنَا بِهَا حُكْمَ الْإِيْلَاءِ، فَكُلُّ يَمِينٍ مَنَعَتْ مِنَ الْجَمَاعِ؛ فَهِيَ إِيْلَاءٌ،  
إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ مَنَعَتْ فِي الشَّهْرِ، أَوِ الشَّهْرَيْنِ، أَوِ الثَّلَاثَةِ، أَوِ الْأَرْبَعَةِ،  
فَلَا يَكُونُ بِهَا مُؤَلِّيًّا حَتَّى يَتَجَاوَزَ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَلَوْ يَوْمًا، وَالْإِيْلَاءُ  
مِنَ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ جَائِزٌ.

(١) الإيلاءُ في الشرع: هو الحلف على ترك وطء الزوجة في القُبْل مطلقاً، أو مدة تزيد على أربعة أشهر، وكان الإيلاء طلاقاً في الجاهلية، فغيّر الشرع حكمه. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [١٠/٣]. و«أنيس الفقهاء» لقاسم القونوي [ص/ ٥٦].

(٢) يعني: قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْعَةَ أَشْهُرٍ﴾. [سورة البقرة: ٢٢٦].

فإذا لم يَفِيء بعد مُضِيِّ الأَجَلِ؛ رافَعَتْهُ إلى القاضي، فإما أن يَفِيءَ، وإما أن يُطَلَّقَ، فإن لم يَفِيءَ ولم يُطَلَّقَ طَلَّقَ عليه.

والفَيءُ: الجِماعُ، فإذا جَامَعَهَا في الأربعة أشهر فقد فاءَ، وإن كانت اليمينُ بالله تعالى كَفَّرَ، ولا مَأْتَمَ عليه؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]. وإن كانَ بَطْلَاقِ حَنْثٍ، وإن كانَ مريضًا، أو محبوسًا، أو بينه وبينها مسافة؛ فالفَيءُ منه بالقول، ويلزمه الحِنْثُ، وهي على الزَّوجِيَّةِ.



## بَابُ الظَّهَارِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الظَّهَارِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ ﷻ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] [ق/٩٦/ب] الآية.

وَالظَّهَارُ: تَحْرِيمٌ، وَهُوَ بِذِكْرِ كُلِّ مُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِ مُظَاهِيرٌ.

وَالْعَوْدُ: هُوَ أَنْ يُبْقِيَ الْمُحَرَّمَةَ فِي مِلْكِهِ سَاعَةً، يُمَكِّنُهُ إِخْرَاجُهَا فِيهَا مِنَ الْمِلْكِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُجَامِعَهَا حَتَّى يُكْفِّرَ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَالظَّهَارُ مِنَ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَتَانِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَاحِدٌ، وَلَا يَنْوِي الْمُظَاهِيرُ فِي ظَهَارِهِ، وَسَوَاءٌ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، أَوْ كَفَرَجِهَا، أَوْ كَرَأْسِهَا، أَوْ كَجُزءٍ لَا يَتَجَزَّأُ مِنْهَا، كُلُّ ذَلِكَ يَكُونُ فِيهَا مُظَاهِيرًا، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَأُمِّي؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُظَاهِيرًا، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الظَّهَارَ، فَيَكُونُ بِهِ مُظَاهِيرًا، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِهَذَا الْقَوْلِ مُظَاهِيرًا مِنْ أُمِّهِ، وَلَا مِنْ أُمِّ وَلَدِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ مَفَارِقَةٌ لِحُكْمِ الْحَرَائِرِ، لَا يُلْزَمُهُ فِيهَا ظَهَارٌ.

(١) الظَّهَارُ فِي الشَّرْعِ: وَهُوَ أَنْ يُشَبَّهَ امْرَأَتُهُ أَوْ عَضْوًا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ بَدْنِهَا أَوْ جُزْءًا مِنْهَا شَائِعًا بَعْضُهُ لَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ أَعْضَاءٍ مَنْ لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ. أَوْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهَرِ، وَإِنَّمَا خَصُّوا الظَّهَرَ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ، وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبَةٌ إِذَا غُشِيَتْ، فَكَانَ إِذَا قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي، أَرَادَ: رُكُوبُكَ لِلنِّكَاحِ حَرَامٌ عَلَيَّ، كَرُكُوبِ أُمِّي لِلنِّكَاحِ، فَأَقَامَ الظَّهَرَ مَقَامَ الرُّكُوبِ؛ لِأَنَّهُ مَرْكُوبٌ، وَأَقَامَ الرُّكُوبَ مَقَامَ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ النَّكَاحَ رَاكِبٌ، وَهَذَا مِنْ اسْتِعَارَاتِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا. يَنْظُرُ: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص/٤١٨]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٢/٤٥٤].

وفرض الظَّهَارِ خَصْلَتَانِ: الذَّكْرُ والتَّعَيُّنُ لِمَنْ لَمْ يَحْرُمَ نِكَاحُهَا،  
مثل البناتِ، والأمهاتِ، والأخواتِ، وجميعِ الْمُحَرَّمَاتِ.

وإذا كان الرَّجُلُ صحيحًا في عَقْلِهِ بالغًا؛ فظَهَارُهُ جائزٌ، وسواءٌ ذَكَرَ  
الْأُمَّ، أو الْأَخْتَ، أو الابنَةَ، أو الْعَمَّةَ، أو الخالَةَ، أو كُلَّ مُحَرَّمَةٍ، فهو  
بِذِكْرِهَا مُظَاهِرٌ.



## باب ذكر العدة

وَقَرَضُ الْعِدَّةِ<sup>(١)</sup> شَيْئَانِ: زَوَالُ الْمِلْكِ، وَالْمُدَّةُ.

وَالْمُدَّةُ ضَرْبَانِ: عَدَدُ أَيَّامٍ مَحْدُودَةٍ، وَعَدَدُ أَطْهَارٍ مُوجُودَةٍ فِي مَدَّةٍ مِنَ الْأَيَّامِ.

فَأَمَّا الْمُدَّةُ الَّتِي هِيَ عَدَدُ الْأَيَّامِ: فَهِيَ عِدَّةُ [ق/ ٩٧ / أ] الْمُؤَيَّسَاتِ، وَعِدَّةُ مَنْ لَمْ تَبْلُغْ.

وَالْحُجَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: ٤]. فَهَذِهِ مُدَّةٌ مُعَلَّقةٌ عَلَى خُلُوفِ الْمَحَلِّ عَنْ اسْتِحْقَاقِ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْأَطْهَارِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فَأَبَانَ بِهَذِهِ الْآيَةِ: الطَّلَاقَ، وَالْمُدَّةَ، وَمُطَلَّقةً فَرَضَهَا الطَّلَاقُ بِلا مُدَّةٍ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

وَالْحُجَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وَعِدَّةٌ فَرَضَهَا الْوَفَاءُ وَالْمُدَّةُ، وَهِيَ عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا، وَهِيَ ارْتِفَاعُ الْمِلْكِ عَنِ الْبُضْعِ لَا بِالطَّلَاقِ، فَهَذِهِ جَمْلَةٌ مَا عَلَى النِّسَاءِ مِنَ الْعِدَّةِ.

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْعِدَّةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) الْعِدَّةُ - بِالْكَسْرِ - فِي الشَّرْعِ: تَرْبُصٌ يُلْزَمُ الْمَرْأَةُ عِنْدَ زَوَالِ النِّكَاحِ الْمُتَاكِدِ أَوْ شُبْهَتِهِ. أَوْ هِيَ مَدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ شَرْعًا لَمَنْعِ الْمُطَلَّقةِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَالْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا مِنَ النِّكَاحِ. يَنْظُرُ: «أَنْبَسَ الْفُقَهَاءُ» لِقَاسِمِ الْقَوْنُوِي [ص/ ٥٩]. وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ» [٢/ ٤٨٢].

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فَالْقُرُوءُ<sup>(١)</sup>: الْأَطْهَارُ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: قَرَيْتُ<sup>(٢)</sup> الضَّيْفَ؛ إِذَا ضَمَمْتَهُ إِلَيْكَ، وَهُوَ الْجَمْعُ، فَالرَّحِمُ إِذَا اجْتَمَعَ الدَّمُ فِيهِ، سُمِّيَتْ هَذِهِ الْحَالُ: قُرَاءً.

وَمِنْ ذَلِكَ تَقُولُ: قَرَيْتُ<sup>(٣)</sup> اللَّبَنَ؛ إِذَا جَمَعْتَهُ فِي السَّقَاءِ، فَهَذِهِ عِدَّةٌ لِلْحَيْضِ؛ لِأَنَّ الْعِدَّةَ لِلْحَيْضِ: الْقُرُوءُ، وَلِأَنَّ الْقُرَاءَ لَا يَنْقَسِمُ، فَيَحْتَمِلُ الْعِدَّةَ. وَقَدْ وَرَدَتْ السُّنَّةُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لِعُمَرَ فِي ابْنِهِ: «مُرَّه فَلْيُرَاجِعْهَا، وَلْيُطَلِّقْهَا إِذَا طَهَّرْتَ»<sup>(٤)</sup>. فَكَانَ هَذَا بِمَعْنَى الْمَأْمُورِ [ق/ ٩٧/ ب] بِهِ فِي النَّصِّ.

(١) الْقُرُوءُ: جَمْعُ: قُرءٌ - بضم القاف وفتحها -، وَهُوَ الطُّهْرُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَالْحَيْضُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ.

يَنْظُرُ: «الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٤/ ٣٢ / مادة: قرأ]. وَ «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ

» لِلنَّوَوِيِّ [٤/ ٨٥-٨٦]. وَ «الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفِيوْمِيِّ [٢/ ٥٠٠ / مادة: قرأ].

(٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «قَرَأْتُ» مَهْمُوزًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ، يُقَالُ: قَرَيْتُ الضَّيْفَ أَقْرِيهِ قَرِيًّا، إِذَا أَحْسَنْتَ

إِلَيْهِ. وَلَمْ نَجِدْ هَذَا الْفِعْلَ مَهْمُوزًا. يَنْظُرُ: «صَحَاحُ اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٦/ ٢٤٦١ / مادة: قرأ].

(٣) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «قَرَأْتُ» مَهْمُوزًا أَيْضًا، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، يُقَالُ: قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ،

إِذَا جَمَعْتَهُ. وَلَمْ نَجِدْ هَذَا الْفِعْلَ مَهْمُوزًا. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّبِيدِيِّ [١/ ٢٢٠ / مادة: قرأ].

(٤) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ/ بَابِ تَحْرِيمِ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا، وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ

وَقَعَ الطَّلَاقُ، وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا [رقم/ ١٤٧١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ/ بَابِ فِي طَلَاقِ السَّنَةِ

[رقم/ ٢١٨١]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [رقم/ ١٤٧١١]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ

الطَّلَاقِ/ بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ السَّنَةِ [رقم/ ١١٧٦]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ/ بَابِ مَا يَفْعَلُ

إِذَا طَلَّقَ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ [رقم/ ٣٣٩٧]، وَالتُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» [٣/ ٥١]، مِنْ

طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ،

وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرَّه فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لْيُطَلِّقْهَا إِذَا

طَهَّرْتَ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ» وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ.

فأما عِدَّةُ الْمُؤَيَّسَاتِ: فَالشُّهُورُ.

وَعِدَّةُ مَنْ لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ: الشُّهُورُ.

وَعِدَّةُ الْحَوَامِلِ: فَغَيْرُ مُؤَقَّتَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُضِي بِالْوِلَادَةِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوِلَادَةُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ، وَهَذَا أَكْثَرُ الْحَمْلِ.

وَأَقْلُ الْحَمْلِ: سِتَّةُ أَشْهُرٍ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [لقمان: ١٥]. فَالرِّضَاعُ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ شَهْرًا، وَالْحَمْلُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وَالْحُجَّةُ فِي الْمُؤَيَّسَاتِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]. الْآيَةُ. فَأَفَادَنَا بِهَا: حُكْمَ عِدَّةِ الْمُؤَيَّسَاتِ، وَعِدَّةُ مَنْ لَمْ تَبْلُغِ.

وَعِدَّةُ الْحَوَامِلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

فأما عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا<sup>(١)</sup>.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

فَهَذِهِ عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَسِوَاءُ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا، أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، وَهَذِهِ عِدَّةُ الْحَرَائِرِ.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ: «وَعِشْرًا» بِالنَّصْبِ، وَكَانَ الْجَادَةُ أَنْ يُقَالَ: «وَعِشْرًا». بِالرَّفْعِ، لِكَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى مَرْفُوعٍ. لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: صَحِيحٌ عَلَى الْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «وَتَزِيدَ عِشْرًا». أَوْ قَالَ: «فَتَكُونُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا». وَنَحْوُ ذَلِكَ.



وأما عِدَّةُ الإِمَاءِ: فهي على النُّصْفِ فيما يَتَبَعُ مِنْ عِدَّةِ الحُرَّةِ.

إذا كانت متوفى عنها زوجها: فَعِدَّتُهَا شهران وخمسةُ أيَّامٍ، وإذا كانت ممَّن لم تَبْلُغِ المَحِيضَ: فشهراً ونصفاً، وكذلك إذا كان مُؤَيَّسَةً، وإذا كانت حاملاً فحالتها وحال الحُرَّةِ سواء، لا تنقضي عِدَّتُهَا إِلَّا بالولادة، كانت مُطَلَّقة أو متوفى عنها [ق/ ٩٨ / أ] زوجها، ولا عِدَّة على مَنْ لم يَدْخُلْ بها.

والْحُجَّةُ: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وأُمُّ الولدِ إذا مات عنها سيِّدها - وكانت حاملاً؛ فهي بمنزلة الزَّوْجَاتِ إذا كُنَّ حوامل، وإذا لم تكن حاملاً: استبرأت بحیضة واحدة، وعلى المُشْتَرِي الاستبراء.



## بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ

وَمَنْ اشْتَرَى أَمَةً صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً، بِكَرًّا أَوْ ثِيْبًا؛ لَا يَجُوزُ وَطْؤُهَا  
 حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِشَهْرٍ أَوْ بِحَيْضَةٍ، فَالشَّهْرُ لِمَنْ لَا تَحِيْضُ، وَالْحَيْضُ بِالْأَهْلَةِ،  
 وَكَذَلِكَ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ، وَعِدَّةُ الْإِمَاءِ، وَأَمَهَاتُ الْأَوْلَادِ فِي النِّكَاحِ، وَمَنْ  
 لَمْ يَكْمُلْ <sup>(١)</sup> الْحُرِّيَّةَ حَيْضَتَانِ، أَوْ شَهْرًا وَنِصْفًا عَلَى مَنْ لَمْ تَكْمُلْ <sup>(٢)</sup>  
 فِيهِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ عِدَّةِ الْحُرَّةِ، وَإِنْ كُنَّ حَوَامِلُ: فَعِدَّتُهُنَّ الْوَضْعُ  
 عَلَى كُلِّ حَالٍ.



- 
- (١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «يَكْمُلُ». بِتَذْكِيرِ الْفِعْلِ، مَعَ أَنَّ عَائِدَ عَلَى مُؤَنَّثٍ، وَالْجَادَّةُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ:  
 «تَكْمُلُ». بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ. وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : يُخْرِجُ عَلَى الْحَمْلِ عَلَى  
 الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ؛ فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بـ «يَكْمُلُ»: جَمِيعَ الْمَذْكُورِينَ. وَالْحَمْلُ عَلَى  
 الْمَعْنَى بَابِ كَبِيرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ.
- (٢) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «كَمَلَ». بِدُونِ تَنْقِيطٍ، فَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تَاءٌ أَوْ يَاءٌ، لَكِنَّا بِالنَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ أَرْجَحُ  
 عَرَبِيَّةً، وَهُوَ مَا أَثْبَتَاهُ.

## بَابُ مُتْعَةِ الطَّلَاقِ

وَالْحُجَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وَالْمُتَّعَةُ: هِيَ الْكَسْوَةُ وَالْخَادِمُ، وَإِنَّمَا تَجِبُ بَعْدَ الطَّلَاقِ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ فَسَخَ النِّكَاحَ مِنْ قَبْلِهِ لَا مِنْ قَبْلِهَا، وَلَا تَجِبُ لِمَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَدْ فَرَضَ لَهَا.



## بَابُ النِّفَقَاتِ

وَالنَّفَقَةُ ثَتَانٌ: نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى امْرَأَتِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا تُسَلِّمُ إِلَيْهِ، وَلَا تَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَإِمْكَانِهِ، فَإِنْ كَانَ مُغْسِرًا: فَمُدُّ طَعَامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ.

وَالكِسْوَةُ: قَمِيصٌ [ق/ ٩٨/ ب] وَمِقْنَعَةٌ<sup>(١)</sup> فِي الصَّيْفِ، وَجُبَّةٌ<sup>(٢)</sup> وَمِقْنَعَةٌ فِي الشِّتَاءِ.

وَمِنَ الْفُرُشِ<sup>(٣)</sup>: فِرَاشٌ، وَلِحَافٌ، وَقَطِيفَةٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) المِقْنَعَةُ - بكسر الميم -: مَا تُغَطِّي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. وَقِيلَ: مَا تُقَنَّعُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا. وَالْقِنَاعُ أَوْسَعُ مِنَ الْمِقْنَعَةِ. يَنْظُرُ: «الصحاح في اللغة» لِلْجَوْهَرِيِّ [٣/ ١٢٧٣/ مادة: قنع]. و«المعجم العربي لأسماء الملابس» لرجب عبد الجواد [ص/ ٤٠٨].

(٢) الْجُبَّةُ - بضم الجيم وتشديد الباء المفتوحة -: صَرَبٌ مِنْ مُقَطَّعَاتِ الثِّيَابِ، تُلْبَسُ، وَالْجَمْعُ: جُبَّ وَجِبَابٌ. وَقِيلَ: الْجُبَّةُ: ثَوْبٌ لِلرِّجَالِ مَفْتُوحٌ الْأَمَامَ يُلْبَسُ عَادَةً فَوْقَ الْقُفْطَانِ، وَفِي الشِّتَاءِ تُبَطَّنُ بِالْفُرِّ، وَالْجُبَّةُ: لَفْظٌ عَرَبِيٌّ يُنْطَقُ فِي مِصْرَ بِكسر الجيم مع تخفيفها. وَهِيَ أَيْضًا رِداءٌ شامي الأصل، ضَيِّقُ الْأَكْمَامِ، يُبَطَّنُ أحيانًا بِالْقُطْنِ، وَيُلْبَسُ تَحْتَ الْعَبَاءِ، وَلَكِنَّهُ يُلْبَسُ فِي مِصْرَ فَوْقَ الْقُفْطَانِ. يَنْظُرُ: «لسان العرب» لابن منظور [١/ ٢٤٩/ مادة: جيب]. و«المعجم العربي لأسماء الملابس» لرجب عبد الجواد [ص/ ١٠٥].

(٣) الْفُرُشُ - بضم الفاء والراء -: جَمْعُ: فِرَاشٍ، وَيَجُوزُ سَكُونُ الرَّاءِ فِيهِ. يَنْظُرُ: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص/ ٨١].

(٤) الْقَطِيفَةُ - بفتح القاف - كِسَاءٌ لَهُ أَهْدَابٌ. أَوْ هُوَ دِثَارٌ أَوْ فِرَاشٌ ذُو أَهْدَابٍ كَأَهْدَابِ الطَّنَافِسِ. وَالْجَمْعُ: قَطَائِفٌ وَقُطُفٌ، مِثْلُ صَحِيفَةٍ وَصُحُفٍ. يَنْظُرُ: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤/ ٨٤/ مادة: قطف]. و«المعجم الوسيط» [٢/ ٧٤٧].

وَمِنَ الْإِدَامِ<sup>(١)</sup>: مِثْلُ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ عَلَى قَدْرِ الْمُدِّ مِنَ الطَّعَامِ، وَفِي كُلِّ جَمْعَةٍ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ.

فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا: فَمِثْلًا ذَلِكَ مِنْ كُلِّ جَنْسٍ، وَمَا تُمَشِّطُ بِهِ رَأْسَهَا.

وَإِنْ كَانَتْ مَخْدُومَةً: فَخَادِمٌ بِنَفَقَتِهَا.

وَأَمَّا النَّفَقَةُ الثَّانِيَةُ: فَنَفَقَةُ الْآبَاءِ، وَالْأُمَهَاتِ، وَالْأَوْلَادِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانُوا زَمَنِي<sup>(٢)</sup>، وَيَكُونُ الْأَوْلَادُ صِغَارًا، فَيُنْفِقُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ مَا يَعِيشُونَ بِهِ، لَا مَقْدَارَ فِي ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْمَمَالِيكِ<sup>(٣)</sup> وَالِدَوَابِّ، وَلَا يُنْفِقُ عَلَى غَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً مُطَلَّقَةً رَجْعِيَّةً، أَوْ مُطَلَّقَةً ثَلَاثًا، وَهِيَ حَامِلٌ؛ فَإِنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا.



(١) الْإِدَامُ - بِكَسْرِ الهمزة -: مَا يُؤْتَدَمُ بِهِ. وَالْأَذْمُ - بِضَم الهمزة -: مَا يُؤْكَلُ مَعَ الْخُبْزِ أَيْ شَيْءٌ كَانَ.

يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لَابْنِ الْأَثِيرِ [١ / ٣١ / مادة: أَدَم].

(٢) الزَّمَنِي: جَمْعٌ: زَمِينٌ، وَهُوَ الْمَبْتَلَى. وَالزَّمَانَةُ: الْعَاهَةُ وَعُدْمُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، وَعَلَى هَذَا الْوِزْنِ

سَائِرُ الْآفَاتِ؛ كَالْمَرْضَى وَالصَّرْعَى وَالْجَرْحَى وَالْقَتْلَى وَالْأَسْرَى وَالْهَلَكَى وَالصَّغْقَى. يَنْظُرُ:

«التعريفات الفقهية» للبركتي [ص / ١٠٩ / مادة: الزَمِين].

(٣) الْمَمَالِيكِ: وَاحِدُهُمْ مَمْلُوكٌ، وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ، مِنْ مَلَكَتُ الشَّيْءَ؛ إِذَا دَخَلَ فِي مِلْكِكَ. وَالْمُرَادُ:

الْأَرْقَاءُ. يَنْظُرُ: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص / ٤٣٠].



وَرُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، وَلَهُ مَالٌ؛ قَوْمَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

فَعُلِمَ بِهَذَا: جَوَازُ الْعِتْقِ وَالْمَنْعُ مِنَ التَّبْعِيضِ، إِلَّا عِنْدَ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، وَمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجْزِي أَحَدٌ أَبَاهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ عَبْدًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»<sup>(٢)</sup>. فَدَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى جَوَازِ هَذِهِ الْحَالِ. وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أُمَّةٍ لَطَلَبَ مَا عِنْدَهُ؛ أَنَّهُ بَعْتَقَهُ فَاضِلٌ، وَأَنَّ الْحُرِّيَّةَ قَدْ سَرَتْ، وَقَدْ رَفَعَتِ الْمِلْكَ عَنِ الْعَبْدِ، وَصَارَ بِهَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي نَفْسِهِ.

وَالْحُرِّيَّةُ لَا تَجِبُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ مَعَانٍ: بِاسْتِقْرَارِ الْمِلْكِ، أَوْ بِمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْوَكَالَةِ، وَبِالْمُوَاجَهَةِ بِالْحُرِّيَّةِ، وَبِصَحَّةِ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ فِي الْمُعْتَقِ؛ كَانَ عِتْقُهُ جَائِزًا، وَالْأَبُّ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا، وَالْإِبْنُ وَالْإِبْنُ وَإِنْ سَفَلَ، يَعْتَقُونَ بِالْمِلْكِ لَهُمْ دُونَ الْمُوَاجَهَةِ.



(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِتْقِ / بَابُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أُمَّةٍ بَيْنَ الشَّرْكَاءِ [رَقْمُ / ٢٣٨٦]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْعِتْقِ [رَقْمُ / ١٥٠١]، مِنْ طَرِيقٍ: مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْعِتْقِ / بَابُ فَضْلِ عِتْقِ الْوَالِدِ [رَقْمُ / ١٥١٠]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ / بَابُ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ [رَقْمُ / ٥١٣٧]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْوَالِدَيْنِ [رَقْمُ / ١٩٠٦]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ / بَابُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ [رَقْمُ / ٣٦٥٩]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السِّنَنِ الْكَبَرِيِّ» فِي كِتَابِ مَا قَذَفَهُ الْبَحْرُ / بَابُ أَيِّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ [رَقْمُ / ٤٨٩٦]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

## بَابُ ذِكْرِ أَلْفَاظِ الْحُرِّيَّةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا أَلْفَاظُ الْحُرِّيَّةِ؟

فَقُلْ: هِيَ نَفْسُكَ حُرٌّ، وَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ نَفْسُكَ حُرَّةٌ، أَوْ جِزْءٌ لَا يَتَجَزَأُ مِنْكَ حُرٌّ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَكُونُ بِهِ حُرًّا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: سُدُّسُكَ حُرٌّ؛ سَرَتِ الْحُرِّيَّةُ فِي جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ لَا تَتَبَعُّضُ، وَالْهَزْلُ وَالْجِدُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَإِذَا شَرَطَ الْحُرِّيَّةَ بِصِفَةٍ؛ فَلَهُ يَبْعُ الْعَبْدُ قَبْلَ [ق/ ٩٩/ ب] أَنْ تَأْتِيَ الصِّفَةُ، وَلَا يَكُونُ حُرًّا إِلَّا بِوُجُودِ الصِّفَةِ.





## بَابُ ذِكْرِ الْمُكَاتَبِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْمُكَاتَبِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِعْلُ الصَّحَابَةِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾

[النور: ٣٣].

فَأَفَادَنَا بِالْآيَةِ النَّدْبَ لَا الْفَرْضَ.

وَالْخَيْرُ: الْأَدَاءُ وَالْأَمَانَةُ.

وَأَفَادَنَا إِسْقَاطُ بَعْضِ الْمَالِ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَعَاثُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي

ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣]. وَرُويَ عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدَهُ، فَوَضَعَ عَنْهُ

مِنْ كِتَابَتِهِ»<sup>(٢)</sup>.



(١) الْمُكَاتَبُ: هُوَ الْعَبْدُ الَّذِي يُكَاتَبُ عَلَى نَفْسِهِ بِشِمْنِهِ، فَإِنْ سَعَى وَأَدَّاهُ عَتَقَ. وَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ مُكَاتَبَةً وَكِتَابًا. يَنْظُرُ: «أُنَيْسُ الْفُقَهَاء» لِقَاسِمِ الْقَوْنُوِي [ص/ ٦١]، وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاء» [ص/ ٤٥٥].

(٢) أَخْرَجَهُ: الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ/ تَرْتِيبِ السَّنَدِي» [رَقْم/ ٩٩٨]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبِيهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [١٠/ ٣٤١]، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» [رَقْم/ ١٥٧٢٣]، عَنْ نَافِعٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمرَ كَاتَبَ غُلَامًا لَهُ فَجَاءَهُ، فَقَالَ: قَدْ عَجَزْتُ قَالَ: «فَأَمَحُ كِتَابَتَكَ» قَالَ: فَمَحَاهَا، فَأَعْتَقَهُ ابْنُ عُمرَ بَعْدُ». لَفْظُ عَبْدِ الرَّزَاقِ.

## باب صفة الكتابة

إذا قيل لك: ما صفة الكتابة؟

فقل: هي أن تكون على نجمين<sup>(١)</sup> فصاعداً، ولا يجوز على أقل من ذلك، فإن كاتبه على أقل من نجمين؛ فالكتابة باطل<sup>(٢)</sup>، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم، فإذا عجل المال أجبر السيد على أخذه، وإذا عجز العبد كان السيد بالخيار بين أن يعجزه، وبين أن يوقفه.

وليس له أن يشترط على عبده مع الكتابة ألا يخرج عن مضره، وألا يتجر إلا فيما يريده، بل للعبد أن يخرج إلى حيث يشاء، ويتجر فيما شاء.

فإذا مات العبد وخلف ما يفي بكتابه؛ لم يكن حراً؛ لأن الشرط في الكتابة أن يقول: فإذا أدّيت إليّ فأنت حرّ، فإذا لم يكن الدفع منه؛ لم يكن حراً، وكان ما أخذه السيد منه مالاً من ماله قبل موته وبعد موته.

فإذا مات السيد [ق/ ١٠٠ / أ] قام الورثة مقامه في الكتابة، وكان العبد في الأداء إليهم كما كان في الأداء إلى السيد، وإذا كان العبد بين رجلين؛ فليس لأحدهما أن يكاتبه دون صاحبه، فإن كاتباه جميعاً؛ جازت الكتابة.

(١) النجم في الأصل: الوقت، فقد كانت العرب لا تعرف الحساب، ويئون أمورهم على طلوع النجم والمنازل، فيقول أحدهم: إذا طلع نجم الثريا أدّيتك حقك، فسُميت الأوقات نجوماً، فلذلك سُمي ما يدفعه المكاتب إلى السيد في الكتابة نجوماً. ينظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري [ص/ ٤٢٩]. و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي [٤/ ١٦٢].

(٢) كذا وقع بالأصل: «باطل». والجادّة أن يقال: «باطلة». بناء التانيث العائدة على «الكتابة»؛ لكن ما وقع هنا - إذا لم يكن سهواً من الناسخ -: صحيح، ويكون من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، ويكون المعنى هنا: «فالعقد باطل». أو غير ذلك.

وَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَتَسَرَّى، وَلَا يَشْتَرِيَ أَبَاهُ، وَلَا أَخَاهُ، فَإِنْ اشْتَرَى ذَلِكَ؛ لَمْ يَكُنْ حُرًّا، فَإِنْ اشْتَرَى أَمَةً فَوَطَّئَهَا السَّيِّدُ؛ ذُرِيَ عَنْهُ الْحَدُّ، وَكَانَ عَلَيْهِ مَهْرٌ مِثْلُهَا، تَسْتَعِينُ بِهِ فِي كِتَابَتِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ كَانَتْ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ تُعَجَّزَ نَفْسُهَا، وَيَبِينَ أَنْ تَمْضِيَ عَلَى كِتَابَتِهَا، فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ أَدَائِهَا؛ كَانَتْ حُرَّةً بِمَوْتِهِ، فَإِنْ أَدَّتْ قَبْلَ الْمَوْتِ؛ كَانَتْ حُرَّةً بِالْأَدَاءِ.

وَيُكَاتِبُ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ وَلَدِهِ، وَالْمُكَاتِبَةُ بَعْدَ التَّذْيِيرِ وَقَبْلَهُ جَائِزَةٌ.



## بَابُ ذِكْرِ التَّذْيِيرِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي التَّذِيرِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ بَاعَ مُدَبَّرًا.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّدِيرَ جَائِزٌ.

والتَّذْيِيرُ فبمعنى الوَصِيَّةِ، وَلِلْمُدَبِّرِ أَنْ يَرْجِعَ فِي تَدْبِيرِهِ، وَالرَّجُوعُ عَلَى ضَرِيئَيْنِ:

رجوعٌ بإخراج المُدَبِّر من المَلِك.

والضَّرْبُ الثاني: بالقول، وهو أن يقول: قد رجعتُ عن تدبيرك.

ولفظُ التَّذْيِيرِ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، فَإِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ؛ نُظِرَ  
بَعْدَ الْمَوْتِ: فَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ؛ سَرَتِ الْحُرِّيَّةُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ  
لَا يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ؛ نُظِرَ مَا احْتَمَلَهُ الثُّلُثُ [ق/ ١٠٠ / ب]، فَكَانَ حُرًّا،  
وَبَقِيَ الْبَاقِي رِقًّا لَوَرِثَتِهِ؛ لِأَنَّ التَّذْيِيرَ مِنَ الثُّلُثِ.



(١) التَّذْيِيرُ: مصدر دَبَّرَ العبدَ والأُمَّةَ تَذْيِيرًا؛ إذا عَلَّقَ عِتْقَهُ بموته؛ لأنه يَغْتِقُ بعد ما يُدَبِّرُهُ سَيِّدُهُ، والمَمَاتُ: دُبُرُ الحَيَاةِ، يقال: أَعْتَقَهُ عن دُبُرٍ، أي: بعد الموت، ولا يُسْتَعْمَلُ في كل شيء بعد الموت من وصيةٍ ووَاقِفٍ وغيره، فهو لَفْظٌ خُصَّ به العتق بعد الموت. ينظر: «التعريفات الفقهية» للبركتي [ص / ٥٤ - ٥٤]. و«المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص / ٣٨٣].

## بَابُ عِتْقِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: بِمَ تَكُونُ الْأُمَّةُ أُمٌّ وَلَدٍ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: بِاسْتِقْرَارِ الْمَلِكِ وَالْوِلَادَةِ، وَلَا تَكُونُ الْأُمَّةُ أُمٌّ وَلَدٍ إِلَّا بِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، وَسِوَاهُ كَانَ<sup>(٢)</sup> وَلادَتْهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، أَوْ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ خَلْقٍ؛ فَهِيَ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا بِحَالٍ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِهَا<sup>(٣)</sup>، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فِي حَالِ الْحَبْلِ أَنَّهَا لَا تُبَاعُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي حَالِ الْوِلَادَةِ، فَدَلَالَةُ اتِّفَاقِهِمْ قَاضِيَةٌ عَلَى حُكْمِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَإِذَا وَطِئَهَا بِنِكَاحٍ فَأَوْلَدَهَا، ثُمَّ اشْتَرَاهَا؛ لَمْ تَكُنْ بِالْوِلَادَةِ الْأُولَى أُمٌّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ كَانَ فِي حَالِ ارْتِفَاعِ مِلْكِهِ عَنْهَا، وَلَوْ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ وَطْءِ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ وَلَدَتْ؛ لَمْ تَكُنْ أُمٌّ وَلَدٍ حَتَّى يَكُونَ مِنْهَا الْحَمْلُ فِي مِلْكِهِ، وَهِيَ بَعْدَ مَوْتِهِ حُرَّةٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ لَا مِنَ الثُّلُثِ.

(١) أُمُّ الْوَلَدِ: هِيَ الْأُمَّةُ الَّتِي حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا وَأَتَتْ بِوَلَدٍ. وَأُمُّ الْوَلَدِ نِكَاحًا: هِيَ أُمَّةٌ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ مَلَكَهَا، أَوْ أُمَّةٌ مَلَكَهَا زَوْجُهَا ثُمَّ وَلَدَتْ. يَنْظُرُ: «دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ/ أَوْ جَامِعُ الْعُلُومِ فِي اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ» لِأَحْمَدَ نَكْرِي [١/١٣١]. وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ» [١/٢٨٩].

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «كَانَ». بِتَذْكِيرِ الْفِعْلِ النَاقِصِ، مَعَ أَنَّ الْاسْمَ مُؤَنَّثٌ، وَهُوَ «وَلادَتْهَا». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ: «كَانَتْ». مُؤَنَّثًا. وَمَا وَقَعَ هُنَا -إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ-: صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْاسْمِ هُنَا لَيْسَ حَقِيقِيًّا، فَيَجُوزُ مَعَهُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثُهُ، مَعَ تَرْجُّحِ التَّأْنِيثِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ سَابِقًا.

(٣) أَخْرَجَهُ: سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» [٢/٦٠]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ/ ٢١٥٩٠]، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [١٠/٣٤٣]، مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِيْدَةَ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعَلِيًّا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَعْتَقَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، فَقَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ حَتَّى أُصِيبَ، ثُمَّ وَلِيَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَضَى بِذَلِكَ حَتَّى أُصِيبَ». لَفْظُ سَعِيدٍ.

فَإِنْ عَجَّلَ لَهَا الْحُرِّيَّةَ؛ كَانَتْ بِهِ حُرَّةً، وَإِنْ كَاتَبَهَا جَاذَتْ كِتَابَتَهُ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْأَدَاءِ؛ كَانَتْ حُرَّةً بِمَوْتِهِ، وَإِنْ أَدَّتْ قَبْلَ الْمَوْتِ عَتَقَتْ، وَإِنْ دَبَّرَهَا لَمْ تَكُنْ بِتَدْبِيرِهِ إِيَّاهَا مُدَبَّرَةً؛ لِأَنَّ حَالَهَا وَحَالَ التَّدْبِيرِ سَوَاءٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَعَانِيهِ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ حُرَّةً مِنْ رَأْسِ الْمَالِ بِالْوِلَادَةِ، وَتَكُونُ حُرَّةً مِنَ الثُّلُثِ بِالتَّدْبِيرِ، وَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ مُتَضَادَّانِ.

وَإِذَا زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِهِ فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا؛ كَانَ حُكْمُ أَوْلَادِهَا [ق/١٠١/أ]  
حُكْمَهَا، وَهُمْ أَحْرَارٌ بِمَوْتِ السَّيِّدِ.



## بَابُ ذِكْرِ الْوَلَاءِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْوَلَاءِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»<sup>(٢)</sup>. وَمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ»<sup>(٣)</sup>، وَوَلِيَ النِّعْمَةَ»<sup>(٤)</sup>. وَمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَأَحَقُّ بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٥)</sup>.

وَالْوَلَاءُ لِلذَّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، وَالْوَلَاءُ لَا يُورَثُ عَلَى حَسَبِ أَقْسَامِ الْمَوَارِيثِ.

(١) الْوَلَاءُ -بِفَتْحِ الْوَاوِ-: الْمِلْكُ وَالْقَرَابَةُ، وَهُوَ مِنْ آثَارِ الْعَتَقِ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْوَلِيِّ، وَهُوَ الْقُرْبُ. يُقَالُ: بَيْنَهُمَا وَلَاءٌ. أَيْ: قَرَابَةٌ حُكْمِيَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنَ الْعَتَقِ أَوْ الْمُوَالَاةِ. يَنْظُرُ: «أَنْبَسُ الْفُقَهَاءُ» لِلْقَوْنَوِيِّ [ص/ ٩٨]. وَ«طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِلنَّسْفِيِّ [ص/ ٦٥-٦٦].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ/ بَابُ ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ عَلَى الْمَنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ [رَقْم/ ٤٤٤]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ/ بَابُ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ [رَقْم/ ١٥٠٤]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. (٣) الْوَرِقُ: هِيَ الدِّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَفِي «الْوَرِقِ» ثَلَاثُ لُغَاتٍ: فَتَحَ الْوَاوِ، وَكَسَرَ الرَّاءَ، وَفَتَحَ الْوَاوِ، وَتَسَكَّنَ الرَّاءَ، وَكَسَرَ الْوَاوِ، وَتَسَكَّنَ الرَّاءَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ/ بَابُ مَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ [رَقْم/ ٦٣٧٩]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ/ بَابُ فِي الْوَلَاءِ [رَقْم/ ٢٩١٦]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْوَلَاءِ وَالْهَبَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ [رَقْم/ ٢١٢٥]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ / ذِكْرِ الْوَلَاءِ [رَقْم/ ٦٤٠١]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٦/ ١٨٦]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. (٥) هَذَا اللَّفْظُ مُتْلَقٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ:

أ- الْأَوَّلُ: أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤/ ٣٤٠]، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «تَارِيخِهِ» [١/ ٢٩٨]، وَ[٢/ ٧٠٦]، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَابْنُ أَخِيهِمْ مِنْهُمْ، وَحَلِيفَتُهُمْ مِنْهُمْ».

ب- وَالثَّانِي: أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ/ بَابُ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَابْنُ الْأَخْتِ مِنْهُمْ [رَقْم/ ٦٣٨٠]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٢/ ١٥١]، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، أَوْ كَمَا قَالَ»..

## بَابُ ذِكْرِ الْخُلْعِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْخُلْعِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَالِحَا<sup>(٢)</sup> بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] الآية. فهذا مُعَرِّفٌ لَنَا حُكْمَ الْخُلْعِ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِأَمْرَأَةٍ شَكَتَ إِلَيْهِ مِنْ بَعْلِهَا<sup>(٣)</sup>: «تُرَدِّينَ عَلَيْهِ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ؟» فَقَالَتْ: وَازِيدُ. قَالَ: «أَمَّا زِيَادَةٌ فَلَا»<sup>(٤)</sup>. فَرَدَّتْ إِلَيْهِ مَا أَخَذَتْ مِنْهُ، فَكَانَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَدْ ثَبَتَ بِحُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَوَازُ الْخُلْعِ.

(١) الْخُلْعُ - بضم الخاء وسكون اللام -: هو الْقَلْعُ وَالْإِزَالَةُ، وَالنَزْعُ وَالْإِبَانَةُ. يُقَالُ: خَلَعَ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ. أَيْ: نَزَعَهُ وَأَزَالَهُ، وَمَعْنَاهُ فِي الشَّرْعِ: أَنْ يُفَارِقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ عَلَى عَوَضٍ تَبَذُّلُهُ لَهُ. يُقَالُ: خَلَعَ امْرَأَتَهُ خُلْعًا؛ إِذَا افْتَدَتْ مِنْهُ بِمَالِهَا؛ فَطَلَّقَهَا وَأَبَانَهَا مِنْ نَفْسِهِ. يَنْظُرُ: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص/ ٤٠٣]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٢/ ٤٦-٤٧].

(٢) هَكَذَا بِالْأَصْلِ: «يَصَالِحَا». بِتَشْدِيدِ الصَّادِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ. يَنْظُرُ: «الحجة للقراء السبعة» لأبي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ [٣/ ١٨٣]. و«البحر المحيط» لأبي حَيَّانٍ [٤/ ٨٦]. وَالنَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: لابْنِ الْجَزَرِيِّ [٢/ ٢٥٢].

(٣) الْبَغْلُ: هُوَ الزَّوْجُ. وَيُجْمَعُ: عَلَى بُعُولَةٍ. يَنْظُرُ: «النهاية في غريب الحديث» لابْنِ الْأَثِيرِ [١/ ١٤١/ مادة: بعل].

(٤) أَخْرَجَهُ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» [رقم/ ١٤٦٢٥]، وَأَبُو بَكْرِ الْجِصَّاصُ فِي «أحكام القرآن» [٢/ ٩٣]، وَالضَّيَاءُ فِي «الأحاديث المختارة» [١١/ ٢٤٣ - ٢٤٤]، مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «هَذَا غَيْرُ مُحْفَوظٍ، وَالصَّحِيحُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: مَا تَقَدَّمَ مَرْسَلًا». يَنْظُرُ: «نصب الراية» لِلزَّيْلَعِيِّ [٣/ ٢٤٤]. وَأَصْلُ الْحَدِيثِ: أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ/ بَابِ الْخُلْعِ وَكَيْفِيَةِ الطَّلَاقِ فِيهِ [رقم/ ٤٩٧١]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ/ بَابِ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ [رقم/ ٣٤٦٣]، وَالْدَارَقُطْنِيُّ فِي «سننه» [٣/ ٢٥٤]، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، مَا أَعْتَبْتُ عَلَيْهِ فِي خُلُقِي وَلَا دِينِي، وَلَكِنِّي أَكْثَرُهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.



## بَابُ ذِكْرِ صِفَةِ الْخُلْعِ

إذا قيل: ما صفة الخُلْعِ؟

فقل: هو أن تقول المرأة للرجل: اخْلَعْنِي على هذا الثوب، أو على هذا الدينار.

فيقول: قد خلعتك، فتملك نفسها، ويملك عليها ما بذلته له، وينوي بذلك الطلاق، فإذا نوى ذلك ملكها نفسها، فإن أراد نكاحها كان كأحد [ق/ ١٠١/ ب] الخطأ.


فإذا قالت له: اخْلَعْنِي على رضاك. فقال: قد خلعتُ، ثم اختلفا في الرضا؛ كان له عليها مهرٌ مثلها.

وكذلك إن قالت له: اخْلَعْنِي على رضاي، فخلعها ثم اختلفا في الرضا؛ كان له عليها مهرٌ مثلها.

وكل ما بذلته له ليخلعها به، نُظِرَ: فإن كان معلوماً وخالعهها عليه؛ كان ذلك له، وإن كان مجهولاً؛ فالخُلْعُ جائزٌ، ويرجع عليها بمهر المثل، وإن كان الخُلْعُ منه على غير شيء؛ جاز منه، وكان خُلْعاً، وله الرجعة؛ لأنه بمعنى الإفصاح في الطلاق، وعدة الخُلْعِ وعدة الطلاق سواءً.







# كِتَابُ الْجِهَادِ



## كِتَابُ الْجِهَادِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: عَلَى مَنْ يَجِبُ الْجِهَادُ؟

فَقُلْ: عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْعُقْلَاءِ الْمُسْتَطِيعِينَ.

وَالْأَصْلُ فِي إِجَابِهِ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩].

فَفَرَضَ عَلَيْنَا [بِهَا] <sup>(١)</sup> جِهَادَ أَهْلِ الشَّرْكِ، وَكَانَتْ نَاسِخَةٌ لِلْعَفْوِ، فَكَانَتْ أَوَّلَ آيَةٍ أَمَرْنَا بِهَا فِي الْجِهَادِ.

فَالْجِهَادُ: فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]. فَنَسَخَ بِهِذِهِ الْآيَةِ حُكْمَ فَرَضِ الْجِهَادِ عَنِ الْبَعْضِ، وَثَبَتَ عَلَى الْبَعْضِ.

وَذَلِكَ أَنَّ فَرَضَ الْجِهَادِ كَانَ عَلَى الْعُمُومِ، أَلَّا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ [ق/١٠٢/أ]: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا﴾ [التوبة: ٤١].

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ: فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: شَبَابٌ وَمَشَايخ <sup>(٢)</sup>.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ «ر».

(٢) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «شَبَابٌ وَمَشَايخ» بِالرَّفْعِ، وَالْجَادَةُ أَنْ يَكُونَا مَنْصُوبَيْنِ عَلَى الْحَالِ: «شَبَابًا وَمَشَايخَ»، كَمَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: «رَجَالَةً وَرُكْبَانًا». لَكِنْ يُخَرِّجُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى عِدَّةٍ وَجْوهَ، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَا مَرْفُوعَيْنِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُمَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرًا، أَوْ يَكُونَا خَبَرَيْنِ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.



## بَابُ فَرَضِ الْجِهَادِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي فَرَضِ الْجِهَادِ؟

فَقُلْ: خَمْسُ خِصَالٍ: الْعِلْمُ بِالْعَدُوِّ، وَالنِّيَّةُ، وَالْعَدَدُ، وَالْإِمَامُ، وَالثَّبَاتُ.

فَالْحُجَّةُ بِالْعِلْمِ بِالْعَدُوِّ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣].

فَأَفَادَنَا: الْعِلْمَ بَعْدُونَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩]. كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّنَا بِهِ عَلَى الْعِلْمِ بِمَنْ يَجِبُ عَلَيْنَا جِهَادُهُ.

وَالْحُجَّةُ فِي النِّيَّةِ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَشَرَحْنَاهُ أَوَّلًا، وَفِيمَا احْتَجَجْنَا بِهِ فِي النِّيَّةِ: مَا يَدُلُّ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ النِّيَّةُ مِنْ حُكْمِ الْجِهَادِ.

وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُجَاهِدِ أَنْ يَكُونَ جِهَادُهُ لِأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، لَا لِلدُّنْيَا يُصِيبُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخَذَ عَلَيْنَا الْقِيَامَ بِوَاجِبِهِ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْنَا، وَالنُّصْرَةَ لِدِينِهِ عِنْدَ تَحَالُفِنَا<sup>(١)</sup>؛ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ، وَإِذْخَاصِ الْبَاطِلِ، أَلَا تَرَاهُ ﷺ قَدْ قَالَ [ق/١٠٢/ب]: «مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِلدُّنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مُحَالِفْنَا». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي بَدْءِ الْوَحْيِ/بَابُ كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [رقم/١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ/بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْغَزْوُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَعْمَالِ [رقم/١٩٠٧]. مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٣) هَذِهِ الْفِقْرَةُ هِيَ بَدَايَةُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».





والفرض علينا: أن يُقاتل الرَّجُلُ منا رَجُلَيْنِ.

والْحُجَّةُ في ذلك: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]. فنسخ بهذه الآية حُكْمَ ما تجاوز هذا العدد، وذلك أنه كان الفرض علينا أن يُقاتل الرَّجُلُ منّا عشرةً، ألا تراه تعالى يقول: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] الآية.

فقد عَلِمَ بفائدة الآية: أَنَّ النَّسْخَ [ق/١٠٣/أ] مِنْ اللَّهِ تَخْفِيفٌ بقوله: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦] فلا بأس أن يُقاتل الرَّجُلُ منّا الجماعةَ منهم، إذا كان فيه فَضْلٌ وَعِلْمٌ مِنْ نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِهِمْ، وقد مَدَحَ اللَّهُ أَقْوَامًا بِذَلِكَ، فقال: ﴿وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

والبأسُ: حال الحرب.



## بَابُ ذِكْرِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ مِنَ الرِّجَالِ، عَلَى كُلِّ رَجُلٍ دِينَارٍ.

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ ﷻ، وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ.

فَالْأَمْرُ عَنِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا  
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩].

وَيَبَيِّنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مِقْدَارِ ذَلِكَ، فَكَانَ مَا بَيْنَهُ دِينَارًا<sup>(٢)</sup>.

فَعَلِمَ: أَنَّ الْمُرَادَ فِي النَّصِّ مَا أَمَرْنَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) الْجَزِيَّةُ: مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ جِزَاءً عَلَى تَأْمِينِهِمْ، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَزَاءِ، وَهُوَ الْمُقَابَلَةُ؛  
لأنهم قابلوا الأمانَ بما أعطوه من المال، فقابلناهم بالأمان، وقيل: هي المَالُ الَّذِي يُوَضَّعُ عَلَى  
الذِّمِّيِّ وَيُسَمَّى بِالْخَرَاجِ وَخَرَاجِ الرَّأْسِ. والجمع: الْجَزَى. ينظر: «التعريفات الفقهية» للبركي  
[ص/ ٧١]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [١/ ٥٣٠].

(٢) أخرجه: أحمد في «المسند» [٥/ ٢٣٠]، وأبو داود في كتاب الخراج/ باب في أخذ الجزية  
[رقم/ ٣٠٣٨]، والترمذي في كتاب الزكاة/ باب ما جاء في زكاة البقر [رقم/ ٦٢٣]، والنسائي في  
كتاب الزكاة/ باب زكاة البقر [رقم/ ٢٤٥٠]، من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ - يَعْنِي مُحْتَلِمًا - دِينَارًا، أَوْ عَدْلَهُ مِنَ الْمُعَافِرِيِّ  
ثِيَابٌ تَكُونُ بِالْيَمَنِ». لفظ أبي داود.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال ابنُ عبد البر: «هو حديث صحيح». ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر [٢/ ١٣٠].

وليس على الرُّهْبَانِ<sup>(١)</sup> جِزْيَةٌ، وَكُلُّ مَنْ لَا تُؤْخَذُ جِزْيَتُهُ لَا يُقْتَلُ فِي الْحَرْبِ، إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ فَيُقْتَلَ، وَالْإِمَامُ فِي تَضْعِيفِ ذَلِكَ عَلَيْهِم بِالْخِيَارِ: إِنْ رَأَى ذَلِكَ صَالِحًا فَعَلَهُ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ طَبَّقَ فَأَخَذَ مِنَ الضَّعِيفِ دِينَارًا، وَمِنْ مُتَوَسِّطِهِمْ دِينَارَيْنِ، وَمِنْ غَنِيِّهِمْ أَرْبَعَةً<sup>(٢)</sup>.



(١) الرُّهْبَانُ: جَمْعُ: رَاهِبٍ، وَقَدْ يُقَالُ لِلوَاحِدِ: رُهْبَانٌ أَيْضًا، وَيُجْمَعُ: رَهَابِينَ. وَهُوَ الْمَتَعَبَّدُ فِي صَوْمَةٍ مِنَ النَّصَارَى، يَتَخَلَّى عَنْ أَشْغَالِ الدُّنْيَا وَمَلَاذُهَا، زَاهِدًا فِيهَا مُعْتَزِلًا أَهْلَهَا. يَنْظُرُ: «دِيَوَانُ الْأَدَبِ» لِلْفَارَابِيِّ [١/ ٣٤٥]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١/ ٣٧٦].

(٢) أَخْرَجَهُ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [رَقْمُ / ٣٢٦٤٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السِّنَنِ الْكَبْرَى» [٩/ ١٩٦]، عَنْ أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: «وَضَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي الْجِزْيَةِ عَلَى رُءُوسِ الرِّجَالِ: عَلَى الْغَنِيِّ ثَمَانِيَّةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْوَسْطِ أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ أَوْ عَلَى الْفَقِيرِ اثْنَيْنِ عَشَرَ دِرْهَمًا».

قُلْنَا: قَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى الصَّرْفِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَيْنِ عَشَرَ دِرْهَمًا. فَيَكُونُ مَا ذَكَرَهُ الْمَوْلَفُ مُوَافِقًا لِمَا وَقَعَ فِي الْخَبَرِ. يَنْظُرُ: «الْأَمُّ» لِلشَّافِعِيِّ [٧/ ٣٢٠].

## بَابُ سَهْمَانِ أَهْلِ الْجِهَادِ

[ق/١٠٣/ب] إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي سَهْمَانِ<sup>(١)</sup> أَهْلِ الْجِهَادِ؟

فَقُلْ: النَّصُّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالسُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَالنَّصُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾

[الأنفال: ٤١].

فَعَلِمَ بِهَذَا النَّصِّ: أَنَّ مَا بَقِيَ فَهُوَ لِلْمُجَاهِدِينَ، ثُمَّ جُهِلَ تَفْرِقَةُ ذَلِكَ فِيهِمْ؛ لَجَوَازِ التَّسَاوِي، وَجَوَازِ التَّفْضِيلِ، فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ حُكْمِ ذَلِكَ بِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمَّا ضَرَبَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، سَهْمَانِ لِلْفَرَسِ، وَسَهْمٌ لِرَاكِبِهِ<sup>(٢)</sup>، فَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَهَذَا فِي الْغَنَائِمِ.

وَأَمَّا الْفَنَاءُ<sup>(٣)</sup>: فَلِلْإِمَامِ أَنْ يُفَرِّقَهُ فِي جُنْدِهِ، فَيَمْنُ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِ، عَلَى حَسَبِ حَاجَتِهِمْ فِي جَمِيعِ مَصَالِحِهِمْ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَعَلَّ.

وَالتَّفْرِقَةُ فِيهِمْ لَا عَلَى حَسَبِ تَفْرِقَةِ السُّهْمَانِ فِي الْغَنَائِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالْحُضُورِ، وَهَذَا جَعَلَهُ اللَّهُ لِلْأُمَّةِ، يَضَعُونَهُ حَيْثُ شَاءُوا.

(١) السُّهْمَانُ - بضم السين -: جَمْعُ: سَهْمٍ، وَهُوَ النَّصِيبُ، وَالْجَمْعُ: أَشْهُمٌ وَسِهَامٌ وَسُهْمَانٌ. وَالسَّهْمُ فِي الْأَصْلِ: وَاحِدُ السُّهَامِ الَّتِي يُزْمَى بِهَا، وَكَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَضْرِبُ بِهَا فِي الْمَيْسِرِ، ثُمَّ سُمِّيَ مَا يَفُوزُ بِهِ الْقَالِجُ - أَيِ: الْمُقَامِرِ - سَهْمُهُ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى سُمِّيَ كُلُّ نَصِيبٍ سَهْمًا. يَنْظُرُ: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/٤٢٩/مادة: سهم].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي/بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ [رقم/٣٩٨٨]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ / بَابِ كَيْفِيَةِ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْحَاضِرِينَ [رقم/١٧٦٢]، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٣) الْفَنَاءُ: كُلُّ مَا يَصِلُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ، مِنْ غَيْرِ حَرْبٍ وَلَا مُعَاوَضَةٍ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: الْفَنَاءُ: مَا نِيْلَ مِنَ أَهْلِ الشَّرْكِ بَعْدَ مَا تَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، وَتَصِيرُ الدَّارُ دَارَ إِسْلَامٍ. وَالْغَنِيمَةُ: مَا نِيْلَ مِنْهُمْ حَنْوَةً وَالْحَرْبُ قَائِمَةٌ. يَنْظُرُ: «الأموال» لأبي عبيد [١/٣٦٤]. وَ«تقريب الغريب» لابن قطلوبغا [ق/٩٠/أ/مخطوط مكتبة لاله لي-تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٣٩)].

فالفارسُ إذا ماتَ فرسُه قبلَ الدُّخُولِ إلى أرضِ العدوِّ، أو قبلَ ملاقاتِ العدوِّ؛ لم يكن له إلا سَهْمٌ واحدٌ، سَهْمُ رَاجِلٍ، وإذا كان ذلك بعد لقاءِ العدوِّ وإحازةِ الغنائمِ؛ لم يَنْتَقِصْ من سَهْمِ فارسٍ شيئاً.

وكذلك الرَّاجِلُ إذا دَخَلَ أرضَ العدوِّ رَاجِلاً، ثم صارَ فارساً بعد لقاءِ العدوِّ وإحازةِ الغنائمِ؛ لم يَزِدْ على سَهْمِ راجِلٍ، فإن كان ذلك منه قبلَ اللِّقَاءِ؛ كان له سَهْمُ فارسٍ.

وإذا مات الرَّجُلُ صُرِفَ ما اسْتَحَقَّ من الغنائمِ إلى ورثته، فإن لم [ق/ ١٠٤ / أ] يكن له ورثة؛ فإلى بيتِ مالِ المسلمين.

ولا يكون الرَّجُلُ بالبغل ولا بالحمارِ فارساً، وعلى الإمام أن يَتَفَقَّدَ ذلك عند الإحصاءِ؛ فإن رأى دابةً عَجَفَاءً<sup>(١)</sup>، وفرساً لا يُؤْمَنُ عليه التَّقْصِيرُ بصاحبه؛ رَدَّه؛ لأنَّ ذلك يَخْرُجُ عن حُكْمِ العُدَّةِ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ العُدَّةَ إنما هي الإرهابُ، فكلُّ ما يُرْهَبُ به العدوُّ، ويُستعانُ به على قَمْعِ الباطلِ؛ فعلينا اتخاذه واستعدادَه.



(١) العَجَفَاءُ - بفتح العين وسكون الجيم -: هي المَهْزُولَةُ التي لا تَسْمَنُ. ينظر: «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لأبي

حفص النسفي [ص / ٣٦].

(٢) العُدَّةُ - بضم العين -: ما أُعِدَّ لأمْرٍ يَخْدُثُ، مثل الأُهْبَةِ. يُقَالُ أَعَدَدْتُ لِلْأَمْرِ عُدَّتَهُ، وقال الله تعالى:

﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]. ينظر: «تهذيب اللغة» للأزهري [١ / ٦٩].



## بَابُ تَفْرِقَةِ الْخُمْسِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي تَفْرِقَةِ الْخُمْسِ؟

فَقُلْ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] الآية. فَأَفَادَنَا بِهَا: معرفة أهلها<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ فَرَّقَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ»<sup>(٢)</sup>.  
أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ [الروم: ٣٨].

فَدَلَّ بِفَعْلِهِ [ق/١٠٤/ب] عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ذَوِي الْقُرْبَى: أَنَّهُ بِفَعْلِهِ ذَلِكَ مُطِيعًا لِلَّهِ تَعَالَى.

فَعُلِمَ بِالطَّاعَةِ لِلَّهِ: أَنَّ ذَوِي الْقُرْبَى هُمُ الَّذِينَ فَرَّقَ فِيهِمْ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَلِّبِ، فَهَذَا السَّهْمُ سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى؛ لَغَنِيَّتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ أَيْنَ كَانُوا، وَأَطْفَالِهِمْ وَبَالِغِيهِمْ بِالسَّوِيَّةِ، لَا يُفْضَلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَسْهُمُ الَّتِي بَقِيَتْ: سَهْمٌ مِنْهَا لِلْأَيْتَامِ، وَهُمْ الَّذِينَ لَا كَافِلَ لَهُمْ، وَلَيْسَ لَهُمْ مَا يُغْنِيهِمْ، فَتُفَرَّقَ عَلَيْهِمْ بِالسَّوِيَّةِ إِلَى حَالِ بُلُوغِهِمْ. وَسَهْمٌ مِنْهَا لِلْمَسَاكِينِ، وَهُمْ الَّذِينَ كِفَايَتُهُمْ عَلَى حَسَبِ حَاجَتِهِمْ، لَا يُفْضَلُ عَنْهُمْ مَا يَتَمَوَّلُونَهُ، وَلَا هُمْ بِذَلِكَ أَغْنَاءُ، فَيُفَرَّقَ فِيهِمْ بِالسَّوِيَّةِ.

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ: «أَهْلُهَا» بِالتَّأْنِيثِ، مَعَ كَوْنِهَا عَائِدَةً عَلَى مُذَكَّرٍ، وَهُوَ الْخُمْسُ! وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَأْنِيثِ الْمُذَكَّرِ. أَي: بِحَمْلِ «الْخُمْسِ» عَلَى مَعْنَى «الْغَنِيمَةِ».

(٢) يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْخَرَاجِ وَالْفِيءِ وَالْإِمَارَةِ / بَابِ فِي بَيَانِ مَوَاضِعِ قِسْمِ الْخُمْسِ وَسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى [رَقْم / ٢٩٨٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي / كِتَابِ قِسْمِ الْفِيءِ [رَقْم / ٤١٣٧]، وَالشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» تَرْتِيبِ السَّنَدِيِّ [رَقْم / ١٥١٠]، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٦ / ٣٤١]، مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَلِّبِ، وَتَرَكَ بَنِي تَوْفَلٍ، وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ...». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ. وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ.

وَسَهْمٌ مِنْهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، وَهُمْ الْمُنْقَطِعُ بِهِمْ فِي الْبُلْدَانِ، وَلَهُمْ فِي أَمْصَارِهِمْ مَا يُغْنِيهِمْ، فَيُعْطُونَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا سَهْمُ النَّبِيِّ ﷺ: فَيُجْعَلُ فِي الْكُرَاعِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّلَاحِ، وَلِمَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ رِزْقِ الْأُثْمَةِ، وَالْقُضَاةِ، وَالْمُؤَدِّينَ، إِذَا لَمْ يَجِدُوا فِي الْمُؤَدِّينَ مَنْ يَحْتَسِبُ بِالْأَذَانِ، وَهَذَانِ السَّهْمَانِ لَا يُفَرَّقَانِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ، وَخُمْسِ الْفَيْءِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ، يُفَرَّقُ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْنَا، وَكَذَلِكَ خُمْسُ الرِّكَازِ<sup>(٣)</sup> [فَلَهُمْ]<sup>(٤)</sup>.



(١) الْكُرَاعُ - بضم الكاف، وفتح الراء -: اسْمٌ لِجَمِيعِ الْخَيْلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «لَا يَفْرَقَا». بِحَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ، وَالْجَاذَةِ فِي ذَلِكَ: «لَا يُفَرَّقَانِ»؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ مَسْبُوقٌ بِـ «لَا» النَّافِيَةِ، لَكِنْ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - فَهُوَ صَحِيحٌ ثَابِتٌ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ نَثْرُهُ وَنَظْمُهُ كَمَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَيُخَرِّجُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أ- الْأَوَّلُ: أَنَّ «لَا» النَّافِيَةَ هُنَا حُمِلَتْ عَلَى «لَا» النَّاهِيَةِ، كَمَا جَاءَتْ «لَا» النَّاهِيَةُ فِي مَحَلِّ «لَا» النَّافِيَةِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ حَمْلِ النَّظِيرِ عَلَى النَّظِيرِ. أَي: حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى شَيْءٍ يُشَبِّهُهُ وَيُمَازِلُهُ. وَيُنْظَرُ فِي ذَلِكَ: «أَصُولُ النَّحْوِ» لِمَجْمُوعَةِ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ [٢٠٩/١].

ب- وَالْوَجْهَ الثَّانِي: يُخَرِّجُ عَلَى أَنَّهُ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ نُونَ الرَّفْعِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ؛ لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ «بَلَا جَازِمٌ، أَوْ نَاصِبٌ، أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ، أَوْ نُونٌ وَقَايَةٌ. وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ شَوَاهِدٌ مِنْهَا مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَسْمَعُوا، وَأَنْتَى يُجِيبُوا وَقَدْ جِئْتُمَا؟». هَكَذَا بِحَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ مِنَ الْمَضَارِعِ، بِدُونِ وَجُودِ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ يَقْتَضِي حَذْفَ هَذِهِ النُّونِ. قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: «هَكَذَا هُوَ فِي عَامَةِ النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «كَيْفَ يَسْمَعُوا، وَأَنْتَى يُجِيبُوا». مِنْ غَيْرِ نُونٍ، وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ، وَسَبَقَ بَيَانُهَا مَرَاتٍ». يَنْظُرُ: «شَوَاهِدُ التَّوَضُّيْحِ» لِابْنِ مَالِكٍ [ص/ ٢٢٨ - ٢٣٠]. وَ«شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ [١٧/ ٢٠٧]. وَ«أَضْوَاءُ الْبَيَانِ فِي إِیْضَاحِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ» لِلشَّنَقِيطِيِّ [٦/ ١١٥].

(٣) الرِّكَازُ عِنْدَ أَهْلِ الْجَبَازِ: كُنُوزُ الْجَاهِلِيَّةِ الْمَذْفُونَةِ فِي الْأَرْضِ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ: الْمَعَادِنُ، وَالْقَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا اللَّغَةُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَرْكُوزٌ فِي الْأَرْضِ. أَي: ثَابِتٌ. يَقَالُ: رَكَزَهُ يَرْكَزُهُ رَكَزًا؛ إِذَا ذَفَنَهُ، وَأَرْكَزَ الرَّجُلُ؛ إِذَا وَجَدَ الرِّكَازَ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢/ ٢٥٨/ مادة: رَكَزَ].

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».



## بَابُ ذِكْرِ مَنْ لَا يُسْهِمُ لَهُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الْيَهُودِ، وَالْعَبِيدِ، وَالْمَرْضَى، وَالضُّعْفَاءِ إِذَا حَضَرُوا الْعَسْكَرَ؟

فَقُلْ: يُرَضَّخُ<sup>(١)</sup> لَهُمْ، وَلَا يُبْلَغُ بِهِ سَهْمُهُمْ، وَالَّذِي يُعْطُونَ مِنْهُ يَكُونُ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَبِرِضَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ رِضَا الْمُسْلِمِينَ؛ فَمِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ، وَهُوَ سَهْمُهُمْ [ق/ ١٠٥ / أ] النَّبِيِّ ﷺ.



(١) الرُّضْخُ: الْعَطِيَّةُ الْقَلِيلَةُ. يُقَالُ: رَضَّخَ فُلَانٌ لِفُلَانٍ مِنْ مَالِهِ؛ إِذَا أَعْطَاهُ قَلِيلًا مِنْ كَثِيرٍ، وَالْأَسْمُ: الرُّضِخَةُ. وَقِيلَ: الرُّضْخُ وَالرُّضِخَةُ: الْعَطِيَّةُ الْمُقَارِبَةُ. يَنْظُرُ: «جَمْهَرَةُ اللَّغَةِ» لابن دريد [٥٨٧/١]. وَ«النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٢/ ٢٢٨ / مادة: رَضَخَ].

## بَابُ ذِكْرِ مَا يُغْنَمُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِيمَا يُغْنَمُ مِنَ الْأَرْضِينَ وَالرَّجَالِ الْبَالِغِينَ؟

فَقُلْ: أَمَّا الْأَرْضُونَ: فَمَا يُوصَلُ إِلَى الْقَسَمِ فِيهِ قِسْمٌ، وَفُرِّقَ عَلَى جَمِيعِ مَنْ حَضَرَ، وَمَا لَا يُوصَلُ إِلَى الْقَسَمِ فِيهِ؛ يُجْعَلُ وَقْفًا يُسْتَغَلُّ، وَيُفَرَّقُ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ عَلَى جَمِيعِ مَنْ حَضَرَ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ؛ كَانَ لَجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ مَا شَاءَ.

فَأَمَّا الرِّجَالُ الْبَالِغُونَ: فَالْإِمَامُ بِالْخِيَارِ فِيهِمْ، بَيْنَ أَنْ يَقْتُلَهُمْ، أَوْ يُفَادِيَ بِهِمْ، فَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِمًا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤].

وَفَادَى الرَّسُولُ ﷺ بِرَجُلٍ<sup>(١)</sup>، فَدَلَّ بِفَعْلِهِ عَلَى حُكْمِ مَا أَوْجَبَهُ النَّصُّ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُفَادِيَ الرَّجُلُ بِالرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ.



(١) أخرجه: مسلم في كتاب النذر / باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد [رقم/ ١٦٤١]، وأبو داود في كتاب الأيمان والنذور / باب في النذر فيما لا يملك [رقم/ ٣٣١٦]، والترمذي في كتاب السير عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في قتل الأسارى والفداء [رقم/ ١٥٦٨]، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب السير كتاب السير / فداء الإثنين بالواحد [رقم/ ٨٦٦٤]، وأحمد في «المسند» [٤ / ٤٢٦]، من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ». لفظ الترمذي.

## بَابُ مَسَائِلَ مَنْشُورَةٍ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْنَا عِنْدَ قِتَالِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِمْ؟

تَقُولُ: الْمُنَاشِدَةُ لَهُمْ بِالذَّعْوَةِ وَإِظْهَارِ الْحُجَّةِ، فَإِنْ أَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ؛ كَانَ لَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا، وَإِنْ بَذَلُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ إِعْطَاءَ الْجِزْيَةِ قَبْلَ مِنْهُمْ، وَكَانَ عَلَى الْإِمَامِ حِفْظُهُمْ وَصِيَانَتُهُمْ، وَالْأَلَّا يُؤْذَنُوا بِالْحَرْبِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقُدِرَ عَلَيْهِ بَعْدُ مُنَابَذَةِ الْحَرْبِ ثَانِيًا؛ لَمْ يُغْفَرَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ عَنْ صِفَةِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، أَلَّا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤] [ق/ ١٠٥ / ب]. فَالتَّوْبَةُ مَقْبُولَةٌ قَبْلَ الْقُدْرَةِ، فَإِذَا تَابَ قَبْلَ ذَلِكَ قَبْلَ مِنْهُ، وَلَمْ يُغْنَمْ مَالُهُ، وَلَا عَيْدُهُ.

وَأَمَّا مَا كَانَ لَهُ مِنَ الْأَرْضِيِّينَ وَالْعَقَارِ: فَهُوَ مَغْنُومٌ، وَأَوْلَادُهُ الْأَطْفَالُ فَلَهُمْ حُكْمُهُ، وَالْبَالِغُونَ فَعَلَى دِينِهِمْ، يُقْتَلُونَ وَيُسَبَّوْنَ.

وَالْأَسِيرُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِنْ أُكْرِهَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ تَكَلَّمَ بِهَا عَلَى غَيْرِ اعْتِقَادٍ لَهَا.

وَالْحُجَّةُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ: مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]. فَدَلَّ هَذَا النَّصُّ عَلَى إِبَاحَةِ التَّكَلُّمِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ أُكْرِهَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ؛ لَمْ يَفْعَلْ، وَإِذَا زَنَى الْأَسِيرُ فِي بِلَادِ الْكُفْرِ؛ فَعَلِيهِ الْحَدُّ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ حَدَّهَ السُّلْطَانُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَيِّيَ الرَّجُلُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ وَالْكَفْرِ، وَإِنْ كَانَتْ أَمْوَالُهُمْ حَلَالًا لَنَا، وَكَذَلِكَ إِنْ أَوْثَمَنَ الرَّجُلُ لَمْ يَخُنْ، وَلَمْ يَسْرِقْ.



فَإِنْ حَرَّقَ الْإِمَامُ الْغَنَائِمَ بَعْدَ أَنْ أُحِيزَتْ؛ فَعَلِيهِ غُرْمُهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَ شَيْئًا فِيهِ مُغَابَنَةٌ<sup>(١)</sup>، فَتَجَاوَزَ مَا يَتَغَابَنُ فِي مِثْلِهِ النَّاسُ؛ غَرِمَهُ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ مُتْلَفٌ.

وَإِذَا سُبِّيَ الْأَطْفَالُ كَانَ لَهُمْ حُكْمُ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ سُبِّيَ الطِّفْلُ مَعَ أَبَوَيْهِ فَأُسْلِمَ أَحَدُهُمَا؛ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ مَاتَ وَهُمَا كَافِرَانِ؛ كَانَ لَهُ حُكْمُهُمَا.



(١) الْمُغَابَنَةُ: هِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْغَبْنِ، وَهُوَ الْخَدِيعَةُ فِي الْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ. يُقَالُ: غَبَنَهُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ إِذَا غَلَبَهُ وَنَقَصَهُ وَخَدَعَهُ وَوَكَّسَهُ. وَالْوَكْسُ: هُوَ النِّقْصَانُ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٢١٧٢/٦ مادة: غبن]. وَ«تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لِلنَّوَوِيِّ [٥٧/٤].

**بَابُ ذِكْرِ الْمُزْتَدِّ**

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ إِذَا ارْتَدَّ؟

فَقُلْ: يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عَنْقُهُ.

والْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ اسْتَحْلَالًا وَجُحُودًا، يُقَالُ لَهُ: صَلَّى، فَإِنْ  
فَعَلَ ذَلِكَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ وَلَدَ الْمُرْتَدُّ وَلَدًا؛ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ فِي  
حَالِ ارْتِدَائِهِ؛ كَانَ مَالُهُ فَيْئًا، وَلَمْ يُورَثْ عَنْهُ.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم/ باب حُكْم المرتد والمرتدة واستتابتهم [رقم/ ٦٥٢٤]، وأبو داود في كتاب الحدود/ باب الحكم فيمن ارتد [رقم/ ٤٣٥١]، والترمذي في كتاب الحدود عن رسول الله ﷺ/ باب ما جاء في المرتد [رقم/ ١٤٥٨]، والنسائي في كتاب تحريم الدم/ الحكم في المرتد [رقم/ ٤٠٥٩]، وابن ماجه في كتاب الحدود/ باب المرتد عن دينه [رقم/ ٢٥٣٥]، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب الإيمان / باب بيان إطلاق اسم الكفر على مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ [رقم / ٨٢]، وأبو داود في كتاب السنة / باب في رد الإرجاء [رقم / ٤٦٧٨]، والترمذي في كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ / باب ما جاء في ترك الصلاة [رقم / ٢٦١٨]، والنسائي في كتاب الصلاة / باب الحكم في تارك الصلاة [رقم / ٤٦٤]، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ». لفظ مسلم.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَهْلُ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثَانِ»<sup>(١)</sup>.

وَتَذْيِيرُهُ، وَكِتَابَتُهُ [ق/١٠٦/ب]، وَعِتْقُهُ فِي حَالِ الرَّدَّةِ بَاطِلٌ،  
وَالدَّهْرِيَّةُ<sup>(٢)</sup>، وَالشَّنَوِيَّةُ<sup>(٣)</sup>، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ عَلَى دِينِنَا، أَوْ عَلَى دِيَانَةِ أَهْلِ  
الْكِتَابِ؛ فَالسَّيْفُ أَوْ الْإِسْلَامُ.



(١) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» [٢/ ١٩٥]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ / بَابِ هَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ؟ [رَقْمُ / ٢٩١١]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ / بَابِ مِيرَاثِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ [رَقْمُ / ٢٧٣١]، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» [رَقْمُ / ١٣٧]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

قَالَ ابْنُ الْمَلَقِنِ: «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لِابْنِ الْمَلَقِنِ [٧/ ٢٢١].

(٢) الدَّهْرِيَّةُ: هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ وَإِنْكَارِ الصَّانِعِ ! وَيَقُولُونَ: لَا رَبَّ، وَلَا جَنَّةَ، وَلَا نَارًا وَيَقُولُونَ: مَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ! يَنْظُرُ: «التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ وَتَمْيِيزُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ عَنِ الْفِرْقِ الْهَالِكِينَ» لِأَبِي الْمَظْفَرِ الْأَسْفَرَايْنِيِّ [ص/ ١٤٩]. وَ«الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرْقِ» لِعَبْدِ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيِّ [ص/ ٣٤٦].

(٣) الشَّنَوِيَّةُ: فِرْقَةٌ تَقُولُ بِالْهَيْنِ اثْنَيْنِ: إِلَهَ الْخَيْرِ، وَإِلَهَ الشَّرِّ ! وَمِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّا نَجِدُ فِي الْعَالَمِ خَيْرًا وَشَرًّا، وَالْوَاحِدُ لَا يَكُونُ خَيْرًا وَشَرًّا بِالضَّرُورَةِ، فَكُلُّ مَنْ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فَاعِلٌ إِذَنْ عَلَى حِدَةٍ، وَفَاعِلُ الْخَيْرِ هُوَ النُّورُ، وَفَاعِلُ الشَّرِّ هُوَ الظُّلْمَةُ ! يَنْظُرُ: «الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ [٢/ ٤٩]. وَ«اِعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَشْرُكِينَ» لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ [ص/ ٨٨]. وَ«الْمَعْجَمُ الْفَلَسْفِيُّ» لَجَمِيلِ صَلِيحٍ [١/ ٣٣٠].

## بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ﴾ [الحجرات: ٩]. فَأَفَادَنَا قِتَالُ أَهْلِ الْبَغْيِ.

اللَّهُ

وَأَهْلُ الْبَغْيِ هُمُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، فَعَلَى الْإِمَامِ إِذَا جَرَى بَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ خُلْفٌ: أَنْ يَدْعُوَهُمْ إِلَى الصُّلْحِ، وَيُذَكِّرَهُمُ اللَّهَ ﷻ، فَإِنْ أَبَتْ قَاتِلَهَا، وَلَمْ يَتَّبِعْ مِنْهُمْ مُوَلِّيًّا، وَلَا يُجْهَزَ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا تُغْنَمَ أَمْوَالُهُمْ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ التَّوْبَةُ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ أَوْ بَعْدَ الْقُدْرَةِ.

فَإِنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قَتِيلٌ: فَلَيْسَ عَلَى قَاتِلِهِ قَوْدٌ، وَلَا دِيَّةٌ، وَلَا كَفَارَةٌ، وَإِنْ قَتَلُوا قَتِيلًا، ثُمَّ قُدِرَ عَلَيْهِمْ أُقِيدَ مِنْهُمْ، إِلَّا أَنْ يَدَّعُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا إِلَى قَتْلِهِ، فَيَكُونُ لَهُمْ مَا يَدَّعَوْنَهُ، وَلَا يَحِلُّ قَصْدُ قَتْلِ أَحَدِهِمْ، وَلَا سَبْيُ ذَرَارِيهِمْ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ رَدُّ مَا فِي يَدِهِ لغيره، وَمَنْ أَبَى مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يُتَّبَعُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ مِنْ دِيَّةٍ، وَقَوْدٍ، وَقِيمَةٍ مَا تَلَفَ، وَيُحَدِّثُونَ كُلَّهُمْ فِي الزُّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ كَيْفَ كَانُوا، وَكُلُّ حَدِّ اللَّهِ ﷻ.





## بَابُ اق ١٠٧ / ا، ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمُفْسِدِينَ

إذا قيل لك: ما الأصل في أحكام المفسدين؟

فقل: كتاب الله، وسنة نبيه، وما اتفقت عليه الأمة.

فالحُجَّةُ من الكتاب: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

فأفادنا حكم المفسدين، وقد روي عن النبي ﷺ أنه فعل مثل ذلك وزيادة<sup>(١)</sup>، وهو سَمْلُ الْأَعْيُنِ<sup>(٢)</sup>. وقد اتفقت الأمة على عقوبتهم على حسب جنائتهم.

مِنَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ قَتَلُوا قُتِلُوا، وَسِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ [القتل]<sup>(٣)</sup> منهم في مُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ، وَإِذَا أَخَذُوا الْأَمْوَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا؛ قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ، وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ؛ نُفُوا، وَالتَّغْيِي هُوَ التَّهْرِيبُ بِهِمْ إِلَى حَيْثُ لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِمْ.

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الوضوء / باب أبواب الإبل والدواب والغنم ومرايضها [رقم / ٢٣١]،

ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات / باب حكم المحاربين والمرتدين

[رقم / ١٦٧١]، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عَرِينَةَ، فَاجْتَوَا الْمَدِينَةَ،

فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِيَّ

النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفَوْا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ

بِهِمْ، فَأَمَرَ فَقُطِعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ».

(٢) أي: فَقَوْهَا بِحَدِيدَةٍ مُّخَمَّاةٍ، أَوْ غَيْرَهَا. وقيل: هو فَقَوْهَا بِالشَّوْكِ. ينظر: «النهاية في غريب


الحديث» لابن الأثير [٢ / ٤٠٣ / مادة: سَمَل].

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من: «ر».

وَإِذَا قَتَلُوا مُسْلِمًا، فَعَفَا الْوَلِيُّ عَنْهُمْ، قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَهُمْ  
بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ قِصَاصٌ وَعَقُوبَةٌ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ لَهُمْ  
بِالْمُعَاهِدِينَ عَقُوبَةٌ لَا قِصَاصٌ، وَإِنْ تَابُوا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ؛ كَانَ عَلَيْهِمْ  
-إِنْ كَانُوا قَتَلُوا- الْقَوْدُ، وَإِنْ كَانُوا أَخَذُوا مَالًا أَنْ يَرُدُّوهُ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي  
قَتَلَ قَاتِلٌ وَلَدِهِ؛ لَمْ يُقَدْ مِنْهُ، وَلَمْ يُقَطَّعْ إِذَا كَانَتْ مِنْهُ التَّوْبَةُ، فَإِذَا لَمْ  
تَكُنْ مِنْهُ التَّوْبَةُ قَتَلَهُ الْإِمَامُ عَقُوبَةً.

وَالْمَقْتُولُ دُونَ مَالِهِ شَهِيدٌ، فَإِذَا دَفَعَ أَوْ مَانَعَ، فَأَتَى الدَّفَاعُ عَلَى نَفْسِ  
الْمُفْسِدِ؛ فَلَا [ق/ ١٠٧/ ب] قِصَاصٌ، وَلَا دِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَبَاحَ فُسَادَهُ دَمَ  
نَفْسِهِ، وَلَا يَتَّبَعُ مِنْهُمْ مُوَلِّيًّا، وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا تُسْتَحَلُّ أَمْوَالُهُمْ.





# كِتَابُ الشَّهَادَاتِ



## بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الشَّهَدَاءِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الشَّهَادَةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]. وقوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْغَرِيقُ شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ<sup>(١)</sup> شَهِيدٌ، وَالْمَقْتُولُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ شَهِيدٌ»<sup>(٢)</sup>.

وَمَعْنَى الشَّهَادَةِ: هِيَ الْعَدَالَةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَكُلُّ عَدْلٍ عِنْدَ اللَّهِ فَمَيْتُهُ هُوَ بِهَا شَهِيدٌ، كَانَ ذَلِكَ قَتْلًا، أَوْ غَرْقًا، أَوْ شَرْقًا<sup>(٣)</sup>، أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ، أَوْ عَلَى فَرَاشِهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَبَّدَنَا<sup>(٤)</sup> بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَكُلُّ مَقْتُولٍ مِنَ الْمَعْرَكَةِ، أَوْ مَنْ حُمِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ رَمَقٌ<sup>(٥)</sup>، فَمَاتَ عَلَى فَرَاشِهِ؛ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَلَا يُغَسَّلُ الْمَقْتُولُ فِي الْمُعْتَرَكِ<sup>(٦)</sup>، وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ طَهَارَةً لَهُ، وَيُغَسَّلُ الَّذِي حُمِلَ وَهُوَ شَهِيدٌ أَيْضًا.



(١) أي: الذي يموت بمرض بطنه، كالأستسقاء ونحوه. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١ / ١٣٦ / مادة: بطن].

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الجماعة والإمامة / باب فضل التهجير إلى الظهر [رقم / ٦٢٤]، ومسلم في كتاب الإمارة / باب بيان الشهداء [رقم / ١٩١٤]، من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

(٣) يقال: شَرِقَ بالماء أو بالريق شَرْقًا؛ إِذَا غَصَّ بِهِ. ينظر: «شمس العلوم» للحميري [٦ / ٣٤٤١]. و«معجم متن اللغة» [٣ / ٣١٠].

(٤) وقع في الأصل: «عبدنا». ولعل الصواب ما أثبتناه..

(٥) الرَّمَقُ: بَقِيَّةُ الْحَيَاةِ. والجمع: أَرْمَاقٌ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٠ / ١٢٥ / مادة: رمق].

(٦) الْمُعْتَرَكُ: مَوْضِعُ الْإِعْتَرَاكِ وَالْحَرْبِ. ينظر: «المعجم الوسيط» [٢ / ٥٩٧].

## بَابُ فِي الشَّهَادَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الشَّهَادَةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ [ق/ ١٠٨ / أ] مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] الْآيَةُ.

فَأَفَادَنَا بِهَا حُكْمٌ مَا يَجِبُ بِهِ الْحَقُّ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى صِفَةِ الشُّهُودِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢]. وَالْعَدْلُ: الْأَمِينُ، وَ﴿مِنْكُمْ﴾: يُرِيدُ: الْمِلَّةَ، وَهُوَ <sup>(١)</sup> الْإِسْلَامُ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ، وَالْحُدُودِ، وَالْفُرُوجِ، وَالْدِّمَاءِ، إِلَّا شَهَادَةُ حُرٍّ بَالِغٍ مُسْلِمٍ عَدْلٍ.

فَأَمَّا الشَّهَادَةُ فِي الزَّنا وَالْقَذْفِ: فَأَرْبَعَةُ شُهُودٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٥]. وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤].

فَدَلَّ ذَلِكَ: عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الزَّنا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «وَهُوَ». وَالْجَاذَةُ: «وَهِيَ» لِتَأْنِيثِ «الْمِلَّةِ». لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ -: يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمِلَّةَ هِيَ الدِّينُ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنَ الدِّينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَأَقِيمُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [سورة الأنعام: ١٦١]. وَقَدْ ذُكِرَ «حَنِيفًا» فِي الْآيَةِ وَلَمْ يُؤَنَّثْ لِتَأْنِيثِ «الْمِلَّةِ»؛ لِأَنَّهُ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى. فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «تَتَّبِعُ دِينَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا». فَيُحْمَلُ مَا وَقَعَ مَعْنَاهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «يُرِيدُ: الدِّينَ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ». وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَمَا مَرَّ ذِكْرُهُ. وَيَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِأَبِي حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيِّ [١ / ٦٤٧].

إِلَّا شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أُعْطِيَ قَوْمٌ يَدْعَوَاهُمْ؛ لَأَسْتَحَلَّ قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ أَدْعَى، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(١)</sup>.

وشهادة النساء إذا انفردت قُبِلَتْ على الولادات، وعلى ما لا يَطْلُعُ عليه غَيْرُهُمْ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَحْوَالِ النِّسَاءِ، وَلِيَكُونُوا<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَمَانَةِ وَالْعَدَالَةِ وَالثَّقَةِ بِمَنْزِلَةِ الرِّجَالِ.

وَيَجُوزُ<sup>(٤)</sup> شَهَادَةُ الْخَصِيَانِ إِذَا كَانُوا أَحْرَارًا، وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي

(١) أخرجه: البخاري في كتاب تفسير القرآن/ باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [رقم/٤٥٥٢]، ومسلم في كتاب الأقضية/ باب اليمين على المدعى عليه [رقم/١٧١١]، وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ.

قلنا: وليس فيه عندهما الفقرة الأخيرة: «وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». وهي ثابتة عند البيهقي في «السنن الكبرى» [١٠ / ٢٥٢]، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

قال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح، رواه البيهقي من رواية ابن عباس مرفوعًا».

وقال ابن أبي العز: «أخرجه البيهقي وحسنه النووي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٩ / ٤٥٠]، و«التنبيه على مشكلات الهداية» لابن أبي العز [٥ / ٩١٥].

(٢) كذا وقع بالأصل: «غيرهم». والجادة أن يقال: «غَيْرُهُمْ». بنون التانيث، ويُحْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بِهِ «غَيْرُهُمْ»: يَعْنِي الْمَذْكُورِينَ. وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بِابٍ كَبِيرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ.

(٣) كذا وقع بالأصل: «وليكونوا». والجادة أن يقال: «وَلْيَكُنْ». بنون التانيث، ويُحْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بِهِ «لِيَكُونُوا»: يَعْنِي الْمَذْكُورِينَ.

(٤) كذا وقع بالأصل: «ويجوز». بتذكير الفعل، مع أن الفاعل مؤنث، وهو «شهادة». والجادة أن





## بَابُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي أَرْبَعَةِ شَهَدُوا عَلَى رَجُلٍ بِالزَّانَا، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي صِفَتِهِ، فَقَالَ اثْنَانِ: إِنَّهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ اثْنَانِ: إِنَّهُ كَافِرٌ؟

فَقُلْ: يُحَدُّ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ أَوْلَى مِنْهَا عَلَى الْكُفْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ شَهَدُوا<sup>(١)</sup> عَلَى الْكُفْرِ يُفِيدَانِ بِشَهَادَتِهِمَا حَدًّا لَهُ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ مَا بَطَلَتْ شَهَادَتُهُمَا.

فَإِنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ مُحْصَنٌ، أَوْ بِكَرٍّ؛ حَدٌّ، وَلَمْ يُرْجَمْ وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ عَبْدٌ؛ حَدٌّ حَدٌّ حُرٌّ.



(١) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «الَّذِينَ شَهَدُوا». بِالْجَمْعِ، وَالْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «أَنَّ الَّذِينَ شَهِدُوا». لِكَوْنِهِ عَائِدًا عَلَى مُثْنَى، وَمَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ تَخْرِيجَاتٌ شَتَّى، مِنْهَا: أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي صُورَةِ الْجَمْعِ؛ لَوْجَهَيْنِ:

أ - الْأَوَّلُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ أَنَّ أَقْلَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَمْعُ اثْنَانِ.

ب - وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُؤَلِّفَ نَزَّلَ الْمُثْنَى هُنَا مَنزِلَةَ الْجَمْعِ، فَغَبَّرَ عَنْهُ بِصُورَةِ الْجَمْعِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ جَمْعٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: «الْإِثْنَانُ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ»، وَإِنَّمَا غَبَّرَ عَنِ الْمُثْنَى هُنَا بِالْجَمْعِ؛ لِعَدَمِ اللَّبْسِ وَوَضُوحِ الْمَعْنَى.

وَمُعَامَلَةُ الْمُثْنَى مُعَامَلَةُ الْجَمْعِ قَدْ وَرَدَتْ بِهِ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِ الْفُصَحَاءِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَٰذَانِ خَصِمَانِ ائْتَمَرَا فِي رِيبٍ﴾ [الحج: ١٩]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْفُرَاتِ... وَكُنَّا لَعَنِيهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]. يَنْظُرُ: «الْكُنَاشُ فِي فَنِي النُّحُو وَالصَّرْفِ» لِصَاحِبِ حِمَاة [٣١٤ / ١]. وَ«دِرَاسَاتُ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» لِمُحَمَّدِ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ [٣٠ / ٤]. وَ«النُّحُو الْوَاقِي» لِعَبَّاسِ حَسَنِ [١١٩ / ١].

## بَابُ صِفَةِ الشَّهَادَةِ الَّتِي لَا يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا، ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ  
إِقَامَةِ الْحُكْمِ؟

تَقُولُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup>، فَإِنْ شَهِدَا وَاخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ؛  
فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ.

وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فَشَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ، فَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ، فَرَجَعَ  
أَحَدُ الشُّهُودِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ؛ فَعَلَى  
الرَّاجِعِ، وَالْأَوَّلِ إِنْ كَانَتْ دِيَّةٌ نَصْفُهَا، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ.

فَإِنْ شَهِدَ الشَّاهِدَانِ بِشَهَادَةٍ إِذَا قُبِلَتْ عَادَ بِهَا رَقِيقًا؛ فَالشَّهَادَةُ  
بَاطِلٌ <sup>(٢)</sup>، فَإِنْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِالسَّرِقِ <sup>(٣)</sup> لثَوْبٍ، وَاخْتَلَفَا فِي صِفَةِ  
الثَّوْبِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَسْوَدُ، وَقَالَ الْآخَرُ: أَيْضُ؛ فَلَا [ق/ ١٠٩ / أ]  
قَطَعَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْغُرْمُ، فَإِنْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِالسَّرِقِ، وَلَمْ يُقْطَعْ  
حَتَّى مَلَكَ الَّذِي شَهِدَ عَلَيْهِ بِسَرِقَتِهِ؛ فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ  
سَرَقَ طِفْلًا حُرًّا لَا عَقْلَ لَهُ؛ فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ.

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «عَلَيْهِ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يُقَالَ: «عَلَيْهِمَا». بِضَمِيرِ التَّنْيَةِ، وَيُحْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى  
الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِإِفْرَادِ الْمُثْنَى، فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بِهِ «عَلَيْهِ»: يَعْنِي الشَّاهِدَ بِذَلِكَ، أَوْ  
قَصَدَ الْحَاكِمَ، يَعْنِي كَأَنَّهُ قَالَ: لَا شَيْءَ عَلَى الْحَاكِمِ فِي تَرْكِ مَعَاقِبَتِهِمَا.

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «بَاطِلٌ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يُقَالَ: «بَاطِلَةٌ». بِنَاءِ التَّأْنِيثِ الْعَائِدَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ،  
وَيُحْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، كَأَنَّهُ قَالَ: «فَالْمَشْهُودُ بِهِ بَاطِلٌ».  
وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ مَرَارًا.

(٣) السَّرِقُ وَالسَّرِقَةُ - بِكسْرِ الرَّاءِ فِيهِمَا - بِمَعْنَى وَاحِدٍ. يَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لِلنَّوَوِيِّ  
[٣ / ١٤٨].

فَإِنْ شَهِدَا عَلَيْهِ بِسَرَقَةِ عَصِيرٍ، وَلَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى صَارَ خَمْرًا؛ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَهِدَا عَلَيْهِ أَنَّهُ سَرَقَ خَمْرًا، فَكَانَ فِي يَدِهِ حَتَّى صَارَ خَلًّا؛ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَا قَطْعَ؛ لِأَنَّا نُرَاعِي فِي ذَلِكَ الْأَصْلَ، فَلَمَّا كَانَ الْخَمْرُ فِي الْأَصْلِ لَا قَطْعَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُتَمَلَّكُ؛ سَقَطَ الْحُكْمُ فِيهِ وَالضَّمَانُ.





## بَابُ ذِكْرِ رَدِّ الْيَمِينِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فَيَمَنْ نَكَلُ<sup>(١)</sup> عَنِ الْيَمِينِ؟

فَقُلْ: يُسْتَحْلَفُ الطَّالِبُ، وَيَجِبُ الْحَقُّ عَلَى الْمُنْكَرِ، فَإِنْ أَرَادَ الطَّالِبُ أَنْ يَخْلِفَ، فَقَالَ الْمُنْكَرُ: أَنَا أَخْلِفُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَكَانَتِ الْيَمِينُ لِلطَّالِبِ، وَحَلَفَ وَاسْتَحَقَّ الْحَقُّ، فَإِذَا لَمْ يَنْكُلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَالَ الْمُدَّعَى [ق/١٠٩/ب]: أَنَا أَخْلِفُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ، وَكَانَتِ الْيَمِينُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِذَا حَلَفَ بَرَأَتْ ذِمَّتُهُ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْحُجَّةُ فِي رَدِّ الْيَمِينِ؟

فَقُلْ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِلْأَنْصَارِ: «تَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ»<sup>(٢)</sup>. فَلَمَّا عُرِضَ الْيَمِينُ عَلَى الطَّالِبِ مَعَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ؛ دَلَّ عَلَى جَوَازِ رَدِّهَا<sup>(٣)</sup>؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَدَأَ بِهَا قَبْلَ النُّكُولِ؛ فَهِيَ بَعْدَ النُّكُولِ أَوْلَى.

وَفِي الْقِيَاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ: وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ فِي الْأَصْلِ لَا ذُيُونَ عَلَيْهِمْ، وَالذُّيُونَ حَوَادِثُ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْأَصْلُ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَرَعٌ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَدَأَ الْمُدَّعَى بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لَضَعْفِ سَبَبِهِ.

(١) مِنْ قَوْلِكَ: نَكَلْتُ عَنْ شَيْءٍ إِذَا ضَعُفَ عَنْهُ وَامْتَنَعَ، وَرَجَعَ عَنْ شَيْءٍ قَالَهُ، أَوْ عَنْ عَدُوِّ قَاوَمَهُ، أَوْ شَهَادَةَ أَرَادَهَا، أَوْ يَمِينَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَهَا.

وَالنُّكُولُ فِي الِاسْتِحْلَافِ: أَضْلُهُ الْجُبْنُ، يُقَالُ: نَكَلْتُ عَنِ الْعَدُوِّ. أَي: جُبْنْتُ عَنْهُ، فَلَمْ يَتَجَسَّرْ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ. وَمَرَادُ الْفُقَهَاءِ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: هُوَ الْامْتِنَاعُ عَنِ الْيَمِينِ. يَنْظُرُ: «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ» لِلنَّسْفِيِّ [ص/٤٣]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/٤٨٨].

(٢) سِيَاقِي تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «عَلَى رَدِّ جَوَازِهَا». وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «ط».

فإذا لم يكن له بَيِّنَةٌ؛ قيل للمُدَّعَى عليه: قد ظهرت قوتُك، فتخلف  
وتبرأ من دعوى زيد، فإذا نكَلَ عِرَضَ ذلك عليه ثلاث مرات، فإذا  
لم يخلف؛ ظهرت قوة المدَّعي، وبانَ ضَعْفُ المدَّعى عليه، وقيل  
للمُدَّعي: اخلف واستحقَّ، كما قيل للمُدَّعى عليه: اخلف وابرأ.



## بَابُ ذِكْرِ الْإِيمَانِ

وفرضُ الإيمانِ خصلتانِ: الحَلِفُ والشرطُ، ولا يلزمُ حِنْثٌ إلَّا بهما.

فإذا قيلَ لك: ما الأصلُ في الإيمانِ<sup>(١)</sup>؟

فقل: كتابُ الله، وسُنَّةُ نبيِّه، وما اتفقتُ عليه الأُمَّةُ.

فالحُجَّةُ من الكتابِ: قوله تعالى إخبارًا عن نبيِّه إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولُوا مُدِيرِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وأمره لِنَبِيِّنَا [ق/١١٠/أ] ﷺ بقوله: ﴿وَيَسْتَنِيْثُونَكَ أَحقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحقٌّ﴾

[يونس: ٥٣].

فأفادنا بذلك: أَنَّ الإيمانَ لا تكونُ إلَّا باللهِ.

والحُجَّةُ من السُّنَّةِ: ما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»<sup>(٢)</sup>. فثَبَّتَ بِالسُّنَّةِ معنى ما ثَبَّتَ بِالنَّصِّ.

وأجمعتِ الأُمَّةُ على أَنَّ الرَّجُلَ إذا حَلَفَ بِاللَّهِ؛ لزمه اليمينُ، واختلفوا فيما سِوَى ذلك، فدلالةُ اتِّفاقهم مُوجِبَةٌ لِحُكْمٍ ما اختلفوا عليه، إذا كانتِ الحُجَجُ تُشْهَدُ بِصَحَّتِهِ.



(١) الإيمان: جَمْعُ يَمِينٍ، وهو الْقَسَمُ، واليمينُ: اليدُ الْيُمْنَى، وكانوا إذا تحالَفوا تصافَحُوا بِالْإِيمَانِ تَأْكِيدًا لِمَا عَقَدُوا، فَسُمِّيَ الْقَسَمُ يَمِينًا لاسْتِعْمَالِ الْيَمِينِ فِيهِ. ينظر: «المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص/ ٤٧٠]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [١/ ٣٤٧].

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الإيمان والنذور/ باب لا تحلفوا بأبائكم [رقم/ ٦٢٧٠]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى [رقم/ ١٦٤٦]، وغيرهما من حديث: ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

## بَابُ صِفَةِ الْيَمِينِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فَيَمَنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا، أَوْ: وَرَبُّ  
الْكَعْبَةِ لَا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، فَفَعَلَ؟  
فَقُلْ: يَخْنَثُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: وَعَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَفَعَلَهُ؛ حِنْثٌ.  
وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَلَمْ يَنْوِ بِذَلِكَ طَلَاقًا، كُلُّ  
ذَلِكَ يَكُونُ بِهِ حَالْفًا.  
فَإِنْ أَحَلَّ لِنَفْسِهِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: مَالِي فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَعَلِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ.





## بَابُ النَّذْرِ

وَقَرَضُ النَّذْرِ خَصْلَتَانِ: الْإِجَابُ وَالتَّقَرُّبُ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي النَّذْرِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

فَأَفَادَنَا بِهَا: الْوَفَاءُ بِالنُّذُورِ، وَمَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧] الآية. فَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى إِجَابِ حُكْمِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ [ق/ ١١٠ / ب].

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ: «فِ بِنَذْرِكَ»<sup>(٢)</sup>. وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنَ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ.



(١) النَّذْرُ: جَمْعُ النَّذْرِ، وَهُوَ إِجَابُ الْفِعْلِ الْمَشْرُوعِ عَلَى النَّفْسِ بِالْقَوْلِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ تَعَالَى. أَوْ هُوَ التَّزَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ قُرْبَةً بِاللَّفْظِ مُنَجَّزًا أَوْ مُعَلَّقًا وَمُجَازَاةً بِمَا يُقْصَدُ حَصُولُهُ مِنْ غَيْرِ وَاجِبِ الْأَدَاءِ. يَنْظُرُ: «التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِعَبْدِ الرَّءُوفِ الْمَنَاوِي [ص/ ٣٢٣]. وَ«مَعْجَمُ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ» [ص/ ٤٧٧].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْاِعْتِكَافِ/ بَابِ الْاِعْتِكَافِ لَيْلًا [رَقْم/ ١٩٢٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ/ بَابِ نَذْرِ الْكَافِرِ وَمَا يَفْعَلُ فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ [رَقْم/ ١٦٥٦]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

## بَابُ صِفَةِ النَّذُورِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: النَّذُورُ عَلَى كَمْ ضَرْبٍ؟

فَقُلْ: عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ:

١- نَذْرٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، مِثْلُ قَوْلِ الرَّجُلِ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ، أَوْ أَصُومَ. فَهَذَا لَا يَسَعُ إِلَّا الْوَفَاءُ بِهِ.

٢- وَنَذْرٌ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَتَرْكُهُ أَوَّلَى مِنْ فِعْلِهِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ الرَّجُلِ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَقْتَلَ فَلَانًا، أَوْ أَشْرَبَ خَمْرًا. فَهَذَا مِنَ النَّذُورِ الَّذِي <sup>(١)</sup> قَدْ أُخِذَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَلَّا يَفِي بِهَا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» <sup>(٢)</sup>.

٣- وَالثَّلَاثُ: لَا لِمَعْصِيَةٍ وَلَا لَطَاعَةِ اللَّهِ، مِثْلُ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَكُلَ هَذَا الرَّغِيفَ، أَوْ أَجَامِعَ أَهْلِي، فَهَذَا إِنْ تَرَكَهُ لَمْ يَكُنْ بِتَرْكِهِ عَاصِيًا، وَإِنْ فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ طَائِعًا.



(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «الَّذِي». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «الَّتِي». بِالتَّأْنِيثِ الْعَائِدَةِ عَلَى «النَّذُورِ»؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - : صَحِيحٌ فَصِيحٌ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ. أَيُّ: بِحَمْلِ «النَّذُورِ» عَلَى مُفْرَدِهَا «النَّذْرُ»، وَيَكُونُ الْمَعْنَى هُنَا: «فَهَذَا مِنَ النَّذْرِ الَّذِي...». أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ: «أَلَّا يَفِي بِهَا». بِتَأْنِيثٍ: «بِهَا»، الْعَائِدَةُ عَلَى «النَّذُورِ»، وَهُوَ مِنْ بَابِ مَنْ يَسْتَعْمَلُ أَكْثَرَ مِنْ لُغَةٍ فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ؛ وَهُوَ سَائِعٌ عَلَى الْجَوَازِ وَالسَّعَةِ فِي فَصِيحِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ. وَعَلَى ذَلِكَ أَمْثَلَةٌ وَشَوَاهِدُ ذَكَرَهَا ابْنُ جَنِّي فِي كِتَابِهِ: «الْخَصَائِصُ»، تَحْتَ بَابٍ: «فِي الْفَصِيحِ يَجْتَمِعُ فِي كَلَامِهِ لُغَتَانِ فَصَاعِدًا». يَنْظُرُ: «الْخَصَائِصُ» لِابْنِ جَنِّي [٣٧٠ - ٣٧٤].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النَّذْرِ / بَابِ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ [رَقْمُ / ١٦٤١]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ / النَّذْرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ [رَقْمُ / ٣٨١٢]، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الْكُفَّارَاتِ / بَابِ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ [رَقْمُ / ٢١٢٤]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤ / ٤٣٢]، مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

## بَابُ فِي الْقَسَامَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْقَسَامَةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: مَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتَيْهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] الْآيَةُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

فَأَفَادَنَا بِالنَّصِّ: أَنَّ الْقَسَامَةَ يَمِينٌ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلْأَنْصَارِ: «تَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ» [ق/١١١/أ]. قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ». قَالُوا: لَا نَرْضَى<sup>(١)</sup>. فَتَبَّتْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حُكْمُ الْقَسَامَةِ.

وَالْقَسَامَةُ فِي اللُّغَةِ: أَيْمَانٌ، وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا، وَسَوَاءٌ وَجَبَ ذَلِكَ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ عَلَى مِثَّةٍ، فَإِذَا وَجَبَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ عَدْدِهَا؛ لَمْ يَخْلِفْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَقْلٌ مِنْ يَمِينٍ، وَإِذَا وَجَبَتْ عَلَى أَقْلٍ مِنْ عَدْدِهَا؛ قُسِمَتْ عَلَى حَسَبِ الرُّءُوسِ.



(١) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ/ بَابِ كِتَابِ الْحَاكِمِ إِلَى عُمَالِهِ [رقم/٧١٩٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْقَسَامَةِ وَالْمَحَارِبِينَ/ بَابِ الْقَسَامَةِ [رقم/١٦٦٩]، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوُهُ فِي سِيَاقِ قِصَّةٍ.

## بَابُ ذِكْرِ اللَّعَانِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي اللَّعَانِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا قَالَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الْآيَةُ.

فَأَفَادَنَا بِهَا: حُكْمَ صِفَةِ اللَّعَانِ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي الزَّوْجِ إِذَا قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّوْنِ؟

فَقُلْ: إِنْ كَانَ لَهُ عَلَى قَذْفِهَا بَيِّنَةٌ وَإِلَّا لَا عَنَهَا، وَالْبَيِّنَةُ أَرْبَعَةُ شُهُودٍ عَدُولٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ شَاهِدًا؛ لِأَنَّهُ بِالْقَذْفِ قَدْ حَصَلَ بِمَعْنَى الْفَاسِقِ حَتَّى تَثْبُتَ الْبَيِّنَةُ لَهُ، فَيُنْفَى عَنْهُ حَالُ الْفِسْقِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ؛ وَقَفَّهَ الْحَاكِمُ لِلْعَانِ هُوَ وَزَوْجَتُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ حَيْثُ يَرَى الْحَاكِمُ.

وَاللَّعَانُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنِّي فِيمَا رَمَيْتُ فَلَانَةً صَادِقٌ. أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَالْخَامِسَةُ أَنْ يَقُولَ: وَإِلَّا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كَانَ فِيمَا رَمَى بِهِ فَلَانَةً مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَكَذَلِكَ تَلْتَعِنُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنْ فَلَانًا فِيمَا رَمَاهَا بِهِ كَاذِبٌ، وَالْخَامِسَةُ: أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

(١) اللَّعَانُ فِي الشَّرِيعَةِ: أَنْ يُقْسِمَ الزَّوْجُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عَلَى صِدْقِهِ فِي قَذْفِ زَوْجَتِهِ بِالزَّوْنِ، وَالْخَامِسَةَ بِاسْتِحْقَاقِهِ لَعْنَةَ اللَّهِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا، وَبِذَا يَبْرَأُ مِنْ حَدِّ الْقَذْفِ، ثُمَّ تُقْسِمُ الزَّوْجَةُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ عَلَى كَذِبِهِ، وَالْخَامِسَةَ بِاسْتِحْقَاقِهَا غَضَبَ اللَّهِ إِنْ كَانَ صَادِقًا، فَتَبْرَأُ مِنْ حَدِّ الزَّوْنِ. يَنْظُرُ: «أَنَيْسُ الْفُقَهَاءِ» لِقَاسِمِ الْقَوْنُوِي [ص ٥٧]، وَ«التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِي [ص / ١٨٨]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٢ / ٨٢٩].

ثُمَّ يُفَرِّقُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، وَيُوقِفُ لَهُ رَجُلًا [ق/١١١/ب] يُلَقِّنُهُ، وَلَهَا امْرَأَةٌ تُلَقِّنُهَا ذَلِكَ، فإِذَا التَّعَنَّا فَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَلَا يُلَاعِنُ الرَّجُلُ أُمَّتَهُ، وَلَا أُمٌّ وَلَدَهُ، وَلَا يُلَاعِنُ الْأُمَّةُ إِذَا كَانَتْ لَهُ زَوْجَةٌ، وَإِنْ نَفَى بِاللُّعَانِ وَلَدًا؛ انْتَفَى عَنْهُ.

وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ قَذَفَهَا لَا عَنَهَا، وَإِذَا قَذَفَهَا ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ؛ حُدَّ لَهَا قَبْلَ اللَّعَانِ، وَإِذَا صَدَّقَتْهُ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ، وَوَجِبَ عَلَيْهَا الْحَدُّ.



## بَابُ تَعْرِيمِ الزَّانَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ الزَّانَا؟

فَقُلْ: مَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]. وَالنَّهْيُ حَظْرٌ، وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَفَضَّلَهُمْ بِتَرْكِهِمْ إِيَّاهُ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].

وَذَمَّ وَقَبَّحَ فِعْلَ الزَّانِي بِقَوْلِهِ: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]. فَدَلَّ بِذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى حَظْرِ الزَّانَا، وَعَلَى فَضْلِ مَنْ وُفِّقَ لَطَاعَةِ اللَّهِ بِتَرْكِهِ.



## بَابُ صِفَةِ الزَّانَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا حُكْمُ فَرَضِ الزَّانَا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ؟  
تَقُولُ: ثَلَاثُ خِصَالٍ: وَجُودُ السَّبَبِ الَّذِي بِهِ يَطَأُ الْفَرْجَ، وَالْمُبَاشَرَةُ،  
أَوْ الْإِقْرَارُ، أَوْ الْبَيِّنَةُ.

فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا صِفَةُ الزَّانَا وَحَقِيقَتِهِ؟

فَقُلْ: التَّعَرِّيُّ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا تُوْطَأُ الْفُرُوجُ، وَذَلِكَ [ق/١١٢/أ] أَنَّهَا لَا تُوْطَأُ إِلَّا بِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ: بِعَقْدِ النِّكَاحِ، أَوْ بِمِلْكٍ يَمِينٍ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ الزَّانَا، إِلَّا نِكَاحَ الْمُتَمَتِّعَةِ وَالشَّبْهَةِ، فَإِنْ ذَلِكَ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ، وَدُرِأَتْ<sup>(١)</sup> الْحَدُّ عَنْ فَاعِلِهِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي إِجْبَابِ الْحَدِّ عَلَى مَنْ تَلَكَ صَوْرَتُهُ.

فَإِذَا زَنَى الْبَالِغُ الْعَاقِلُ؛ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ إِذَا كَانَ بِكْرًا، وَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا؛ فَعَلَيْهِ الرَّجْمُ، وَسِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ بِأَمَةٍ، أَوْ بِحُرَّةٍ، أَوْ مَعْتُوْهَةٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ طِفْلَةٍ، أَوْ مَجْنُونَةٍ، أَوْ مَيِّتَةٍ.

وَإِذَا زَنَى الرَّجُلُ مَرَّةً؛ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِذَا تَكَرَّرَ الْفِعْلُ مِنْهُ: فَإِنْ كَانَ قَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ؛ فَقَدْ أُقِيمَ الْحَقُّ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَحَدُّهُ حَدٌّ وَاحِدٌ عَنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ، وَلَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي جَارِيَةِ ابْنِهِ حَدٌّ، وَلَا جَارِيَةِ بَنَتِهِ [حَدٌّ]<sup>(٣)</sup>، وَلَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَلَا فِي جَارِيَةِ مَنْ الْفَيءِ إِذَا كَانَ لَهُ حَقٌّ فِي الْغَنِيمَةِ.



(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «دُرِأَتْ». بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ، مَعَ أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ مُذَكَّرٌ، وَهُوَ «الْحَدُّ». وَالْجَادَّةُ أَنْ يَكُونَ: «دُرِأَ». بِتَذْكِيرِ الْفِعْلِ. وَمَا وَقَعَ هُنَا صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ هُنَا فِي نَائِبِ الْفَاعِلِ لَيْسَ حَقِيقِيًّا، فَيَجُوزُ مَعَهُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ وَتَأْنِيثُهُ، وَقَدْ مَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ.

(٢) الْمَعْتُوْهَةُ: هِيَ الَّتِي لَا عَقْلَ لَهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

## بَابُ تَحْرِيمِ السَّرِقَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي حُكْمِ السَّارِقِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

فَأَفَادَنَا بِهَا الْحُكْمُ فِي السَّارِقِ، وَكَانَتْ الْآيَةُ تُوجِبُ الْعُمُومَ، فَلَمَّا ضَامَّتْهَا الدَّلَالَةُ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>. فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي قِيَمَتِهِ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: رُبْعُ دِينَارٍ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الرَّبْعِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [ق/ ١١٢/ ب] أَنَّهُ قَالَ: «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمِجَنُّ - بَكَسْرُ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْجِيمِ -: كُلُّ مَا وَقَى مِنَ السِّلَاحِ، كَالثَّرْسِ وَالذَّرَقَةِ الْمُتَّخَذَةِ مِنْ جُلُودٍ لَيْسَ فِيهَا خَشَبٌ وَلَا عَقَبٌ؛ لِأَنَّهُ يُوَارِي حَامِلَهُ. أَيُّ: يَسْتُرُهُ. يَنْظُرُ: «النَّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [١/ ٣٠٨ / مادة: جنن]، و«التعريفات الفقهية» للبركتي [ص/ ١٩٦].

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيْدِيَهُمَا﴾ وَفِي كَمِ يَقْطَعُ [رقم/ ٦٤١١]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/ بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ وَنَصَابِهَا [رقم/ ١٦٨٦]، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ». هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/ بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا أَيْدِيَهُمَا﴾ وَفِي كَمِ يَقْطَعُ [رقم/ ٦٤٠٧]، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/ بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ وَنَصَابِهَا [رقم/ ١٦٨٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ/ بَابُ مَا يُقْطَعُ فِيهِ السَّارِقُ [رقم/ ٤٣٨٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ/ بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمِ تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ [رقم/ ١٤٤٥]، وَابْنُ حِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» [رقم/ ٤٤٦٥]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهَذَا نَحْوَهُ. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ حِبَانَ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ مُوَقَّفًا».



فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِيْجَابِ الْقَطْعِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، وَقَدْ ضَامَّ<sup>(١)</sup>  
 ذَلِكَ دَلَالَةً مِنْ فِعْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْقَطْعِ فِي أُتْرُجَّةٍ<sup>(٢)</sup> قِيَمْتُهَا رُبْعُ  
 دِينَارٍ<sup>(٣)</sup>، فَتَبَتَ أَنَّ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.



(١) يُقَالُ: ضَامَّهُ إِلَيْهِ مُضَامَّةً، وَضِمَامًا، إِذَا ضَمَّهُ. وَضَامَّ فُلَانٌ فُلَانًا: انْضَمَّ مَعَهُ. يَنْظُرُ: «المعجم

الوسيط» [١/ ٥٤٤].

(٢) الْأُتْرُجَّةُ -بضم الهمزة وتشديد الجيم-: وَاحِدَةُ الْأُتْرُجِّ، وَهِيَ فَاكْهَةٌ مَعْرُوفَةٌ، حَامِضَةٌ كَاللَّيْمُونِ،

ذَهَبِيَّةُ اللَّوْنِ ذَكِيَّةُ الرَّائِحَةِ، يُصْنَعُ مِنْ ثَمَرِهَا نَوْعٌ مِنَ الْحَلْوَى. يَنْظُرُ: «المصباح المنير» للفيومي

[١/ ٧٣ / مادة: ترج]. و«المعجم الوسيط» [١/ ٤].

(٣) أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الموطأ» [٢/ ١٥١٩]، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مسنده»/ ترتيب السندي» [رقم /

١٥٤٢]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السنن الكبرى» [٨/ ٢٦٠]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ أُتْرُجَّةً فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَنْ

تُقَرَّمَ. فَقُورِمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، فَقَطَعَ عُثْمَانُ يَدَهُ».

**بَابُ فِيمَا يَجِبُ بِهِ الْقَطْعُ**

فَقُلْ: أَرْبَعَةٌ: التَّنَاوُلُ لِرُبْعِ دِينَارٍ، أَوْ مَا قِيمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ، وَإِخْرَاجُهُ مِنْ الْحِزْرِ<sup>(١)</sup>، وَالرَّفْعُ إِلَى الْإِمَامِ، وَالْبَيِّنَةُ أَوْ الْإِقْرَارُ.

وإن سَرَقَ الرَّجُلُ من مالِ ابنِهِ؛ فلا قَطَعَ عليه، وإن سَرَقَ من مالِ ابنتِهِ؛ فلا قَطَعَ عليه، وإن سَرَقَ الغلامُ وهو غيرُ بالغٍ؛ فلا قَطَعَ عليه، وإن سَرَقَ العبدُ من مالِ سيِّدِهِ؛ فلا قَطَعَ عليه، وإن سَرَقَ الرَّجُلُ من مالٍ له فيه شَرَكَةٌ؛ فلا قَطَعَ عليه.

(١) الْجِرْزُ - بكسر الحاء وسكون الراء -: هو الموضع الحصين، يُحْفَظ فيه الشيء، والمَكَانُ المنيع، ومنه سُمِّيَ التَّعْوِيذُ جِرْزًا؛ لأنه يَخْرُزُ صاحِبَه. أي: يَحْفَظُه وَيُحَصِّنُه مِمَّا يُخْذَر. ينظر: «النظم المستعذب» لابن بطلال [٢/ ١٤]. و«المعجم الوسيط» [١/ ١٦٦].

وكذلك إذا تناول طعامًا فأكله في الحرز، ثم خرج من الحرز؛ فلا قطع عليه، وإذا سرق الغزل فنسجه في الحرز، ثم أخرجه نظر: فإن كان يساوي ربع دينار قطع.

وإذا سرق جماعة ربع دينار فلا قطع عليهم، وإذا سرقه واحد من جماعة؛ فعليه القطع، وليس على المختلس<sup>(١)</sup> قطع، وإذا سرق السارق من سارق؛ فلا قطع عليه، وإذا وهب المسروق للسارق، فسرق منه بعد ذلك؛ فعلى سارقه القطع.

والكُم<sup>(٢)</sup> حرز، والجيب<sup>(٣)</sup> حرز، والأصبع حرز، فكل ما سرق من ذلك إذا كانت قيمته ربع دينار؛ فعلى سارقه القطع، والغرم على جميع السراق، قطعوا أو لم يقطعوا إذا أتوا الشيء، فإذا كان بعينه فالرد، وإذا اختلف الشهود فلا قطع، والغرم ثابت.

وإذا قطع الرجل في شيء سرقه، ثم عاد فسرقه؛ فعليه القطع، وإذا سرق الخشب؛ فلا قطع عليه، ولا قطع على من سرق الثمرة من الشجر، وإن سرقها وهي في حرز قطع.

(١) المختلس: اسم فاعل من اختلس الشيء؛ إذا اختطفه، وفي الشرع: هو الأخذ من اليد بسرعة على غفلة. والخلس: هو أخذ الشيء من ظاهر بسرعة، والخلسة -بضم الخاء-: ما يُخلَس. ينظر: «تقريب الغريب» لابن قطلوبغا [ق ٧٩/ب/ مخطوط مكتبة لا له لي-تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٣٩)]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [٣/ ٢٣٨].

(٢) الكُم -بضم الكاف وتشديد الميم-: أي: كُم القميص، والجمع: أكمام. وأصله: الغطاء، وهو السُر، وكل ظرف عَطِيتَ به شيئًا وألبسته إِيَّاهُ؛ صَارَ لَهُ كَالْغِلَافِ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٢/ ٥٢٦/ مادة: كم]. و«النظم المستعذب» لابن بطال [٢/ ١٤].

(٣) الجيب -بفتح الجيم وسكون الياء-: هو جيبُ القميص والدُّزَع، والجمع: جُيُوبٌ. ينظر: «النظم المستعذب» لابن بطال [٢/ ١٤]. و«المعجم العربي لأسماء الملابس» [ص/ ١٢٢].

وَالْحُجَّةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ، وَلَا كَثْرٍ»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

وَكُلُّ مَا أُخِذَ مِنْ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ، إِذَا كَانَتْ قِيمَتُهُ فِي وَقْتِ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْحِرْزِ رُبْعَ دِينَارٍ؛ فَعَلَى سَارِقِهِ الْقَطْعُ، فَإِنْ عَفَا الْمَسْرُوقُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ؛ فَلَا قَطْعَ عَلَى السَّارِقِ، فَإِنْ عَفَا بَعْدَ أَنْ رَفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ؛ لَمْ يَبْطُلِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَصَفْوَانَ - وَقَدْ عَفَا -: «فَهَلَّا»<sup>(٣)</sup> قَبْلَ [ق/ ١١٣ / ب] أَنْ تَأْتِيَ»<sup>(٤)</sup>.



(١) الْكَثْرُ - بفتح الكاف والثاء -: جُمَار النَّخْلِ، وَهُوَ شَخْمُهُ الَّذِي يَكُون وَسَطَ النَّخْلَةِ. يَنْظُرُ: «الْهِيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٤ / ١٥٢ / مادة: كثر].

(٢) أَخْرَجَهُ: أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» [٣ / ٤٦٣]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابُ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ [رقم / ٤٣٨٨]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرَةٍ وَلَا كَثْرٍ [رقم / ١٤٤٩]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» فِي كِتَابِ قُطْعِ السَّارِقِ / بَابُ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ [رقم / ٤٩٦٠]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ.

قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: «هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ».

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «اِخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِسَالِهِ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ تَلَقَّتِ الْعُلَمَاءُ مِنْهُ بِالْقَبُولِ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرُ الْمُنِيرُ» لابن الملقن [٨ / ٦٥٧]، وَ«التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» لابن حجر [٦ / ٢٧٧٢].

(٣) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «قَالَ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الْمَسْطُورُ فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٤) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابُ فِيمَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ [رقم / ٤٣٩٤]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ قُطْعِ السَّارِقِ / الرَّجُلُ يَتَجَاوَزُ لِلْسَّارِقِ عَنْ سَرَقَتِهِ بَعْدَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ [رقم / ٤٨٧٨]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الْحِرْزِ [رقم / ٢٥٩٥]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٣ / ٤٠١]، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٨ / ٢٦٥]، مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «حَدِيثُ صَفْوَانَ صَحِيحٌ».

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «هَذَا الْحَدِيثُ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا». يَنْظُرُ: «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ» لابن عبد الهادي [٤ / ٥٦٣]. وَ«تَحْفَةُ الطَّالِبِ بِمَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لابن كثير [ص / ٢٢٣].

## بَابُ ذِكْرِ الْحُدُودِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْحُدُودِ<sup>(١)</sup>؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]. فَأَفَادَنَا بِهَا حَدَّ الزَّانِي إِذَا كَانَ بِكَرًّا.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ»<sup>(٢)</sup>. فَبَيَّنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ صِفَةِ مَنْ حَدَّهُ الْجَلْدُ.

وَالْحُجَّةُ فِي الرَّجْمِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>،

(١) الْحُدُودُ: هِيَ جَمْعُ حَدٍّ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ، وَفِي الشَّرِيعَةِ: هُوَ عَقُوبَةُ مُقَدَّرَةٍ وَجَبَتْ حَقًّا لِلَّهِ. يَنْظُرُ: «أَنَيْسُ الْفُقَهَاء» لِقَاسِمِ الْقَوْنُوِي [ص/ ٦١]، وَ«المطلع على ألفاظ المقنع» للبعلي [ص/ ٤٥٢].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ حَدِّ الزَّانَا [رَقْم / ١٦٩٠]، وَالشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» [رَقْم / ٧٩٤]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ فِي الرَّجْمِ [رَقْم / ٤٤١٥]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيِّبِ [رَقْم / ١٤٣٤]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ حَدِّ الزَّانَا [رَقْم / ٢٥٥٠]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: عِبَادَةُ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ نَحْوَهُ. وَهَذَا لَفْظُ الشَّافِعِيِّ.

(٣) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَةِ / بَابِ الرَّجْمِ بِالْمُصَلَّى [رَقْم / ٦٤٣٤]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا [رَقْم / ١٦٩١]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ / بَابِ رَجْمِ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ [رَقْم / ٤٤٣٠]، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْتَرَفَ بِالزَّانَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ اعْتَرَفَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْلَكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أُخْصِنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَجِمَ فِي الْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ قَرًّا، فَأَذْرَكَ فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ». لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَرَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنِيًّا<sup>(١)</sup>، وَرَجَمَ امْرَأَةً مِنَ الْأَزْدِ<sup>(٢)</sup>.

فَأَفَادَنَا مِنَ السُّنَّةِ: حُكْمَ مَا وَجَبَ مِنْ حَدِّ الزَّانِيَيْنِ.

وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :

(١) أخرجه: البخاري في كتاب المناقب/ باب قول الله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [رقم/٣٤٣٦]، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الحدود/ باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا [رقم/١٦٩٩]، وأبو داود في كتاب الحدود/ باب في رجم اليهوديين [رقم/٤٤٤٦]، وغيرهم من حديث: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأَنِ الرَّجْمِ». فَقَالُوا: نَقْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنُأُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَبْقِيهَا الْحِجَارَةَ». لفظ البخاري.

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب الحدود / باب من اعترف على نفسه بالزنا [رقم / ١٦٩٥]، وأبو داود في كتاب الحدود / باب رجم ماعز بن مالك [رقم / ٤٤٣٤]، والدارقطني في «سننه» [٣ / ٩١]، والبيهقي في «السنن الكبرى» [٤ / ١٨]، من حديث عبد الله بن بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتِ الْعَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ تَرُدُّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحُبْلَى، قَالَ: «إِنَّمَا لَا فَاذْمَبِي حَتَّى تَلِدِي»، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «اذْمَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطِيعِهِ»، فَلَمَّا قَطَعَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبِيزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأْسَهَا فَتَنْضَحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ فَسَبَّهَا، فَسَمِعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ سَبَّهُ إِيَّاهَا، فَقَالَ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ». لفظ مسلم.

«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ»<sup>(١)</sup>. فهذا ممَّا نُسَخَ خَطُّهُ، وَبَتَّ حُكْمُهُ.

وشروط الإحصان ثلاثة: البلوغ، والحُرِّيَّةُ، والنِّكَاحُ، لا يكونُ مُخَصَّنًا إِلَّا بِكَمَالِ هَذِهِ الْخِصَالِ.

وَالْحُجَّةُ فِي حَدِّ<sup>(٢)</sup> الْقَاذِفِ<sup>(٣)</sup>: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وَأَمَّا حَدُّ الْخَمْرِ: فَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ حَدٌّ شَارِبِ الْخَمْرِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ فَكَانَ أَرْبَعِينَ»<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا حَدُّ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ: فَعَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحَدِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَعَلَّيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] [ق/١١٤/أ] وهو في الزَّنا خمسون، وفي الْقَذْفِ أربعون.

(١) أخرجه: مالك في «الموطأ» [رقم/١٥٠٦]، وابن ماجه في كتاب الحدود/باب الرجم [رقم/٢٥٥٣]، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب الرجم/تثبيت الرجم [رقم/٧١٥٦]، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قال ابن حجر: «هذا حديث حسن صحيح». ينظر: «موافقة الخبر الخبر» في تخريج أحاديث المختصر لابن حجر [٢/٣٠٣].

(٢) وقع في الأصل: «في حدود القاذف». ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) القاذف: اسم فاعل من القذف، وأصله: الرمي، واستعمل في الرمي بالزنا، أو ما في معناه، حتى غلبَ عليه. ينظر: «تقريب الغريب» لابن قطلوبغا [ق/٧٧/أ] مخطوط مكتبة لاله لي-تركيا/ (رقم الحفظ: ٨٣٩). و«التوقيف على مهمات التعاريف» لعبد الرؤوف المناوي [ص/ ٢٦٩].

(٤) أخرجه: مسلم في «صحيحه» في كتاب الحدود/باب حد الخمر [رقم/١٧٠٦]، وأحمد في «مسنده» [٣/١٧٦]، والترمذي في كتاب الحدود عن رسول الله ؟/باب ما جاء في حد السكران [رقم/١٤٤٣]، وغيرهم من حديث: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوِ الْأَرْبَعِينَ». لفظ الترمذي.





## بَابُ ذِكْرِ الْكَفَّارَاتِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا فَرَضَ الْكَفَّارَاتِ؟

فَقُلْ: مِنْهُ مَا يَكُونُ بِالْحِنْثِ<sup>(١)</sup>، أَوِ الْقَتْلِ خَطَا، أَوِ الظُّهَارِ، أَوِ الْوَطْءِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، أَوِ كَفَّارَةٍ عَنْ فِطْرِ أَيَّامِ رَمَضَانَ.

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْكَفَّارَاتِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٢] الْآيَةُ.

ثُمَّ يَبَيِّنُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. [ق/ ١١٤ / ب]

فَأَفَادَنَا كَفَّارَةَ الْإِيمَانِ، فَالْمُكْفَّرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ، أَوْ يَكْسُو، وَبَيْنَ أَنْ يُعْتَقَ رَقَبَةً، وَالْإِطْعَامُ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدًّا، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا؛ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) الْحِنْثُ فِي الْأَصْلِ: هُوَ الْإِثْمُ، وَفِي الشَّرْعِ: عَدَمُ الْبَرِّ فِي الْيَمِينِ، يُقَالُ: حِنْثٌ فِي يَمِينِهِ: إِذَا نَقَضَهَا وَنَكَثَ فِيهَا. يَنْظُرُ: «الْمُطَّلَعُ عَلَى أَلْفَاظِ الْمَقْنَعِ» لِلْبَعْثِيِّ [ص/ ٤١٧]. وَ«مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ وَالْأَلْفَاظِ الْفَقْهِيَّةِ» [١/ ٥٩٩].

(٢) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ/ بَابِ نَدَبٍ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ [رَقْم/ ١٦٥٠]، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٩/ ٢٣٢]، مِنْ حَدِيثِ: أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

والْحُجَّةُ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. فَأَوْجَبَ فِي قَتْلِ الْخَطَايا تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ، وَكَذَلِكَ فِي الْعَمَدِ، وَمَا قَالَهُ ﷺ فِي الظُّهَارِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣]. فَجَعَلَ ذَلِكَ كَفَّارَةَ الْمُظَاهِرِ.

وما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَى الْوَاطِئِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَامِدًا الْكَفَّارَةَ<sup>(١)</sup>. وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَلَا تُجْزَى مِنْ الرِّقَابِ إِلَّا مُؤَمَّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ بِهِ مِنْ قِيَمَتِهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ السَّلَامَةِ انْخِفَاضُ ثَمَنِ، وَلَا عُلُوُّهُ.

وَكُلُّ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فَكَانَ مُعْسِرًا؛ فَاَلْبَدْلُ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَهَا،  
وَذَلِكَ أَنَّ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا: كُلُّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَنْ لَمْ  
يَجِدْ ذَلِكَ؛ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَيْسَرَ؛ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ.  
وَكُلُّ هَذِي وَجَبَ بِمَعْنَى فِي الْحَجِّ؛ فَهُوَ كَفَّارَةٌ، وَالْبَدْلُ مِنْهُ كَالْبَدَلِ مِنْ  
الْكَفَّارَاتِ، يُقَوِّمُ بِالذَّرَاهِمِ، وَتُقَوِّمُ الذَّرَاهِمُ طَعَامًا، وَيَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الصوم/ باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر [رقم/ ١٨٣]، ومسلم في كتاب الصيام/ باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه [رقم/ ١١١١]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لَا، فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهَا تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ: الْمَكْتُلُ - قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعْلَى أَفْقَرُ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلٌ بَيْنَ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْنَاهُ أَهْلَكَ». لفظ البخاري.

## بَابُ ذِكْرِ الْقُرْعَةِ

[ق/ ١١٥ / أ] إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْقُرْعَةِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصفات: ١٤١]. وقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهِمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً﴾ [آل عمران: ٤٤]. فَتَبَتَ حُكْمُ الْقُرْعَةِ بِالنَّصِّ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ»<sup>(١)</sup>. وما رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ أَقْرَعَ بَيْنَ سِتَّةِ أَعْبِدٍ»<sup>(٢)</sup>. فَتَبَتَ فَرَضُ الْقُرْعَةِ بِهِذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ.

فَالْقُرْعَةُ وَاجِبَةٌ عِنْدَ الْأَحْوَالِ الْمُشْكَلَةِ، وَهِيَ مُظْهِرَةٌ لِلْحَقِّ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَنَا كَالظَّاهِرِ الْجَلِيِّ.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الهبة وفضلها/ باب هبة المرأة لغير زوجها وعنتها إذا كان لها زوج؛ فهو جائز إذا لم تكن سفيهة، فإذا كانت سفيهة لم يجز [رقم/ ٢٤٥٣]، ومسلم في كتاب التوبة/ باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف [رقم/ ٢٧٧٠]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ».

(٢) أخرجه: مسلم في كتاب الإيمان/ باب من أعتق شركا له في عبد [رقم/ ١٦٦٨]، وأبو داود في كتاب العتق / باب فيمن أعتق عبدا له لم يبلغهم الثلث [رقم/ ٣٩٥٨]، والترمذي في كتاب الأحكام / باب ما جاء فيمن يعتق ممالিকে عند موته وليس له مال غيرهم [رقم/ ١٣٦٤]، والنسائي في كتاب الجنائز / الصلاة على من يحيف في وصيته [رقم/ ١٩٥٨]، وابن ماجه في كتاب الأحكام / باب القضاء بالقرعة [رقم/ ٢٣٤٥]، وأحمد في «المسند» [٤ / ٤٢٦]، من حديث جمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا». لفظ مسلم.

## بَابُ صِفَةِ الْقُرْعَةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا صِفَةُ الْقُرْعَةِ؟

فَقُلْ: هُوَ أَنْ تُؤْخَذَ رِقَاعٌ<sup>(١)</sup> يُكْتَبَ فِيهَا، وَتُبْنَدَقَ<sup>(٢)</sup> فِي طِينٍ مَوْزُونٍ<sup>(٣)</sup>، وَتُكْتَبَ الرِّقَاعُ: «عَتَقَ فُلَانٌ»، «رَقَّ فُلَانٌ»، ثُمَّ تُذَهَنُ وَتُبْنَدَقُ فِي وَسْطِ الطِّينِ، ثُمَّ تُطْرَحُ فِي شَيْءٍ فِيهِ مَاءٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ رُقْعَةٌ فِيهَا: «عَتَقُ»؛ عَتَقَ صَاحِبُهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ خَرَجَ: «رَقَّ»؛ كَانَ صَاحِبُهَا رَقِيقًا.



(١) الرِّقَاعُ: جَمْعُ: رُقْعَةٍ، وَهِيَ قِطْعَةٌ مِنَ الْوَرَقِ أَوْ الْجِلْدِ يُكْتَبُ عَلَيْهَا. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٣٦٥ / ١].

(٢) أَصْلُ الْبُنْدُقَةِ: طِينَةٌ مُدَوَّرَةٌ مُجَفَّفَةٌ يُزْمَى بِهَا. وَبُنْدَقَ الشَّيْءَ: جَعَلَهُ بِنَادِقٍ. قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: «وَمِنْهَا قَوْلُ الْخَصَافِ: «وَيُبْنَدِقُهَا وَيَخْلِطُهَا. أَيْ: يَجْعَلُهَا بِنَادِقٍ بُنْدُقَةً بِنْدُقَةً». يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُطَرِّزِيِّ [٨٧ / ١]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٧١ / ١].

(٣) يَعْنِي: تُجْعَلُ الرِّقَاعُ فِي بِنَادِقٍ مِنْ طِينٍ مُتَسَاوِيَةِ الْوِزْنِ. يَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاوَرِدِيِّ [٢٥٤ / ١٦]. وَ«الْبَيَانُ» لِلْعِمْرَانِيِّ [٣٧٣ / ٨].

## بَابُ ذِكْرِ الْقَافَةِ

إذا قيل لك: ما الأصل في القافة<sup>(١)</sup>؟

فقل: كتاب الله، وسُنة نبيه.

فالحُجَّةُ من الكتاب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]. وما قال إخبارًا عن نبيه عليه السلام: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]. فدلَّ بهذا النصُّ على حُكم الفِرَاسَةِ.

والفِرَاسَةُ<sup>(٢)</sup>: هي ضَرْبٌ من القِيَّافَةِ<sup>(٣)</sup>، وقد قام الدليل من [ق/١١٥/ب] النَّبِيِّ ﷺ على صحَّة ما قاله مُجَرِّزُ المُدْلِجِيِّ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ رَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ، وَقَدْ خَرَجْتَ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»<sup>(٥)</sup>.

(١) القَافَةُ: جَمْع: قَائِفٌ، وهو الذي يَتَّبِعُ الْآثَارَ وَيَعْرِفُهَا، وَيَعْرِفُ شَبَهَ الرَّجُلِ بِأَبِيهِ وَيَأْخِيهِ فِي النِّسْبِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤/ ١٢١ / مادة: قوف].


(٢) الفِرَاسَةُ - بكسر السين -: الاسم من التفرُّس في الشيء، وهو إصابة النظر فيه. يقال: تَفَرَّسْتُ فيه خيرًا، وهو يَتَفَرَّسُ. أي يَتَّبِعُ. ينظر: «الصحاح في اللغة» للجوهري [٣/ ٩٥٨ / مادة: فرس]. و«شمس العلوم» للحميري [٨/ ٥١٥٠].

(٣) القِيَّافَةُ: هي حِرْفَةُ الْقَائِفِ، وهو الذي يعرف النسب بفِرَاسَتِهِ ونظَرِهِ إلى أعضاء المولود. ينظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي [ص/ ٢٧٣]، و«التوقيف على مهمات التعاريف» لعبد الرؤوف المناوي [ص/ ٢٦٦].

(٤) مُجَرِّزُ المُدْلِجِيِّ - بضم الميم، وسكون الدال، وكسر اللام والجيم -: هو مُجَرِّزُ بن الأعور بن جَعْدَةَ بن معاذ بن عتورة بن عمرو بن مُدْلِجِ الكِنَانِيِّ المُدْلِجِيِّ، مشهور بالقِيَّافَةِ. وإنما قيل له: مُجَرِّزٌ؛ لأنه كان كلَّما أَسَرَ أسيرًا جَزَّ ناصيته. ينظر: «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير [٥/ ٦١]، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر [٥/ ٧٧٥].

(٥) أخرجه: البخاري في كتاب الفرائض/ باب القَائِفِ [رقم/ ٦٣٨٩]، ومسلم في كتاب الرضاع/ باب العمل بإلحاق القَائِفِ الولد [رقم/ ١٤٥٩]، وغيرهما من حديث: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.





# كِتَابُ الْقِصَاصِ





## كِتَابُ الْقِصَاصِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْقِصَاصِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية. فمعنى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾: فَرَضَ عَلَيْكُمْ.

وَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] الآية، فهذا مُوجِبٌ لِفَرَضِ الْقِصَاصِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ عَنْ صِفَةِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]. وَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

فَالْفَائِدَةُ فِي هَذَا النَّصِّ: التَّسَاوِي والتَّعْرِيفُ بِحُكْمِ الْأَسْمَاءِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تُسَمَّى الذَّنْبَ بِاسْمِ الْعُقُوبَةِ، وَتُسَمَّى الْعُقُوبَةُ بِاسْمِ الذَّنْبِ، وَقَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾. وَنَحْنُ لَمْ نُعَاقِبْ، وَلَكِنَّا فَعَلْنَا عُقُوبَةً، فَقَدْ سَمَّى الذَّنْبَ بِاسْمِ الْعُقُوبَةِ.

وَقَدْ أَبَانَ النَّصُّ [ق/١١٦/أ] عَنْ حُكْمِ فَرَضِ الْقِصَاصِ وَالتَّسَاوِي فِي الْفِعْلِ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَمْدِ شِبْهِ الْخَطَا بِالسَّوْطِ أَوْ الْعَصَا: «مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ»<sup>(١)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ / بَابِ فِي دِيَةِ الْخَطَا شِبْهِ الْعَمْدِ [رقم/ ٤٥٨٨]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْقِسَامَةِ / بَابِ مَنْ قَتَلَ بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ [رقم/ ٤٧٩٣]، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ / بَابِ دِيَةِ شِبْهِ الْعَمْدِ مَغْلُظَةً [رقم/ ٢٦٢٧]، مِنْ حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «نَصَبُ الرَّايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ [٤/ ٣٣١]. وَالدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ لابْنِ حَجَرٍ [٢/ ٢٦١].

وما رُوِيَ عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ حَكَمَ فِي رَجُلٍ رَضَخَ<sup>(١)</sup> رَأْسَ رَجُلٍ بِحَجَرٍ: «أَنْ يُرَضَخَ رَأْسُهُ بِحَجَرٍ»<sup>(٢)</sup>.

فثَبَّتَ بِالسُّنَّةِ مَا ثَبَّتَ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ التَّسَاوِيَّ فِيمَا يُقْتَصُّ مِنْهُ، فَقَدْ حَصَلَ مَعَهُ الْفَرَضُ، وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ خَالَفَ، فَحَالُ الْإِتِّفَاقِ الْمُوجِبَةِ لِلتَّكَافُؤِ فِي الْفِعْلِ أَوْلَى بِنَا مِنْ حَالِ الْإِخْتِلَافِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣] الْآيَةُ. فَقَدْ دَلَّ بِهَذَا النَّصِّ عَلَى حُكْمِ تَسَاوِيِ الْفِعْلِ.



- 
- (١) الرِّضْخُ: الدَّقُّ وَالْكَسْرُ. يَنْظُرُ: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٢/ ٢٢٩ / مادة: رضخ].
- (٢) لم نجده هكذا، والمشهور: ما أخرجه: البخاري في كتاب الديات / باب من أقاد بالحجر [رقم / ٦٤٨٥]، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات / باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره [رقم / ١٦٧٢]، من حديث: أنس بن مالك رَضَخَ عَنْهُ قَالَ: «عَدَا يَهُودِيٌّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ، فَأَخَذَ أَوْصَاخًا كَانَتْ عَلَيْهَا، وَرَضَخَ رَأْسَهَا، فَأَتَى بِهَا أَهْلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ وَقَدْ أَضْمِتَتْ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَكَ؟» فَلَانٌ لِغَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَنْ لَا، قَالَ: فَقَالَ لِرَجُلٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا، فَأَشَارَتْ: أَنْ لَا، فَقَالَ: «فَقُلَانِ» لِقَاتِلِهَا، فَأَشَارَتْ: أَنْ نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَخَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ».

## بَابُ ذِكْرِ مَنْ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا صِفَةُ مَنْ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ؟

فَقُلْ: إِذَا قَتَلَ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَتَلَ الْعَبْدَ لَا يُقْتَلُ بِهِ، فَإِذَا قَتَلَ الْمَعْتُوهُ<sup>(١)</sup> الصَّحِيحَ لَمْ يُقْتَلْ بِهِ، وَإِذَا قَتَلَ الطِّفْلَ الْبَالِغَ لَا يُقْتَلُ بِهِ، وَلَا يُقْتَلُ الْآبُ بَابْنِهِ.

فَالْحُجَّةُ أَلَّا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنَ الْقِيَاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا جَمِيعًا عَلَى أَنَّ لَيْسَ فِيمَا دُونَ نَفْسِ الْعَبْدِ قِصَاصٌ، فَدَلَالَةُ إِجْمَاعِهِمْ قَاضِيَةٌ أَنَّ النَّفْسَ لَا قِصَاصَ فِيهَا.

(١) الْمَعْتُوه: هُوَ الَّذِي لَا عَقْلَ لَهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ.

(٢) هَذَا مُلَفَّقٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ:

أ- أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ / بَابُ لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِالْكَافِرِ [رَقْمُ/ ٦٥١٧]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / بَابُ مَا جَاءَ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ [رَقْمُ/ ١٤١٢]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْقِسَامَةِ / سَقُوطُ الْقُودِ مِنَ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ [رَقْمُ/ ٤٧٤٤]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١/ ٧٩]، مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: «قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفَكَأُ الْأَسِيرَ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

ب- وَأَمَّا الثَّانِي: فَأَخْرَجَهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِ» [٣/ ١٣٣]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٨/ ٣٥]، مِنْ طَرِيقِ جُوَيْرِيرٍ، عَنِ الصَّحَّاحِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ضَعْفٌ». وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ». يَنْظُرُ: «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ» لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي [٢/ ٢٦٣].

وَالْحُجَّةُ إِلَّا قَوْدَ عَلَى الْمَجْنُونِ، وَلَا عَلَى الطُّفْلِ: مَا رُوِيَ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»<sup>(١)</sup>. فَاسْقَطَ الْحُجَّةَ  
[ق/١١٦/ب] عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ الطُّفْلِ حَتَّى يَبْلُغَ،  
وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.



بَابُ ذِكْرِ جِرَاحِ الْعَمْدِ<sup>(١)</sup>

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الْقِصَاصِ فِي الْجِرَاحِ؟

فَقُلْ: مَا قَالَهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وَالْجِرَاحُ تَقَعُ عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ: عَمْدٌ، وَشِبْهُ الْعَمْدِ، وَخَطَأٌ.

فَأَمَّا الْعَمْدُ: فَفِيهِ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ يُوصَلُ إِلَى الْقِصَاصِ فِيهِ، وَمَا لَا يُوصَلُ إِلَى الْقِصَاصِ فِيهِ؛ فِيهِ الدِّيَّةُ، فَالنَّفْسُ وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ يُوصَلُ إِلَى الْقِصَاصِ مِنْهَا، وَفِيهَا الْقِصَاصُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِهَا آفَاتٌ، فَلَا تَكُونَ مُتَسَاوِيَةً لِعَضْوِ الْمَجْرُوحِ، فَإِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ كَانَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ الْأَعْضَاءَ الْمَعِيَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنْ تُقَطَعَ يَدُهُ، فَيَكُونَ لَهُ يَدٌ شَلَالٌ، أَوْ تُقْلَعَ سِنُّهُ، فَيَكُونَ لَهُ سِنٌّ أَسْوَدٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَإِنْ فَقَأَ عَيْنَهُ، وَلَهُ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ؛ فَفِيهَا الْقِصَاصُ، وَكَذَلِكَ إِنْ فُقِئَتْ عَيْنُهُ وَهِيَ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ؛ فَلَهُ الْقِصَاصُ، وَإِذَا كَانَتْ لَهُ يَدٌ وَاحِدَةٌ فَقَطَعَهَا؛ فَلَهُ الْقِصَاصُ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ؛ فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ.



(١) وقع في الأصل: «فِي الْعَمْدِ». والمثبت من «ط».

## بَابُ ذِكْرِ جِرَاحِ شِبْهِ الْعَمْدِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي جِرَاحِ شِبْهِ الْعَمْدِ؟

فَقُلْ: لَا قِصَاصَ فِيهَا وَفِيهَا الدِّيَّةُ، وَالدِّيَّةُ فِي مَالِ الْعَامِدِ.

وَالْحُجَّةُ فِي إِيْجَابِ الدِّيَّةِ فِي مَالِهِ: السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [ق/١١٧/أ]، وَذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَمْدِ شِبْهِ الْخَطَا بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا: «مِئَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ»<sup>(١)</sup>. فَكَانَ هَذَا عَمْدًا، وَلَهُ حُكْمُ الْخَطَا؛ لِأَنَّ الْخَطَا لَا قِصَاصَ فِيهِ، فَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ قِيلَ: شِبْهُ الْخَطَا، فَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ فِعْلِ الْإِنْسَانِ هَكَذَا؛ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَفِيهِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ.



## بَابُ الذِّكْرِ<sup>(١)</sup> جِرَاحِ الْخَطَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي جِرَاحِ الْخَطَا؟

فَقُلْ: لَا قِصَاصَ عَلَى جَانِبِهَا، وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ، وَمَا أُسْتُكِرَ هُوَا عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>. فَثَبَّتَ بِسُنَّتِهِ أَلَّا قِصَاصَ، وَلَا دِيَّةَ، وَصَارَتْ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ إِجَابِ حُكْمِ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ اقْتِدَاءً مِنْهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي إِجَابِ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَعَانِي<sup>(٣)</sup>:

مِنْهَا: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ كَانَ حَسَنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ أَكَّدَ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَانَتْ

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

(٢) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» [٢/ ٦٤]: «هَذَا لَا يُوجَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَإِنْ كَانَ الْفَقَهَاءُ كُلُّهُمْ لَا يَذْكُرُونَهُ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَقْرَبُ مَا وَجَدْنَاهُ بِلَفْظٍ: «رَفَعَ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ثَلَاثًا». رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» - [٢/ ١٥٠] - مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ، وَأَكْثَرُ مَا يُرْوَى بِلَفْظٍ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ». هَكَذَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَثُوبَانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي بَكْرَةَ».

قُلْنَا: وَهَكَذَا جَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ وَالْأَثَمَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوهُ بِهَذَا اللَّفْظِ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي»! وَقَدْ ظَفَرْنَا بِهِ بِهَذَا اللَّفْظِ بَعَيْنُهُ، فَأَخْرَجَهُ: أَبُو الْقَاسِمِ التَّمِيمِيُّ الْمُؤَدَّنُ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى «نُسْخَةِ أَبِي مُسْهِرٍ، وَالْوَحَاطِيِّ»، كَمَا فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» لِابْنِ السَّبْكِ [٢/ ٢٥٤]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

(٣) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مَعَانِي». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَاذَةِ، لَكِنْ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْيَاءِ - فِي الْاسْمِ الْمَنْقُوصِ - لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ.





## بَابُ ذِكْرِ صِفَةِ الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا صِفَةُ الْعَمْدِ، وَصِفَةُ شِبْهِ الْعَمْدِ، وَصِفَةُ الْخَطَا؟  
 فَقُلْ: الْعَمْدُ: هُوَ مَا قُصِدَ إِلَى فِعْلِهِ بِمَا مِثْلُهُ يَقْتُلُ، وَهُوَ مَا كَانَ  
 بِحَدِيدٍ أَوْ عَصًا ثَقِيلٍ<sup>(١)</sup>، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.  
 وَأَمَّا شِبْهُ الْعَمْدِ: فَهُوَ مَا قُصِدَ إِلَى فِعْلِهِ بِمَا مِثْلُهُ لَا يَقْتُلُ، مِثْلُ  
 الْعَصَا الْخَفِيفَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.  
 وَأَمَّا الْخَطَا: هُوَ<sup>(٢)</sup> مَا لَمْ يُرَدْ بِالْفِعْلِ مَا أُصِيبَ بِهِ؛ فَهُوَ خَطَاً.



(١) كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ، وَالْجَادَّةُ أَنْ يَقَالَ: «ثَقِيلَةً». بِالتَّأْنِيثِ، لِأَنَّ الْعَصَا مُؤَنَّثَةٌ، لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا  
 -إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ-: صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ  
 الْمُؤَنَّثِ، حَيْثُ حُمِلَتْ «الْعَصَا» هُنَا عَلَى مَعْنَى «الْعُودِ».

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ بِحَذْفِ الْفَاءِ مِنْ «فَهُوَ» مَعَ كَوْنِهَا جَوَابَ: «وَأَمَّا!» وَهِيَ لَازِمَةٌ؛ لِإِرْبَاطِ الْجَوَابِ  
 بِهَا عِنْدَ جَمَاهِيرِ النُّحَاةِ، وَإِنَّمَا جَوَّزُوا حَذْفَ الْفَاءِ لِمُضَرَّةِ الشُّعْرِ، أَوْ نَادِرًا مِمَّا لَيْسَ يَكُونُ هُنَا  
 مَوْضِعَهُ، لَكِنْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ: إِلَى أَنَّ حَذْفَهَا جَائِزٌ فِي الْإِخْتِيَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ، وَأَنَّ  
 ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي اللُّغَةِ مَعْهُودٌ فِي كَلَامِ أَفْصَحِ الْعَرَبِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا اخُذَ لَكَ.



وما في الإنسان ممّا فيه رُبْعُ الدِّيَةِ: الْأَجْفَانُ<sup>(١)</sup>، في كُلِّ جَفْنٍ رُبْعُ الدِّيَةِ، وفي الجميعِ الدِّيَةُ.

وما في الإنسان ممّا فيه عَشْرُ الدِّيَةِ: الْهَاشِمَةُ<sup>(٢)</sup>، وهي التي تَهْشِمُ الْعَظْمَ، وفيها عَشْرُ الدِّيَةِ، وأصابعُ اليَدِ، وأصابعُ الرَّجْلِ: ففي كُلِّ أَصْبَعٍ منها عَشْرُ الدِّيَةِ.

وما فيه نصفُ عَشْرِ الدِّيَةِ: الْمُوضِحَةُ<sup>(٣)</sup>، وفيها نصفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وهي التي تُوضِحُ عَنِ الْعَظْمِ<sup>(٤)</sup>. وَالْأَسْنَانُ في كُلِّ سِنٍّ نصفُ عَشْرِ الدِّيَةِ.

وما فيه عَشْرٌ ونصفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وهي مِنَ الشَّجَاجِ<sup>(٥)</sup>: الْمُنْقَلَةُ<sup>(٦)</sup>، وهي التي تَتَقَلُّ من حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَتُنْقِي عِظَامَهَا؛ ففيها عَشْرٌ ونصفُ عَشْرِ الدِّيَةِ.

وما فيه ثُلُثُ عَشْرِ الدِّيَةِ: وَهُوَ الْكُرْسُوعُ<sup>(٧)</sup> من الأصابعِ،

(١) الْأَجْفَانُ: جَمْعُ: جَفْنٍ، وهي أَغْطِيَةُ الْعَيْنَيْنِ، مِنْ تَحْتَ وَمِنْ فَوْقَ. يَنْظُرُ: «الزَّاهِرُ فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ» لِأَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ [٧٢ / ٢].

(٢) الْهَاشِمَةُ: هِيَ شَجَّةٌ تَهْشِمُ الْعَظْمَ، أَوْ هِيَ الَّتِي هَشَمَتِ الْعَظْمَ، وَلَمْ يَتَبَايَنَ فَرَأْشُهُ، أَوْ الَّتِي هَشَمَتْهُ فَنَفِشَ. أَيِ: تَشَعَّبَ وَانْتَشَرَ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٣٤ / ١٠٠ / مَادَّةُ: هَشَمَ].

(٣) الْمُوضِحَةُ: جَمْعُ: مَوَاضِحٍ، وَهِيَ الشَّجَّةُ الَّتِي تُبْدِي وَضَحَ الْعَظْمِ. أَيِ: يَبَاضُهُ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٥ / ١٩٦ / مَادَّةُ: وَضَحَ].

(٤) أَيِ: تَكْشِفُ.

(٥) الشَّجَاجُ: جَمْعُ: شَجَّةٍ، وَهِيَ الْجِرَاحَةُ فِي الرَّأْسِ، أَوِ الْوَجْهَ، أَوِ الْجَبِينِ. يَنْظُرُ: «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٩٨١ / ١].

(٦) الْمُنْقَلَةُ - بِكسْرِ الْقَافِ -: هِيَ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا صِغَارُ الْعِظَامِ، وَتَتَقَلُّ عَنْ أَمَاكِنِهَا. وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تَتَقَلُّ الْعَظْمُ. أَيِ: تَكْشِرُهُ. يَنْظُرُ: «النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٥ / ١١٠ / مَادَّةُ: نَقَلَ].

(٧) الْكُرْسُوعُ - بِضَمِّ الْكَافِ وَالسِّينِ وَسُكُونِ الرَّاءِ -: طَرَفُ الزَّنْدِ الَّذِي يَلِي الْخِنْصَرَ، وَهُوَ النَّاتِيءُ عِنْدَ الرُّسْغِ، وَالْجَمْعُ: كَرَّاسِيعٍ. يَنْظُرُ: «الصَّحَاحُ فِي اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [٣ / ١٢٧٦ / مَادَّةُ: كَرَّسَعَ].



والباضعة<sup>(١)</sup>: وهي التي تبضع اللحم.

والمُتَلَاخِمَةُ<sup>(٢)</sup>: وهي التي يلتحم أعلاها ويتسع أسفلها.

والسّمحاق<sup>(٣)</sup>: وهي التي تبلغ إلى الجلد الذي يلي العظم في السّاقين، والفخذين، والذّراعين، والعُضدين<sup>(٤)</sup>، وكذلك شعر اللّحية، والحاجبين، وشعر الرّأس، كلّ ذلك فيه حُكُومَةٌ، وكذلك الأصابع الزّائدة، واليد الشّلاء، والسّن الأسود، وما أشبهها [ق/١١٨/ب].



(١) الباضعة: وهي التي تأخذ في اللحم. أي: تشقه وتقطعه. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [١/ ١٣٤/ مادة: بضع].

(٢) المُتَلَاخِمَةُ: هي التي تشق اللحم دون العظم، ثم تتلاحم بعد شقها. أي: تتلاءم وتتلاصق. ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري [٢/ ٢٤٤].

(٣) السّمحاق: جلدة رقيقة فوق فخف الرّأس، إذا انتهت الشّجّة إليها سُمّيت سَمْحاقًا. ينظر: «الصّحاح في اللغة» للجوهري [٤/ ١٤٩٥/ مادة: سحق].

(٤) العُضدان: مثنى العُضد، وهو ما بين الكُفّ والمِرْفَق. ينظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لأبي السّادات ابن الأثير [٣/ ٢٥٢/ مادة: عضض].

## بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَنْشُورَةٌ فِي جِرَاحِ الْعَمْدِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا تَقُولُ فِي نَضْرَانِيٍّ وَمُسْلِمٍ قَتَلَا نَضْرَانِيًّا؟

فَقُلْ: يُقْتَلُ النَّضْرَانِيُّ بِهِ، وَيَكُونُ عَلَى الْمُسْلِمِ نَصْفُ الدِّيَةِ فِي مَالِهِ، وَكَذَا الْحُرُّ وَالْعَبْدُ إِذَا قَتَلَا عَبْدًا؛ قُتِلَ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَكَانَ عَلَى الْحُرِّ نَصْفُ قِيَمَتِهِ يَوْمَ قُتِلَ، وَإِذَا قَتَلَ الطِّفْلُ وَالْبَالِغُ بِالْغَا<sup>(١)</sup>؛ قُتِلَ الْبَالِغُ، وَكَانَ عَلَى عَاقِلَةِ الطِّفْلِ نَصْفُ الدِّيَةِ.

وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ رَجُلٍ عَمْدًا قُتِلُوا بِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ تَمَالَا<sup>(٢)</sup> أَهْلُ صَنْعَاءَ عَلَى رَجُلٍ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي ذَلِكَ شَاهِدٌ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَسْمِيَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: قَاتِلًا، فَقَدْ اسْتَحَقُّوا بِإِطْلَاقِ التَّسْمِيَةِ عَلَيْهِمْ أَنْ يُقْتَلُوا بِهِ.

وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، وَالْمَرْأَةُ الرَّجُلَ؛ قُتِلَتْ بِهِ، وَقُتِلَ بِهَا، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا قَتَلَ الْحُرَّ قُتِلَ بِهِ.

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: «وَالْبَالِغُ لِبَالِغٍ». وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٢) أَي: تَسَاعَدُوا وَاجْتَمَعُوا وَتَعَاوَنُوا. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٤ / ٣٥٣ / مادة: ملأ].

(٣) لَمْ نَجِدْهُ مَرْفُوعًا بَعْدَ التَّبَعِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ، هَكَذَا أَخْرَجَهُ: مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» / رَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص / ٢٣٠]، وَعَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» / تَرْتِيبُ السَّنَدِيِّ [١ / ٢٠٠]، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» [٨ / ٤٠]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ نَفَرًا، خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ وَقَالَ عُمَرُ: «لَوْ تَمَالَا عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا».

قَالَ ابْنُ الْمَلَقَنِ: «هَذَا الْأَثَرُ صَحِيحٌ». يَنْظُرُ: «الْبَدْرِ الْمُنِيرُ» لابن الملقن [٨ / ٤٠].

وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مُخْتَصَرًا أَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ / بَابُ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ مِنْ رَجُلٍ هَلْ يَعْاقَبُ أَوْ يَقْتَصُّ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ [٦ / ٢٥٢٦]، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ غُلَامًا قُتِلَ غِيلَةً، فَقَالَ عُمَرُ: «لَوْ اشْتَرَكَ فِيهَا أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ».

وَيُقْتَلُ الْبَالِغُ بِالطُّفْلِ، وَالصَّحِيحُ بِالْمَجْنُونِ، وَإِذَا جُرِحَ الْعَبْدُ جِرَاحَةً، وَأَعْتَقَهُ السَّيِّدُ، وَسَرَتِ الْجِرَاحَةُ إِلَى نَفْسِهِ فَمَاتَ فِيهَا؛ فَلَا قَوْدَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى جَارِحِهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، يَكُونُ لِلْسَّيِّدِ مِنْهَا نَصْفُهَا، وَإِنْ كَانَ لِلْعَبْدِ وَرَثَةٌ أَخَذُوا مَا بَقِيَ، وَإِلَّا كَانَ ذَلِكَ لِلْسَّيِّدِ، تَكُونُ مِيرَاثًا.

وَإِذَا ضَرَبَ الرَّجُلَانِ الرَّجُلَ بَعْضًا خَفِيفَةً وَثَقِيلَةً<sup>(١)</sup>، فَاتِيًا عَلَى نَفْسِهِ؛ فَلَا قَوْدَ [ق/ ١١٩/ أ] عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ إِذَا شَرِكَ<sup>(٢)</sup> الْعَمْدَ سَقَطَ الْقَوْدُ، وَكَانَ عَلَى الضَّارِبِ بِالْعَصَا الْخَفِيفَةِ: نَصْفُ الدِّيَّةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَعَلَى الضَّارِبِ بِالْعَصَا الثَّقِيلَةِ: نَصْفُ الدِّيَّةِ فِي مَالِهِ.

وَإِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ الْخَطِئِ؛ فَعَلَى عَوَاقِلِهِمْ دِيَّةُ ذَلِكَ، وَعَلَى كُلِّ قَاتِلٍ خَطِئٍ عِتْقُ رَقَبَةٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا فَعُفِيَ عَنْهُ، وَإِذَا عَفَا وَلِيُّ الدَّمِ عَنْهُمْ، فَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِي فِي عَقُوبَتِكُمْ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَوْدِ، وَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ فِي أَمْوَالِهِمْ.

وَإِنْ ادَّعِيَ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ بِقَتْلِ خَطِئٍ، فَأَقَرَّ أَنَّ ذَلِكَ الْقَتْلَ عَمْدًا؛ فَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ بَيِّنَةٌ؛ اسْتَحَقُّوا الدِّيَّةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِلَّا حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ وَبَرِئَتْ، فَإِنْ ادَّعِيَ عَلَيْهِ قَتْلَ عَمْدٍ، فَأَقَرَّ بِقَتْلِ خَطِئٍ وَلَا بَيِّنَةٌ؛ حَلَفُوا لَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَالْعَفْوُ عَفْوَان: عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ، وَعَفْوٌ عَنِ الْمَالِ.



(١) الواو هنا في الكلمة للجمع، وليست بمعنى: «أو»، التي للتخيير، ويوضح ذلك سياق المؤلف الآتي بعد.

(٢) كذا وقع بالأصل: «شَرِكَ». فإن لم يكن سهواً من: «شَارَكَ». فهي من باب: شَرِكَ يَشْرِكُ، شَرِكًا وشِرْكََةً وشَرِيكَةً، فهو شريك، والمفعول مَشْرُوكٌ، فتكون هنا بمعنى المشاركة. ينظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» [٢/ ١١٩٣ / مادة: شرك].

## بَابُ ذِكْرِ الدِّيَّاتِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ الدِّيَّةُ؟

فَقُلْ: مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، تُؤْخَذُ مُغْلَظَةً وَمُخَفَّفَةً.

فَالْمُغْلَظَةُ: ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً<sup>(١)</sup> فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا.

وَالْمُخَفَّفَةُ: تُؤْخَذُ أَرْبَاعًا: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ ابْنَةَ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ ابْنَةَ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً. وَمِنَ الْبَقَرَةِ: مِثَّتَا بَقْرَةٍ.

وَمِنَ الْحُلَلِ<sup>(٢)</sup>: مِثَّتَا حُلَّةٍ.

وَمِنَ الْغَنَمِ: أَلْفِي شَاةٍ.

وَمِنَ الْعَيْنِ: أَلْفُ دِينَارٍ.

وَمِنَ الْوَرِقِ: اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. فَهَذِهِ دِيَّاتُ الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ.

فَأَمَّا دِيَّةُ الْمَرْأَةِ: فَعَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ.

وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثُلُثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانُ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ.

وَالْعَبْدُ: فَفِيهِ قِيمَتُهُ، وَلَيْسَ لَهُ دِيَّةٌ [ق / ١١٩ / ب].



(١) الْخَلِيفَةُ - بفتح الخاء، وكسر اللام، -: هِيَ النَّاقَةُ الْحَامِلُ، وَجَمْعُهَا: خَلِيفٌ، بكسر اللام. وقيل:

جَمْعُهَا: مَخَاضٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [٩ / ٩٤ / مادة: خلف].

(٢) الْحُلَلُ - بضم الحاء وفتحها -: جَمْعُ: حُلَّةٍ، وَهِيَ إِزَارٌ وَرِدَاءٌ مِنْ أَيْ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الثِّيَابِ. وقيل:

الْحُلَلُ: هِيَ بُرُودُ الْيَمَنِ، وَلَا تُسَمَّى حُلَّةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثَوْبَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. ينظر: «النهاية في

غريب الحديث» لابن الأثير [١ / ٤٣٢ / مادة: حلل]. و«عون المعبود» للعظيم آبادي [١٢ / ١٨٥].



## بَابُ ذِكْرِ الشُّرُوطِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الشُّرُوطِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

فَأَفَادَنَا ذَلِكَ حُكْمَ جَوَازِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبٌ إِلَى حِفْظِ الْحَقُوقِ، وَالْمَنْعِ مِنَ الظُّلْمِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنْ مَّقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣]. فَدَلَّ بِذِكْرِ الرَّهْنِ عَلَى الشُّرُوطِ.

وَرُويَ عَنِ النَّبِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ: وَذَلِكَ أَنَّهُ كَتَبَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ: «هَذَا مَا اشْتَرَيْتُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>. فَثَبَّتَ بِالسُّنَّةِ مَعْنَى مَا أَمْرُنَا بِهِ فِي الْقُرْآنِ. وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ إِذَا كُتِبَ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَقَدْ نُهِينَا عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ<sup>(٢)</sup>، فَلَمَّا كَانَتِ الْكُتُبُ سَبَبًا لِحِفْظِ أَمْوَالِنَا، وَمَانِعَةً لِلْمُخْتَلِسِينَ لَهَا بِعِلَّةِ الدَّيْنِ.

(١) عُلِّقَ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ السَّهُولَةِ وَالسَّمَاحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ [٧٣١ / ٢]، وَوَصَّلَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ / بَابِ مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ [رقم / ١٢١٦]، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ التِّجَارَاتِ / بَابِ شِرَاءِ الرَّقِيقِ [رقم / ٢٢٥١]، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبَرَى» كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» لِلْمِزِيِّ [رقم / ٩٨٤٨]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» [٣ / ٧٧]، عَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: كَتَبَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا مَا اشْتَرَيْتُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ: بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ، لَا دَاءَ وَلَا خَبْثَةَ وَلَا غَائِلَةَ». لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ».

(٢) بِشِيرٍ: إِلَى حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ». أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْاسْتِقْرَاضِ وَأَدَاءِ الدِّيُونِ وَالْحَجَرِ وَالتَّفْلِيسِ / بَابِ مَا يَنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ [رقم / ٢٢٧٧]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ / بَابِ النَّهْيِ عَنْ كَثْرَةِ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَالنَّهْيِ عَنْ مَنْعِ وَهَاتِ، وَهُوَ الْامْتِنَاعُ مِنْ أَدَاءِ حَقِّ لَزْمِهِ أَوْ طَلَبِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ [رقم / ٥٩٣]، عَنِ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

فكالكتاب إذا أراد الرَّجُلُ أن يَكْتَبَهُ فهو مُخَيَّرٌ بين شَيْئَيْنِ، أَيُّهُمَا فَعَلَ فهو بِفَعْلِهِ يُصِيبُ الْحَقَّ، وهو أن يَكْتُبَ يَقُولُ: هذا ما اشترى فلانُ بن فلانٍ من فلانٍ بن فلانٍ، فإن كانت دارًا عَيْنَهَا، وَذَكَرَ مَكَانَهَا مِنَ الْبُقْعَةِ<sup>(١)</sup> التي هي فيها، وَأَتَى عَلَى جَمِيعِ حُدُودِهَا بِوَصْفٍ ما انْتَهَتْ إِلَيْهِ الْحُدُودُ، وَنَعَتَ مَرافقَهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ الثَّمَنَ الَّذِي بِهِ مُلِكَتْ بِالْإِحْصَاءِ وَالْعَدَدِ، وَرَدَّهُ إِلَى الْوِزَنِ الَّذِي بِهِ [ق/ ١٢٠ / أ] تَحَقَّقَ، ثُمَّ وَرَّخَ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ، ثُمَّ بَيَّنَّ عَنْ صِفَةِ الْمُتَبَايِعِينَ مِنَ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ فِي الْعَقْلِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ نَافِذٌ، [وَقَوْلُهُ] <sup>(٣)</sup> مَقْبُولٌ، لَيْسَ فِي حَالَةٍ مَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْقَوْلِ، وَيَحْجُبُهُ عَنِ الْأَمْرِ مِنْ مُنَازَعٍ يُنَازِعُهُ، أَوْ حَجَرٍ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ. إِنْ شَاءَ قَالَ: هَذَا مَا شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ الْمُسَمَّوْنَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، شَهِدُوا جَمِيعًا: أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ ... ثُمَّ أَتَى عَلَى جَمِيعِ مَا وَصَفْنَا مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَشَرَحْنَاهُ.

وَفِي الدَّيْنِ يُقَالُ: إِنَّ حَقَّ فُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ ... ثُمَّ ذَكَرَ الْحَقَّ بِالْإِحْصَاءِ وَالْعَدَدِ، وَتُرَدُّ إِلَى التَّحْقِيقِ بِالْوِزَنِ، وَيُورَّخُ ذَلِكَ، وَيَذَكَّرُ فِيهِ صِفَةَ النَّفْسَيْنِ مِنَ الصَّحَّةِ وَجَوَازِ الْأَمْرِ.

وَإِنْ قَالَ: هَذَا مَا شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ الْمُسَمَّوْنَ فِي الْكِتَابِ، شَهِدُوا جَمِيعًا: أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانٍ أَقَرَّ عَنْهُمْ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ فِي صِحَّةٍ مِنْهُ، وَجَوَازِ أَمْرِ طَائِعًا غَيْرَ مُكْرَهٍ: أَنَّ لِفُلَانٍ ابْنَ فُلَانٍ عَلَيْهِ كَذَا وَكَذَا.

(١) الْبُقْعَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْجَمِيعُ: الْبِقَاعُ. يَنْظُرُ: «شَمْسُ الْعُلُومِ» لِلْحَمِيرِيِّ [١ / ٥٨٩].

(٢) يُقَالُ: وَرَّخَ الْكِتَابَ، وَأَرَّخَهُ؛ إِذَا كَتَبَهُ وَذَكَرَ الْحِينَ الَّذِي كَتَبَهُ فِيهِ، مِنْ يَوْمٍ مَعْرُوفٍ مِنْ شَهْرِ مَعْرُوفٍ

مِنْ سَنَةٍ كَذَا. يَنْظُرُ: «شَمْسُ الْعُلُومِ» لِلْحَمِيرِيِّ [١١ / ٧١٤٠].

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

وإن كان عِتْقًا: قَالَ: طَائِعًا غَيْرَ مُكْرِهِ، أَنَّهُ أَعْتَقَ فَلَانَةً أَوْ فَلَانًا لِلَّهِ وَلَطَلَبِ مَا عِنْدَهُ، ثُمَّ وَرَّخَ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَالشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ، وَالْعَتَقِ، وَالْقَضَايَا، وَالسَّجَلَاتِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَحَاضِرِ<sup>(٢)</sup> وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَايْجَابُهَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهَا تُحَقِّقُ الْمَعَانِي، وَتُظْهِرُ الْمَجْهُولَ إِلَى الذِّكْرِ وَالْعِلْمِ، فَمَهْمَا كُتِبَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يُبْطِلُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرَطَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُبْطِلًا لَهُ.



(١) السَّجَلَاتُ: جَمْعُ: سَجَلٍ - بكسر السين والجيم - وهو الذي يُكْتَبُ فِيهِ الْمَخْضَرُ، وَيُكْتَبُ مَعَهُ تَنْفِيزُ الْحُكْمِ وَإِمْضَاؤُهُ. وَأَضْلُ السَّجَلِ: الصَّحِيفَةُ الَّتِي فِيهَا الْكِتَابُ أَيْ كِتَابُ كَانَ. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص / ٣٣٢]. وَ«النَّظْمُ الْمُسْتَعَذِبُ» لِابْنِ بَطَالٍ [٢ / ٣٤٧].

(٢) الْمَحَاضِرُ: جَمْعُ: مَخْضَرٍ - بفتح الميم - وهو الذي يُكْتَبُ فِيهِ قِصَّةُ الْمُتَحَاكِمِينَ، وَمَا جَرَى بَيْنَهُمَا، وَمَا أَظْهَرَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ حُجَّةٍ مِنْ غَيْرِ تَنْفِيزٍ، وَلَا حُكْمٍ مُقْطُوعٍ بِهِ. يَنْظُرُ: «تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ» لِلنَّوَوِيِّ [ص / ٣٣٢]. وَ«النَّظْمُ الْمُسْتَعَذِبُ» لِابْنِ بَطَالٍ [٢ / ٣٤٧].

## بَابُ صِفَةِ الْقَاضِي وَأَدَبِهِ

[ق/ ١٢٠/ ب] إذا قِيلَ لَكَ: ما الأَصْلُ في فِعْلِ القَضَاءِ والمنزلة؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قوله تعالى لنفسه: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٢٠].  
فَأَفَادَنَا صِفَةً فِعْلُهُ تَعَالَى، وَهُوَ الْحَقُّ.

وقال النبي ﷺ: «عَلَيَّ أَقْضَاكُمْ»<sup>(١)</sup>. فاسمُ القضاءِ: اسمٌ جامعٌ، فقد حصلَ له بهِ كلُّ عِلْمٍ نفيسٍ.

فَمَنْ وُصِفَ بِهِ هَذِهِ الصِّفَةُ وَأُعْطِيَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ؛ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ  
عَالِمًا بَكِتَابِ اللَّهِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالنَّاسِخِ

(١) قال أبو العباس ابنُ تيمية: «لم يَرَوْه أحد من أهل الكتب الستة، ولا أهل المسانيد المشهورة؛ لا أحمد ولا غيره بإسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما يُروى من طريق مَنْ هو معروف بالكذب!». ينظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية [٤ / ٤٣٧].

قلنا: قد أخرجه: ابنُ ماجه في افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم/  
باب فضائل خباب [رقم / ١٥٤]، وأبو يعلى الخليلي في «مشيخته»، كما في «تاريخ  
قزوين» للرافعي [١/ ١٨٤]، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: «أَزَحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءُ  
عُثْمَانُ، وَأَقْضَاهُمْ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ...». وذكر باقي الحديث. وفي الباب عن  
ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة. ينظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي  
[ص/ ١٣٥].

وَالْمَنْسُوخُ، وَالْمُحْكَمُ<sup>(١)</sup> وَالْمُتَشَابِهُ<sup>(٢)</sup>، وَالْمُقَدَّمُ وَالْمُؤَخَّرُ، وَالْمُجْمَلُ<sup>(٣)</sup> وَالْمُفَسَّرُ<sup>(٤)</sup>، وَالظَّاهِرُ<sup>(٥)</sup> وَالْخَفِيُّ<sup>(٦)</sup>.

وَيَكُونُ عَالِمًا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِنَاسِخِهَا وَمَنْسُوخِهَا، وَمُحْكَمِهَا وَمُتَشَابِهِهَا، وَمُقَدَّمِهَا وَمُؤَخَّرِهَا، وَمُجْمَلِهَا وَمُفَسَّرِهَا، وَعَالِمًا بِاللُّغَةِ

(١) الْمُحْكَمُ: هُوَ الْمُتَقَنُّ، وَهُوَ مَا أُحْكِمَ الْمُرَادُّ بِهِ عَنِ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ وَالنَّسْخِ، وَمِنَ الْقُرْآنِ: الظَّاهِرُ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَلَهُ اعْتِبَارَاتٌ أُخْرَى. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ١٩٨]. و«المعجم الوسيط» [١/ ١٩٠]. و«معجم علوم القرآن» لإبراهيم الجرمي [ص/ ٢٤٥].

(٢) الْمُتَشَابِهُ: ضِدُّ الْمُحْكَمِ، وَهُوَ مَا لَمْ يُرَجَّحْ بَيَانُ مُرَادِهِ لَشِدَّةِ خَفَائِهِ. وَالْمُتَشَابِهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَهُ إِطْلَاقَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَأَجْوَدُ مَا قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ: إِنَّهُ مَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ مَعْنَى. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ١٩٣]. و«معجم علوم القرآن» لإبراهيم الجرمي [ص/ ٢٣٩]. و«معجم مصطلح الأصول» لهيثم هلال [ص/ ٢٧].

(٣) الْمُجْمَلُ: هُوَ مَا خَفِيَ الْمُرَادُّ مِنْهُ بِحَيْثُ لَا يُدْرِكُ بِنَفْسِ اللَّفْظِ إِلَّا بَيَانٌ مِنَ الْمُجْمَلِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ لِتَرَاخُمِ الْمَعَانِي الْمُتَسَاوِيَةِ، أَوْ لَغَرَابَةِ اللَّفْظِ، أَوْ لانتقاله من معناه الظاهر إلى ما هو غير معلوم. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ» لِلجُرْجَانِيِّ [ص/ ٢٦١]. و«معجم علوم القرآن» لإبراهيم الجرمي [ص/ ٢٤٥].

(٤) الْمُفَسَّرُ: هُوَ الْمَكْشُوفُ مَعْنَاهُ، الَّذِي وُضِعَ الْكَلَامُ لَهُ، وَازْدَادَ وَضُوحًا عَلَى النَّصِّ، عَلَى وَجْهِ لَا يَنْقَى مَعَهُ اخْتِمَالُ التَّأْوِيلِ وَالتَّخْصِيصِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ٢١٣]. و«معجم علوم القرآن» لإبراهيم الجرمي [ص/ ٢٧٢]. و«معجم مصطلح الأصول» لهيثم هلال [ص/ ٣١٠].

(٥) الظَّاهِرُ: فَاعِلٌ مِنَ الظُّهُورِ، وَمِنْ مَعَانِيهِ: الْوُضُوحُ وَالْإِنْكَشَافُ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ بِصِغَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى قَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ، مَعَ احْتِمَالِ التَّخْصِيصِ وَالتَّأْوِيلِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص/ ١٣٩]. و«معجم علوم القرآن» لإبراهيم الجرمي [ص/ ١٨٨]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيَّة» [٢/ ٤٤٥].

(٦) الْخَفِيُّ: مَا اخُذَ مِنَ الْخَفَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَهُوَ: مَا خَفِيَ الْمُرَادُّ مِنْهُ بِعَارِضٍ فِي غَيْرِ الصِّيغَةِ، وَلَا يُنَالُ إِلَّا بِالطَّلَبِ وَالتَّأَمُّلِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ» لِلجُرْجَانِيِّ [ص/ ١٠٠]. و«معجم علوم القرآن» لإبراهيم الجرمي [ص/ ١٨٨]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيَّة» [٢/ ٤٢].



فَإِذَا تَوَجَّهَ لَهُ الْحُكْمُ، وَقَامَ فِي نَفْسِهِ صَحَّةٌ مَا قَدْ تَوَجَّهَ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ؛ شَاوَرَ فِيهِ الْعُلَمَاءَ، فَإِنْ خَالَفُوا عَلَى مَا فِي نَفْسِهِ؛ تَوَقَّفَ عَنِ إِمضَاءِ الْحُكْمِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ، فَإِنْ لَمْ يُخَالَفُوا مَضَى فِي الْحُكْمِ<sup>(١)</sup>، هَكَذَا يَفْعَلُ فِي مَجَالِسِهِ.

وَلَا يَتْرُكُ الدَّرْسَ لِلْعِلْمِ، وَمُجَالَسَةَ أَهْلِهِ، وَيُقِلُّ مُوََاكَلَتَهُ لِلنَّاسِ، وَمُصَاحَبَتَهُ لَهُمْ، وَقَبُولَ بَرِّهِمْ، وَالتَّجَارَةَ فِي عَمَلِهِ، وَالتَّعَرُّضَ لِمَا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ فِيهِ الْمُحَاطَاةُ<sup>(٢)</sup>، فَيَكُونُ ذَلِكَ نَاكِتًا<sup>(٣)</sup> فِي سِيرَتِهِ، وَقَادِحًا فِي عِدَالَتِهِ، وَيَكُونُ لَهُ شُهُودُ زَكَاةٍ<sup>(٤)</sup>، يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِمْ فَيَمَنُّ بِحُكْمِهِمْ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ فِي الدِّمَاءِ، وَالْفُرُوجِ، وَالْأَمْوَالِ.



(١) فِي «ط»: «أَمْضَى الْحُكْمِ».

(٢) الْمُحَاطَاةُ: مَأْخُودَةٌ مِنَ الْجَبَاءِ، وَهُوَ الْعَطِيَّةُ، فَهِيَ مِنْ حَبَاهُ يَحْبُوهُ حَبْوَةً - بَفَتْحِ الْحَاءِ - . أَيِ اعْطَاهُ. وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْمُسَامَحَةُ وَالْمُسَاهَلَةُ فِي الْبَيْعِ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْقِيَمَةِ فِي الشِّرَاءِ. يَنْظُرُ: «التَّعْرِيفَاتُ

الْفَقْهِيَّةُ» لِلْبَرْكَتِيِّ [ص / ١٩٦]. وَ«دُسْتُورُ الْعُلَمَاءِ» لِلْقَاضِي الْأَحْمَدِ نَكْرِي [٣ / ١٥٧].

(٣) يَعْنِي: عَابَثًا فِي سِيرَتِهِ بِمَا يُكَدِّرُهَا وَيَشِينُهَا. وَأَضْلُ النَّكْتِ: أَنْ تَضْرِبَ فِي الْأَرْضِ بِقَضِيبٍ فَيُؤَثِّرَ بِطَرَفِهِ فِيهَا. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ [٣ / ١٥١ / مَادَّةُ: نَكْت].

(٤) يَعْنِي: شُهُودُ صِلَاحٍ. وَالزَّكَاةُ: الصَّلَاحُ، وَبِهِ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةٌ وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَيِ: عَمَلًا صَالِحًا، وَزَكَاةً تَزْكِيَّةً: أَصْلَحَهُ. يَنْظُرُ: «تَاجُ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ

[١٩ / ٤٩٦ / مَادَّةُ: زَكَى].

## بَابُ ذِكْرِ الصَّيْدِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الصَّيْدِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ﴾ [المائدة: ٩٦]. فَدَلَّ بِذِكْرِ الصَّيْغَةِ عَلَى التَّحْلِيلِ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، اسْتَشْنَى مِنْهَا: «كِلَابُ الصَّيْدِ وَالْحَرْثِ [ق/ ١٢١/ ب] وَالْمَاشِيَةِ»<sup>(١)</sup>. فَدَلَّ بِسُنَّتِهِ عَلَى حُكْمِ مَا أَبْخَنَاهُ بِالْكِتَابِ، وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْلِيلِ ذَلِكَ.



(١) أخرجه: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ/ بَابِ حُكْمِ وَلُوغِ الْكَلْبِ [رقم/ ٢٨٠]، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ / صِفَةِ الْكِلَابِ الَّتِي أَمَرَ بِقَتْلِهَا [رقم/ ٤٢٨٠]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [٤ / ٨٥]، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْقَلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، وَأَيُّمَا قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ حَرْثٍ، أَوْ صَيْدٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطًا». لَفْظُ النَّسَائِيِّ.



## بَابُ ذِكْرِ الْأَسْبَابِ الَّتِي يُضْطَادُّ بِهَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَسْبَابُ الَّتِي يُضْطَادُّ بِهَا؟

فَقُلْ: الْجَوَارِحُ، وَالْكِلَابُ، وَالسُّهَامُ، وَالشَّرَكُ<sup>(١)</sup>، فَكُلُّ ذَلِكَ سَبَبٌ إِلَى الصَّيْدِ.

فَالْحُجَّةُ فِي الْجَوَارِحِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤] الْآيَةَ. فَأَفَادَنَا بِهَا الصَّيْدَ بِهَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ، فَالْكَلْبُ إِذَا كَانَ مُعَلِّمًا، وَتَعَلِيمُهُ بِالْإِمْسَاكِ، وَالصَّقْرُ إِذَا كَانَ مُعَلِّمًا وَتَعَلِيمُهُ بِالْأَكْلِ، فَإِذَا أَرْسَلَهُمَا الرَّجُلُ وَسَمَّى، ثُمَّ لَمْ يَغِيْبَا عَنْ بَصَرِهِ حَتَّى صَادَا؛ أَكَلَ مَا قَتَلَا مِنْ صَيْدِهِمَا.

وكَذَلِكَ إِذَا رَمَى سَهْمًا وَسَمَّى، فَأَصَابَ الصَّيْدَ فَأَثْبَتَهُ؛ أَكَلَ، فَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ بَعْدَ إِصَابَتِهِ، أَوْ سَقَطَ عَلَى جِدَارٍ فَغَابَ عَنْ بَصَرِهِ وَمَاتَ؛ لَمْ يَأْكُلْهُ، وَإِذَا صَادَ بِكَلْبٍ مَجُوسِيٍّ أَوْ صَقْرِهِ؛ لَمْ يَأْكُلْ، وَلَا يُؤْكَلُ مَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ، وَيُؤْكَلُ مَا أَكَلَ الْبَازِي<sup>(٢)</sup> مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْبَازِيَّ تَعَلِيمُهُ بِالْأَكْلِ، وَالْكَلْبُ تَعَلِيمُهُ تَرْكُ الْأَكْلِ.

(١) الشَّرَكُ - بفتح الشين والراء -: هِيَ حَبَائِلُ الصَّائِدِ، وَكَذَلِكَ مَا يُنْصَبُ لِلطَّيْرِ، وَاحِدَتُهُ:

شَرَكَةٌ. وَجَمْعُهَا: شُرُكٌ. يَنْظُرُ: «الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ» لِابْنِ سِيدِهِ [٦ / ٦٨٤].

(٢) الْبَازِي: جَنْسٌ مِنَ الصَّقُورِ الصَّغِيرَةِ، أَوْ الْمَتَوَسِّطَةِ الْحَجْمِ، تَمِيلُ أَجْنِحَتُهَا إِلَى الْقَصَرِ،

وَتَمِيلُ أَرْجُلُهَا وَأُذُنَايُهَا إِلَى الطُّولِ. وَالْبَازِي: مُخَفَّفُ الْبَاءِ، وَلَا يَجُوزُ تَشْدِيدُهَا، وَقَدْ

أَوَّلَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِتَشْدِيدِهَا. يَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لِلنُّوَيْ [٣ / ٣٤].

و«حَيَاةُ الْحَيَوَانَ الْكَبِيرِ» لِلدِّمِيرِيِّ [١ / ١٥٧]. وَ«الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١ / ٥٥].

فَأَمَّا مَا مَاتَ فِي الْأُخْبُولَةِ<sup>(١)</sup>؛ فَلَا يَحِلُّ، وَأَمَّا مَا مَاتَ بِالرَّمْيِ بِمَا  
يَجْرَحُ مِثْلَهُ، وَقَدْ سَمِيَ الرَّامِي؛ فَحَلَالٌ، وَأَمَّا إِذَا رَمَى بِمُثْقَلٍ<sup>(٢)</sup>، أَوْ  
بِسَهْمٍ بِلَا حَدٍّ فَمَاتَ؛ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ إِذَا لَمْ يَسِلْ دَمُهُ.



(١) الْأُخْبُولَةُ - بضم الهمزة وسكون الحاء وضم الباء - : هي الْمُضَيِّدَةُ. والجمعُ: أَحَابِيلُ. ينظر:

«المصباح المنير» للفيومي [١ / ١١٩ / مادة: حبل]. و«المعجم الوسيط» [١ / ١٥٣].

(٢) الْمُثْقَلُ - بضم الميم وفتح الثاء المثناة وتشديد القاف المفتوحة - : اسم مفعول من

الثَّقَلَ؛ ضِدُّ الْخِفَّةِ، وَقَدْ ثَقُلَ الشَّيْءُ فَهُوَ ثَقِيلٌ، وَاسْتِخْدَامُ الْمُثْقَلِ يَجْرِي فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ

بمعناه اللغوي، ويقصدون به: أَيَّ شَيْءٍ ثَقِيلٍ يَجْرَحُ أَوْ يَقْتُلُ؛ مِثْلَ عَصَا كَبِيرَةٍ، أَوْ مِدَقَّةِ

الْقَصَّارِينَ، أَوْ حَجَرٍ كَبِيرٍ، أَوْ خَشَبَةٍ عَظِيمَةٍ، وَنَحْوِ هَذَا. ينظر: «تحرير ألفاظ التنبيه»

للنووي [ص / ٢٩٥]. و«معجم اللغة العربية المعاصرة» [١ / ٨٩٣].

## بَابُ اق ١٢٢ / أ، مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا أَكْلَهُ وَشَرْبَهُ

إِذَا قِيلَ لَكَ: كَمْ الْمُحَرَّمَاتُ مِنَ الْمَطْعُومِ وَالْمَشْرُوبِ؟

فَقُلْ: سَبْعَةُ أَشْيَاءٍ، وَهِيَ: الْمَيْتَةُ، وَالْدَّمُ، وَلَحْمُ الْخَنَزِيرِ، وَالْحَمِيرِ، وَالْبِغَالِ، وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَالْخَمْرُ. فَالْحُجَّةُ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنَزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فثَبَّتَ بِهِذِهِ الْآيَةُ التَّحْرِيمُ لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ، وَكَانَ مَا سِوَى الْمَذْكُورِ قَدْ عَمَّهُ التَّحْلِيلُ.

فَلَمَّا قَامَتِ الدَّلَالَةُ أَخْرَجَتْ بَعْضَ مَا عَمَّهُ التَّحْلِيلُ إِلَى حُكْمِ التَّحْرِيمِ، وَذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ حَرَّمَ [أَكَلَ] <sup>(١)</sup> لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ <sup>(٢)</sup>. وَحَرَّمَ أَكْلَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ <sup>(٣)</sup>. وَحُرِّمَتِ الْحُمْرُ وَالْبِغَالُ بِالِاتِّفَاقِ.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ط».

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ / بَابِ نَهَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ آخِرًا [رَقْمُ / ٤٨٢٥]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ / بَابِ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ أُبِيحَ ثُمَّ نَسَخَ ثُمَّ أُبِيحَ ثُمَّ نَسَخَ وَاسْتَقَرَّ تَحْرِيمُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ [رَقْمُ / ١٤٠٧]، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، زَمَنَ خَيْرٍ».

(٣) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ وَمَا يُؤْكَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ / بَابِ تَحْرِيمِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ [رَقْمُ / ١٩٣٤]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» [١ / ٢٤٤]، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» [٤ / ١٩٠]، مِنْ طَرِيقٍ: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

والْحُجَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

فَالْكِتَابُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ  
وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. فالإِثْمُ هُوَ اسْمٌ لِلْخَمْرِ، قَالَ الشَّاعِرُ<sup>(١)</sup>:  
شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمُ يَذْهَبُ بِالْعُقُولِ  
وَمِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرَةُ بِعَيْنِهَا، وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ  
شَرَابٍ»<sup>(٢)</sup>. وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ.



(١) هُوَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي: «صَحَاحِ اللُّغَةِ» لِلْجَوْهَرِيِّ [١٨٥٨/٥ / مادة: أِثْم]. وَ«تَهْذِيبِ اللُّغَةِ»  
لِلْأَزْهَرِيِّ [١١٧ / ١٥]. وَ«الْغَرِيبِينَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي عُبَيْدٍ الْهَرَوِيِّ [٤٦/١].  
و«لِسَانِ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ [١٢ / ٦ / مادة: أِثْم].

وَمُرَادُ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الشَّاهِدِ: الْاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْخَمْرِ بِ: الْإِثْمِ.

(٢) أَخْرَجَهُ: الْعَقِيلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» [٣٢٤ / ٢]، وَ [١٢٣ / ٤]، مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَنَحْوِهِ.  
قَالَ الذَّهَبِيُّ: «الْخَبَرُ مَنْكُرٌ». يَنْظُرُ: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ [٤٦٣ / ٢]. وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» لِابْنِ  
حَجَرٍ [٨٩ / ٥].

## بَابُ اق/١٢٢/ب، ذِكْرُ مَا أَحَلَّ لَنَا

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي تَحْلِيلِ الْمَأْكُولِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ؟

تَقُولُ: مَا قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١].

فَدَلَّ بِهَذَا النَّصِّ: عَلَى أَنَّ الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ مُحَلَّلٌ<sup>(١)</sup>، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى حُكْمِ إِخْرَاجِ الْمَحْظُورِ مِنْ إِيْجَابِ حُكْمِ الْعُقُولِ بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ مَجِيءِ حُجَّةِ السَّمْعِ.




---

(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «مُحَلَّلٌ». وَالْجَاذَةُ أَنْ يُقَالَ: «مُحَلَّلَةٌ». بِالتَّأْنِيثِ، وَيُحْمَلُ مَا وَقَعَ هُنَا عَلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى بِتَذْكِيرِ الْمُؤَنَّثِ، فَيَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ قَصَدَ بِهِ «مُحَلَّلٌ»: جَمِيعَ الْمَذْكُورِينَ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافِ تَقْدِيرِهَا: «أَكْلُهَا مُحَلَّلٌ». وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بِأَبٍ كَبِيرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا خَذَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ.

## بَابُ ذِكْرِ الذَّبَائِحِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الذَّبَائِحِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ؟

فَالْحُجَّةُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]. فَاَلنَّحْرُ ضَرْبٌ مِنَ الذَّبَائِحِ، دَلَّ بِهِ عَلَى حُكْمِ ذَكَاةِ الضَّرُورَةِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ ﷺ وَقَدْ ضَحَّى: «هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْأَضَاحِي: فَالْبَذَكَاةُ، وَذَكَائُهَا: الذَّبْحُ أَوِ النَّحْرُ، وَكَذَلِكَ الْعَقِيقَةُ<sup>(٣)</sup>: ذَكَائُهَا بِالذَّبْحِ وَالنَّحْرِ، وَالذَّبْحُ إِذَا أُفْرِيتَ<sup>(٤)</sup> الْأَوْدَاجُ<sup>(٥)</sup>، وَقُطِعَ

(١) أي: التذكية الاضطرارية.

(٢) أخرجه: مسلم في «صحيحه» في كتاب الأضاحي / باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل والتسمية والتكبير [رقم / ١٩٦٧]، وأبو داود في كتاب الضحايا / باب ما يستحب من الضحايا [رقم / ٢٧٩٢]، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَى بِهِ لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُدْيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ»، فَفَعَلْتُ: ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ».

(٣) الْعَقِيقَةُ: الذَّبِيحَةُ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ. وَأَصْلُ الْعَقِّ: الشَّقُّ وَالْقَطْعُ. وَقِيلَ لِلذَّبِيحَةِ: عَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهَا يُشَقُّ خَلْقُهَا. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٣ / ٢٧٦ / مادة: عقق].

(٤) أَفْرَى -بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَسُكُونِ الْفَاءِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْقَصْرِ-. يُقَالُ: فَرَيْتُ الشَّيْءَ أَفْرِيهِ فَرِيًّا؛ إِذَا شَقَّقْتَهُ وَقَطَعْتَهُ لِلْإِصْلَاحِ، وَأَفْرَيْتُهُ؛ إِذَا قَطَعْتَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَسَادِ. وَأَصْلُ الْفَرْيِ -بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَآخِرِهِ يَاءٌ آخِرَ الْحُرُوفِ-: الْقَطْعُ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٣ / ٤٤٢ / مادة: فرا].

(٥) الْأَوْدَاجُ: هِيَ مَا أَحَاطَ بِالْعُنُقِ مِنَ الْعُرُوقِ الَّتِي يَقَطَعُهَا الذَّبَاحُ، وَاحِدُهَا: وَدَجٌّ، وَالْوَدَجَانُ: عِرْقَانِ غَلِيظَانِ عَلَى جَانِبَيْ ثَغْرَةِ النَّحْرِ. وَالْمَعْنَى: قَطَعَهَا وَشَقَّهَا؛ فَأَخْرَجَ مَا فِيهَا مِنَ الدَّمِّ. يَنْظُرُ: «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لابن الأثير [٥ / ١٦٥ / مادة: ودج].

الْحُلُقُومُ<sup>(١)</sup>، وفُصِّلَ الْمَرِيءُ<sup>(٢)</sup>؛ فقد حَلَّ أَكْلُهُ<sup>(٣)</sup> إذا أَتَتِ الذَّكَاءُ على هذه المعاني، وكان المُذَكِّي ذَاكِرًا لِلَّهِ ﷻ عند ذَكَاتِهِ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

والمؤمن: فذَاكِرٌ لِلَّهِ بالعقد والإقرار، فإذا لم يذكر بالإقرار؛ كان ذَاكِرًا بالعقد، فقد حَلَّتْ ذَكَاتُهُ.

وقد أحلَّ الله لنا [ق/ ١٢٣ / أ] طعامَ مَنْ خَالَفَ على ديننا من أهل الكتاب وذبائِحهم بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، إِلَّا الْمَجُوسَ؛ فَإِنَّ ذَبَائِحَهُمْ لَا تَحِلُّ لَنَا؛ لَأَنَّهَا في معنى المَيْتَةِ التي لم تُذَكَّي<sup>(٤)</sup>، فقد حَلَّتِ الْأَضَاحِي والعَقِيقَةُ والذَّبَائِحُ، وهذا كُلُّهُ

(١) الْحُلُقُومُ: هو مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنَّفْسِ. وَجَمْعُهُ: حَلَاقِمٌ وَحَلَاقِيمٌ. ينظر: «لسان العرب» لابن منظور [١٢ / ١٥٠ / مادة: حلقم].

(٢) الْمَرِيءُ - بتخفيف الراء المكسورة -: مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مِنَ الْحَلَقِ. وَأَصْلُ الْمَرِيءِ: رَأْسُ الْمَعِدَةِ الْمُتَّصِلُ بِالْحُلُقُومِ، وبه يكون اسْتِمْرَاءُ الطَّعَامِ. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير [٤ / ٣١٣ / مادة: مرأ]. و«تاج العروس» للزبيدي [٤ / ٣١٣ / مادة: مرأ].

(٣) كَذَا وقع بالأصل: «أَكْلُهُ». والجَاذَةُ أَنْ يَقَالَ: «أَكْلُهَا». بضمير التأنيث، وَيُحْمَلُ ما وقع هنا على الْحَمْلِ على المعنى بتذكير المؤنث، فيكون المؤنَّثُ قد قَصَدَ بـ «أَكْلُهُ»: يعني: الْمَذْبُوح. (٤) كَذَا وقع بالأصل: «تُذَكِّي». بإثبات حرف العلة، والجَاذَةُ في ذلك: «لَمْ تُذَكَّ». بحذف حَرْفِ العلة؛ لأنه فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُعْتَلٌّ الْآخِرُ مُجْزُومٌ؛ وعلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ حَرْفِ العلة. لكن ما وقع في الأصل - إذا لم يكن سهواً من النَّاسِخ - صحيحٌ في العربية، ويخرج على وجهين:

أ- الأول: أنه جارٍ على لغة لبعض العرب، الذين يُجْزَوْنَ المضارع والأمر من المعتل الآخر مُجْزَى الصحيح.

ب- الثاني: تخريجُه على لغة الإشباع. أي: أَشْبَعَتْ فَتَحَةُ الْكَافِ فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا الْيَاءُ، وَالْإِشْبَاعُ لغة

معروفة لبعض العرب. وينظر في ذلك: «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري [٢ / ١٠٨ -

١١٠]، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري [١ / ٢٦ - ٢٧]. و«سر صناعة الإعراب» لابن

جني [٢ / ٦٣٠ / طبعة: دار القلم]. و«شرح الأشموني على ألفية ابن مالك» [١ / ٨٢ - ٨٤].

فَضْلٌ، إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَإِنَّهُ بَتَرَكَ الْأَصَاحِي  
وَالْعَقِيقَةَ غَيْرُ حَرَجٍ<sup>(١)</sup>.




---

(١) حَرَجٌ: اسم فاعل من الحَرَج، يعني: فهو غير مُضَيِّقٍ عليه فيما تَرَكَ. وأصل الحَرَج: المَكَانُ  
الْمُضَيِّقُ، يقال: حَرَجَ صَدْرُهُ يَخْرِجُ حَرَجًا، إِذَا ضَاقَ فَلَمْ يَنْشِرْخَ لَخَيْرٍ، فهو حَرَجٌ، وَحَرَجٌ. ينظر:  
«تاج العروس» للزبيدي [١٣ / ٣٢١ / مادة: حرج].



## بَابُ ذِكْرِ الرِّضَاعِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي الرِّضَاعِ؟

فَقُلْ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣]. فَذَكَرَ الرِّضَاعَ بِالْإِسْمِ، وَكَانَتِ التَّسْمِيَةُ تُوجِبُ الْعُمُومَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَلَمَّا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نَقْرَأُ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ فَنُسِخْنَ بِخَمْسٍ»<sup>(١)</sup>. ثَبَتَ حُكْمُ النِّسْخِ فِي الْمَقْدَارِ، وَصَارَتْ دَلَالَةٌ تَخْصِيصٍ مَا أَوْجَبَهُ الْعُمُومُ، فَلَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا خَمْسٌ فَصَاعِدًا، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(٢)</sup>.

فَإِذَا أَرْضِعَ الصَّبِيُّ مِنَ الْمَرْأَةِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، أَوْ حَلَبَ مِنْهَا مَقْدَارَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ فَأَرْضِعَ بِهَا؛ حَرَّمَ ذَلِكَ كَمَا يُحْرَمُ الْمَصُّ مِنَ الثَّدْيِ،

(١) أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ/بَابِ التَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ [رَقْمُ/١٤٥٢]، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ/بَابِ هَلْ يَحْرُمُ مَا دُونَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ [رَقْمُ/٢٠٦٢]، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَّعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ، بِخَمْسِ مَّعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».

(٢) أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ/بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ وَالرِّضَاعِ الْمُسْتَفِيزِ وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ [رَقْمُ/٢٥٠٢]، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الرِّضَاعِ/بَابِ تَحْرِيمِ ابْنَةِ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ [رَقْمُ/١٤٤٧]، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَإِذَا ثَخُنَ<sup>(١)</sup> اللَّبَنُ أَوْ جَبَّنَ<sup>(٢)</sup>، فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِ الصَّبِيِّ أَوْ الصَّبِيَّةِ حَرَّمَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ لَمْ يُحَرَّمْ، فَإِنْ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ حَلَبَ مِنْهَا لَمْ يُحَرَّمْ.

وَالْحُجَّةُ فِي الْحَوْلَيْنِ: قَوْلُ اللَّهِ [ق/ ١٢٣ / ب] تَعَالَى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].



(١) يُقَالُ: ثَخُنَ الشَّيْءُ ثَخَانَةً؛ فَهُوَ ثَخِينٌ. أَي: كَثُفَ وَعَلُظَ، وَهُوَ نَقِيضُ قَوْلِكَ: رَقِيقٌ. يَنْظُرُ: «شَمْسُ الْعُلُومِ» لِلْحَمِيرِيِّ [٢/ ٨٢٥]. وَ«مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [١/ ٣١٣].  
(٢) جَبَّنَ: صَارَ جُبْنًا، أَوْ جَمَدَ كَالْجُبْنِ. يَنْظُرُ: «مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» [١/ ٣٤٣].

## بَابُ ذِكْرِ النَّسْخِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: النَّسْخُ <sup>(١)</sup> عَلَى كَمْ ضَرْبٍ؟

فَقُلْ: عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثٍ:

نَسْخٌ لِلْحُكْمِ، وَتَبْقِيَةٌ لِلخَطِّ.

وَنَسْخٌ لِلخَطِّ، وَتَبْقِيَةٌ لِلْحُكْمِ.

وَنَسْخٌ لِلخَطِّ وَالْحُكْمِ جَمِيعًا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الرِّضَاعُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنُسَخِنَ بِخَمْسٍ» <sup>(٢)</sup>. فَهَذَا مَا نُسِخَ حُكْمُهُ وَخَطُّهُ.

وَأَمَّا مَا نُسِخَ خَطُّهُ وَثَبَّتَ حُكْمُهُ: فَالْحُجَّةُ فِيهِ: مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا؛ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ» <sup>(٣)</sup>. فَهَذَا مِمَّا نُسِخَ خَطُّهُ، وَثَبَّتَ حُكْمُهُ، وَهُوَ الرَّجْمُ.

(١) النَّسْخُ: هُوَ إِزَالَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ يَعْقِبُهُ، كَنَسْخِ الشَّمْسِ الظِّلَّ، وَالظِّلِّ الشَّمْسَ، وَالشَّيْبِ الشَّبَابَ، فَتَارَةً يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِزَالَةُ، وَتَارَةً يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِبْطَاتُ، وَتَارَةً الْأَمْرَانِ مَعًا، أَمَّا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ: فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَدِّهِ، وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ: الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى انْتِهَاءِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ مَعَ التَّأخِيرِ عَنْ مَوْرَدِهِ. يَنْظُرُ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ [٥ / ١٩٧]. وَ«التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ» لِعَبْدِ الرَّءُوفِ الْمَنَاوِيِّ [ص / ٣٢٤].

(٢) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

(٣) مَضَى تَخْرِيجُهُ.

وأما ما نُسِخَ حُكْمُهُ، وَثَبَّتَ خَطُّهُ: فَمِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ومِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].  
فهذا ممَّا نُسِخَ حُكْمُهُ وَثَبَّتَ خَطُّهُ.

وَلَا يُنْسَخُ الْقُرْآنُ بِالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُنْسَخُ إِلَّا بِقُرْآنٍ.

وَالْحُجَّةُ: مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. فَالْخَيْرُ هُوَ الصَّلَاحُ لَنَا أَوِ الْمَنْفَعَةُ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُفْضَلُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.



## بَابُ ذِكْرِ السُّنَنِ

[ق/ ١٢٤ / أ] إِذَا قِيلَ لَكَ: السُّنَنُ عَلَى كَمْ ضَرْبٍ؟

فَقُلْ: عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ<sup>(١)</sup>:

فَمِنْهَا مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ أَمْرَانِ: أَمْرٌ فَرَضٍ وَأَمْرٌ نَذْبٍ،  
فَالْأَوَّامِرُ إِذَا وَرَدَتْ فَهِيَ عَلَى الْإِيجَابِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةُ النَّذْبِ.

وَضَرْبٌ ثَانِي<sup>(٢)</sup>: وَهُوَ مَا أُخِذَ عَنِ الْفِعْلِ، وَالْأَفْعَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ:  
فِعْلٌ عَامٌّ، وَفِعْلٌ خَاصٌّ، فَأَفْعَالُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْعُمُومِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةُ  
الْخُصُوصِ، وَعُمُومُهَا دَاخِلٌ فِي ضَرْبِي الْأَمْرِ مِنَ الْفَرْضِ وَالنَّذْبِ.

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ: مَا أُخِذَ عَنِ الْعَمَلِ بِحَضْرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمْ يُوجَدْ  
مِنْهُ نَهْيٌ عَنْهُ، وَهَذَا فَضَرْبٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ عَلَى النَّذْبِ دُونَ الْفَرْضِ، فَهَذِهِ  
طَرُقُ السُّنَنِ.

وَالسُّنَنُ فِيهَا مُجْمَلٌ وَمُفَسَّرٌ، وَالْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ: الْقَضَاءُ بِمُفَسَّرِهَا  
عَلَى مُجْمَلِهَا، وَفِيهَا نَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، فَيُحْكَمُ بِنَاسِخِهَا عَلَى مَنْسُوخِهَا،  
وَفِيهَا مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ، فَيُسْتَعْمَلُ حُكْمُ ذَلِكَ عَلَى مَا يُوجِبُهُ فِيهَا، وَفِيهَا  
خَاصٌّ وَعَامٌّ، وَالْعُمُومُ أَوْلَى بِنَا مِنْ الْخُصُوصِ حَتَّى تَقُومَ الدَّلَالَةُ عَلَى  
الْخُصُوصِ فِيمَا مَخْرَجُهُ [مَخْرَجٌ]<sup>(٣)</sup> الْعُمُومِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ خَاصَّةً؛  
فَهِيَ عَلَى خُصُوصِهَا حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةُ الْعُمُومِ.



(١) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ضُرُوبٌ ثَلَاثَةٌ». وَالْجَادَّةُ: «ضُرُوبٌ ثَلَاثٌ». لِلْمَخَالَفَةِ بَيْنَ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ تَذْكِيرًا  
وَتَأْنِيًا؛ لَكِنْ مَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ - صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، لِتَقَدُّمِ الْمَعْدُودِ عَلَى  
الْعَدَدِ. فَإِذَا تَقَدَّمَ الْعَدْدُ عَلَى الْمَعْدُودِ: جَازَ فِي لَفْظِ الْعَدَدِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، نَحْوُ: قَرَأْتُ صُحُفًا ثَلَاثًا أَوْ  
ثَلَاثَةً، وَشَاهَدْتُ أَرْبَعًا أَوْ أَرْبَعَةً. يَنْظُرُ: «مَعِجْمُ الْهَوَامِعِ» لِلْسِّيُوطِيِّ [٢/ ٢٥٥]. وَ«النَّحْوُ الْوَاقِي» لِعَبَّاسِ  
حَسَنِ [٤/ ٥٣٧]، وَ[٤/ ٥٤٥]. وَ«مَعِجْمُ الصُّوَابِ لِلْغَوِيِّ» لِأَحْمَدَ مَخْتَارَ عَمْرٍ [٢/ ٨٩٢].

(٢) كَذَا وَقَعَ بِالْأَصْلِ: «ثَانِي». بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَهُوَ خِلَافُ الْجَادَّةِ، لَكِنْ إِثْبَاتُ هَذِهِ الْيَاءِ - فِي الْإِسْمِ  
الْمَنْقُوصِ - لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مَا اخُذَ ذَلِكَ مَرَارًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ: زِيَادَةٌ مِنْ: «ر».

## باب ذكر أخبار الأحاد

إذا قيل لك: ما الأصل في قبول خبر الواحد؟

فقل: كتاب الله، وسنة نبيه، وما اتفقت عليه الأمة.

فالحجة من الكتاب: ما قاله الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَ كُفْرًا فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦] [ق/ ١٢٤ / ب] الآية.

فأمر الله تعالى بالتوقف عند خبر الفاسق، وفي ذلك دلالة على قبول خبر العدل، وترك التوقف عند خبره.

وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُوا هُوَ أَدْنَىٰ قُلْ أَدْنَىٰ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١]. وفي هذا دلالة أنه كان عليه السلام يسمع من كل قائل واحداً كان أو اثنين، وفيما روي عنه عليه السلام: من قبول خبر الأعرابي على رؤية الهلال في أول الشهر<sup>(١)</sup>؛ دلالة على ما وجب بالآية.

(١) أخرجه: أبو داود في كتاب الصيام/باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان [رقم/ ٢٣٤٠]، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول الله ﷺ /باب ما جاء في الصوم بالشهادة [رقم/ ٦٩١]، والنسائي في كتاب الصيام/باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان [رقم/ ٢١١٢]، وابن ماجه في كتاب الصيام/باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال [رقم/ ١٦٥٢]، والحاكم في «المستدرک» [١/ ٥٨٦]، من طريق عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: إني رأيت الهلال -يعني رمضان- فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله. قال: نعم، قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، قال: يا بلال، أذن في الناس فليصوموا غداً». لفظ أبي داود.

قال الحاكم: «هذا الحديث صحيح، ولم يخرجاه». وقال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». ينظر: «البدر المنير» لابن الملقن [٥/ ٦٤٦]، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر [١/ ٢٧٥].

وفي توجيهه لِمُعَاذٍ<sup>(١)</sup>، وَعَلِيٍّ<sup>(٢)</sup>، وابن مسعود<sup>(٣)</sup> رضوان الله عليهم إلى اليمين: دلالة على إثبات خبر الواحد، وما اتفقت عليه الأمة من الخبر إذا ورد فلم يوجد له معارض أنه مقبول، فثبت بإجماعهم إثبات خبر الواحد.



(١) أخرجه: البخاري في كتاب الزكاة/ باب وجوب الزكاة [رقم/ ١٣٣١]، ومسلم في كتاب الإيمان/ باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام [رقم/ ١٩]، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ...». وساق الحديث.

(٢) أخرجه: أبو داود في كتاب الأقضية/ باب كيف القضاء [رقم/ ٣٥٨٢]، والترمذي في كتاب الأحكام/ باب ما جاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلاهما [رقم/ ١٣٣١]، والنسائي في «السنن الكبرى» في كتاب الخصائص/ ذكر قول النبي ﷺ لعلي: «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ» [رقم/ ٨٤١٩]، وأحمد في «المسند» [١/ ١١١]، والحاكم في «المستدرک علی الصحیحین» [٤/ ١٠٥]، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ، وَلَا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُثَبِّتُ لِسَانَكَ» وساق الحديث. واللفظ لأبي داود.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وقال ابن حجر: «رواه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي، وقواه ابن المديني وصححه ابن حبان». ينظر: «بلوغ المرام» لابن حجر [ص/ ٤٢٤]،

(٣) لم تظهر في خبر علي بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمين.

## باب ذكر كيفية الإجماع

إذا قيل لك: ما الأصل في وجوب الإجماع<sup>(١)</sup>؟

فقل: كتاب الله، وسنة نبيه.

فالحجة من كتاب الله: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالوسط: العدل. والشهادة: هي القول بالحق، ألا تراه تعالى يقول: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾. أي: ناطقًا بالحق.

والحجة من السنة: ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»<sup>(٢)</sup> [ق/ ١٢٥ / أ]. وما قاله عليه السلام: «فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسنٌ، وما رآوه قبيحاً فهو عند الله قبيحٌ»<sup>(٣)</sup>. فأثبت الله الحجة بما هذه صفته.

(١) الإجماع في اللغة: هو العزم والاتفاق. وهو عند الأصوليين: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور على أمر من أمور الدين. ينظر: «البحر المحيط» للزركشي [٦ / ٣٧٨ - ٣٨١]. و«التوقيف على مهمات التعاريف» لعبد الرؤوف المناوي [ص / ٣٩]. و«معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» [١ / ٦٨].

(٢) مضى تخريجه.

(٣) أخرجه: سيف بن عمير في كتاب «وفاة النبي» كما في «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» لابن كثير [١ / ٣٩١ - ٣٩٢]، من طريق المستنير بن يزيد النخعي، عن أزطاة ابن أزطاة النخعي، عن الحارث بن مرة الجهني، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به. قال ابن كثير: «إسناد غريب جداً».

قلنا: بل هو باطل لا أصل له، والمحموظ أنه من قول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً عليه؛ هكذا أخرجه: أحمد في «المسند» [١ / ٣٧٩]، والحاكم في «المستدرک» [١ / ٨٣]، والطبراني في «المعجم الأوسط» [٤ / رقم / ٣٦٠٢]، وابن الأعرابي في «معجم شيوخه» [٢ / ٤٤٣]، من رواية عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».



فقد عُلِمَ بهذا النَّصِّ: أَنَّ المرادَ به: الخَوَاصُّ مِنَ النَّاسِ لَا الْعَوَامَّ،  
وهم أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْقَائِلِينَ<sup>(١)</sup> بِالْحَقِّ.

فحَقِيقَةُ الْإِجْمَاعِ: هُوَ الْقَوْلُ بِالْحَقِّ، فَإِذَا حَصَلَ الْقَوْلُ بِالْحَقِّ مِنْ  
وَاحِدٍ فَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَإِنْ حَصَلَ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَمَا  
حَصَلَ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى جَمَلَةٍ لَا تُخَصِّي؛ فَهُوَ إِجْمَاعٌ.

وَالْحُجَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَاحِدَ إِجْمَاعٌ: مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي أَبِي بَكْرٍ  
الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَنَعَتْ بَنُو حَنِيفَةَ الزَّكَاةَ<sup>(٢)</sup>، فَكَانَتْ مُطَالِبَةُ أَبِي  
بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهَا بِالزَّكَاةِ حَقًّا عِنْدَ الْكُلِّ، وَمَا انْفَرَدَ بِمُطَالَبَتِهَا غَيْرُهُ،  
وَكُلُّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ مُطَالَبَتَهُ حَقٌّ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ وَاحِدًا إِجْمَاعٌ؛ كَانَ  
الْإِثْنَانِ فَصَاعِدًا بِمَعْنَاهُ.



(١) كَذَا بِالْأَصْلِ: «وَالْقَائِلِينَ». وَكَانَ الْجَادَةُ أَنْ يَقَالَ: «وَالْقَائِلُونَ». لِكَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى مَرْفُوعٍ، وَهُوَ: «أَهْلٌ». لَكِنْ مَا وَقَعَ هُنَا - إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهْمًا مِنَ النَّاسِخِ - صَحِيحٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَيُخَرَّجُ عَلَى ثَلَاثَةِ وَجُوهِ مَعْرُوفَةٍ:  
أ- الْأَوَّلُ: النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَعْنِي: الْقَائِلِينَ بِالْحَقِّ». حُذِفَ الْفِعْلُ وَفَاعِلُهُ وَبَقِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَنْصُوبًا.

ب- وَالْوَجْهَ الثَّانِي: الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ مَعَ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَجَمَاعَةُ الْقَائِلِينَ بِالْحَقِّ»، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مَجْرُورًا؛ كَقِرَاءَةِ سَلِيمَانَ بْنِ جَمَّازٍ الْمَدَنِيِّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ» بِجَرِّ «الْآخِرَةَ»، أَيْ: عَمَلِ الْآخِرَةِ، أَوْ بَاقِيِ الْآخِرَةِ. يَنْظُرُ: «شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ» لِلرُّضِيِّ [٤/٣]. وَ«الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ [٢/٣٣٤]. وَ«تَوْجِيهِ اللَّامِ» لِابْنِ الْخَبَّازِ [ص/٦٠٠]. وَ«الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ» لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ [٥/٦٣٨].

ب- وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ عُدِلَ عَنِ الْأَصْلِ هُنَا، وَهُوَ الرِّفْعُ إِلَى النَّصْبِ أَوْ الْجَرِّ؛ لِتَحْصِيلِ التَّشَاكُلِ بَيْنَ الْمُتَجَاوِزَيْنِ: «الْقَائِلِينَ» وَ«الْعُلَمَاءِ»، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرْضَيْنِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَظْلَلْنَ». وَاللَّاتُ بِضَمِيرِ الشَّيَاطِينِ أَنْ يَكُونَ وَادًّا، فَجُعِلَ نُونًا قَضْدًا لِلْمُشَاكَلَةِ، وَالْخُرُوجُ عَنِ الْأَصْلِ لِقَضْدِ الْمُشَاكَلَةِ كَثِيرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ وَنِظَائِرٌ. يَنْظُرُ: «شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ» لِابْنِ مَالِكٍ [ص/١٣٢-١٣٣].

(٢) مَضَى تَخْرِيجَهُ سَابِقًا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ضَمِنَ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا؛ لَجَالَدْتُهُمْ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ».



وَالْحُجَّةُ مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلخَثْعَمِيَّةِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ مَا كُنْتَ فَاعِلَةً؟» قَالَتْ: كُنْتُ أَقْضِيهِ. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»<sup>(١)</sup>.

فقد ثَبَتَ الْقِيَاسُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَكُلُّ حَادِثَةٍ أَوْ نَازِلَةٍ فَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي الْأَصْلِ بِالْمَعْنَى.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَصْلِهَا: أَنَّ الْأَصْلَ مَذْكُورٌ بِالْإِسْمِ وَالْمَعْنَى، وَالْفَرْعُ مَذْكُورٌ بِالْإِسْمِ، فَإِذَا تَفَرَّقَ الْأَصْلُ بِالْمَعْنَى، وَالْفَرْعُ بِالْإِسْمِ؛ فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ ذَلِكَ بِرَدِّ الْفُرُوعِ إِلَى الْأَصُولِ، أَلَا تَرَاهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] الْآيَةَ.

وَالْمُنَازَعُ فِيهِ: الْحَادِثَةُ، وَالْمَرْدُودُ إِلَيْهِ: الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ [ق/١٢٦/أ] ﷻ فِي كِتَابِهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ.



بَابُ طَلَبِ الْعِلْمِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْأَصْلُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ؟

تَقُولُ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ، وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ.

فَالْحُجَّةُ مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] الْآيَةُ.

فَأَفَادَنَا بِذَلِكَ حُكْمَ طَلَبِ الْعِلْمِ، وَمَا قَالَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ»<sup>(١)</sup>. فَإِنَّ طَلَبَ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ.

وقد أجمعت الأمة على أن عِلْمَ ما لا يَسَعُ جَهْلُهُ: فَرَضٌ على الإنسان أن يَعْلَمَهُ، فإذا عَلِمَهُ كان [طَلَبٌ] <sup>(٢)</sup> ما سوى ذلك فضلاً لا فَرَضاً.

فَعَلَى كُلِّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِ فَرَائِضَ، وَتَوَعَّدَهُ <sup>(٣)</sup> عَلَى تَرْكِهَا: أَنْ يَعْلَمَهَا وَيُعَلِّمَهَا، وَأَنْ يُسَارِعَ إِلَى مُوَافَقَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا رَغْبَةً فِي ثَوَابِهِ، وَخَوْفًا مِنْ عِقَابِهِ، وَظُلُبًا لِمَرْضَاتِهِ.

والله نَسْأَلُ التَّوْفِيقَ بِمَنْهِ، وهو حَسْبُنَا ونعم الوَكِيلُ.

(١) أخرجه: ابن عدي في «الكامل» [٤ / ١١٨]، والعقيلي في «الضعفاء» [٢ / ٢٣٠]، والخطيب في «تاريخ بغداد» [٩ / ٣٦٣]، وابن الجوزي في «الموضوعات» [١ / ٢١٥]، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

قال ابنُ الجوزي: « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وقال ابنُ حبان: هذا الحديث باطل لا أصل له. ينظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي [ص/ ١٢١]. و«كشف الخفاء» للعجلوني [١/ ١٥٦].

(٢) ما بين المعقوفتين : زيادة من : «ط» .

(٣) وقع في الأصل: « وتَوَاعَدَهُ ». ولعل الصواب ما أثبتناه. والتوَعَّد: هو التهَدُّد، أمَّا التَوَاعَدُ: فهو مِنَ الوعد.

تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللَّهِ وَمَنِّهِ، وَهُوَ «الْوَدَائِعُ لِمَنْصُوصِ الشَّرَائِعِ».

وَوَافَقَ الْفَرَاغَ مِنْ نَقْلِهِ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى  
الْآخِرِ، سَنَةِ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَخَمْسَ مِثَّةٍ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ  
[ق/١٢٦/ب].





# الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الحديث

٣- فهرس الآثار

٤- فهرس الأعلام

٥- فهرس المصادر والمراجع

٦- فهرس المحتويات





## ١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾	الفاتحة	١	٢٢٥
﴿وَلَا تَسْأَلْنِ﴾	الفاتحة	٧	٢٢٥
﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾	البقرة	٢٧	٣٦٦
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	البقرة	١١٠	٢٧٧
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	البقرة	١٤٣	١٤٩
﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾	البقرة	١٤٤	٢٠٣
﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾	البقرة	١٤٤	٢٢١
﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾	البقرة	١٥٥	٢٧٧
﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾	البقرة	١٥٨	٣٢٢
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾	البقرة	١٦٨	٣٦٢
﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾	البقرة	١٧٢	٣٦٢
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرُ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾	البقرة	١٧٣	٣٦٥
﴿وَالصَّادِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾	البقرة	١٧٧	٥٠٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾	البقرة	١٧٨	٥٥٩
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾	البقرة	١٨٠	٤٢٦
﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا﴾	البقرة	١٨١	٤٢٩
﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِنْمَاءً﴾	البقرة	١٨٢	٤٢٩
﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضَةٌ أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	البقرة	١٨٤	٣٠٦
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾	البقرة	١٨٥	٣٠٣، ١٦٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾	البقرة	١٨٧	٣٠٤، ١٥٧، ١٤١، ٣٢٠، ٣١٣، ٣٠٥، ٣٤٠
﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾	البقرة	١٩٤	٤٠٢
﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾	البقرة	١٩٦	٣٤٠، ٣٣٦، ٣٢٥
﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾	البقرة	١٩٧	٣٢٤، ٣٢٠، ١٥٧
﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾	البقرة	١٩٨	٣٤٩، ٣٢١
﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾	البقرة	٢٠٣	٣٤٣، ٢٥٩
﴿حَتَّى يَطْهَرُوا فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾	البقرة	٢٢٢	١٨٦، ١٨٤، ١٥٢
﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾	البقرة	٢٢٥	١٢٩
﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾	البقرة	٢٢٦	٤٧٣، ٤٧٢
﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	البقرة	٢٢٨	٤٧٧، ٤٧٦
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾	البقرة	٢٢٩	٤٥٢، ٤٥١
﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا﴾	البقرة	٢٣٢	٤٣٧
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾	البقرة	٢٣٣	٤٧٨
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾	البقرة	٢٣٤	٤٧٨
﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَبْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾	البقرة	٢٣٥	٤٤٨
﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوَسُّعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ﴾	البقرة	٢٣٦	٤٣٦
﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾	البقرة	٢٣٧	٤٤٥، ١٥٧
﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾	البقرة	٢٣٨	٢١٢، ٢٠٢
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾	البقرة	٢٣٩	٢٥٧

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَانِفُوا مِن طَيْبَتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾	البقرة	٢٦٧	٣٦٢
﴿وَءَحَلَّ ءَللّٰهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَا﴾	البقرة	٢٧٥	٣٦١، ٣٤٩
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ ءَللّٰهِ وَرَسُولِهِ ۖ﴾	البقرة	٢٧٩	٣٦١
﴿وَإِن كَآتِ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾	البقرة	٢٨٠	٣٨٤
﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا﴾	البقرة	٢٨٢	٥٢٣، ٣٨٥ ٥٧٥، ٥٢٤
﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾	البقرة	٢٨٣	٣٨٧، ٣٧٣
﴿وَإِن تُبَدُّوٓاْ مَا فِىٓ ٱنْفُسِكُمْ أَو تُخَفُّوهُ يَحَاسِبَكُم بِهِ ٱللّٰهُ﴾	البقرة	٢٨٤	١٢٩
﴿قُلِ ٱللّٰهُمَّ مَلِكُ ٱلْمَلِكِ تُؤْتِى ٱلْمَلَكَ مَن تَشَآءُ﴾	آل عمران	٢٦	١٨٠
﴿يٰمُرِيْمُ اقْنُتِ لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى﴾	آل عمران	٤٣	١٤٩
﴿يٰمُرِيْمُ اقْنُتِ لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى﴾	آل عمران	٤٣	٢٠٢
﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِى بَشَرٌ﴾	آل عمران	٤٧	١٥٧
﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَن أَنصَارِى إِلَى ٱللّٰهِ﴾	آل عمران	٥٢	١٤٠
﴿إِن مِّثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ ٱللّٰهِ كَمِثْلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَآبٍ﴾	آل عمران	٥٩	١٢٧
﴿وَمِنَ أَهْلِ ٱلْكِتَآبِ مَنۢ إِن تَأْمَنُهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾	آل عمران	٧٥	٣٨٧
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللّٰهُ مِيثَاقَ ٱلنَّبِيِّنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَآبٍ وَحِكْمَةٍ﴾	آل عمران	٨١	٤٠٤
﴿وَلِلّٰهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَىٰ سَبِيلٍ﴾	آل عمران	٩٧	٣١٨، ٣١٧
﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ءَاتَّقُوا ٱللّٰهَ حَقَّ تُقَآتِهِ ۖ﴾	آل عمران	١٠٢	٥
﴿يَسْتَلُونَ ءَايَتِ ٱللّٰهِ ءَآئِلَ ٱلتِّلِّ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾	آل عمران	١١٣	٢٣٣
﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللّٰهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾	آل عمران	١٩١	٢٠٢

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾	آل عمران	١٩٩	٢١٤
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَّوْا﴾	النساء	١	٥
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾	النساء	٢	١٤٠
﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾	النساء	٣	٤٣٣
﴿وَابْتُلُوا آلَ نِسْمَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾	النساء	٦	٣٨٥
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾	النساء	١١	٤١٣
﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾	النساء	١٢	٤١٣، ٣٧١
﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾	النساء	١٥	٥٢٤
﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	النساء	٢٢	٤٣٩
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾	النساء	٢٣	٤٣٩
﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ﴾	النساء	٢٣	٥٩١
﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	النساء	٢٥	٥٤٩، ٤٣٥
﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْحَرَةً عَنْ تَرَضٍ مِنْكُمْ﴾	النساء	٢٩	٣٥١، ٣٤٩
﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾	النساء	٤٣	١٥٢
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾	النساء	٨٣	٦٠٠
﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	النساء	٩٢	٤٨٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾	النساء	١٠١	٢٤٧
﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾	النساء	١٠٢	٢٥٦
﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾	النساء	١١٤	٣٨٢
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾	النساء	١٢٨	٤٩٤، ٣٨٢
﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾	النساء	١٣٠	٤٥٢
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾	النساء	١٧٦	٤١٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾	المائدة	١	١٢٩
﴿وَلَا ءَامِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾	المائدة	٢	١٧٠
﴿وَالْمُخَصَّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾	المائدة	٥	٤٣٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	المائدة	٦	١٤٨، ١٤٠، ١٣٢، ١٦٧، ١٥٥، ١٥٢، ١٧٤، ١٧٠، ١٦٩، ٢٠٠، ١٨١
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾	المائدة	٣٣	٥١٩
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾	المائدة	٣٤	٥١٣
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	المائدة	٣٨	٥٤٢
﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	المائدة	٤٥	٥٥
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾	المائدة	٨٩	١٢٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾	المائدة	٩٥	٣٣٧، ٣٢٤، ٣٣٩
﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا﴾	المائدة	٩٦	٥٨٣، ٣٢٤

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ﴾	المائدة	١٠٦	٥٢٣
﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللّٰهِ لَشَهِدُنَا اَحَقُّ مِنْ شَهِدَتَيْهِمَا﴾	المائدة	١٠٧	٥٣٧
﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾	الأنعام	٧	١٥٧
﴿قُلِ اللّٰهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾	الأنعام	٩١	١٨٠
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّٰهِ جَهْدَ اَيْمَنِهِمْ﴾	الأنعام	١٠٩	٥٣٧
﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِۦٓ اِذَا اَثْمَرَ وَاَتُوا حَقَّهٗ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾	الأنعام	١٤١	٢٨٩، ٢٧٧
﴿قُلْ لَا اَحِدٌ فِى مَا اُوحِىَ اِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلٰى طَائِعِ يَطْعَمُهٗٓ اِلَّا اَنْ يَكُوْنَ مِثْلَهُۥ اَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا اَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾	الأنعام	١٤٥	٥٨٥
﴿يَبْنِىْ ءَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُورِى سَوَءَ بَيْتِكُمْ﴾	الأعراف	٢٦	٢٢٣، ٢٠٠ ٢١٠
﴿يَبْنِىْ ءَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	الأعراف	٣١	٢٢٣
﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُٓ اِلَّا مَتَحَرِّفًا لِّقَالٍ﴾	الأنفال	١٦	٥٠٢
﴿وَاَعْلَمُوا اَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَاَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾	الأنفال	٤١	٥٠٩، ٥٠٦
﴿وَاَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾	الأنفال	٦٠	٥٠٢
﴿اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾	الأنفال	٦٥	٥٠٣
﴿صَغَفًا اِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾	الأنفال	٦٦	٥٠٣
﴿فَاَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَادَتْهُمْ اِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾	التوبة	١٢٤-١٢٥	١٤٠
﴿فَيَسِيحُوا فِى الْاَرْضِ اَرْبَعَةَ اَشْهُرٍ﴾	التوبة	٢	٥١٤
﴿وَاِذْ يَنْزِلُ اللّٰهُ وَرُسُلُهٗٓ اِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْاَكْبَرِ﴾	التوبة	٣	٣٢١
﴿اِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	التوبة	٢٨	١٢٢
﴿قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَلَا يَوْمِ الْاٰخِرِ﴾	التوبة	٢٩	٥٠٤، ٥٠١، ٤٩٩

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا﴾	التوبة	٤١	٤٩٩
﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً﴾	التوبة	٤٦	٣٣٠
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾	التوبة	٦٠	٢٩٧
﴿وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾	التوبة	٨٤	٢٦٨
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾	التوبة	١٠٣	٢٧٦، ٢٧٥
﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾	التوبة	١٠٨	١٣٥
﴿يَأْتِيهِمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظُلْمٌ وَلَا نَصَبٌ﴾	التوبة	١٢٠	١١٩
﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾	التوبة	١٢٢	٤٩، ١٥، ٥
﴿فَتَلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾	التوبة	١٢٣	٥٠١، ٥٠٠
﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾	التوبة	٢٤	٦٨
﴿وَيَسْتَشِيعُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي﴾	يونس	٥٣	٥٣٣
﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ آيَاتٍ﴾	هود	٦٥	٢٣٨
﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ﴾	هود	٩١	١٥
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ﴾	هود	١١٤	٢٠٢
﴿قَالُوا نَفَقْدُ صُوعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾	يوسف	٧٢	٣٧٥
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	النحل	٩٨	٢٠٩
﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾	النحل	١٠٦	٥١٣
﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾	النحل	١٢٦	٥٥٩
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾	الإسراء	٣٢	٥٤٠

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾	الإسراء	٣٦	١٩٩
﴿وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾	الإسراء	٤٤	١٥
﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَى الظِّلِ﴾	الإسراء	٧٨	٢٠٢
﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾	الكهف	٥٠	٣٢٠
﴿وَسَلَّمَ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ﴾	مريم	١٥	٢١٣
﴿وَإِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾	مريم	٢٦	٣٠٤
﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ﴾	مريم	٣٣	٢١٣
﴿يَوْمَ تَخْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا﴾	مريم	٨٥	١٤١
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾	طه	١١٤	٢٣٩
﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾	الأنبياء	١	٨١
﴿وَنَالَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾	الأنبياء	٥٧	٥٣٣
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	الحج	٨	٣٢٠
﴿وَلَمْ يَهْدِ يَتَنِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾	الحج	٢٦	٣١٣
﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	الحج	٢٩	١٤٢، ١٤٩، ٣٢٢، ٥٣٥، ٣٢٥
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾	الحج	٧٧	١٤٩، ٢٠٤
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	الحج	٧٨	١٦٤
﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾	المؤمنون	٢	٢١
﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	النور	٢	٥٤٧، ٥٥٠



الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَوَاجَهُمْ﴾	النور	٣	٥٤٠
﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾	النور	٤	٥٤٩، ٥٢٤
﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾	النور	٦	٥٣٨
﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَيْمَانِهِمْ﴾	النور	٣٠	١٨١
﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ﴾	النور	٣٢	٤٣٣
﴿وَلَيْسَتْ غَفِيرَةً لِلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾	النور	٣٣	٤٨٧، ٤٣٥
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	النور	٦٣	١٦٤
﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾	الفرقان	٦٤	٢٣٣
﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ﴾	الفرقان	٦٨	٥٤٠
﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾	الشعراء	١٩٥	١٤٨
﴿فَالنَّقِطَةُءِ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	القصص	٨	٣٩١
﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾	القصص	٦٥	٨٠
﴿فَقَاتِلْ ذَاقُ الْقُرْآنِ حَقَّهُ﴾	الروم	٣٨	٥٠٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	الأحزاب	٧٠-٧١	٥
﴿وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾	الأحزاب	٥	١٢٩
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	الأحزاب	٢١	١٦٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	الأحزاب	٤٩	٤٧٦، ٤٥٥ ٤٨١، ٤٧٩
﴿خَالِصَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾	الأحزاب	٥٠	٤٤٦

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	الأحزاب	٥٦	٢٠٦
﴿وَطَنَ دَاوُدَ إِنَّمَا فَنَنَّهُ فَاسْتَغْفِرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾	ص	٢٤	١٤٩
﴿فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ﴾	ص	٢٦	٥٨٠
﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾	الزمر	٢	٢١٤
﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾	الزمر	٣	٢١٤
﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾	غافر	٢٠	٥٧٨
﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾	الزخرف	١٣	٣٣١
﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾	الأحقاف	١٥	٤٧٨
﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾	محمد	٤	٥١٢
﴿مُخَلِّفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾	الفتح	٢٧	٣٢٨، ١٨٣
﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾	الحجرات	٩	٥١٨
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ﴾	الحجرات	١٣	١٢٧
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	النجم	٣	١٦٤
﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾	الواقعة	٧٤	٢١٠
﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ﴾	المجادلة	٣	٤٧٤
﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فخذوه﴾	الحشر	٧	١٦٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾	الجمعة	٩	٣٤٩، ٢٥٢
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾	الجمعة	١٠	٣٤٩

الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾	الطلاق	١	٤٥١
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾	الطلاق	٢	٥٢٤
﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾	الطلاق	٤	٤٧٨، ٤٧٦
﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾	الطلاق	٦	٣٦٦
﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾	التحريم	١	٤٥٣
﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾	الملك	١١	٤٠٤
﴿سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾	القلم	٤٠	٣٧٥
﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا﴾	الجن	٨	١٥٧
﴿فَافْرُؤْ مَا تَسْرَمْنَهُ﴾	المزمل	٢٠	٢٠٣
﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾	المدثر	٤	٢٠١
﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ﴾	الإنسان	٧	٥٣٥
﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْنَا عَبرَةٌ﴾	عبس	٤٠	١٣٩
﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	الأعلى	١	٢١٠
﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾	الشرح	٧	٢٠٦
﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾	القدر	٣	١٣٠
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	الزلزلة	٧	٥٩
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص	١	٦٨



## ٢- فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٢١٠	اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ
٢١٠	اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ
٤٠٨	اَحْسِبِ الْأَضْلَ، وَسَبِّلِ الثَّمَرَ
٣٤٥	أَحْجَجْتَ ؟
٣٨١	إِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ
١٣٦	إِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَبَالِغٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا
١٣٥	إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ
٣٨٤	إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ ، وَعِنْدَهُ سِلْعَةٌ لِرَجُلٍ
١٥٦	إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ
١٢٠	إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ خَبثًا
٣٦٨	إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ؛ فَلَا شُفْعَةَ
٥٩٢	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ مَا كُنْتَ فَاعِلَةً ؟
٣٢٢	اسْعَوْا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ
٢٧٢	اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا ؛ فَإِنَّهُ مِمَّا يُلْهِيهِمْ عَنْ شِدَّةِ الْحُزَنِ
٦٠٢	اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ
٢٠٤	اعْتَدِلُوا فِي رُكُوعِكُمْ وَسُجُودِكُمْ
٣٩١	اعْرِفِ الْعِفَاصَ وَالْوِكَاءَ ، وَعَرِّفْهَا سَنَةً
٤٠٤	اغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا

الصفحة	الحديث
٣٤٣	افْعَلْ وَلَا حَرَجَ
١٢٠	إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ ، أَوْ طَعَمَهُ ، أَوْ رَائِحَتَهُ
٥٠١، ١٣٠	الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
٤٣٧	الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا
٣٥٠	الْبَائِعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا
٥٤٧	الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ
١٦٧	التُّرَابُ كَافِيكَ مَا لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ
٣٦٨	الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ
٣٢٨	الْحَجُّ الْعَجُّ وَالشَّجُّ
٣٢١	الْحَجُّ عَرَفَةٌ
٣٦٠	الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ
١٢٦	الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
٣٧٣	الرَّهْنُ مَحْلُوبٌ وَمَرْكُوبٌ
٣٧٥	الرَّعِيمُ غَارِمٌ
١٨٢	السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ
٥٤٩	الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ
٢٣٢	الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ
٣٧٧	العَجَمَاءُ جُبَارٌ
٥٢٣	الْغَرِيقُ شَهِيدٌ ، وَالْمَبْطُونُ شَهِيدٌ

الصفحة	الحديث
٢٦٢	اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا
١١٩	الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ
١٣٨	النَّزْعَتَانِ مِنَ الرَّأْسِ
٣٦٢	الْوُجُوهُ إِلَى الْحَلَالِ خَمْسَةٌ
٤٩٣، ٤٢٠	الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ
٤٩٣	الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الْوَرِقَ، وَوَلِيَ النِّعْمَةَ
٤٩٤	أَمَّا زِيَادَةٌ فَلَا
١٤٩	أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ
٢٦٧	أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ لِعَلِّيٍّ أَنْ يُغَسَّلَ أَبَاهُ
٢٩٨	أُمِرْتُ أَنْ أَخُذَهَا مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ فَأَجْعَلَهَا فِي فَقَرَائِكُمْ
١٨٠	أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٢٦٠	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ
٣١٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ
٣٦٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ
٢٢٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ
٣٦٣	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ اخْتَجَمَ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ دِينَارًا
٢٤٤	إِنَّ اللَّهَ أَنْ يُخْدِثَ مَا يَشَاءُ
٥٥٥	إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ
٢٧٦	انْتَظِرْ بَارِئًا بِالْأَمْوَالِ حَوْلًا كَامِلًا

الصفحة	الحديث
٥٠٢	أَنفَذُوا جَيْشَ أُسَامَةَ
١٣٠	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
٢٤٠	إِنَّمَا أُنْسَى لِأُسْنٍ
٢١٠	إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ
٢١١	أَنَّهُ قَامَ مِنْ اثْنَيْنِ حَتَّى اسْتَوَى قَائِمًا
٢٤٠	أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَامَ إِلَى خَامِسَةٍ ، فَسَبَّحَ بِهِ ، فَعَادَ إِلَى مَجْلِسِهِ
٢٤٠	أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَامَ مِنْ اثْنَيْنِ ، فَسَبَّحَ بِهِ فَلَمْ يَعُدْ إِلَى مَجْلِسِهِ
٢٢٩	أَنَّهُ أَحْرَمَ بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ
٥٥٣	أَنَّهُ أَقْرَعَ بَيْنَ سِتَّةِ أَعْبِدٍ
٥٥٣	أَنَّهُ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ
٣٠٤	أَنَّهُ أَلْزَمَ الْوَاطِئَ بِالنَّهَارِ عَامِدًا بِالْقِضَاءِ وَالْكَفَارَةِ
١٧٠	أَنَّهُ تَيَمَّمَ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَضَرَبَ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ
٢٥٠	أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةٍ
٥٤٩	أَنَّهُ حَدَّ شَارِبِ الْخَمْرِ
٢٣٢	أَنَّهُ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ
٢٤٠	أَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ اثْنَيْنِ ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَبَنَى عَلَى صَلَاتِهِ
٢٦٩	أَنَّهُ صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ
٥٠٩	أَنَّهُ فَرَّقَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ
٣٠٨	أَنَّهُ قَبِلَ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ

الصفحة	الحديث
٥٤٢	أَنَّهُ قَطَعَ فِي مَجَنٍّ
٢١٢	أَنَّهُ قَنَتَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ
٢٣٦	أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْفَرَضَ ، ثُمَّ يَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ
٢٨٨	أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ
٢١٥	أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْإِلْحَافِ فِي الصَّلَاةِ
٢٧٢	إِنَّهُمْ مَحْزُونُونَ
٣١٣	إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ
٥١٧	أَهْلٌ مَلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثَانِ
٤٤٤ ٤٣٧	أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا
١٢٧	أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ
٣٢٥	أَيُّوْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟
٣٨٩	بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ مُؤَدَّاءَةٌ
٣٤٠	بِمَاذَا أَهْلَلْتَ
٣١٧	بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ
٢٠٣	تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ
٢٤٤	تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ
٥٣٧ ٥٣١	تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ
٤٨٨	تَرُدِّينَ عَلَيْهِ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ؟
٤٣٣	تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ



الصفحة	الحديث
٢١٥	ثَلَاثٌ مِنْ خِلَالِ النُّبُوَّةِ وَضَعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ
٣٨٧	ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ
٣١٠	ثِنْتَانِ مِنْ خِلَالِ النُّبُوَّةِ سُرْعَةُ الْإِفْطَارِ ، وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ
٣٧٥	جَزَاكَ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا ، وَفَكَ رِهَانَكَ
٢٠١	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا
٣٤٥	حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةٍ
٣٣١	حُجِّي وَاشْتَرِطِي
٥٨٦	حُرِّمَتِ الْخَمْرَةُ بِعَيْنَيْهَا ، وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ
٣٢٩	خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ
٢٣١	خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا
٣٤٠	دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
٣١٨	رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ
٥٦٢	رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ
٥٦٥	رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ
٢٤١	سَجَدَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ
٤٣٤	شِرَارُكُمْ عَزَابُكُمْ
٢٣٥	شَغَلَنِي عَنْهَا الْوَفْدُ
١٧٨	صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا ، أَوْ ذُنُوبَيْنِ مِنْ مَاءٍ
٣٧٥	صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ

الصفحة	الحديث
٣٠٨	صُومُوا لِرُؤُوسِهِ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ ؛ فَاقْدُرُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ
٤٥١	طَلَّقْتَ وَلَا تَعُدْ
١٢٤	طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ
١٨٣ ١٣٦	عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ
٣٧٨	عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِاللَّيْلِ
٥٧٨	عَلَيَّ أَقْصَاكُمْ
٥٣٥	فِ بِنْدَرِكَ
٣٢٥	فَاخْلِقْهُ وَافِدْ
٥٣٧	فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ
٦٠١ ٣١٩	فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى
٥٩٨	فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ
١٢٧	فَهَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا
٥٤٦	فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِي
٢٠٥	كَانَ إِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهَدِ بَسَطَ يَدَهُ الْيُمْنَى
٢١٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى
٢٠٤	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشْهَدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ
١٧١	كَانَ يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ ضَرْبَتَانِ
٢٦٦	كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولِيَّةٍ
٥٨٢	كِلَابُ الصَّيْدِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ

الصفحة	الحديث
١٢٢	كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ جَمِيعًا
٥٩٨	لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ
١٢٨	لَا تَتَفَعَّلُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ ، وَلَا عَصَبٍ
٤٣٩	لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا ، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا
٢٠٣	لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ
٢٢٥	لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأَمِّ الْكِتَابِ
٢٣٤	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ
٤٥٥	لَا طَلَّاقَ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ
١٣٤	لَا طُهُورَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ
٥٤٢	لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا
٥٤٦	لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ ، وَلَا كَثْرٍ
٥٣٦	لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ
٤٣٧	لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ
٤٢٧	لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ
١٥٥	لَا وَضُوءَ إِلَّا مِمَّا خَرَجَ مِنْ قُبْلِ أَوْ دُبُرٍ
٤٨٥	لَا يَجْزِي أَحَدٌ أَبَاهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ عَبْدًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ
٣٧٣	لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ
٢٨٨	لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ
١٩٩	لَا يَقْبَلُ اللَّهُ قَوْلًا إِلَّا بِعَمَلٍ

الصفحة	الحديث
٥٦١	لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا حُرٌّ بِعَبْدٍ
٣١٩	لَا يُنْكَحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ
٤٤٠	لَا يُنْكَحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ
٢٤٦	لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُغَاشًا فَسَجَدَ
٢٤٥	لَأَنَّهُ تَلَا عَلَى الْمَنْبَرِ سَجْدَةً، فَنَزَلَ فَسَجَدَ
١٨٣	لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ
٥٢٥	لَوْ أُعْطِيَ قَوْمٌ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَا اسْتَحَلَّ قَوْمٌ دِمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ
٥٧٢	لَوْ تَمَالَأَ أَهْلُ صَنْعَاءَ عَلَى رَجُلٍ؛ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ
٢١٤	لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا؛ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ
١٨٢	لَوْلَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ
٥١٦	لَيْسَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ
٢٨٩	لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ، وَالْكُسْعَةِ، وَالنُّخَةِ صَدَقَةٌ
٢٧٥	لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ
٤٠٢	لَيْسَ لِعِزِّ ظَالِمٍ حَقٌّ
٤٠٥	مَا تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رَنْعٍ
٣٩٢	مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا، وَسِقَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ
٢٣٤	مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟
٤٧٧	مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، وَلْيُطْلِقْهَا إِذَا طَهَّرَتْ
١٨٤	مُرُوهَا فَلْتَجْلِسْ عَدَدَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي

الصفحة	الحديث
٢٠٠، ١٣٢	مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ
٢٠٠	مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ نَظَرَ إِلَى سَوْءَةِ أَخِيهِ
١٥٢	مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ
٤٠٧	مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتًا فَهِيَ لَهُ
٤٣٤	مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا ؛ فَلْيَلْقَاهُ بِزَوْجَةٍ
٤٨٥	مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ ، وَلَهُ مَالٌ ؛ قَوْمَ عَلَيْهِ
٤٣٠	مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى أَوْ أَرْقَبَ رُقْبَى
١٥٦	مَنْ أَفْضَى بِيَدِهِ إِلَى فَرْجِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ
٥١٦، ٢٣٧	مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ
٣٢٧	مَنْ تَرَكَ نُسْكَاً مِنْ مَنَاسِكِهِ ؛ فَعَلَيْهِ دَمٌ
١٥٢	مَنْ تَوَضَّأَ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ
١٣٣	مَنْ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ ؛ آتَاهُ اللَّهُ أَجْرَهُ مَرَّتَيْنِ
٥٥١	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا
٣١٠	مَنْ صَامَ فَلَا يَرُفُثُ
٥٠٨	مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ
٥٣٣	مَنْ كَانَ حَالِفًا ؛ فَلْيَخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ
٥٠١	مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا
١٥٥	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ
٤٨٨	مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ

الصفحة	الحديث
٢٣٩	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ ، أَوْ نَسِيَهَا ؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا
٤٨٦	مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ، وَأَحَقُّ بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ
٥٦٤ ، ٥٥٩	مِثَّةٌ مِنَ الْإِبْلِ
١٤٨	نَبْدًا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ
٢٠١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَجْزَرَةِ
٢٣٤	نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ قِيَامِ الشَّمْسِ
١٣٠	نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ
٥٨٨	هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمِّتِهِ
٥٧٥	هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
١٣٣	هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ
١٣٣	هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي
٣٧٥	هَلْ عَلَى صَاحِبِكُمْ مِنْ دِينٍ؟
١١٩	هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ
٥٥٦	هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنَ زَمْعَةَ ، وَاحْتَجِبِي عَنْهُ يَا سَوْدَةُ
٣٩٣	هِيَ لَكَ وَلِأَخِيكَ أَوْ لِلذُّنْبِ
٢٠٧	وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ
٢٠٨	وَجَهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
٢٤٥	وَسَجَدَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
٢٥٠	وَكَانَ ﷺ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ

الصفحة	الحديث
٣٠٣	وَلَا صَوْمَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ
١٤٦	وَيْلٌ لِلْعَرَاقِيبِ مِنَ النَّارِ
٢٣٥	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ هَذَا الْأَمْرَ
٣١٨	يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ
٣٤١	يُجْزِيكَ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَسَعْيٌ وَاحِدٌ مِنْ حَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ
٥٩١، ٤٣٩	يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
١٣٠	يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٣٧١	يَدُ اللَّهِ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَتَخَاوَنَا
٢٢٦	يَوْمُكُمْ أَقْرُوكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ



### ٣- فهرس الآثار

الصفحة	الأثر
٥٩٣، ٥٤٩	الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ
٣٨٢	الصُّلْحُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ جَائِزٌ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا
٤٤٢	الْمُتْعَةُ مَنْسُوخَةٌ بَعْدَ النِّسَاءِ
٢٦٧	أَنَّ أَسْمَاءَ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ <small>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</small>
١٥٧	إِنَّ الْقُبْلَةَ وَالْإِصَابَةَ بِالْيَدِ مِنَ اللَّمَسِ
٢٦٧	أَنَّ عَلِيًّا <small>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</small> غَسَلَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
١٢٢	أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ فِي جَرٍّ نَصْرَانِيَّةٍ
٤٨٧	أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدَهُ ، فَوَضَعَ عَنْهُ مِنْ كِتَابَتِهِ
٤٦٩	أَنَّهُ وَرَثَ الْمُطَلَّاقَةَ فِي الْمَرَضِ
١٥٨	أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ ، فَتَخَفِقُ رُءُوسُهُمْ
٢٣٠	أَنَّهُمَا صَلَّيَا بِنِسْوَةٍ ، فَقَامَتَا وَسَطَهُنَّ
٣١٣	إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ
١٧١	تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> فَضَرَبْنَا ضَرْبَةً لِلْوُجْهِ
٤٣٤	زَوْجُونِي حَتَّى لَا أَلْقَى اللَّهَ عَزَبًا
٢٠٤	كَانَ النَّبِيُّ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> يُعَلِّمُنَا الشَّهَدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ



الصفحة	الأثر
١٨١	كَانَ يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْجُدُوا عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمِ
١٨٥	كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ
٥٩١	كُنَّا نَقْرَأُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ فَنُسَخِّنُ بِخَمْسِ
٥٩٣	كُنَّا نَقْرَأُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّضَاعَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ
١٢٢	كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ جَمِيعًا
٢٦٦	لَوْ اسْتَقْبَلْنَا مِنْ أَمْرِنَا مَا اسْتَدْبَرْنَا ؛ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ نِسَائِهِ
٢٣٧	لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا ؛ لَجَالَدْتُهُمْ عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ
١٥٣	مَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ
٤٤٢	مُتَعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٥٨	مَنْ اسْتَجْمَعَ نَوْمًا فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ
١٥٣	وَالْوُضُوءُ أَيْضًا ؟



## فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٥٣٣، ٣١٣	إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢٢٦، ٢٠٩	ابن أُمِّ مَكْتُومٍ
١١٧	أبو العباس أحمد بن عُمَر ابن سُريج
٥٩٩، ٢٦٧، ٢٣٢، ٢٢٢، ٢٠٤	أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيق
١٦٧	أَبُو ذَرٍّ
٣٧٥	أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ
٢٠٨	أَبُو مَخْذُومَةَ
١٥٨	أَبُو هُرَيْرَةَ
٥٠٢	أَسَامَةُ بن زَيْدٍ
٢٦٤	أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ
٦٠١، ٣٤٥، ٣١٩	الْخَنْعَمِيَّةُ
٢٦٩	النَّجَاشِيُّ
٢٣٠، ٢٣٥	أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
٢٢٥	أَنَسُ بن مَالِكٍ
٤٠٤	أُنَيْسٌ
٢٠١	بِلَالُ بن رَبَاحٍ
٢٠٢	جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٥٤٥	زَيْدُ بن ثَابِتٍ
٥٠٨	سَعْدُ بن أَبِي وَقَّاصٍ
٥٠٨	شَيْبَرُ بن عَلْقَمَةَ

الصفحة	العلم
٣٤٥	شبرمة
٤٣٤	شداد بن أوس
٣٦٦	شعيب عليه السلام
٥٤٦، ٣٨٩	صفوان بن أمية
٥٩٣، ٥٩١، ٣٤١، ٢٦٦، ٢٣٠، ١٨٥، ١٥٨، ١٢٢	عائشة رضى الله عنها
٣٧٨، ٢٤٣، ١٦٦، ١٥٢	عبد الله بن عمر
٥٨٦، ١٥٢	عبد الله بن مسعود
٥٤٦	عبد بن زمعة
٥٣٣، ٤٨٢، ٤٦٠، ٢٠٤، ١٤٨	عثمان بن عفان
٥٨٦، ٣٦٧، ٣٣٤، ٢٦٤، ٢٠٤، ١٦٦	علي بن أبي طالب
١٦٦	عمار بن ياسر
١٣٧٥، ٣٠٦، ٢٣٠، ٢٢٢، ٢٠٤، ١٤٨، ١١٧ ١٥٢٥، ٤٩٥، ٤٦٨، ٤٣٣، ٤٠٢، ٣٨٩، ٣٨٤ ٥٩٣، ٥٧٢، ٥٤٨، ٥٣٨	عمر بن الخطاب
٢٦٤	فاطمة بنت رسول الله ﷺ
٢٢٨	قيس بن قهد
٣١٨	كعب بن عجرة
٥٣٧	ماعر بن مالك
٥٤٦، ٥٤٥	مجزز المذليجي
٥٨٦، ٢٧٢، ٢٣٠	معاذ بن جبل
٣٥٨	موسى عليه السلام

## ٥- فهرس المصادر والمراجع

- ١- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين: لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي / طبعة: المطبعة الميمنية، سنة النشر: ١٣١١ هـ.
- ٢- أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص. تحقيق: محمد صادق القمحاوي / طبعة: الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. تاريخ الطبع: ١٤٠٥ هـ.
- ٣- آداب الشافعي ومناقبه: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم. تقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري. قدّم له وحقّق أصله وعلّق عليه: عبد الغني عبد الخالق / طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٤- أدب القضاء: لإبراهيم بن عبد الله الهمذاني الحموي المعروف بـ: ابن أبي الدم. تحقيق: محي هلال السرحان / طبعة: وزارة الأوقاف - العراق. سنة النشر: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب / طبعة: مكتبة الخانجي - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٦- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأبي العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني / طبعة: المطبعة الكبرى الأميرية - مصر. الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٧- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب / طبعة: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٨- استدراقات على تاريخ التراث العربي: لحكمت بشير ياسين، ومحمد أبو بكر بن علي، وأحمد عايش العاني، وجمال محمد السيد، ومصطفى مفلح القضاة، وحسان جاسم الهايس، وحسين بن قاسم بن محمد النعيمي، وحمزة بن حسين بن قاسم النعيمي / طبعة: مجمع الفقه الإسلامي - دار ابن الجوزي. سنة النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد ابن الأثير. تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود / طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٠- أسنى المطالب في شرح روض الطالب: لأبي يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري / طبعة: دار الكتاب الإسلامي.

١١- أصول الإيمان: لعبد القاهر البغدادي. تحقيق إبراهيم محمد رمضان / طبعة: دار ومكتبة الهلال - بيروت. عام النشر: ٢٠٠٣ م.

١٢- أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله: لعياض بن نامي بن عوض السلمي / طبعة: دار التدمرية - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي / طبعة: الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.



٢٠- الأحاديث المختارة - أو المستخرج من الأحاديث المختارة -  
مما لم يُخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما: لأبي عبد الله ضياء  
الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي. دراسة وتحقيق: عبد الملك بن  
عبد الله بن دهيش / طبعة: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.  
الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢١- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ: لعبد الحق بن عبد الرحمن  
الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط. تحقيق: حمدي  
السلفي وصبحي السامرائي / طبعة: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض  
- المملكة العربية السعودية. عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن  
محمد بن عبد البر النمري. تحقيق: علي محمد البجاوي / طبعة: دار الجيل،  
بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٣- الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن  
علي ابن جبر العسقلاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد  
معوض / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٢٤- الإعلام بسنة عليه السلام = شرح سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله  
علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري. تحقيق: كامل عويضة/  
طبعة: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية. الطبعة:  
الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٥- الإقناع: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري.  
تحقيق: عبد الله بن عبد العزيز الجبرين / طبعة: مكتبة الرشد. الطبعة:  
الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٦- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى: لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن مأكولا/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧- الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار: لحسن الباشا/ طبعة: الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م.

٢٨- الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب/ طبعة: دار النشر: دار الوفاء- المنصورة. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٩- الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره/ طبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٢م.

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري/ طبعة: المكتبة العصرية. الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

٣١- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. تحقيق: مجموعة من المحققين. راجعه وعلق عليه: أحمد بن سليمان بن أيوب/ طبعة: دار الفلاح. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٣٢- البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي/ طبعة: دار الكتبي. الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.



٣٣- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل/ طبعة: دار الفكر- بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٤- البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي/ طبعة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع- مصر. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لأبي حفص سراج الدين عُمَر بن علي بن أحمد ابن المُلقّن. المحقق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال/ طبعة: دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض، السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٦- البديع في علم العربية: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير. تحقيق ودراسة: فتحي أحمد عليّ الدين/ طبعة: الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧- التاريخ الكبير= المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال/ طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣٨- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: لأبي المُظفر طاهر بن محمد الأسفراييني. تحقيق: كمال يوسف الحوت/ طبعة: عالم الكتب- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣٩- التجريد للقدوري: لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القدوري. تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية،

محمد أحمد سراج، وعليّ جمعة محمد/ طبعة: دار السلام- القاهرة.  
الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٤٠ - التحقيق في أحاديث الخلاف: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٤١- التدوين في أخبار قزوين: لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي القزويني. تحقيق: عزيز الله العطاردي/ طبعة: الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٤٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيّان الأندلسي.  
تحقيق: حسن هندراوي/ طبعة: دار القلم- دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي  
الأجزاء: دار كنوز- إشبيليا. الطبعة: الأولى.

٤٣- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: لأبي محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري. تحقيق: إبراهيم شمس الدين/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٤ - التعريفات: لعليّ بن محمد بن عليّ الزين الشريف الجرجاني.  
ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر/ طبعة: دار الكتب  
العلمية بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٤٥ - التعريفات الفقهية: لمحمد عيم الإحسان المجددي البركتي /  
 طبعة: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان سنة:  
 ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م). الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٦- التعليقة على كتاب سيويه: لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٧- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: لأبي محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ الإسنوي. تحقيق: محمد حسن هيتو/ طبعة: مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٤٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري/ طبعة: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، ١٣٨٧هـ.

٤٩- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ التلخيص الحبير: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى/ طبعة: دار أضواء السلف. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٠- التنبيه على مشكلات الهداية: لصدر الدين عليّ بن عليّ ابن أبي العز الحنفي. تحقيق ودراسة: عبد الحكيم بن محمد شاکر (ج ١، ٢، ٣) وأنور صالح أبو زيد (ج ٤، ٥)، أصل الكتاب: رسالة ماجستير- الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية/ طبعة: مكتبة الرشد ناشرون - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥١- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب: لضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى الجندي. تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب/ طبعة: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٥٢- التوقيف على مهمات التعاريف: لزَيْن الدين عبد الرؤوف ابن تاج العارفين بن عليّ ابن زين العابدين المناوي/ طبعة: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥٣- التيسير بشرح الجامع الصغير: لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي/ طبعة: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٤- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان الدارمي البُستي. طبع بإعانة:  
وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: محمد عبد المعيد  
خان مدير دائرة المعارف العثمانية/ طبعة: دائرة المعارف العثمانية- بحيدر  
آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٥٥- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: لأبي العدل زين الدين قاسم بن قُطْلُوبَغَا السُّودُونِي. دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان/ طبعة: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة- صنعاء اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٥٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان/ طبعة: مكتبة المعارف- الرياض.

٥٧- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح:  
لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة/ طبعة: مكتبة الرشد- الرياض.  
الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٨- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: لأبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي. تحقيق: عليّ حسين البواب/ طبعة: دار ابن حزم- بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥٩- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (وهو شرح مختصر  
المزني): لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي. تحقيق: علي

محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود/ طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٠- الحاوي للفتاوي: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي/ طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت. عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٦١- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة. تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي/ طبعة: دار الراية- السعودية.

٦٢- الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني. راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق/ طبعة: دار المأمون للتراث- دمشق. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٣- الحيوان: لأبي عثمان عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٦٤- الخصائص: لأبي الفتح عثمان ابن جني/ طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة: الرابعة.

٦٥- الدر الثمين في أسماء المصنفين: لأبي طالب تاج الدين علي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله ابن الساعي. تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنين، ومحمد سعيد حنشي/ طبعة: دار الغرب الإسلامي- تونس. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.



وجزء ٢، ٦: سعيد أعراب. وجزء ٣ / ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بوخبزة / طبعة: دار الغرب الإسلامى - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

٧٣- الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعى. دراسة وتحقيق: أحمد شاكر / طبعة: مكتبه الحلبى - مصر. الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م.

٧٤- الرسالة القشيرية: لأبى القاسم عبد الكرىم بن هوازن بن عبد الملك القشبرى. تحقيق: عبد الحلىم محمود ومحمود بن الشرىف / طبعة: دار المعارف - القاهرة.

٧٥- الروض المغطار فى خبر الأقطار: لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحمىرى. تحقيق: إحسان عباس / طبعة: مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

٧٦- الزاهر فى معانى كلمات الناس: لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى. تحقيق: حاتم صالح الضامن / طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٧- الزاهر فى غرىب ألفاظ الشافعى: لأبى منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى. تحقيق: مسعد عبد الحمىد السعدنى / طبعة: دار الطلائع.

٧٨- السلوك فى طبقات العلماء والملوك: لأبى عبد الله بهاء الدىن محمد بن يوسف بن يعقوب، الجندى اليمنى. تحقيق: محمد بن على بن الحسنى الأكوع الحوالى / طبعة: دار النشر: مكتبة الإرشاد - صنعاء. الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٧٩- السنن الكبرى: لأبى بكر أحمد بن الحسنى البهقى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا / طبعة: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٠- الشَّافِي فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ: لأبي السَّعَادَاتِ مَجْدُ الدِّينِ

٨١- الصحاح في اللغة = تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر

٨٢- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد

٨٣- الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف

٨٤- الطَّرَازُ الْأَوَّلُ وَالْكُنَازُ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الْمُعَوَّلُ: لِعَلِيِّ بْنِ

٨٥- العبر في خبر من غبر: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن

٨٦- العِقد المذهب في طبقات حَمَلَة المذهب: لأبي حفص سراج الدين



٨٧- الغريين في القرآن والحديث: لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي.  
تحقيق: أحمد فريد المزيدي / طبعة: نزار مصطفى الباز. الطبعة: الأولى،  
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٨- الفتاوى الكبرى: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم  
ابن تيمية الحراني / طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ -  
١٩٨٧م.

٨٩- الفتح المبين في طبقات الأصوليين: لعبد الله مصطفى المراغي /  
طبعة: مطبعة أنصار السنة المحمدية - مصر، سنة النشر: ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

٩٠- الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية: لأبي منصور عبد القاهر بن  
طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفرايني / طبعة: دار  
الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٧٧م.

٩١- الفروق = أو أنوار البروق في أنواء الفروق. لأبي العباس  
أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي. تحقيق خليل المنصور / طبعة: دار  
الكتب العلمية - بيروت. سنة النشر ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٩٢- الفقه الإسلامي وأدلته: لوهب بن مصطفى الزحيلي / طبعة: دار  
الفكر - سورية. الطبعة: الرابعة المُنقحة المُعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي  
الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة).

٩٣- الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:  
اشترك في تأليف هذه السلسلة: مصطفى الخن، ومصطفى البغا، وعلي  
الشربجي / طبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق. الطبعة:  
الرابعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩٤- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة: لمجموعة من المؤلفين /  
طبعة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ.



١٠٣- الكشكول: لبهاء الدين محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي  
العامللي / طبعة: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة: السادسة، ١٤٠٣ هـ  
- ١٩٨٣ م.

١٠٤- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن  
ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. تحقيق: ماهر ياسين الفحل /  
طبعة: دار ابن الجوزي - الدمام. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.

١٠٥- الكُلِّيَّات = معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء  
أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري / طبعة:  
مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٠٦- الكُنَّاش في فَنِّي النحو والصرف: لأبي الفداء عماد الدين  
إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب،  
الملك المؤيد، صاحب حماة. دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام /  
طبعة: المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت. عام النشر: ٢٠٠٠ م.

١٠٧- الكوكب الوهاج والروض البهاج في شرح صحيح مسلم بن  
الحجاج: لمحمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهَرَرِي. مراجعة:  
لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي المستشار  
برابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة / طبعة: دار المنهاج ودار طوق  
النجاة. الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٠٨- اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن عز الدين علي  
محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير /  
طبعة: دار صادر - بيروت.

١٠٩- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء محب الدين

عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: عبد الإله النبهان/ طبعة: دار الفكر - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١٠ - إلماعات للمشتغلين بالمخطوطات: لأبي إياد محمد حميد العوفي/ طبعة: دار الإصلاح - الدمام السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

١١١ - المبسوط: لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي/ طبعة: دار المعرفة - بيروت. تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١١٢ - المتفق والمختلف من كُنَى الفقهاء: لعبد السلام الشويعر. بحث منشور في مجلة البحوث الإسلامية (مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد). العدد الثالث والثمانون.

١١٣ - المجروحين: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد/ طبعة: دار الوعي - حلب.

١١٤ - المجموع شرح المذهب: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي/ طبعة: دار الفكر.

١١٥ - المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرّامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب/ طبعة: دار الفكر - بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١١٦ - المحرر في الحديث: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم إبراهيم سمارة وجمال حمدي الذهبي/ طبعة: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٧ - المُخَكَّم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده المُرَيسِي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي/ طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ١١٨- المَحَلِّي بالآثار: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. تحقيق: أحمد محمد شاكر/ طبعة: دار الفكر.
- ١١٩- المختصر في أخبار البشر: لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، المَلِك المُوَيْد، صاحب حَمَاة/ طبعة: المطبعة الحسينية المصرية. الطبعة: الأولى.
- ١٢٠- المدخل إلى الفقه الإسلامي وأصوله: لصلاح محمد أبو الحاج، وعبد الملك عبد الرحمن السعدي، وقحطان عبد الرحمن الدوري، ومحمد راكان الدغمي، وسري إسماعيل الكيلاني/ طبعة: جامعة آل البيت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- ١٢١- المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية: لعلي جمعة محمد عبد الوهاب/ طبعة: دار السلام - القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- ١٢٢- المرجع في علم المخطوط العربي: لآدم جاسك. ترجمة: مراد تدغوت. ومراجعة: فيصل الحفيان/ طبعة: معهد المخطوطات العربية- القاهرة، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
- ١٢٣- المُستَدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- ١٢٤- المستطرف في كل فن مستظرف: لأبي الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأُبشيهي/ طبعة: عالم الكتب- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
- ١٢٥- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. تحقيق: محمد حسن محمد حسن

إسماعيل الشافعي / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى،  
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٢٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأبي العباس أحمد بن  
محمد بن عليّ الفيومي الحموي / طبعة: المكتبة العلمية - بيروت.

١٢٧- المصنّف = مصنّف عبد الرزاق: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام  
الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي / طبعة: المكتب الإسلامي -  
بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٢٨- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لأبي الفضل شهاب  
الدين أحمد بن عليّ ابن حجر العسقلاني. (١٧) رسالة علمية قُدِّمَتْ  
لجامعة الإمام محمد بن سعود. تنسيق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز  
الشثري / طبعة: دار العاصمة ودار الغيث - السعودية. الطبعة: الأولى،  
١٤١٩هـ.

١٢٩- المُطْلَع على ألفاظ المُقْنَع: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن  
أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي. تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين  
محمود الخطيب / طبعة: مكتبة السوادى للتوزيع. الطبعة: الأولى،  
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٠- المَعَالِم الأثيرة في السُّنَّة والسَّيرة: لمحمد بن محمد حسن  
شُرَّاب / طبعة: دار القلم، الدار الشامية - دمشق / بيروت. الطبعة: الأولى،  
١٤١١هـ.

١٣١- المعاني الكبير في أبيات المعاني: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة  
الدينوري. تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن  
عليّ اليماني / طبعة: مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن

١٣٢- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصل بيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها): لمحمد حسن حسن جبل / طبعة: مكتبة الآداب - القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

١٣٣- المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني / طبعة: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥هـ.

١٣٤- المعجم الذهبي (فارسي عربي): لمحمد التونجي / طبعة: دار العلم للملايين - بيروت. الطبعة: الثانية. ١٩٨٠م.

١٣٥- المعجم العربي لأسماء الملابس: إعداد: رجب عبد الجواد إبراهيم. تقديم: محمود فهمي حجازي. راجع المادة المغربية: عبد الهادي التازي / طبعة: دار الآفاق العربية - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٣٦- المعجم الفلسفي: لجميل صليبا / طبعة: الشركة العالمية للكتاب - بيروت، ١٤١٤هـ.

١٣٧- المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي / طبعة: مكتبة العلوم والحكم - الموصل. الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣.

١٣٨- المعجم المفصل في النحو العربي: لعزيزة فوال بابستي / طبعة: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٣٩- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، طبعة: دار الدعوة.





١٤٦ - المنشور في القواعد الفقهية: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي / طبعة: وزارة الأوقاف الكويتية. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٤٧ - المنجد في اللغة: المؤلف: لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي، الملقب بـ «كراع النمل». تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي / طبعة: عالم الكتب، القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٩٨٨م.

١٤٨ - المذهب في علم أصول الفقه المقارن: لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة / طبعة: دار مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٤٩ - المذهب في فقه الإمام الشافعي: لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي / طبعة: دار الكتب العلمية.

١٥٠ - المهمات (في شرح الروضة والرافعي): لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي. اعتنى به أبو الفضل الدمياطي / طبعة: مركز التراث الثقافي المغربي ودار ابن حزم. سنة الطبع: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٥١ - المؤلف والمختلف: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني. تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر / طبعة: دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٥٢ - الموضوعات: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان / طبعة: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية - المدينة النبوية. الطبعة: الأولى.

١٥٣- النحو الوافي: لعباس حسن/ طبعة: دار المعارف. الطبعة: الخامسة عشرة.

١٥٤- النشر في القراءات العشر: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري. تحقيق: علي محمد الضباع/ طبعة: المطبعة التجارية الكبرى. تصوير دار الكتاب العلمية.

١٥٥- النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب: لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن بطّال الركبّي. تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم/ طبعة: المكتبة التجارية- مكة المكرمة. ١٩٩١م.

١٥٦- النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي/ طبعة: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٧- الوافي بالوفيات: لصالح الدين خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى/ طبعة: دار إحياء التراث- بيروت. ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٥٨- الوفيات (معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين): لأبي العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بـ: «ابن قنفذ القسنطيني». تحقيق: عادل نويهض/ طبعة: دار الآفاق الجديدة- بيروت. الطبعة: الرابعة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥٩- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: لقاسم بن عبد الله بن أمير عليّ القونوي الرومي. تحقيق: يحيى حسن مراد/ طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٦٠ - أهمية صفحة العنوان (الظهيرية) في توصيف المخطوطات (ضمن دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر): لرمضان ششّن. بحوث المؤتمر الثاني لمؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي المنعقد بلندن خلال جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ - دجنبر ١٩٩٣ م / طبعة: منشورات مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي بلندن، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١٦١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي / طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦٢ - بحر المذهب (في فروع المذهب الشافعي): لأبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني. تحقيق: طارق فتحي السيد / طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.

١٦٣ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري / طبعة: دار الفلق - الرياض. الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ هـ.

١٦٤ - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لأبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الملك ابن القطّان. تحقيق: الحسين آيت سعيد / طبعة: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٦٥ - تاج العروس من جواهر القاموس: لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزبيدي / طبعة: دار الفكر - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

١٦٦ - تاريخ ابن الوردي: لأبي حفص زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن الوردي / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.



١٧٣- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: محمد علي النجار. مراجعة: علي محمد البجاوي/ طبعة: المكتبة العلمية- بيروت.

١٧٤- تبيين كذب المُفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: لأبي القاسم ثقة الدين عَلِيّ بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر/ طبعة: الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٧٥- تحرير ألفاظ التنبيه: لأبي زكريا مُحيي الدين يحيى بن شرف النووي. تحقيق: عبد الغني الدقر. دار القلم - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

١٧٦- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: لأبي الفداء إسماعيل بن عُمَر بن كثير/ طبعة: دار ابن حزم. الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٧٧- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي): لأبي حفص سراج الدين عمر بن عَلِيّ بن أحمد ابن الملقن. تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني/ طبعة: دار حراء- مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٨- تحقيق النصوص ونشرها: لعبد السلام محمد هارون/ طبعة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

١٧٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي/ طبعة: دار الكتاب العربي. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٨٠- تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٨١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م. وجزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠م. وجزء ٥: محمد بن شريفة. وجزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م/ طبعة: مطبعة فضالة - المحمدية المغرب. الطبعة: الأولى.

١٨٢- تصحيح الفصيح وشرحه: لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرستويه ابن المرزبان. تحقيق: محمد بدوي المختون/ طبعة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة. عام النشر: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١٨٣- تفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: سامي بن محمد سلامة/ طبعة: دار طيبة للنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

١٨٤- تفسير الطبري= جامع البيان في تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير بن الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر/ طبعة: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.

١٨٥- تفسير الماوردي = النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي. تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم/ طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٦- تكملة المعاجم العربية: لرينهارت بتر آن دوزي. نقله إلى العربية وعلق عليه: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط/ طبعة: وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية. الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩- ٢٠٠٠م.

١٨٧- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي. تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني/ طبعة: دار أضواء السلف - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

١٨٨- تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. عُنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

١٨٩- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني/ طبعة: دار الفكر - بيروت. الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

١٩٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي. تحقيق: بشار عواد معروف/ طبعة: مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠- ١٩٨٠م.

١٩١- تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي. تحقيق: محمد عوض مرعب/ طبعة: دار إحياء التراث العربي- بيروت. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٩٢- توجيه اللمع: لأحمد بن الحسين بن الخباز. دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب/ طبعة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة- جمهورية مصر العربية. الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

١٩٣ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنائهم:  
لشمس الدين محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد الشهير بابن ناصر  
الدين. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي / طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت.  
الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ م.

١٩٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي. شرح وتحقيق: عبد الرحمن عَلِيّ سليمان/ طبعة: دار الفكر العربي. الطبعة: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٩٥- تيسير علم أصول الفقه: لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي/ طبعة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٩٦ - جامع الأصول في أحاديث الرسول: لأبي السعادات مَجْد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير. تحقيق: عبد القادر الأرئؤوط / طبعة: مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان. الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٩٧- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش/ طبعة: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩٨- جامع بيان العلم وفضله: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري. تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني / طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.



١٩٩ - جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي.  
تحقيق: رمزي منير بعلبكي / طبعة: دار العلم للملايين - بيروت. الطبعة:  
الأولى، ١٩٨٧ م.

٢٠٠ - حاشية الشَّهاب الخفاجي على تفسير البَيضاوي = المُسمَّاة: عناية  
القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البَيضاوي: لشهاب الدين أحمد بن  
محمد بن عمر الخفاجي / طبعة: دار: دار صادر - بيروت.

٢٠١ - حاشية العطار على شَرْح الجلال المَحَلِّي على جمع الجوامع:  
لحسن بن محمد بن محمود العطار / طبعة: دار الكتب العلمية.

٢٠٢ - حاشيتا قليوبي وعميرة: لأحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلُسي  
عميرة / طبعة: دار الفكر - بيروت. ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٠٣ - حِلْيَة الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن  
أحمد الأصبهاني / طبعة: السعادة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٠٤ - حياة الحيوان الكبرى: لأبي البقاء كمال الدين محمد بن  
موسى بن عيسى بن عَلِيّ الدميري / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.  
الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٢٠٥ - خزانة الأدب ولُبَّ لُبَاب لسان العرب: لعبد القادر بن عُمَر  
البغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون / طبعة: مكتبة الخانجي -  
القاهرة. الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٠٦ - خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: لأبي زكريا  
محيي الدين يحيى بن شرف النووي. حققه وخرج أحاديثه: حسين  
إسماعيل الجمل / طبعة: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت. الطبعة:  
الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٠٧- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبد الخالق عزيمة.

تصدير: محمود محمد شاكر/ طبعة: دار الحديث- القاهرة.

٢٠٨- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: للقاضي

عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري. عرّب عباراته الفارسية: حسن

هاني فحص/ طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ

- ٢٠٠٠م.

٢٠٩- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن

الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي قلعجي/ طبعة: دار الكتب العلمية

ودار الريان للتراث. البلد: بيروت والقاهرة. الطبعة: الأولى، سنة الطبع:

١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٢١٠- ديوان الإسلام: لأبي المعالي شمس الدين محمد بن

عبد الرحمن بن الغزي. تحقيق: سيد كسروي حسن/ طبعة: دار الكتب

العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

٢١١- ديوان الأعشى: لأبي بصير ميمون بن قيس بن جندل المعروف

بـ: «الأعشى»/ الطبعة الحجرية.

٢١٢- ذم الكلام وأهله: لأبي إسماعيل الهروي. تحقيق: أبو جابر

عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري/ طبعة: مكتبة الغرباء الأثرية.

الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٢١٣- ذيل لبّ الباب في تحرير الأنساب: لشهاب الدين أحمد بن

أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم العجمي. دراسة وتحقيق: شادي بن

محمد بن سالم آل نعمان/ طبعة: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية

وتحقيق التراث والترجمة- اليمن. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٢١٤- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني/ طبعة: الدار الإسلامية. الطبعة: الأولى، ١٩٩١م.

٢١٥- زاد المعاد في هدي خير العباد: لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية/ طبعة: مؤسسة الرسالة- بيروت، ومكتبة المنار الإسلامية- الكويت. الطبعة: السابعة والعشرون ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤م.

٢١٦- زهر الأكم في الأمثال والحكم: لأبي علي نور الدين الحسن بن مسعود بن محمد، اليوسي. تحقيق: محمد حجي ومحمد الأخضر/ طبعة: الشركة الجديدة دار الثقافة- الدار البيضاء المغرب. الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م.

٢١٧- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: حسن هنداي/ طبعة: دار القلم - دمشق. الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢١٨- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني/ طبعة: دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

٢١٩- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة». تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط. إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي. تدقيق: صالح سعداوي صالح. إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور/ طبعة: مكتبة إرسیکا- إستانبول تركيا. عام النشر: ٢٠١٠م.

٢٢٠- سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/ طبعة: دار الفكر- بيروت.



٢٢٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري. تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط / طبعة: دار ابن كثير - دمشق، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٢٩- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: المؤلف: لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك. تحقيق: محمد باسل عيون السود / طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد / طبعة: دار التراث - القاهرة، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٣١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن نور الدين عليّ بن محمد الأشموني / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٣٢- شرح التسهيل = المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحب الدين الحلبي محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش. دراسة وتحقيق: عليّ محمد فاخر وآخرون / طبعة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٣٣- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح = في النحو: لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٣٤- شرح السنة: لأبي محمد محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش/ طبعة: المكتب الإسلامي - دمشق. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٣٥- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري): لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب/ طبعة: مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

٢٣٦- شرح الكافية الشافية: لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي / طبعة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.

٢٣٧- شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب): لنجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي. حَقَّقَهُمَا، وَضَبَطَ غَرِيبَهُمَا، وَشَرَحَ مُبْهَمَهُمَا، الْأَسَاتِذَةُ: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. عام النشر: ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٣٨- شَرَحَ شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَّجَرِي. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي / طبعة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة النبوية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق). الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.

٢٣٩- شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:  
 لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي/ طبعة: دار إحياء التراث  
 العربى - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

- ٢٤٠- شرح غريب ألفاظ المدونة: للجبي. تحقيق: محمد محفوظ /  
طبعة: دار الغرب الإسلامي - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٤١- شرح مُسند الشافعي: لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافي  
القزويني. تحقيق: أبو بكر وائل محمد بكر زهران / طبعة: وزارة الأوقاف  
والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية - قطر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٢٤٢- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي  
الطحاوي. تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق. راجعه  
ورقم كُتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبد الرحمن المرعشلي / طبعة: عالم  
الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٢٤٣- شرح مقامات الحريري: لأبي العباس أحمد عبد المؤمن القيسي  
الشريشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / طبعة: دار المكتبة العصرية،  
سنة الطبع ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٤٤- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: لنشوان بن سعيد  
الحميري اليمني. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي  
الإرياني، ويوسف محمد عبد الله / طبعة: دار الفكر المعاصر - بيروت، ودار  
الفكر - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٤٥- شَوَاهِد التَّوْضِيح والتَّصْحِيح لمشكلات الجامع الصَّحيح: لأبي  
عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك. تحقيق: طه مُحسن /  
طبعة: مكتبة ابن تيمية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ٢٤٦- صُبْح الأعشى في صناعة الإنشاء: لأحمد بن علي بن أحمد  
الفزاري القلقشندي / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٤٧- صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان): لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط / طبعة: مؤسسة الرسالة- بيروت. الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.

٢٤٨- صحيح ابن خزيمة: لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي / طبعة: المكتب الإسلامي- بيروت، ١٣٩٠ هـ- ١٩٧٠ م.

٢٤٩- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: مصطفى ديب البغا / طبعة: دار ابن كثير- بيروت. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

٢٥٠- صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي / طبعة: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٢٥١- صلة تاريخ الطبري: لعريب بن سعد القرطبي / طبعة: دار التراث- بيروت. الطبعة: الثانية - ١٣٨٧ هـ.

٢٥٢- ضَبْطُ مَنْ غَبَرَ فِيمَنْ قِيَّدهُ ابْنُ حَجَر (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي): لجمال الدين يوسف بن حسن ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرّد الحنبلي. عناية: لجنة مختصة من المحققين. بإشراف: نور الدين طالب / طبعة: دار النوادر- سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ- ٢٠١١ م.



٢٥٣- طبقات الحفاظ: لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ابن سابق الخضيرى السيوطى / طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٥٤- طبقات الحنابلة: لأبى الحسين محمد بن محمد ابن أبى يعلى. تحقيق: محمد حامد الفقى / طبعة: دار المعرفة- بيروت.

٢٥٥- طبقات الشافعية: لأبو بكر ابن هداية الله الحسينى. تحقيق: عادل نويهض / طبعة: دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة: الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٥٦- طبقات الشافعية: لأبى بكر تقى الدين بن أحمد بن محمد ابن قاضى شهبة. تحقيق: الحافظ عبد العليم خان / طبعة: دار عالم الكتب- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٥٧- طبقات الشافعية: لأبى محمد جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنى. تحقيق: كمال يوسف الحوت / طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٥٨- طبقات الشافعية الكبرى: لأبى نصر تاج الدين عبد الوهاب بن عالى بن عبد الكافى السبكى. تحقيق: محمود محمد الطناحى، وعبد الفتاح محمد الحلو / طبعة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع - مصر. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٥٩- طبقات الشافعيين: لأبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثر. تحقيق: أحمد عمر هاشم، ومحمد زينهم محمد عزب / طبعة: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٦٠- طبقات الفقهاء: لأبي اسحاق إبراهيم بن عليّ الشيرازي. هذبه: محمد بن مكرم ابن منظور. تحقيق: إحسان عباس / طبعة: دار الرائد العربي- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٧٠م.

٢٦١- طلبة الطلبة: لأبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي / طبعة: المطبعة العامرة- مكتبة المشى ببغداد، تاريخ النشر: ١٣١١هـ.

٢٦٢- طيب المذاق من ثمرات الأوراق: لأبي بكر تقي الدين ابن عليّ بن عبد الله التقي الحموي المعروف بابن حجة. تحقيق: أبو عمار السخاوي / طبعة: دار الفتحة- الشارقة، ١٩٩٧م.

٢٦٣- علم الاكتناه العربي الإسلامي: لقاسم السامرائي / طبعة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض. الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٦٤- عوالي الحارث بن أبي أسامة: لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي المعروف بابن أبي أسامة. تحقيق: أبو عبد الله العزيز بن عبد الله الهليل. الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٢٦٥- عون المعبود شرح سنن أبي داود= ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: لأبي عبد الرحمن شرف الحق محمد أشرف بن أمير بن عليّ بن حيدر العظيم آبادي / طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٦٦- غرر الخصائص الواضحة وغرر النقائض الفاضحة: لأبي إسحق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى بن عليّ المعروف بالوطواط. ضبطه وصححه وعلّق حواشيه ووضع فهرسه: إبراهيم شمس الدين / طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٦٧- غريب الحديث: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق: عبد الله الجبوري/ طبعة: مطبعة العاني- بغداد. الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٢٦٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبَوَابَهُ وَأَحَادِيثَهُ: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز/ طبعة: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٦٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي. تحقيق: جماعة من المحققين/ طبعة: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين- القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٧٠- فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (المعروف بحاشية الجمل): لسليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهرى، المعروف بالجمل/ طبعة: دار الفكر.

٢٧١- فيض القدير شرح الجامع الصغير: لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي/ طبعة: المكتبة التجارية الكبرى - مصر. الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٧٢- قاموس الفارسية: لعبد النعيم محمد حسنين/ طبعة: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢٧٣- قاموس فارسي عربي: لشاكر كسرائي/ طبعة: الدار العربية للموسوعات. الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.



٢٨٠- لسان الميزان: المؤلف: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن عليّ ابن حَجَر العسقلاني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة/ طبعة: دار البشائر الإسلامية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

٢٨١- مجاني الأدب في حدائق العرب: لرزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو/ طبعة: مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت. عام النشر: ١٩١٣م.

٢٨٢- مجمع الآداب في معجم الألقاب: لأبي الفضل كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد المعروف بـ: «ابن الفُوطي». تحقيق: محمد الكاظم/ طبعة: مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - إيران. الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

٢٨٣- مَجْمَع البحرين ومَطْلَع النيرين (معجم لغوي شيعي): لفخر الدين الطريحي. تحقيق: السيد أحمد الحسيني/ طبعة: مكتبة المرتضوي - طهران/ إيران. الطبعة: الثانية، ١٣٦٥ هـ.

٢٨٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لنور الدين عليّ بن أبي بكر الهيثمي/ طبعة: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.

٢٨٥- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: لجمال الدين محمد طاهر بن عليّ الصديقي الهندي الفتّني/ طبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٢٨٦- مجموع الفتاوى: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني. دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم/ طبعة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة النبوية. ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٢٨٧- مجموع بلدان اليمن وقبائلها: للقاضي محمد بن أحمد بن عليّ الحجري اليماني. تحقيق: إسماعيل بن عليّ الأكوخ/ طبعة: دار الحكمة اليمانية، ١٩٩٦م.

٢٨٨- مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز: لعبد العزيز بن عبد الله بن باز. أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

٢٨٩- مختار الصحاح: لأبي عبد الله زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. تحقيق: يوسف الشيخ محمد/ طبعة: المكتبة العصرية- بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٩٠- مختصر اختلاف العلماء: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المعروف بالطحاوي. تحقيق: عبد الله نذير أحمد/ طبعة: دار البشائر الإسلامية- بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

٢٩١- مختصر الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية: للسيد علوي بن أحمد السقاف باعلوي المكي. تحقيق وتعليق: يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي/ طبعة: دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٩٢- مختصر المزني (مطبوع ملحقاً بالأم للشافعي): لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، المزني/ طبعة: دار المعرفة - بيروت. سنة النشر: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٩٣- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان اليافعي. وضع حواشيه: خليل المنصور/ طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- ٢٩٤- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: لأبي المظفر شمس الدين يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي». تحقيق وتعليق: محمد بركات، وكامل محمد الخراط، وعمار ربحاوي، ومحمد رضوان عرقسوسي، وأنور طالب، وفادي المغربي، ورضوان مامو، ومحمد معتز كريم الدين، وزاهر إسحاق، ومحمد أنس الخن، وإبراهيم الزيبيق/ طبعة: دار الرسالة العالمية- دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- ٢٩٥- مَرَايِدُ الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لأبي الفضائل صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي/ طبعة: دار الجيل- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٢٩٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: لأبي الحسن نور الدين علي بن سلطان القاري/ طبعة: دار الفكر، بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٩٧- مسند أبي داود الطيالسي: لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي/ طبعة: دار المعرفة - بيروت.
- ٢٩٨- مسند أبي يعلى: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي. المحقق: حسين سليم أسد/ طبعة: دار المأمون للتراث- دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٢٩٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني. طبعة: مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- ٣٠٠- مسند البزار = المنشور باسم: البحر الزخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي/ طبعة: مكتبة العلوم والحكم- المدينة النبوية. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م.

٣٠١- مسند الشافعي (ترتيب السندي): لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠٢- مسند الشهاب: لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي / طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٣٠٣- مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحاحِ الْأَثَارِ: لأبي الفضل عِيَّاض بن موسى بن عِيَّاض بن عمرو بن اليحصبي السبتي / طبعة: المكتبة العتيقة، ودار التراث.

٣٠٤- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه: لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي / طبعة: دار العربية - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٣٠٥- مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز: لمريم محمد صالح الظفيري / طبعة: دار ابن حزم. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

٣٠٦- مصَنَّف ابن أبي شيبة = المصَنَّف في الأحاديث والآثار: لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة. تحقيق: كمال يوسف الحوت / طبعة: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٣٠٧- مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحاحِ الْأَثَارِ: لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي ابن قُرْقُول. تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث / طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر. الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.



٣٠٨- معالم مكة التاريخية والأثرية: لعاتق بن غيث بن زوير بن زابر بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي / طبعة: دار مكة للنشر والتوزيع - مكة المكرمة. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٠٩- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي / طبعة: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر. الطبعة: الأولى.

٣١٠- معجم ابن الأعرابي: لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم. تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني / طبعة: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣١١- معجم البلدان: لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي / طبعة: دار صادر - بيروت. الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

٣١٢- معجم الرموز والإشارات: لمحمد رضا المامقاني / طبعة: مهر - قم. إيران. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣١٣- معجم الصواب اللغوي: لأحمد مختار عبد الحميد عمر / طبعة: عالم الكتب - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣١٤- معجم اللغة العربية المعاصرة: لأحمد مختار عبد الحميد عمر / طبعة: عالم الكتب. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣١٥- معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء: لنزيه حماد / طبعة: دار القلم - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- ٣١٦- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم / طبعة: دار الفضيلة.
- ٣١٧- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: لمصطفى عبد الكريم الخطيب / طبعة: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣١٨- معجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة / طبعة: مكتبة المثنى - بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣١٩- معجم ديوان الأدب: لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي. تحقيق: أحمد مختار عمر. مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس / طبعة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٢٠- معجم علوم القرآن: لإبراهيم محمد الجرمي / طبعة: دار القلم - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٣٢١- معجم لغة الفقهاء: لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي / طبعة: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٢٢- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة): لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق). طبعة: دار مكتبة الحياة - بيروت. عام النشر: ١٣٧٧هـ.
- ٣٢٣- معجم مصطلح الأصول: لهيثم هلال. مراجعة وتوثيق: محمد التونجي / طبعة: دار الجيل - بيروت.
- ٣٢٤- معجم مصطلحات المخطوط العربي (قاموس كوديكولوجي): لأحمد شوقي بنين، ومصطفى طوبي / طبعة: الخزانة الحسنية الرباط، سنة النشر: ٢٠٠٥م.

٣٢٥- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: محمد إبراهيم عبادة/ طبعة: مكتبة الآداب - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٣٢٦- مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ طبعة: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٣٢٧- معرفة السنن والآثار: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي/ طبعة: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي - باكستان، دار قتيبة - دمشق، دار الوعي - حلب، دار الوفاء، المنصورة - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٣٢٨- معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي/ طبعة: دار الوطن للنشر - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٣٢٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لأبي محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله/ طبعة: دار الفكر - دمشق. الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

٣٣٠- مُغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني/ طبعة: دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٣١- مفتاح السعادة ومصباح السيادة (في موضوعات العلوم): لأبي الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل، طاشكبري زادة/ طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٣٢- مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث: للسيد رزق الطويل / طبعة: المكتبة الأزهرية للتراث. الطبعة: الثانية.

٣٣٣- مقدمة في الفقه وأئمة المذاهب الأربعة (مصطلحاتهم، أصولهم الاجتهادية، مدوناتهم الفقهية): لمحمد ظاهر أسد الله المكي، مكة المكرمة ١٤٢٩ هـ.

٣٣٤- مكارم الأخلاق: لأبي بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم / طبعة: مكتبة القرآن - القاهرة.

٣٣٥- مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: لأبي المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي المكي / طبعة: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن الهند.

٣٣٦- مناقب الشافعي: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: السيد أحمد صقر / طبعة: مكتبة دار التراث - القاهرة. الطبعة: الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٣٣٧- منهاج السنة النبوية: لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحراني. تحقيق: محمد رشاد سالم / طبعة: مؤسسة قرطبة. الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٣٣٨- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، وصباحي السيد جاسم السامرائي / طبعة: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٣٩- موضح أوهام الجمع والتفريق: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي/ طبعة: دار المعرفة - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٤٠- موطأ مالك/ رواية يحيى الليثي: لأبي عبد الله مالك بن أنس. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي/ طبعة: دار إحياء التراث العربي - مصر.

٣٤١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي/ طبعة: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٣٤٢- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار: لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم/ طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٤٣- نزهة الألباب في الألقاب: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري/ طبعة: الناشر: مكتبة الرشد - الرياض. الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٤٤- نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة: لأبي علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم داود التنوخي. تحقيق: مصطفى حسين عبد الهادي/ طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٤٥- نصب الراية لأحاديث الهداية: لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. تحقيق: محمد يوسف البنوري/ طبعة: دار الحديث - مصر، ١٣٥٧هـ.

٣٤٦- نصب الراية لأحاديث الهداية/ مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي: لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. قدّم للكتاب: محمد يوسف البُنُوري. صحّحه ووضّع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجانى، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري. المحقق: محمد عوامة/ طبعة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر- بيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية- السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧ م.

٣٤٧- نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة (الحنفي- المالكي- الشافعي- الحنبلي وانتشارها عند جمهور المسلمين): لأحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور. تقديم: محمد أبو زهرة/ طبعة: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ- ١٩٩٠ م.

٣٤٨- نَظْمُ المتناثر من الحديث المتواتر: لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني. تحقيق: شرف حجازي/ طبعة: دار الكتب السلفية- مصر. الطبعة: الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية.

٣٤٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي/ طبعة: دار الفكر- بيروت. الطبعة: أخيرة، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.

٣٥٠- نواذر الأصول في معرفة أحاديث الرسول/ النسخة المسندة: لأبي عبد الله محمد بن عَلِيّ بن الحسن المعروف بالحكيم الترمذي. تحقيق: إسماعيل بن إبراهيم متولي عوض/ طبعة: مكتبة الإمام البخاري. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٥١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي / طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م. ثم أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٥٢- هَمْع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداي / طبعة: المكتبة التوفيقية - مصر.

٣٥٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي. تحقيق: إحسان عباس / طبعة: دار صادر - بيروت، ١٩٩٤م.

٣٥٤- يَتَمَةُ الدهر في محاسن أهل العصر: لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي. تحقيق: مفيد محمد قمحية / طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

### المخطوطات:

١- إرشاد المهتدين إلى نُصْرَةِ المجتهدين: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. مخطوط المكتبة الأزهرية [رقم الحفظ: ٢٤٩١-١٣٠ مجاميع].

٢- الإيضاح في شرح مقامات الحريري: لأبي الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن عَلِيِّ الْمُطَرِّزي. مخطوط مكتبة الإسكوريال - أسبانيا. [رقم الحفظ: ٥١٠]، ومخطوط كتبخانة مجلس شوري - إيران [رقم الحفظ: ٨٣١].

٣- التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار: لأبي العدل زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا. مخطوط مكتبة متحف طوب قابي سراي- تركيا. [رقم الحفظ: ٣٠٧].

٤- العناية في تخريج أحاديث الهداية: لعبد القادر القرشي. مخطوط مكتبة فيض الله أفندي- تركيا. [رقم الحفظ: ٢٨٨].

٥- الْمُنتَقَى مِنَ الْمَسْمُوعَاتِ بِمَرَوْ: لضياء الدين محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي. مخطوط ظاهريّة دمشق [مجاميع المدرسة العُمريّة/ المجموع رقم: ٣٤٤].

٦- تقريب الغريب: لأبي العدل زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا. مخطوط مكتبة لاله لي- بتركيا. [رقم الحفظ: ٨٣٩].

٧- طبقات الشافعية: لأبي عاصم محمد بن أحمد بن محمد العبّادي الهروي. مخطوط مكتبة الدولة ببرلين [رقم الحفظ: ٢٩٥].





## ٦- فهرس المحتويات

دراسة وتحقيق	١
مقدمة التحقيق	٥
تمهيد	١٠
القسم الأول: الدراسة	١٣
الفصل الأول: تعريف الفقه لغةً واصطلاحاً وموضوعه ومصادره	١٥
المبحث الأول: تعريف الفقه لغةً:	١٥
المبحث الثاني: تعريف الفقه اصطلاحاً:	١٥
المبحث الثالث: مصادر الفقه الأساسية عند الجمهور:	١٦
المبحث الرابع: موضوع الفقه:	٢١
الفصل الثاني: نبذة حول المذهب الشافعيّ ونشأته وتطوّره	٢٣
المبحث الثاني: الأطوار والمراحل التاريخية لمذهب الشافعيّ:	٢٤
المبحث الثالث: أسس المذهب الشافعيّ:	٢٦
المبحث الرابع: اتجاهات المذهب الشافعيّ:	٢٨
المبحث الخامس: تنقيح المذهب والكتب المعتمدة فيه:	٣٠
الفصل الثالث:	٣٣
ترجمة الإمام ابن سريج رَحِمَهُ اللهُ	٣٣
المبحث الأول: اسمه وكُنْيته ولقبه ونسبه ومذهبه:	٣٤
المبحث الثاني: مولده:	٣٦
المبحث الثالث: شيوخه:	٣٧
المبحث الرابع: تلاميذه:	٤٠
المبحث الخامس: من صفاته الخلقيّة والخلقيّة:	٤٢
المبحث السادس: أولاده:	٤٣

- المبحث السابع: ثناء العلماء عليه: ٤٤.....
- المبحث الثامن: ابن سريج مُجَدِّدُ المِثَّةِ الثالثة: ٤٩.....
- المبحث التاسع: عَقِيدَتُهُ: ٥٢.....
- المبحث العاشر: مكانته العِلْمِيَّة: ٥٥.....
- المبحث الحادي عشر: مُنَاطَرَاتُهُ العِلْمِيَّة: ٥٧.....
- المبحث الثاني عشر: الوظائف التي تَوَلَّاهَا: ٦٢.....
- المبحث الثالث عشر: المأثور من أقواله رَحِمَهُ اللهُ: ٦٤.....
- المبحث الرابع عشر: الْمَسْأَلَةُ السَّرِيحِيَّة: ٦٩.....
- المبحث الخامس عشر: منزلته في الفقه ومعرفة مذاهب العلماء: ٧١.....
- المبحث السادس عشر: مُؤَلَّفَاتُهُ: ٧٦.....
- المبحث السابع عشر: مرضه ووفاته رَحِمَهُ اللهُ: ٨٠.....
- الفصل الرابع: دراسة حول كتاب «الودائع»: ٨٣.....
- المبحث الأول: التعريف بالكتاب ومصادره: ٨٣.....
- أ- التعريف بالكتاب: ٨٣.....
- المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب: ٨٧.....
- المبحث الثالث: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه: ٨٩.....
- الفصل الخامس وَصْفُ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ للكتاب: ٩٥.....
- الوصف التفصيلي: ٩٦.....
- أساليب الناسخ في الكتابة: ١٠٠.....
- قاعدة الناسخ في إعجام الحروف وإهمالها: ١٠٢.....
- تقييدات غَوَاشِي النسخة: ١٠٢.....
- ب- المبحث الثاني: بيانات النسخة الثانية: ١٠٥.....

١٠٩	الفصل السادس منهج التحقيق
١١٩	بَابُ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ
١٢٦	بَابُ الْأَوَانِي
١٣٢	بَابُ فَرَضِ الطَّهَارَةِ
١٣٤	بَابُ سُنَّةِ الطَّهَارَةِ
١٣٨	بَابُ فِي حَدِّ الْوَجْهِ
١٤٠	بَابُ غَسْلِ الْمَرْفَقَيْنِ
١٤٢	بَابُ الْمَسْحِ بِالرَّأْسِ
١٤٥	بَابُ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ
١٤٨	بَابُ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ عَلَى النَّسَقِ
١٥١	بَابُ فَرَضِ الْغُسْلِ
١٥٤	بَابُ مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ
١٥٩	بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَنْشُورَةٌ فِي الطَّهَارَةِ
١٦٢	بَابُ فِي التَّحَرِّيِ
١٦٤	بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ
١٦٧	بَابُ فِي الصَّعِيدِ
١٦٩	بَابُ فِيمَا يَجِبُ بِهِ التَّيَمُّمُ
١٧٠	بَابُ فَرَضِ التَّيَمُّمِ
١٧٨	بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا تَطْهَرُ بِهِ الْبِقَاعُ
١٨٠	بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا فِي الْبَدَنِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ
١٨٤	بَابُ الْحَيْضِ
١٩٣	بَابُ فِي النَّفَاسِ

١٩٥	.....	كِتَابُ الصَّلَاةِ
١٩٤	.....	بَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ
١٩٩	.....	أَوَّلُ كِتَابِ الصَّلَاةِ
١٩٩	.....	بَابُ فَرَضِ الصَّلَاةِ
٢٠٨	.....	بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ
٢١٤	.....	بَابُ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ
٢١٧	.....	بَابُ مَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِفِعْلِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالتَّطْهِيرِ
٢١٨	.....	بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ
٢١٩	.....	مَسْأَلَةٌ فِي السَّهْوِ
٢٢١	.....	بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ
٢٢٣	.....	بَابُ فِي اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ
٢٢٥	.....	بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ
٢٢٦	.....	بَابُ صِفَةِ الْإِمَامِ
٢٢٨	.....	بَابُ صَلَاةِ الْمُؤْمِي
٢٢٩	.....	بَابُ صَلَاةِ الْجُنُبِ بِالْمُتَطَهِّرِينَ
٢٣٠	.....	بَابُ إِمَامَةِ النِّسَاءِ
٢٣١	.....	بَابُ قِيَامِ الرَّجُلِ مَعَ إِمَامِهِ
٢٣٢	.....	بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَالسُّنَنِ وَالْوَقْتِ الَّتِي لَا يُصَلِّي فِيهِ
٢٣٧	.....	بَابُ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ عَامِدًا
٢٣٩	.....	بَابُ تَارِكِ صَلَاتِهِ سَاهِيًا
٢٤٠	.....	بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ وَسُجُودِ الْقُرْآنِ وَالشُّكْرِ
٢٤٧	.....	بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا يُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ
٢٥٠	.....	بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ

٢٥١	كِتَابُ الْجُمُعَةِ وَعَلَى مَنْ تَجِبُ الْجُمُعَةُ
٢٥٢	بَابُ فَرَضِ الْجُمُعَةِ
٢٥٦	بَابُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ
٢٥٨	بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
٢٥٩	بَابُ الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ وَالْمَعْدُودَاتِ وَالتَّكْبِيرُ فِيهَا
٢٦٠	بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ
٢٦١	بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ
٢٦٤	بَابُ غَسْلِ الْمَيِّتِ وَكَفْنِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ
٢٦٦	بَابُ كَفْنِ الْمَيِّتِ
٢٦٨	بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ
٢٧١	بَابُ مَا يُقَالُ إِذَا أُدْخِلَ قَبْرُهُ
٢٧٣	كِتَابُ الزَّكَاةِ
٢٧٥	أَوَّلُ كِتَابِ الزَّكَاةِ
٢٧٨	بَابُ ذِكْرِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِتَمَامِ شُرُوطِهَا
٢٨٠	بَابُ صَدَقَةِ الْإِبِلِ
٢٨٤	بَابُ صَدَقَةِ الْبَقَرِ
٢٨٥	بَابُ صَدَقَةِ الْغَنَمِ
٢٨٧	بَابُ صَدَقَةِ الْخُلَطَاءِ
٢٨٩	بَابُ زَكَاةِ مَا أَنْبَتِ الْأَرْضُ
٢٩١	بَابُ زَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْوَرِقِ
٢٩٢	بَابُ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ
٢٩٣	بَابُ ذِكْرِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعَادِنِ
٢٩٤	بَابُ فِيهِ ذِكْرُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

- بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ ..... ٢٩٦
- بَابُ ذِكْرِ الْفَرَضِ فِي الزَّكَاةِ وَقَسْمِ الصَّدَقَاتِ ..... ٢٩٧
- بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ فِي الزَّكَاةِ ..... ٢٩٩
- كِتَابُ الصِّيَامِ ..... ٣٠١
- بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَثُورَةٌ فِي الصَّوْمِ ..... ٣٠٦
- كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ ..... ٣١١
- كِتَابُ الْحَجِّ ..... ٣١٥
- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ ..... ٣١٨
- بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ ..... ٣٢٠
- بَابُ مَا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ ..... ٣٢٤
- بَابُ ذِكْرِ خِصَالِ الْفَضْلِ فِي الْحَجِّ ..... ٣٢٨
- بَابُ ذِكْرُ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ أَوِ الْقِرَانَ ..... ٣٣٠
- بَابُ ذِكْرِ الْمَوَاقِيتِ ..... ٣٣٤
- بَابُ مَا يَجِبُ مِنَ الدَّمَاءِ عَلَى مَنْ حَجَّ قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ..... ٣٣٦
- بَابُ فِي إِحْرَامِ الرَّجُلِ عَلَى إِحْرَامِ غَيْرِهِ ..... ٣٤٠
- بَابُ ذِكْرِ الْمُسْتَأْجَرِ فِي الْحَجِّ ..... ٣٤٥
- كِتَابُ الْبَيْعِ ..... ٣٤٧
- بَابُ فِي تَحْلِيلِ الْبَيْعِ ..... ٣٤٩
- بَابُ بِمَاذَا يَجِبُ الْبَيْعُ؟ ..... ٣٥١
- بَابُ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبَيْعُ ..... ٣٥٣
- بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَثُورَةٌ فِي الْبَيْعِ ..... ٣٥٧
- بَابُ فِي الصَّرْفِ ..... ٣٦٠
- بَابُ فِي ذِكْرِ الرِّبَا ..... ٣٦١

٣٦٢	بَابُ فِيهِ ذِكْرُ مَا يَحِلُّ مِنَ الْمَكَايِبِ وَمَا يُكْرَهُ
٣٦٤	بَابُ ذِكْرِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْمَكَايِبِ
٣٦٥	بَابُ حُكْمِ مَا أُبِيحَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ
٣٦٦	بَابُ ذِكْرِ الْإِجَارَاتِ
٣٦٨	كِتَابُ الشُّفْعَةِ
٣٧١	بَابُ الشَّرِكَةِ
٣٧٣	بَابُ الرَّهْنِ
٣٧٥	بَابُ الضَّمَانِ
٣٧٧	بَابُ مَا لَا ضَمَانَ فِيهِ
٣٧٩	بَابُ جِنَايَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحَجَّامِينَ
٣٨٠	بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الرَّاضَةِ
٣٨١	بَابُ الْحَوَالَةِ
٣٨٢	بَابُ الصُّلْحِ
٣٨٤	بَابُ ذِكْرِ الْإِفْلَاسِ
٣٨٥	بَابُ الْحَجْرِ
٣٨٧	بَابُ الْوَدِيعَةِ
٣٨٩	بَابُ الْعَارِيَةِ
٣٩١	بَابُ اللَّقْطَةِ
٣٩٤	بَابُ اللَّقِيطِ
٣٩٦	بَابُ الْقِرَاضِ
٣٩٨	بَابُ الْوَكَالَةِ
٣٩٩	بَابُ الْمُزَارَعَةِ
٤٠٠	بَابُ الْمُسَاقَاةِ

- بَابُ ذِكْرِ الْغَضَبِ ..... ٤٠٢
- بَابُ الْإِقْرَارِ ..... ٤٠٤
- بَابُ الْفُتُوحِ ..... ٤٠٥
- بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ ..... ٤٠٧
- بَابُ الْأَخْبَاسِ ..... ٤٠٨
- كِتَابُ الْفَرَائِضِ ..... ٤١١
- بَابُ مَنْ يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ ..... ٤١٤
- بَابُ مَنْ لَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ ..... ٤١٥
- بَابُ أَصُولِ الْفَرَائِضِ ..... ٤١٩
- بَابُ مِيرَاثِ وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ ..... ٤٢٤
- بَابُ مِيرَاثِ الْمَجُوسِ ..... ٤٢٥
- بَابُ مَا كَانَ النَّاسُ يَتَوَارَثُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ..... ٤٢٦
- بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى وَالْمَوْتَى تَحْتَ الْهَدْمِ ..... ٤٢٨
- بَابُ الْوَصَايَا ..... ٤٢٩
- بَابُ الرُّقْبَى وَالْعُمَرَى ..... ٤٣٠
- كِتَابُ النِّكَاحِ ..... ٤٣١
- بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ ..... ٤٣٩
- بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَشْتَوْرَةٌ فِي النِّكَاحِ ..... ٤٤١
- بَابُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ..... ٤٤٢
- بَابُ نِكَاحِ الشُّغَارِ ..... ٤٤٣
- بَابُ ذِكْرِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ ..... ٤٤٤
- بَابُ ذِكْرِ الْعَفْوِ ..... ٤٤٥
- بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الْوَاهِبَةِ لِنَفْسِهَا وَالْأَمَةِ تَعْتَقُ وَيُجْعَلُ عِتْقُهَا صَدَاقَهَا ..... ٤٤٦



٤٤٧	بَابُ ذِكْرِ أَنْكِحَةِ أَهْلِ الشَّرْكِ
٤٤٨	بَابُ ذِكْرِ نِكَاحِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ
٤٤٨	بَابُ التَّعْرِيضِ بِالْخِطْبَةِ
٤٤٩	كِتَابُ الطَّلَاقِ
٤٥٢	بَابُ ذِكْرِ أَلْفَافِ الطَّلَاقِ
٤٥٦	بَابُ مَسَائِلِ فِي الطَّلَاقِ
٤٥٨	بَابُ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ
٤٦١	بَابُ مَسَائِلِ فِي الطَّلَاقِ
٤٦٤	بَابُ آخَرُ
٤٦٧	بَابُ آخَرُ
٤٦٩	بَابُ طَلَاقِ الْمَرِيضِ
٤٧٠	بَابُ ذِكْرِ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ
٤٧١	بَابُ الطَّلَاقِ الَّذِي يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ
٤٧٢	بَابُ الْإِيْلَاءِ
٤٧٤	بَابُ الظَّهَارِ
٤٧٦	بَابُ ذِكْرِ الْعِدَّةِ
٤٨٠	بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ
٤٨١	بَابُ مُنْعَةِ الطَّلَاقِ
٤٨٢	بَابُ النِّفَقَاتِ
٤٨٤	بَابُ ذِكْرِ الْعِتْقِ
٤٨٦	بَابُ ذِكْرِ أَلْفَافِ الْحُرِّيَّةِ
٤٨٧	بَابُ ذِكْرِ الْمُكَاتَبِ
٤٨٨	بَابُ صِفَةِ الْكِتَابَةِ

- ٤٩٠ ..... بَابُ ذِكْرِ التَّدْبِيرِ  
 ٤٩١ ..... بَابُ عِتْقِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ  
 ٤٩٣ ..... بَابُ ذِكْرِ الْوَلَاءِ  
 ٤٩٤ ..... بَابُ ذِكْرِ الْخُلْعِ  
 ٤٩٥ ..... بَابُ ذِكْرِ صِفَةِ الْخُلْعِ  
 ٤٩٧ ..... كِتَابُ الْجِهَادِ  
 ٥٠١ ..... بَابُ فَرَضِ الْجِهَادِ  
 ٥٠٤ ..... بَابُ ذِكْرِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ  
 ٥٠٦ ..... بَابُ سُهْمَانِ أَهْلِ الْجِهَادِ  
 ٥٠٨ ..... بَابُ ذِكْرِ النَّفْلِ  
 ٥٠٩ ..... بَابُ تَفْرِقَةِ الْخُمْسِ  
 ٥١١ ..... بَابُ ذِكْرِ مَنْ لَا يُسْهَمُ لَهُ  
 ٥١٢ ..... بَابُ ذِكْرِ مَا يُغْنَمُ  
 ٥١٣ ..... بَابُ مَسَائِلِ مَثُورَةٍ  
 ٥١٦ ..... بَابُ ذِكْرِ الْمُرْتَدِّ  
 ٥١٨ ..... بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ  
 ٥١٩ ..... بَابُ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْمُفْسِدِينَ  
 ٥٢١ ..... كِتَابُ الشَّهَادَاتِ  
 ٥٢٣ ..... بَابُ فِيهِ ذِكْرُ الشُّهَدَاءِ  
 ٥٢٤ ..... بَابُ فِي الشَّهَادَةِ  
 ٥٢٧ ..... بَابُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي  
 ٥٢٨ ..... بَابُ صِفَةِ الشَّهَادَةِ الَّتِي لَا يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ  
 ٥٣٠ ..... بَابُ مَسَائِلَ فِي الْيَمِينِ مَعَ الشَّهَادَةِ

- ٥٣١ ..... بَابُ ذِكْرِ رَدِّ الْيَمِينِ
- ٥٣٣ ..... بَابُ ذِكْرِ الْإِيمَانِ
- ٥٣٤ ..... بَابُ صِفَةِ الْيَمِينِ
- ٥٣٥ ..... بَابُ النُّذُورِ
- ٥٣٦ ..... بَابُ صِفَةِ النُّذُورِ
- ٥٣٧ ..... بَابُ فِي الْقَسَامَةِ
- ٥٣٨ ..... بَابُ ذِكْرِ اللَّعَانِ
- ٥٤٠ ..... بَابُ تَحْرِيمِ الزَّنا
- ٥٤١ ..... بَابُ صِفَةِ الزَّنا
- ٥٤٢ ..... بَابُ تَحْرِيمِ السَّرِقَةِ
- ٥٤٤ ..... بَابُ فِيمَا يَجِبُ بِهِ الْقَطْعُ
- ٥٤٧ ..... بَابُ ذِكْرِ الْحُدُودِ
- ٥٥١ ..... بَابُ ذِكْرِ الْكُفَّارَاتِ
- ٥٥٣ ..... بَابُ ذِكْرِ الْقُرْعَةِ
- ٥٥٤ ..... بَابُ صِفَةِ الْقُرْعَةِ
- ٥٥٥ ..... بَابُ ذِكْرِ الْقَافَةِ
- ٥٥٧ ..... كِتَابُ الْقِصَاصِ
- ٥٦١ ..... بَابُ ذِكْرِ مَنْ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ
- ٥٦٣ ..... بَابُ ذِكْرِ جِرَاحِ الْعَمْدِ
- ٥٦٤ ..... بَابُ ذِكْرِ جِرَاحِ شِبْهِ الْعَمْدِ
- ٥٦٥ ..... بَابُ [ذِكْرِ] جِرَاحِ الْخَطَا
- ٥٦٧ ..... بَابُ ذِكْرِ صِفَةِ الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا
- ٥٦٨ ..... بَابُ ذِكْرِ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ وَمَا سِوَى ذَلِكَ
- ٥٧٢ ..... بَابُ فِيهِ مَسَائِلُ مَثُورَةٌ فِي جِرَاحِ الْعَمْدِ

٥٧٤ ..... بَابُ ذِكْرِ الدِّيَاتِ  
٥٧٥ ..... بَابُ ذِكْرِ الشُّرُوطِ  
٥٧٨ ..... بَابُ صِفَةِ الْقَاضِي وَأَدَبِهِ  
٥٨٢ ..... بَابُ ذِكْرِ الصَّيْدِ  
٥٨٣ ..... بَابُ ذِكْرِ الْأَسْبَابِ الَّتِي يُضْطَادُّ بِهَا  
٥٨٥ ..... بَابُ مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ  
٥٨٧ ..... بَابُ ذِكْرِ مَا أَحَلَّ لَنَا  
٥٨٨ ..... بَابُ ذِكْرِ الذَّبَائِحِ  
٥٩١ ..... بَابُ ذِكْرِ الرِّضَاعِ  
٥٩٣ ..... بَابُ ذِكْرِ النَّسَخِ  
٥٩٥ ..... بَابُ ذِكْرِ السُّنَنِ  
٥٩٦ ..... بَابُ ذِكْرِ أَخْبَارِ الْآحَادِ  
٥٩٨ ..... بَابُ ذِكْرِ كَيْفِيَّةِ الْإِجْمَاعِ  
٦٠٠ ..... بَابُ ذِكْرِ إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ  
٦٠٢ ..... بَابُ طَلَبِ الْعِلْمِ  
٦٠٥ ..... الفهارس العامة  
٦٠٧ ..... ١- فهرس الآيات القرآنية  
٦١٨ ..... ٢- فهرس الحديث  
٦٣٠ ..... ٣- فهرس الآثار  
٦٣٢ ..... ٤- فهرس الأعلام  
٦٣٤ ..... ٥- فهرس المصادر والمراجع  
٦٨٧ ..... ٦- فهرس المحتويات